



الجَوْنِيَّةُ الْعَامَّةُ
السُّورِيَّةُ لِلكِتَابِ
العولمة والنمو

اللَّيْسَ دُرُجَّاً

العلوم الإنسانية

رئيس مجلس الإدارة
الدكتورة لبانة مشوح
وزيرة الثقافة

المشرف العام

د. نايف الياسين

المدير العام للهيئة العامة السورية للكتاب

رئيس التحرير

د. باسل المسالمة

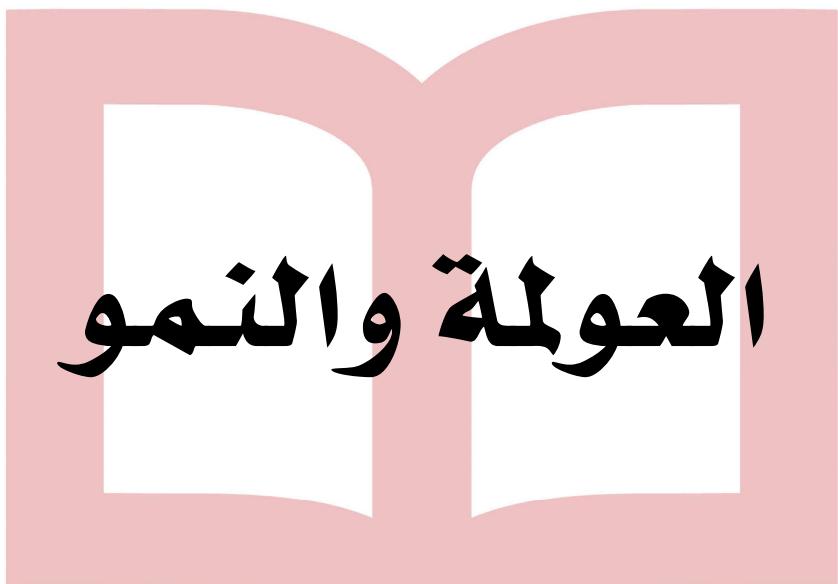
الإشراف الطباعي

أنس الحسن

تصميم الغلاف

عبد العزيز محمد

الهيئة العامة
السورية للكتاب



تأليف: مايكل سبينس



داني لايبزيغير

ترجمة: محمد محمود آغا

الهيئة العامة للسورية للكتاب

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب

وزارة الثقافة - دمشق ٢٠٢٣ م

العنوان الأصلي للكتاب:

Globalization and Growth

الكاتب: Michael Spence and et Danny Leipziger

الناشر: The International Bank for Reconstruction and Development, 2010

المترجم: محمد محمود آغا

الآراء والموافق الواردة في الكتاب هي آراء المؤلف وموافقه ولا تعبر
بالضرورة عن آراء الهيئة العامة السورية للكتاب وموافقتها.



العولمة والنسمو / تأليف مايكل سبينس، داني لايزبغير؛ ترجمة محمد محمود
آغا . - دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠٢٣ م. - ٦٠٢ ص؛
٢٥ سم. (العلوم الإنسانية).

١ - ٣٣٧ - س ب ي ع - ٤ - ٣٠٣، س ب ي ع - ٣ - سبينس
٤ - لايزبغير
٥ - السلسلة

مكتبة الأسد

لجنة النمو والتنمية

تقديم

تثير ظاهرة العولمة جدلاً واسعاً وتتعدد حوالها الآراء كما يختلف بشأنها الدارسون في علم الاقتصاد والسياسة والثقافة والمجتمع ، وقد ازداد الحديث عن العولمة (Globalization) بعد إعلان انهيار الاتحاد السوفييتي رسمياً بتاريخ ٢٦ كانون الأول عام ١٩٩١ ونهاية المعسكر الاشتراكي في بداية التسعينات من القرن الماضي، وبالتالي انفراط أمريكا بقيادة العالم الرأسمالي. يدل هذا المصطلح على نظام جديد للعالم وعلى حركة دمج العالم وإلغاء الفواصل والحدود الجغرافية والاقتصادية والسياسية الثقافية بين الدول والمجتمعات! وقد أصبحت كل المجتمعات تعيشها أو تعاني منها بدرجات متفاوتة حتى التي تعيش حالةً من العزلة، مما جعل أغلب الدول تنتهج نظام اقتصاد السوق وما ترتب عن ذلك من تحرير للتجارة (اللبرلة) وإلغاء للقيود على حركة رأس المال. وقد نالت ظاهرة العولمة اهتمام المفكرين والباحثين وكان لها تأثيرها على الوطن العربي، خاصةً في المجال الاقتصادي. ومن الصعوبة بمكان إعطاء تعريف دقيق للعولمة نظراً لتنوع الآراء حول مفهومها، حيث هناك من يعتبرها ظاهرة إيجابيةً، على عكس البعض الآخر الذي ينظر إليها على أنها ظاهرة سلبيةً.

من أقدم تعاريف العولمة تعريف البريطاني رولاند روبرتسون Roland Robertson الذي يقول إنّ "العولمة" هي اتجاه تاريخي نحو انكماش العالم، وزيادة وعي الأفراد والمجتمعات بهذا الانكماش.

ويعرفها نورمان جيفان Norman Jiwan على أنها تشير إلى مجموعة شاملة من العمليات الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية، التي ترتكز أساساً على تدوين التمويل والإنتاج والتجارة والاتصالات الذي تقوده الشركات العابرة للبلدان.

أما أنتوني جيدنز Anthony Giddens فقد عرّف "العولمة" بأنّها مرحلة جديدة من مراحل الحداثة وتطورها، تتكاثف فيها العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي، ويحدث تلاحم بين الداخل والخارج، وربط بين المحلي والعالمي بروابط اقتصادية وسياسية وثقافية و"إنسانية". ولا يعني هذا إلغاء المحلي والداخلي، ولكن أن يصبح العالم الخارجي له حضور العالم الداخلي نفسه في تأثيره في سلوكيات الأفراد وقناعاتهم وأفكارهم، والت نتيجة هي بروز العامل الداخلي وقويته، على حد قوله!

كما يعرفها مالكوم واترز Malcolm Waters مؤلف كتاب العولمة بأنّها "كل المستجدات والتطورات التي تسعى بقصد أو بدون قصد إلى دمج سكان العالم في مجتمع عالمي واحد".

لا ينطوي هذا الكتاب "العولمة والنمو - الآثار المترتبة على عالم ما بعد الأزمة" على عناوينه الرئيسية وحسب وهي: الأزمة المالية العالمية التي عصفت بعالمنا الحالي عام ٢٠٠٨، وكيفية تعزيز النمو الحقيقي، والتحديات الطويلة الأجل للنمو، لكنه يتتجاوز ذلك إلى عناوين ورؤى مستقبلية تصل

بنا إلى عام ٢١٠٠، إذ تطرق الباحثون والخبراء الاقتصاديون فيه لمشاكل إستراتيجية ذات صلةٍ وثيقةٍ بالتنمية والبني التحتية والخدمات الأساسية والتزايد السكاني والفقر في البلدان النامية، بالإضافة إلى تلوث البيئة وغازات الدفيئة وكيفية معالجتها على المستوى الكوني من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي في البلدان النامية من جهة، ورفع معدلات النمو الاقتصادي وإصلاح الاختلالات في الميزان التجاري في البلدان المتقدمة، وبخاصةٍ في الولايات المتحدة الأمريكية، من جهةٍ أخرى. مع ذلك، أفرّ هؤلاء بأن السياسة المتبعة من قبل إستراتيجي العولمة في الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموماً (أي منظري الاحتكارات الرأسمالية والاتحادات الشركات والمصارف الكبرى) ما تزال جادةً للبقاء على البلدان النامية مصدراً للمواد الخام من جهة، وسوقاً مستهلكة لسلعها المصنعة من جهةٍ ثانية، أضف إلى هذا الاستمرار في التدخل في شؤونها من خلال فرض حكومات غير فاعلة في مجال صنع القرار السياسي والاقتصادي المستقل.

وتعني العولمة، وفق تعريف موسوعة ويكيبيديا (Wikipedia)، "جعل الشيء عالمي أو دولي الانتشار في مداره أو تطبيقه. وتشمل العملية التي تقوم بها العولمة الاقتصاد في المقام الأول، ثم السياسة، ثم تأتي بعد ذلك الجوانب الاجتماعية والثقافية".

أرى أنه ليس المقصود هنا الفصل بين الجانبين الاقتصادي والسياسي بشكلٍ ميكانيكي، غير أن العلاقة تبقى جدلية بينهما، أي علاقة تفاعلية، تأثير وتأثير بين الطرفين في الممارسة وفي الفعل. ولو أعطيت الأولوية للاقتصاد، بيد أن السياسة هي الوجه الأساسي الذي يضمن سيطرة الطرف

الأقوى على الطرف الأضعف. وقد تختل السياسة المقام الأول حيث تلجأ البلدان "المتقدمة" إلى فرض سياساتٍ معينةٍ على البلدان النامية كشرطٍ لتقديم العون الاقتصادي لها. في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى ما يمارسه البنك الدولي، الذي تحكمه الولايات المتحدة الأمريكية، على البلدان النامية من شروط مجحفة بل ظالمة، ومن تدخل سافرٍ في السياسات الداخلية والخارجية لهذه البلدان لقاء منحها القروض المطلوبة، على سبيل المثال لا الحصر فرض سياسة الخصخصة ورفع الدعم المقدم لشريحة واسعة من شعوبها الفقيرة. وترى ويكيبيديا أن جعل الشيء دولياً "قد يعني على الأغلب جعل الشيء مناسباً أو مفهوماً أو في المتناول لمختلف دول العالم" في النصف الشمالي للكرة الأرضية (الغني والمتطور) أو في نصفها الجنوبي (الفقير والنامي). "وتمتد العولمة لتكون عملية تحكم وسيطرة ووضع قوانين وروابط، مع إزاحة أسوار وحواجز محددة بين الدول. وقد حققت مجموعة من الدول الرأسمالية المتحكمة في الاقتصاد العالمي نمواً كبيراً جعلها تبحث عن مصادر وأسواق جديدة مما يجعل حدودها الاقتصادية تمتد إلى ربط مجموعة من العلاقات مع الدول النامية، لكن الشيء غير المرغوب فيه هو أن هذه الدول المتطرفة على جميع المستويات الفكرية والثقافية والعلمية تدخلت في هوية الدول الأخرى إلا أنها حافظت على هويتها الثقافية الخاصة بها"، وأن العولمة لم تقتصر فقط على البعد المالي والاقتصادي بل تعدت ذلك إلى بعدٍ حيويٍ ثقافيٍ تمثل في مجموع التقاليد والمعتقدات والقيم. كما أن العولمة لا تعترف بالحدود الجغرافية لأي بلد بل جعلت من العالم "قريةً صغيرةً".

يستخدم مفهوم العولمة لوصف كل العمليات التي تكتسب بها العلاقات الاجتماعية نوعاً من عدم الفصل وتلاشى المسافة، حيث تجري الحياة في العالم كمكان واحد - قرية واحدة صغيرة...

على كل حال، وإن حاول فلاسفة العولمة تجميلها في عيون الشعوب كافة من خلال وصفهم للعالم بالقرية الصغيرة والمجتمع العالمي الواحد، إلا أن الحقيقة الملمسة تكشف بجلاء أن "العولمة هي المرحلة الأكثر تقدماً للنظام الامبريالي العالمي، بل هي امتداد عابر للحدود، بهدف استغلال الشعوب واستثمار خيراتها من قبل القوى المهيمنة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، بأساليب مستحدثة"، كمن يدس السم في الدسم!

يرى البعض أنه وبعد قرون من التقدم التكنولوجي والتعاون الدولي، أصبح العالم أكثر ترابطًا من أي وقت مضى. ييد أن هذا البعض يتعمى عنحقيقة أن الدول العظمى، في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، قد رصدت المليارات من الدولارات من أجل تعزيز سياسة التسلح وعسكرة الفضاء وبناء ترسانات نووية باهظة التكاليف بدلاً من وضع هذه المليارات المهدرة في هذه المجالات غير الإنسانية في مكانها الصحيح لحل مشاكل الاقتصاد العالمي، وبشكلٍ رئيسي مشكلة الفقر المتفاقمة في البلدان النامية وضعف معدلات النمو. علاوةً على ذلك، تابعت الإدارات الأمريكية المتعاقبة وحلفاؤها في الغرب السير الحيث على نهج استغلال البلدان النامية من مختلف النواحي، وتسعير النزاعات والحرروب الإقليمية في مختلف القارات لترويج تجارة السلاح واستنزاف مواردها المتبقية. بقعة ضوء

وحيدة يمكن استحضارها كمثال للخلاص من الهيمنة الأمريكية، ألا وهي ظاهرة نمور آسيا (تايوان، هونغ كونغ، سنغافورة، كوريا الجنوبية) والصين بالإضافة إلى اليابان والهند، وتجارب بلدان أخرى مثل تجربتي ماليزيا وأندونيسيا... أما البلدان العربية ومعظم البلدان الآسيوية وجاراتها الأفريقية، وبلدان أمريكا اللاتينية في الطرف الآخر، فلسنا ندري إلى متى ستظل ملاعبها تحت أقدام العولمة الملوثة!؟

يرى المعارضون أن أغراض العولمة الاقتصادية هي: استغلال الدول الصناعية للبلدان النامية الفقيرة ونهب مواردها الخام وثرواتها المعدنية والنفطية، وجعل هذه البلدان سوقاً استهلاكية لها من خلال ترويج أفكار العولمة وثقافتها كما نرى في الأفلام الهوليودية ولهذا نجد أن الثقافة الأمريكية وما يطلق عليه طريقة الحياة الأمريكية لها تأثير قوي في عولمة المجتمعات الأخرى، والتي يغلب عليها الجانب السلبي لأنها تشوه، بل تطمس في أغلب الأحيان معالم أصالة الثقافات الوطنية في هذه البلدان.

كيف نواجه التنميط القسري الذي تفرضه العولمة الثقافية والإعلامية؟ سؤال هام طرحته كمال عبد اللطيف، الكاتب والباحث الأكاديمي المغربي وأجاب عليه بمنطقٍ عقلانيٍ مقنع بقوله: "تسهم عولمة الصورة، وقد أصبحت اليوم واقعاً فعلياً، في عملية تحويل العالم إلى سوقٍ في خدمة مؤسسات وشركات عملاقة عابرة للقارات ومتخرجة للمجتمعات، وذلك لحساب آلية العمل الاقتصادي، الهدف إلى تطويق العالم في إطار منظومة سياسية اقتصادية وأخلاقية محددة، معادية للتعدد والاختلاف ومتاجرة بالقيم، منظومةٍ تناهض كل الدول وكل أشكال الحكم في العالم، بمنطق المصلحة

والمنفعة. تُسْهِر سلاح حقوق الإنسان أمام أنظمة معينة، وتُسْهِر سلاح الديمقراطية أمام أنظمة أخرى، وتبَرُّ الجرائم الكبرى والتدخلات المفسوحة الحاصلة في عالمنا، وتحاصر من تشاء تحت أغطيةٍ وشعاراتٍ معينة، بهدف بناء نظام من العلاقات الدولية لا يعطي أي اعتبار لمبدأ التعاقد الدولي، قدر ما يرکز في موافقه على مبدأ المصالح الأنانية المباشرة التي تجعل أنظمةً وفئاتٍ ومؤسساتٍ بعيتها فوق الجميع. وهذا المنطق، وإن يأخذ، في الشكل، بمبدأ المصالح الوضعية والتاريخي، فإنه في التائج المترتب عنه يعد معادياً للإنسان وللتاريخ".

ويتابع عبد اللطيف قائلاً: "يمكن أن نفتح ونحن نواجه آليات التعولم الكاسحة مجالاتٍ للنقاش النقدي المسؤول، والمتوجه نحو فوضي تناقضات الخطابات السياسية والإعلامية التي يعمل الغرب داخل مؤسسات المجتمع الدولي على ترويجها والدفاع عنها، ثم تحريرها خدمةً لاندفعه المتواحش، على حساب قاعدة إنسانية أعرض وأوسع، في كل من أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية، بل وحتى في بعض المناطق في أوروبا، وأحياناً داخل البلدان والمجتمعات التي تحكم بعض مؤسساتها في تدبير جوانب من مساراته".

ويرى أننا لا نستطيع مواجهة مظاهر العولمة وتقنياتها المتطرفة بالخطاب الراهن لها وبصورة مطلقة، ففي التاريخ لا تصنع الواقع، ولا تحصل المكاسب بالماضي المكتفي بالرفض من دون بحث عن البدائل. لهذا السبب، يبدو لنا أن مبدأ التكيف الإيجابي الذي لا يكتفي بالتشهير أو الرفض السياسي للظاهرة هو المبدأ الذي يمكن أن يساعدنا في بناء مواجهة أكثر فاعلية، حيث نستطيع توسيع دائرة المناورة، من أجل فعل مقاوم لعمليات التعولم، فعل أكثر

نجاعة. معركتنا اليوم وغداً مع مختلف مظاهر تأخرنا تُعدُّ مدخلاً مناسباً لترتيب دوائر علاقاتنا فيما بيننا، وهو الأمر الذي يُمكّننا في حال حصوله، من مغالبة تحديات خارجية كثيرة، وفي مقدمتها تحديات العولمة والتعلم. صحيح أنه لا يمكننا أن نفصلَ اليوم بين معاركنا الداخلية ومعاركنا الخارجية، إلا أن التدبير التاريخي العقلاني لإشكالات تأخرنا في الداخل، وأشكال هامشيتنا في الخارج، يتطلب قليلاً أو كثيراً من الحسم والاختيار، كما يتطلب حسراً للأولويات، فلا وقت اليوم لا للاستهانة بما يحصل أمامنا، ولا وقت للانتظار...

في نهاية المطاف، أرجو أن يكون هذا الكتاب إضافةً قيمةً إلى ما سبقه من المؤلفات والبحوث المتعلقة بالعولمة، وإثراءً لها بالمعلومات والبيانات والأرقام والتحليل الاحترافي المعمق بالتفاصيل. وأتمنى أن يكون مفيداً لذوي الاختصاص ولمحبي الاطلاع والبحث عن كل جديد.

(المترجم)

المؤسسة العامة السويسرية للكتاب

السير الذاتية للمساهمين في الإعداد

دارون أسيمو غلو هو بروفيسور في علم الاقتصاد التطبيقي في معهد تكنولوجيا ماساشوسيتس وحاائز على وسام جون بيتس كلارك ٢٠٠٥. وهو عضو في برنامج النمو الاقتصادي للمعهد الكندي للبحوث المتقدمة. كما أنه متسب إلى المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، ومركز الأداء الاقتصادي، ومركز بحوث السياسة الاقتصادية (لندن). اهتماماته الرئيسية هي الاقتصاد السياسي، التنمية لاقتصادية، النمو الاقتصادي، التكنولوجيا، تباين الدخل والأجر، رأس المال البشري والتدريب، واقتصاديات العمل. تركز آخر أعماله على دور المؤسسات في التنمية الاقتصادية والاقتصاد السياسي.

فيليب آغيون هو بروفيسور في علم الاقتصاد في جامعة هارفارد، وكان من قبل بروفيسور في جامعة لندن كوليج وزميل رسمي في نوفيلد كوليج في أكسفورد وأستاذ مساعد في معهد تكنولوجيا ماساشوسيتس. يركز عمله البحثي الرئيسي على النمو ونظرية العقود. طور مع بيتر هاويت مايسمى النموذج الشومبيري (التدمير الخلاق حيث تحل الابتكارات الحديثة محل التقنيات القديمة) ووسع هذا النموذج في اتجاهات عدّة، تم تلخيص هذا العمل في كتابه المؤلف مع هاويت الذي يحمل عنوان نظرية النمو الداخلي.

ديفيد ي. بلوم هو بروفسور في علم الاقتصاد والسكان ورئيس قسم الصحة العالمية والسكان في كلية هارفارد للصحة العامة ومدير برنامج جامعة هارفارد حول التركيبة السكانية العالمية للشيخوخة. والبروفسور بلوم هو زميل في الأكاديمية الأمريكية لآداب العلوم، ومفوض في جمعية بول ج. روجرز للبحوث الصحية العالمية. وقد عمل في جامعة كارنغي - ميلون وفي كليات علم الاقتصاد في جامعيتي هارفارد وكولومبيا. وهو أمين مساعد في مؤسسة بحوث الإيدز، ومشارك في بحوث المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، وشغل منصب رئيس قسم علم الاقتصاد في جامعة كولومبيا، ونائب مدير معهد هارفارد للتنمية الدولية. تركز بحوثه الحالية بشكلٍ رئيسي على الصلات بين الصحة والسكان والنمو الاقتصادي.

تشارلز دبليو. كالوميريس هو بروفسور متخصص في المؤسسات المالية في كلية خريجي جامعة كولومبيا للأعمال وبروفسور في كلية كولومبيا للشؤون الدولية وال العامة. تشمل بحوثه العديد من الموضوعات بما في ذلك المصرفية، تمويل الشركات، التاريخ المالي، والاقتصاديات القديمة. وهو عضو في لجنة الظل التنظيمية المالية، لجنة الظل للسوق المفتوحة، والطاولة المستديرة للاقتصاديين الماليين، ومشارك في بحوث المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، وعضو في فريق العمل المعنى بحقوق الملكية في مؤسسة هوف. وكان البروفسور كالوميريس مديرًاً مشاركاًً بالمشروع المتعلق برفع القيود المالية، وكبير الزملاء في المجلس المعنى بالعلاقات الخارجية، وعمل في لجنة المؤسسات المالية الاستشارية، وهي لجنة تابعة للكونغرس مهمتها تقديم المشورة للحكومة الأمريكية حول إصلاح صندوق النقد الدولي، والبنك

الدولي، وبنوك التنمية الإقليمية، ومنظمة التجارة العالمية. وقد نشر العديد من الكتب، والمقالات الصحفية، وفصول في مجلدات علمية، وخدم في عدة هيئات تحرير صحفية، كما قدم المشورة للعديد من الهيئات الحكومية والخاصة.

ديفيد كانينغ هو بروفيسور في علم الاقتصاد والصحة الدولية في قسم الصحة العالمية والسكان، كلية هارفارد للصحة العامة، عمل في كلية لندن لعلم الاقتصاد، وجامعة كامبردج، وجامعة كولومبيا، وجامعة كويتز بلفارست، تركز بحوثه على دور الصحة كشكل من أشكال رأس المال البشري وتأثير التبدل الديمغرافي على التنمية الاقتصادية.

وليام ر. كلاين هو كبير الزملاء في معهد بيترسون لعلم الاقتصاد الدولي، ومركز التنمية العالمي في واشنطن. خلال الأعوام ١٩٩٦-٢٠٠١، بينما كان في إجازة من معهد بيترسون، شغل دكتور كلاين منصب نائب مدير إداري وكبير الاقتصاديين في معهد التمويل الدولي في واشنطن. وكان كبير الزملاء في معهد بيترسون لعلم الاقتصاد الدولي منذ تأسيسه عام ١٩٧٣. قبل ذلك، كان كبير الزملاء في مؤسسة بروكنغز (١٩٧١-١٩٨١)، ونائب مدير بحوث التنمية والتجارة في مكتب السكرتير المساعد للشؤون الدولية في وزارة الخزانة الأمريكية (١٩٧١-١٩٧٣)، وأستاذ زائر في مؤسسة فورد في البرازيل (١٩٧٠-١٩٧١)، ومحاضر وأستاذ مساعد في علم الاقتصاد في جامعة برينستون (١٩٦٧-١٩٧٠). وهو مؤلف لـ ٢٢ كتاب، منها التجارة وتوزيع الدخل (١٩٧٧) وسياسة التجارة والفقر العالمي (٢٠٠٤).

ريتشارد إن. كوير هو بروفيسور في علم الاقتصاد الدولي في جامعة هارفارد. كان سابقاً نائب رئيس شبكة التنمية الدولية وعضو في اللجنة الثلاثية، ومجلس العلاقات الخارجية، وعضو الهيئة التنفيذية للعمليات البحرية الأمريكية، وهيئة بروكنغز للنشاط الاقتصادي. كما شغل عدة وظائف رفيعة في الحكومة الأمريكية، كرئيس لمجلس الاستخبارات القومي (1977-1990)، وكيل وزارة الخارجية للشؤون الاقتصادية (1977-1981)، نائب مساعد وزير خارجية لشئون النقد الدولي (1965-1966)، كبير الخبراء الاقتصاديين في مجلس المستشارين الاقتصاديين (1961-1963). كما كان أيضاً رئيس البنك الاحتياطي الفيدرالي في بوسطن (1990-1992). آخر الكتب التي شارك في تأليفها : الأزدهار، الأزمة والتعديل، إدارة الاقتصاد الكلي في كوريا، 1970-1990 ، البيئة وسياسات موارد الاقتصاد العالمي، وما يحيط به المستقبل.

أنطونيو إستاشي هو بروفيسور في علم الاقتصاد في جامعة بروكسل الحرة، وهو عضو المركز الأوروبي للبحوث المتقدمة في علم الاقتصاد، قبل ذلك كان من كبار اقتصاديي شبكة التنمية المستدامة في البنك الدولي حيث أمضى 25 عاماً (1982-2007). يعمل في مجالات كثيرة لإصلاح القطاع العام. قام بنشر البحوث على نطاقٍ واسع حول تنظيم الصناعات الشبكية (الكهرباء، الاتصالات السلكية، النقل، المياه وتعزيز البنية الصحية)، وتقييم أداء القطاع العام، والنمو والأثر التوزيعية للسياسات البيئية والمالية والقطاعية في البلدان النامية.

ماريان فاي هي من كبار اقتصاديي شبكة التنمية المستدامة في البنك الدولي والمدير المشارك في تقرير التنمية العالمي ٢٠١٠ حول التغير المناخي. وقد شغلت مناصب عديدة في مختلف مناطق البنك الدولي (أوروبا، وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية، ومنطقة الكاريبي وأفريقيا). تعمل في مجال البنية التحتية، التمدن، وفي الآونة الأخيرة في مجال التكيف مع التغير المناخي. ارتكزت بحوثها في معظمها على دور البنية التحتية والتمدن في التنمية، مع اهتمام محدد في المسائل المتعلقة بالفقر في المدن. وهي كاتبة لكثير من المقالات ومؤلفة لكتب عديدة في هذه الموضوعات.

غونثر فينك هو أستاذ مساعد في علم الاقتصاد الصحي الدولي في قسم الصحة العالمية والسكان، كلية هارفارد للصحة العامة. غطت بحوثه مجالاً واسعاً من الموضوعات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، مع تركيز محدد على التفاعلات بين الصحة ورأس المال البشري، من جهة، والنمو الاقتصادي، من جهة أخرى. وهو يجري حالياً مسحاً شاملًا للصحة والثروة الأسرية في أكرا، غانا، يستقصي من خلاله العبء اليومي للمرض في شبه صحراء أفريقيا مع تركيز خاص على الملاريا. كما أنه يعمل أيضاً على تقييم اجتماعي - اقتصادي شامل لبرنامج مكافحة الملاريا على نطاق واسع، انطلق في زيمبابوي منذ ٢٠٠٦.

ديفيد هيموس يحضر حالياً برنامجه الدراسي للحصول على درجة الدكتوراة في علم الاقتصاد من جامعة هارفارد. تشمل اهتماماته البحثية النمو، والتجارة، والاقتصاديات البيئية.

رافي كانبور هو بروفسور في الشؤون الدولية، وبروفسور دولي في علم الاقتصاد التطبيقي والإدارة، وبروفسور في علم الاقتصاد في جامعة كورنيل. عمل أستاذًا في جامعات أوكسفورد، وكامبردج، وإسيكس، ووارويك، وبرينستون، وكولومبيا. شغل رافي كانبور العديد من المناصب في البنك الدولي، بما في ذلك كبير المستشارين الاقتصاديين، الممثل المقيم في غانا، وكبير الاقتصاديين في منطقة أفريقيا. كما عمل أيضًا كمدير لقرير التنمية العالمي في البنك الدولي. الموضوعات الرئيسية لاهتمامه هي علم الاقتصاد العام واقتصاديات التنمية. ويشمل عمله تحليل المفاهيم والتحليل التجريبي وتحليل السياسات الاقتصادية. وهو مهتم على وجه الخصوص في ترابط عوالم التحليل الدقيق مع صنع السياسة العملية. وهو مؤلف لأكثر من ١٥٠ كتاب منشور تباعاً تغطي موضوعات مثل المخاطرة، عدم المساواة، الفقر، التعديل البنائي، الديون، الزراعة، والاقتصاد السياسي. وقد نشر مقالات في صحف ومجلات الاقتصاد الرئيسية مثل أمريكان إيكonomik ريفيو، وجورنال أوف بوليتيكا إيكonomiki، وريفيو أوف إيكonomik ستاديز، وجورنال أوف إيكonomik ثوري، وإيكonomik جورنال.

أنيس خروبي هو كبير اقتصادي قسم الشؤون الدولية في البنك المركزي الفرنسي. حصل على درجة الدكتوراة من دلتا (التي تسمى الآن كلية باريس لعلم الاقتصاد) في عام ٢٠٠٣. ثم انضم بعد ذلك إلى البنك المركزي الفرنسي في قسم الدراسات الاقتصادية، حيث عمل على موضوعات متعددة بها فيها تقلب الاقتصاد الكلي، والتكمال المالي، ومؤسسات سوق العمل. انضم إلى قسم الشؤون الدولية في عام ٢٠٠٧، ويجري البحث حول ثلاثة

م الموضوعات وهي: التمويل الدولي وتدفقات رأس المال، وأزمات السيولة والبنوك، والاقتصاديات النقدية للاقتصاد المفتوح. تشمل آخر منشوراته مقالاً في إنترناشيونال جورنال أوف سنترال بانكينغ بعنوان "السيولة، والخطر الأخلاقي وإنهاصار السوق بين البنوك".

داني لايزغير هو بروفيسور في الأعمال الدولية في جامعة جورج واشنطن ونائب رئيس لجنة النمو والتنمية. وهو نائب رئيس سابق لشبكة الحد من الفقر والإدارة الاقتصادية (٢٠٠٩ - ٢٠٠٤) في البنك الدولي. كنائبٍ للرئيس، قدم لايزغير الإرشاد لمبادرات البنك الاستراتيجية حول النمو والحد من الفقر، موجهاً العمل بشأن السياسة الاقتصادية، والديون، والتجارة، ونوع الجنس، وقضايا الحوكمة، بالإضافة إلى حوار البنك مع المؤسسات الشريكية الرئيسية بما فيها صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والاتحاد الأوروبي. خلال مسيرة عمله المتدة إلى ٢٨ عاماً في البنك الدولي، شغل لايزغير مناصب إدارية في منطقة شرق آسيا والباسيفيكي، ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاربيبي، بالإضافة إلى معهد البنك الدولي. قبل انضمامه للبنك، شغل دكتور لايزغير مناصب رفيعة في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وفي وزارة الخارجية الأمريكية.

روبرت مندلسون هو بروفيسور في كلية ييل للجراحة والدراسات البيئية في جامعة ييل. ركز بروفيسور مندلسون بحوثه على قياس فوائد حماية البيئة. درس مجموعة واسعة من الموضوعات بدءاً من قياس الأضرار الناتجة

عن النفايات الخطيرة وتلوث الهواء التقليدي إلى تقدير القيمة الاقتصادية للحياة البرية ومنتجات الغابة من غير الأخشاب. على مدى السنوات الخمس عشرة الأخيرة، قام بتحديد آثار الاحتباس الحراري ودرس التكيف المناخي.

داني رودريك هو بروفيسور في الاقتصاد السياسي الدولي في كلية جون ف. كينيدي الحكومية في جامعة هارفارد. له منشورات كثيرة في مجال الاقتصاديات الدولية، والتنمية الاقتصادية والاقتصاد السياسي. تركز بحوثه على ما يشكل سياسة اقتصادية جيدة ولماذا بعض الحكومات هي أفضل من الأخرى في تبنيها. يتمي بروفيسور رودريك إلى المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية ، ومركز بحوث السياسة الاقتصادية (لندن)، ومركز التنمية العالمي ، ومجلس العلاقات الخارجية. وقد منح جائزة ألبرت أو. هيرشمان الافتتاحية من قبل مجلس بحوث علم الاجتماع في عام ٢٠٠٧. كما حصل على جائزة تقدم حدود الفكر الاقتصادي، ودكتوراة فخرية من جامعة أنتويب، ومنح بحثية من مؤسسة كارنغي، ومؤسسة فورد ومؤسسة روكيفيلر. بروفيسور رودريك هو رئيس تحرير ريفيوأوف إيكonomiks أند ستاتistikس وجورنال أوف غلوبالايزيشن أند ديفيلوبمنت.

أندرو شينغ هو محاسب قانوني وقد عمل في وظائف عديدة لدى بنك نياغارا ماليزيا، البنك الدولي، وسلطة نقد هونغ كونغ. من شهر تشرين ١٩٩٨ إلى شهر أيلول ٢٠٠٥، شغل منصب رئيس هيئة الأوراق المالية والعقود الآجلة في هونغ كونغ، الصين. من شهر تشرين ٢٠٠٣ إلى شهر

أيلول ٢٠٠٥، كان رئيساً للجنة الفنية للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية. ومنذ شهر كانون الأول ٢٠٠٥، شغل منصب كبير المستشارين للجنة التنظيمية للبنوك الصينية. بالإضافة إلى ترؤسه مؤتمر الطاولة المستديرة السنوي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول أسواق رأس المال في آسيا، هو عضو مجلس إدارة السلطة التنظيمية لمركز قطر المالي وسايم داربي بيرهاد، وخزانة ناسيونال بيرهاد، بالإضافة إلى كونه عضو مجلس المركز الدولي للتعليم في المالية الإسلامية. وهو أيضاً أستاذ مساعد في نفس الوقت في كلية خريجي علم الاقتصاد والإدارة، جامعة تسينغهوا في بكين، وأستاذ مساعد للاقتصاديات النقدية والمالية في جامعة ماليزيا، ويكتب عموداً بشكل منتظم حول تعليم المستثمر لكاينجنغ ماغازين. وهو مؤلف إعادة هيكلة المصادر: دروس من الثانينات (مطبعة جامعة أوكسفورد والبنك الدولي ١٩٩٥) ومن منظمة آسيان إلى الأزمة المالية الدولية (مطبعة جامعة كامبردج ٢٠٠٩).

مايكل سبينس هو كبير الزملاء في معهد هوف ومعهد الإدارة في كلية خريجي الأعمال في جامعة ستانفورد. منح جائزة نobel التذكارية في العلوم الاقتصادية لعام ٢٠٠١. كان دكتور سبينس عميداً لكلية أعمال ستانفورد من عام ١٩٩٠ لغاية عام ١٩٩٩. ومنذ عام ١٩٩٩، كان شريكاً في شركة أوك هيل كابيتال بارتنرز. ومن عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٩٠ عمل أستاذاً في علم الاقتصاد وإدارة الأعمال في جامعة هارفارد. منح دكتور سبينس جائزة جون كينيث غالبريث لتفوقه في التدريس في عام ١٩٧٨، ووسام

جون بيتس كلارك في عام ١٩٨١ "لمساهمته الهامة في الفكر والمعرفة الاقتصادية". تم تعيينه رئيساً لقسم علم الاقتصاد في جامعة هارفارد في عام ١٩٨٣، وعميداً لكلية الآداب والعلوم من عام ١٩٨٤ حتى عام ١٩٩٠. وقد كان في أوقاتٍ مختلفة عضواً في هيئات تحرير أميريكان إيكونوميكس ريفيو، وبيل جورنال أوف إيكونوميكس، وجورنال أوف إيكونوميك ثيوري، و بيليك بوليسبي. كما أن بروفسور سبينس هو رئيس لجنة النمو والتنمية.

ديفيد ويلر هو كبير الزملاء في مركز التنمية العالمي حيث يبحث في مسائل متعلقة بالتغيير المناخي وحفظ المصادر الطبيعية. كان من عام ١٩٩٣ حتى عام ٢٠٠٦ كبير اقتصادي في مجموعة بحوث التنمية في البنك الدولي، وقد أدار آنذاك فريقاً كان يعمل في مجال السياسة البيئية وقضايا بحثية بالتعاون مع صناع السياسة والأكاديميين في بنغلاديش، والبرازيل، والصين، وكولومبيا، وغانا، والهند، وأندونيسيا، والمكسيك، والفيليبين، وفيتنام، وبلدان أخرى. بعد حصوله على درجة الدكتوراة في عام ١٩٧٤، قام ويلر بتدريس علم الاقتصاد لمدة عامين في جامعة زائر الوطنية في كينشاسا. ثم التحق بكلية الاقتصاد في جامعة بوسطن في عام ١٩٧٦ وقام بتدريس هناك إلى أن التحق بالبنك الدولي في عام ١٩٩٠.

شكر وتقدير

يعبر المساهمون في هذا الكتاب عن عظيم امتنانهم للدعم القوي المقدم من قبل رعاة لجنة النمو والتنمية: حكومات استراليا، وهولندا، والسويد، والمملكة المتحدة البريطانية، ومؤسسة وليم أند فلورا هيلويت، والبنك الدولي... لقد كانت شبكة الحد من الفقر والإدارة الاقتصادية في البنك الدولي، على وجه الخصوص، سخيةً في تزويدها لنا بكل المصادر من أجل إنجاز هذا الكتاب. ويشعر المساهمون بالكثير من العرفان والتقدير للمشاركين في حلقات الدراسة حول الاتجاهات والتحديات العالمية والأزمة المالية وتأثيرها على استراتيجيات وآفاق النمو في البلدان النامية، برعاية اللجنة، والتي عقدت على التوالي في مركز بيل لدراسة العولمة وكلية كينيدي الحكومية بجامعة هارفارد. كما نود أن نقدم شكرنا الخاص لمؤلفي فصول هذا الكتاب على أفكارهم العديدة والمتنوعة والوقت الذي كرسوه من أجل المشاركة في نقاش القضايا المطروحة. لقد كان روبرتو زاغا، سكريتير اللجنة، مصدراً ثراؤً للأفكار الخصبة، والتشجيع والمحث عليها. يستحضر روبرتو الأفضل ما هو لدى الآخرين، مع حفاظه على التركيز الشديد على القضايا الملحة التي هي في متناول اليد. كما يعكس مستوى النقاش ونوعية الدراسات التالية حماسته وحكمته. لقد كرس لويس سيرفين وقته وخبرته لمراجعة موضوعات البحوث الرئيسية وساعد على صياغة حلقات الدراسة

بشكلٍ مقدم. كما يستحق وليم أوبويل، مستشار البنك الدولي، أيضاً الشكر الخاص لتفانيه تجاه كل الجوانب المطروحة على بساط البحث. لقد كان بحثه، ومساهمته في الإعداد، وجهوده التنظيمية، مفيدة في إنجاز الكتاب في الوقت المناسب.

وقد كرس فريق من الزملاء في سكرتاريا اللجنة: موريل دارلنغتون، وديانا مانيفسكايا، ودوروتا ناواك، نفسه لجعل كل جانبٍ من جوانب عمل اللجنة ناجحاً. لقد منحونا ما شعروا به على أنه اهتمام موحد في تنظيم حلقات الدراسة وإخراج هذا الكتاب – وهو واحد من العديد من أنشطة اللجنة حرصاً على الالتزام بالمواعيد النهاية الملحقة وعدم التسامح بالخطأ. خرجت العملية برمتها إلى حيز النور بفضل تنظيمهم الرائع وعملهم الشاق الدؤوب. كان عزيز جوكديمير عملياً ومرحباً وصارماً في إعداد المخطوطة للنشر. لم ينقطع قط في مواعيده النهاية وكان أكثر تفهمًا لنا عندما كانا يحتاج أحياناً إلى تغيير مواعيدهنا. أشرف ستيفن ماك غرواري على عملية النشر بمهارة كبيرة، وتولت نورا ريدولفي إدارة طباعة الكتاب لضمان أعلى مستوى من الجودة.

مايكل سبنس
داني لاينز

المؤسسة العامة السويسرية للكتاب

الاختصارات:

AIG المجموعة الدولية الأمريكية

CCC شهادة رأس المال المشروطة

CDO الالتزام المالي الموازي

CDS مقايضة التخلف الآئماني

CO2 ثاني أكسيد الكربون

EDME اقتصاد السوق الناشئ والناامي

EU الاتحاد الأوروبي

FC معالطة التركيب

FDICIA قانون تحسين هيئة تأمين الإيداعات الفيدرالية

FHA إدارة الإسكان الفيدرالية

G-8 مجموعة الثمانية

G-20 مجموعة العشرين

GATT الاتفاقية العامة حول التعرفة والتجارة

GDP الناتج المحلي الإجمالي

GSE المشاريع التي ترعاها الحكومة

Gt غيغا طن



PD احتمال التخلف

PPI المشاركة الخاصة في البنية التحتية

PPM أجزاء من المليون

R&D البحوث والتنمية

SDR حقوق السحب الخاصة

SITC التصنيف القياسي للتجارة الصناعية

TFP إنتاجية العامل الإجمالي

TSLS مربعات مرحلتين على الأقل

UN الأمم المتحدة

WTO منظمة التجارة العالمية

المؤسسة العامة السويسرية للكتاب



الجمعية العامة
السورية للكتاب

مُقدمة

تأسست لجنة النمو والتنمية في نيسان عام ٢٠٠٦ استجابةً للاحظتين اثنين. بِهَا أَنَّا شعْرَنَا أَنَّ فوَائِدَ النَّمُو لَمْ يَتَمْ تَقْدِيرُهَا بِشَكْلٍ كَامِلٍ، فَقَدْ أَدْرَكَنَا أَنَّ أَسْبَابَ النَّمُو لَمْ تَكُنْ مَفْهُومَةً تَامًاً. لَقَدْ تَمَ التَّغَاضِيُّ وَالْاسْتَخْفَافُ فِي أَغْلُبِ الْأَحْيَانِ بِالنَّمُو كَوْسِيلَةً لِمُعَالَجَةِ مُشَاكِلِ الْعَالَمِ الْأَكْثَرِ إِلَحَاحًا كَالْفَقْرِ، وَالْأَمْمِيَّةِ، وَتَفَاوُتِ الدَّخْلِ، وَالْبَطَالَةِ وَالتَّلَوُّثِ . فِي ذَاتِ الْوَقْتِ، إِنَّ فَهْمَنَا لِلنَّمُو الْاِقْتَصَادِيِّ أَقْلَى دَقَّةً مِنَ الْفَكْرَةِ الشَّائِعَةِ، مَعَ أَنَّ النَّصِيحَةَ قَدْمَتْ لِلْبَلَدَانِ النَّاجِمَةِ رِبَّا بِثَقَةٍ أَكْبَرَ مِنَ الْحَالَةِ الَّتِي قَدْ تَبَرَّرَهَا مَعْرِفَتَنَا. بَنَاءً عَلَى ذَلِكَ، كَانَتِ الْلَّجْنَةُ مَفْوَضَةً بِأَخْذِ مُخْزُونِ مَعْرِفَةِ النَّظَرِيَّةِ وَالْتَّجَرِيَّةِ لِلنَّمُو الْاِقْتَصَادِيِّ بِغَيْةِ رِسَمِ الْأَثَارِ الْمُتَرْتِبَةِ لِلْسِّيَاسَةِ بِالنِّسْبَةِ لِلْجَيلِ الْحَالِيِّ وَالْجَيلِ الْقَادِمِ مِنْ صُنَاعِ السِّيَاسَةِ . كَانَ هَذَا الْأَمْرُ ذَا أَهْمِيَّةَ أَكْبَرَ فِي أَعْقَابِ الْأَزْمَةِ الْمَالِيَّةِ وَالْاِقْتَصَادِيَّةِ لِعَامِ ٢٠٠٨ . وَبَيْنَمَا تَسْعَى الْبَلَدَانُ النَّاجِمَةُ لِإِصْلَاحِ الضررِ الْوَاقِعِ عَلَى اقْتَصَادِيَّاتِهَا وَاستِئْنَافِ السِّيرِ الْحَيْثُ عَلَى طَرِيقِ النَّمُو الْمُسْتَدَامِ، لَمْ تَكُنْ هَنَاكَ حَاجَةٌ كَبِيرَةٌ لِأَفْكَارٍ وَطَرُقٍ جَدِيدَةٍ لِتَحْقِيقِ النَّمُو الْعَالَمِيِّ الْمُسْتَدَامِ.

ولتساعد على تقدير حالة المعرفة ذات الصلة بهذه المسألة، دعت
اللجنة كبار الأكاديميين وصناع السياسة من جميع أنحاء العالم إلى سلسلةٍ

من ١٣ ورشة عمل عقدت من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠٠٩ في واشنطن، ونيويورك، ونيوهافن، وكينيكتيك، وكامبردج، وマサachusetts، وأصدرت عدداً من البحوث. استعرضت هذه البحوث مواضيع مثل أسباب ونتائج الأزمة المالية، والسياسة النقدية والمالية، والتغير المناخي، والتفاوت، والنمو والتحضر. بالإضافة إلى هذا، أقرت دراسة لـ ٢٥ حالة من أجل استكشاف ديناميات النمو في بلدانٍ محددة.

استفادت كل مداخلة من الملاحظات التي قدمها أعضاء اللجنة والمشاركون الآخرون في ورشة العمل من عوالم السياسة، والنظرية والممارسة.

كانت ورشات العمل مكثفة وقد عالجت مسائل حيوية. وأصبح واضحاً أن الخبراء لا يتفقون دوماً على مسائل رئيسية تتعلق بالنمو. فالباحثون لا يعرفون دائمًا النموذج الصحيح الذي يمكن أن يوضح العالم الذي يلحوظونه، وإن عرّفوا العوامل المهمة فإنهم لا يستطيعون دائمًا تقديرها بشكل مقنع.

العولمة موضوع شامل ذو صلة بالطريقة التي نفكر بها بنمو الاقتصادات المفتوحة، وحجم العولمة والنمو مرتبطة بشكل خاص باليئنة الحالية. ليست بقية هذه المقدمة ملخصاً شاملاً لورشات العمل أو الفصول، بيد أنها ترسم الخطوط العامة للأهداف الرئيسية ومواضيع هذا الكتاب بالإضافة إلى موقف ووصيات اللجنة تجاه الأزمة.

في مواجهة الشك المتزايد بشأن مصير العولمة واحتمالات نمو البلدان النامية في أعقاب الأزمة، حددت اللجنة رؤاها في نمو ما بعد الأزمة في

البلدان النامية: تقرير خاصا من قبل اللجنة حول النمو والتنمية، عن آثار أزمة ٢٠٠٨ المالية (كانون الأول ٢٠٠٩).

أثارت الأزمة الراهنة تساؤلات كثيرة بشأن أفضل الاستراتيجيات من أجل تحقيق النمو المستدام، وتخفيض الفقر في البلدان النامية، وفي مقدمتها فيما إذا كان فشل النظام المالي يدل أيضاً على فشل أكبر للأنظمة ذات التوجه الرأسمالي في السوق. لتحدث بشكلٍ محدد، هذا يثير تساؤلات حول إذا ما كانت استراتيجيات النمو التي تم الاستنتاج أنها كانت فاعلة في الماضي لا تزال صالحة في عالم ما بعد الأزمة.

تعتقد اللجنة أن الأزمة جاءت نتيجة فشل النظام المالي. إن النموذج المنظم باستخفاف وعلى نحو غير كامل الذي ميز أنظمة البلدان المتقدمة، بشكلٍ خاص الولايات المتحدة والمملكة المتحدة البريطانية، يعاني من مشكلة أساسية ويحتاج إلى التغيير. لقد فشل المظمون والمصارف المركزية والمشاركون في الأسواق والباحثون (مع استثناءات قليلة ملحوظة) في إدراك المخاطر الكاملة للهشاشة المالية. ولم يتمكنوا من الحفاظ على تركيزهم الضيق على أسعار المستهلك وفرص العمل، تاركين أسعار الأصول وبيانات الموازنة لأجهزتهم الخاصة. ليس البديل، وهو العودة إلى وضع ما قبل الأزمة، مقبولاً من الناحية الاقتصادية أو السياسية.

في رأي اللجنة، تبقى الإستراتيجية المستقبلية الموجهة نحو السوق كما هو مقترن في التقرير الأصلي، فعالة على نحو واسع. على أية حال، بينما تظل هذه الإستراتيجية البديل الأفضل قد لا تكون مجذبة كما كانت في السنوات

التي سبّقت الأزمة حيث أن الاقتصاد العالمي الذي يخرج من الفورة الحالية من الممكن أن يكون مؤشراً بنمو أبطأ في التجارة، ورأس المال أكثر تكلفة ومستهلك أمريكي أكثر عرضةً للتثبيط.

وبحسب رأي اللجنة، الجدل حول السياسة ينبغي أن يكون مركزاً على استقرار وأداء القطاعات المالية. إن طبيعة هذه الأزمة قد عزّزت بشكل حتمي قبضة أولئك الذين يفضلون دوراً أكثر اتساعاً للدولة. إن توسيع أساسي للحكومة في الاقتصاد الأشمل يمكن أن يعطّل الدينامية الخاصة التي ساهمت في كل حالات النمو المرتفع الناجحة التي نعرفها. في رأينا، ينبغي أن يأخذ توسيع الدولة حركة عكسية في الوقت الذي تخف فيه وتيرة الأزمة. تحتاج المصارف المركزية إلى سحب دعمها حينما تعود القنوات الإئتمانية الخاصة، مع احتفاظها بالاستقلالية ل القيام بهذا عندما يكون الوقت مناسباً. ينبغي أن يكون للحكومة ذات دور تدخلي أكبر في حماية الناس في مواجهة الاضطراب الاقتصادي الشديد مما يكمل الجهد لتحقيق استقرار اقتصادي ومتالي أوسع.

على الصعيد الدولي، تبنّت مؤخراً بعض البلدان الأكثر فقرًا في العالم سياسات موجّهة نحو النمو. إذا كان الأمر كذلك، ربما كانت البلدان الصغيرة الأكثر فقرًا هي التي تعاني من العواقب الأكثر ديمومة. أثناء ذلك، يعتمد مستقبلها إلى حدٍ كبير على التطورات الحاصلة ما وراء حدودها، أي كيفية عودة التمويل الخارجي بسرعة من جهة، وكيفية انتعاش أسواقها التصديرية عاجلاً من جهة أخرى. من غير المقبول أخلاقياً، ترك هذه البلدان محاصرة بأزمة حصلت في مكانٍ آخر. هذا هو السبب في أن موارد

صندوق النقد الدولي يجب أن تكون متساوية للأزمات التي يواجهها الصندوق ويواجهها الاقتصاد العالمي أيضاً. تسير الموارد مع الإصلاح يداً بيد. ينبغي إعطاء الدول النامية رأياً أكبر في المؤسسة، بما يتاسب مع بروزها الجديد في الاقتصاد العالمي.

من الناحية الإيجابية، هناك قوى تعويضية. بعض العوامل المحددة الأساسية للنمو هي إثبات للأزمة بشكل نسبي: السكان مثلاً، أو البراعة البشرية. دمرت الثروة ولكن مخزون المعرفة الذي يمكن أن تتعلم منه البلدان النامية غير منقوص. من الناحية المبدئية، إن إمكانية اللحاق بركب النمو يستند فقط إلى الهوة بين البلد النامي والحدود التكنولوجية. لذا، فإن البلدان النامية ما تزال تمتلك الفرصة لوضع وتعديل السياسات واستئناف التقدم باتجاه مستويات النمو المستدام بوتيرة عالية رغم كثرة الإشكالات المتبقية نتيجة الأزمة.

من الواضح أنه سيكون هناك مجموعة من الآثار الناجمة عن الأزمة مرتبطة بمرحلة تطور كل بلد على حدة. بالنسبة إلى ما يتعلق بالمسؤلين السياسيين الأكثر أهمية: بنية القطاعات المالية في البلدان النامية وإطار السياسة الاقتصادية الكلية، توصي اللجنة بقوه بأن تتبني البلدان النامية نموذجاً مالياً أكثر حفاظة وإن كان أكثر تكلفة، وأن تتموضع بشكل يمكنها من مقاومة الصدمات الخارجية عن طريق الحفاظ على مستويات منخفضة من الدين العام، وأملاك احتياطي وافر من القطع أجنبي، ووفورات محلية عالية. في أوقات الاستقرار والنمو العالي نسبياً ينبغي على السياسة أن تميل حسب التقلبات الدورية.

وتقدم الفصول المفردة في هذا الكتاب تحليلًا أكثر عمقاً لمسائل السياسة المحددة وثيقة الصلة بنمو البلدان النامية في عالم ما بعد الأزمة، متطرفة لجوانب السياسة المالية، فرص العمل، التفاوت، التركيبة السكانية والتغير المناخي...

في التقديم، يعرض داني لاينزيغير في الفصل الأول نبذة شاملة مناسبة عن حالة الاقتصاد العالمي والنقاشات التي تدور حول مستقبل العولمة والنمو الاقتصادي بمجرد انتهاء الأزمة. ويختتم بالقول إنه، في حين أن نتائج متعددة للأزمة الحالية ممكنة، فإن بيئه ما بعد الأزمة تتوقف إلى حد كبير على القيادة التي تعرضها الحكومات في حينه، على الأخص الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي والأسواق الضخمة الناشئة. ويقدم الكتاب أيضاً تحليلًا عميقاً للأسباب والآثار المحددة للأزمة ونتائجها على النمو على المدى القريب والمتوسط والطويل في الدول النامية.

الإسهامات في الجزء الأول - الأزمة المالية العالمية: الأسباب، التخفيف والإصلاح - تقدم بالتفصيل الأحداث والأعمال التي ساهمت في الأزمة العالمية وانبثقت منها. يأخذنا الجزء الأول من بداية الأزمة، ملقياً الضوء على نقاط ضعف الإشراف المالي، مروراً بانهيار المؤسسات المالية الكبيرة مما أدى إلى قرب انهيار أسواق الآتهان والنظام المالي بأكمله. يقدم المؤلفون دارون أسيموغلو، تشارلز كالوميريس، أندروشينج، ريتشارد كوبير ورافي كانبور آراءهم النافذة بشأن الأخطاء الفكرية وال المتعلقة بالسياسة التي ساهمت في الأزمة بالإضافة إلى بيئه تمكين الاتجاهات الاقتصادية الكلية والمالية الأوسع. ويختتم الجزء الأول بإبراز مجالات الإصلاح الممكنة، بتركيز على تخفيف آثار الأزمة على الفقراء.

بعد وصف تشریح الأزمة المالية وأثارها البعيدة في الجزء الأول والجزء الثاني – كيف نعزز النمو الحقيقی: تقديم رؤية محددة في طريقة التقدم نحو اقتصاديات السوق الناشئة والنامية، إبراز المسائل المحددة وخيارات السياسة لتعزيز النمو الحقيقی في اقتصادياتها.

ويقدم المؤلفون داني رودریک وانطونیو استاشی وماریان فای ولویم کلاین وفیلیب أغیون ودافید هیموس، وأنیس خربی رؤیة قيمة حول أفكار جديدة بروزت إلى السطح في ضوء الأزمة التي لها آثار هامة على النمو المتوسط والطويل الأجل. تتطرق هذه المباحث إلى مسائل متعلقة بدور الحكومة في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وأفكار جديدة حول قابلية تطبيق نموذج نمو تقوده الصادرات، وأهمية البنية التحتية لنمو طويل الأجل، والدور المناسب للسياسة المالية لمواجهة التقلبات الدورية.

أخيراً، ليس هناك كتاب حول النمو يمكن أن يكون كاملاً دون الأخذ في الحسبان التحديات الطويلة الأجل.

يقدم الجزء الرابع من تقریر النمو: استراتیجیات من أجل نمو مستدام وتنمية (أیار ٢٠٠٨) نبذة شاملة لهذه التحديات، مع ذلك فإن الأزمة قد صبغتهم بشعورٍ أكبر من الإلحاح. بينما تواجه جميع البلدان تحديات طويلة الأجل لنموها، فإنَّ البلدان النامية تواجه مجموعة متفردة من العقبات جراء ظروفها الجغرافية والديموغرافية. في الجزء الثالث - التحديات طويلة الأجل للنمو يستكشف المؤلفون ديفيد ويلر وروبرت مندلسون ودیفید بلوم ودیفید کانینغ وغونترفینک مسائل التغير المناخي والتركيب السكاني وآثارها على نمو اقتصاديات السوق الناشئة والنامية . بينما يمكن أن تبدو

هذه الموضع أجزاء متفرعة من الأزمة الحالية والنمو الاقتصادي طويل الأجل إلا أنها في الحقيقة مترابطة بعمق فيما بينها. إن الاتجاهات الديموغرافية سيكون لها تأثير كبير على السياسة المالية والجغرافية الاقتصادية في السنوات القادمة. كذلك الأمر سيكون التغير المناخي أحد أكثر التحديات أهمية التي تواجه اقتصاديات السوق الناشئة والنامية، التي حسب بعض التقديرات، سوف تسبب بنسبة ٨٠ في المائة من الأضرار ذات الصلة بهذه المسألة. ويعزى إعادة التفكير بالأولويات المالية في بلدان كثيرة، فقد أرغمت الأزمة اقتصاديات السوق الناشئة والنامية على مواجهة التغير المناخي والمسائل الديموغرافية في وقت مبكر مما كان يعتقد خلاف لذلك.

وفي الختام يحاول هذا الكتاب أن يقدم عرضاً عاماً للمناظرات الراهنة حول تأثير الأزمة المالية على مسار نمو اقتصاديات السوق الناشئة والنامية بالإضافة إلى أفكار وطرق جديدة من أجل معالجة تحديات النمو المستقبلية .

إن مقاييس ونطاق الانكماش لا يدع مجالاً للشك أن البيئة الاقتصادية ما بعد الأزمة سوف تختلف بشكل ملحوظ عن سابقتها .

وحيث إن لجنة النمو والتنمية لا تسعى إلى إعطاء تنبؤات محددة بالنسبة لمستقبل المشهد الاقتصادي فإن هدفنا هو تقديم أفكار في مقدمة المناظرة حول ما يمكن أن يكون عليه المشهد وكيف يمكن للبلدان النامية أن تتكيف معه بالشكل الأفضل.

بالنيابة عن أمانة اللجنة، أعضاء اللجنة والمشاركين نأمل أن تستمتعوا بهذا الكتاب .

الفصل الأول

عودة إلى العولمة

داني لا يزيغir

منذ إطلاق تقرير النمو في أيار ٢٠٠٨ ، أصيب الاقتصاد العالمي بسلسلة غير عادلة من الصدمات الاستثنائية. لقد هددت هذه الصدمات الأمن الاقتصادي لبلدان فقيرة كثيرة وعرضت التقدم الاقتصادي الكلي القوي المسجل من قبل الآخرين للخطر. من الأمور الأخرى، ستقدم هذه الصدمات اختباراً هاماً لِتوصيات تقرير النمو. في أثناء كتابته كان الربط واضحًا بين توصيات التقرير والأزمات المزدوجة، ولكن ليس إلى الحد الذي قد يتعرض له النمو المستدام الطويل الأجل للخطر. بعد أشهر قليلة من حلول أزمات الإسكان والمصارف وسوق الأسهم المالية تغيرت الحالة بشكل جذري. وكما يلاحظ كلايسينس وكوسبي وتيرونيis (٢٠٠٨) مع أن ضم الصائفة في هذه الأجزاء الثلاثة من النظام المالي حالة نادرة، غير أنها مرتبطة بفترات ركود أعمق وأطول.

الجديد في هذه المعادلة هو امتداد العولمة الذي هو أكثر اتساعاً مما كان عليه في الأزمات المبكرة، والمدى الذي سيتضخم فيه التكامل المتزايد من الخسائر.

إن العولمة كظاهرة اقتصادية كانت القوة المهيمنة من أجل التكامل الاقتصادي والناقل الرئيسي للنمو في أنحاء العالم على مدى عقود كثيرة، مع أن سرعة العولمة المحققة لتشمل التجارة والمال وتدفق المعلومات والتكنولوجيا وال العلاقات مع الخارج هي غير مسبوقة في التاريخ الاقتصادي الحديث. كما أن الروابط الاقتصادية المتزايدة بين البلدان توصف على نحو واسع على أنها واحدة من القوى المحركة التي خفت إلى حدٍ كبير من الفقر في الصين وفيتنام ومكنت البلدان الأكثر فقراً في أوروبا من الركوب في قطار الاتحاد الأوروبي المتوجه نحو مداخل عالية، وأعطت الأمل لبعض البلدان الإفريقية. فقد تكهن كوليير بأن العولمة المنحازة ضد القادمين بوقتٍ متاخر ربما تكون متشائمة جداً (كوليير ٢٠٠٧). وبذا أن حجم التدفقات المالية التي تصل إلى ٦٪ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاديات السوق الناشئة والنامية في عام ٢٠٠٧ تكميل النقص الوطني لرأس المال وتعزز الاستثمار المحلي في بعض الحالات. لقد ساهمت الاندفاعة التصديرية لاقتصاديات السوق الناشئة والنامية في الفترة ما بين ٢٠٠٠-٢٠٠٧ بحوالي ثلثي النمو الإجمالي للتجارة العالمية و٦٠٪ في المائة من نمو الناتج الإجمالي العالمي. وهذا مهم بالمقارنة مع عقد في التسعينيات عندما حققت اقتصادات السوق الناشئة والنامية ربع النمو فقط في التجارة العالمية وحوالي ٤٠٪ في المائة من النمو في الناتج العالمي (البنك الدولي ٢٠٠٨ ب، ٢٠٠٩أ).

إن انهيار عام ٢٠٠٩ قد غير المشهد إلى حدٍ كبير.

اختفى الحديث عن الفصل وتركز النقاش على المستقبل ليس عن العولمة فحسب ولكن أيضاً عن الرأسمالية كما نعرفها (Wolf ٢٠٠٩).

الحقيقة المذهلة أن الناتج العالمي قد تقلص عام ٢٠٠٩ في تاريخ ما بعد الحرب الحديث معززاً بحجم الانحدار ، الآن يقدر بشكل مختلف من قبل النقاد المؤسسيين بين ٥٪ في المائة سلبي و ٩٪ في المائة سلبي. قد يعني استخدام الانحدار الحاد أن الدخل العالمي عام ٢٠٠٩ قد تراجع على الأقل إلى مستوى ٧٪، خسارة عامين اثنين، وقد انخفضت التجارة العالمية ١٠٪ في المائة على الأقل بشكل إجمالي ، وتندى توقعات ٢٠١٠ بتعافي هزيل (صندوق النقد الدولي ٢٠٠٩، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٢٠٠٩ بـ ، البنك الدولي ٢٠٠٩). متوسط التغيرات في المداخيل العالمية واضحة المعالم، ولكن كما هي الحال عادةً فإن توزيع هذه الخسائر غير متباينة .

إن الهواجس المبكرة التي أثارها ستايغليتز ٢٠٠٢ وأخرون بشأن المكاسب والخسائر المتفاوتة من العولمة تصبح أكثر مصداقية عندما تبدأ الخسائر بالتصاعد وكان جدل ما قبل الأزمة أن السياسة العامة خاطئة لعدم التعامل بشكل كاف مع الخاسرين من العولمة، بينما المسألة الآن كم من الخسارة ينبغي أن تحدد لأي جزء من المجتمع . إذا ما أخذنا بعين الاعتبار توسيع المديونية القومية في الولايات المتحدة الأمريكية، مثلاً يصبح عبء الحادثة المالية بشكل متزايد بين الأجيال أيضاً (بار ودaimond ٢٠٠٩، بورمان ٢٠٠٩ ، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٢٠٠٩) .

ويشير العمل الأخير حول سياسة الحادثة المالية من قبل إستاشي ولايزيغير (٢٠٠٩) والمشاركين معهم إلى أهمية تحديد المستفيدين من كل أنواع الإنفاقات وبشكل خاص لأن مصالح الطبقه المتوسطة يمكن ألا تكون محمية بشكل مناسب، بتائج عكسية من أجل إجراء السياسة

الاقتصادية (إستاشي ولايزينغير وسبينس ٢٠٠٧، ٢٠٠٩، لا يزيغير وسبينس ٢٠٠٢).

بالنسبة إلى البلدان الناشئة والنامية يصبح السؤال فيما إذا تغير المشهد بشكل أساسي وكبير لدرجة أن السياسة الاقتصادية تحتاج إلى إعادة تصميم من جديد. في نمو ما بعد الأزمة في البلدان النامية: تقرير خاص للجنة النمو والتنمية حول آثار أزمة ٢٠٠٨ المالية (التي يطلق عليها لاحقاً التقرير الخاص) تجادل اللجنة بأن الأساسية للسياسة التي تهدف إلى نمو طويل الأجل تبقى ثابتة، بيد أن المكاسب الناتجة عن تحسين النظام التجاري الدولي ربما تكون أقل مما هي عليه في العقود الحالية وأن الاعتماد الماضي على التدفقات الخارجية ربما يحتاج إلى إعادة التفكير (لجنة النمو والتنمية ٢٠٠٩).

إن المسائل المحاطة بالعولمة هي هنا لتبقي، وأن هذا المقدار من الأبحاث المعدة لورشات اللجنة المنعقدة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩ استهدفت مساعدتنا في نقل العناصر المختلفة لمناظرة العولمة. لم يكن هناك ندرة ملاحظات بشأن ما يمكن أن تعنيه الأزمة، ولكن في الواقع، إلى أن يتم الوصول إلى الأرضية ويصبح الطريق إلى التعافي جلياً، سيكون من الصعوبة بمكان اكتساب دروس عامة للمستقبل. تشمل مجموعة هذه المقالات وجهات النظر متعددة وتغطي مسائل السياسة المتوسطة والطويلة الأجل. ويقال أن معظم الكتب قد أصبحت عتيقةً من الطراز القديم في ٢٠٠٩ أكثر من أي عام مضى منذ تاريخ الركود الاقتصادي الكبير. وتنظر أوراق البحث في مسألة العولمة من وجهات نظر مختلفة وتضييف رؤى واحتمالات توصيات تقرير النمو.

حالة الجدال الراهنة

ليس ثمة عجز في التعقيب على آثار الأزمة الحالية على المستقبل. يراها البعض انتكاسةً وارتداً مؤقتاً للنظام المفتوح والمتكامل للتجارة والمال الذي واكب عقدين زمنيين من النمو العالمي المذهل والمكاسب الضخمة لأولئك الذين كانوا أكثر اندماجاً في النظام العالمي.

أقول لعلماء العولمة، وبهذا الصدد أذكر الذين لهم مكانةً بارزةً منهم مثل بهاغوati، كوبير وميشكين، أنه هناك الكثير من العمل الذي يتبعه القيام به لاستعادة صحة النظام، كما ينبغي على الحكومات أن تظهر الحنكة السياسية في مقاومة الحلول الوطنية (الضيقية) التي تضعف من الانتعاش الاقتصادي على المستوى العالمي. لا تزال العولمة تقدم الحصيلة الأفضل لمعظم الناس، على الرغم من أن بعض التساؤلات المتعلقة بالتوزيع تبقى مطروحة. وينظر إلى النقاشات حول فعالية العولمة والضرورة السياسية لاستجماع القوة الخاصة بها للحفاظ على أداء النظام لوظيفته على أنها على جانبٍ كبيرٍ من الأهمية (بهاغوati ٢٠٠٤، ميشكين ٢٠٠٦، وانظر كوبير في الفصل ٥ من هذا الكتاب).

بالنسبة لآخرين، مثل ستيفن لينز وبودرييك وسوبرامانيا، فقد تم تحطيم النظام إلى حدٍ ما. وينبغي للمستقبل ألا يشابه الماضي بل لا يمكن أن يكون كذلك بطريق أساسية كثيرة. يركز ستيفن لينز على متطلبات حوكمة النظام وتفاوتاته الأساسية بالإضافة إلى إخفاقات السوق التي لا يمكن علاجها بسهولة. قد يجادل ستيفن لينز أن "أصولية السوق" ميتة، ويرى أن الإصلاح العاجل ضروري بكل تأكيد وله مؤيدوه أكثر من أي وقت مضى .

وقد يعتمد آخرون أكثر على الأسواق لتبني أنفسهم، مؤكدين على الحواجز والأنظمة الموافقة للحواجز (بارث، كابريو و ليفайн ٢٠٠٦، كالوميرس في الفصل ٣ من هذا الكتاب).

ناقش رودريك أنه ينبغي ألا يكون المدف بعد الآن الانفتاح الأقصى في التجارة والمال، ولكن بمستويات تترك حيزاً كافياً للسعي من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المحلية. ويقول سوبرامانيان أن أيام أسواق رأس المال المفتوحة بشكل لا يرقى إلى الشك في اقتصاديات السوق الناشئة والنامية والحجم المرافق للتدفقات العابرة للحدود قد ولت وأن هذا يعد شيئاً جيداً من حيث التوازن (رودريك و سوبرامانيان ٢٠٠٨، بارث، كابريو و ليفайн ٢٠٠٦، لجنة الخبراء ٢٠٠٩، رودريك ٢٠٠٩، ستيفنليتيز ٢٠٠٩).

يُقى أن نرى إلى أين سنخرج من هذه النقاشات. على كل حال من غير المحتمل عودة تامة للوضع الذي كان قائماً من قبل وذلك لأسباب عده.

السبب الأول هو أن البيئة التنظيمية لن تسمح بذلك. كما لوحظ من قبل راجان وآخرون أن شكل تمويل الشركات سيتغير وستتغير معه طبيعة التدفقات الدولية (ديل أريكيما، ديتراجياش، و راجان ٢٠٠٥، راجان ٢٠٠٩).

ثانياً، إن المقايسة بين خسائر الأعمال المحلية وأرباح الصناعة التي دفعت للخارج، على الأقل في الولايات المتحدة الأمريكية هي بحاجة إلى إعادة النظر. ونشير أدناه إلى تفكير بلايندر (٢٠٠٧-٢٠٠٩) بشأن هذه المسألة الهامة .

ثالثاً، سوف يعتمد مستقبل النظام المفتوح المعولم كثيراً على كيفية إدارة القوى الاقتصادية الجديدة لنفسها وكيف تؤثر على النظام الآخذ في التقدم (لايزينغير و أوبيول ٢٠٠٩).

ثمة شك كبير بشأن طبيعة أزمة ما بعد العولمة، مثلاً، فيما إذا كان تبديل طلب القوى الاقتصادية الجديدة من الصادرات إلى السلع غير القابلة للتداول دائماً، فإن البلدان النامية الأكثر فقرًا (الإفريقية مثلاً) ربما تكون قادرة على القيام بدور المصنع الرخيص للعالم.

يبقى ثمة حاجة لانتظار لرؤية ما إذا كان هذا كافياً لتعديل الهبوط الإجمالي في صادرات البلدان المتقدمة.

في كل الأحوال، إذا ما بدأ نوع جديد من السياسات الاقتصادية في التغلغل، وتم إعطاء الصناعات والمصارف الوطنية الأفضلية في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بالإضافة إلى القوى الاقتصادية الجديدة فإن النظام ذاته سوف يمر بتحولات كبرى، وليس نحو الأفضل.

شيء واحد مؤكّد كما قال دومينيك شتراوس - خان في قمة مجموعة الثانية في تموز ٢٠٠٩، "ليست العولمة مجرد موضوع لصفحات الفاينانشال تايمز الافتتاحية" (فاينانشال تايمز ٢٠٠٩).

إحدى القوى الدافعة للنمو في التجارة العالمية في العقود الأخيرة هي الطلب من أجل الخدمات الخارجية في الولايات المتحدة، وهي محرك النمو من أجل المزيد من الطلب العالمي .

وقد لوحظ هذا من قبل بهاغواتي وبنغاري وسرينيفاسان (٢٠٠٤). يناقش بلايندر (٢٠٠٧) بشكل مقنع أن توسيع الأعمال الخارجية من قبل الشركات الأمريكية قد غير مشهد الأعمال بشكل دراماتيكي ولسوف يفعل ذلك إلى حد أكبر في المستقبل.

قدمت (بضم القاف وكسر الدال) هذه الملحوظة قبل الأزمة الحالية، لذا فإنها تكتسي أهميةً أكبر الآن بالنسبة لمستقبل العولمة. يرى بلايندر أن الاتجاه الخارجي كقوةٍ تعطيليةٍ كامنةٍ ضخمةٍ في الولايات المتحدة، هي معادلة لثورة صناعيةٍ في تأثيرها على فرص العمل. ويناقش على أنها ذات مغزى لأنها تستطيع التأثير بنسبة من ٢٠ إلى ٣٠ في المائة على فرص العمل في الولايات المتحدة الأمريكية، على الأخص تلك غير الشخصية (الموضوعية) منها، التي لا تتطلب تفاعلات مباشرة أو مخصصة.

ليس هذا نِيَّاً جيداً بالنسبة لمستقبل التجارة العالمية لأننا نرى الآن طريق جميع التطورات الثلاثة التي يتَّبَعُ بها بلايندر لسوق العمل الأمريكية، على وجه التحديد (أ) زيادةً في البطالة الاحتكاكية جراء اضطراب العمل غير المسبوق بسبب إغلاق الشركات في خضم الأزمة الحالية، (ب) زيادةً في البطالة البنوية بسبب عدم تطابق المهارات الناتج عن تصدير فرص العمل غير الشخصية، التي هي حسب رأي بلايندر اتجاه متواصل، و(ج) زيادةً في البطالة خلال الانكماش الدوري (الركود)، الذي وصل إلى نسبٍ تاريخية بسبب الهبوط الحاد في الدخل الفردي والإإنفاق، والثقة بالاقتصاد الأمريكي في عام ٢٠٠٩. حيث أن هذه الظواهر ليست جديدةً، فقد اكتسبت قوة احتكاك كبيرة أثناء البطالة المتزايدة بشكلٍ سريع.

إذا أخذنا الأمر بشكلٍ إجمالي، فإن عواقب الاقتصاد السياسي ستكون حتماً إلى جانب خلق فرص العمل المحلية والمحافظة عليها (بأي وسيلةٍ كانت). والأهم من ذلك بالنسبة للمستقبل هو أنه سواء كان هذا سينظر إليه على أنه قائم على أساس حماية اقتصادية رسمية أم لا، فإن العولمة سوف تتعارض بلا شك مع الأهداف الاقتصادية الوطنية بطريقة مسيّسة إلى حد كبير.

الاتجاهات ونقاط الانعطاف

نقطة بدء مفيدة للنقاش فيما إذا كنا نستطيع أو لا نستطيع توقيع تحويلٍ في نموذج العولمة في العقود الأخيرة لمراجعة أين نحن من التكامل الاقتصادي ومن ثم تراكم كل من الأزمة الأخيرة غير المسبوقة والاتجاهات الطويلة الأجل التي هي مؤكدة إلى حد ما.

البنك الدولي: الآفاق الاقتصادية العالمية لعام ٢٠٠٧ (البنك الدولي ٢٠٠٧) تقدم دليلاً إرشادياً مفيداً، مذ رسمت بشكلٍ صحيح صورة عالمٍ ذي استقلالية متزايدة فاقت التجارة فيه النمو الاقتصادي، حيث إنَّ معدل التجارة كمحصلة، قد ارتفع بالنسبة للنتائج الإجمالي المحلي من ١٣ في المائة في عام ١٩٧٠ إلى ٢٥ في المائة في عام ٢٠٠٥.

تبأ التقرير بمضاعفة التجارة العالمية ثلاث مرات إلى ٢٧ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠٣٠، بما في ذلك المكاسب السريعة لاقتصاديات الأسواق الناشئة والنامية والزيادات الكبيرة في التجارة بالخدمات. هل ستستمر هذه الاتجاهات، التي أعلنت عنها على مدى فترة ٢٠٠٧-٢٠٠٠

التي فاقت خلالها صادرات البلدان النامية الضعف (بزيادةٍ مقدارها ١٢٧ في المائة)، ونمّت تجارة الجنوب-الجنوب بسرعةٍ أكبر (١٥٠ في المائة)، مستمرةً بذلك رغم الانكاسات الحالية (منظمة التجارة العالمية ٢٠٠٨؟)

إن معدلات البطالة المرتفعة إلى حد غير مسبوق في البلدان المتطرفة، خصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية حيث شبكات الأمان الاجتماعي تكون أضعف بكثير من تلك التي هي في أوروبا، ستشكل ضغطاً سياسياً ضخماً على صناع السياسة ليعالجو الخسائر في الوظائف. بالطبع، عامل الدفع الرئيسي لزيادة الاتجار بالخدمات هو خارجي. بين عامي ١٩٩٤ و٢٠٠٣ في الهند وحدها نما الاتجار بالخدمات أكثر من ٧٠٠ في المائة! وقد شهدنا من قبل إجراءات حماية اقتصادية عديدة في سياق الحزم التحفizية في بلدان كثيرة على سبيل المثال لا الحصر في الولايات المتحدة الأمريكية، "اشترِ مؤنًّا أمريكية" وفي الصين "اشترِ مؤنًّا صينية". فمسار النمو المستقبلي بتتجه للتجارة العالمية مرتبط على نحو وثيق بمسألة فرص العمل والسياسة العامة لحماية أو خلق وظائف محلية (أندرليني ٢٠٠٩، البنك الدولي ٢٠٠٧).

إذا رجعنا خطوة إلى الوراء، فإن تقرير بيوجلوبال أتتيودس سير في عام ٢٠٠٨ الذي قدم قبل الأزمة وجد أن ثمة هبوطاً حاداً في وجهات النظر الإيجابية بين الأميركيين تجاه التجارة الدولية.

بالمقارنة مع السنوات الخمس السابقة، فقد اعتقاد ٥٣ في المائة فقط من المستفتين أن التجارة كانت شيئاً جيداً، هبوط بنسبة ٢٥ في المائة بالمقارنة مع خمس سنوات سابقة (مشروع بيوجلوبال أتتيودس ٢٠٠٨).

يعكس هذا الاستقطاب المتزايد لمسألة العولمة بين الاقتصاديات المتقدمة والأسواق الناشئة التي لا تزال تنظر إلى حد كبير إلى العولمة على أنها قوة ايجابية. ينبع عدم الرضا من التجارة الحرة من الإدراك أنها السبب الرئيسي لخسارة الوظائف في البلدان الصناعية. إذا كان هذا صحيحاً أم لم يكن، وذلك عرضة للجدل، كما هي الحال بالنسبة لسؤال ما هو المسبب لخسارة الوظائف: فقدان التعليم، فروقات الأجور، أو الابتكار التكنولوجي (بلايندر ٢٠٠٩، غولدين كاتر ٢٠٠٧، صندوق النقد الدولي ٢٠٠٧، لورنس ٢٠٠٨).

على كل حال، هناك نقطة واضحة تمام الوضوح: في الإدراك العام، يجري تصدير الوظائف في الولايات المتحدة الأمريكية ، وهذه ظاهرة لا يمكن الدفاع عنها من الجانب السياسي عند ربطها برهونات المساكن، وأصول سوق الأسهم الضعيفة، ومعدلات البطالة القياسية العالمية.

في حين أنه يمكن الجدل بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد وضعت عائقاً أمام جهود العولمة، فإن الحالة الراهنة للاقتصاد قد تنذر بالعودة إلى نزعنة الوطنية الاقتصادية، وهذا اتجاه شاهده على المستوى العالمي هذه الأيام .

يظهر الدليل الأخير أن ١٧ من ١٩ فرد عضو من مجموعة العشرين قد أسسوا الشكل ما من الحماية في ٢٠٠٩ وأن وتيرة دعاوى مكافحة الإغراق قد زادت (غامبيروفي ونيوفارمر ٢٠٠٩).

تم النظر إلى أعمال مكافحة الإغراق دوماً على أنه تكتيك لإبطاء وتيرة الصادرات وحماية الصناعات المحلية الواقعة تحت الضغط (لا يزكيغير

و شين ١٩٩١). رغم التحذيرات العامة لتجنب مبدأ الحماية الاقتصادية، والتي تضمنتها بيانات مجموعة العشرين ومجموعة الثمانية، فإن الضغوطات السياسية المحلية قد أيدت الحماية بقوة، وخاصة خلال فترات الركود.

وهذا يستحضر مسألة التوزيع إلى المقدمة والمركز. في الولايات المتحدة، التي ما تزال البلد التجاري الأكبر، نرى اتجاهًا مثيرًا للقلق بخصوص التفاوت. ومن المحتمل أن هذا مرتبط بلاحظة أن الطبقة المتوسطة في أمريكا تظهر الخد الأدنى من الرضا بالتجارة الدولية كظاهرة ايجابية (مشروع بوغلوبال أتيودس ٢٠٠٨).

بدأ معامل جيني العام للولايات المتحدة الأمريكية والذي كان ضعيفاً خلال السبعينيات والستينيات بالارتفاع في الثمانينات، واستمر في الصعود بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٥ حتى وصل إلى ٤٧ ، ٠ نقطة مئوية.

هذا لا يضعها فقط بين أكثر العوامل ما قبل السابقة غير المتكافئة (أي قبل إعادة توزيع) بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولكنها الأكثر أهمية بين العوامل اللاحقة أيضاً. مع ذلك، الأمر الأكثر أهمية حسب مكتب الإحصاء الأمريكي (٢٠٠٩)، هو أن معظم الزيادة في التفاوت قد تأتي عن عدم المساواة بين نسبة ٥ في المائة الأعلى ومتوسط الدخل للمستحق. الأكثر إثارة، هو أن نسبة ٧,٥ في المائة الأعلى من الأسر الأمريكية فقط هي التي زادت أرباحها الحقيقة في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠١. إن تزامن النمو السريع جداً في المدخل، والتقاسم المنحرف للغاية لهذه المكاسب، والمرحلة العالية في العولمة التي وصلت إليها في الفترة الواقعة بين

٢٠٠١ والأزمة الحالية يعطي قدرًا كبيراً من السخرية في الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العولمة (سابر امانيان ٢٠٠٩).^١

من بين النماذج الاجتماعية الأوروبية، لاحظ أندريه سابر أن استخدام تشريعات حماية العمال مرتب بالمعدلات المنخفضة للتوظيف. كما لاحظ سابر أن النموذج الاجتماعي الأكثر كفاءة وإنصافاً في أوروبا، النموذج الشمالي، قد حقق هذه التسليمة من خلال درجة عالية من المرونة في سوق العمل مترافقاً بشبكة أمان اجتماعي قوية مع أن الاستدامة طويلة الأجل لهذا النموذج والدرجة التي يمكن أن تنقل بها إلى بلدان أخرى هي موضوع شك. في انهيار متزامن مثل ذلك الانهيار الذي حصل في ٢٠٠٨-٢٠٠٩، قد تنحسر هذه المقاييس من حيث أهميتها، وقد تظهر سياسات تحمي العمال على نطاق واسع عند مواجهة احتمال حدوث انتعاش بطيء.

ويتركز الشأن الرئيسي الثاني الذي يحيق بمستقبل العولمة على سوق رأس المال، إذ بدأت عمليات البيع بالجملة وتخفيف الدين والأعمال غير المسboقة من جانب البنوك المركزية والحكومات في فترة من التقلب الشديد وعدم الثبات (كاشياپ، راجان، وشتاين ٢٠٠٥، راجان ٢٠٠٨). جفَّ جدول التدفقات جراء تخفيض مديونية القطاع المالي، والهاجس من هذا الجانب متوسط المدى. كما أشار صندوق النقد الدولي إلى أن احتياجات إعادة تمويل قطاع الشركات في اقتصاديات السوق الناشئة والنامية تبلغ إجمالي يقدر بنحو ١,٥ تريليون دولار عام ٢٠١٠، ومصادر التمويل غير واضحة المعالم (صندوق النقد الدولي ٢٠٠٩، البنك الدولي ٢٠٠٩).

هل هذا يعني أن البلدان بحاجةٍ لتكون أكثر اكتفاءً ذاتياً في توفير الائتمان المالي؟

في عام ٢٠٠٩، سبق لنا أن رأينا أن حكومات القوى الاقتصادية الجديدة الكبرى، مثل البرازيل والهند، قد اعتمدت على مصارف التنمية الحكومية لتوفير الاعتمادات المالية التي عادةً ما يتم الوصول إليها في الخارج. مثل هذا الانعكاس في مصادر التمويل يمكن أن يجلب معه مخاوف بشأن التدخل الحكومي في قطاعات معينة ويمكن أن ينعش مجدداً الجدل القديم حول السياسة الصناعية (إكسمان ٢٠٠٩).

بشكلٍ عام، تحول الجدل مؤخراً إلى نقاش ليس عن الإخفاقات التنظيمية وحسب، ولكن أيضاً عن الدور المناسب لرأس المال الأجنبي في عملية التنمية. قال سابرامانيان ربما انتهى ولع الاعتماد على رأس المال الأجنبي. أما الجدل السابق حول ضبط جودة تدفقات رأس المال (مثلا، ضريبة الاحتياطي التشيلي، التي أعادت التدفقات القصيرة الأجل، وحتى الاستجابة الماليزية لأزمة شرق آسيا) فقد عاد مجدداً إذ يتساءل المعلقون عن حسابات رأس المال المفتوح والمخاطرة الكامنة للاعتماد على رأس المال الأجنبي (ديمرغوتتش-كونت وسيرفان ٢٠٠٩، وسابرامانيان ٢٠٠٩).

بينما هناك البعض مثل كوبير في الفصل ٥ من هذا الكتاب لا تتزعزع ثقتهم في الأسواق. آخرون مثل روذرicker وسابرامانيان يرون نهاية حقبة رأس المال المفتوح وحلول إدارة أكثر اتساعاً لمعدلات تبادل الأسهم، وعدم التوازن، والمتغيرات السياسية الأخرى ضمناً.

ثمة إجماع على الحاجة إلى الإصلاح المالي، إن لم يكن على أساس الخطط التي سيتم اختيارها. وبالتالي إن طبيعة الطريق التنظيمية المختارة لها تداعيات على مستقبل تدفقات رأس المال، وبالتالي على مستقبل العولمة.

مع توفر مقدار أصغر من رأس المال، وحصيلة عدم توازن أقل على المدى المتوسط، ستكون كلفة رأس المال أعلى، بشكلٍ خاص إذا كانت تأثيرات المخاطرة أكثر وضوحاً في المستقبل وأصبحت كفاية رأس المال الأكثر محافظةً هي المعيار.

بطاقة رابحة واحدة هي المخزون الحالي من الاحتياطيات الدولية ، بشكلٍ جلي في الصين، التي ليس لها استخدام بديل لافت للانتباه غير شراء الأصول التي هي تحت الهيمنة الأمريكية. وعلى الرغم من الحديث عن بروز حقوق السحب الخاصة، وهي وحدة حساب متوفرة بكميات محدودة منذ السبعينيات، لا يوجد حتى الآن أي اقتراح عملي يمكن له أن ينقص إلى حدٍ كبير من دور الدولار (آينخن غرين ٢٠٠٩). وذلك لأن في بلدانٍ كثيرةٍ هناك مدخلات مهمة، ييد أن أكثرها يقع في الخارج بسبب مخاوف الحكومة. في حالة الأرجنتين، على سبيل المثال، ما لا يقل عن ٤٥ مليار دولار من المدخلات المحلية خرجت من البلاد خلال العامين الماضيين وحدهما (لايزريغير ٢٠٠٩). يمكن إعطاء الآثار المرتبطة على مقدارٍ أقل من وفرة التدفقات الخارجية في أسواق رأس المال المحلية دفعاً نحو الأمام، غير أن هذا لا يتطلب التطوير التقني للسوق وحسب، إنما أيضاً ضمادات لمزيد من الحكومة في بعض الحالات (رودريك وسابرامانيان ٢٠٠٨).

شيء واحد مؤكد هو أن الأزمة ستعمل على تسريع إعادة التفكير في ميزات المزيد من العولمة. في هذا السياق، كان ستيفن لينز ذا بصيرة نافذة من

حيث لفت الانتباه إلى مسألة الرابحين والخاسرين وإلى ضرورة استخدام وسائل السياسة العامة للتعامل مع عواقب العولمة والتركيز أيضاً على القوة الاقتصادية (ستيغليتز ٢٠٠٦). أضف إلى هذا، إن أولئك الذين هم مثل آينحن غربين، والذين أشاروا إلى عدم استدامة احتلال التوازنات الكبيرة التي تديرها الصين والولايات المتحدة الأمريكية ، هم مصييون أيضاً (آينحن غربين وببارك ٢٠٠٨). إن مثال مستهلك ما في الولايات المتحدة الأمريكية، لا يوفر ولكن بدلاً من ذلك يستهلك البضائع الرخيصة المنتجة في الصين من قبل عمال ذوي أجور منخفضة تباع في وول -مارت، يساعد على هذا سعر صرف موالي له، إنما ذلك نموذج فاعل في اقتصاد متنان ذاتي وفرة اتهامية. ولكن عندما تنفجر الفقاعة التي تغذيها وفرة عرض الأموال وأسعار الفوائد المنخفضة بشكل غير طبيعي، وعندما يترنح الطلب العالمي هبوطاً، يفشل هذا النموذج. ويثير هذا الأمر تساؤلات مهمة بخصوص دور السياسة النقدية، التي هي مسألة أمسك بناصيتها السياسيون على طرف الأطلسي.

ثمة جدل مهم ذو صلة بهذه المسألة، يتعلق بطبيعة الرأسمالية والأسواق، والأدوار الخاصة التي ينبغي على الحكومة والقطاع الخاص القيام بها. يضع الكثيرون في أوروبا اللوم على الرأسمالية الأنجلو-سكسونية ويقدمون نموذجاً من المفترض أنه متتفوق لرأسمالية الدولة (دافيز ٢٠٠٩).

من الواضح أن الأسواق في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة البريطانية قاصرة، تسبب عواقب وخيمة وعمليات إنقاذ عامة كبيرة، فالميزانيات العامة لبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وبنك إنكلترا فاقت الضعف خلال أزمة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ما هو جلي في الأمر أن البلدان

النامية التي ليس فيها بني تنظيمية أو مؤسسات تواجهه معضلةً صعبة تتعلق بدور الحكومة المضي قدماً.

لقد عادت الحكومات في جميع البلدان القهقرى إلى مرحلة الوسط في الوقت الذي فشلت فيه الأسواق بوظيفتها أو تدنت إلى حدٍ كبير جاعلة من الصعوبة بمكان للمشاريع والشركات بأن تعمل. تبانت استجابات السياسة للأزمة إلى حدٍ كبير على الرغم من أنه في معظم البلدان ذات الفضاء المالي، تم تبني إضافة ما للطلب الإجمالي. يمارس ما تم إنجازه بالضبط وما لعبته الحكومة من دور تأثيراً هاماً على الأداء المستقبلي للسياسة الاقتصادية المستقبلية. في هذا السياق، سوف تقيد بعض قرارات السياسة الاقتصادية المتخذة خلال الأزمة الخيارات المستقبلية العامة وستؤثر على سياسات النمو المستقبلية. جدير بنا النظر، ولو بطريقةٍ تأملية إلى آثار الأزمة وإدارتها بالنسبة للمستقبل.

كيف ستتشكل إدارة الأزمة النمو المستقبلية؟

على الرغم من أن تقرير النمو قد وضع الحكومات وسط عملية النمو والتنمية، غير أنه قد جمع معاً كلاً من الخبرة والرأي القابلين للتطبيق ليعزز ويفقي مستويات النمو الاقتصادي العالمية أكثر من تقديم المchorة حول إدارة الأزمة. مع ذلك، تبقى إدارة الأزمة الشغل الشاغل لصناع السياسة في الوقت الراهن، وليس من قبيل المبالغة الرعم بأن القيام بهذه الإجراءات القصيرة الأجل سيكون لها آثار مستمرة. وهذا صحيح بالنسبة لكلا اقتصاديات السوق المتقدمة والناشئة.

أحد مصادر القلق هو أن التعزيزات الهدفة للطلب الكلي قد لا تكون مؤقتة. من الصعب إبطال التخفيضات في معدلات الضرائب ، كما يصعب التراجع عن الإكالات وإضافات التغطية في شبكات الأمان الاجتماعية، على الرغم من أنها صائبة، إلا أنه من الصعب أيضاً التراجع عنها. قد يكون من الأسهل إلى حد ما إدارة جانب الإنفاق التام لحزم التحفيز المالي ، على الرغم من خطط البنية التحتية متعددة السنوات ، كتلك التي يتم تنفيذها في جمهورية كوريا، أو التحولات إلى البناء المحلي كما في الصين، التي ستكون موجودة لسنوات عدّة.

بالنسبة لبلدانٍ من المتوقع لها أن تختبر نمواً متجدداً مرتفعاً في السنوات القادمة، فإن هذه التحولات في المواقف المالية ربما تكون مستدامة. في الحالات الأخرى، على الأخص الاقتصاديات الأكثر تقدماً، فإن العبء المالي لعمليات الإنقاذ والإنفاق المتزايد يتطلب سعراً مستقبلياً، وذلك السعر يكون مسار نمواً أكثر انخفاضاً.

بالطبع، إن إدارة السياسة النقدية مرتبطة بإدارة السياسة المالية. لقد اتخذ أمناء السياسة النقدية في كلٍ من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة البريطانية طريقة مختلفة عن البنك المركزي الأوروبي، حيث إنَّ هذا الأخير يركز على التضخم ومقاومة الطلبات لتزويد المضخة. وهذه مقاومة واعية.

في ما يسمى الاقتصاديات الأنكلو-سكسونية، لا يتم استخدام السوبريكيت (اللقب) بطريقة محببة من قبل النقاد ، فقد اضطاعت البنوك المركزية بمهمة شاقة تمثل في إنقاذ القطاع المالي، ومحاولة استعادة الثقة والسيولة، وفي بعض الحالات، لأسواق رأس المال الفزعية والمحظوظة وظيفياً.

وهذا قاد بعض المعلقين، مثل العريان، للحديث عن الوضع "الطبيعي الجديد". فهو يشير إلى نظامٍ ماليٍ عن طريق تخفيف الديون وتحفيض العولمة، وإعادة التنظيم، حيث سيكون تشكيل السعر في أسواقٍ كثيرة متأثراً بالإرث وفي بعض الحالات باستمرار التدخل الحكومي المباشر (العريان ٢٠٠٩). بالملموس، يمكن النظر إلى هذا على أنه حرف البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي عن لعب واحد من دوريه الاثنين، دور استقرار السعر – مع التأثير على القرارات المالية المؤقتة التي ترفع مستويات الدين في الولايات المتحدة وبالتالي تقييد النمو المستقبلي.

الأمر الأكثر أهمية بالنسبة لاقتصاديات السوق الناشئة والنامية، في الوقت الذي تغير فيه دور الحكومة في الاقتصاديات المتقدمة، هو أن صناع سياسة السوق الناشئة قد اضططعوا بدورٍ معدلٍ أيضاً. كثير مما هو في روح تقرير النمو، يرى صناع السياسة الآن أنفسهم أنهم مفوضون بقوة لإدارة النمو، وخلق روابط أكثر متانةً بين الشركات والحكومة، وتوجيه الاهتمام للشركات المغلقة خارج الأسواق الدولية، وضمناً التعبير عن تجارةً أقوى، خاصةً في ضوء الإحساس المتزايد بضرورة الحماية. يشير روديك في الفصل ٧ من هذا الكتاب إلى حاجة الحكومات لوضع يدها بشكلٍ أكبر على إدارة نمو ما بعد الأزمة، في حين أن الجدل المخالف لهذا الرأي والقائل بترك الإدارة للأسواق أصبح ضعيفاً. فيما إذا كان التساؤل بأن الحكومات معدة بشكلٍ جيدٍ للقيام بهذا الدور الواسع مسألةً مستقلة، إلا أن الإيديولوجيا قد تحولت نتيجةً انصهار الأسواق وال الحاجة إلى دور فاعل للقطاع العام.

كتيجةٍ للطلب المترنح هبوطاً والنموا الأكثر تباطؤاً فإن الاهتمام آخذ بالتحول إلى الحاجة لإعادة تخصيص واسع النطاق وأشكال ابتكار جديدة.

في هذه الأثناء يعود علم الاقتصاد الشمبييري إلى ساحة الجدل الدائر الآن، (جوزيف شمبير، عالم اقتصاد سياسي نمساوي ١٨٨٣ - ١٩٥٠) وينظر إليه كقوةٍ إيجابية تقول بالتعويض عن تقلب أوضاع الشركات وفقدان الوظائف عن طريق إحداث شركات جديدة وتوفير فرص عمل جديدة (شمبيير ١٩٤٢).

كتب رومر بطريقةٍ مقنعةٍ عن هذه المسألة من خلال إسهاماته في تقرير النمو. وأشار كل من رومر وأغيون بشكلٍ مستقلٍ إلى الفائدة الكبيرة من الابتكار كدافع للنمو (أغيون وهاوي ١٩٩٢، رومر ١٩٩٠).

في العمل الأخير، أكد أغيون خيارات السياسية المختلفة التي تواجه المقلدين والمبتكرين بالإضافة إلى أوجه التكامل بين سياسات النمو والابتكار التكنولوجي والمؤسسات (أسيموغلو، أغيون، وزيليليبوتي ٢٠٠٢، أغيون وآخرين ٢٠٠٩).

كانت هذه هي القصة في الولايات المتحدة خلال القرن العشرين. مع ذلك، لم تعد حقائق الاقتصاد السياسي الراهنة في معظم البلدان المتقدمة قادرة على قبول الدمار الخلاق على نطاقٍ واسع. هذا لأن الخسائر الضخمة في الوظائف مرتبطة بالتباطؤ الحالي وكذلك عدم توفر الائتمان في وقت يحافظ فيه المقرضون على رأس المال ويختاطرون بشدة عكس ذلك. يحدث الأمر الأول ضغطاً ضخماً للحفاظ على الشركات من خلال عمليات إنقاذ،

بينما يجعل التالي من الصعوبة بمكان للشركات بأن تبدأ أو توسيع. يمكن النقاش بأن علم الاقتصاد الشمبييري لا يعمل بشكلٍ حسن خلال الانصهار العالمي. البديل هو حماية الصناعات الحالية على حساب الابتكار والتغيير. مع ذلك، يعني الدمار الخلاق، الأقل حتماً، ابتكاراً أقل. وفي نهاية المطاف، نمواً طوبي الأجل أكثر تباطؤاً.

طرق معلقون كثيرون لدروس السياسة المستقة من الأزمة. يستخلص سابرامانيان الدروس لصناعة السياسة الهندية، ويستخلص كل من لين ووانغ الدروس من السياسة الصينية من أجل البلدان الأخرى (لين ووانغ ٢٠٠٨، سابرامانيان ٢٠٠٩ ب). يرى كروغمان (٢٠٠٩) في مقالةٍ كتبها في صحيفة نيويورك تايمز اتساع الانقسام بين أصولي السوق ومجموعة جديدة أكثر براغماتية (واقعية) من الاقتصاديين المؤثرين الذين يرون في عيوب السوق خطراً من الناحية التنظيمية. في الأمم المتحدة، اقترحت لجنة الخبراء التي يرأسها جوزيف ستيفنر تغييرات جذرية في البنية المالية العالمية، ذاهباً بعيداً في ذلك بما فيه اقتراح من أجل تطوير نظام احتياطي عالمي جديد وهيئات لإشراف المالي العالمي (لجنة الخبراء ٢٠٠٩). وكما يلاحظ مايك سينيس في التقرير الخاص الذي أصدرته اللجنة، أن هذه الأزمة قد أحرجت الكثير من النظريات والمنظرين، والسؤال هو: كم يمكن تعديل الأمور بعد إنقاذهما؟ وكم يحتاج منها إلى إعادة التفكير الأساسي بها؟ (لجنة النمو والتنمية ٢٠٠٩).

أحد مسائل الجدل الماضي هو دور بنوك القطاع العام، وغالباً ما تكون مصدر القروض الضخمة المتعثرة والتأثير السياسي. في أعقاب الأزمة، رأينا

البنوك العامة في الهند وقد دعمت بتدفق كبير لرأس المال (مولة جزئياً بواسطة قروض البنك الدولي) لزيادة الائتمان وتمويل البنية التحتية، وزيادات ضخمة في الإقراض من قبل بنك ناسيوال دي ديسنفولفيميتو، من أكبر بنوك التنمية العامة في البرازيل، وبالتالي، توسيعات ائتمانية من خلال البنوك الحكومية الصينية (الإكونوميست ٢٠٠٩، إيكسان ٢٠٠٩).

هل هذه الإجراءات أقل منطقيةً من خطة إنقاذ بنك الاحتياطي الفيدرالي؟

للزمن فقط القول الفصل في ذلك، ولكن عودة انبعاث بنوك القطاع العام والاستحواذ العام على البنوك الخاصة هي حقائق لا يمكن اعتبارها حيدة الجانب بالنسبة لمستقبل العولمة كما عرفناها.

الرابطة الأساسية مع العولمة هي أن ظهور السياسات الوطنية في مناطق ائتمان القطاع الخاص، واستثمار البنية التحتية العامة واستخدام الائتمانات الضريبية، والوسائل الأخرى لتعزيز الطلب في قطاع معين (مثلاً، السيارات في البرازيل) له آثار واسعة النطاق على الاقتصاد الدولي. بينما شهد العقدان الماضيان حكومات وطنية تتلقى عظام كبيرة من الأسواق الدولية، يبدو أن تلك الحقيقة قد مضت، على الأقل بالنسبة لاقتصاديات الأسواق الناشئة والنامية. بالنسبة لاقتصاديات الأفقر والأصغر، ربما يكون تحول النموذج ذا أهمية أقل (يراهيبهات ٢٠٠٨). مع ذلك، إن التغيير الإيديولوجي ملحوظ، وسيكون لدى المؤسسات المالية الدولية وقت أكثر صعوبةً للمناقشة من أجل حلول السوق التام.

هناك بعض الآثار النهائية التي ينبغي استخلاصها بخصوص مقتضيات إدارة الأزمة وتحقيق الأهداف ذات الأجل الأطول. لقد اخذ الجدل حول فك الارتباط منعطفاً مثيراً للاهتمام، مع اعتقاد أكبر على المزارعين الإيجابيين لعام ٢٠٠٩ (الإكونوميست ٢٠٠٩، كوسى، أترووك وبراساد ٢٠٠٨). تبعاً لهذا حصل تحول في المفاهيم المتعلقة بالدول التي هي الحارس المسؤول عن النظام العالمي وبرزت مجموعة العشرين كمنتدى جديد هام، ملقياً الضوء على الأهمية الاقتصادية المستقبلية للقوى الاقتصادية الجديدة (لايزينغير وأوبوييل ٢٠٠٩). حيث إنَّ الاقتصاديات الكبيرة الناشئة تعتبر بشكل متزايد بمثابة محركات النمو التي ستخرج العالم من حالة الركود، فإن نقاشاً طال انتظاره يحدث بشأن تمثيلها في الهيئات المالية والاقتصادية صانعة القرار. على المدى الطويل، ستكون الاقتصاديات الناشئة والنامية أكثر انخراطاً في المبادرات المنهجية وستمتلك الفرصة لتولي أدوار القيادة في النظام الدولي.

في أعقاب النمو الآخذ بالتباطؤ نتيجة الأزمة، سيكون الحفاظ على التجارة وترويجها تحدياً في غاية الأهمية بالنسبة للنظام الاقتصادي العالمي. على الرغم من الخطاب العالمي الرافض لسياسة الحماية المتزايدة، فقد أظهرت الأدلة الأخيرة أن تدابير الحماية قد ازدادت بين البلدان التجارية الأكبر في العالم (باون ٢٠٠٩، بالنسبة للبلدان التي كانت بياناتها متوفرة). ويعتبر إحياء جولة الدوحة خطوة هامة، في جزء صغير منه بسبب أهميتها الرمزية كاختبار للالتزام العالمي بنظام تجاري متعدد الأطراف (لجنة النمو والتنمية ٢٠٠٨). مع ذلك، إن موجة الحماية الراهنة تحدث ضمن الحدود القانونية لأنظمة منظمة التجارة العالمية وخارج نطاق اتفاقية

الدوحة. تقدم فترة ما بعد الأزمة فرصةً متفردةً للبلدان التجارية الكبرى، المتقدمة والنامية، لمقاومة الحماية وتعزيز النظام التجاري الذي طالما استفادت منه إلى حد كبير، (ماتو و سابرامانيان ٢٠٠٩).

إن إصلاح البنية المالية العالمية هي مسألة أخرى يتم تشكيلها نتيجةً للأزمة مع البلدان النامية الرئيسية التي تلعب دوراً أكبر. بالنظر إلى الجدل التاريخي حول الفرص مقابل مخاطر العولمة المالية، فقد عجلت هذه الأزمة علاوةً على ذلك، إعادة تقييم أخرى لمزاياها. كان الاقتصاديون الذين يشكون بالآثار الإيجابية للتمويل الخارجي على النمو في مقدمة هذا الجدل (رودريك و سابرامانيان ٢٠٠٨ ب). وقد قاد العمل السياسي إلى التدقيق التنظيمي المتزايد بشأن التدفقات المالية العابرة للحدود والمؤسسات المالية المتعددة الجنسيات. وكان تحول متى الاستقرار المالي ليشمل بلدان الأسواق الناشئة بمثابة الخطوة الملحوظة تجاه التنظيم العابر للحدود الأكثر تأثيراً. وسوف تعمل المجموعة الجديدة، مجلس الاستقرار المالي، عن كثب مع صندوق النقد الدولي على التتحقق من المخاطر المالية والاقتصادية الكلية الانتقالية ومعالجتها (الإكونوميست ٢٠٠٩) وتوسيع مجال تفويضها من حيث الصلاحيات ليشمل التقييم والمراقبة والتنسيق، وقدرات تبادل المعلومات (مجموعة العشرين ٢٠٠٩).

بالإضافة إلى طرح التحديات الفورية، للأزمة آثار مهمة ذات اتجاهات طويلة الأجل، كثير منها تم التعريف بها بشكلٍ صحيح في تقرير النمو. التحضر هو الاتجاه العلماني الذي تم تحبيده بسهولة. كما رأينا الحكومات تحاول توحيد الحاجة إلى حافز مالي فوري مع رغبةٍ طويلة الأجل

لتعزيز "الاستثمار الأخضر"، وفي بعض الحالات مثل كوريا كانت الصلة مرئية بقوة في برنامج الحافر الحكومي (واتس ٢٠٠٩). إحدى الساحات التي لا تلتقي بها بالضرورة احتياجات السياسة القصيرة الأجل والاتجاهات الطويلة الأجل هي في مسائل سوق العمل، وربما تكون واحدة من أكثر الجوانب الشائكة للعولمة والتي أصبحت أكثر تعقيداً جراء التحولات في التركيبة السكانية وتفاوت الدخل.

آثار الاتجاهات الطويلة الأجل

ستكون التركيبة السكانية المتغيرة ميزةً مهمةً للبيئة العالمية خلال العقود القليلة القادمة، والتي سيكون لها تأثيرات على حفظ السلوك وأنظمة معاشات التقاعد والاستقرار المالي. كما في تقرير النمو، سنشهد زيادةً مستمرةً في سكان العالم، مع أنه هناك أكثر من ٩٠ في المائة من الزيادة ستكون في مدن اقتصاديات الأسواق الناشئة والنامية. في ذات الوقت، سترتفع معدلات أعمار السكان في أكثر البلدان ثراءً وسوف يشيخون (البنك الدولي ٢٠٠٧).

في الحقيقة، ستكون نسبة سكان العالم فوق سن الـ ٦٠ عام ٢٠٥٠ بالمقارنة مع ١٠٠ عام سبقت هذا التاريخ أكثر من الصيف، بـ ٢٢ في المائة. وسيكون لهذا آثار رئيسية من أجل تمويل شبكات الأمان وهرم الإعاقة، كما يصف بلوم وكانيغ وفينك في الفصل ١٣ من هذا الكتاب.

حسب رأي صندوق النقد الدولي، يعتبر تغيير التركيبة السكانية التهديد الأكبر للقدرة المالية الطويلة الأجل للإيفاء بالديون. بالإضافة إلى ارتفاع

معدل أعمار السكان، فإن التزامات التمويل الحكومي لديون المعاشات التقاعدية نتيجة هبوط أسعار الأصول ستعرض الاستقرار المالي والنمو الطويل الأجل لمزيد من الخطر. تنشأ المخاطر الرئيسية أمام الحكومات من آثار الاستثمارات المباشرة في الأصول المتأثرة بالأزمة من جهة، ومن الضمانات الصريحة التي تغطي الأصول الخاصة، من جهة أخرى. وسيكون الضغط السياسي أساسياً من أجل تعويض الخسائر التي عانى منها المتقاعدون، التي تغطيها الخطط الخاصة. في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، فقدت خطط الإعاقة الحكومية المحددة ٢٥ في المائة من قيمتها منذ نهاية عام ٢٠٠٩. إن هبوطاً كهذا في أسعار الأسهم يطلق العنان لطلب إغلاق فجوة التمويل على مدى السنوات الخمس القادمة، وهذا عبء من المحتمل أن يقع على عاتق الحكومة وفي نهاية المطاف على دافع الضريبة، كما يشير بار (٢٠٠٩)، هناك أربع طرق ممكنة للسير نحو الأمان من أجل أنظمة المعاشات التقاعدية: أ- يدفع الناس إسهامات (ضرائب) أعلى، ب- يتلقى الناس معاشات تقاعدية شهرية أدنى، ج- يحال الناس إلى التقاعد في وقتٍ أكثر تأخيراً، د- توجد الحكومات سياسات تزيد من الناتج الوطني (بار ٢٠٠٩، غايلس ٢٠٠٩، صندوق النقد الدولي، إدارة الشؤون المالية ٢٠٠٩، ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ٢٠٠٩).

مثل هذه الزيادات في التكاليف ذات الصلة بالأعمار، بالإضافة إلى تكاليف عمليات الإنقاذ وحزم التحفيز، يجب أن يحملها الجانب المالي، الأمر الذي يمكن توقعه فقط هو أن يكون أقل قوّةً. في الاقتصاديات المتقدمة، سيكون الضعف في حسابات القطاع العام في فترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ هو الأكثر وضوحاً مما كان عليه خلال العقود الثلاثة الماضية.

مع عدم استمرار إغذاق الأموال من قبل البلدان ذات الفائض في الميزان التجاري، ينطوي ذلك على معدل نمو توازن ذي مستوى منخفض للاقتصadiات المتقدمة. ومن حيث إنه مترجم إلى طلب واردات من اقتصadiات السوق الناشئة والنامية، يمكن للمرء أن يتوقع زخماً أقل للنمو المدفوع من الخارج، مع دورٍ أكبر للطلب المحلي حتى حينما يبدأ التعافي. لذا من المحتمل أن تحول المكونات الأساسية للطلب الإجمالي في اقتصadiات السوق المتقدمة والناشئة إلى تأييد الإنفاق الحكومي. وهذا تحول رئيسي بالفعل.

ستواجه الحكومات التحدي للإنفاق بحكمة على المدى القصير من أجل تجنب التخلّي عن المكاسب في النمو الطويل الأجل. في أعقاب أزمة ما، تميل القيمة الحقيقية للدين الحكومي للانفجار، مرتفعةً بمعدل ٨٦% في المائة ما بعد الأحداث الكبرى للحرب العالمية الثانية. (راينهارت وروغوف ٢٠٠٩). لهذا السبب، ينبغي أن تكون الإجراءات المالية ذات وجهين أو أن يكون لها عبارات جلية مرتبطة بالشروط الاقتصادية والالتزام المسبق بإجراءات التصحيح المستقبلية. يعتبر حل إجراءات التحفيز المالية بمرونة إما بتاريخٍ محدد أو على أساس مشروط أمراً مهماً لاسترداد الواقع المالية (صندوق النقد الدولي، إدارة الشؤون المالية ٢٠٠٩). إن فترات الراحة الضريبية والإعانت المالية الممنوحة خلال الأزمة ينبغي لها أن تحل في نهاية المطاف، لأنها لم تكن على الإطلاق خياراً جذاباً من الناحية السياسية. حالما تستقر الاقتصاديات، تفعل الحكومات حسناً عندما تزيد من جهود جباية الضرائب، مفترضةً عائدات أكثر انخفاضاً وتراجعاً في التدفقات الخارجية

لرأس المال الخاص. بلغت التدفقات الخارجية، حين تقلبها، معدلاً وصل إلى حوالي ١,٥ في المائة فقط من الناتج الإجمالي المحلي للبلد المتلقى على مدى الفترة الممتدة بين ١٩٩٠-٢٠٠٨، ويبقى جهد ضريبي متزايد من هذا الحجم ضمن مجال الإمكانية (البنك الدولي ٢٠٠٩). أظهر بحث أجراء البنك الدولي أن نسبة ٣٨ في المائة من بين ١٠٤ بلدان (الأخذت كعينة اختبار) تمتلك القدرة على زيادة جبائية العائد الضريبي إلى حد كبير دون وضع النمو المتوسط الأجل في دائرة الخطر (لي، مورينو - دودسون، وروجتشايسانيثور ٢٠٠٨).

خلافاً للاعتقاد الشعبي، إن السبب الرئيسي لتوسيع الدين الحكومي بشكل سريع لا يكمن في كلفة عمليات الإنقاذ التي يخشى منها والإفادة من النظام المصرفي من الناحية المالية، لكنه يعود إلى انهيار العائدات الضريبية المستقبلية في أعقاب الانكماشات الاقتصادية العميقه والمديدة. لذا، ستواجه الحكومات التحدي لضمان أن البرامج المعززة للنمو المستقبلي لم تقطع لافتقار في الموارد (صندوق النقد الدولي، إدارات البحث والشؤون المالية ٢٠٠٨). عرضت هذه التخفيضات في الإنفاق المعزز للنمو من أجل تخفيض القيمة الحالية لعائدات الضريبة المستقبلية لدرجة تتجاوز تحقيق التوازن في تحسين العجز النقدي الحالي الذي قامت التخفيضات من أجله (إيستري، إروين، وسيرفين ٢٠٠٧).

في الوقت الحالي، يبدو المستقبل المتوقع للاقتصاديات المستقبلية كئيباً. يتوقع صندوق النقد الدولي زيادة بنسبة ٥٦ في المائة في حصص الديون بحلول عام ٢٠٣٠. ينبغي أن تتحسن الأسواق الناشئة إلى حد ما بسبب

انخفاض تكاليف الأزمة، وانخفاض العجز الأولي ، وانخفاض التكاليف المرتبطة بمعدل الأعمار إلى جانب توقعات نمو أكثر قوًّة. مع ذلك، عانت البلدان النامية نقصاً في المشاركات الخاصة في البنية التحتية، وليس من الواضح فيما إذا سيكون القطاع العام قادرًا على ملء الفراغ. فقد شهدت فترة آب-تشرين الثاني ٢٠٠٨ فقط هبوطًا بمعدل ٢٦ في المائة في إكمالات المشاريع بسبب التأخير والإلغاء نتيجة التكاليف المرتفعة للتمويل والطلب الضعيف (البنك الدولي ٢٠٠٩ ب). مع ذلك، كان الإنفاق على البنية التحتية بارزاً في حزم التحفيز لمجموعة العشرين لغاية هذا التاريخ، مما يدل على أن البلدان المتقدمة والنامية الكبيرة تدرك أهمية الحفاظ على الاستثمارات في المستقبل. من بين حوالي ٥٠ في المائة من الحواجز المالية التقديرية التي أحدثت من خلال تدابير الاستهلاك، ذهب ما يقرب من الثلثين أو أنها ستذهب نحو الإنفاق على البنية التحتية في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ . يمثل هذا ٧، في المائة من الناتج الإجمالي المحلي لبلدان مجموعة العشرين (صندوق النقد الدولي، إدارة الشؤون المالية ٢٠٠٩).

كما ذكر، إن الأكثريَّة الغالبة من النمو السكاني في العقود القادمة ستحدث في مدن البلدان النامية بما فيها خطا التحضر المتزايدة بسرعة عبر العالم. في عام ٢٠٠٨، وصل العالم إلى حدث مهم: أكثر من نصف سكان العالم ٣,٣ مليار يعيشون في المناطق الحضرية. ومع حلول ٢٠٣٠، يتوقع لهذا الرقم أن يصبح ٥ مليار، بزيادةٍ قدرها أكثر من ٦٥ مليون شخص في العام الواحد. وسيشهد العالم النامي على وجه الخصوص نمواً حضريًّا على نطاق لا عهد له به، بتضاعف سكان مدن في أفريقيا وأسيا بين ٢٠٠٠

و ٢٠٣٠ . رغم هذا التبدل السريع، تباطؤت في الواقع معدلات نمو السكان في المدن خلال السنوات الثلاثين الماضية، بالغةً الذروة بمعدل ٣,٧ في المائة كل عام في الفترة ١٩٥٠ - ١٩٧٠ . مع ذلك، آخذين بالاعتبار القاعدة المتزايدة للأشخاص الذين يعيشون في المدن ، فإن الزيادات السنوية في عدد السكان بأعداد مطلقة هي كبيرة للغاية، وبالنسبة للكثيرين مثيرة للقلق (سيينس، كلارك أنيز، وبكلي ٢٠٠٩ ، صندوق الأمم المتحدة للسكان ٢٠٠٧) .

تدعم الأدلة لغاية هذا التاريخ وبكل وضوح الاستنتاج القائل إنَّ المدن هي الميسرة للنمو الاقتصادي، والإنتاجية المتزايدة، والمداخيل المرتفعة في البلدان الفقيرة والغنية على حد سواء (كويigli ٢٠٠٩) . في كل الحالات المعروفة للنمو المرتفع المستدام، قاد التصنيع والخدمات الحضرية هذه العملية، بينما حررت الزيادات في الإنتاجية الزراعية العمل الذي انتقل إلى المدن. وفي حالات النمو المرتفع التي بحثتها اللجنة، متوسط إنتاجية العامل في التصنيع أو الخدمات يتراوح ما بين ثلاثة إلى خمسة أضعاف معدل إنتاج العامل في القطاعات التقليدية وأحياناً أكثر من ذلك بكثير. كما أن هناك علاقة قوية بين التحضر ودخل الفرد: أصبحت جميع البلدان تقريباً على الأقل ٥٠ في المائة فيها من سكان المناطق الحضرية قبل الوصول إلى حالة الدخل المتوسط، وجميع البلدان ذات الدخل المرتفع بنسبة تتراوح بين ٧٠ و ٨٠ في المائة منها في المناطق الحضرية. في الحقيقة، لستنا نعرف بلداناً قد أنجزت مداخيل مرتفعة أونمواً سريعاً دون تحضرٍ واقعيٍ وسريع في أغلب الأحيان (سيينس، كلارك أنيز، وبكلي ٢٠٠٩) .

يطرح التحضر تحديات كبيرة لصناعة سياسة البلدان النامية. في حين أن التوسيع الحضري له بعض الفوائد الكبيرة الكامنة من حيث اقتصاديات التكتلات الكبيرة والابتكار، إلا أن له أيضاً عواقب سلبية من حيث الازدحام ونقص تقديم الخدمات وعدم القدرة على الإداره. التحدي الأول هو لتعزيز نمو الأنشطة الإنتاجية العالية التي تستفيد من اقتصاديات التكتل والتطور المتدرج في مدن البلدان النامية. ويشمل التحدي الثاني إدارة الآثار الجانبية المحتملة للنجاح الاقتصادي للمدن – التلوث والتفاوت الإقليمي، والأسعار المرتفعة للأراضي والمساكن - التي هي حاسمة لتخفييف الآثار الانقسامية للنمو الاقتصادي الناجح. وتشير الدراسات التجريبية للعيش والناتج المحلي الإجمالي للفرد إلى أن النمو طويل الأجل لا يكون مجدياً إلا إذا كانت خصائص المدينة فيما يتعلق بالازدحام، التلوث والأمان آخذة بالتحسن جنباً إلى جنب مع الإدارة الاقتصادية الحضرية. وستكون البنية التحتية والخدمات العامة جزءاً رئيسياً من المعضلة، ربما الجزء الأكثر أهمية فيها. حسب بعض التقديرات، المطلوب ٤٠ تريليون دولار من إنفاقات البنية التحتية للايفاء باحتياجات المدن في البلدان النامية. من المحتمل أن يكون استنبط وسائل تمويل مثل هذه النفقات الضخمة هو التحدي الأكبر لسياسة التحضر في العالم النامي (جيل و خاراس ٢٠٠٧، غوميز-إيانيز ٢٠٠٨، سبينس، كلارك أنيز، وبكلي ٢٠٠٩، انظر أيضاً إستاشي وفاي في الفصل ٨ من هذا الكتاب). في حين أن التوسيع العمراني سوف يدفع موقع الصناعة والناس، وخاصة في العالم النامي، فإن تكتلات النشاط الاقتصادي هذه ستكون نقاط ارتكاز زيادة انبعاثات غازات الدفيئة. فيما يتعلق بتغير

المناخ ، يبرز تقرير النمو وجهة نظر أكدتها رئيس اللجنة ، مايكل سبينسائز على جائزة نوبل ، وكذلك وجهة نظر ناصحه معلمه الخاص ، توماس شيلينغ الحائز على جائزة نوبل أيضاً، ألا وهي أن النمو في العالم النامي لا ينبغي الحد منه من أجل الوصول إلى أهداف الانبعاثات (شيلينغ ٢٠٠٧ ، انظر أيضاً الجزء ٤ من البنك الدولي ٢٠٠٨) . مع ذلك ، يتبعن على البلدان النامية أن تشارك بعمق في محادثات التغير المناخي لكي تحافظ على وضعها الجماعي كسبب عالمي رئيسي لأنبعاثات الدفيئة. في الواقع (أ) حتى لوحّدت بلدان منظمة التعاون مساراً صدامياً بها يتعلق بدرجات الحرارة الكونية، (ب) سيكون مسبباً لأنبعاثات الرئيسيون هم اقتصadiات السوق الناشئة والنامية، و(ج) كثافة كربون النمو في بعض اقتصadiات السوق الناشئة والنامية تتجاوز إلى حد بعيد تلك التي هي في العالم المتقدم (إدارة معلومات الطاقة ٢٠٠٩ ، البنك الدولي ٢٠٠٨) .

ما هي الاستنتاجات التي يمكن للمرء أن يستقيها من هذه الدلائل ، وما الذي تنطوي عليه من أجل النمو العالمي والاستدامة؟

أولاًً، يبرز تقرير النمو نقطةً هامةً من منظور اقتصادي ألا وهي أن السياسة الصحيحة تكمن في تخفيض الانبعاثات على نحو فعال، لتكون بأقل تكلفة للطن الواحد بغض النظر عن مكان حدوث التلوث. بالطبع، وبسبب الحدود الوطنية ينبغي على المرء أن يميز بين مسببات الانبعاثات، وهنا يبدأ المبدأ الثاني ، ألا وهو أن تكلفة هذا التخفيض الفعال يجب توزيعه بشكل عادل. وهذا يعني أن نأخذ بالحسبان ليس فقط القدرة على الدفع، ولكن أيضاً السجل الذي أوصلنا إلى هذه النقطة.

مع ذلك، فإن التقرير حريص على عدم وضع عبء حضري على الدول الغنية أيضًا ، نظرًا لأن معظم النمو في الماضي (وإن لم يكن سليمًا من الناحية البيئية) مسؤول أيضًا عن تحقيق مكاسب ضخمة في الدخل في المناطق الأكثر فقراً من العالم. وبالتالي، يجب أن يتم التفاوض على صيغ تقادم الأعباء والمشاركة فيها دولياً. وفي هذه المحادثات، يجب أيضًا أن تؤخذ كفاءة آلية توليد النمو العالمية بعين الاعتبار.

يناقش التقرير صنع القرار في ظل الريبة الشديدة. ومع أن الضرر العالمي من التغير المناخي متوقع، لا يزال هناك قدر كبير من الشك بالنسبة لدرجة ونقطة التحول الدقيق (نوردهاوس ٢٠٠٦، انظر أيضًا ويلر ومندلسون في الفصلين ١١ و ١٢ ، على التوالي من هذا الكتاب). يجادل عدم اليقين هذا في وجود حلقة ردود قوية تستند إلى جمع معلومات جديدة وكتيبة طبيعية،  خيار للتعامل مع المشكلة ، ولكن ليس بطريقة متطرفة كحلٍ وسط لنمو طويل الأجل قد يوفر حلولاً أفضل. مرة أخرى، إذا كان النهج هو مهاجمة المصادر الرئيسية للتلوث، فيجب على المرء القيام بذلك بطريقة معقولة وفعالة اقتصادياً.

الاتجاه الرئيسي الرابع الواضح إلى حد ما هو اتجاهات عدم المساواة المتزايدة بين الدول (بالسبة للمعطيات حول اتجاهات عدم المساواة بين الدول انظر تقرير الأمم المتحدة ٢٠٠٦). وهذا مشار إليه في مجموعةٍ متنوعةٍ من ظروف البلدان وكما هو متوقع باستجابات السياسة المختلفة. وكما هو مذكور من قبل بورجويغونون نقلاً عن البنك الدولي، فقد شهد عدد متزايد من البلدان النامية نمواً إيجابياً في السنوات العشر الأخيرة، ولكن نسبةً ساحقة (٤٢ من

عينات بورجويغون البالغة ٥٩) قد عانت أيضاً من الهبوط في المساواة في الدخل منذ ١٩٩٠ (بورجويغون ٢٠٠٧). كما هو الحال في فيتنام، إذا تم الجمع بين هاتين الظاهرتين التوأمين ذات معدلات النمو المرتفعة والتفاوت المتزايد (من قاعدة منخفضة) مع التخفيضات السريعة في الفقر المدروس، يمكن اعتبار ذلك تطوراً إيجابياً، وربما لا مفر منه في عملية التنمية.

كذلك الأمر، في بعض المناطق مثل أمريكا اللاتينية، إن عدم المساواة كبير أساساً، إذ استحوذ الخمس الأعلى على أكثر من ٦٠ في المائة من الدخل القومي. وفي البرازيل على سبيل المثال، تجاوز أدنى ٤٠ في المائة بنسبة ٨ إلى ١ في عام ٢٠٠٣. في مناطق أخرى مثل شرق آسيا، يبدو عدم المساواة الأساسية أقل وضوحاً، مع ذلك فإن التغيير في أسهم الدخل بين ١٩٩٦ و ٢٠٠٤ صارخ، مع كل خمس أعلى يتغلب على الخمس السابق بهامش كبير (صندوق النقد الدولي ٢٠٠٧)

في البلدان المتقدمة، ذكرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن الطبقة المتوسطة قد فقدت أرضيتها بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٥ فيما يتعلق بحصص الدخل في كندا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، النرويج، السويد والولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الذي كانت القاعدة التي تستند إليها هذه الطبقة مستقرة (أو أنها فاقدة للأرضية) في جميع الدول الست والعشرين التي شملها الاستطلاع باستثناء إيطاليا والمكسيك.

في كتابها حول الطبقة المتوسطة، يحيث كل من إستاشي ولايزيغير (٢٠٠٩) على إلقاء نظرةٍ فاحصة على تأثير سياسة الحكومة المالية على مجمل طيف مجموعات الدخل. في الماضي، كان تجاهل الطبقة المتوسطة والجوانب

السلبية للعولمة يهدد الدعم السياسي لسياسات تحسين الرفاهية المحلية والدولية ويمكن أن يفعل ذلك مرة أخرى. هذا يرجع إلى حقيقة أن مددات الدخل كثيرة ، والشواغل التوزيعية هي مسألة سياسة محلية. لم يكن هذا صحيحاً أبداً مما كان عليه الحال في أعقاب الأزمة الحالية، التي حصدت رأس ملايين الوظائف في جميع أنحاء العالم، (إستاشي ولايزغير ٢٠٠٩، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٢٠٠٨).

يُنظر إلى عدم المساواة الآخذة بالتزاييد كنتيجة طبيعية للعولمة في دول متنوعة مثل الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية. في الواقع هناك الكثير من التفسيرات لهذا التزايد في التفاوت. يشير صندوق النقد الدولي إلى التكنولوجيا على أنها الدافع الرئيسي، نسبياً الحجم الكبير من التغيير إلى هذا العامل وقليل جداً منه للعولمة بحد ذاتها (صندوق النقد الدولي ٢٠٠٧). ليس ثمة شك أن الاختلافات بين ارتفاع معامل جيني في الصين من ٢٨٪ في عام ١٩٨١ إلى ٤٢٪ في عام ٢٠٠٤ الذي رافق التحضر المائي وخلق فرص عمل جديدة، والوضع في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث، حسب غولدن وكاتر (٢٠٠٧)، ارتفعت علاوات أجور التعليم بشكل كبير بعد ١٩٨٠، مما ساهم في تفاقم عدم المساواة.

في حالة الولايات المتحدة الأمريكية، حسب لورنس (٢٠٠٨)، ارتفعت أجور مهن ذوي الياقات الزرقاء حوالي ٤٪ فقط بين ١٩٨١ و٢٠٠٦، بينما ارتفع الإنتاج في الساعة حتى ٧٠٪ في المائة. تبعاً لآراء بلايندر (٢٠٠٩) يمكن للمرء أن يعتقد بأن الاستثمار في التعليم لم يعد أمراً مهماً على

نطاق واسع، بل أن الاستئثار في التعليم هو الذي يضفي الطابع الشخصي على الخدمات ويحول دون نقلها إلى الخارج. خلاصة القول، مع ذلك، هو أن الدخل قد أصبح أكثر تفاوتاً في العقود الأخيرة، ويعتقد العامة أن هذا يرجع إلى حدٍ كبير إلى العولمة، وهذا ليس من قبيل الأنبياء السارة لأتباع العولمة.

كما يناقش المתחمرون للعولمة، مثل جاغديش بهاغواتي، إن فوائد العولمة على الأخص في التجارة كبيرة جداً، ولكن هناك مشكلة الانتقال والتعويض. يجادل بها غواتي إلى جانب تقديم معونة التكيف للبلدان الأكثر فقرًا، بينما يشير بلايندر إلى أن معونة التكيف لم تلاق النجاح في الولايات المتحدة الأمريكية. ويشير أولئك الذين يرون عيوبًا أساسيةً في مسار العولمة، مثل ستيفن ستيفن (٢٠٠٦، ٢٠٠٩، ٢٠٠٦) إلى عدم ملائمة آليات التعويض، التناظر الملائم للقوة الاقتصادية، بل أيضاً فشل التنظيم المالي. وكما قال لايزغيليتز وسبينس عام ٢٠٠٧، إن الاهتمام بالرباحين والخاسرين لا يتعلق بالعدالة بقدر ما يتعلق بالحاجة العملية لحفظ الدعم السياسي للسياسات والاتفاقيات الدولية التي تعمل على دفع الانفتاح في الاقتصاد العالمي إلى الأمام (لجنة الخبراء ٢٠٠٩، لايزغيليتز وسبينس عام ٢٠٠٧، ستيفن ٢٠٠٦-٢٠٠٣).

إن الشكل المستقبلي للعولمة ، حسب ما يرى البعض، هو في موضع الشك إلى حدٍ كبير. في حكم المؤكد أن البلدان النامية ستواجه تحدياتٍ جديدة للنمو و يجب عليها أن تتعامل مع البيئة الحالية بأية طريقة كانت سوى العمل كالمعتاد. تسعى الأوراق التي تم تجميعها لهذا المجلد إلى رسم الخطوط العريضة لдинاميات النمو في المستقبل، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية ، وكذلك لتحفيز النقاش واقتراح طرق للمضي قدماً.

الفصل الثاني

أزمة عام ٢٠٠٨: دروس بنوية في علم الاقتصاد

دارون أسيموغلو

نحن لا نعرف حتى الآن فيما إذا كانت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لعام ٢٠٠٨ ستسجل في التاريخ كحدثٍ بالغ الأهمية أو حتى كارثيٍ فريد من نوعه. إن التاريخ غير المكتوب مليء بالأحداث المنسية منذ زمن طويل والتي اعتقد المعاصرون أنها كانت عابرة. على الجانب الآخر، قلل كثير من الأشخاص في مراحل الكساد الكبير الأولى ومن أهميته. على الرغم من أنه من السابق لأوانه توضيح كيف سيتم عرض النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ في كتب التاريخ، فليس ثمة شك بأنه يدل على وجود فرصة حاسمة لعلم الاقتصاد كفرعٍ من فروع المعرفة. وهي فرصة بالنسبة لنا، وهنا أعني أن أغلبية الذين امتهنوا الاقتصاد، بمن فيهم أنا، لنكون متحررين من بعض المفاهيم التي ما كان ينبغي علينا قبولها بسهولة في المقام الأول. وهذه فرصة لنا أيضاً لاتخاذ خطوة إلى الخلف و التراجع و النظر في أهم الدرسات التي تعلمناها من استقصاءاتنا النظرية والتجريبية - التي لا تزال دون أية شائبة من الأحداث الأخيرة- ولنسأل عنها إذا كان بإمكانهم تزويدنا بالتوجيه بشأن المناظرات السياسية الحالية.

يقدم هذا الفصل وجهات نظرية بخصوص الأخطاء الفكرية التي ارتكبناها وما هي الدروس المستفادة من هذه الأخطاء كي نتجاوزها ونمضي إلى الأمام. ليس غرضي الرئيسي، على أية حال، التركيز على التيارات الفكرية في الماضي، ولكن للتأكيد على أنه لا يزال أمام النظرية الاقتصادية الكثير لتعليم الاقتصاديين وصناع السياسة في الوقت الذي نشق فيه طريقنا للخروج من الأزمة. وأناقش هذه المسألة بقولي أن مبادئ اقتصادية عديدة مرتبطة بالجانب الأكثر أهمية للأداء الاقتصادي - إمكانيات النمو طويلاً الأجل للبلدان - ما تزال فعالة وتمثل دروساً هامةً في مداواة لاتنا الفكرية و العملية حول السياسة. بيد أن هذه المبادئ لم تؤد دوراً مهمأً خلال المناظرات الأكاديمية الأخيرة، وكانت غائبة تماماً في مناظرات السياسة. كوننا اقتصاديين أكاديميين، ينبغي علينا تذكير صناع السياسة بهذه المبادئ و آثار السياسة الراهنة على إمكانات نمو الاقتصاد العالمي.

دروس من كياستنا الفكرية

لا تزال الأزمة تتتطور وما زال هناك حالة من عدم اليقين بشأن ما حدث في الأسواق المالية وداخل الكثير من الشركات. سمعنا المزد عنها في السنوات القادمة. مع ما نعرفه اليوم ، فإن العديد من جذور مشاكلنا الحالية هي واضحة بالفعل من قبل. لكن معظمها لم يتعرف عليها قبل الأزمة. لقد دفعتنا ثلاثة مفاهيم إلى تجاهل هذه المشاكل المعوقة وأسبابها.

المفهوم الأول هو أن عصر التقلب الكلي قد صار إلى نهايته. لقد اعتقدنا أنه من خلال السياسة الذكية أو التقنيات الجديدة، بما فيها طائق

الاتصالات الأفضل و مراقبة المخزون و ضبطه، أنسنا قد تغلبنا على دورات الأعمال. جعلنا إيمانا باقتصاد أكثر حميمية متفائلين بشأن سوق الأسهم وسوق الإسكان. إذا كان ينبغي لأي انكماش أن يكون ضعيفاً وقصير الأجل، فسيصبح من السهل الاعتقاد بأن الوسطاء الماليين والشركات المستهلكين يجب أن يقلقوا بشأن الانخفاض الكبير في قيم الأصول.

على الرغم من أن المعطيات تظهر علاقة قوية وسلبية بين دخل الفرد وتقلب الاقتصاد، وتظهر العديد من التدابير انخفاض حال السوق في التقلبات الإجمالية منذ الخمسينيات، وبالتالي منذ عصر ما قبل الحرب، فإن هذه الأنماط التجريبية لا تعني أن دورات الأعمال قد اختفت ولا أن الأحداث الاقتصادية الكارثية مستحيلة.

إن نفس التغييرات الاقتصادية والمالية التي جعلت من اقتصادنا أكثر تنوعاً ومن شركات الأفراد مؤمنة على النحو الأفضل قد زادت أيضاً من الترابط بينها. مذ كانت الطريقة الوحيدة لتنويع المخاطر الخاصة الشديدة الحساسية تمثل في مشاركتها بين العديد من الشركات والأفراد، فإن التنويع الأفضل يخلق أيضاً العديد من العلاقات المعاصرة. إن مثل هذه الارتباطات البنية تجعل النظام الاقتصادي أكثر مرونة في وجه الصدمات الصغيرة لأن المنتجات المالية الجديدة يمكنها توسيع أملاها بنجاح في مجموعةٍ واسعةٍ من المشاريع الخاصة وبالتالي تخفيض احتمالات الفشل لديها. كما أنها تجعل الاقتصاد أكثر عرضةً لاحتمالات منخفضة على وجه التحديد، كعواقب متأخرة، لأن الترابطات التي تؤدي حتماً إلى تنوع أكبر تخلق

تأثيرات الدومينو المحتملة بين المؤسسات المالية والشركات والأسر. في ضوء ذلك، ربما ينبغي لنا ألا نستغرب من أن سنوات المدورة الاقتصادي يمكن أن يتبعها اضطراب وتقلب ملحوظ.

هناك شعور آخر تكون فيه أسطورة نهاية دورة العمل على خلاف مع الخصائص الأساسية للنظام الرأسمالي. كما قال شومبيتر منذ فترة طويلة، فإن طريقة عمل نظام السوق وديناميات الابتكار التي تشكل جوهرها، تنطوي على جرعة كبيرة من الدمار الخلاق، حيث يتم استبدال الشركات والإجراءات والمنتجات الحالية بشركات جديدة. الكثير من الدمار الخلاق يحدث على المستوى الجزئي. ولكن ليس كل ذلك هكذا. العديد من الشركات كبيرة، واستبدال أعمتها الأساسية بشركات جديدة ومنتجات جديدة سيكون لها آثار كافية.

العامة من قبل شركات متنوعة في مجالات مختلفة من الأعمال، وبالتالي فإن فشلها واستبدالها المحتمل بعمليات جديدة سيكون له مضاعفات إجمالية مرة أخرى. بنفس القدر من الأهمية، يتخذ رجال الأعمال والأفراد قرارات بموجب معلومات ناقصة ويمكن أن يتعلموا من بعضهم البعض ومن الممارسات السابقة. ستقدم عملية التعلم علاقة إضافية وحركة مشتركة في سلوك الوكلاء الاقتصاديين ، مما سيؤدي أيضاً إلى توسيع نطاق الدمار الخلاق من الجزئي إلى الكلي.

إن الانخفاضات الكبيرة في قيم الأصول والإفلاس المتزامن للعديد من الشركات ينبغي أن تذيرنا بأن التقلب الكلي هو جزء لا يتجزأ من نظام

السوق. إن فهم أن مثل هذا التقلب سيحدث لدينا ينبغي أن يعيد توجيه انتباها نحو نماذج تساعدنا على تفسير مختلف مصادر التقلبات وتحديد العناصر التي ترتبط مع العمل الفعال للأسواق والتي تنتج عن إخفاقات السوق الممكن تجنبها. وتتطلب الدراسة الأكثر عمقاً للتقلبات الكلية أيضاً إجراء استقصاءات في المفاهيم والنظرية حول كيفية تأثير الطبيعة المتراكبة بشكل متزايد لنظامنا الاقتصادي والمالي على تخصيص الموارد وتخصيص وتقاسم مخاطر كل من الشركات والأفراد.

المفهوم الثاني المقبول وبسرعة كبيرة هي أن الاقتصاد الرأسمالي يؤدي وظيفته في فراغ بسوية أقل من المؤسسة، حيث تراقب الأسواق بأعجوبة السلوك الانهاري. عند نسيان الأسس المؤسساتية للأسواق، قمنا وبشكلٍ خاطئ بالمساواة بين الأسواق الحرة والأسواق غير المنظمة. على الرغم من فهمنا أنه حتى الأسواق التنافسية غير المقيدة قائمة على مجموعة من القوانين والمؤسسات التي تصون حقوق الملكية وتتضمن تنفيذ العقود وتنظيم سلوك الشركات وجودة المنتج والخدمات، إلا أنها استخلصنا بشكل متزايد بناء فكرة عامة عن الأسواق من دور المؤسسات والأنظمة في دعم معاملات السوق. حظيت المؤسسات بمزيد من الاهتمام على مدار الخمسة عشر عاماً الماضية أو نحو ذلك من قبل، ولكن التفكير قادنا إلى حيث إنه يتوجب علينا دراسة دور المؤسسات لفهم سبب لماذا كانت الدول الفقيرة فقيرة، وليس التتحقق من طبيعة المؤسسات التي ضمنت الازدهار المستمر في الدول المتقدمة أو كيف ينبغي عليها أن تتغير في مواجهة العلاقات الاقتصادية

المتطورة باستمرار. في تغافلنا عن أهمية المؤسسات الداعمة للسوق، كنا في اتساق تزامني مع صانعي السياسات، الذين أغرتهم المفاهيم الأيديولوجية المستمدة من روايات آين راند بدلًا من النظرية الاقتصادية. لقد تركنا سياساتهم وخطاباتهم تضع جدول أعمال تفكيرنا حول العالم، وربما ما هو أسوأ، حتى للحصول على مشورتنا السياسية. بعد فوات الأوان والإدراك المتأخر لهذا الأمر، ينبغي لنا ألا نتفاجأ من أن الأفراد غير المنظمين الباحثين عن الربح قد خاطروا بمخاطر استفادوا منها وخسرها آخرون.

نحن الآن نمتلك معرفةً أفضل. قليل منا قد يجادل اليوم بأن مراقبة السوق كافية ضد السلوك الانتهازي. قد ينظر العديد من الأكاديميين في الداخل الخارج إلى هذا على أنه فشل النظرية الاقتصادية. أنا أخالف بشدة هذا الاستنتاج. على العكس من ذلك، فإن الاعتراف بأن الأسواق تعيش على أساس تضعها المؤسسات – أي أن الأسواق الحرة ليست هي نفسها الأسواق غير الخاضعة للتنظيم - يثير كلاً من النظرية ومارستها. يجب أن نبدأ الآن في بناء نظرية معاملات السوق التي تتناسب أكثر مع الأساس المؤسساتية والتنظيمية. يجب أن ننتقل أيضًا إلى نظرية التنظيم - لكلٍ من الشركات والمؤسسات المالية - مع نشاط متجدد ورؤى إضافية مكتسبة من التجربة الحالية. إن المساهمة العميقه والمهمة في الانضباط الاقتصادي تكمن في التبصر أن الجشع ليس جيداً أو سليماً بال مجرد. عندما يتم تحويل الجشع من أجل الربح إلى الحد الأقصى، ويكون السلوك التنافسي والمبتكر تحت رعاية القوانين والأنظمة، يمكن أن يكون الجشع بمثابة محرك الابتكار والنمو الاقتصادي. ولكن عندما لا يخضع للمراقبة من قبل المؤسسات والأنظمة

المرعية المناسبة، فسوف ينحط إلى سعي للحصول على أجرة، بل يتحول إلى فساد وجريمة. إنه خيارنا الجماعي لإدارة الجشع الذي لا مفر منه في مجتمعنا الذي يضم الكثيرين من يتصرفون به . تقدم النظرية الاقتصادية إرشادات حول كيفية إحداث أنظمة الحوافز المناسبة وأسس المكافأة لاحتوائه وتحويله إلى قوة دفع للتقدم.

المفهوم الثالث الذي دمرته الأحداث الأخيرة هو أقل وضوحاً، لكنه هو المفهوم الذي تمسكت به بقوة. أوحى لنا منطقنا ومعاييرنا أنه حتى لو لم نتمكن من الوثوق بالأفراد، ولا سيما عندما كانت المعلومات غير مكتملة وكان التنظيم هزيلاً، يمكننا أن نثق في الشركات الكبيرة طويلاً العمر في هذا العالم - إيرونز و بير ستيرنز و ميريل لينشز، و ليهان بروذرز - لمراقبة نفسها ولأنها اكتسبت رأس المال الكافي من السمعة والشهرة.

لقد اهتررت ثقتنا بالشركات الكبيرة طويلاً العمر، لكنها ما زالت قائمة بعد فضائح المحاسبة في شركة إيرونز وغيرها من الشركات العملاقة في أوائل العقد الأول من القرن العشرين. ربما تكون هذه الثقة قد عانت من سكرات الموت.

إن ثقتنا بقدرات الرقابة الذاتية للشركات تجاهلت اثنتين من الصعوبات الحرجة. الأولى هي أنه حتى داخل الشركات، يجب أن تتم الرقابة من قبل الأفراد - الرؤساء التنفيذيين والمديرين والمحاسبين. وبنفس الطريقة التي لم يكن ينبغي علينا فيها أن نثق ثقة عمياء بحوافز سماحة البورصة الراغبين في تحمل المخاطر الفلكية التي لم يكونوا هم المطالبين المتبقين بها، ولم يكن ينبغي علينا أن نضع ثقتنا بقدرة الأفراد على مراقبة الآخرين مجرد أنهم جزء من

شركةٍ كبيرة. والثانية هي أكثر إثارةً للقلق لطريقة تفكيرنا بشأن العالم: تتطلب مراقبة السلوك العملي أن تتم معاقبة الفاشل بشدة. لكن ندرة رأس المال والمعلومات المحددة تعني أن مثل هذه العقوبات غالباً ما تكون غير ذات مصداقية. كانت الحجة الفكرية لخطة الإنقاذ المالي في خريف عام ٢٠٠٨ هي أن الشركات المسؤولة بوضوح عن المشكلات التي نواجهها اليوم يجب ألا يتم إنقاذهما ودعمها لأنها الوحيدة التي تمتلك رأس المال المحدد للخروج بنا من مأزقنا الحالي. هذه حجة فعالة للوضع الحالي. حين توجد حوافر للتسوية على حساب النزاهة والتضحية بالجودة وتحمل المخاطر غير الضرورية، فإن معظم الشركات ستقوم بذلك جنباً إلى جنب. ولأن الفراغ اللاحق لمهارات محددة ورأس المال ومعرفة أن عقابهم يحدث هذا، يجعل مثل هذا المسار من العمل مكلفاً للغاية بالنسبة للمجتمع ، فإن جميع أنواع العقاب تفقد فعاليتها ومصداقيتها.

الدروس المستفادة لتفكيرنا من سلسلة الاستنتاج المنطقي هي ذات شقين. أولاً، نحن بحاجة إلى إعادة التفكير في دور سمعة الشركات في مجال معاملات السوق، مع الأخذ بعين الاعتبار التوازن العام - قيمة ندرة مهاراتهم وخبراتهم عندما تفشل سمعة العديد من هذه الشركات في وقت واحد. ثانياً، نحتاج إلى إعادة النظر في القضايا الرئيسية لاقتصاديات الشركة كي يتسعى لنا استنتاج سمعة الشركة من سلوك وتفاعلاتها المديرين التنفيذيين والمديرين الإداريين والموظفين بدلاً من سلوك المدير الافتراضي الذي يزيد من القيمة المخفضة لصافي القيمة الحالية المخصومة للشركة.

عندما ننظر إلى السجل الأكاديمي، يمكننا دائمًا إلقاء اللوم على أنفسنا لافتقارنا الرؤى الاقتصادية المهمة وعدم كوننا أبعد نظراً من صناع السياسة.

حتى إنه يمكننا أن نلوم أنفسنا أيضاً لكوننا متواطئين في الجو الفكري المؤدي إلى الكارثة الحالية. على الجانب المشرق، زادت الأزمة من حيوية الاقتصاد وألقت الضوء على العديد من القضايا الصعبة والمثيرة ذات الصلة. ويشمل ذلك قدرة نظام السوق على التعامل مع المخاطر، والروابط البيئية، والاضطرابات الناجمة عن عملية الدمار الخلاق الحالي، والقضايا المتعلقة بإطار عمل أفضل من أجل التنظيم والعلاقة بين المؤسسات الأساسية وعمل الأسواق والشركات. بالنسبة للاقتصاديين الشباب اللامعين، يجب ألا يقل اهتمال حدوث ذلك خلال العقد القادم، وينبغي عليهم ألا يقلقا من إيجاد قضايا جديدة ذات صلة يمكن أن يعملوا عليها.

دروس من هباتنا الفكرية

على الرغم من أن العديد من المفاهيم، ذات القيمة العالية بالنسبة لنا، التي احتفظنا بها تحتاج إلى إعادة التفكير، فإن العديد من المبادئ الأخرى التي تشكل جزءاً من هباتنا الفكرية مفيدة لفهم الكيفية التي وصلنا بها إلى هنا وللحذر من أخطاء السياسة الأكثر أهمية في محاولاتنا - والأكثر أهمية في محاولات صناع السياسة - للتعامل مع الأزمة. ربما ليس من المستغرب بالنظر إلى خلفيتي الفكرية، أن أعتقد أن هذه المبادئ تتعلق بالنمو الاقتصادي والاقتصاد السياسي.

أولاً، من الواضح لماذا يجب علينا الاهتمام بقضايا النمو الاقتصادي. باستثناء الانهيار التام للنظام العالمي، حتى مع الخطورة الشديدة للأزمة العالمية، فإن الخسارة المحتملة للناتج المحلي الإجمالي لمعظم البلدان في حدود بعض نقاط مئوية، وربما كان معظم هذا لا مفر منه بالنظر إلى التوسيع الاقتصادي

المفرط في السنوات السابقة. في المقابل، سوف تراكم التغيرات المتواضعة في النمو الاقتصادي إلى أعداد أكبر بكثير خلال عقد واحد أو عقدين. وبالتالي، من منظور السياسة والرفاهية، ينبغي أن يكون بدليلاً أن التضخيم بالنمو الاقتصادي للتعامل مع الأزمة الحالية هي خيار سيء.

يستحق النمو الاقتصادي أن نوليه اهتماماً ليس فقط لأن له دوراً بارزاً في حسابات الرفاه ذات المعنى ، ولكن أيضاً لأن العديد من جوانب النمو ومصادره الرئيسية مفهومة جيداً بشكل معقول. ثمة اتفاق نظري وتحريبي على نطاق واسع على أدوار رأس المال المادي، ورأس المال البشري والتكنولوجيا في تحديد الناتج والنمو. ولكن بالقدر نفسه من الأهمية، نفهم أيضاً الدور الذي يلعبه الابتكار وإعادة التخصيص في تعزيز النمو الاقتصادي، ونعرف بالخطوط العريضة للإطار المؤسسي الذي يجعل الابتكار وإعادة التخصيص والنمو طويلاً الأجل ممكناً.

لم تلق الأحداث الأخيرة أي ظلالٍ من الشك على أهمية الابتكار. على العكس من ذلك، لقد نعمنا بالازدهار على مدى العقدين الماضيين بسبب الابتكارات السريعة - المستقلة تماماً عن الاضطرابات و المشاكل المالية. لقد شهدنا إيقاعاً سريعاً جداً للابتكارات الجديدة في مجال البرمجيات والأجهزة والاتصالات السلكية واللاسلكية والمستحضرات الصيدلانية والتكنولوجيا الحيوية والترفيه وتجارة التجزئة وتجارة الجملة. هذه الابتكارات هي المسؤولة عن الحجم الأكبر من الزيادات في الإنتاجية الإجمالية التي تتعينا بها على مدى العقدين الماضيين. حتى الابتكارات المالية، التي هي ملوثة إلى حد ما في الأزمة الأخيرة، هي في معظم الحالات ذات قيمة اجتماعية

وساهمت في النمو. تم إساءة استخدام الأوراق المالية المعقّدة لتحمل المخاطر، مع تحمل الجانب السلبي للأطراف غير المطمئنة. ولكن عندما يتم تنظيمها بشكل صحيح، فإنها تتيح أيضًا استراتيجيات أكثر تطورًا لتقاسم المخاطر والتنوع. لقد مكّنت الشركات وستتمكن مرة أخرى في النهاية من خفض تكلفة رأس المال. السلامة التكنولوجية هي مفتاح ازدهار ونجاح الاقتصاد الرأسمالي. سوف تلعب الابتكارات الجديدة وتنفيذها وتسويقها دورًا مركزياً في النمو الاقتصادي في أعقاب الأزمة.

الدعاية الأخرى للنمو الاقتصادي هي إعادة التخصيص. ولأن الابتكار غالباً ما يأتي في صورة الدمار الخلاق الشومبوري، فسوف يشمل ذلك عملية الإنتاج والشركات التي تعتمد على التقنيات القديمة التي تم استبدالها بالجديدة. هذا جانب واحد فقط من إعادة تخصيص الرأسمالية. كما أن التقلبات التي تعد جزءًا من اقتصاد السوق تُظهر نفسها أيضًا عن طريق التغيير المستمر للشركات والخدمات ذات الإنتاجية الأعلى والطلب الأكبر. إن مثل هذا التقلب، الذي ربما أصبح الآن قوياً أكثر من أي وقت مضى بسبب الروابط البيانية الأكبر في العالم، ليس بلاءً ينبغي أن ندافع عن أنفسنا ضده ، ولكنه يمثل في معظم الأحيان فرصة لاقتصاد السوق. يمكن للنظام الرأسمالي استغلال التقلبات من خلال إعادة تخصيص الموارد إلى حيث تكون الإنتاجية ويكون الطلب. تلقي تطورات العقود الأخيرين من الزمن مرّةً ثانية الضوء على أهمية إعادة التخصيص، حيث إن النمو الاقتصادي، كالعادة، حدث بالتوازي مع انتقال الإنتاج والعمل ورأس المال بعيداً عن العديد من الشركات المؤسسة باتجاه منافسيها، وغالباً ما

يكون هؤلاء منافسين أجانب، وبعيداً عن القطاعات التي توقفت الولايات المتحدة والدول المتقدمة الأخرى عن امتلاك ميزة نسبية فيها ونحو تلك التي أصبحت مزاياها أقوى.

المبدأ الأخير الذي أوكده يتعلق بالاقتصاد السياسي للنمو. لن يتحقق النمو الاقتصادي إلا إذا أنشأ المجتمع المؤسسات ورسم السياسات التي تشجع الابتكار وإعادة التخصيص والاستثمار والتعليم. ولكن لا ينبغي اعتبار هذه المؤسسات أمراً مفروغاً منه. بسبب إعادة التخصيص والدمار الخلاق اللذين أحدهما النمو الاقتصادي، هناك دائماً أطراف، وهي أطراف قوية على الأغلب، تعارض جوانب معينة من النمو الاقتصادي. في العديد من الاقتصاديات الأقل تقدماً، يتمثل الجانب الرئيسي للاقتصاد السياسي للنمو في ضمان ألا يخطف المتوجون والنخب والسياسيون الحاليون الأجندة السياسية ويخلقوها بيئةً معاديةً للتقدم والنمو الاقتصادي. تهديد آخر للأسس المؤسساتية للنمو الاقتصادي يأتي من المستفيدين النهائيين. لا يضر الدمار الخلاق وإعادة التخصيص القائمين على الأعمال التجارية الموجودة وحسب، بل يضر أيضاً عمالهم وموارديهم، وفي بعض الأحيان يدمر سبل عيش ملايين العمال والفلاحين. من السهل إذن على السكان الأكثر فقراً الذين يعانون من الصدمات الموجعة والأزمات الاقتصادية - خاصة في المجتمعات التي لم يسبق للاقتصاد السياسي أن أحدث فيها شبكة أمان فعالة - ليتحول ضد نظام السوق ويدعم السياسات الشعبية التي ستخلق حواجز ضد النمو الاقتصادي. هذه التهديدات مهمة للاقتصاديات المتقدمة

بقدر أهميتها بالنسبة للبلدان الأقل تقدماً، وخاصةً في خضم الأزمة الاقتصادية الحالية.

لقد تم التأكيد على أهمية الاقتصاد السياسي من خلال الأحداث الأخيرة. من الصعب سرد قصة فشل تنظيم بنوك الاستثمار والصناعة المالية على نطاقٍ واسع على مدى العقود الماضيين وخطة الإنقاذ المعتمدة دون الإشارة إلى الاقتصاد السياسي. إن الولايات المتحدة ليست إندونيسيا تحت حكم سوهارتو أو الفلبين تحت حكم ماركوس. لكننا لسنا بحاجة للذهاب إلى مثل هذه الحالات المتطرفة لتخيل أنه عندما تساهم الصناعة المالية بالملائين في حملات أعضاء الكونغرس الأمريكي، سيكون لها تأثير خطير على السياسات التي تؤثر على معيشتها، أو عندما يحدث مصرفيو الاستثمارات أو يفشلون في إحداث، كما قد يكون الحال - الأنظمة لشركائهم السابقين وزملائهم دون الإشراف عليهم ومراقبتهم، فإنه من المحتمل أن يؤدي ذلك إلى مشاكل في الاقتصاد السياسي. من الصعب تصور سيناريو لا تتأثر فيه السياسات الحالية والمستقبلية برد فعل معاكس ضد الأسواق التي يشعر بها أولئك الذين فقدوا منازلهم ومصادر رزقهم في الوقت الحالي.

دروس غائبة

لقد أخذت السياسات المصممة من أجل احتواء وإنهاء الأزمة العالمية بعين الاعتبار عوامل اقتصادية عديدة. لكن آثارها على النمو الاقتصادي طويلاً الأجل، والابتكار، وإعادة التخصيص، والاقتصاد السياسي كانت واضحة في غيابها عن النقاش الذي تلا ذلك.

إن خطة التحفيز الكبيرة التي تتضمن إنقاذ البنوك والقطاع المالي بشكل عام، ومصنعي السيارات وغيرهم ستؤثر بلا شك على الابتكار وإعادة التخصيص. هذا ليس سبباً لعدم تأييد خطة التحفيز، ولكن من المهم النظر في مجموعة كاملة من الآثار المتربطة على ذلك. وستتعانى إعادة التخصيص بوضوح نتيجةً للعديد من جوانب خطة التحفيز الحالية. في صناعة السيارات، توحى مؤشرات السوق إلى أنه ينبغي إعادة توزيع العمالة ورأس المال بعيداً عن ديترويت بيع ثري (ثلاثة ديترويت الكبير) وأنه ينبغي أيضاً إعادة توزيع العمالة ذات المهارات العالية بعيداً عن الصناعة المالية باتجاه القطاعات الأكثر ابتكاراً.

تعتبر عملية إعادة التخصيص الأخيرة مهمة جداً نظراً لحقيقة أن وول ستريت اجتذبت العديد من أفضل العقول (والأكثر طموحاً) على مدار العقود الماضيين، ونحن ندرك الآن أنه على الرغم من أن هذه العقول الصغيرة المشرقة ساهمت في الابتكار المالي، إلا أنها استخدمت أيضاً مواهبها لاستنباط طرق جديدة تنطوي على تحمل مخاطر كبيرة، لكنها لن تكون مسؤولة عن تحمل الجانب السلبي. إن تعطيل إعادة التخصيص يعني أيضاً توقف الابتكار.

قد تعاني عدة مجالات إضافية من الابتكار المحتمل حدوثه بشكل مباشر نتيجة للأزمة الحالية واستجابة سياستنا لها. مما لا شك فيه أن عمليات التحسن في تجارة التجزئة وتجارة الجملة وتقديم الخدمات ستتباطأ مع تقلص الطلب على السلع الاستهلاكية. هناك مجال مهم للابتكار في العقد القادم وما بعده - من الطاقة - قد يصبح في عداد الإصابات. كان

الطلب على مصادر الطاقة البديلة قوياً قبل الأزمة ووعد ببرنامج، على غرار ما نعمنا به في مجال الحوسبة، والمستحضرات الصيدلانية، والتكنولوجيا الحيوية، مع تأزر قوي بين العلم والأرباح. لقد فقد بعض الزخم بلا شك مع انخفاض أسعار النفط وتحول الاهتمامات ضد الضريبة التي تشتد الحاجة إليها على البنزين. إذا لم تكن عمليات الإنقاذ مرتبطة بعملية إعادة التنظيم المناسبة لشركات السيارات ، فسيتم أيضاً تبديد جانب مهم آخر في الاتجاه نحو التقنيات الجديدة الموفرة للطاقة.

كل هذه المخاوف ليست كافية لجعلنا نمتنع عن خطة التحفيز الشاملة. ومع ذلك، في رأيي، فإن السبب وراء وجود خطة تحفيزية ليس لتخفيف وطأة الركود ولكن الأمر يتعلق مرة أخرى بالنمو الاقتصادي. إن المخاطرة التي نواجهها هي أحد الفخاخ المتوقعة، حيث يتحول المستهلكون وصناع السياسة إلى متشائمين بشأن النمو المستقبلي والأسواق الواعدة. نحن لا نفهم الفخاخ المتوقعة جيداً بما يكفي لنعرف بالضبط كيفية حدوثها وما هي الديناميات الاقتصادية التي يطلقونها. ولكن هذا لا ينفي المخاطر التي يشكلونها. من المؤكد أن للمستهلكين الذين تأخروا في شراء السلع التي تحمل البقاء طويلاً (المؤونة) آثاراً كبيرة، ولا سيما عندما تكون المخزونات مرتفعة والائتمان مشدود إلى درجة الضيق. من شأن هذا الفخ المتوقع من هذا النوع أن يعمق الركود ويطيله، وأن يحدث إخفاقات وتصفيات تجارية واسعة النطاق بدلاً من الدمار الخلاق وإعادة التخصيص.

مع ذلك، في رأيي إن الخطر الأكبر من فخ استثنائي والركود العميق يكمن في مكان آخر. قد نرى المستهلكين وصانعي السياسات يبدؤون

الاعتقاد بأن الأسواق الحرة هي المسؤولة عن الأمراض الاقتصادية اليوم، وبالتالي يحولون دعمهم بعيداً عن اقتصاد السوق. ثم إننا قد نرى أن البندول يتارجح بعيداً جدًّا، منطلقًا بنا إلى عصر من المشاركة الحكومية القوية بدلاً من التنظيم التأسيسي اللازم للأسواق الحرة. أعتقد أن مثل هذا التأرجح وسياسات مكافحة السوق التي ستجلبها، ستؤدي إلى تهديد احتفالات النمو المستقبلية للاقتصاد العالمي. وستكون القيود على التجارة في السلع والخدمات خطوة أولى. كما أن السياسة الصناعية التي تعوق عملية إعادة التخصيص والابتكار ستكون خطوة ثانيةً ومدمرة بالقدر نفسه. عندما يكون الحديث عن إنقاذ وحماية القطاعات المختارة، قد تكون الاقتراحات الأكثر منهجة حول القيود التجارية والسياسة الصناعية قاب قوسين أو أدنى.

من المحتمل أن تكون خطة التحفيز الشاملة، حتى مع كل عيوبها، هي أفضل طريقة لمكافحة هذه الأخطار. وعلى العموم ، هناك أسباب كافية لخبراء الاقتصاد الأكاديميين والمواطنين المعنيين لدعم الجهد الحالية كتأمين ضد أسوأ النتائج التي قد نواجهها. ومع ذلك، ينبغي تصميم تفاصيل خطة التحفيز بحيث لا تتسبب إلا ضمن الحدود الدنيا بتعطيل عملية إعادة التخصيص والابتكار. إن التضحية بالنمو بداع خوفنا من الحاضر سيكون خطأ فادحاً مثل التقاус عن العمل.

يجب عدم صرف النظر عن المخاطرة المتمثلة في انهيار الإيمان بالنظام الرأسمالي. بعد كل هذا، تم اعتبار العقددين الماضيين انتصاراً للرأسمالية، لذا

يجب أن تكون آثارها المريمة بمثابة فشل للنظام الرأسمالي. ينبغي أن لا يكون مفاجئاً كوني لا أتفق مع هذا الاستنتاج، لأنني لا أعتقد أن نجاح النظام الرأسمالي يمكن العثور عليه في الأسواق غير الخاضعة للتنظيم أو أنه كان قائماً عليها أساساً. إننا لا نواجه فشلاً في الرأسمالية أو السوق الحرة بحد ذاته، ولكننا نتحقق من فشل الأسواق غير المنظمة بشكل خاص في القطاع المالي غير المنظم وإدارة المخاطر. على هذا النحو، ينبغي ألا يجعلنا هذا أقل تفاؤلاً بشأن إمكانات نمو اقتصاديات السوق - شريطة أن تستند الأسواق إلى أسس مؤسساتية متينة. ولكن بما أن خطاب العقددين الماضيين قد وازن بين الرأسمالية وعدم وجود التنظيم، فلن يكون هناك من فارق يذكر بالنسبة لكثيرٍ من الذين لم يعد لديهم منزل أو وظيفة.

هكذا، إن رد الفعل لا مفر منه. لكن السؤال المطروح هو عن كيفية احتوائه. أدت ردود السياسة في الأشهر القليلة الماضية إلى زيادة الأمور سوءاً. إنه أمر واحد بالنسبة للسكان عموماً وهو أن يفكروا بأن الأسواق لا تعمل بشكلٍ جيد كما كانت وعود النقاد المعلمين. إنه مستوى مختلف تماماً من خيبة الأمل بالنسبة لهم أن يعتقدوا أن الأسواق هي مجرد عذر للأثرياء والأقوياء ملء جيوبهم على حساب البقية الباقية. ولكن كيف يمكنهم التفكير بطريقة أخرى عندما يتم تصميم عمليات الإنقاذ من قبل المصرفين لتقليل الأضرار التي لحقت بالأشخاص المسؤولين عن الكارثة في المقام الأول؟

ليس هذا هو المكان المناسب لصياغة مقتراحات ملموسة لتحسين حزمة التحفيز والإإنقاذ، ولا أمتلك هذه الخبرة. على الرغم من أن مهنة

الاقتصاد كانت متواطئة جزئياً في تراكم الأزمة الحالية، لا يزال لدينا رسائل مهمة لصانعي السياسات. إنها لا تتعلق بتفاصيل خطة الإنقاذ، والتي يحرص الكثير من النقاد على إبداء الرأي بها، ولكن من منظور بعيد المدى. بدلاً من ذلك، يجب أن تكون صريحة في التأكيد على الآثار المتربطة على مقترنات السياسة الحالية لابتكار وإعادة التخصيص وأسس الاقتصاد السياسي للنظام الرأسحالي. يجب أن يكون النمو الاقتصادي جزءاً مركزياً من النقاش، وليس مجرد فكرة تالية.



الهيئة العامة السورية للكتاب

الفصل الثالث

الابتكار المالي، التنظيم والإصلاح

تشارلز دبليو. كالوميريس

غالباً ما تستجيب الابتكارات المالية للتنظيم من خلال تجنب القيود التنظيمية التي قد تحد من الأنشطة التي يرغب الناس في المشاركة فيها. غالباً ما يتم تصوير ضمانتي القروض (على سبيل المثال، مستحقات بطاقات الائتمان أو الرهن العقاري السكاني) بشكل صحيح، على أنها نشأت جزئياً كوسيلةٍ موازنةٍ متطلبات رأس المال التنظيمي عن طريق حجز الأصول خارج الميزانية العمومية للبنوك المنظمة. كان منشؤ القروض قادرٍ على الحفاظ على رأس مال سهمي أكثر انخفاضاً مقابل تلك القروض مما كان سيتعين عليهم الحفاظ عليه إذا تم وضع القروض في ميزانياتهم العامة.

استدعي تنظيم رأس المال للأوراق المالية (التسنيد) هذا الشكل من الموازنة التنظيمية خارج الميزانية العمومية وتم القيام بذلك بوعي تام. كما تم تصميم العديد من قواعد متطلبات رأس المال لمعالجة الأصول المستندية والمنشأة من قبل البنوك. وبالنسبة للديون التي أصدرتها تلك القنوات والتي يحتفظ بها أو كانت مضمونة من قبل البنوك، فقد جاءت مصممةً على نحو

محدد وبشكلٍ واعٍ لتسريح للبنوك بتخصيص رأس المال أقل مقابل المخاطر المتعلقة بذلك القنوات أكثر منه مما كان يجب عليهم الحفاظ عليه مقابل المخاطر المهاشة الموجودة في ميزانياتهم العمومية (كاللوميريس ٢٠٠٨ ب). وقد أشار متقددو أنظمة رأس المال بشكلٍ صريح ومبادر إلى أن متطلبات رأس المال هذه قد ساهمت في الأزمة الفرعية من خلال السماح للبنوك بالاحتفاظ بمبالغ غير كافية من رأس المال للأسهم لكل وحدة مما هو مؤمن عليه تحت عهدها من الممتلكات الفرعية.

إن أنظمة رأس المال التي كانت أقل صرامة من تلك المطبقة على البنوك التجارية سمحت للمصارف الاستثمارية بالمشاركة في المخاطر المرتبطة باحتمال التخلف عن تسديد القروض مع عدم كفاية ميزانية رأس المال للأسهم. واجهت بنوك الاستثمار أنظمة رأس المال وفقاً لإرشادات هيئة الأوراق المالية والبورصات التي كانت مهاشة لقوانين بازل ٢ الأكثر مرونة والتي تنطبق على البنوك التجارية خارج الولايات المتحدة الأمريكية. نظراً لأن أنظمة رأس المال هذه كانت أقل صرامة من لوائح رأس المال المفروضة على البنوك الأمريكية، فقد تمكنت البنوك الاستثمارية من الاستفادة من مراكزها أكثر من البنوك التجارية.

كما أن استخدام البنوك الاستثمارية لاتفاقيات إعادة الشراء بين عشية وضحاها كمصدر رئيسي للتمويل سمح لها أيضاً "بصعود منحنى العائد" عند استخدام الديون لتمويل مراكز الأصول المحفوفة بالمخاطر. وفي هذا الصدد، ييدوأن عمليات إعادة الشراء (الريبيو) المرافقة توفر بدليلاً عن وداع البنوك التجارية منخفضة الفائدة. ولكن مع انخفاض قيمة الضمان الذي

يقف خلف تلك الطلبيات، حيث أضحت محفوفاً بالمخاطر، أصبحت "حلاقة الشعر" المرتبطة بضمانت (الريبو) المضمونة أقل مواتاة للعمل بها، ولم تتمكن بنوك الاستثمار من تغيير وضع إعادة الشراء (الريبو)، وهو خطر سيولة زاد من قابليتها للتأثر الشديد وجعل مراكز رأس مال الأسهم أقل كفاءةً بكثير لاحتواء مثل هذه المخاطرة.

ليس ثمة شك في أن الابتكارات المالية المرتبطة بتنظيم الأوراق المالية (التسنيد) وتمويل الريبو كانت مدفوعة جزئياً على الأقل من خلال الموازنة التنظيمية. علاوة على ذلك، ليس ثمة شك في أنه لو كانت أنظمة رأس المال البنوك التجارية المدرجة في الميزانية قد حددت مبلغاً من حقوق ملكية الأسهم المدرجة أيضاً في الميزانية من قبل جميع منشئي شركات الرهن العقاري، فلن تكون نسب الفاعلية في النظام المصرفي كبيرة جداً كما أن مخاطر السيولة الناتجة عن تمويل إعادة الشراء أقل بكثير، وكلاهما كان سيقلل من حجم الأزمة المالية.

ومع ذلك ، فأنا لا أتفق مع أولئك الذين يجادلون بأن أزمة الرهن العقاري هي في الأساس قصة "أخطاء في الإغفال" من جانب الحكومة، التي سمحت للبنوك بتجنب الانضباط التنظيمي بسبب عدم كفاية تطبيق أنظمة التملك لرؤوس أموال البنوك التجارية المدرجة في الميزانية جراء المخاطر التي تتحملها البنوك الاستثمارية والقنوات خارج الميزانية العمومية. القصة الرئيسية لأزمة الرهن العقاري هي قصة "أخطاء الإغفال" الحكومية، والتي كانت أكثر أهمية بكثير في توليد المخاطر الضخمة والخسائر الكبيرة التي أدت إلى سقوط النظام المالي الأمريكي.

ما الخطأ الذي حدث ولماذا؟

عكست أزمة الرهن العقاري أولاًً وقبل كل شيء استعداد مديرى المؤسسات المالية الكبرى في تحمل المخاطر عن طريق شراء الأدوات المالية التي تم تسعيرها بطريقة غير سليمة، مما جعل شراء هذه الأدوات يتعارض مع مصالح المساهمين في المؤسسات التي استثمرت فيها. كما يوضح كالوميريس (٢٠٠٨ ب)، على أساس ما سبق، تم التقليل بشكل كبير من المخاطر في السوق خلال طفرة الرهن العقاري في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧. وقد تم تجاهل تقديرات المخاطر المستقبلية المعقولة بشكلٍ مقصود من قبل الإداره العليا للهيئات المالية، التي قامت بتنظيم حزم التعويض لزيادة الحواجز لمديري الأصول للقيام بهذه المخاطر التي بخسست حقها من حيث التقدير في ظل غياب "الموازنة التنظيمية". إن إعداد ميزانية أكثر قليلاً لرأس المال التنظيمي كان من شأنه أن يقلل من حجم المخاطر التي تم توليها ويمنح النظام وسادةً أكبر لإدارة خسائره، لكن الخسائر الهائلة الناجمة عن الاستخفاف بمخاطر الرهن العقاري كان متوقعاً لها أن تحدث.

إن أخطاء المخاطرة للمديرين الماليين لم تكن نتيجة جنونٍ جماعيٍ عشوائي، بل إنها عكست بيئةً سياسيةً شجعت المديرين الماليين بقوة على التقليل من المخاطر في سوق الرهن العقاري. كان الدافع وراء المخاطرة هو السياسات الحكومية، وكانت الإجراءات الحكومية هي المشكلة الأساسية، وليس تقاعس الحكومة. كيف تعلل إجراءات السياسة الحكومية القرارات الكارثية للمؤسسات المالية الكبرى لمواجهة مخاطر الرهن العقاري غير المرحبة؟ في ما يلي، أراجع كل من المجالات الرئيسية لتشوهات السياسة

الحكومية وكيف شجعوا التعهد الوعي للمخاطر المستخف بها في السوق (انظر أيضاً كالوميريس ٢٠٠٨، ٢٠٠٨ ب) كالوميريس و واليسون (٢٠٠٨، آيسينبايس ٢٠٠٨).

كانت أربع فئات من الخطأ الحكومي مساعدة في إحداث الأزمة. أولاً، كانت سياسة سعر الفائدة رخوة في بنك الاحتياطي الفيدرالي، وخاصةً منذ عام ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠٠٥. فقد عززت الاتهام السهل وأبقيت أسعار الفائدة منخفضة للغاية لفترة طويلة. لم يكن تاريخ السياسة النقدية لما بعد الحرب سوى حلقتين ظل فيها معدل الأموال الحقيقة للاحتياطي الفيدرالي سلبياً لعدة سنوات متالية، وهذه الفترات هي حلقة التضخم المرتفعة التي حدثت في الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٧٨ (والتي انعكست بفعل ارتفاع أسعار الفائدة على مكافحة التضخم ١٩٨٢-١٩٧٩) وبيئة السياسات الملائمة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. حسب مجلس الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس ، انحرف الاحتياطي الفيدرالي بشكل حاد عن منهج "قاعدة تايلور" في تحديد أسعار الفائدة خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤، وبقيت أسعار صندوق الاحتياطي الفيدرالي بشكلٍ أساسي ومستمر أقل من المستويات التي كانت تتفق مع قاعدة تايلور، حتى لو كانت تلك القاعدة تستهدف التضخم على المدى الطويل بنسبة ٣ أو ٤ في المائة.

لم يتم الاحتفاظ بالمعدلات الحقيقة قصيرة الأجل فقط عند أدنى مستوياتها التاريخية المستمرة، ولكن نظراً لوجود خصوصيات في سوق السنادات يتعلق بالاحتلالات العالمية والمطالب الآسيوية على سنادات الخزانة الأمريكية المتوسطة والطويلة الأجل، كان منحنى عائد الخزانة محدداً

فعلياً خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٢. إن الجمع بين أسعار الفائدة المنخفضة على المدى القصير ومنحنى العائد المحدد يعني أن أسعار الفائدة الحقيقية طويلة الأجل على سندات الخزانة (والتي تعد أهم المعايير لتحديد معدلات القروض العقارية وغيرها من الأصول ذات الدخل الثابت طويلاً الأجل) كانت منخفضة بالنسبة لمعاييرها التاريخية.

تعني السياسة النقدية الملائمة ومنحنى العائد الثابت أن الاعتمان كان متاحاً بشكل مفرط لدعم التوسيع في سوق الإسكان بأسعار فائدة منخفضة بشكل غير طبيعي، الأمر الذي شجع على زيادة أسعار المنازل. هناك دليل تجرببي أساسي يظهر أنه عندما تكون السياسة النقدية ملائمة، فإن البنوك تتراضى رسوماً أقل جراء المخاطرة (بحث كالوميريس ٢٠٠٨ ب)، ويبدو أن هذا يمثل نمطاً مشتركاً بالنسبة لكثير من البلدان في الوقت الحاضر والماضي. وفي رأي بعض مراقبي الصناعة، شجعت معدلات الفائدة المنخفضة في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٢ أيضاً بعض مديرى الأصول (الذين يهتمون برسومهم أكثر من اهتمامهم بمصالح عملائهم) على جذب العملاء من خلال تقديم عروض للحفاظ على عائدات المحفظة المالية الموجودة بالفعل على الرغم من الانخفاض في أسعار الفائدة، حيث كانت الكيمياط المالية ممكنة فقط لأن مديرى الأصول قرروا شراء أصول محفوفة بالمخاطر للغاية والظهور بأن ما قاموا به لم يكن مخاطرة كبيرة.

ثانياً، شجعت سياسات حكومية عديدةً بشكلٍ محدد مخاطرة الرهن العقاري من قبل المؤسسات المالية. وقد تضمنت هذه السياسات ((أ) ضغوطاً سياسية من الكونغرس على الشركات التي ترعاها الحكومة – فاني

ماي وفريدي لترويج "الإسكان الميسور التكلفة" من خلال الاستئجار في قروض الرهن العقاري عالية المخاطر. (ب) سياسات دعم الإقراض عن طريق نظام بنك هوم لون الفيدرالي للمؤسسات التي شجعت على العمل وسط الرهن العقاري المرتفع ومخاطرها، (ج) الدعم المالي من قبل الإدارة الفيدرالية للإسكان لفعالية الرهن العقاري المرتفع والمخاطرة، (د) بروتوكولات تخفيف الرهن العقاري التي ترعاها الحكومة والمؤسسات الحكومية، والتي تم تطويرها في أواخر التسعينيات وأوائل الألفية الثانية للحد من التكاليف على المقرضين ومن التقصير في تلبية متطلبات خدمة الدين على القروض العقارية، (هـ) تشريع ٢٠٠٦ الذي شجع وكالات التصنيف على تخفيف معاييرها لقياس المخاطر في سندات الرهن العقاري عالية المخاطر.

كل هذه السياسات الحكومية تشجع على التقليل من مخاطر الرهن العقاري، لكن تسييس فاني ماي وفريدي ماك وإجراءاتأعضاء الكونغرس لتشجيع الإقراض المتهور من قبل الشركات التي ترعاها الحكومة تحت عنوان "الإسكان الميسور التكلفة" كانت أكثر إجراءات السياسة ضرراً والتي صعدت من الأزمة. حتى يتمكن فاني ماي وفريدي ماك من الحفاظ على صماماتها الضمنية (الصرحنة الآن) على ديونها، التي ساهمت بشكل كبير في ربحيتها لمصلحتهما، كان عليهما تلبية الاحتياجات السياسية لأسيادهم في الحكومة. في الآونة الأخيرة، كان هذا يعني تقديم قروض رهن عالية المخاطر (كالوميريس ٢٠٠٨، كالوميريس وواليسون ٢٠٠٨). انتهى الأمر بفاني وفريدي ماك بحيازة ٦,١ تريليون دولار من خلال

التعامل بالرهون العقارية ، والتي تشكل نصف إجمالي مبلغ الرهون العقارية
عالية المخاطر غير المتعلقة بإدارة الإسكان الفيدرالية.

كشفت مراجعة لراسلات البريد الإلكتروني بين مديرى المخاطر وكبار المديرين في الشركات، التي ترعاها الحكومة أن تلك المواقف قد تم اتخاذها على الرغم من اعترافات مديرى المخاطر، الذين اعتبروها غير حكيمة وتوقعوا أن تقود الشركات التي ترعاها الحكومة ما تبقى من السوق إلى مغالاة كبيرة في الرهونات المحفوفة بالمخاطر (كالوميريس ٢٠٠٨). وفي الواقع، من المحتمل أنه في حالة غياب فاني وفريدي عن المشاركة في عمليات شراء الرهونات العقارية عالية المخاطر التي بدأت في عام ٢٠٠٤ ، فإن الحجم الإجمالي للقروض العقارية السامة التي نشأت كانت أقل من نصف المبلغ الفعلي ، حيث إنَّ فاني وفريدي قد حشدَا للمشاركة بالسوق أكثر مما كان متكتلاً خارجها.

ما هي جوانب مشاركة الشركات التي ترعاها الحكومة في السوق والتي تشير، على شبكة الإنترنٌت، إلى أنها مزدحمة ، أكثر منها متكتلة، حيث الاستثمار الخاص في الرهن العقاري الثانوي والرهن العقاري البديل؟ أولاًً، كان توقيت مشاركة الشركات التي ترعاها الحكومة مهمـة. تزامن تكثيف عمليات الشراء المغامرة هذه المتوجات في عام ٢٠٠٤ مع تسارع النمو في القروض العقارية عالية المخاطر. منها إجمالي أصول الرهونات العقارية والبديلة من ٣٩٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٣ إلى ٧١٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٤ ، ووصلت إلى أكثر من ١ تريليون دولار في عام ٢٠٠٥ (كالوميريس ٢٠٠٨ ب). علاوة على ذلك ، بقيت الشركات التي ترعاها

الحكومة في هذه الأسواق لفترة أطول بعد منتصف عام ٢٠٠٦ لتسوية أسعار المنازل، الأمر الذي أدى إلى حاجة كثير من المقرضين الآخرين إلى وجود سوق الرهن العقاري، خلال العام الأخير من الطفرة العقارية ونشأة الرهونات البديلة، حين ظلت الأصول قريبةً من مستويات الذروة على الرغم من الأدلة الواضحة على وجود المشاكل المعيبة، حيث كانت الشركات التي ترعاها الحكومة حاسمة في الحفاظ على التمويل لسندات الرهن العقاري والسنادات البديلة.

كانت الشركات التي ترعاها الحكومة أيضًا كبيرة بشكل فريد من نوعه ومحمية في سوق الرهن العقاري (نظرًا لوضع الشركات التي ترعاها الحكومة) وبالتالي يمكن أن تضع معايير وتأثير على التسعير بطرق لا يستطيع المقرضون الآخرون الحصول عليها. وقد تم التنويه إلى هذه الصفات الفريدة من قبل مديري مخاطر فريدي ماك عندما أشاروا إلى "دور ماك في "صنع سوق" رهن عقاري دون مستندات. بعد عام ٢٠٠٤، وباستمرار لفترة طويلة بعدما رفض سوق الرهن العقاري في عام ٢٠٠٦، كان منشئ القروض العقارية والرهونات البديلة يعلمون أن الشركات التي ترعاها الحكومة على استعداد لشراء صكوك الاكتتاب الرديئة الخاصة بها، وهذه المشاريع التي ترعاها الحكومة تضفي الشرعية لممارسات الاكتتاب غير السليمة، مما أكمل للمشاركون في السوق أن هناك مصدرًا جاهزًا للطلب على المنتج الجديد. كان للضمانات عوائق مهمة على التسارع المبدئي والمحافظة لاحقًا على التدفق الكبير لصفقات الرهن العقاري والبديلة منها ومن أجل تعزيز المبالغة في التسعير والإفراط في فاعلية هذه الأدوات. كان

لها الدور الذي تقوم به الشركات التي ترعاها الحكومة في صناعة السوق عواقب على توسيع السوق وتسعير الرهونات العقارية والبديلة والسنادات المالية المدعومة بالرهن العقاري والتي تجاوزت السنادات الخاصة المشتراء أو الضمانات التي قدمتها الشركات التي ترعاها الحكومة.

ثالثاً، إن الأنظمة الحكومية التي تحد من دور الذين يمكنهم شراء الأسهم في البنوك جعلت من الحوكمة الفعالة للشركات داخل المؤسسات المالية الكبيرة أمراً مستحيلاً من الناحية العملية، وهذا ما سمح لإدارة البنك بمتابعة الاستثمارات التي لم تكن مربحة لأصحاب الأسهم على المدى الطويل، لكنها مربحة جداً للإدارة على المدى القريب، نظراً للأفق الزمني القصير الأمد لأنظمة التعويض الإداري.

يُحظر على المعاشات والصناديق المشتركة وشركات التأمين والبنوك الاحتفاظ بأي شيء سوى حصص صغيرة في شركة معينة ، مما يجعل هؤلاء المستثمرين المحترفين المطبعين عاجزين فعلياً عن التشجيع على أي تغيير داخل الشركات المداراة بشكل شيء. كما أن عمليات الاستحواذ العدائية، التي توفر في كثير من الأحيان وسيلة بديلة للانضباط للشركات التي لا تخضع للإدارة المالية، ليست مصدراً عملياً للانضباط بالنسبة للشركات المالية. يأتي امتياز البنك، مزودي الخدمات، إلى حد كبير من رأس المال البشري. ومن الأفضل لرأس المال البشري، من حيث الإمكانيات، أن يلجأ إلى المنافسين بمجرد بدء معارك الاستيلاء البغيضة (حبة السم أفضل من دفاعات الاستيلاء القياسية). ماذا عن احتمال أن يتدخل صندوق وقائي أو مستثمر في الأسهم الخاصة ليصبح مساهمًا رئيسياً في شركة مالية (مالكاً

الحصة الكبرى من أسهم الشركة) ويحاول تغييرها من الداخل؟ يتم تجنب هذا الاحتمال من خلال قانون الشركة القابضة المصرفية، والذي يمنع أي كيان له مصلحة مسيطرة في شركة غير مالية من الحصول على حصة مسيطرة في شركة قابضة مصرية (تم تخفيف تعريف حجم الحصة المسيطرة في أعقاب أزمة عام ٢٠٠٨ لتشجيع المزيد من امتلاك الحصص، ولكن هذا التغيير كان ضئيلاً جداً ومتاخراً).

عندما يغيب انضباط حملة الأسهم ، يكون المديرون قادرين على إعداد إدارة المخاطر داخل الشركات التي يديرونها لفائدة أنفسهم على حساب حملة الأسهم. تقدم فقاعة الأصول (وهي دورة تصعيد سريع -طفرة مؤقتة- في أسعار الأصول يتبعها حالة انكمash)، (مثل فقاعة الرهن العقاري في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧) فرصة مثالية، إذا أنشأ كبار المديرين أنظمة تعويض تكافئ المرؤوسين على أساس إجمالي الأصول المدارة أو إجمالي الإيرادات التي تم جمعها دون النظر إلى المخاطر أو الخسارة المحتملة في المستقبل. عندئذ يكون لدى المرؤوسين حافز على توسيع المحافظ بسرعة خلال الفقاعة دون اعتبار للمخاطرة. ثم يكافئ كبار المديرين أنفسهم بعد أن أشرفوا على هذا التوسيع "الناجح" مع المكافآت الكبيرة قصيرة الأجل والتأكد من صرف أموال الأسهم بسرعة حتى يتم استثمار جزء كبير من أموالهم بأمان في مكان آخر حين حلول وقت انفجارات الفقاعة.

رابعاً، أثبت التنظيم المتعقل للبنوك التجارية من قبل الحكومة أنه غير فعال. يعكس هذا الفشل (أ) مشاكل في قياس مخاطر البنوك الناتجة عن

اعتماد التنظيم غير المدروس على تقييمات وكالات التصنيف الائتماني ونماذج البنوك الداخلية لقياس المخاطر و(ب) مشكلة أكبر من أن تفشل (شتيرن وفيلدمان ٢٠٠٤)، مما يجعل من الصعب تطبيق الانضباط الفعال على البنوك الكبيرة والمعقدة، حتى لو اكتشف المنظمون أنهم تعرضوا لخسائر كبيرة ومتراكمة على أسهم كبيرة بشكل غير متعقل.

فيما يتعلق بها سلف، أكرر أن مشكلة قياس المخاطر ليست مجرد أن الأنظمة وقواعدها المتعلقة بالأمان قد سمحت بحجز أسهم الرهن العقاري، وأن رأس المال المدرج في الميزانية ضد هذا الخطر، كان سيظل منخفضاً للغاية إذا كانت جميع أسهم الرهن العقاري قد تم حجزها بالكامل على ميزانيات البنوك التجارية. يستخدم المنظمون وسائل مختلفة لتقييم المخاطر، اعتماداً على حجم البنك. في ظل أبسط نسخة من القياس التنظيمي لأسهم البنوك، يكون للقروض العقارية عالية المخاطر انخفاض في أسهم الأصول (٥٠ في المائة من القروض التجارية)، على الرغم من أنها أكثر خطورة من معظم القروض المصرفية. يعتمد القياس الأكثر تعقيداً لأسهم الرهن العقاري (المطبق على البنوك الأمريكية الكبرى) على آراء وكالات التصنيف أو التقييمات الداخلية للبنوك، ويجب ألا يكون مفاجئاً لنا عندما لا يكون أي من هذه التقييمات مستقلاً عن إدارة البنك.

بعد كل شيء، من المفترض أن تلبي وكالات التصنيف المشاركين في السوق من جانب الشراء، ولكن عندما تستخدم تصنيفاتها للأغراض التنظيمية، فإن المشاركين من جانب الشراء يكافئون وكالات التصنيف لقاء تخفيفها من المخاطر، حيث إن ذلك يساعد عملاء جانب الشراء على تفادي

الخضوع للأنظمة. يعتقد الكثير من المراقبين على نحو خاطئ أن مشكلة تضخم تصنيف الديون المؤمنة هي أن باعة هذه الديون لدى وكالات التصنيف (رعاية الأوراق المالية - التسنيفات) يدفعون مقابل التصنيفات، بل على العكس من ذلك، المشكلة هي أن مشتري الديون يريدون تصنيفات مضخمة لأنهم يحصلون جراء ذلك على فوائد تنظيمية من تلك التصنيفات المضخمة.

تعلق المشكلة الكبيرة جداً التي لا يمكن حلها بعدم وجود مصداقية الانضباط التنظيمي للبنوك الكبيرة والمعقدة. بالنسبة للبنوك الصغيرة، يؤدي الفشل في إدارة المخاطر بشكل صحيح إلى "تدخل" من قبل المنظمين، بموجب قانون تحسين التأمين على الودائع الفيدرالية الذي تم تأسيسه في عام ١٩٩١. والذي يفرض بيع أو تصفية البنوك ذات رأس المال غير الكافي. لكن بالنسبة للبنوك الكبيرة والمعقدة، فإن احتمال التدخل من شأنه أن يضر بالنظام المالي الذي لدى المنظمين حافز فيه لتجنب التدخل. إن الحوافز التي تؤيد "التسامح" يمكن أن تجعل الأمر أكثر صعوبةً على المنظمين لضمان الامتثال.

إن المشكلة التي تكمن في أكبر من أن تفشل، تقوم بتضخيم ما يسمى مشكلة الخطر الأخلاقي لشبكة الأمان الحكومية. بينما البنوك التي تتوقع الحماية لها بالذات عن طريق تأمين الودائع، وإقراض بنك الاحتياطي الفيدرالي، وعمليات إنقاذ الخزينة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي والتي تعتقد أنها تتجاوز نطاق الانضباط ترجع إلى القيام بمخاطر مفرطة، حيث إن مكلفي الضرائب يشاركون في تسديد تكاليف المخاطر المفرطة على الجانب

السلبي. وبنفس القدر من الأهمية، ستكون البنوك التي تحميها الحكومة من انضباط السوق متسامحة للغاية مع الإدارة الرديئة، لأن الأخطاء الإدارية التي عادة ما يعاقب عليها بالفشل ستكون مخفية تحت مظلة الحماية الحكومية.

كان الخطر الأخلاقي لمشكلة "أكبر من أن تفشل" مرئياً بشكل واضح في سلوك البنوك الاستثمارية الكبيرة في عام ٢٠٠٨. بعد أن تم إنقاذ مؤسسة بير ستيرنر بواسطة خطة إنقاذ بنك الاحتياطي الفيدرالي في شهر آذار، جلست مؤسسات ليهمان برذرز، وميريل لينتش، ومورغان ستانلي، وغولدمان ساكس باسطةً أيدتها أمامها لمدة ستة أشهر في انتظار مزيد من التطورات (أي، إما تحسين بيئه السوق أو تلقي حسنة من العام سام). على وجه الخصوص، لم تفعل ليهمان سوى القليل لزيادة رأس المال أو دعم موقفها. ولكن عندما تدهورت الظروف وفشلت خطة الإنقاذ المتوقعة في التتحقق بالنسبة لمؤسسة ليهمان في شهر أيلول ٢٠٠٨ - والتي تبين أن هناك حدوداً لسخاء الخزينة - الاحتياطي الفيدرالي، فإن البنوك الاستثمارية الكبرى الأخرى إما قد تم حيازتها أو هي حولت نفسها على الفور إلى شركات قابضة تابعة للبنوك التجارية لزيادة إمكانية الوصول إلى الدعم الحكومي.

إن مشكلة الخطر الأخلاقي "أكبر من أن تفشل" ليست نتيجةً طبيعيةً لوجود مؤسسات معقدة كبيرة. مثلها مثل إخفاقات السياسات الأخرى المذكورة هنا، هي تعكس قرارات الحكومة. في حالة "أكبر من أن تفشل"، ارتكبت الحكومة خطأين رئيسين. أولاً، تم تقديم الحماية باستمرار وبشكلٍ كبير (على سبيل المثال، لم يتم تبرير خطة إنقاذ "كونتينتال بنك" في عام ١٩٨٤ من خلال مخاوف "مخاطر منهجية" معقولة)، حيث يمكن إلغاء بعض

تكليف المخاطر الأخلاقية المرتبطة بـ "أكبر من أن تفشل" فقط من خلال كونها أكثر انتقائية في تطبيق المبدأ. ثانياً، إذا فعلت الحكومة المزيد لإحداث تدخل موثوق به وعملية حل للبنوك الكبيرة والمعقدة التي أصبحت مضطربة، فيمكن حينئذ التخلص من تكلفة أكبر من أن تفشل. إذا طلبت الحكومة، على سبيل المثال، الإبقاء على خطة تدخل مجدية وموثوقة على أساس مستمر لكل مؤسسة معقدة كبيرة، فلن تحتاج إلى الامتناع عن التدخل في مثل هذه المؤسسات عندما يصبح رأسها أقل من اللازم.

لكي تكون خطة التدخل مجدية وموثوقة، يجب أن تضمن التشغيل المستمر للسلس وتمويل إقراض المؤسسة وغيرها من معاملات السوق الهامة، ويجب أن تحدد مقدماً ترتيبات المشاركة في الخسائر بين الشركات التابعة داخل المنظمة التي تعامل مع بعضها البعض. (ويجب أن تتم الموافقة على ترتيبات تقاسم الخسائر مسبقاً من قبل المنظمين في مختلف البلدان التي توجد فيها شركات تابعة). واحدة من أكثر المشاكل العسيرة للبنوك العالمية المعقدة على المستوى العالمي هي تحديد ترتيبات تقاسم الخسائر عبر الحدود في خضم الأزمة المالية. يبدو أن إجراءات الإفلاس مرهقة للغاية للتعامل مع الانتقال السلس للرقابة والتمويل، كما أن عدم وجود اتفاق مسبق بين المنظمين حول تقاسم الخسارة يعني أن الإفلاس (كما في حالة ليهمان) يمكن أن يترتب عليه إصدار حكم قضائي معقد ومطول في الدعاوى بين الإدارات في العديد من الواقع القانونية المختلفة.

ثمة هيكل "جسر البنوك" في الولايات المتحدة وعدد قليل من البلدان الأخرى كوسيلة للانتقال إلى مصادر جديدة للرقابة والتمويل، لكن

هذا الهيكل لم يستخدم خلال أزمة الرهن العقاري، ربما لأنه من الصعب للغاية تعریف هيكلها وتحديد ترتيبات المشاركة في الخسارة عبر الشركات التابعة بعد الواقعه. إن إخفاق السياسة الأساسية فيما يتعلق بمشاكل "أكبر من أن تفشل" ليس قراراً بالتخلي عن التدخل في خضم الأزمة، بل قرار عدم الاستعداد بشكل مناسب لاحتياجات الحاجة إلى وجوب التدخل.

باختصار، إن أكبر التهديدات التي يجب على سياسة القطاع المالي مواجهتها تتعلق بالطرق التي تشكل بها سياسة الحكومة قواعد اللعبة لتعزيز المخاطر المفرطة لتدمير القيمة بشكل متعمد. إن البحث عن مخاطر تدمير القيمة ينشأ بسهولة خلال لحظات السياسة النقدية الملائمة. وكانت بيئة أسعار الفائدة المنخفضة في الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٢ من بين أكثر الظروف الملائمة في تاريخ الولايات المتحدة. وكانت الدوافع الكامنة وراء مخاطرة تدمير القيمة أثناء طفرة الرهن العقاري والإفلاس في الآونة الأخيرة:

(١) الضغط السياسي للإقراض بصورة غير حكيمة (على سبيل المثال، الضغوط التي قادت فاني وفريدي إلى موافقة التوسيع في "الإسكان الميسور التكلفة"، على الرغم من التكاليف التي يتحملها دافعو الضرائب ومشترو البيوت غير المقصودين)، (٢) مشاكل الوكالة المصرفية (أي السياسات التي تسمح للمصرفيين بتجنب نظام مالكي الأسهم سعياً لتحقيق مصلحتهم الشخصية)، و(٣) حماية شبكة الأمان (بما في ذلك سياسات أكبر من أن تفشل) والتي تجعل من مخاطر تدمير القيمة مفيدة شخصياً للممولين وأصحاب الأسهم.

الإصلاح التنظيمي لعالم مسكونٍ بالبشر

أحد الإجابات على ترديد الولايات المذكورة أعلاه هو اقتراح أنه ينبغي القضاء على مجموعة من التشوهات الحكومية التي تنتج كوارث القطاع المالي. إذا لم تكن هناك شبكات أمان حكومية، ولا تلاعب حكومي بأسواق الائتمان، ولا دعم للرافعة المالية، ولا توجد قيود على السوق لمراقبة الشركات، يمكن للمرء أن يجادل بشكل معقول بموقفه ضد الحاجة إلى التنظيم المتعقل. في الواقع، يظهر تاريخ الأزمات المالية أنه في الأوقات والأماكن التي كانت فيها هذه التدخلات الحكومية غائبة، كانت الأزمات المالية نادرة نسبياً ولم تكن شديدةً جداً (كالوميريس ٢٠٠٧).

مع ذلك، إن حجة "دعا يعلم" تهمل اثنين من الحجج المضادة. أولاً، قد ترتبط العوامل الخارجية السلبية الكبيرة بإدارة مخاطر البنوك. تم مشاركة جزء من النفع من تخفيض أحد البنوك لأسهمه من قبل البنوك الأخرى (نظرًا لأن فشل مؤسسة كبيرة واحدة يمكن أن يكون له تداعيات بالنسبة للآخرين)، وهذا يعني أنه إذا تركت البنوك لأجهزتها الخاصة، فإنها ستختار مستويات المخاطرة التي هي أعلى من المستويات المثلث اجتماعياً.

ثانياً، ليس من المفيد على الإطلاق اقتراح تغييرات تنظيمية تتجاوز الحدود الملائمة للبيئة السياسية الحالية. من المفید الإشارة إلى الرغبة في العديد من الإصلاحات الأساسية المتزامنة مع سياسة الحكومة. ولكن من المفید أيضًا أن نرسم الخطوط العامة لاستراتيجية إصلاح سياسة عالم ليس سهل الانتقاد للحجج المنطقية لاقتصادي التحرير (البللة). في ظل غياب القضاء على شبكات الأمان الحكومية، والإعنانات الحكومية الائتمانية،

والقيود الحكومية على مراقبة الشركات، فإن التنظيم الحصيف للإدارة الحكومية أمر واجب، حتى بالنسبة لأولئك الذين ليسوا مقتنين بالحجج المتعلقة بالآثار الخارجية لإدارة المخاطر. وإلى أن يتم القضاء على هذه الفئات الثلاث من التشوهات الحكومية القائمة، يجب علينا التخفيف من الآثار الضارة عن طريق وضع أنظمة متعلقة فعالة.

إذا كان المرء سيصمم نظاماً تنظيمياً يعمل في ظل هذه التشوهات المختلفة، فسيتعين تصميمه على أساس المبادئ التي تتجاوز رياضيات التمويل. وكما لاحظ بارث وكابريوليفاين (٢٠٠٦) بحق ، فإن المصرفيين ليسوا ملائكة، ولا المنظمون للبنوك أو أعضاء الكونغرس أو وزراء الحكومة. غالباً ما يكون مديرى البنوك على استعدادٍ للاستفادة من مالكي الأسهم أو ممارسة لعبة شبكة الأمان الحكومية. المنظمون فاسدون، بشكلٍ خاص عندما يتعرضون للتهديد من قبل الرؤساء الذين يشجعونهم على اتباع مسار أقل مقاومة سياسية. سوف يضغط السياسيون على البنوك لتقديم قروض غير مرحبة وسيكونون أكثر سخاءً في بناء شبكات الأمان الخاصة بالبنوك لأن الدوائر الانتخابية تكافئهم مقابل ذلك.

يأخذ التنظيم البنكي الناجح في الحسبان هذه الإخفاقات البشرية ويضع الآليات التي تنجح بشكل معقول على الرغم من حدوثها. تمثل الخصصية في الإصلاح التنظيمي عن طريق استخدام الغضب الشعبي خلال لحظة الأزمة لإتاحة الفرصة لإصلاحات قوية تعمل بعد انتهاء الأزمة وعودة تهديدات التأثير السياسي وشبكات الأمان والوكالة الإدارية. هذا

ليس بالأمر السهل، ولكن التجربة والأدلة التجريبية تشير إلى أن بعض الحلول لهذه المشاكل أكثر نجاحاً من غيرها.

في الجزء المتبقى من هذا المقال، أراجع عدة أفكار من أجل الإصلاح التنظيمي تعتبر مرغوبة ليس فقط لأنها منطقية تقنياً كوسيلة لقياس وإدارة المخاطر، ولكن أيضاً لأنها تؤثر على حواجز المصرفين والجهات المنظمة للبنوك. بمعنى آخر، لأنها قوية نسبياً بالنظر لمشاكل السياسة الحكومية والإخفاقات البشرية التي تكمن في صميم أزمة الرهن العقاري. وهذه ليست مراجعة شاملة للتنظيم المالي أو حتى التنظيم المغربي. ينصب تركيزى على هيكلية ومضمون التنظيم الملائم للبنك، مع التشدد على كيفية هيكلاة الآليات التنظيمية التي من شأنها تحسين فعالية قياس وإدارة المخاطر في النظام المغربي.

أراجع فئات ست من إصلاح السياسات التي من شأنها أن تعالج ضعف البيئة السياسية التي أدت إلى ظهور أزمة الرهن العقاري، بما في ذلك تلك المذكورة أعلاه. هذه المجالات الستة هي (١) تنظيم "حصيف جزئي" أكثر براعة للبنوك، (٢) أفكار جديدة لتنظيم "حصيف كلي" لمعايير رأس المال والسيولة المصرفية، (٣) إحداث خطط "بنك جسر" مفصلة، يتم تحديثها بانتظام، وتأثيرها مسبقاً من أجل المؤسسات المالية الكبيرة المعقدة (٤) إصلاحات للتخلص من التشوّهات في تمويل الإسكان الناجمة عن سياسات الحكم التي تشجع على المخاطرة العالية والحقن بالقوة، (٥) الإصلاحات التي من شأنها تحسين انضباط مالكي الأصول للبنوك، و(٦) مبادرات للتشجيع على المزيد من الشفافية في المعاملات والفعاليات الملحقة بها.

إنشاء نظام رأس المال الجزئي الحصيف الأكثر براعة

يشير نظام رأس المال الحصيف إلى الأنظمة التي تحاول تحديد حجم المخاطرة المصرفية ورأس مال الميزانية (الأسهم بالإضافة إلى حسابات رأس المال الأخرى) وفقاً للحاجة من الخسارة المحتملة المرتبطة بذلك المخاطر. ويشير تنظيم رأس المال الحصيف الجزئي إلى تحديد رأس المال بناءً على تحليل ظروف المؤسسة الفردية. أدرس أدناه أيضاً التنظيم الحصيف الكلي، الذي يشير إلى التباين بمرور الوقت في الحد الأدنى لقدر رأس المال والسيولة وتوفير مخصصات الخسارة المطلوبة للبنوك التي تحدث كدالة للحالة الاقتصادية الكلية للاقتصاد.

التحديان الرئيسيان في تنظيم رأس المال الجزئي الحصيف هما (١) إيجاد طرق لقياس قيمة ومخاطر الأصول المختلفة بدقة و(٢) ضمان تدخل سريع للحيلولة دون نمو الخسائر بمجرد أن تصبح البنوك دون رأس مال كبير. هذه ليست مسائل تقنية فقط.. غالباً ما يكون لدى البنوك والمشرفين والمنظمين والسياسيين حواجز للتقليل من الخسائر والمخاطر وتجنب التدخل في الوقت المناسب. التدخل في الوقت المناسب أمر بالغ الأهمية. لو كان قد تم تحديد مخاطر الرهن العقاري بشكل صحيح في عام ٢٠٠٥ ، لكان من الممكن تجنب الزيادة في إقراض الرهن العقاري في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ ، ولكان على البنوك أن تضع في الميزانية المزيد من رؤوس الأموال مقابل تلك المواقف، والتي كان يمكن أن تبطّن النمو المستمر في إقراض الرهن العقاري. علاوة على ذلك، غالباً ما يكون لدى البنوك التي تكبدت خسائر كبيرة حواجز تزيد من مخاطرها، حيث لا يوجد لديها سوى القليل من رأسها لها

الذي تخسره، وذلك يعني أن المنظمين فقط يمكن أن يحولوا دون توجيه المخاطرة نحو الإفلاس إذا تم تحديدها والتدخل في الوقت المناسب في البنوك التي تعاني من نقص شديد في رأس المال.

كيف يمكن أن يضمن التنظيم معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب عن قيمة الأصول وخطورتها؟ تكمن المشكلة الرئيسية في النظام الحالي لقياس قيم الأصول والأسهم في أنه يعتمد على التقارير المصرفية وملاحظات المشرفين وتقييم آراء الملاحظين. ليس لأي من هذه الأطراف الثلاثة مصلحة قوية في القياس الصحيح وفي الوقت المناسب لقيمة الأصول والأسهم. علاوة على ذلك، حتى لو كان المشرفون حريصين للغاية في جهودهم لقياس القيمة والمخاطر بدقة، فكيف يمكنهم أن يدافعوا بنجاح عن التقييمات المنخفضة أو تقديرات المخاطر العالية التي كانت بالكامل نتيجةً لتطبيق نماذجهم وحكمهم؟

إن جوهر الحل لهذه المشكلة هو إحضار معلوماتٍ موضوعيةٍ من السوق إلى العملية التنظيمية وجلب مصادر سوق خارجية للانضباط في أسواق الديون لتعمل على الحيلولة دون إقدام البنك على المخاطرة. وقد جربت هذه الطرق بنجاح خارج الولايات المتحدة، وقد نجحت في كثير من الأحيان. فيما يتعلق بوضع معلومات السوق في قياس المخاطر، يتمثل أحد الأساليب لقياس مخاطر القرض في استخدام سعر الفائدة المدفوع على القرض كمؤشر لمخاطره. تميل القروض عالية المخاطر إلى دفع فائدة أعلى. قدّمت معايير رأس المال البنك الأرجنتيني هذا النهج بنجاح في التسعينيات من خلال تحديد متطلبات رأس المال لتلك القروض باستخدام معدلات

الفائدة على القروض (كالوميريس وبويل ٢٠٠٢). لوتم ذلك مع قروض الرهن العقاري عالية الفائدة، وكانت متطلبات رأس المال لتلك القروض أعلى.

وثمة إجراء تكميلي آخر يتمثل في مطالبة البنك بإصدار نموذج من النماذج غير المؤمن عليها بشكلٍ موثوق. إن إجبار البنك على الوصول إلى سوق الديون غير المؤمنة عليها بشكلٍ موثوق يرغمهها على تلبية مصدر خارجي لأنضباط السوق، مما يعني أن لديها حافرًا قويًا لمواجهة مخاوف السوق بشأن قيمة ومخاطر أصولها. علاوة على ذلك، فإن أسعار الفائدة المدفوعة على الديون المعرضة للخطر توفر معلومات قيمة حول تصورات السوق لمخاطر البنك (مثل طائر الكناري، المضروب به المثل، في منجم الفحم)، والتي ستكون محصنة ضد التلاعب من قبل المصرفين أو المشرفين أو المنظمين أو السياسيين.

يبرهن سيفوفيانو (٢٠٠٨) على أن الفروق في مقاييس التخلف عن سداد الائتمان المصرفي تتضمن آراء سوقية مفيدة للغاية حول الاختلافات في المخاطر بين البنوك في عام ٢٠٠٨ وحول الاعتماد المتبادل بين البنوك الكبيرة فيما يتعلق بالمخاطر. تلك التجربة ليست غريبة، فهناك مجموعة كبيرة من الأدلة تدعم فعالية استخدام معلومات السوق والانضباط لقياس ومراقبة مخاطر البنك. يمتد دليل فعالية هذا النهج إلى العديد من الدول ويأتي من أمثلة تاريخية وحالية.

طلب قانون غرام-ليتش-بلايلي عام ١٩٩٩ من بنك الاحتياطي الفيدرالي ووزارة الخزانة النظر في ذلك النهج بصيغة شرط الديون الثانية.

أظهر تقرير بنك الاحتياطي الفيدرالي (مجلس الحكم ١٩٩٩) أن الأبحاث الأساسية فضلت هذا النهج، لكن الضغط من قبل البنوك الكبرى لتجنب الانضباط شجع وزير الخزانة لورنس سومرز ورئيس البنك الاحتياطي الفيدرالي آلان غرينسبان على قتل هذه الفكرة الوعادة. لقد حان الوقت لاستعادة هذه الفكرة من خلال مطالبة البنوك بتقديم صكوك دين غير مؤمنة بشكلٍ موثوق كجزء من هيكلها الرأسمالي. قد تكون هناك حاجة إلى مجموعة متنوعة من الأدوات الممكنة لتوفير معلومات السوق حول المخاطر وانضباط السوق. قدمت لجنة الظل المالية التنظيمية (٢٠٠٠) خطة لكيفية هيكلة القواعد المحيطة بالحد الأدنى لمطالبات الدين الثانوي. يمكن أن يقدم الاقتراح ، الذي تمت كتابته قبل تطوير سوق مقاييس التخلف عن سداد الائتمان المصرفي ، بديلاً مفيداً للديون الثانوية على شكل تعسir السوق للتأمين ضد مخاطر الائتمان. يناقش فلانري (٢٠٠٩) الميزة المحتملة لشهادات رأس المال الطارئ - الديون التي تحول إلى حقوق ملكية أسهم عندما تتعرض البنوك لخسائر كافية في المحفظة المالية - بدلاً من ذلك الدين الثانوي المباشر لهذا الغرض. ويجادل فلانري بأن شهادات رأس المال الطارئ قد تعمل بشكل أفضل من الديون الثانوية كمصدر للمعلومات حول المخاطر وشكل من أشكال الانضباط في السوق، بالنظر إلى إمكانية أكبر للخسارة السريعة في شهادات رأس المال الطارئ عندما تصبح الخسائر كبيرة.

أخيراً، فيما يتعلق بالاستفادة من آراء وكالات التصنيف الائتماني لقياس مخاطرة الأصول الموجودة في محافظ البنوك، نظراً لأن خفض احتمالية

استعداد الجهات التنظيمية للتخلص تماماً من استخدام التصنيفات لصالح الاعتماد على آراء السوق، هناك خيار آخر لأفضل إصلاح بديل. يجب تقديم التقييمات المستخدمة لأغراض تنظيمية بشكل رقمي، وليس كتقديرات بالأحرف. التقديرات بالأحرف كما الآراء التطلعية ليس لها معنى موضوعي يمكن تقييمها وإعاقتها لعدم الدقة بعد الواقعه. لكن التقديرات العددية لا تحتمل التخلف عن السداد والخسارة المفترضة لها معانٍ موضوعية وقابلة للقياس. ينبغي على وكالات التصنيف التي تقدم التصنيفات المستخدمة من قبل المنظمين (ما يسمى بمؤسسات التصنيف الإحصائي المعترف بها على المستوى الوطني) أن تقدم تقديرات محددة لا تحتمل التخلف عن السداد والخسارة المفترضة لأي أداة مصنفة ، وليس مجرد تصنيف بالأحرف.

تقوم وكالات التصنيف بالفعل بحساب هذه الإحصاءات والإبلاغ عنها بأثر رجعي على الأدوات التي تقوم بتصنيفها. ويفترض أن الدرجات المكتوبة في خطاباتها تترجم إلى توقعات مستقبلية لتلك الأرقام. لكن مطالبة منظمات التصنيف الإحصائي المعترف بها على المستوى الوطني بالتعبير عن التصنيفات باستخدام الأرقام من شأنه أن يغير من حواجزها لتقسيم المخاطر إما عالية جداً أو منخفضة للغاية. إذا تم تقييم منظمات التصنيف الإحصائي المعترف بها على المستوى الوطني بسبب التقليل من المخاطر (على سبيل المثال، "الاستبعاد" لمدة ستة أشهر عن استخدام تصنيفاتها لأغراض تنظيمية)، فستكون لديها مصلحة قوية في تقدير المخاطر بشكل صحيح، لأن انخفاض الطلب على خدماتها خلال فترة الاستبعاد سوف

يقلل من دخل أجورها. سيكون من السهل استنباط خوارزمية لمثل هذا الاستبعاد: إذا كانت تقديرات مؤسسة التصنيف الإحصائي المعترف بها على المستوى الوطني إما احتمال التخلف عن السداد أو الخسارة المفترضة منخفضة بما فيه الكفاية بالنسبة للتجربة الفعلية لفترة طويلة بما يكفي، فسيتم معاقبتها بالاستبعاد لمدة ستة أشهر.

اقتراح آخر لجعل التنظيم الجزئي الحصيف أكثر براعةً هو عن طريق رفع المتطلبات التنظيمية للمؤسسات الكبيرة والمعقدة للغاية. قد تتخذ هذه السياسة شكل متطلبات رأس المال أعلى أو متطلبات توفير أعلى أو متطلبات سائلة أعلى. الحجة المؤيدة لمثل هذه السياسة هي أنه في ظل وجود مشكلة كبيرة للغاية، أي مستعصية على الحل، تكون البنوك الكبيرة والمعقدة (١) أقل إمكانيةً لإدارة المخاطر بشكل صحيح و(٢) من المحتمل أن تخلق مشاكل للنظام المالي إذا أصبحت قاصرةً من حيث رأس المال. إن إرغامها على الحفاظ على رأس المال أعلى، وسيولة أكبر، أو كليهما، سيعرض عن بعض التكاليف الاجتماعية المرتبطة بقرارها بأن تصبح "أكبر من أن تفشل".

يمكن أن تكون هذه الإصلاحات المقترحة للتنظيم الجزئي الحصيف مفيدة للغاية ، لكنها بحد ذاتها غير كافية. أظهرت التجربة الأخيرة أنه حتى آراء السوق الصادقة وتصنيفات الائتمان الحسنة النية تختلف من حيث الجودة بمرور الوقت. ولم يكن من المحتمل أن تثبط الرسوم الإضافية التنظيمية على البنوك الكبيرة الطفرة الائتمانية في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧. خلال طفرة الرهن العقاري عالية المخاطر، خاصة بالنظر إلى مشاكل الوكالة في إدارة الأصول التي رافقت الفورة الناجمة عن السياسة، تم

الاستخفاف بتقدير المخاطر في السوق في جميع المجالات. لن تعمل القواعد الجزئية الحصيفة التي تعتمد على الإشارات الصادرة من السوق بالشكل المناسب عندما تشجع سياسات التشويه الاستخفاف المنهجي للمخاطر في أسواق الديون. إن إدراك الحد من التنظيم الجزئي الحصيف هو الدافع الأساسي لاعتماد إصلاحات إضافية، بما في ذلك فكرة جديدة نسبياً في التنظيم المالي المعروفة بالسياسة الكلية الحصيفة.

محفزات التنظيم الكلي الحصيف

يعني التنظيم الكلي الحصيف تغيير المعايير الرئيسية للتنظيم (متطلبات رأس المال، متطلبات السيولة، وسياسات التوفير) وفقاً للظروف الاقتصادية الكلية. يأخذ ذلك الاختلاف شكلين (١) التغير الدوري العادي في الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال كجزء من السياسة الاقتصادية لمواجهة التقلبات و(٢) محفزات خاصة لزيادة المتطلبات الاحترازية عندما يبدو أن فقاعات الأصول آخذة في الحدوث.

تعكس أول هذه الأفكار الإقرار الطويل الأمد بأن متطلبات الحد الأدنى لرأس المال المتواصلة خلال دورة الأعمال التجارية هي مسيرة للاتجاهات الدورية في آثارها: يؤدي الركود إلى خسائر قروض بنكية، مما يقلل رأس المال، وهذا يجبر البنوك على تقليل قروضها، وبالتالي يقود إلى تعميق فترات الركود. يحاكي كل من ريبالو و سواريز (٢٠٠٨) رأس المال البشري وقرارات الأصول في نموذج لتحسين البنوك دينامياً وفقاً لمعايير بازل ويبرهننا على أن المعايير تحفز مسيرة الاتجاهات الدورية الرئيسية لعرض الاتهام.

إن إضافة حد بسيط لفعالية الرافعية المالية (مثل الحد الموجود بالفعل كشرط رأسمالي إضافي في الولايات المتحدة) يقلل من مسيرة الاتجاهات الدورانية للائتمان إلى حد ما ، ولكن أفضل طريقة هي تغيير اللوائح التنظيمية الاحترازية على دورة العمل بحيث تكون معايير رأس المال الاحتياطي والادخار قد أرخت من قبضتها قليلاً في بداية صدمات الركود. وللحافظة على كفاية تلك المتطلبات أثناء فترات الركود، كان على المرء رفع الحد الأدنى من متطلبات رأس المال خلال أوقات الازدهار، من الممكن بحدٍ أعلى بكثير من الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الحالية التي تطبق بموجب معايير بازل أو معايير فعالية الرافعية المالية الأمريكية.

كانت الفكرة الكلية الخصيفة الثانية - زيادة متطلبات رأس المال أكثر من المعاد خلال أوقات الازدهار عندما يتزامن الازدهار أيضاً مع درجة عالية من الضعف المالي، كما هي الحال خلال فقاعة الأصول (الفورة الفجائية) - التي كانت موضوع نقاش خلال العقد الماضي. وهذا يعكس الرأي السائد أن كلاً من فقاعة الإنترنت قبل عام ٢٠٠١ وفقاعة الرهن العقاري قبل عام ٢٠٠٧ (والظواهر ذات الصلة التي حدثت بالتوازي خارج الولايات المتحدة الأمريكية) كان من الممكن تجنبها لو كان صانعوا السياسة قد حنوا رؤوسهم في وجه الريح لمنع الفقاعات من التضخم.

قبل تبني هذه الفكرة، يجب أن يكون دعاة التنظيم الكلي الخصيف قادرین على الإجابة على ثلاثة أسئلة: (١) لماذا يجب أن تكون الأنظمة الاحترازية، بدلاً من السياسة النقدية، هي الأداة المستخدمة للانحناء في وجه الريح للتغلب عليها أثناء ظهور الفقاعات؟ (٢) هل من المجدى تحديد

الفقاعات في الوقت الفعلي وتغيير المتطلبات الاحترازية للرد عليها؟ (٣) ما هي التكاليف المحتملة لتنفيذ مثل هذا النهج؟

للاجابة عن السؤال الأول ، فإن بنك الاحتياطي الفيدرالي والبنوك المركزية الأخرى قد وضعت بالفعل أidiها كاملاً مستخدمةً أداة واحدة (سعر الفائدة قصير الأجل الذي يسيطر عليه البنك المركزي) لتحقيق هدفين (التضخم المنخفض والعمالة الكاملة). إن إضافة هدف ثالث للسياسة النقدية (أي تحديد وتفریغ فقاعات الأصول) قد يكون غير مرغوب فيه وغير محبذ لأنه سيعقد ويقوض القدرة على استخدام أسعار الفائدة لتحقيق الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية. وقد يزيد هذا الخلاف من صعوبة محاسبة البنوك المركزية على تحقيق تضخم منخفض وعمالة مرتفعة: إذا حاولنا دمج الأهداف الثانوية في سياسة أسعار الفائدة، فقد تكون قدمنا مبرراً للبنوك المركزية عن الفشل في تحقيق أهدافها الأساسية.

علاوةً على ذلك، فإن التنظيم الاحترازي مناسب بشكل مثالي ويتناول فقاعات سوق الأصول، نظراً لأن العرض الآثماني الفضفاض قد تم تحديده بشكل وثيق تاريخياً مع نمو فقاعات الأصول. من الواضح أن الأنظمة الاحترازية ستنتج في تخفيض عرض الآثمان من خلال تشديد متطلبات رأس المال والسيولة والتوفير، وهذا هو النهج الأكثر مباشرةً والواعد لمهاجمة مشكلة فقاعة أسعار الأصول، على افتراض أنه يمكن تحديدها.

كم نحن جيدين في تحديد الفقاعات في الوقت الحقيقي؟ هل من الواقعي الاعتقاد بأن صانعي السياسة يمكنهم تحديد الفقاعة بسرعة كافية وتعديل الأنظمة الاحترازية في الوقت المناسب لتخفيف الفقاعة وزيادة

مرونة النظام المصرفي في التعامل مع عوائق انفجارها؟ البحوث الحديثة والخبرة مشجعة في هذا الصدد. يطور كل من باريyo و دريهان (٢٠٠٨) منهاجاً عملياً لتحديد الإشارات المسبقة للفقاعات التي يمكن لواضعي السياسات استخدامها في أنظمة مختلفة في الوقت المناسب بوصفها ردة فعل على الفقاعة في بداية حدوثها. ويجدون أن لحظات النمو الائتماني المرتفع التي تزامن مع ارتفاع سريع في سوق الأسهم أو في أسعار المنازل بشكل غير عادي - تتبعها فترات ركود شديدة على غير العادة. إن نموذج الإشارات الذي يحدد الفقاعات بهذه الطريقة (أي، حيث تكون لحظات يكون فيها نمو الائتمان سريعاً ومؤشرأً رئيسياً أو كلاهما لأسعار الأصول في ارتفاع سريع) قد مكن واضعي السياسات من منع حدوث بعضأسوء دورات الانتعاش - و - والأزمة الاقتصادية في التجربة الأخيرة للبلدان المتقدمة. هم يجدون أن نسبة الإشارة إلى الضوابط في نموذجهم مرتفعة، ويقومون وبالتالي بتعديل القواعد الاحترازية استجابةً لإشارة تدل على أن العثور على فقاعة قد يكون مؤشرأً لافتقاد فقاعات قليلة غيرها.

وكانت التجربة الأخيرة لصانعي السياسات مشجعة. أظهرت إسبانيا (رائدة الفكر في الدعوة إلى تنظيم الحصافة الكلية) النجاح في الانحناء في وجه الريح مؤخراً من خلال وضع قواعد توفر مرتبطة بنمو ائتمان إجمالي. كما نجحت كولومبيا في تطبيق نهج مماثل في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ (يورايب ٢٠٠٨). نمت قروض النظام المالي في كولومبيا من معدل سنوي بلغ ١٠ في المائة اعتباراً من تشرين الثاني ٢٠٠٥ إلى معدل ٢٧ في المائة اعتباراً من ٢٦ تشرين الثاني. ارتفع النمو الأساسي المؤشر أسعار المستهلك

من ٣,٥ في المائة في نيسان ٢٠٠٦ إلى ٤,٨ في المائة في نيسان ٢٠٠٧، ونها إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة ٨ في المائة في عام ٢٠٠٧، وتضاعف العجز في الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من النصف الثاني من عام ٢٠٠٦ إلى النصف الأول من عام ٢٠٠٧ ، حيث ارتفع من ١,٨ إلى ٦,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. حدثت طفرة الاتهام على الرغم من محاولات البنك المركزي استخدام سياسة سعر الفائدة والانحناء في وجه الريح لتمريرها ، ارتفع سعر الفائدة بدايةً في نيسان ٢٠٠٦ ، وبحلول منتصف عام ٢٠٠٨، أصبح مجموع ارتفاعه ٤ نقاط مئوية. في عام ٢٠٠٨ ، اتخذ البنك المركزي والرقابة المصرفية اتجاهًا مختلفاً، حيث قاما برفع متطلبات الاحتياطي وتوفير المتطلبات على القروض وفرض قواعد أخرى للحد من الاقتراض من الخارج. ارتفعت نسبة رأس المال موزون-المخاطر في النظام المالي إلى ٩,١٣ في المائة، وتراجع نمو الاتهام إلى ١٣ في المائة في عام ٢٠٠٨ . تنعم السلطات الكولومبية الآن بالثناء عليها لخفض النمو الاتهامي وتعزيز مراكز رأس المال البنكى لديها بطريقة ستحتفظ إلى حد كبير من رد الفعل العكسي الذى حقق به من قبل البنوك الكولومبية جراء الانهيار المالى العالمى.

يمكن أن يستخدم الكلي الحصيف مجموعة متنوعة من علامات التحذير كمحفزات لمعايير تنظيمية أعلى. بدلاً من التركيز ببساطة على نمو الاتهام، يشير كل من باريو و ديرهمان (٢٠٠٨) إلى أن الجمع بين نمو الاتهام وارتفاع أسعار الأصول قد يكون هو الأمثل. يناقش برونرماير وزملاؤه الكتاب المشاركون (٢٠٠٩) مع الرغبة في تضمين تدابير الفاعلية المنهجية وهيكل النضج.

ما هي التكاليف الاقتصادية التي سيتم ربطها بتبني محفزات كلية حصيفة لمكافحة فقاعات الأصول؟ من المفترض أن البرامج الرئيسية سيتتج عنها إيجابيات مزيفة (أي التكاليف الاجتماعية المرتبطة ببطء الائتمان وجمع رأس المال من قبل البنك خلال الفترات المحددة على أنها فقاعات ليست في الواقع فقاعات). ومع ذلك، من المرجح أن تكون هذه التكاليف صغيرة. إذا كان هناك بنك ما يعتقد أن النمو الاستثنائي يقوم على أساسيات وليس على فقاعة، فيمكن لذلك البنك أن يجمع رأس المال لدعم استمرار توسيع القروض (في الواقع، فعلت البنوك ذلك خلال فترات الازدهار الاقتصادي في الماضي). إن التكلفة التي تحملها البنوك لزيادة رأس المال قليلاً خلال التوسعات صغيرة نسبياً، وتتألف هذه التكاليف في المقام الأول من تكاليف الاختيار السلبي (التي تعكس في الرسوم المفروضة على البنك الاستثمارية والتفضيل بسعر الأسهم)، والتي تمثل إلى أن تكون صغيرة أثناء زيادة أسعار الأصول. في الواقع، يجادل بعض الباحثين بأن الأسواق "الساخنة" تمثل إلى إنتاج أسهم بأسعار مرتفعة، مما يعني أن البنك قد تتمتع بتكليف سلبية (فوائد إيجابية) من زيادة رأس المال خلال هذه الفترات.

فمعظم المحفزات الحصيفة ذات الأهمية الكبيرة من شأنها أن تعزز حصة الأسهم المسيرة للاتجاهات الدورية في البنك، الأمر الذي من شأنه أن يخفف من مشاكل الوكالة والمخاطر الأخلاقية التي تشجع البنك على زيادة النفوذ أثناء الظروف. يشرح كل من أدريان وشين (٢٠٠٨) أنه خلال طفرة الرهن العقاري، زادت البنوك التجارية وأكثر من ذلك

البنوك الاستثمارية بشكل كبير من نفوذها (وهو أمر مسموح به لأن معايير رأس المال التنظيمية قللت من قدر مخاطر أصولها).

قبل إنشاء شبكات الأمان الحكومية وغيرها من السياسات المذكورة سابقاً، تصرفت البنوك بشكل مختلف. يوضح كل من كالوميريس وويلسون (٢٠٠٤) أنه خلال حقبة الازدهار الاقتصادي في العشرينات من القرن الماضي، وسعت بنوك مدينة نيويورك من إقراضها بشكل دراماتيكي كبير، وارتفعت معدلات القروض إلى الأصول أيضاً حيث عززت البنوك نمو النشاط الاقتصادي وأسعار الأسهم في العشرينات من القرن الماضي. لكن البنوك أدركت أيضاً المخاطر المتزايدة لأصولها وأدخلت تعديلات عليها. أدى ارتفاع مخاطر الأصول إلى قيام البنوك بزيادة رأس المال أسهمها بشكل كبير. ذهبت بنوك نيويورك إلى سوق الأسهم مراراً وتكراراً في عشرينيات القرن العشرين، وزادت معدل حصصها في أسهم السوق إلى الأصول من ١٤ في المائة عام ١٩٢٠ إلى ٢٨ في المائة عام ١٩٢٨. من الناحية العملية، لم يفلس أي من بنوك مدينة نيويورك أثناء الكساد العظيم. بمعنى ما، يتمثل الهدف الأساسي للتنظيم الكلي الاحترازي في استعادة الميل الطبيعي المسائر للاحتجاهات الدورية لنسب أسهم البنوك، والتي تم تشويتها بسبب السياسات الحكومية التي أزالت قيود السوق والحوافز ومنعت البنوك من وضع ميزانية أعلى لرأس المال خلال فترات الازدهار الاقتصادي.

خطط "بنك الجسر" المعدة مسبقاً للبنوك الكبيرة المركبة لا يمكن معالجة مشكلة "أكبر من أن تفشل" على نحو ملائم إلا إذا كان المنظمون والمصرفيون على حد سواء يعتقدون أن المنظمين مستعدون

وقدرون على التدخل وحل المصارف الكبيرة المركبة، التي لا تملك رأس المال الكافي، في الوقت والشكل المناسبين. وضعت الولايات المتحدة مبادئ توجيهية فورية للإجراءات التصحيحية في تشريع قانون تحسين هيئة تأمين الإيداعات الفيدرالية عام ١٩٩١، والذي كان يهدف إلى تقييد حرية التصرف التنظيمية حول التدخل والحل، وتجنب التساهل التنظيمي، وضمان اتخاذ إجراء سريع من جانب المنظمين. وقد أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية هيكل بنك الجسر الذي يمكن تطبيقه لتسريع حل البنوك التي تتولى أمرها السلطات التنظيمية (هيرينغ ٢٠٠٩). ومع ذلك، على الرغم من هذه الإجراءات، لم يتم حل أي من البنوك الأمريكية الكبيرة التي أصبحت ذات رأسمال أقل خلال الأزمة الأخيرة بواسطة هذا الهيكل.

الطريقة الوحيدة التي يمكن بها تطبيق الإجراءات التصحيحية السريعة بشكل موثوق على البنوك المركبة والكبيرة هي في حال إذا كانت التكاليف الاجتماعية للتدخل في تلك البنوك تعتبر منخفضة بما فيه الكفاية في الوقت المطلوب للتدخل، وإلا فإن الاستشارات السياسية والاقتصادية ستمنع التدخل. تحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن تكون البنوك التجارية مطالبة بالحفاظ على خطط محدثة ومفصلة لحلها، مع صيغ محددة مسبقاً لتقاسم الخسارة والتي سيتم تطبيقها على الشركات التابعة داخل مؤسسة تعمل خارج الحدود، أي عابرة للحدود الوطنية. يجب إقرار الموافقة المسبقة على صيغ تقاسم الخسارة هذه من قبل المنظمين في البلدان التي تعمل فيها تلك الشركات التابعة. إن وجود مثل هذه الخطة المعدة مسبقاً من شأنه أن يجعل التدخل والحل مصداقية.

إن خطط الحل المفصلة، والموثقة، والمعدة والمقررة مسبقاً، سيكون لها فوائد للنظام المالي ما قبل وما بعد الحدث. على سبيل المثال، قبل الحدث، تجعل هذه الخطط البنوك الكبيرة والمعقدة أكثر حذراً في إدارة شؤونها واستيعاب تكاليف التعقيد داخل تلك المؤسسات. بمعنى آخر، نظراً لأن التعقيد ومخاطرها يصعب إدارتها، فإن التخطيط لحل المؤسسات الكبيرة والمعقدة أصعب وأكثر تكلفة. إذا اضطررت المؤسسات ل القيام بالتخطيط لحل ذاتها بشكل موثوق مسبقاً، وإذا كان الأمر مكلفاً للغاية بالنسبة لها، فقد تقرر بشكل مناسب أن تكون أقل تعقيداً وأصغر. بعد الحدث، ستحدث تغيرات في السيطرة على البنوك المتغيرة بأقل قدر من الاضطراب للشركات المالية الأخرى، ولأن المشاكل المالية يمكن حلها بسرعة أكبر، سيتم تصحيح العجز الإداري بسرعة أكبر، وسيتم تجنب "مخاطر الانبعاث".

إصلاح تمويل الإسكان

جعلت الولايات المتحدة من الحصول على السكن بأسعار معقولة محور السياسة الحكومية على مدى أجيال. الفلسفة وراء هذه الفكرة هي أن أصحاب المنازل لديهم مصلحة في جاليتهم وفي مجتمعهم، وبالتالي جعل أوضاع المواطنين أفضل. قد يكون لهذه الحجة ميزة تبررها، وقد يكون هناك ما يبرر تكاليف تعزيز إمكانية الحصول على السكن (خاصة التكلفة الناتجة عن الاستغناء عن الاستثمارات غير السكنية). لكن أصحاب المنازل ذوي النفوذ الكبير (على سبيل المثال ، أولئك الذين يقتربون ٩٧ في المائة من قيمة المنزل مستخدمين ضمن إدارة الإسكان الفيدرالية) لديهم حصة ضئيلة في منازلهم. في الواقع، قد يكون من الأدق الإشارة إليهم كملاك منازل بالاسم، لكنهم مستأجرون في الواقع.

كان الخطأ الرئيسي في سياسة الإسكان هو استخدام الإعانت المالية النافذة كوسيلة يعمل بها للتشجيع الحكومي على تملك المنازل. لا يتم مساعدة مالكي المنازل المحتملين إلا إذا كانوا (أو كانت مؤسسة الإقراض الخاصة بهم) يبحثون عن ائتمان رخيص، وحجم الدعم الذي يتلقونه يتناسب مع استعدادهم للاقراض. إن ضمانت إدارة الإسكان الفيدرالية وسلف قروض الإسكان الفيدرالية والضمانت الحكومية لديون المشاريع التي تدعمها الحكومة كلها تعمل عن طريق الرافعة المالية (أي النفوذ المالي).

يتم تقديم الدعم بطريقة غير فعالة ومشوهة. لم يكن دعم المشاريع التي تدعمها الحكومة فعالاً، لأن الكثير من الإعانت الحكومية المستحقة تم نقلها لمالكي الأسهم المدعومة من قبل الحكومة. وقد تم نقل جزء فقط إلى مالكي المنازل على شكل أسعار فائدة منخفضة على القروض العقارية. كما أن إعانت النفوذ المالي تشوّه قرارات البنوك والمقرضين بتشجيعهم على تعريض أنفسهم والنظام المالي لمواجهة الكثير من المخاطر المتعلقة بتحركات أسعار الفائدة والتغيرات في أسعار المساكن. من اللافت للنظر الاعتقاد أن النظام المالي الأمريكي قد استسلم أمام انخفاض طفيف في متوسط أسعار المساكن في الولايات المتحدة، الأمر الذي من شأنه أن يكون له تأثير ضئيل لو تم الحفاظ على رافعة النفوذ السكاني عند مستويات معقولة.

إن المشاريع المدعومة من قبل الحكومة والتي هي الآن تحت الحراسة، يجب أن يتم إسقاطها في أقرب وقت ممكن ، وينبغي التخلص التدريجي من إدارة الإسكان الفيدرالية وقروض الإسكان الفيدرالية. بدلاً منها، يمكن أن تنشئ الولايات المتحدة برنامج إسكان ميسور التكلفة يساعد هؤلاء، مالكي المنازل لأول مرة في حياتهم، الذين يقضون أوقاتهم في

الحصول على مدفوعاتهم المقدمة (على سبيل المثال، تقديم إعانة مقطوعة للأشخاص ذوي الدخل المنخفض للتقدم بطلب للحصول على مدفوعاتهم المقدمة).

تحسين انضباط حملة أسهم البنوك

يجب إجراء تغييرات شاملة على تنظيم حملة أسهم البنوك. كما هو موضح أعلاه، تضمن الأنظمة الحالية تقريباً أن البنوك الكبيرة ستكون ممتلكة من قبل مجموعة متفرقة من المساهمين الذين لا يستطيعون توجيه المديرين، مما يشجع المديرين على استخدام البنوك لإكساء شبكاتهم الخاصة بالريش. لا تنتج مشكلة الوكالة فقط نفيات مستمرة ذات معنى داخل البنوك، ولكن أيضاً تجعل تخصيص رأس المال في الاقتصاد غير فعال. من المفترض أن تعمل البنوك كعقل للاقتصاد، لكنها لن تفعل ذلك إذا شوهدت حواجزها من قبل المديرين في السعي لتحقيق غايات أخرى غير القيمة القصوى لمساهميهم. وفي ظل ظروف مواتية لحدوث الفقاعات، كما رأينا مؤخراً، يمكن أن تترجم مشاكل الحواجز إلى أزمات منتظمة ذات تكاليف عميقية، بما في ذلك الانقطاعات في التدفق العادي للائتمان، وفقدان الوظائف على نطاق واسع، ودمار الثروة في جميع أنحاء الاقتصاد.

يتمثل الحل الأول الأفضل في إلغاء قيود قانون الشركات التابعة للبنك القابضة على ملكية البنك، أو تخفيفها بشكل كبير على الأقل، إلى جانب إزالة القيود الأخرى التي تجعل من الصعب على مالكي الأسهم فرض النظام على المديرين (وضع سقف لممتلكات مستثمرى المؤسسات

وقانون ولIAMZ). يبدو من غير المحتمل أن يتم إحداث هذه الإصلاحات في الوقت الحالي.

في ظل استمرار التشوّهات المرتبطة بـ "بحوكمة الشركات" ، فإن مالكي أسهم البنوك ، الذين ينبغي أن يكونوا خط الدفاع الأول ضد المخاطرة غير الحكيمية من قبل إدارة البنك ، غير قادرين على ممارسة الكثير من هذا الدور . وذلك ينطوي على أكثر من عبء يقع على عاتق المنظمين لتنفيذ الإصلاحات في التنظيم الجزئي والكلي الحصيف وكذلك سياسات الحل التي تحد من التكاليف الاجتماعية المرتبطة بالأزمات المصرفية.

الشفافية في معاملات عقود خارج البورصة

لقد أثار نمو المعاملات التي تتم خارج البورصة في السنوات الأخيرة تحديات جديدة للتنظيم الحصيف. إن تصفية المعاملات خارج البورصة لا تتم دائمًا من خلال غرفة المقاصلة. يتحمل الطرفان المقابلان بشكلٍ ثباتي مخاطر الطرف المقابل في المعاملات التي لا تنطوي على غرفة مقاصلة، ويمكن أن يكون من الصعب تحديد الطرف المقابل الحقيقي، لأن المبلغ الإجمالي للمعاملات والمبلغ الصافي لعرض المعاملات لأي طرف مقابل واحد لا تعرفها الأطراف المقابلة. يتم تضخيم هذه المشكلة من خلال تأثير ما يسمى "سلسلة زهرة الربيع". إذا كانت A هي الطرف المقابل لـ B ، و C هي الطرف المقابل لـ B، فإن مخاطرة الطرف المقابل هي أن يتحمل A في تعامله مع B جزئيًّا نتيجة مخاطرة الطرف المقابل التي يتحملها B في تعامله مع C، والتي لا يمكن ملاحظتها من قبل A.

إن الافتقار إلى الشفافية حول مخاطر الطرف المقابل لا يخلق مشاكل في إدارة المخاطر للبنوك فحسب، بل يؤدي أيضاً إلى تعقيد العملية التنظيمية. لا يستطيع المنظمون المراقبة أو التحكم في مخاطر المؤسسات الفردية (عبر قواعد الاحتراز الجزئي) أو المخاطر الكلية (عبر قواعد الاحتراز الكلي) إذا لم يتمكنوا من مراقبة المخاطر بدقة. علاوة على ذلك، نظراً لأن مخاطر الطرف المقابل في المعاملات التي تتم خارج البورصة تعتبر كبيرة بشكل خاص بالنسبة للبنوك الكبيرة والمعقدة، فإن عدم شفافية تلك المخاطر تؤدي إلى تفاقم مشكلة "أكبر من أن تفشل". قد يكون لدى البنوك الكبيرة والمعقدة حواجز للقيام بال المزيد من المخاطر التي يصعب ملاحظتها على وجه التحديد لأن تعقيدها وعدم شفافيتها تساعد في عزّلها عن التدخل.

كيف ينبغي أن تستجيب السياسة التنظيمية الحصيفة لهذه المشكلة؟ يحتاج المنظمون إلى معالجة قضيتين منفصلتين: تشجيع المقاومة وتشجيع الكشف. تعالج إصلاحات السياسة المتعلقة بالكشف بشكل أساسى مشكلة المراقبة والتحكم بمراكز مخاطر الشبكة لدى البنوك الفردية والعواقب المنهجية لتلك المراكز.

فيما يتعلق بالمقاومة، يتمثل أحد الخيارات للتعامل مع العواقب المنهجية لعدم الشفافية في مخاطر الطرف المقابل في طلب تصفية جميع العقود التي تمت خارج البورصة من خلال غرفة المقاومة. ليس هذا هو نفسه ما يتطلب المقاومة على جميع المعاملات في البورصة. يتم تصفية بعض العقود التي تمت خارج البورصة في غرف المقاومة على الرغم من أنها لا يتم تداولها في البورصات التابعة لتلك المقاومة. عند المقاومة من خلال غرفة المقاومة، لم

تعد خاطر الطرف المقابل ثنائية، بل يتم تحويلها إلى غرفة المقاصلة، والتي تقف فعليًا في منتصف جميع المعاملات كطرف مقابل، وبالتالي فهي تبرز مشكلة قياس مخاطر الطرف الآخر من القلق بشأن آثار "سلسلة زهرة الربيع" المتعلقة بها. بطبيعة الحال، فإن الاعتماد على غرف المقاصلة لجعل مخاطر الطرف المقابل مركزية يتطلب الإيهان بفعالية قواعد التنظيم الذاتي التي تضمن استقرار غرفة المقاصلة (على سبيل المثال، متطلبات الهامش)، لكن سجل التنظيم الذاتي كان جيداً بشكل استثنائي حتى الآن.

المشكلة في طلب أن تكون تصفية جميع المعاملات التي تتم خارج البورصة من خلال غرفة المقاصلة أن هذا قد لا يكون عملياً بالنسبة للعقود الأكثر تخصيصاً التي تتم خارج البورصة. تمثل الطريقة الأفضل في إرافقتكلفة تنظيمية لعقود تتم خارج البورصة لا يتم تصفيتها من خلال غرفة المقاصلة (في شكل متطلبات رأس المال أو سيولة أعلى). هذا من شأنه أن يشجع، ولكن لا يتطلب، المقاصلة من خلال غرفة المقاصلة. بالنسبة للعقود التي تكون فيها المنافع الاجتماعية للتخصيص مرتفعة، فإن الرسوم ستغوص البنوك عن التكاليف التنظيمية الأعلى للمقاصلة الثنائية.

فيما يتعلق بالكشف، يتمثل أحد الخيارات في المطالبة بالإفصاح علناً عن جميع مراكز العقود التي تتم خارج البورصة في الوقت المناسب. مع ذلك، إن هذه السياسة لها عواقب غير مرغوب فيها. يعتقد المصرفيون الذين يتاجرون بالعقود التي تتم خارج البورصة أن الكشف عن مراكز عقودهم يمكن أن يضعهم في وضع استراتيجي غير مواتٍ فيما يتعلق بالآخرين في السوق وربما يقلل من سيولة السوق الإجمالية. على سبيل المثال، إذا كان على

البنك "A" الإعلان عن تعهده للتو بعقد صفقة كبيرة بالدولار الأمريكي واليابان، فمن الممكن أن يتوقع مشاركون آخرون أنه سيتخلص من هذه المخاطر في المستقبل، مما قد يؤدي إلى انخفاض العرض في السوق وبالتالي تغير واضح في السعر الذي من شأنه تصفية السوق. لذلك، فإن الطريقة الأفضل لتعزيز الكشف، هي المطالبة بالكشف في الوقت المناسب عن المواقف للجهة التنظيمية فقط ولطلب الكشف العلني عن موافق الشبكة خلال فترة.

الاستنتاجات

استعرض هذا المقال التشوّهات الرئيسية في سياسة الحكومة التي أدت إلى اضطرابات الرهن العقاري واقتصر إصلاحات سياسية قوية للتعامل معها (أي الإصلاحات التي تأخذ في الاعتبار وجود تلك التشوّهات والاقتصاد السياسي للتنظيم والإشراف). من شأن الإصلاحات المقترحة أن تقلل من تكاليف التشوّهات المرتبطة بمشكلات الوكالة، والمشاكل "الأكبر من أن تفشل"، والتلاعب الحكومي بأسواق الائتمان العقاري.

تنقسم الإصلاحات المقترحة إلى ستة مجالات: (١) التنظيم الجزئي الحصيف، (٢) التنظيم الكلي الحصيف، (٣) وضع خطط موثوقة لحل البنوك الكبيرة والمعقدة، (٤) إصلاح سياسة الإسكان للقضاء على إعانت النفوذ المالي كوسيلة تعزيز ملكية المنازل، (٥) إزالة الحواجز التي تحول دون انصباط مالكي الأسهم من إدارة البنك، و(٦) السياسات التي تعزز التحسينات في إدارة مخاطر الطرف المقابل والشفافية في الموقف خارج البورصة.

فيما يلي ملخص لـ إصلاحات السياسة الـ 12 التي تقرحها هذه المقالة:

- ١ - استخدام معدلات فائدة القروض في قياس أوزان المخاطر المطبقة على القروض لأغراض تحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال على تلك القروض.
- ٢ - تأسيس الحد الأدنى لمتطلبات الديون غير المؤمنة بالإضافة إلى متطلبات رأس المال الأخرى للبنوك الكبيرة. يتطلب الشكل المحدد لهذا المتطلب مزيداً من النقاش (يشتمل المرشحون على فئة مخصصة من الديون الثانوية، أو إصدارات مقايضة التخلف الائتماني، أو شهادات رأس مال مشروطة).
- ٣ - إصلاح استخدام آراء وكالات التقدير الائتماني إما لإلغاء استخدامها أو لمطالبة منظمة تدريب إحصائي معترف بها وطنياً تقديم تنبؤات عددية باحتمال التخلف وإغفال الفقدان المفترض بدلاً من تصنيفات التقدير بالأحرف، وتكون مسؤولة عن دقة هذه التصنيفات.
- ٤ - رسم إضافي تنظيمي (الذي يأخذ شكل رأسمال أعلى مطلوب، أو سبيولة أعلى مطلوبة، أو توفير أكثر مغامرة) على البنوك الكبيرة والمعقدة.
- ٥ - التنظيم الكلي الحصيف الذي يرفع متطلبات رأس المال خلال الأوقات العادية لكي ينخفضها خلال فترات الركود.
- ٦ - المحفزات الإضافية التنظيمية الكلية الحصيفة التي تزيد من المتطلبات التنظيمية لرأس المال أو السبيولة أو التوفير كدالة لنمو الائتمان ونمو أسعار الأصول وربما غيرها من تدابير مخاطر الاقتصاد الكلي.

٧ - خطط مفصلة ومحدثة بانتظام للتدخل وحل جميع البنوك الكبيرة والمعقدة، التي تحدد كيفية نقل السيطرة على عمليات البنك إلى بنك جسر معد مسبقاً إذا أصبح البنك يعاني من نقص شديد في رأس المال، وستحدد هذه الخطط أيضاً صيغ تقاسم الخسائر بين الشركات الدولية التابعة للمؤسسة، والخوارزمية (نظام العد العربي) التي تحدد ترتيبات تقاسم الخسارة من قبل المنظمين المعنين في البلدان التي توجد فيها الشركات التابعة.

٨ - إلغاء فاني ماي وفريدي ماك، والتخلص التدريجي من إدارة الإسكان الفيدرالية وبنوك القروض العقارية الفيدرالية، واستبدال تلك الإعانات المالية بالمساعدة (السلفة) المقدمة إلى أصحاب الدخل المنخفض، مشتري البيوت لأول مرة.

٩ - إلغاء قيود الشركة القابضة للبنوك على تراكم الحصص المسيطرة في البنوك.

١٠ - تخفيف متطلبات قانون ويليامز التي تشرط على المشترين الذين لديهم أكثر من ٥ في المائة من الفائدة في الشركة أن يعلنوا عن حصولهم على حصة كبيرة في الشركة وإلغاء القيود التنظيمية على النسبة المئوية التي يمكن لل المستثمرين المؤسسين امتلاكها في الشركات العامة.

١١ - تشريع فرض رسوم تنظيمية (عن طريق رأس المال أو السيولة أو متطلبات التوفير) التي تشجع على تصفية المعاملات التي تتم خارج البورصة من خلال غرفة المقاصلة.

١٢ - متطلبات الكشف في الوقت المناسب عن المواقف خارج البورصة للمنظمين والإفصاح العلني عن مراكز الشبكات خلال فترة زمنية محددة.

الفصل الرابع

الأزمة المالية والحكومة العالمية

تحليل شبكي

أندروشنغ

يحاول هذا الفصل استخدام نظرية الشبكة المستمدّة من الأعمال الحديثة في علم الاجتماع، والهندسة، والأنظمة البيولوجية للإشارة، إلا أن الأزمة الحالية يجب أن ينظر إليها على أنها أزمة شبكة. تعمل الأسواق المالية العالمية كشبكات معقدة ومتّحرة من النطاق المحدد، مطورةً شبكات تمتلك خصائص أساسية تتطلب إدارة الشبكة إذا كان عليها العمل بثبات.

أظهرت الأزمة المالية العالمية الحالية العديد من الدراسات والمراجعات الممتازة على المستويين التنظيمي والسياسي. بينما تسهم هذه الدراسات كثيراً في تحليل الأسباب المتعددة للأزمة، لا يفسّر أي إطار عمل موحد لخصائص السلوكية للسوق وواعضي السياسات التي أدت إلى الأزمة.

أدى الانتشار الواسع النطاق لتكنولوجيا الاتصالات والكمبيوتر في الأعوام الثلاثين الماضية إلى زيادة الوعي بأن الشبكات تلعب دوراً رئيسياً في نمو الأسواق المالية. على سبيل المثال، كان قانون ميتکالف فرضية معترفاً بها

على نحو واسع وهي أن قيمة الشبكات تتناسب مع مربع عدد المستخدمين المتصلين بالنظام، (شاربيو و فاريان ١٩٩٩). أعطى القانون المنافسين في النظام المالي مسوغات الأساس المنطقي التي تستند إلى الربح والنمو لدمج الأسواق والمنتجات المقسمة حتى الآن، مثل البنوك والتأمين وإدارة الصناديق وأسواق رأس المال. في تسعينيات القرن العشرين، تسارعت وتيرة الاتجاه حيث سمح رفع القيود المالية عن المصارف وشركات التأمين ومراكز السندات المالية والصناديق بدمج أو تشكيل شركات قابضة في اندفاعٍ على أمل أن تصبح "وال- مارت المالية" العملاقة، تقدم خدمات مالية متكاملة وشاملة للمستهلك والمستثمر.

في عملٍ أساسي، كنهوض مجتمع نيويورك، يميز مانويل كاستيلز المجتمع في عصر المعلومات كمجموعة من "شبكات رأس المال والإدارة والمعلومات العالمية، التي تكون وسيلة وصولها إلى المعرفة التكنولوجية في جذور الإنتاجية والقدرة التنافسية" (كاستيلز ١٩٩٦: ٤٧١). بحلول وقت الأزمة المالية الآسيوية ١٩٩٧-١٩٩٨، كان هناك وعي متزايد لدرجة عالية من العدوى ليس فقط بين البنوك، ولكن أيضاً النظم المالية بأكملها والروابط المعقّدة على المستويين التجاري والمالي (شينغ ٢٠٠٩). وبحلول بداية القرن الحادي والعشرين، أصبحت نماذج الشبكات مقبولة بشكل متزايد كأدوات تحليلية مفيدة في أنظمة الكمبيوتر والمعلومات وشبكات الهاتف الخلوي والإنترنت.

أظهر انهيار مؤسسة ليهان بروذرز في أيلول ٢٠٠٨ بوضوح أن طبيعة الأزمة المالية الحديثة لم يسبق لها مثيل في تعقيدها وعمقها وسرعة العدوى

والانتشار وحجم الخسارة. لقد تم تدوين بحوث مبكرة حول طبيعة شبكة الأزمة ، لأنه بدون فهم طبيعة الأزمة ستكون الحلول التنظيمية والسياسية ناقصة (انظر شينغ ٢٠٠٥ ج ، هالدين ٢٠٠٩).

هناك اتفاق عام على أن هذه الأزمة المالية المحددة كانت غير عادلة بسبب تعقيدها الشديد (كاباليرو و سيمسيك ٢٠٠٩) ، ليس فقط من خلال الترابط المتقن بين الأسواق والأطراف المقابلة ، ولكن أيضاً عدم قابلية فهم العقود المالية التي تتم خارج البورصة، حيث إنه ليس هنالك على الأغلب أحد، حتى المصدر أو أكبر صانع للسوق، لديه صورة كاملة عن السمية (أعلى درجة من السوء). لقد خدع كل مشارك نفسه بأنه تم حراسة مخاطره وتطويعها بسندات عقود مالية مختلفة، عندما كانت جودة هذه السندات في الواقع موضع شك كبير، وفي العديد من الحالات أضيفت إلى المخاطر. عندما تصبح البيئة معقدة للغاية، لا يفهم المشاركون في السوق الصورة الكاملة، وبالتالي فإن الأحداث غير المتوقعة تخلق البلبلة، مما يؤدي إلى الذعر والانتقال إلى الجودة (من الاستثمارات غير الآمنة إلى الاستثمارات الآمنة).

ما نحتاج إليه هو إطار لتبسيط فهم هذه الأسواق المعقدة، التي يكون فيها التفاعل بين المشاركين في السوق الذين يعملون وفقاً للمعلومات غير المتماثلة دينامياً، ولكنها ليست دائماً مستقرة. يحتاج مثل هذا الإطار إلى التعامل ليس فقط مع منظور على مستوى النظام، ولكن أيضاً مع نقاط الضعف عند مستوى التفاصيل (الحلقة الأضعف). نحتاج أن ندرك أن تحليل الشبكة لا يتمتع بقدرة تنبؤية، على الرغم من أنه مفيد في وضع إطار

تنظيمي لفك تشفير السلوك الحالي، والكشف، وهو مأمول، وافتقارنا إلى تقدير مشكلات العوامل الخارجية والحوافز الخاطئة والهيكل الضعيفة، والعمليات الناقصة. رؤيتها الرئيسية هي أن عملية التغيير غير خطية، تفاعلية، بيئية، ونتائج التجريب، الحوادث، أو التلاعب من قبل المشاركين، التي تشمل المؤسسات المالية والمستثمرين والنظميين وواضعين السياسات.

الفصل منظم كما يلي. بعد هذه المقدمة الموجزة، يستعرض الفصل مفاهيم الشبكات، وخصائصها المميزة، والتطبيقات على الأسواق المالية، وال الحاجة إلى الإشراف والآثار المترتبة على الحكومة الوطنية والعالمية، ويبحث الفصل بشكلٍ موجزٍ الأزمة المالية الحالية في ضوء تحليل الشبكة، والدراسات الاستقصائية، الإصلاحات الأخيرة في التنظيم المالي وهيكلية هذا التنظيم. ويخلص الفصل إلى تحليل آثار السياسة المترتبة على تحليل الشبكة.

فهم الشبكات المالية

يمكن أن تكون الشبكات تمثيلاً مفيداً جداً لأنظمة المالية المعقدة (آلان وبابوس ٢٠٠٨). نظراً لأن شبكات العلاقات تأتي في جميع الأشكال والأحجام والنهج، فلا توجد شبكة أو إطار عمل واحد يشمل جميع التطبيقات.

وبصفة عامة، تصور الشبكة مجموعة من العقد والروابط بينها. إن العناصر الأساسية في الشبكة هي العقد أو اللاعبون والروابط. يمكن أن تسمى العقد المشاركة في الشبكات "رؤوس" أو "أفراد" أو "وكلاء" أو

"لاعبون" ، حسب الإعداد. في العالم الواقعي، يمكن أن تكون العقد من الأفراد أو الشركات المالية أو البلدان أو المنظمات الأخرى، بل يمكن أن تكون العقدة صفة ويب تخص شخصاً أو مؤسسة. في اللحظة التي تتصل فيها العقدة أو ترتبطها بعقدة أخرى، يتم تشكيل شبكة.

ترتبط العقد مع بعضها البعض لغرض أو استخدام مشترك، وتستمد من خلاها المنفعة المتبادلة. في هذا البناء البسيط، المجتمع البشري عبارة عن شبكة يلتقي فيها المواطنون معًا لتحقيق هدف مشترك، مثل الدعم المتبادل والأمن والاقتصاديات الكبيرة. بمجرد تكوين الشبكات، تكون بعض العقد متصلة بشكل أفضل الآخرين بسبب فوائدها الفائقة للمستخدمين، ويتم وصفها عمومًا على أنها "محاور".

على سبيل المثال، البنك عبارة عن محور يتصل بعملائه في تقديم خدمات الدفع والائتمان. البنك المركزي هو محور محاور البنك (أي مركز مراكز البنك)، حيث تقوم البنوك التجارية بتسوية معاملاتها البنية على أساس نهائي. البورصة هي محور أي مركز للتداول والمراقبة والتسوية بين وسطاء الأوراق المالية (السمسرة/العقد) الذين يرتبطون بدورهم بشبكة زبائنهم الخاصة. يمكننا أن نرى من هذا النموذج البسيط للأنظمة المالية أنه يمكن ربط زبون التجزئة نفسه بمختلف البنوك أو شركات الوساطة أو شركات التأمين من خلال متطلبات مختلفة. وهذا يعني أن الشبكات تظهر درجة عالية من ترابط المصالح، مع وجود روابط مباشرة وغير مباشرة بين المؤسسات المالية والأطراف المقابلة.

خصائص الشبكات

مثل كل الأنظمة التنظيمية أو الاجتماعية ، تتمتع الشبكات بخصائص معينة، مثل البنية المعمارية أو الهيكيلية، والأهداف أو الأغراض العامة، ومعايير القيم ، والحوافز، والعمليات. ومع ذلك ، فإن الطريقة التي ترتبط أو تتفاعل بها الشبكات المختلفة بعضها مع بعض يمكن أن تؤدي إلى قرارات عمل جماعية أو إلى النتائج التي تنطوي على التعارض والتفاوض والتعاون والمكافآت والألعاب والاستراتيجيات المختلفة التي تقود إلى أوضاع مجهولة تماماً. النظرة الجديرة باللاحظة هي أن العقد أو المحاور "تلعب" دائمًا بعضها مع بعض عبر الشبكة وأن السوق المالي العالمي عبارة عن شبكة من الشبكات المتغيرة باستمرار.

ثمة نوعان من الشبكات: شبكات العلاقات الإنسانية غير الرسمية وشبكات الهياكل والمنصات التنظيمية الرسمية. إن بنية الشبكات الشبيهة بالويب هي الإطار الرسمي الذي تمت مناقشته هنا ، ولكن غالباً ما تكون الشبكات البشرية هي التي تتحكم بالمؤسسات الرسمية أو تحركها. تكون الشبكات على الغالب داروينية في النشوء والتطور، ولكن في الوقت نفسه، ليس من الواضح لماذا تبقى بعض الشبكات مستمرة، وبعضها يزدهر، وبعضها يذبل وبعضها يختفي.

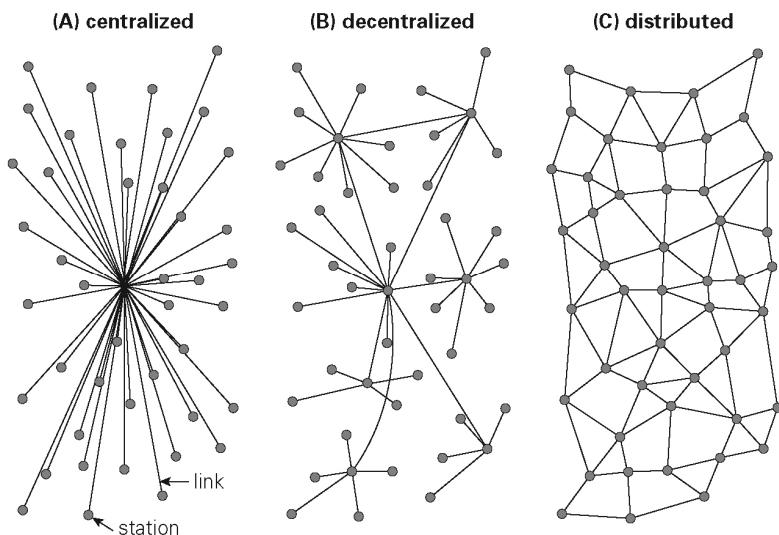
أولاًً، الشبكة عبارة عن مجموعة من العقد المترابطة التي لها بنية معمارية. يمكن أن تكون شبكة من الأفراد والشركات والمؤسسات (المشاركين في السوق) متصلة من أجل تبادل المعلومات والمنتجات والخدمات أو لتقليل المخاطر. قد تكون الأهداف والمقاصد معقدة، ولكن القيم المشتركة

والقواعد والعمليات والرموز أو المعايير فهي تسهل عموماً الترابط والعمل المشترك ، وبالتالي تحقق فوائد العمل الجماعي واقتصاديات القياس وتخفيض تكاليف المعاملات وتقليل المخاطر. على وجه التحديد، معايير مشتركة مثل اللغة تمكن من الاتصال الأكثر كفاءة وخفض تكاليف المعاملات أو الاحتياك. كلما كان المعيار المشترك أوسع استخداماً، كلما كانت الشبكة أكبر.

إن البنية المعمارية للشبكة هي في الأساس مفاضلة بين الكفاءة والمثانة أو الاستقرار. هناك ثلاثة دراسات طبولوجيا للشبكة (تصميم وبنية الشبكة): الشبكة النجمية أو المركزية، والشبكة غير المركزية، والشبكة الموزعة، مع كون النظام النجمي أكثر فاعلية، حيث يوجد محور واحد فقط، لكنه الأكثر ضعفاً في حالة فشل المحور центральный. تعتبر الشبكة الموزعة على نطاق واسع، مثل الإنترنت، أكثر مرونة بكثير من الفيروسات والهجمات التي يقوم بها المتسللون بسبب محاور متعددة، حيث يمكن إغلاق الروابط وتجاوزها وإصلاحها دون إتلاف النظام بالكامل، حتى لو تم تدمير مجموعة من المحاور المهمة. يضمن سلوك التنظيم الذاتي للويب بقاءه الذاتي، مع أنه ليس لديه مهندس معماري واحد.

يتم تخفيض تكاليف المعاملات في الشبكة النجمية نظراً لأن الارتباط يتم من خلال محور مركزي واحد، حيث يقوم ذلك المحور بتطبيق المعايير وحماية حقوق الملكية لاراتجات. على الرغم من كفاءتها، إلا أن طبولوجيا النجوم (دراسة التصميم والبنية) هشة في حالة تدمير المحور المفرد بسبب حادث أو كارثة أو منافسة. تؤدي المنافسة بين محاور ربط الخطوط أو المستخدمين في الواقع إلى أنواع مختلفة من البنية المعمارية بالإضافة إلى فوائد وتكاليف مختلفة للمستخدمين.

(الشكل ٤-١) طوبولوجيا الشبكة: المفاضلة بين الكفاءة والمتابة



المصدر: باران (١٩٦٤) أيد استنساخه في باراباسي (٢٠٠٣: ١٤٥)
 الشكل ٤-١

ثانياً، إن العقد لا يتصل بعضها ببعض بشكل عشوائي. إذا ما كان ينبغي الوثوق بقانون ميتكالف، فسيحاول كل محور زيادة عدد الاتصالات أو المستخدمين من أجل زيادة قيمته. وقد دعا عالم الشبكة ألبرت-لاسزولو باراباسي إلى المنافسة بين العقد من أجل روابط اللياقة البدنية. فإذا كانت العقدة تقرر الارتباط بعقدة أخرى وهذا ما يدعوه باراباسي الرابط التفضيلي، فإن العامل الخامس هو تكلفة الاتصالات. إن الهيكليّة الخالية من المقاييس والرابط التفضيلي هما العاملان التوضيحيان اللذان يدفعان بإنشاء الإنترن特 الذي به غوغل وياهو وموقع الويب الأخرى ليتنافس على المزيد من الروابط من أجل تعزيز قيمتها الخاصة وقيمة مستخدميها. ومن أجل جذب

المزيد من العقد، كان يتعين على المحور تقديم "سلع مجانية" أكثر من المنافسين من خلال مبدأ "كلما أعطيت أكثر، تلقيت أكثر"، أو ما أسميه مبدأ الإثارة عبر الشبكة. وهذا ما يفسر جذب مبيعات "زعيم الخسائر" في محلات السوبر ماركت والطريقة التي يقدم بها غوغل عناوين الويب المجانية وخدمات البحث المتفوقة من أجل جمع أكبر عدد من المستخدمين.

ثالثاً، تكون المحاور والمجموعات فعالة، لأن أقصر طريق بين عقدتين بعيدتين قد يكون من خلال محور. في الشبكات الاجتماعية، يُعرف هذا باسم الدرجات الست للفصل، حيث يمكن أن تتصل جهات الاتصال البعيدة بشكل متواصل من خلال ما لا يقل عن ستة أشخاص على الإنترنت. فكلما اجتمعت المحاور الفعالة معًا وشاركت المعلومات وتبادلتها، اتسعت الشبكة الخارجية أكثر، حيث تستفيد كل عقدة من كفاءة أعلى في الوصول إلى المعلومات والثقافة ويمكنها التعاون لإنتاج مخرجات أكبر (إكونومايدس ١٩٩٣). وهذا يُعرف باسم تأثير مجموعة محاور المعرفة. تزداد اقتصadiات القياس مع المجموعات والكتلة الحرجية، ولكن في الغالب لأن عمليات الإنتاج والتوزيع (بما في ذلك تبادل المعلومات واتخاذ القرارات) تحدث بسرعة أكبر، مما يتيح اتخاذ القرارات بشكل أسرع ويتحقق معاملات أقل تكلفة.

رابعاً، يوضح الملحق التفضيلي وعوامل الشبكة الخارجية مجتمعة السبب في أنه لماذا كانت وضعية "الفائز يأخذ كل شيء" أمراً شائعاً في الشبكات. تتنافس المحاور بعضها مع بعض حتى يظهر مركز أو عدة محاور رائدة للسيطرة على الأنشطة. بكلمات أخرى، تُظهر الشبكات خصائص

قانون القوة. على الصعيد العالمي، يتم توزيع أكثر من ثلثي المعلومات المالية من خلال شبكتي معلومات رئيستين (رويترز وبلومبيرغ). وبالمثل، تم حجوزات الطيران من خلال عمليتي حجز رئيستين أو تحالفات شركات الطيران (ستار ألايانس ونورلد). وتقر أكثر من ٨٠ في المائة من أعمال بطاقات الائتمان العالمية عبر فيزا، ماستر كارد أو أميريكان إكسبريس.

يمكن الرؤية من جانب الشبكات بأن "الشيء يصبح أكثر ثراءً" من خلال الطريقة التي أصبحت بها الأسواق أكثر تركيزاً، حيث يسيطر عدد صغير من اللاعبين الكبار على الأعمال التجارية ويشعر عدد كبير من اللاعبين الصغار أنهم مهمشون. على سبيل المثال، كان هناك ١٠٠ بورصة أو نحو ذلك في الولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر. مع وصول التلفزيون والإنترنت الآن، يهيمن على البورصة العالمية سوقان رئيسيان اثنان وهما بورصة نيويورك للأوراق المالية وبورصة يورونيكست آند ناسداك. لاحظ الفيزيائيون أيضاً أن ظهور قوانين القوة غالباً ما يؤشر إلى الانتقال من الفوضى إلى النظام (باراباسي ٢٠٠٣).

وفقاً لمنظور الشبكة هذا، تعد الولايات المتحدة الأمريكية اليوم المحور الرئيسي للأسواق المالية العالمية، حيث يعتبر الدولار الأمريكي العملة المهيمنة. يُعرف المركز الرئيسي الثاني بسوق لندن ، الذي يشترك في خلفية القانون العام ومزايا اللغة الإنجليزية ، بالإضافة إلى الروابط التاريخية والسياسية والاقتصادية بين لندن وأوروبا وبقية العالم. وبالتالي، بين لندن ونيويورك، حيث توجد معظم بنوك البيع بالجملة، ودوائر الاستثمار،

وصناديق إدارة الأصول. إن المركزين الماليين المذكورين أعلاه (نيويورك ولندن) يقدمان حساباً يقدر بأكثر من نصف معاملات السوق العالمية.

ووجدت دراسة مهمة بتكليف من المجلس القومي للبحوث (الأكاديمية الوطنية للعلوم) والبنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك أن شبكة الدفع بين البنوك (نظام فيدواير)، التي تتعامل بنحو ٢٠٠٧ تريليون دولار يومياً، لديها ٦٦ بنكاً تمثل ٧٥ في المائة من القيمة اليومية، مع ٢٥ بنكاً متربطاً تماماً (كامب فهو، وايدمان، وكريشنان ٢٠٠٧، أيار، وليفين وسوغيهارا ٢٠٠٨).

خامساً، الشبكات حرّة النطاق من حيث الحركة، ولن يستقرّ ثابتها، لأن كل محور يسعى باستمرار إلى زيادة روابطه من خلال المنافسة أو استراتيجية التعاون الخاصة به. إن عقد الشبكة حرّة النطاق ليست مرتبطة بشكل عشوائي أو بانتظام. تشمل الشبكات حرّة المقاييس عدداً كبيراً من العقد "شديدة التوصيل" ومحاور الاتصال التي تشكّل طريقة عمل الشبكة. تظل نسبة العقد شديدة التوصيل إلى عدد العقد في بقية الشبكة ثابته حيث تتغير الشبكة في الحجم. إذا أصبح محور واحد مهيمناً، فيمكن أن تتعاون المحاور الأصغر أو تتحد مع محاور أخرى للتنافس مع المحور السائد. على المستوى المحلي، يمكن أن تصبح بعض الشبكات مهيمنة من خلال فرض السيطرة على روابطها عبر تطبيق القواعد أو المعايير. نظراً للعدم وجود قانون عالمي، لا يوجد مهندس واحد لشبكة الأسواق العالمية. يتّطور العالم دائرياً من خلال المنافسة المستمرة بين مختلف المحاور الناشئة عن ابتكار النماذج والتكنولوجيا وحتى الأحداث العشوائية. مثلما توجد معايير منافسة، هناك

قيم منافسة وشبكات منافسة. لذلك تعتمد الشبكات على مسار محدد لأنها تخرج من بيئات اجتماعية وتاريخية وسياسية مختلفة.

سادساً، نظرًا لأن الأسواق بطبيعتها قادرة على المنافسة، فإنها تتکيف وتطور حول بيئتها. تؤكد مجموعة عمل يرأسها أندرولو، الأستاذ البروفسور بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، وغيرهم أن الأسواق المالية قادرة على التكيف والتطور من خلال المنافسة والتکيف ، والانتقاء الطبيعي (لو ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥). تعمل الأسواق من خلال أربعة أنواع رئيسية من التحكيم (المراجحة): مراجحة التكاليف، مراجحة المعلومات، مراجحة الضريبة، المراجحة التنظيمية أو مراجحة الحكومة. تحول الأسواق ببساطة إلى المناطق التي تقل فيها تكاليف المعاملات. في الأسواق المحلية، إذا كانت هناك عقبات أمام النمو، فإن السوق يتحرك بخطا حثيثة إلى الخارج، وهذا السبب نشهد نمواً سريعاً للمراكز المالية الخارجية مقارنة بالأسواق المالية المحلية. الأسواق، بحكم طبيعتها التنافسية، تعددية ومنضبطة وقدرة على التکيف، مع آليات ردود فعل جيدة (كاي ٢٠٠٣).

بمجرد أن نبدأ في النظر إلى الأسواق على أنها شبكات من خلال وجهات نظر هندسية أو من خلال وجهة نظر علم الاجتماع ، فإننا نتحرك خارج الاقتصاد الكلاسيكي إلى عالم الديناميات السياسية والمؤسسية. غالباً ما يؤدي السلوك التنافسي واستخدام المعايير والقواعد الشائعة إلى سلوك مسuir للاتجاه العام ، خاصة وأن التفاعلات بين مختلف المشاركين في السوق بمعلومات وقيم مختلفة تحمل دلائل وذريـول مهمـة. وبالتالي فإن الشبكات لديها آليات لردود الفعل الارتجاعية تكون في بعض الأحيان مستقرة وفي بعض الأحيان مزعـزـعة بشـدة للاستقرار.

تطبيق نظرية الشبكة على الأسواق والمؤسسات المالية

إن الأفكار الواردة أعلاه لها آثار قوية على الطريقة التي ننظر بها إلى الأسواق والمؤسسات المالية (شينغ ٢٠٠٥). تتحول شجرة القرارات الخاصة بخطط الشبكات المتعددة إلى مناطق معقدة، قد يكون بعضها طريراً مسدوداً وقد يفتح بعضها فرضاً جديداً. وبين الحين والأخر، قد يواجه النظام أزمة.

يمكننا أن نرى أن الأسواق المالية تدور من خلال ابتکار متجددات ومعايير محددة تعمل على تحسين "الرابط التفضيلي" الذي يجذب المزيد من المستخدمين، وبالتالي يهيمن على الشبكات الأخرى. تقوم هذه الشبكات بتطوير العوامل الخارجية من خلال المعايير والعمليات والبنية التحتية المشتركة التي تولد اقتصاديات قياس إيجابية تجذب الروابط إلى شبكات أخرى.

بكلماتٍ أخرى، الأسواق المحلية عبارة عن شبكات لشبكات مختلفة، ويتم تصفيية حقوق الملكية في محاور تسمى البورصات ومرانز المقاصلة ومحمية من خلال المحاكم والهيئات التنظيمية. بالطبع، يمكن أيضاً حماية حقوق الملكية من خلال السلوك التنظيمي الذاتي أو الجماعي.

السوق العالمي عبارة عن شبكة لشبكات محلية، والتي يكون فيها أضعف ارتباط هو أضعف عقدة أو رابط أو مجموعة أو محور أو شبكة محلية. نحن لا نعرف لماذا أو أين يكون النظام ضعيفاً حتى يتعرض للضغط. وبالتالي، نحن بحاجة إلى النظر في الاستقرار المالي العالمي بشكل كلي أو عبر الشبكة بالكامل لتحديد أضعف الروابط.

باختصار، فإن منظور الشبكة يرغمنا على النظر في القضايا بصورة أكثر جنائية، ضمن السياق الكلي وإطار زمني أطول. يجب أن لا نؤكد فقط على اختبار العقد والمحاور، ولكن أيضًا على الروابط المهمة التي يمكن أن تحدث نقاط الضعف الأكثر عرضةً للمخاطر. علينا أن نتعقب جذور المشاكل إلى مصدرها.

خصائص شبكة الأزمة العالمية الحالية

لقد تضافرت شبكات العولمة معًا حتى الآن في الأسواق المالية المحلية على مستوى عالي، وقد أحدثت سلسلة من الأحداث التاريخية واتجاهات الاقتصاد الكلي الظروف التي أدت إلى الأزمة العالمية.

أولاًً، كان الخلل في التوازن العالمي، الذي أدى إلى الإفراط في السيولة التي ولدت وبالتالي الإفراط في الاتهام والفاعلية المالية، بسبب انخفاض معدل الادخار في الولايات المتحدة واعتماد الولايات المتحدة على الموارد الخارجية. في الواقع، تطور النظام المالي الأمريكي من نظام تحzierة مصرفي تقليدي إلى نظام مصرفي بالجملة ذي فاعلية مالية عالية مول إلى حد كبير من خلال توثيق الأصول (التسنيد) لتسهيل نمو عدم التوازن العالمي.

في الاقتصاديات ذات الفائض، مثل اليابان، أدت السياسات غير الملائمة إلى حدوث فقاعات الأصول في التسعينيات التي خلقت سياسة نقدية فضفاضة ما بعد الفقاعة لمكافحة الانكماش الناتج عن ذلك. وقد شجعت معدلات الفائدة المنخفضة على نمو التجارة المحمولة برافعة التفوّذ المالي، ونظرًا للتفاوتات في أسعار الفائدة الوطنية وأسعار الصرف أدى ذلك إلى تدفقات

رأسمالية كبيرة. كانت الأزمة الآسيوية في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ وفقاً على رأس المال الكبيرة والسياسة النقدية الفضفاضة والتنظيم المالي الرخو.

ثانياً، أدى سقوط سوق جدار برلين إلى وصول العمالء الرخيصة من الاقتصاديات السابقة المركزية التخطيطية، التي أحدثت انخفاضاً في معدل التضخم وعززت التجارة والنمو الاقتصادي العالميين.

ثالثاً، تم تشجيع التجارة والتمويل العالميين من خلال إلغاء القيود الهائلة في التعرفة والرقابة على رأس المال. لقد سمح عصر إلغاء القيود، الذي كان مرتبطاً فكرياً بفلسفة السوق الحرة الأصولية، بمراجحة تنظيمية ضخمة في المعايير المحاسبية والضرورية والتنظيمية، التي خلقت صعود "بنوك الظل". أدى الابتكار من خلال الهندسة المالية إلى ظهور أدوات مالية جديدة ومنتجات مشتقة، ظاهرياً للاحتراس من المخاطر، لكنه سمح عن غير قصد بإحداث فعالية مالية مضمنة ومخاطر منهجية ضخمة.

رابعاً، ما كان يمكن للهندسة المالية والعولمة أن تحدث دون إدخال تحسينات هائلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. لقد أبهرت سرعة وتعقيد الابتكار صناع السياسة والبنوك المركزية، الذين اعتقدوا أن النمو في الرخاء يرجع إلى تحسن الإنتاجية، وتحسين إدارة المخاطر، ومهارات السياسة النقدية الناجحة. بعد الإدراك المتأخر، تم إحداث الازدهار الاقتصادي على نحو واسع نتيجة لفاعلية رافعة النفوذ المالي.

باختصار، فإن الاتجاهات الضخمة العالمية الأربع للأجور وسعر الفائدة والمعرفة والراجحة التنظيمية أعطت دفعاً نحو حدوث تجاوزات أربعة في السيولة وراغبة النفوذ المالي وتحمل المخاطر والجشع.

وبصورة أساسية، واجه الاقتصاد الأميركي عجزاً غير مستدام، وكان سوق الرهون العقارية عالية المخاطر هو الأساس للرافعة المالية والهندسة التي مولت في النهاية نفقات المستهلك التي تتجاوز طاقتها الإنتاجية. كان انعكاس فقاعة الإسكان والمشاكل في سوق الرهن العقاري على المخاطر هي المحفزات التي سببت الفقاعة الأمريكية في عام ٢٠٠٧.

إن النظر إلى السوق المالية العالمية كشبكة من الشبكات الوطنية يلقي الضوء على العديد من معالم الشبكة المهمة للأزمة الحالية:

* لعبت بنية الشبكة المعمارية دوراً في تحديد هشاشتها أو قابليتها للتاثير بالأزمات. خلقت قوة تركيز الشبكة عدداً من المؤسسات المالية الكبيرة والمعقدة التي تهيمن على التجارة العالمية وهي أكبر من الاقتصاديات الوطنية. ومع ذلك، يتم تنظيمها من خلال هيكل تنظيمي قديم أكل الدهر عليه وشرب، تم تجزئته إلى قطاعات وطنية وتقسيمه إلى المزيد من منشآت الدوائر، التي لا يحتوي أي منها على رؤية منهجية واسعة الأفق للشبكة تسمح بتحديد المخاطر على مستوى النظام.

* إن زيادة تعقيد الشبكات يرتبط بـ هشاشتها. يرتبط التعقيد أيضاً بشكل تبادلي إيجابي مع العوامل الخارجية لسلوك الشبكة، وقد فهم عدد قليل من الهيئات التنظيمية أو كانوا قادرين على قياس هذه العوامل الخارجية.

* لقد دفعت درجة الترابط العالية القيمة إلى الأمام وكذلك مخاطر المحاور أو المؤسسات المالية. كشف فشل محور واحد ، مثل ليهمان بروذرز ، عن ترابطات بينية لم تكن واضحةً للجهات التنظيمية ، مثل التأثير على المجموعة الأمريكية الدولية ونظريتها ، والتأثير من خلال المجموعة الأمريكية الدولية على ملاءة البنوك والاستثمارات (قدرتها المالية).

* الشبكات لها آليات ردود فعل ارتجاعية سلبية وإيجابية بسبب التفاعل بين اللاعبين وبين المحاور والعقد أثناء التنافس فيما بينها. افترض المنظمون أن ردود الفعل السلبية فقط كانت سائدة ، حيث تعود الأسواق إلى التوازن. بدلاً من ذلك ، كان لدى الأسواق ردود فعل إيجابية بسبب تبادل الزخم والقواعد أو الرموز التي تتضمن ملامح مسيرة الاتجاه الراهن.

* لم يكن هناك نقص في المعلومات أو الشفافية ، ولكن الكثير جداً من المعلومات لم تكن مفهومة.

* تجاهل المنظمون هيكليات الحوافز المشوهة التي شجعت على المخاطرة ، وفشل المنظمون في تقليل المخاطر الأخلاقية ، على الرغم من وجود دروس واضحة من الأزمات المالية المبكرة.

لم يتم تحصيص أدوار ومسؤوليات حوكمة الشبكة بشكل واضح. في ظل غياب منظم مالي عالمي واحد ، فإن تطبيق التنظيم بشكل فعال عبر شبكة عالمية يتطلب التعاون بين مختلف الهيئات التنظيمية. كيف نتجنب المنافسة التنظيمية و "السباق نحو القاع؟

رؤيه شامله لنظام للشبكات

هناك الآن إجماع على أن المشكلة الأساسية للبنية المالية العالمية الحالية

هي أنها تهم العالم من حيث المعاملات، ولكنها وطنية من حيث التشريعات والإشراف. وكما عبر حاكم بنك إنجلترا ميرفين كنغ (٢٠٠٩) بشكل واضح، "المؤسسات المصرفية العالمية في الحياة، لكنها وطنية في الموت". هذه هي المشكلة الكامنة في بنية عالمية يتم إعادة تنظيمها في دوائر وطنية. والأسوأ من ذلك، يمكن تقسيم تنظيم الأنشطة المالية حتى داخل البلاد إلى العديد من الإدارات بحيث أن المراجحة التنظيمية تعد لعبة رئيسية للمؤسسات المالية. وحقيقة أن المتغيرات المالية للمجموعة الدولية الأمريكية، التابعة للمجموعة الدولية الأمريكية الأكثر مسؤولية عن خسائرها، كانت منظمة من قبل مكتب الإشراف على التوفير (أي الاقتصاد)، الذي لم يكن له ميزة نسبية تذكر في تنظيم العقود والمعاملات المعقّدة التي تم خارج البورصة، هو مثال كلاسيكي على المراجحة التنظيمية.

لقد أصبحت الأسواق المالية متكاملة بدرجة عالية، لكن التنظيم المالي لا يزال مقسماً إلى حد كبير إلى نطاقات اختصاص منفصلة (مناطق نفوذ مستقلة بعضها عن بعض). والنتيجة هي أنه لا توجد جهة واحدة مسؤولة أو عرضة للمحاسبة عن النظام بأكمله. لقد شعرت كل مؤسسة - البنك المركزي ، الجهة المالية المنظمة (بعض النظر عمّا إذا كانت جهةً منظمةً فائقة التنظيم أو منظمين متعددين) ، وزارة المالية - أن المشكلات والحلول الجذرية قد تكون خارج نطاق اختصاصها.

وبالتالي، كانت مجموعة الثلاثين (٢٠٠٩: ٨) محة في توصيتها الأساسية الأولى: "يجب إزالة الثغرات ونقاط الضعف في إجراءات تغطية التنظيم الحصيف والرقابة. ويجب أن تخضع جميع المؤسسات المالية المهمة للنظام، بغض النظر عن النوع، إلى درجة مناسبة من الرقابة الاحترازية. "

هناك أيضًا إدراك بأن المنافسة التنظيمية الحالية تعرض "السباق نحو الواقع" للخطر، حيث يتحرر كل منظم مالي من القيود خوفاً من الانجراف التجاري إلى مراكز مالية قاصرة التنظيم أو غير منتظمة.

لتجنب هذا السباق نحو الواقع، يجب أن تكون هناك رقابة متماسكة ومناسبة لجميع المؤسسات والأسواق والأنشطة المالية، بما يتماشى مع مخاطرها وثغراتها و مجالاتها الخاضعة للتنظيم القاصر. مع ذلك، وللقيام بهذا، يحتاج المرء إلى نظام تنظيمي شامل يتمتع بتغطية شاملة، وفي الوقت نفسه يكون فعالاً وشرعاً، وبعبارة أخرى، نحن في حاجة إلى نظام فعال للتنظيم المالي العالمي يحدد إلى حد ما مكاسب و خسائر الأنشطة المالية .

نحن غير قادرين على الوصول إلى منظم مالي عالمي لسبعين هامين. أولاً، لا توجد آلية مالية لتحديد أو توزيع الخسائر الناشئة عن السياسات النقدية والمالية الموحدة، أو للحصول على ضرائب للقيام بذلك. لا يوجد بلد ذو سيادة مستعد للتخلص من السيادة المالية والنقدية إلى سلطة مالية عالمية. ثانياً، لا يمكن لأي قضاء مستقل أن يحكم في نزاعات حقوق الملكية المتعلقة بتحديد هذه الخسائر، ولا سيما في إفلاس المؤسسات المالية العالمية.

الم الهيئة الإقليمية الوحيدة التي تبدو قادرة على التحرك في هذا الاتجاه هي الاتحاد الأوروبي، جزئياً لأنه اتحاد سياسي ونقدي في آنٍ معاً، بقوانين أوروبية وإطار مؤسسي لتحديد المكاسب والخسائر. حتى في الاتحاد الأوروبي، فإن تحديد تكاليف الإنقاذ المالي والمصرفي مثير للجدل، وفي المدى القصير، ما زالت التكاليف تسدد إلى حد كبير على المستوى الوطني.

تعارض عدم القدرة على الوصول إلى منظم مالي عالمي مع نظام التجارة العالمي، حيث تستطيع منظمة التجارة العالمية أن تنفذ النزاعات التجارية من خلال نظام معتمد بموجب معاهدة. ولعل السبب الأساسي لهذا الاختلاف هو أن فوائد التجارة الحرة واضحة، كما كانت أخطاء إجراءات الحماية التجارية خلال الثلاثينيات. ومع ذلك، نظراً لأن تجارة الخدمات محمية تاريخياً أكثر على المستوى الوطني وتركيز مهارات الخدمات المالية في الغالب أنغلو- سكسونية، فإن بعض الدول تحجم عن الانفتاح على التجارة الحرة في الخدمات المالية. حتى أعضاء منظمة التجارة العالمية يقبلون الحجة العامة التي مفادها أنه يمكن للبلدان فرض قواعد احترازية في الخدمات المالية، شريطة ألا تكون تمييزية للاعبين الأجانب. من المحتمل ألا تتطور أي جهة تنظيمية مالية عالمية ما لم تكن تكاليف الأزمة الحالية أو الأزمات المالية المستقبلية كبيرة إلى حد إرغام السلطات الوطنية على التخلص من سلطتها السيادية إلى هيئة عالمية.

التعقيد

تؤوي الشبكات غير الخاضعة لمعايير وذات الطبيعة الحركية أنها تنمو من داخلها أكثر وتكون أكثر تعقيداً. ما هو الدافع وراء التعقيد المتنامي؟

المسئلitan الأساسيات لـكل المؤسسات هـما مشكلة الوكيل-الرئيسي وـعدم تـناسق المـعلومات. هناك تـباين مـتأصل في جـمـيع المـجـتمـعـات والـاقـتصـادـيـات بـسبـب عدم المـساـواـة في موـاهـب المـعـرـفـة الطـبـيـعـية والـوصـول إلى المـعـلـومـات. وـمع ذـلـك ، فإن التـعـقـيد المتـزاـيد هو الأـدـاة التي يمكن للـعـاـمـل أو المـوـظـف من خـلاـلـها الـاسـتـفـادـة من المـديـر. كلـما زـادـ عدم تـناسـق المـعـلـومـات أو تعـقـيـدهـا، زـادـت قـدرـة المـوـظـف على خـدـاع المـديـر وـتـكـونـ الحـلـقـة الـأـضـعـفـ من هـذـاـ الجـانـبـ هي مـسـاءـلـةـ المـوـظـفـ وـمـحـاسـبـتهـ.

وبـالتـالـيـ، فإن هيـكلـيـةـ الحـواـفـزـ الـحـالـيـةـ دـاخـلـ المؤـسـسـاتـ المـالـيـةـ (اقـرأـ المـهـنـدـسـيـنـ المـالـيـنـ) هو جـعـلـ الأـوـضـاعـ أـكـثـرـ تـعـقـيـدـاـ، لأنـهـ كلـما زـادـتـ "ـموـهـبـةـ المـعـرـفـةـ"ـ، زـادـ رـبـحـهاـ عـلـىـ حـسـابـ المـديـرـ (اقـرأـ المـسـتـثـمـرـيـنـ وـالـمـنـظـمـيـنـ).ـ لـقدـ أـقـنـعـ المـهـنـدـسـوـنـ المـالـيـوـنـ المـسـتـثـمـرـيـنـ وـالـمـنـظـمـيـنـ بـأنـ نـهـاـجـهـمـ كـانـتـ تـحرـسـ وـتـدارـ بـالـخـاطـرـ،ـ بـيـنـمـاـ فـيـ الـوـاقـعـ،ـ كـانـتـ الـأـرـبـاحـ الـأـعـلـىـ مـنـ الـعـامـلـاتـ وـالـعـقـودـ الـتـيـ تـتـمـ خـارـجـ الـبـورـصـةـ الـمـعـقـدـةـ مـسـتـمـدـةـ مـنـ مـسـتـوـيـاتـ أـعـلـىـ مـنـ أـصـحـابـ النـفـوذـ الـمـالـيـ الـمـحـكـمـ.ـ لـسـوءـ الـحـظـ،ـ لـقـدـ فـشـلـ النـظـامـ الـدـقـيقـ فـيـ أـدـاءـ الـعـنـيـةـ الـوـاجـبـةـ وـالـكـافـيـةـ نـيـاـبـةـ عـنـ المـديـرـ،ـ أـمـاـ آـنـظـارـ الـجـمـهـورـ عـامـةـ.

الـاستـنـتـاجـ مـنـ هـذـاـ التـحلـيلـ هوـ أـنـهـ لاـ يـمـكـنـناـ حلـ الـأـزـمـةـ عـنـ طـرـيـقـ إـضـافـةـ التـعـقـيدـ.ـ بـدـلـاـًـ مـنـ ذـلـكـ،ـ يـنـبـغـيـ أـنـ نـحاـوـلـ حلـهـاـ عـنـ طـرـيـقـ تـحـدـيدـ وـتـبـسيـطـ الـقـوـاعـدـ "ـالـخـشـنةـ"ـ وـتـطـبـيقـهـاـ بـصـرـامـةـ.ـ بـصـفـتـهـ مدـيرـ خـاطـرـ الـاعـتـهـادـ الـمـالـيـ أـشـارـ رـيـتـشـارـدـ بوـكـسـتـيـرـ (ـ٢٠٠٧ـ)ـ فـيـ شـهـادـةـ أـمـامـ الـكـوـنـغـرـسـ قـائـلاـًـ "ـإـذـاـ كـانـتـ اـحـتمـالـيـةـ الـمـخـاطـرـ الـمـنهـجـيـةـ تـنـبـعـ مـنـ تعـقـيـدـ السـوقـ،ـ فـإنـ إـضـافـةـ

طبقات من التنظيم قد تزيد الأمور سوءاً من خلال زيادة التعقيد الكلي للنظام المالي".

العوامل الخارجية

يحدد تقرير جنيف حول المبادئ الأساسية للتنظيم المالي بشكل صحيح أن التنظيم المالي له ما يبرره "عندما تكون هناك عوامل خارجية كافية وهي أن تكاليف فشل السوق الاجتماعية العامة ككل تتجاوز كلًا من التكاليف الخاصة للفشل والتكاليف الإضافية للتنظيم" (برونر ماير وآخرون ٢٠٠٩: ٢). يناقش التقرير أن اثنين من آثار امتداد العوامل الخارجية للمخاطر هي العوامل الخارجية المتعلقة بالبيع بعد حدوث حريق أو دمار ويسمى بيع-الحريق، وهو بيع بسعر زهيد، والعوامل الخارجية المتعلقة بالترابط البيني أيضًا. ينشأ العامل الخارجي لبيع-الحريق حيث إنَّ كل مؤسسة مالية فردية لا تأخذ في الاعتبار تأثير مبيعاتها جراء الحروائق على أسعار الأصول في أزمة سيولة محتملة طاحنة في المستقبل. العامل الخارجي السلبي الثاني هوحقيقة أن المؤسسات المالية أصبحت مترابطة جداً لدرجة أنها لا تصبح مجرد "أكبر من أن تفشل"، بل "متراقبة جداً بحيث لا يمكن أن تفشل"، مما يخلق خطراً أخلاقياً مفاده أنه سيتم إنقاذهما في أوقات الأزمة.

والحقيقة أنه من خلال تأمين الودائع الضمني، يقوم النظام الحالي بإخماد المؤسسات التي تسبب عوامل خارجية سلبية لآخرين. السلوك الجزئي للمخاطرة المفرطة له مخاطر منهجمية واسعة.

في دراسة مهمة للأنظمة المعقدة مع الإشارة إلى الأعمال المصرفية، يستحضر باحثون متذمرون من علم المحيطات وعلم الأحياء وعلم الحيوان أوجه الشبه من النظام البيئي إلى دراسة الأعمال المصرفية. يلاحظ ماي وليفين وسوجيهارا (٢٠٠٨) أن "نقاط التحول أو النقاط الحرجة" و"العتبات" و"نقاط التوقف" تصف حركة تقلب نظام ديناميكي معتقد من حالة مستقرة ظاهرياً إلى حالة بمستوى منخفض غير مستقر. إنهم يتحسرون لحقيقة أنه لا يتم إتفاق سوى القليل على دراسة المخاطر المنهجية مقارنة بما يتم إنفاقه على إدارة المخاطر التقليدية المألوفة في الشركات الفردية، ولكن تكاليف حدث مخاطرة منهجية لاقتصاد وطني أو عالمي ضخمة.

هناك ثلاثة أسباب محتملة لتجاهل المخاطر الشاملة. الأول هو الجهل التام. قد لا يكون لدى المشاركين في القطاع الخاص ببساطة أدنى فكرة أن ما كانوا يفعلونه ينطوي على تكاليف اجتماعية ضخمة. والثاني هو أنه كان من الممكن أن يكونوا على دراية بالتكاليف الاجتماعية، لكنهم لم يكونوا قادرين على قياس مثل هذه العوامل الخارجية، وافتضوا أن مثل هذه الأمور قد يتم التعامل معها والاهتمام بها من قبل المنظمين أو الحكومة. هذا هو سلوك الخطأ الأخلاقي الكلاسيكي. والسبب الثالث هو أنه بما أن المنظمين الماليين أفسحوا المجال للابتکار المالي أو الهندسة المالية التي خلقت التفوذ المالي الهائل دون اختبار أو التتحقق من التكاليف الاجتماعية المحتملة، فهم وبالتالي قد سمحوا عن غير قصد بوصول الخطأ الأخلاقي إلى مستويات الأزمة.

لسوء الحظ، إن الطبيعة الكامنة في العوامل الخارجية هي أنه يكاد يكون من المستحيل لشركة فردية حساب مدى امتداد العامل الخارجي وحتى العوامل الخارجية المتعلقة بالترابط البياني. هذا يتطلب معلومات وتوقعات عن المستقبل على الأغلب أن تكون شخصية ومن المرجح أن تكون على جانب من الخطأ. في الواقع، سيكون هذا مجالاً مثيراً للجدل في التنظيم المالي. إلى أن تحدث الكارثة، يجادل المشاركون في القطاع الخاص بشدة، بأن التكاليف أو القيود التنظيمية المطلوب منها الحد من هذين العاملين الخارجيين مرتفعة للغاية في (أ) منع الابتكار المالي و(ب) المبالغة في تقدير تكاليف الفشل. إن المراجحة التنظيمية والمنافسة بين المراكز المالية سيحولان المعاملات حتى إلى مركز آخر "سهل الاستخدام" حتى يصبح العمل الجماعي بمثابة نقطة سباق نحو القاع.

في الواقع، كان أحد الدفوعات عن سبب سماح المنظمين الماليين لهذا الابتكار المالي دون بذل الجهد المناسب (مثل إدارة الغذاء والدواء الأمريكية في الموافقة على عقاقير جديدة) هو أن العوامل الخارجية كانت خارج نطاق خبرتهم. حتى وقوع الأزمة الحالية ، بدا أن الهندسة المالية توزع المخاطر خارج النظام المصرفي. وأكد القادة المحترمون مثل آلان غرينسبان مراراً وتكراراً هذا الاعتقاد الذي لم يتم اختباره.

الترابط البياني

يكمن الترابط بين المؤسسات والأسوق والنظم في امتداد الآثار الخارجية أو العوامل الخارجية الملازمة للمنتجات والمؤسسات والأنشطة.

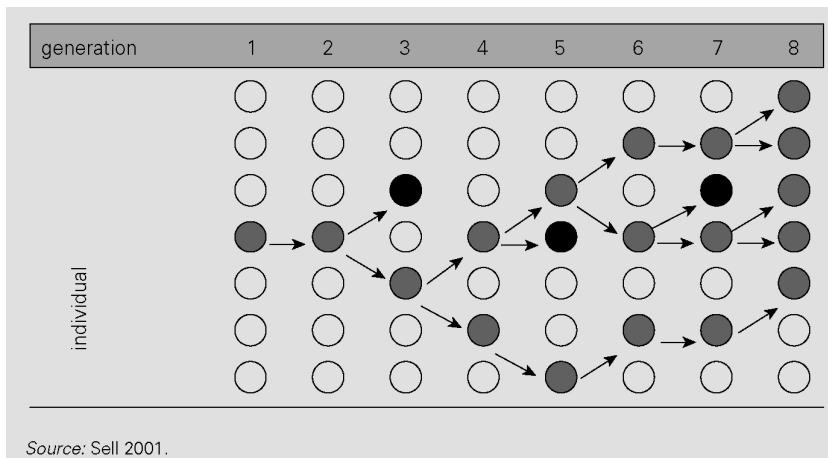
لا يحدث التواصل البيني للشبكة ببساطة من خلال قنوات حصرية متبادلة، ولكن من خلال العلاقات البينية المعقدة للغاية التي لا يمكن فهمها أو ملاحظتها دائمًا بشكل كامل.

يشير المؤرخ الاقتصادي مايكيل باردو (٢٠٠١) بشكل صحيح إلى أن العدوى بين عقدتين أو أكثر يجب أن يطلق عليها انتقال ، مشيراً إلى أنه "في العصر الذهبي ، تم نقل الأزمات المالية في جميع أنحاء العالم من خلال روابط المعيار الذهبي لسعر الصرف الثابت".

كيف يتم نقل الخسارة أو الخوف من الخسارة وانتشارها عبر الشبكة؟ كان الاقتصادي الألماني فريدرريش سيل (٢٠٠١) أول من أدمج مفاهيم العدوى في علم الأوبئة والأسواق المالية. ورسم خطأً موازيًّا بين امتداد الوباء إلى العدوى في الأسواق المالية. في علم الأوبئة يتنتقل المرض عندما يصل معدل التكاثر للفيروس إلى مقدار حرج ويزداد عدد البشر المصابين. ومع ذلك، فإن البشر يطورون المناعة أيضًا حتى يصبح معظم البشر في مأمن من المرض في مرحلةٍ ما من المراحل. تشبه عملية الوباء شجرة القرارات في نظرية اللعبة.

يمكن أن تتواتي الخسارة عبر شبكة (السوق المالية) مثل الوباء ، لأن الفشل (أو الخسارة) هي عقدة واحدة تسبب خسائر في العقد الأخرى من خلال روابطها. لذلك يمكن أن يؤدي سلوك تجنب الخسارة إلى حالة من الذعر حيث تنتشر الخسائر عبر الشبكة.

(الشكل ٤ - عملية توسيع الوباء)



Source: Sell 2001.

للحظة هذا التأثير المترافق لسلوك تجنب الخسارة من خلال دراسة بحثية أجريت عام ٢٠٠٧ من قبل المجلس القومي للبحوث (الأكاديمية الوطنية للعلوم) وبنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك على المخاطر المنهجية (كامبهو، وايدمان، وكريشنا ٢٠٠٧): "غالباً ما تتميز الأزمات المنهجية القائمة على السوق بالفشل في التنسيق: يقرر قطاع عريض من المشاركين في السوق، في ذات الوقت، الحد من المخاطرة والامتناع عن الأنشطة المالية بشكل فعال، مثل تداول الأسهم وإصدار الديون وحقوق ملكية أسهم والإقراض".

يعني الترابط البياني أن الجهة المنظمة والمؤسسة المالية ستحتاج إلى أنظمة معلومات إدارة مختلفة اختلافاً جذرياً يمكنها اكتشاف الاتصالات والمخاطر التي لا تتضح من النماذج الحالية لأنظمة معلومات إدارة. على سبيل المثال، لا تملك معظم البنوك معلومات جيدة جداً عن الروابط

الخاصة بأطرافها المقابلة (نظراً لها)، خاصةً فيما إذا كان مختلف النظارء في شركات مختلفة إما تابعون أو متراصبون بيناً بطرق مختلفة.

التفاعل البيني لحلقات التغذية الارتجاعية في الشبكات

يعني التفاعل البيني التفاعل المستمر والألعاب التي يتم لعبها بين مختلف المشاركين في السوق وبين القطاع الخاص والجهات التنظيمية وصانعي السياسات. تؤدي الألعاب الدينامية إلى نتائج لا يمكن التنبؤ بها دائمًا ، بالطريقة نفسها التي قد يعاني منها المنظمون من قانون العواقب غير المقصودة. المغالطة الشائعة بين المشاركين في السوق هي أن عمل لاعب واحد في السوق ليس له عواقب على السوق ككل. في الممارسة العملية، هذا ليس صحيحاً على الغالب، حيث إنه حتى المعاملات ذات القيمة الصغيرة جداً في السوق التي يتم تداولها بشكل ضعيف يمكن أن يكون لها تأثير دراماتيكي مفاجئ في تقلب الأسعار.

التفاعل البيني، أو اللعب في الشبكة، يؤدي إلى حلقات التغذية الارتجاعية، والتي بدورها تفسر مسيرة الاتجاهات الدورية المتواصلة للأسوق المالية. توجد آليات للتحذيرية الارتجاعية بسبب عدم تناسق المعلومات، هناك المتقدمون والمتخلفون في السلوك بين المتعاملين في معاملة الشبكة إلى جانب الاختلافات في تكاليف المعاملة. تفترض فرضية كفاءة السوق السائدة أن الأسواق ستبتعد أحياناً، لكن في النهاية ستعود إلى التوازن، فيما يدركه المهندسون على أنه تغذية ارجاعية سلبية - تراجع التقلبات إلى المتوسط (أومبلبي ٢٠٠٩).

جادل مدير الصندوق ذو الخبرة جورج سوروس بأن الأسواق المالية لديها أيضًا تغذية ارتجاعية إيجابية، من خلال ما يسميه الانعكاسية (سوروس ١٩٩٨). بينما يستجمع نشاط السوق كل الزخم، يحدث انحياز في المعلومات وسلوك القطيع مما يدفع السوق في خضم تذبذبات أكبر وأكبر، متسبباً بما يسمى بتأثير الكرة المحطمة، مع التقلب، وتصبح الحركات أكبر وأكبر حتى ينهار النظام.

ليس الشاغل الحقيقي للمنظمين هو ما إذا كانت مثل هذه المسيرة لاتجاه التقلبات الاقتصادية الدورية موجودة، ولكن ما إذا كانت هناك أدوات لإخماد أو إيقاف الضرر الناشئ عن مثل هذه المسيرة ، ومتى يجب أن تتدخل الجهة المنظمة.

تلخص كيفية التعامل مع الدمامل الناتجة عن المسيرة لاتجاه التقلبات الاقتصادية الدورية في ثلاثة خيارات. تتمثل القضية الأولى وغير المثيرة للجدل في إزالة العناصر المسيرة لاتجاه التقلبات الاقتصادية الدورية في القواعد والمعايير الحالية، مثل المحاسبة من السوق إلى السوق، واتفاقيات بازل كابيتال، ومتطلبات توفير القروض الدينامية. وافق المجتمع التنظيمي على هذا الإجراء بعد انسحاب الحصان من الاسطبل.

الثاني هو بناء قواعد توجه المنظمين بشأن موعد التصرف المضاد للتقلبات الدورية الاقتصادية. على سبيل المثال ، أوصى كل من غودهارت وبريسود بزيادة رأس المال بعد تقييم المخاطر باستخدام بعض القواعد البسيطة والشفافة (برونر ماير وغيره ٢٠٠٩). يستخدم بنك إسبانيا قواعد التوفير الدينامية مع تصاعد المخاطر. يرغب المنظمون في استخدام مثل هذه

القواعد لتجنب تحمل المسئولية الشخصية عن إصدار الأحكام بشأن متى وكيف يتم اتخاذ إجراءات ضد التقلبات الدورية الاقتصادية. وبالتالي، فإن عملية اتخاذ القرارات القائمة على القواعد على ما يرام إذا كانت الأسواق تتصرف وفقاً للقواعد، ولكن في العالم المعقد والتفاعلية والمترابط، قد لا تكون الأدلة الداعمة لقواعد اتخاذ القرار قاطعة. يجب على المنظمين وصانعي السياسة أن يتخذوا أحكاماً مستنيرةً حول توازن المخاطر وما إذا كان ينبغي اتخاذ إجراء ضد التقلبات الدورية الاقتصادية أم لا.

ال الخيار الثالث هو إدراك أن الطريقة الوحيدة للخروج من الشلل الكلاسيكي للعمل الجماعي هي أن يكون القادة الفرديون على استعداد لاتخاذ إجراءات صارمة، على الرغم من أن الأدلة قد لا تكون كاملة. في الأساس ، على حد تعبير رئيس مجلس البنك الاحتياطي الفيدرالي السابق ولIAM ماك تشنسن[★] مارتن، يجب على المرء أن يكون مستعداً لتحمل المسئولية الشخصية عن "نزع قفاز اللكم عندما يصبح الحفل ممتعاً".

الشفافية والحمل الزائد للمعلومات

تشير الشفافية إلى العملية التي يتم بموجبها إتاحة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالشروط والقرارات والإجراءات وجعلها واضحة ومفهومة للمشاركين في السوق. الغريب في هذه الأزمة الحالية هو أنها حدثت بشفافية كاملة وأمام الجميع. الإصلاحات التي تم إجراؤها بعد الأزمة الآسيوية وأزمة دوط-كوم dot-com أتاحت الوصول إلى المزيد من المعلومات وظهورها بشكل أكبر، مع إجراء إصلاحات كبيرة في مجال المحاسبة وكشف الشركات. حالياً، يتم الكشف عن التحذير الكامل

بالمخاطر والمعلومات على موقع الويب الخاصة بـ ليبان، المجموعة الدولية الأمريكية، الاحتياطي الفيدرالي، وبنك إنجلترا، والبنك المركزي الأوروبي ، وصندوق النقد الدولي ، لكن الأزمة ما زالت تحدث .

يافق الجميع أيضًا على أن جذور الأزمة معقدة للغاية لدرجة أن أحداً لم يفهم من أين يبدأ إيقافها. لم تكن المشكلة مشكلة نقص معلومات ، ولكن مشكلة الكثير جداً من المعلومات التي لم تكن مفهومة. كانت المشتقات المالية (العقود التي تستمد قيمتها من الأصول الأساسية) مثلها مثل التزامات الديون المضمونة (الالتزام المالي الموازي) ومقاييس العجز عن سداد الائتمان (مقايضة التخلف الائتماني)، كما أن القنوات معقدة للغاية لدرجة أن المستثمرين، والمصارف الأصلية والباعة، لم يفهم منظموها المليون تعقيدها وسميتها. هل يمكن أن يقدم المزيد من القواعد حول الشفافية يد المساعدة؟ أشك بذلك!

في الممارسة العملية، أصبحت الشفافية لعبة من الحمل الزائد للمعلومات بحيث يتم تضليل المتلقى أو لا يريد الاعتراف بأنه إما لا يفهم أولاً يعرف ماذا يفعل بمعظم المعلومات. مع وجود الشرط القانوني للحصول على كشف كامل ، تم تحويل النظام إلى لعبة من قبل الشركات والمؤسسات المالية التي يدعمها محاموهم (ذوو الأجور المرتفعة) المكلفوون الذين يتعلمون كيفية الكشف عن الكثير من المعلومات والمخاطر التي هم مسؤولون عنها مقابل لاشيء عندما يحدث أي خطأ. يتم دفن الحقيقة في حروف طباعة جيدة، ولكن فقط إذا كنت تعرف كيفية العثور عليها. كان القانون راضياً في ظل "الشفافية القانونية" ، لكن في نهاية المطاف دفع المجتمع ككل الثمن.

ها هنا حيث تكون هيكلية الحكومة أمراً بالغ الأهمية. ينبغي أن تكون مسؤولية مجلس إدارة المؤسسات المالية أن تفهم أو تطلب من الإدارة المعلومات اللازمة لتقدير المخاطر، بما في ذلك مخاطر التركيز المنهجي. إذا تم إخضاع مجلس الإدارة للمساءلة الكاملة عن تحديد هذه المخاطر والإفصاح عنها، فسيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لبذل العناية الواجبة لفهم أين توجد المخاطر الحقيقية. وبالتالي ، يجب على مجلس الإدارة أن يتساءل تماماً: إذا كانت الأرباح جيدة جداً بحيث لا يمكن أن تكون حقيقة، فهي جيدة جداً بحيث لا تكون صحيحة.

وبالتالي، فإن أحد مجالات الإصلاح هو أنه بدلاً من جعل النظام المعقّد أكثر تعقيداً، يجب أن نحاول جعله أكثر بساطة وقابلية للفهم. حتى قبل ٢٥٠٠ عام مضت، أدرك الفلاسفة القانونيون الصينيون والبيروقراطيون أنه ينبغي جعل القوانين بسيطة وسهلة الفهم وسهلة التعلم وسهلة التنفيذ والتطبيق.

الحواجز

هناك إجماع أن الحافز الأساسي للمخاطرة المفرطة في المجتمع المالي هو مخطط تعويض الإدارة الذي يكافئ المخاطرة على المدى القصير وتجاهل التكاليف أو الخسائر في المستقبل. دفع إدارة البنوك والصناديق الاحترازية بواسطة مكافآت وخيارات ضخمة تستند إلى المخاطرة قصيرة الأجل إلى دفع القطاع المالي نحو العمليات والمعايير التي حاولت جني الأرباح مقدماً دون قياس المخاطر الملزمة طويلة الأجل.

عززت ممارسات السوق المتباينة مسار الأزمات. أدى تطبيق محاسبة القيمة العادلة واستخدام النهاذج لقياس قيمة المنتجات المشتقة المالية إلى جعل الأرباح المستقبلية يتم قياسها وفقاً للشروط الحالية للقيمة الحالية، مع تجاهل التكاليف والظروف الخارجية (التي يصعب قياسها). كلما انخفض مستوى أسعار الفائدة بسبب السياسة النقدية الفضفاضة وارتفعت السيولة جراء عدم التوازن العالمي، ارتفع سعر هذه المنتجات ذات الرافعة المالية. نظراً لتميز هذه المنتجات بالسوق أو بالنهاذج، فقد تم تحويل الأرباح الرأسمالية غير المحققة إلى أرباح دون مراعاة استدامة هذه الأرباح المرتفعة أو إمكانية حدوث انعكاس حاد بسبب عمليات التداول المزدحمة أو عدم توفر السيولة في السوق. وغني عن القول، كلما ارتفعت الأرباح المسجلة، ارتفعت المكافآت.

وهكذا، تم الاعتراف على نطاق واسع في المجتمع الأكاديمي بضغط الخطر الأخلاقي بعد الأزمة الآسيوية وأن هذا الخطر هو الأكثر تأثيراً في سياسةٍ تضمن الدولة بواسطتها النظام المالي. إن معظم المنظمين لم يتخدوا أي إجراء يذكر ضد المخاطر الأخلاقية حتى ظهرت على السطح في نورتن رووك في عام ٢٠٠٧. لماذا لم يكن هناك تقدير كبير بأنه كلما ارتفعت الرافعة المالية الكامنة في النظام المالي، وخاصة في مجال المشتقات المالية، زاد الخطر الأخلاقي.

يكمن التفسير المحتمل في فشل المنظمين الماليين في تقدير المخاطر الهائلة الكامنة في الأسواق المالية فيما يمكن تسميته "عدم تناقض المخاطر"، (سوروس ٢٠٠٩). نظرة سوروس، تستخدم لتفسير سبب خطورة

مقاييس التخلف عن سداد الائتمان وينبغي حظرها ، ويمكن تعديلها أيضاً لتماثل المخاطر في جميع المتغيرات المالية. تمثل الخطوة الأولى في إدراك "أن هناك عدم تناقض بين سوق الأسهم أو شرائه في السوق ... إن الشراء لديه إمكانات غير محدودة في الاتجاه الإيجابي ، ولكن التعرض المحدود يكون على الجانب السلبي. يظهر عدم التناقض بالطريقة التالية: إن الخسارة في مركز متزود بمخزون كبير يقلل من تعرض الفرد، بينما يزيد الخسارة في صفقة البيع في مركز متزود بمخزون قليل (سوروس ٢٠٠٩).

وبعبارة أخرى، بالنظر إلى درجة الرافعة المالية العالية في النظام ، كانت المخاطر المنهجية غير خطية (غير محددة أو مستقرة) ومكلفة. نظراً لأن المنظمين الماليين لم يتمكنوا من الاتفاق على مقياسٍ بسيطٍ للرافعة المالية الإجمالية وسمحوا للبنوك باستخدام النهاذج المصنفة داخلياً لقياس مخاطرهم وبالتالي احتياجات رأس المال، زادت الرافعة المالية المضمنة زيادة واحدة. يمكن أن يصل إجمالي الرافعة المالية للنظام المالي العالمي (باستخدام القيمة الوطنية للمشتقات المالية (أي السندات) إلى ١٤ ضعف الناتج المحلي الإجمالي ، مقارنة بالحدود الحالية العليا للرافعة المالية التقليدية (مقاسة مثل الأصول المصرفية ورسملة سوق الأوراق المالية والقيمة السوقية للديون) بما يقارب خمسة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي (شينغ ٢٠٠٩ ب). حقيقة أن البنوك الأمريكية الخمسة الاستثمارية قد زوّدت بقوة في نهاية عام ٢٠٠٧ برأس المال يقدر بـ ٨٨ ضعف بما في ذلك ديون تحت الخط ، هذا يعني أن الخط الأخلاقي مرتفع للغاية.

والخطوة الثانية هي إدراك "أن سوق مقاييس التخلف الائتماني يقدم طريقةً ملائمة لإطلاق السندات من أجل البيع على المكشوف (دون

امتلاكها لوقت قصير). في ذاك السوق، يعمل عدم التهالك في مكافأة المخاطرة بطرق معاكسه للأسمهم. إن إطلاق سندات قصيرة (غير ممتلكة) عن طريق شراء عقد مقايسة التخلف الآئتماني يحمل مخاطرةً محدودةً ولكن احتمال ربح غير محدود. على النقيض من ذلك، يوفر بيع عقود مقايسة التخلف أرباحاً محدودة ولكن مخاطر غير محدودة من الناحية العملية (سوروس ٢٠٠٩). كان بيع عقود مقايسة التخلف إلى السوق في نهاية المطاف كان خطأً فادحاً ارتكبته المجموعة الدولية الأمريكية..

يذهب سوروس خطوة أخرى أبعد من ذلك. "الخطوة الثالثة هي الأخذ بعين الاعتبار الانعكاسية والاعتراف بأن سوء تسعير الصكوك المالية يمكن أن يؤثر على الأساسيات التي من المفترض أن تعكسها أسعار السوق... هذا يعني أن الضغط على المؤسسات المالية من أجل تخفيض سعر الأسهم يمكن أن تكون ذاتية التتحقق، وهذا أمر في تناقض مباشر مع فرضية السوق الفعالة" (سوروس ٢٠٠٩).

إذا ما قمت بتفسير سوروس بشكل صحيح ، فإن مجموعة عدم تناقض مخاطر سوروس والمخاطر الأخلاقية والانعكاسية قد أوجدت حالة تحقق الذات التي أصبحت المؤسسات المالية فيها أكثر وأكثر فاعلية من ناحية النفوذ المالي إلى أن انهار المضاربون من خلال العمل من أجل تخفيض سعر الأسهم.

خلال الأزمة الآسيوية ١٩٩٧-١٩٩٨ ، فإن العديد من البنوك المركزية التي كانت لديها احتياطيات غير كافية من العملات الأجنبية لإنقاذ بنوكها المحلية أو شركاتها التي كانت تمتلك مقدار زائدة من النقد الأجنبي

ولديها عدم تطابق كبير في استحقاقات الديون، أصبحت عملياتها عرضة لضغط تخفيض سعر الأسهم. وقد أدى انهيار العملات بالوصول بالاقتصاديات إلى أوضاع توافق ذات مستوى منخفض احتاج التعافي منها إلى سنوات عديدة لاحقة.

لذلك، ينبغي أن نولي مزيداً من الاهتمام لسبب عدم وجود حواجز للمنظمين وواعي السياسات للتصرف بشكلٍ مضاد للتقلبات الدورية الاقتصادية بشكل أكثر فعالية وقوه أكبر.

يشير النقاش الذي دار مؤخراً في المملكة المتحدة البريطانية إلى أنه ينبغي أن تكون هناك هيئة مستقلة (لجنة لسياسات المالية) لتكون مسؤولة عن الاستقرار المالي الكلي المنهجي الحصيف، ويكون البنك المركزي مسؤولاً عن التنظيم الجزئي الحصيف. من المفترض أن تقوم الهيئة المستقلة بتعزيز وظيفة "الثقة بلا الشريعة" للإشراف الخارجي، على عكس نهج "الامتثال والتوضيح" الحالي.

تقسيم العمل بين أصحاب البيت والمنظمين المضيفين

إن الإجماع على أن نطاق التنظيم يجب أن يغطي محيط المؤسسات المالية والنشاطات المهمة بشكل منهجي يعني أنه يجب علينا تحديد ما هو منهجي ومن الذي يجب أن يفعل ما يتوجب عليه فعله. لقد أظهرت الأزمة الحالية أن تركيز المخاطر يمكن أن ينشأ بسرعة من الثقوب السوداء غير المنظمة أو في مناطق "الظل المصرفي" غير الخاضعة للتنظيم حيث لا يملكون المديرون والمنظمون وصانعو السياسة سوى القليل أو لا يملكون أي معلومات

حول ما يحدث. ومن ثم ، هناك اتفاق عام على وجوب جعل الأنظمة أكثر اتساقاً وأن الرقابة والتطبيق الإشرافي ينبغي أن يوافقا المعايير الدولية لأفضل الممارسات. من السهل أكثر قول ما نقول من القيام به.

أولاً، ما ليس منهجياً في السوق الناضجة (السوق التي يتحقق فيها التوازن بين العرض والطلب) يمكن أن يكون منهجياً للغاية في الأسواق الناشئة. على سبيل المثال، يمكن أن يكون الصندوق الاحترازي "أو الوقائي" (وهو صندوق يقوم بمشاركةٍ نسبيةٍ محدودة من قبل المستثمرين) غير المهم من الناحية المنهجية في السوق المحلية الكبيرة الناضجة نظامياً للغاية في سوق ناشئة، خاصةً عندما يمكنه العمل بالتنسيق مع صناديق الاحتراز الأخرى في السوق غير الخاضعة للرقابة على المعاملات التي تتم خارج البورصة. إن القضية لا تتعلق فقط بالحجم المنهجي للتداول أو التعامل على الكشوف، ولكنها تتعلق أيضاً بسوء التصرف في البيع والتلاعب بالسوق والتعامل الداخلي والاحتياط.

ثانياً، تشير التجارب الحديثة إلى أن ما كان يعتقد أنه ليس نظامياً يمكن أن يتطور بسرعة ليصبح نظامياً للغاية. في الواقع ، كان عدد قليل من المنظمين على دراية بأن سوق مقايضة التخلف الائتماني كان له مثل هذه الآثار النظامية على صحة النظام المالي والسيولة في سوق الأوراق المالية المدعومة بالأصول. كان لا بد من إنقاذ المجموعة الدولية الأمريكية من أجل وقف العدوى المنهجية إذا فشلت.

ثالثاً، ما دامت المؤسسة أو النشاط المالي لا يخضعان للإشراف على أراضيها الأصلية، وفي ظل غياب التعاون والسلطة القانونية للسلطة

المحلية، سيكون من المستحيل على السلطة المضيفة الحصول على المعلومات اللازمة لتقدير الآثار المنهجية أو القيام بالتحقيق والتطبيق، عندما تشمل أنشطة التداول العديد من الأسواق وأيضاً المعاملات التي تتم خارج البورصة أو الأسواق غير المنظمة. بدون تعاون دولي فعال، لا يمكن لأي منظم مضيف أن يحمي المستثمرين والأطراف المقابلة في البلد الضيف.

رابعاً، لا تتمتع مذكرة التفاهم الحالية بين الجهات المنظمة للبلد والمنظمين المضيفين بمكانة قانونية كافية أو بصلاحيات الوساطة في حالة وجود خلافات بين الجهات المنظمة للبلد المعنى والمنظمين المضيفين.

في الواقع، إن السؤال الذي أثاره تقرير لاروزيه حول الإخفاقات الإشرافية المهمة داخل الاتحاد الأوروبي ينطبق بشكلٍ مباشر على الساحة الدولية (جاك دي لاروزيه ٢٠٠٩)، بما في ذلك:

* التركيز أكثر من اللازم على الإشراف على الشركات الفردية والقليل جداً على الجانب الكلي الاحترازي.

* آليات غير فعالة للإنذار المبكر، وخاصة عدم وجود آليات لضمان ترجمة تقييمات المخاطر إلى أفعال.

* الافتقار إلى الكفاءات ، ويشير فشل الرقابة إلى الحاجة إلى مشرفين ذوي خبرة ومدربين تدريباً جيداً في جميع البلدان.

* الفشل في تحدي الممارسات الإشرافية على أساس عابر للحدود، حيث لا توجد آلية لتمكين البلدان المضيفة من الطعن بفعالية وبشكلٍ جماعي في قرارات المنظمين المحليين الذين فشلوا في إدراك المخاطر.

* عدم وجود صراحة وتعاون بين المشرفين، حيث لم يكن المشرفون في مختلف البلدان مستعدين للمناقشة بكل الصراحة الملائمة وفي مرحلة مبكرة نقاط الضعف في المؤسسات المالية التي يشرفون عليها.

* الافتقار إلى الصالحيات الثابتة المتتسقة بين الدول الأعضاء ، حيث أن هذه الاختلافات، بما في ذلك الاختلافات في قوانين الإعسار (عدم توفر الملاعة المالية)، تتطلب تغييرات في القانون.

* لا توجد وسيلة للمشرفيين لاتخاذ قرارات مشتركة ، قد يكون هذا العجز بسبب عدم وجود صالحيات قانونية لاتخاذ القرارات أو عدم القدرة على الوصول إلى ردود منسقة داخل البلدان وكذلك مع الأطراف المقابلة عبر الحدود.

الاستنتاجات والآثار المرتبة على السياسة

في اجتماع دافوس في ٢٧ كانون الثاني ٢٠٠٩ ، ناقش رئيس المنتدى كلاوس شواب قائلاً، "ما نشهده حالياً مع الأزمة المالية وعواقبها هو ولادة حقبة جديدة - دعوة للاستيقاظ لإصلاح مؤسساتنا وأنظمتنا، وقبل كل شيء تفكيرنا. "أختتم حديثي بوضع بعض الملاحظات المبدئية للغاية حول كيفية استخدام إطار الشبكة لتحسين حوكمة القطاع المالي.

أولاً، إن تقدير ديناميات سلوك السوق يوحي بأن وجود الكثير من الاستقرار أو الإفراط في التنظيم يمكن أن يولّد رضا ذاتياً كبيراً للمشاركيين في السوق، وبالتالي عدم وجود مناعة ضد تقلبات السوق. وهذا يستدعي تساهلاً أكبر مع المخاطر ورغبة في فتح الأسواق تدريجياً للتأكيد على وجود

أساس السيطرة. ييدو أن التدرج أفضل من "الضربة الكبيرة المفاجئة" من حيث رفع مستوى حصانة النظام. وييدو الانفتاح، أو الإصلاح في شكل وحدات أو "قطع" ، طريقةً معقولَةً ومُعلنَةً للمضي قدماً.

ثانياً، تبدأ مرونة الشبكات من الانفتاح مروراً بالتنوع والأفكار الجديدة إلى التكنولوجيا. يتم شحذ مرونة الشبكات من خلال ضغوط السوق الفعلية، بحيث يتعلم المشاركون من خلال أخطائهم. وبعبارة أخرى، لا يمكن بناء الحصانة من خلال الحماية. يعتبر اتباع نهج منفتح الذهن تجاه مخاطر السوق ومنح الثقة للمشاركين في السوق للتعلم من أخطائهم أكثر فائدةً من الإدارة الجزئية لعملية الوساطة. إن السماح بالمزيد من المنافسة وتنوع المنتجات والمؤسسات والعمليات من شأنه أن يلغى "الثقافة الأحادية الجانب" وبناءً عليه زيادة التركيز والهشاشة.

ثالثاً، لا تعمل الشبكات فقط على الترابط البياني والتفاعل البياني، ولكن أيضاً على الاعتماد البياني. ليست السياسة والنتائج في الشبكات مسؤولية شخص واحد أو مؤسسة، بل هي جهد تعاوني لأصحاب المصلحة ذوي الأسهم المتعددين. فالجهود التعاونية في إدارة الشبكات والحكومة مفترضة. إن كيفية التعاون أو التعامل مع عواقب الافتقار إلى التعاون ستشكل سلوك الشبكة أونتائجها. والنتيجة الحالية هي مأساة عالمية لعموم البشر، إذ أدى عدم التعاون إلى حدوث سباق نحو القاع والکوارث البيئية والإيكولوجية.

رابعاً، إن مشاهد الشبكة توحّي بالمزيد من الخدر بشأن التدخل التنظيمي. وتشير قوة التنظيم الذاتي للشبكات إلى وجود غريزة أساسية

للبقاء والمرونة. كما أن البنوك المشاركة في الأنشطة المالية خارج البورصة تشارك في تنوع المخاطر. قد يكون لتدخل الحكومة الإنقاذ المؤسسات الفاشلة بشكل أساسي عواقب غير مقصودة أكبر بكثير مما يمكن أن تخيلها. وتمثل المعضلة في أن الحوافز السيئة، لا سيما الأخطار الأخلاقية، هي التي أصبحت راسخة، وهذا ما يفسر لماذا لم تنخفض الرواتب في العديد من المؤسسات التي تم إنقاذهما بقدر انخفاض الرواتب في القطاع الحقيقي.

إذا كان يتعدّر فك الارتباط بين الشبكات المعقّدة أو إصلاحها بين عشية وضحاها، ولا حتى على المستوى الوطني، فمن الواقعي تماماً أن نفترض أن الهيكل المالي العالمي لن يصلح بسرعة أو بشكلٍ طوعي. ولسوف ينشأ ويتطور من المنافسة داخل النظام.

الاستنتاج النهائي هو أنه من غير المرجح أن يكون هناك "ضجة كبيرة" في إصلاحات القطاع المالي، حتى مع تطور الأزمة المالية الحالية، لكي يكون هناك فهم أفضل لأسباب وخصائص التغيير في بيئة الأسواق المالية. يشير هذا إلى أن أجندة بحث حول تحليل الشبكات يمكن أن تسفر عن رؤى مثمرة حول كيفية تحسين الحكومة المالية والعالمية.

ما هي الآثار المترتبة على هذا المسح الموجز لإطار شبكة البنية المعمارية المالية العالمية واتجاه التغيير التنظيمي؟ في الخلاصة، ينظر تحليل الشبكة إلى الهيكلية المالية العالمية باعتبارها شبكة معقّدة ومتطرّفة من الشبكات المحلية، معروضة بدرجة كبيرة بتوزيع المعاملات لقانون الطاقة حسب القيمة وتفاعلية عالية وعرضة حالياً لعدم الاستقرار المالي بسبب تدفقات رأس المال المتقلبة الناتجة عن الاختلالات الهيكلية وأخطاء

السياسة. على الرغم من أن ميزان القوة الاقتصادية في التحول من الدول الغنية إلى الدول الكبيرة الناشئة مثل الصين والهند ، فإن القواعد الأساسية للملتدين لم تتغير. هناك زخم كبير للحفاظ على الوضع الراهن، بحيث تظل الدفعـة الملازـمة للمصالـح الخاصة لـفـقـاعـات الأـصـول والـرافـعـة المـالـيـة العـالـيـة سـلـيمـة. علينا أن نتعـايش مع حـقـيقـة أنهـ، ما لم تـكـن الخـسـائـر الـاجـتمـاعـيـة مؤـلـمة ، فإن الـوضـع الـراـهن لن يتـغـير إـلا بـشـكـل تـدـريـجي وـلـيـس جـذـريـاً. نـظـراً لـأن مـراكـز الـقوـى، بما في ذـلـك المؤـسـسـات المـالـيـة الكـبـيرـة وـالـمـعـقـدـة وـغـيـرـها من المـصالـح الـخـاصـة ، تـحـمـي مـصـالـحـها بـشـكـل مـسـتـمـر ، فـمـن غـيرـ المـرـجـح أـن يـتـخلـي أولـئـك الـذـين يـسـيـطـرـون عن سـلـطـاهـم طـوـاعـيـة. في الـوـاقـع ، زـاد الـوـجـود الأـورـوـيـ في مجلسـ الاستـقرـار المـالـي بـشـكـل أـكـبـر مع إـضـافـة إـسـبـانـيا وـالـمـفـوضـيـة الأـورـوـيـة ، بـحـيـث يـمـثـلـ الأـورـوـيـوـن الـآن ستـة منـ أـصـل ٢٠ عـضـواً....

كيف سيساعدنا إطار الشبكة في التفكير في إصلاح الهيكلية المالية العالمية الحالية؟ أولاً، المهم هو طوبولوجيا الشبكة (بنية الشبكة) أو الهيكلية. نحن في حاجة إلى رؤية شاملة للنظام مع فهم جيد لأضعف روابط المخاطر. بالنظر إلى الوجود المتواصل لقوانين النفوذ في الشبكات ، علينا أن ندرك أن الشبكات ليست متساوية وأن التركيز المتزايد من خلال "أكبر من أن تفشل" أو مترابطة أكثر من أن تفشل ، هو مخاطر حقيقة. نحن بحاجة إلى مزيد من التفكير حول تحقيق المزيد من المنافسة والتنوع في الشبكات العالمية، من أجل تجنب السلوك الاحتكاري من منع الابتکار والمیل نحو "الثقافة الأحادية الجانب". وأشار أفيناش بيرسود وأخرون إلى كيفية تشجيع استخدام معايير محاسبية موحدة (محاسبة القيمة العادلة)، وقد

شجعت النماذج المثلية الأسوق على التحرك في اتجاه واحد، مما زاد في مسيرة اتجاه التقلبات الاقتصادية الدورية. يتضح هذا بشكل خاص عندما تخلق نماذج تداول متماثلة، باستخدام معلومات متشابهة بشكل أساسي، تأثيرات كبيرة وتداول الزخم المستمر بالإضافة إلى توقعات تحقيق الذات.

ثانياً ، ينبغي للمنظمين الماليين معالجة مسألة التعقيد باستخدام أدوات وتقنيات مختلفة. أذكر اثنين منها فقط. كما مهد للأمر كل من: جي دوين فارمر (٢٠٠١) وأندرولو (خانداني ولو ٢٠٠٧) وماي وليفين وسوغيرا (٢٠٠٨) يتعين على الجهات التنظيمية الأخرى استخدام نماذج أكثر لأسوق التمويل ، والنظر إلى الأسواق المالية باعتبارها أنظمة بيئية دينامية، متطرفة وقابلة للتكييف تعاني من فترات من عدم الاستقرار، بدلاً من كونها أنظمة مستقرة، وسطية الارتداد تعود إلى التوازن. ومن شأن النمذجة على نطاق المنظومة بالكامل استخدام الميزانيات العمومية ويمكن للتدفقات أن تتيح حدود الرفع المالي الفعال.

يجب أن يستخدم المنظمون المزيد من تقنيات الطب الشرعي، باستخدام اختبارات الاختصاص القضائي من خلال المتوج على أساس "من البداية إلى النهاية" ، وأن يبححوا في كيفية تطور المتغيرات المالية من الإنشاء والتداول والمراقبة والتسوية إلى التوزيع في جميع أنحاء النظام المتبوع. يجب أن ينظر مسار التدقيق في كيفية إدارة كل مستثمر أو وسيط لمحاطره. إن دراسة الطب الشرعي الشاملة لعدة قطاعات ستؤدي إلى تراجع أنهاط السلوك أكثر من التركيز الحالي على اختبارات وفحوصات الإجهاد القائمة على المؤسسات. يجب أن يكون لدى المنظمين أيضاً بيانات على مستوى النظام برمته حول

الرافعة المالية المضمنة، من خلال الإصرار على أن يتم إخضاع المتغيرات التي يتم تداولها على المستوى الشعبي للمقاصلة كي تسجل في خطط المقاصلة المركزية. يتعين على الجهات التنظيمية المالية تبني منظور سياسة الصحة العامة.

على سبيل الفلسفة التنظيمية ، يجب أن يحاول المنظمون تقليل التعقيد في النظام، بحيث يمكن بسهولة فهم جميع المتغيرات والمعايير والقواعد من قبل جميع الأطراف على حد سواء. مهما كانت المهمة صعبة، يجب احتزاز جميع القواعد والعمليات إلى المبادئ والأهداف الرئيسية، بحيث يمكن تفسير القواعد على ضوء هذه المبادئ الأساسية. هذا يتطلب المزيد من الحكم من قبل كل من المنظمين (يكسر الظاء) والجهة المنظمة (يفتح الظاء) على حد سواء.

بشكل عام، ما ينبغي على المنظمين تقديره هو أن السلوك الجماهيري يتأثر بشكل أكبر ببعض القواعد الواضحة والبساطة، التي يتم تنفيذها بحزم ، أكثر من القواعد المعقدة المتعددة ، التي تطبق باستخفاف وضعف.

ثالثاً، فيما يتعلق بمسألة البياني، يفهم مهندسو الشبكات في تكنولوجيا المعلومات أهمية العمل في الوحدات المعيارية. يتم تحقيق اختراقات تقنية بشكل عام في شكل وحدات معيارية. يجب أن تقسم إصلاحات الشبكة النظم إلى وحدات، مع وجود جدران الحماية وضوابط المخاطر ذات الصلة، بحيث يمكن تحقيق الإصلاحات على أساس معياري (باينهوكر ٢٠٠٧). على سبيل المثال، يمكن فهم الرابط البياني والرافعة المالية ذات الصلة من خلال بناء البنية الأساسية للتسوية ومقاصدة البنية التحتية على أساس وحدات معيارية، متوج تلو الآخر، وبتحليل هذه البيانات. ينفق المنظمون موارد قليلة جداً في التنقيب عن المعلومات في قيادتهم.

بالنسبة لمسألة ما إذا كانت المؤسسات المالية الكبيرة والمعقدة كبيرة ومعقدة للغاية بسبب ترابطها البياني، يقترح الحل المعياري ضرورة إنشاء جدران حماية بين خطوط عملها الرئيسية، بحيث يتم تجزئة المناطق عالية الخطورة عن المرافق العامة كجزء من الأعمال المصرفية.

رابعاً، ينبغي معالجة مسألة تفاعل آليات التغذية الارتجاعية عن طريق إزالة التحيز المساير للاتجاه الدوري في المعايير والقواعد الحالية. هناك اتفاق الآن على هذه الخطوة. ومع ذلك ، يجب أن يكون المنظمون على دراية بأن ما يهم هو الإجراء الانعكاسي للمشاركين في السوق تجاه السلوك الملاحظ للمنظمين أنفسهم. إذا كان المنظمون يتسامحون مع السلوك المحفوف بالمخاطر أو لا يتصرفون بحزم وعزم لوقف سلوك المخاطر الأخلاقية، فسوف يتصرف المشاركون في السوق كما لو أن المنظمين سمحوا بهذا السلوك. بمعنى ما، أعتقد أن الانضباط التنظيمي من خلال التطبيق هو الخط الأحمر الرفيع الذي يوقف المخاطرة المفرطة للمشاركين في السوق.

رأيي الشخصي هو أن محاولة التوجه إلى قواعد واضحة، قطعية وشفافة بدلاً من التعقل قد ذهبت إلى أبعد من اللازم. لا توجد قاعدة قابلة للتطبيق في كل الأوقات، بالنظر إلى ألعاب التفاعل البياني للأسوق المالية. والحقيقة هي أن هذه القواعد تتطلب معلومات قد لا تكون متوفرة لإصدار قرارات واضحة. إن خطر انتظار أدلة محددة قد يعني أن الإجراء التنظيمي صغير جداً، ومتاخر للغاية. ويتعين على المنظمين دائمًا إصدار أحكام بناءً على معلومات جزئية أو غير موثوق بها أحياناً. يجب على المجتمع كل تقديم الدعم على نطاقٍ واسع للهيئات التنظيمية المستقلة لإصدار مثل

هذه الأحكام المستنيرة وقبول حقيقة أنه في بعض الأحيان يتم إصدار الأحكام في جانب النفور من المخاطرة، ذلك لأن تكاليف الأزمات المالية لا يمكن التنبؤ بها.

خامساً، فيما يتعلق بـ هيكلية الحوافر، أقر الكونгрس الأمريكي مؤخراً تشريعياً لتمكين المنظمين من التحكم في ترتيبات معينة للتعويضات أو حظرها لمديري المالية الذين ينظرون إليهم على أنهم يشجعون على المخاطرة المفرطة. هناك مقاومة قوية داخل ولو ستيرت لتخفيض العلاوات والرواتب على افتراض أن المهارات المالية ضئيلة وأن خفض الرواتب من شأنه أن يخفض من سوية أداء القطاع المالي. إن هذه الحجة هي خدمة ذاتية.

من وجهة نظري، فإن مستوى العلاوات والأرباح لا يستمد من مهارات هؤلاء المسؤولين الماليين، ولكن من حجم الرفافع المالية التي يضمنوها في صلب النظام. وبالتالي، إذا كان التنظيم يحد من مستوى الرافعة المالية، فسيتم تحديد العلاوات. يثير هذا سؤالاً أساسياً حول ما إذا كانت الصناعة المالية ستنمو إلى الأبد بشكل أسرع وأكثر ربحية من القطاع الحقيقي. في صميم القضية، هناك حدود مقبولة للرافعة المالية في الاقتصاد ككل، على الصعيدين القطاعي والوطني. لا توجد صيغة ثابتة لحدود النفوذ المالي، ولكن لكل اقتصاد، وعلى المستوى العالمي، يجب أن تكون هناك حدود، يجب تحديدها وتطبيقتها بشكل صارم.

باختصار، من المؤمل أن يفتح إطار الشبكة طرقاً جديدة للبحث في تعقيدات القطاع المالي وروابطه بالاقتصاد الحقيقي.



الهيئة العامة
للسورية للكتاب

الفصل السادس

فهم الاختلالات العالمية

ريتشاردن. كوبر

في هذا الفصل، أود أن ألقي بظلال الشك على اقتراحين اثنين متربطين تم قبولهما على نطاق واسع كحقائق: يدخل الأميركيون القليل جداً، وتدير الولايات المتحدة عجزاً حالياً بمقدار ٧٨٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٦ - وهذا غير مستدام يخاطر بالتعجيل في تعديل مضطرب من شأنه أن يلحق الضرر بالاقتصاد العالمي في المستقبل القريب نسبياً (غير محدد عادةً). ينبغي عدم اعتبار شكوكي كحقائق جديدة، بل كفرضيات بديلة معقولة ظاهرياً حول كيفية عمل العالم هذه الأيام وكيف وصلنا إلى مثل هذه الاختلالات العالمية الكبيرة.

أبدأ بمدخلات الولايات المتحدة الأمريكية لأنها تتعلق بالموضوع الأوسع المتمثل في الاختلالات العالمية من خلال هوية الحسابات القومية، والتي تربط العجز في الحساب الجاري بالفارق بين الاستثمار المحلي والمدخلات الوطنية. لا يمكن تخفيض عجز الحساب الجاري دون تقليل فائض الاستثمار على المدخلات. قلة قليلة تجادل بأنه ينبغي على الولايات

المتحدة أن تقلل من الاستثمار (ربما باستثناء الاستثمار في الإسكان خلال فترة ازدهار الإسكان)، مما يعني أنه إذا كان العجز في الحساب الجاري الأمريكي، ما يقرب من ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة فيجب أن يخفيض، بينما يجب زيادة المدخرات الوطنية – التي تشمل الأدخار العام والخاص. كما اقترح بعض المحللين (على سبيل المثال كلاين ٢٠٠٥)، أنه ينبغي ألا يتجاوز العجز ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وأن يصان الاستثمار وتزيد الوفورات بنسبة ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي أي من ١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٦ في المائة من أسهم ٢٠٠٦. (استخدم إجمالي المدخرات والاستثمار في كل مكان ، كما هو مناسب في عالم يتسم بالتغيير التكنولوجي السريع. الاستثمار "البديل" عادة ما يكون متفوقاً تقنياً على سابقه ، وعلى أي حال، ستقوم الشركة المداراة جيداً بتقييم جميع الاستثمارات الكبيرة من جديد، محركةً بدلات الاستهلاك إلى أنشطةٍ جديدةٍ إذا كان ذلك مناسباً اقتصادياً).

يتم تحديد المدخرات والاستثمار في الحسابات القومية، والتي تم تصميمها منذ أكثر من ٦٠ عاماً في أوج العصر الصناعي، إلى حد كبير من حيث الهياكل والمعدات (على الرغم من أن برامج الكمبيوتر أضيفت مؤخرًا). يكاد لا يكون هذا مناسباً لما يسمى اقتصاد المعرفة. ينظر الاقتصاديون إلى المدخرات على أنها استهلاك يختلف من يوم لآخر من أجل استهلاك أكبر في وقت ما في المستقبل ، ربما يتصرفون من تلقاء أنفسهم، ويتعايشون مع الأجيال المقبلة! باستخدام هذا التعريف للوفورات، يجب إضافة العديد من

العناصر إلى التوفير كما هو مسجل حالياً في الحسابات القومية. من المفترض أن يشمل ذلك النفقات التعليمية، والنفقات على البحث والتطوير، وشراء السلع التي تتحمل البقاء طويلاً لدى مستهلكين (المونه)، والاستثمار غير المادي من قبل قطاع الأعمال في البحث والتدريب والعلامات التجارية (كارادو، هولتن وسيشل ٢٠٠٦). إن إضافة هذه المواد إلى المدخرات والاستثمار لعام ٢٠٠٥ يرفع تلك الكميات من ١٣,٥ و ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على النحو المحدد في الحسابات القومية إلى ٣٩ و ٤٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (زيادة بنسبة ١٥ في المائة كمخصص لفهم الاستثمار الموسع). لا تشير هذه الأرقام إلى أن الأميركيين يغيرون المستقبل في المستقبل القريب، خاصةً عندما يتم السماح بعوائد عالية من التعليم وإعادة البحث والتطوير. على الرغم من نتائج الاستطلاعات الحديثة، فمن غير المحتمل أن يكون الأميركيون في المستقبل أسوأ حالاً بكثير من الجيل الحالي. بقدر ما أستطيع أقول، إن خط الابتكارات المستقبلية متليع، سيكون علينا أن نشهد كارثة شديدة لهؤلاء، والاستثمار المرتبط به لا ينبع من خلال دخل أعلى للفرد، كما فعلوا بشكل مطرد خلال نصف القرن الماضي. إرثنا الأكبر للجيل القادم هو أجهزتنا الناجحة - المؤسسات والحوافز على حد سواء من أجل الابتكار والتغيير التكنولوجي.

من منظور المعيشة الأسرية، يجب أيضاً أن يتم توفير حصة لمكاسب رأس المال على الأصول الحقيقة والمالية، والتي يمكن تحريكها بشكل متزايد من خلال الابتكارات في الأسواق المالية مثل قروض الأسهم المنزلية والرهونات العقارية المعكوسة، والموروثات المتوقعة. على عكس الاستثمار

المجديد، إن هذه لا تضيف إلى العائد الاجتماعي في المستقبل (على الرغم من أن جزءاً من مكاسب رأس المال على الأسهم قد يعكس الاستثمارات غير المادية التي تقوم بها الشركات)، لكنها مدخلات مشروعة من منظور الأسرة. ارتفعت القيمة الصافية المعيشية للأسرة بنسبة ٦,٥ في المائة سنوياً خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٥ وبنسبة ٨ في المائة في عام ٢٠٠٥ وحده - كما ذكر في العام الماضي، تلك هي التي سجلت العناوين الرئيسية المتعلقة بالمدخلات الشخصية السلبية في الحسابات القومية.

بالطبع ، هذه أرقام إجمالية ، فهي لا تعالج مسألة التوزيعات. لا شك أن هناك العديد من العائلات التي تلقت النصح بشكلٍ حسن لتوفير المزيد لصلحتها الخاصة. علاوة على ذلك، انخفضت القيمة الصافية المعيشية للأسرة في عام ٢٠٠٨ ، مع انخفاض أسعار المنازل والعديد من الأصول المالية. ولكن ، من المفترض أن يكون هذا مجرد ظاهرة مؤقتة.

ماذا عن الاختلال العالمي؟ لا تؤثر الحسابات المنقحة للادخار والاستثمار على التناقض بينهما ، حيث يتم جمع المدخلات والاستثمار بنفس المقدار. من المفترض أن يقتربوا ، بدلاً من ذلك ، أنه سيكون من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، زيادة المدخلات الوطنية الأمريكية أكثر من ذلك، إلا من خلال الميزانية الفيدرالية. قد ترتفع المدخلات الخاصة من تلقاء نفسها مع انخفاض أسعار المنازل أو حتى استقرارها لأي فترة زمنية، ولكن من غير المرجح أن تكون الأسر متقبلة لتخفيضات كبيرة في استهلاكها على المدى الطويل.

هل يمكن الحفاظ على رصيد الحساب الجاري الذي يتجاوز ٧٠٠ مليار دولار في السنة ، أي أكثر من ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي؟ الإجابة من وجهة نظر اقتصادية تقنية (ميزنة عن وجهات نظر نفسية أو سياسية، والتي لم يتم تناولها هنا) هي إجابة لا لبس فيها. يجادل البعض بأنه كبير دون سابقة و "في نطاق الخطر" في البلدان النامية التي واجهت في الماضي أزمات تسديد. يجادل البعض بأنه لا يمكن إدامتها إما لأن الأجانب سيتوقفون عن استعدادهم للاستثمار بها فيه الكفاية في الولايات المتحدة أو لأن الولايات المتحدة ستندف أصولها التي هي جذابة للأجانب أو كليهما. يعترف البعض بأنه قد يكون مستداماً عند مستوى العالى الحالى، لكن لا يمكن أن يستمر اتجاه النمو على ما هو عليه. يرى البعض أن هذا أمر غير مرغوب فيه، ليس أقله على أساس أنه يسمح باستهلاك حالي أعلى ولكنه يرتب التزامات (ديون) أعلى للأجيال القادمة. سواء كان ذلك مرغوباً أم لا يعتمد، بطبيعة الحال، على البدائل الممكنة، وليس على الاعتبارات المجردة.

في هذا القسم، أتناول مسأليتين من الناحية الكميمية: فيما إذا ستكون المدخرات الأجنبية كافية لتمويل العجز الأمريكي المستمر والمتسارع وفيما إذا ستكون المطالبات المالية الأمريكية كافية لتلبية الطلب الأجنبي المحمول عليها. أتناول أيضاً الدوافع الأجنبية للاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية.

العجز في الحساب الجاري للولايات المتحدة (والذي يساوي صافي الاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة) البالغ ٧٨٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٦ هو بالتأكيد كبير بشكل غير مسبوق. لكن العجز سيكون أصغر لو أن الأسواق المالية العالمية قد عولت بالكامل. يعني بالعولمة الكاملة للأسوق المالية أن المدخرين في جميع أنحاء العالم ينحصرون مدخراهم وفقاً

للحجم النسبي للاقتصاديات الوطنية، دون أي تحيز نحو الاستثمارات المحلية. بطبيعة الحال، إن "نموذج الجاذبية" هذا للتدفقات المالية العالمية، هو تبسيط كبير، لكنه نقطة انطلاق مفيدة.

بلغت حصة الولايات المتحدة من الاقتصاد العالمي (المحسوبة بأسعار الصرف في السوق) ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٠، وارتفعت قليلاً في ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ ثم انخفضت إلى ٥٧ في المائة في عام ٢٠٠٦. مع عدم وجود تحيز محلي، فإن بقية العالم كان سيستثمر هذه الأسهم من مخراتهم في الولايات المتحدة. وعلى نفس المنوال، كان يمكن أن يستثمر الأميركيون ٧٠ في المائة من مخراتهم في بقية أنحاء العالم عام ٢٠٠٠، حيث ارتفعت إلى ٥٧ في المائة في عام ٢٠٠٦. إن تطبيق هذه النسب على المدخرات (من الحسابات القومية) في بقية بقاع العالم وفي الولايات المتحدة، على التوالي كانت قد تؤدي إلى استثمارات أجنبية صافية قدرها ٤٨٠ مليار دولار في الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٠، مقارنة مع تدفق فعلي قدره ٤١٧ مليار دولار، مرتفعةً إلى ١٢ تريليون دولار في عام ٢٠٠٦، مقارنةً مع تدفق حقيقي قدره ٧٨٨ مليار دولار. يمكن توقع ارتفاع هذا الرقم مع مرور الوقت، إلى أن يبطل الانخفاض البطيء في الأسهم الأمريكية بشكلٍ كامل الارتفاع في المدخرات الأجنبية أو حتى ترتفع المدخرات الأمريكية بشكل حاد بما فيه الكفاية للتغلب على الزيادات السنوية في المدخرات الأجنبية.

يأخذ هذا الحساب إجمالي المدخرات كما هو موضح بينما يتتجاهل فرص الاستثمار الفعلية، بما في ذلك العائد والمخاطر والسيولة. في هذا الصدد، فإنه يشبه نماذج الجاذبية للتجارة، والتي تركز على الحجم الاقتصادي والمسافة

وتتجاهل هيكلية التكاليف النسبية، وبالتالي الحوافز من أجل التجارة. أتجه الآن إلى الحوافز.

الديموغرافيا ورصيد المدخرات-الاستثمار

تنطوي فوائض الحساب الجاري على زيادة في وفورات المدخرات الوطنية هي أعلى من معدلات الاستثمار المحلي. لماذا يحدث هذا، خاصة بالنظر إلى العجز في الميزانية الذي تديره العديد من البلدان التي تتتصن الكثيرون من المدخرات الخاصة الزائدة؟

أدى الارتفاع الكبير في أسعار النفط منذ عام ٢٠٠٢ إلى زيادة إيرادات الحكومات المصدرة للنفط في المقام الأول، مما نتج عنه تحقيق فوائض في الميزانية. سيكون الكثير من هذا الأدخار مؤقتاً حيث تدخل الإيرادات في مجرى الدخل، مما يؤدي إلى زيادة الدخل الخاص والطلب على الواردات، أو كأن تنخفض أسعار النفط. ومع ذلك، فقد قامت بعض البلدان المصدرة الآن بمحاكاة الكويت والنرويج في تحصيص جزء من عائداتها النفطية الضخمة واستثمارها في بقية العالم من أجل الأجيال القادمة في المستقبل، لذا فإن وفورات كبيرة من هذه الدول قد تستمر لسنوات عديدة مقبلة.

هناك العديد من الأسباب وراء الأدخار المرتفع، والذي يرتبط، في جملة أمور، بعدم اليقين بل وانعدام الأمان حول المستقبل، والترتيبات غير الكاملة للاهتمان الاستهلاكي من أجل المشتريات الكبيرة، وحوافر الإدارة للاحتفاظ بها بدلاً من توزيع أرباح الشركات، وذكريات الفترات الماضية

من المحن، وما إلى ذلك. لكن أحد العوامل التي حظيت بقليل من الاهتمام، أو حتى الاهتمام المصلل، هو التحول الديموغرافي الدراميكي الذي تشهده العديد من البلدان. لقد كتب الكثير عنشيخوخة المجتمعات، مع التركيز المناسب على المعاشات التقاعدية والرعاية الطبية غير الممولة من قبل الحكومات. ومع ذلك، تحدث الشيخوخة لسبعين مختلفين وغير مترابطين في أغلب الأحيان: طول العمر المتزايد، الذي ارتفع متوسطه ٨٢ سنة في الولايات المتحدة على مدار نصف القرن الماضي و٣٠ عاماً فوق العادة في اليابان، وبالمقابل كان هناك هبوط في المواليد.

من المتوقع أن يؤدي طول العمر المتزايد، دون زيادة موازية في سن العمل التقاعدي، إلى زيادة مدخلات الأسرة للتقاعد، ولكن أيضاً المدخلات الاحترازية، لأن الحياة لم تعد أطول فحسب، بل أيضاً غير مؤكدة في طولها. يفترض النموذج المعياري للسلوك المنقذ لدورة الحياة، والذي لا يحدث فيه ادخار في السنوات المتأخرة من العمر، أنه عادةً ما يكون وقت الوفاة معروفاً أو متوقعاً. في الواقع، هناك الكثير من عدم اليقين، وبفضل تقدم التكنولوجيا الطبية المستمر بثبات، ربما هناك تزايد في عدم اليقين بشأن وقت الوفاة.

كون الأمور الأخرى متساوية، هذا من شأنه أن يزيد المدخلات، حتى بعد التقاعد، وخاصة في سياق الشك المتزايد حول قابلية التطبيق المالية للعديد من برامج التقاعد العامة. تم توعية الأميركيين بالمشاكل المستقبلية لنظام الأمن الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية، لكن نظم التقاعد العامة في بلدانٍ أخرى قد تكون في وضع أسوأ بكثير.

لشيخوخة المجتمع تأثير كبير من خلال انخفاض المواليد على توازن الاستثمار - المدخرات الوطنية، ولكن عن طريق تحفيض الاستثمار. ويعني انخفاض المواليد، مع مرور الوقت، انخفاض أعداد الشباب ، وبالتالي عدد أقل من الأسر الجديدة، بالإضافة إلى انخفاض الطلب على المدارس والإسكان وجميع المرافق المرتبطة بالإسكان، مثل التجهيزات المنزلية والأثاث. يتطلب الأمر أيضاً قدرًا أقل من رأس المال الجديد لتزويد أعضاء جدد في قوة العمل بمخزون متوسط من رأس المال المتوج. بالإضافة إلى ذلك، فإن البالغين الشباب هذه الأيام، في المتوسط، هم الأعلى من حيث المستوى التعليمي والأكثر مرونة من بين أفراد القوة العاملة، جغرافياً ومهنياً. وبالتالي، سيكون لتراجع أعدادهم تأثير سلبي، كون الأمور الأخرى متساوية، على نمو الإنتاجية في عصر التقدم المستمر في التكنولوجيا والتغيرات في بنية الطلب.

على الرغم من أن معدلات الادخار في اليابان قد هبطت ، بمستوى أقل مما توقع الأنصار المتحمسون لدوره الحياة، لكن الاستثمار حقق انخفاضاً أكثر. ارتفعت المدخرات الخاصة في ألمانيا، واستواعت معظمها بزيادة قدرها ٤ نقاط مئوية في العجز العام بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٠ ، لكن الاستثمار انخفض بشكل حاد. حدث نمط مشابه تقريباً في الاقتصاديات الآسيوية حديثة الغنى. على النقيض من ذلك، ارتفع الاستثمار في آسيا النامية، حيث تجاوز ٣٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٠٥ ، لكن المدخرات ارتفعت أكثر في هذه الاقتصاديات سريعة النمو. وتبقى توقعات السكان في هذه البلدان وغيرها مذهلة. ولدى معظم الدول الغنية الآن، جنباً إلى جنب مع الصين، معدل تكاثر صافي دون مستوى

الاتفاق، أي أن السكان لا يتكاثرون بأنفسهم. يبلغ متوسط عدد الأطفال لكل امرأة في سن الإنجاب ٤,١ في ألمانيا واليابان ، و ٠,١ في هونغ كونغ والصين، و ٠,١ في سنغافورة (هناك حاجة معدل قدره ٢,١ طفل لإبقاء السكان بمستوى مستقر على المدى الطويل). لقد بلغ إجمالي عدد سكان ألمانيا واليابان ذروته بالفعل، على الرغم من ارتفاع معدل الأعمار. كما انخفض عدد الشباب البالغين لبعض الوقت ، وسيستمر هذا الاتجاه.

من بين الدول الغنية ، تبرز الولايات المتحدة الأمريكية بقوة على أنها الاستثناء: في الوقت الذي انخفضت فيه معدلات المواليد، تظل هذه النسبة أعلى من ٢ ، ويزداد عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية بأكثر من مليون مهاجر سنويًا ، وهم عموماً شباب ومتزوجون جيداً مع مرور الوقت في قوة العمل الأمريكية. ويقوم مكتب الإحصاء الأمريكي بإعداد توقعات حول عدد الشباب البالغين (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٩ عاماً) في أكبر الاقتصاديات في العالم بالإضافة إلى الاقتصاديات الآسيوية حديثة الغنى معاً. في عام ٢٠٠٦ وصلت فوائضهم في الحساب الجاري (عندما زادت عن ألمانيا جاراتها الاقتصاديات الأقرب، كل من هولندا وسويسرا) إلى ما يعادل ٩٠ في المائة من العجز الأمريكي. (وقد وصلت فوائض مصدرى النفط إلى ما يعادل ٦٤ في المائة إضافية من العجز الأمريكي. ووصل العجز الأمريكي بدوره إلى ما يعادل ٧٠ في المائة من إجمالي العجز العالمي).

ينخفض معدل البالغين الشباب بنسبة ١ في المائة تقريرياً سنويًا في الصين وألمانيا واليابان ، وفي الاقتصاديات الآسيوية الأربع حديثة الغنى. في تناقض حاد مع هذه الحالة، من المتوقع أن يرتفع عدد البالغين الشباب في

الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٧ في المائة خلال العقدين القادمين، ومن المحتمل أن تكون الزيادة الفعلية أكبر بسبب الافتراضات المحافظة المتعلقة بالهجرة.

بالطبع، إن الصين في ظروف مختلفة عن ألمانيا واليابان ودول غنية أخرى. على الرغم من انخفاض عدد سكان الريف بنسبة ٢٠ في المائة من إجمالي عدد السكان على مدار العقدين الماضيين، إلا أنه لا يزال كبيراً، إلا أنه يمكن توقع المزيد من الهجرة من الريف إلى المدينة. من المتوقع أيضاً أن يستمر النمو السريع للقوى العاملة في المناطق الحضرية ، إلى جانب الطلب على الإسكان والمدارس ومخزون رأس المال المنتج. علاوة على ذلك، نمت مداخيل الصينيين بسرعة ويمكن توقع استمرارها في الارتفاع ، مع انتعاش الإسكان المرتبط بهذه المسألة، حيث أن الناس لا يغيرون موقعهم فحسب بل يرفعون أيضاً من مستوى حجم ونوعية فضائهم المعيشي. إن معدلات الاستثمار في الصين مرتفعة. ولكن مع نمو دخل الفرد بأكثر من ٧ في المائة سنوياً، في ظل وجود رغبات في الإنفاق المقطوع وسوق رأس المال غير جيد، ازدادت معدلات الأدخار في الصين، حتى أثناء نمو الاستهلاك بسرعة. أضف إلى هذا، تم تحديث العديد من الشركات الصينية المملوكة للدولة وتقليل حجمها مما أدى إلى تحسين معدلات أرباحها، بينما تتمتع شركات أخرى بأرباح شبه احتكارية. حتى عام، لم يكن ينبغي على الشركات المملوكة للدولة في الصين أن تدفع أرباحاً لأصحابها الحكوميين ، لذا فقد زادت الأرباح، وكذلك مدخلات الشركات المسجلة.

لماذا الاستثمار في الولايات المتحدة؟

بالنظر إلى أن بعض أكبر وأغنى الدول لديها زيادة في المدخرات، كما هو الحال بالنسبة لبعض الدول مثل الصين، لماذا تذهب الوفورات الزائدة إلى الولايات المتحدة الأمريكية؟ بعد كل شيء، في ظل افتراضيات اقتصادية بسيطة للنيوكلاسيكية (الكلاسيكية الجديدة)، يجب أن تتدفق المدخرات الوطنية الزائدة إلى مناطق في العالم حيث تكون نسبة العائد إلى رأس المال أعلى، ويتم اعتبار تلك بدورها مناطق ذات معدل منخفض من رأس المال بالنسبة إلى عوامل الإنتاج الأخرى، خاصة العمالة بالإضافة أيضاً إلى الأراضي الصالحة للزراعة والموارد الطبيعية المحددة.

هذا الاقتراح المقبول على نطاق واسع هو على مستوى عالٍ من التعميم. لا يقوم المستثمرون المتبررون بالاستثمار على أساس مستويات التعميم العالية التي يرتاح لها الاقتصاديون ، ويبدو أنهم يفضلونها بالفعل. كل التفاصيل مهمة، ويتم التعرف على بعض التفاصيل بشكل متزايد. من الشائع أكثر فأكثر التأكد من مؤهلات التفاضلات الإنتاجية (طاقة الإنتاج) والعائد "مضبوطة-المخاطرة" بدلاً من مجرد إعطاء ميزات هذه الإنتاجية. وهذا يعتبر مؤهلاً مهماً للغاية. يعد ضمان الاستثمار أمراً مهماً، وغالباً ما يتفوق على عوائد عالية للعديد من المستثمرين، خاصة أولئك الذين يستثمرون من أجل التقاعد. لقد أعادت التجربة الأخيرة في الأرجنتين وبوليفيا والاتحاد الروسي وجمهورية فنزويلا البوليفارية الذاكرة للجميع بأن الاستثمار الخاص ليس آمناً على الدوام، لا سيما إذا كان استثماراً خاصاً أجنبياً. غالباً ما يكون العائد منخفضاً في معظم البلدان الفقيرة في رأس

المال، نظراً للتكامل القوي بين رأس المال المستثمر والبيئة المؤسساتية. ويتم تفسيره على نطاق واسع على أنه يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، البنية التحتية العامة وال المتعلمين، أو على الأقل قوى عاملة متعلمة ومنضبطة وظيفيا.

على الرغم من هذه المؤهلات، دخل الكثير من رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة إلى البلدان النامية في السنوات الأخيرة، أكثر من ٥٠٠ مليار دولار (صافي) في عام ٢٠٠٥ ، معظمها دول شرق آسيا وأوروبا الوسطى ، وأكثر من ٧٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٦ ، وأكثر من ٩٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ ، هذا بالمقارنة مع ١ تريليون دولار من الأموال الخاصة الأجنبية المستثمرة في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٥ ، و حوالي ٦ تريليون دولار في عام ٢٠٠٦ ، و حوالي ٦ تريليون دولار في عام ٢٠٠٧ .



هناك عدة أسباب وراء قيام الصناديق الأجنبية بالبحث عن الولايات المتحدة الأمريكية الغنية برأس المال كموقع للاستثمار. الأول هو بساطة حجم الاقتصاد الأمريكي. كما أن حقوق الملكية آمنة في الولايات المتحدة الأمريكية، وتسوية المنازعات تتم بسرعة وهي غير متحيزة نسبياً أيضاً. لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك اقتصاداً دينامياً، على الرغم من ثروتها، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن لديها اتجاهات ديموغرافية مواتية ، ولكن أيضاً لأنها مبتكرة على مستوى عالي وأكثر مرونة نسبياً من الاقتصاديات الناضجة الأخرى (والعديد من الاقتصاديات غير الناضجة كذلك). تعد أسواقها المالية أكبر مقارنة بباقي دول العالم من ناحتها المحلي الإجمالي، حيث

تعامل مع أكثر من ٤٠ في المائة من الأوراق المالية في العالم (الأسهم والسنادات) وربما أكثر من نصف الأوراق المالية القابلة للتداول إذا كان المخصص متاحاً لعدم توفر العديد من أسهم الشركات في البلدان الأخرى (على سبيل المثال، لأنها في أيدي الحكومة).

نظرًا لحجمها وترتيباتها المؤسساتية، فإن العديد من السنادات المالية القابلة للتسويق تكون أكثر سهولة في سوق الولايات المتحدة الأمريكية مما هي عليه في الأسواق المالية الأخرى، مما يزيد من جاذبيتها للمستثمرين السلبيين. ويقدم السوق مجموعة متنوعة من الأصول المالية من حيث خصائص المخاطر الخاصة بهم. أخيراً، كانت عائدات سنادات الدين الأمريكية، في الآونة الأخيرة، أعلى من تلك الموجودة في العديد من الدول الغنية الأخرى، لا سيما اليابان وأوروبا القارية. (حتى أن العوائد كانت أعلى في المملكة المتحدة وأستراليا، اللتين تشتهران في بعض الخصائص مع الولايات المتحدة. إنه من غير المصادفة أن يكون صافي الاستثمار الأجنبي في تلك البلدان مرتفعاً أيضاً، أي أنها عانيا من عجز كبير في الحساب الجاري بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ، فإن كندا، التي قد يعتقد أنها في وضع مشابه، فقد حققت فائضاً في الحساب الجاري، وربما لأن تجارتها مرتكزة على الولايات المتحدة التي تدير عجزاً تجاريًا قاسياً، لذلك كانت العوائد على السنادات الكندية، أقل بشكلٍ استثنائي، من تلك الموجودة على السنادات الأمريكية).

يقيم الاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة الأمريكية بشكلٍ كبير بالدولار الأمريكي، بل إنه ببساطة يمثل صفقات السنادات المحلية

الأمريكية بواسطة أشخاص أو مؤسسات تصادف وجودهم في الخارج. معظمهم، إذن، يديرون مخاطر التبادل بعملاتهم المحلية. هل تغلب هذه المخاطر على تفاضلات أو فروق العائد؟ على ما يبدو لا. أحد الأسباب المحتملة هو أن المستثمرين الأجانب قد لا يدركون مخاطر عمليات الصرف التي يديرونها. يبدو هذا غير محتمل للغاية، بالنظر إلى أن معظم المستثمرين هم عبارة عن مؤسسات معقدة ومتطرفة، كما أن بعض الاقتصاديين كانوا صارمين في الإشارة إلى مخاطر الصرف، مع وجود دعاية أكثر من كافية من هذا النوع.

يجب أن يجد المستثمرون الأجانب خصائص شبكاتهم الاستثمارية جذابة بما فيه الكفاية للتغلب على مخاطر الصرف. أو قد يخفون من مخاطر صرف العملات. أحد الأسباب المحتملة لذلك هو أنهم يعتقدون أنه لا يوجد سبب وجيه لتوقع أن تكون حركة التحرك في أسعار الصرف كبيرة بما يكفي للتغلب على فروق العائد، لأنهم يقبلون ضمنياً الأسباب الميكيلية التي تم تطويرها هنا للاعتقاد بأن عجز الحساب الجاري الكبير مستدام أو في الواقع له بعض من مجموعة تفسيرات. أو ربما يعتقدون أن رفع قيمة العملة الكبيرة سيضر بالاقتصاديات الأخرى بما فيه الكفاية لإثارة الإجراءات التعويضية التي تتخذها السلطات النقدية، بحيث تكون حركة أسعار الصرف بين العملات الرئيسية محدودة بسبب إجراء البنك المركزي في المستقبل.

لقد تحقق الكثير من حقيقة أن بعض التمويل الذي حصل عليه العجز الأمريكي جاء من صفتات البنك المركزي للأصول التي يهيمن عليها الدولار. في بعض هذه الحالات، تعمل البنوك المركزية ببساطة كوسطاء ماليين (سماسرة ماليين) نيابة عن عملائها الكبار في السن، الذين يختارون

إما عدم الاستئثار أو أن لا يكون مسموحاً لهم بالاستئثار مباشرة في الخارج. يكفي أن نقول في هذا الصدد أن تدفق الأموال إلى الولايات المتحدة الأمريكية هو خاص في الغالب أصلاً (إن لم يكن دائمًا في ملكية مفيدة)، وكان قد شكل أربعة أخماس المجموع الكلي لعام ٢٠٠٥ وطوال عام ٢٠٠٧.

إلى متى يمكن أن توفر الولايات المتحدة الأمريكية أصول الشراء؟
ماذا عن إمكانيات الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية؟
هل سيحصل الأجانب قريباً على الكثير من الأصول الأمريكية حتى يتم استنفاد توافرها؟

ليس في الوقت القريب؟ من المفيد أولاً دراسة بعض ديناميات الديون البسيطة ثم النظر في علاقة المديونية الخارجية الأمريكية بتوافر الأصول الأمريكية.

يؤثر تراكم العجز في الحساب الجاري على صافي وضع الاستثمار الدولي للبلد. إذا سمحنا D بتمثيل صافي وضع الاستثمار الدولي، فإن $Y =$ إجمالي الناتج المحلي ، و $r =$ صافي العائد على D ، و $B =$ العجز في تجارة السلع والخدمات (باستثناء دخل الاستثمار) والتحويلات من جانب واحد، ثم $dD = B + rD$. يعني ثبيت D بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي أن $D / D = 0.05$ تساوي النمو في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. إذا افترضنا أن يكون الخفض في الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي الاسمي في السنوات المقبلة هو ٥ في المائة، فإن $Y / D = 0.05$ مستقرة تتطلب

في نهاية عام ٢٠٠٥، كان صافي وضع الاستثمار الدولي للولايات المتحدة سلبياً ٣٢ تريليون دولار، أي ١٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة الأمريكية خلال عام ٢٠٠٦. وكان عجز الحساب الجاري يبلغ حوالي ٦ في المائة من إجمالي الناتج المحلي. ما الآثار التي يمكن أن تستخلصها من نقطة الانطلاق هذه لمستقبل الموقف الدولي للولايات المتحدة الأمريكية؟

هناك حاجة للإشارة إلى عدة نقاط حول الملاعنة غير الدقيقة بين دينامية الديون البسيطة والظروف الأمريكية. أولاً، يعكس صافي وضع الاستثمار الدولي للولايات المتحدة الفرق بين المطالبات الأجنبية الأكبر على الولايات المتحدة الأمريكية ومن مطالبات الولايات المتحدة الأمريكية وبقية العالم. يتجاوز متوسط العائد المطالبات الأمريكية بشكل ملحوظ متوسط العائد على المطالبات الأجنبية. في حين أن صافي وضع الاستثمار الدولي أصبح سلبياً في عام ١٩٨٧، فإن صافي أرباح الولايات المتحدة من الاستثمار الأجنبي كان لا يزال إيجابياً في ٢٠٠٧، بعد ٢٠ عاماً. وهكذا، فإن ٢ في المسألة أعلاه كما هو مطبق على الولايات المتحدة كان سلبياً لسنوات عديدة، وفي الآونة الأخيرة بين ١ و٢ في المائة.

ثانياً، يتطلب الانتقال من أوضاع الحساب الجاري المتراكمة إلى صافي وضع الاستثمار الدولي تعديل التغيرات في التقييمات غير المتعلقة بالمعاملات بالنسبة لكل من المطالبات الأجنبية المرتبة على الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، ومن قبل الولايات المتحدة الأمريكية على بقية العالم، من جهة

أخرى. وقد ساند هذا كله وبقوة الولايات المتحدة الأمريكية. خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٥، بلغ العجز التراكمي في الحساب الجاري الأمريكي ٤٠ تريليون دولار، في حين أن الزيادة في صافي وضع المدين للولايات المتحدة الأمريكية بلغت ٤٢,٠٠ تريليون دولار، أي أقل من النصف. السبب الرئيسي لهذا الاختلاف هو ارتفاع القيمة السوقية للمطالبات الحالية. بمعنى آخر، يتجاوز إجمالي العائد للاستثمارات الأمريكية في الخارج، والاستثمارات الأجنبية في الولايات المتحدة الأمريكية، الأرباح على تلك الاستثمارات في الخارج، وعلى الاستثمارات الأجنبية المسجلة في ميزان المدفوعات. بلغ متوسط العائد السنوي الإجمالي على الاستثمارات الخارجية الأمريكية منذ عام ١٩٩٠ (بما في ذلك آثار سعر الصرف، الذي تمت مناقشتها أدناه) ١٠٠ في المائة مقارنة مع إجمالي العائد البالغ ٦٢ في المائة على الاستثمارات الأجنبية في الولايات المتحدة الأمريكية. وبالتالي، إذا كان إجمالي العوائد مأخوذة بعين الاعتبار، فإن الولايات المتحدة في متوسط فترات التشغيل تدير فائضاً أكبر في أرباح الاستثمار من تلك التي وردت في حسابات ميزان المدفوعات، على الرغم من وجود صافي وضع استثمار دولي سلبي على نحو ذي مغزى. والسبب الرئيسي لذلك هو أن الاستثمار في الأسهم، سواء الاستثمار المباشر أو حقيقة حقوق ملكية الأسهم، يشكل حصة أكبر أكثر أهميةً من مطالبات الولايات المتحدة الأمريكية في بقية أنحاء العالم (٦١ في المائة) مما هو صحيح بالنسبة للاستثمارات الأجنبية في الولايات المتحدة الأمريكية (٣٥ في المائة). يعمل الأمريكيون كوسطاء

محازفين في الاقتصاد العالمي، ويبיעون مطالبات الفائدة الثابتة ويستمرون في الأسهم، وبالتالي فهم يحصلون على علاوة أسهم في الاقتصاد العالمي.

بالإضافة إلى ذلك ، تؤثر التغييرات في أسعار الصرف على التقييمات عند تحويلها إلى الدولار الأمريكي ، والتي يتم فيها حساب صافي وضع الاستثمار الدولي في الولايات المتحدة الأمريكية. يتم التحكم في معظم الأصول الأمريكية في الخارج بعملات أخرى، بينما تهيمن معظم المطالبات الأجنبية على الولايات المتحدة بالدولار. عندما تنخفض قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى، ترتفع قيمة المطالبات الأمريكية بالنسبة للمطالبات الأجنبية، ويحدث العكس عندما يرتفع الدولار. يمكن أن تكون آثار التقييم مجتمعة شيئاً أساسياً. هكذا، كان العجز في الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٥ قد وصل إلى ٧٢٩ مليار دولار، لكن صافي وضع الاستثمار الدولي زاد فعلياً بمقدار ٢٠٠ مليار دولار، وهو عكس ما حدث أيضاً في عام ١٩٩٩. ومن الملاحظ، أن نسبة صافي وضع الاستثمار الدولي إلى الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت من أكثر من ٢٣ في عام ٢٠٠١ إلى أقل من ١٧ في المائة في عام ٢٠٠٦، على الرغم من العجز الكبير والمتناهي في الحساب الجاري خلال هذه الفترة.

ثالثاً، نسبة صافي وضع الاستثمار الدولي إلى الناتج المحلي الإجمالي أقل بكثير من المستوى الذي سيكون عليه في عالم "لا يوجد فيه أي انحياز محلي" ، حيث يمكن للأجانب أن يحتفظوا بحوالي ٣٠ بالمائة من أصولهم في الولايات المتحدة الأمريكية، أي أكثر بمرتين ونصف المرّة من التي يحتفظون بها حالياً. على هذه الأساس، يمكن أن ترتفع الأصول بشكل كبير.

كم يمتلك الأجانب في الولايات المتحدة الأمريكية؟ هنا، من الضروري النظر إلى إجمالي الاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة الأمريكية، قبل حساب الصافي مقابل الاستثمار الأمريكي في الخارج. في نهاية عام ٢٠٠٥، بلغ إجمالي المطالبات الأجنبية (صافي المطالبات للبنوك) على الولايات المتحدة الأمريكية ١١,١ تريليون دولار، ٨٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك السنة، ونفس النسبة المئوية تقريباً للمخزون الخالص غير السكني من رأس المال الثابت. زادت حصة الملكية الأجنبية بشكل مطرد على مدار العقود الماضيين. لكن الأجانب لا يشترون عموماً أسمهم رأس المال، ولا يرتفع نصيبهم بالسرعة التي قد يفترضها المرء بناءً على قيم الدولار وحدها. الميزة البارزة للاقتصاد الأمريكي هي أن القيمة الإجمالية للأصول المالية قد ارتفعت بشكل ملحوظ بسرعة أكبر من الاقتصاد الأساسي. يقدر الاحتياطي الفيدرالي الأصول المالية الإجمالية في الاقتصاد الأمريكي في نهاية عام ٢٠٠٦ بـ ١٢٩ تريليون دولار (هذا الرقم، بطبيعة الحال ، حساس لنظام التصنيف المستخدم في تدفق حسابات رؤوس الأموال ولا يشمل المعاملات التي تتم خارج البورصة) ، أكبر بـ ٧,٩ مرات ٢٠٠٦ من الناتج المحلي الإجمالي. بلغ إجمالي الأصول المالية ٤,٤ مرة فقط من الناتج المحلي الإجمالي قبل ٤٠ عاماً، في عام ١٩٦٥. بعبارة أخرى ، في حين ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤,٧ في المائة سنوياً في الفترة ١٩٦٥-٢٠٠٦ ، زاد إجمالي الأصول المالية بنسبة ٩,٢ في المائة سنوياً.

تعكس هذه الظاهرة، بين أشياء أخرى، ابتكارات القطاع المالي، واستنباط الأدوات المالية لتلائم مجموعة واسعة من الظروف والأذواق. إن هذا التعبير عن الأصول المالية - الذي لا يثبت أن جميعها ذوجودة عالية، كما ثبتت كارثة الرهن العقاري - يستهوي الكثير من الأجانب وكذلك الأميركيين، ويستثمر الأجانب في مجموعة واسعة من الأصول المالية (السندات والصكوك المالية) التي يتأملون تحقيق المرابح من خلاها. لذلك في حين أن إجمالي الاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة الأمريكية يعادل إجمالي الناتج المحلي من حيث الحجم، فقد بلغ ١١ في المائة فقط من إجمالي الأصول المالية في الولايات المتحدة الأمريكية. ارتفعت الحصة من ٣ في المائة في منتصف الثمانينيات، لكن الارتفاع كان بطئاً.

يشمل إجمالي الأصول المالية مطالبات قطاع واحد على آخر. يمكننا القول أن الاقتصاد الأمريكي "ملوك" بشكل أساسي من قبل الأسر في الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى المنظمات غير الربحية (الكنائس والمؤسسات والجامعات وما إلى ذلك) بالإضافة إلى الأجانب. نمت حصة الملكية الأجنبية من ٧ في المائة في عام ١٩٨٠، إلى ١٧ في المائة في عام ٢٠٠٠، وإلى ٢٣ في المائة في عام ٢٠٠٦. وتتمثل هذه الملكية مطالبات بشأن الإنتاج المستقبلي لل الاقتصاد الأمريكي. لكنها لا تزال أقل بكثير من مستوى الملكية الأجنبية التي ستحصل عليها في عالم "لا تحيز إلى الوطن". كما أنها لا تزال أقل بكثير من مستويات الملكية الأجنبية (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي) التي تم الوصول إليها في العديد من البلدان، بما في ذلك أستراليا

وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا والملكة المتحدة البريطانية. لذا، بينما لا يمكن أن تنمو الحصة المملوكة للأجانب من الأصول المالية الأمريكية بلا حدود، إلا أنها يمكن أن تنمو لسنوات عديدة قبل أن تجهد القدرة الأمريكية على توفير الأصول المالية.

تقييم

إذا نظرنا إلى ذلك في سياق العولمة والتغير الديموغرافي في البلدان الغنية الأخرى، فإن العجز الكبير في الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية أمر يمكن فهمه وتعزيز الانتعاش الاجتماعي من وجهة نظر عالمية، طالما أن الأميركيين يستثمرون الأموال بشكل متدرج. يقوم التقاعدون المحتملون في المستقبل في جميع أنحاء العالم بعمل نشاطات استثمارية يعتقدون أنها مربحة وآمنة. إذا كان الأمر على هذه الحال فقد تكون جهود الحكومة القوية لخفض العجز بشكل كبير مضللة في أحسن الأحوال وتواجه خطراً كبيراً في التعجيل بالأزمة المالية والركود الاقتصادي. ويأمل أنصارها في الحيلولة دون حدوث ذلك، بينما هناك فشل في استيعاب الانكماش المالي في الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق تحقيق توسيع مالي في أي مكان آخر في العالم، وحيث يتحرك رأس المال المضارب بشكل كبير في العملات التي من المتوقع إعادة تقييمها مقابل الدولار الأمريكي.

منذ وقت ليس بعيد ، قيل إن الولايات المتحدة الأمريكية، كدولة غنية، يجب أن تدير فائضاً في الحساب الجاري، وليس عجزاً. في الآونة الأخيرة، قيل أنه بالنظر لأهمية هذه المسألة، يجب تخفيض هذا العجز إلى ما

لا يزيد عن ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. يتطلب هذا التخفيض هبوطاً في الإنفاق في الولايات المتحدة ، مقارنة بالإنتاج، بنسبة ٣ نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة، أي ما يقرب من ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في بقية العالم. وسيتعين أن تنخفض الفوائض الأجنبية، مجتمعة، بنسبة ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية ، مما يعني ارتفاع الطلب نسبة إلى الإنتاج في أماكن أخرى من العالم.

كثيراً ما يقال إنه لتحقيق البدائل المطلوبة في الطلب على المنتج ، يجب أن ينخفض الدولار الأمريكي ، ومن المحتمل بشكل كبير، ربما بنسبة ٣٠ في المائة على أساس الميزان التجاري. لذلك يجب أن يكون الطلب الإضافي في بقية أنحاء العالم هو الطلب المحلي. بالنسبة للاقتصاديات الموجهة للتصدير مثل الصين وألمانيا واليابان، من المرجح أن يؤدي ارتفاع قيمة العملات إلى تشيط الاستثمار الإنتاجي وليس تشجيعه. لذلك يجب أن يأتي الطلب الإضافي للمستهلكين المحليين أو الحكومات. العديد من الحكومات كانت تشعر بالقلق إزاء العجز الحكومي المفرط في السنوات الأخيرة وتشارك في "التهاسك والتوكيد المالي" ، أي الحد من العجز. هذا صحيح بشكل خاص بالنسبة لألمانيا واليابان، وهما دولتان تتمتعان بفائض كبير في الحساب الجاري. ما الذي سيحدث المستهلكين المسنين على إنفاق المزيد؟ إن السياسة النقدية الأسهل، والتي هي في اليوروoland (منطقة التعامل باليورو) خارج سيطرة الحكومات الوطنية، سوف تميل إلى إضعاف العملات وليس

تقويتها في عالم يشهد تناهياً وحركة انتقال في رأس المال. يجب أن تتضمن الوصفة سياسةً ماليةً أكثر تحريضيةً مقترنة بسياسة نقدية أكثر صرامة ورفع قيمة العملة.

ركزت سياسة منتصف المدة في أوروبا، المعكسة في أجندة لشبونة عام ٢٠٠٠، على التوحيد المالي بالإضافة إلى تدابير لتحسين الإنتاجية والإنتاج، مما أدى (كما هو مطلوب صراحة) إلى زيادة التنافسية الدولية، وليس زيادة الطلب المحلي.

يمكن للصين، التي تتحكم في سعر صرفها، أن تقرر إعادة تقييم عملتها، كما جادل الكثيرون. ولكن حتى لو قامت الصين بإلغاء فائض الحساب الجاري الخاص بها، فلن يتبقى في النتيجة سوى جزء ضئيل للولايات المتحدة الأمريكية، حيث ستتحول واردات الولايات المتحدة الأمريكية من الصين إلى بلدان أخرى منخفضة الدخل. سيؤدي ذلك إلى الإبقاء على عجز في الحساب الجاري يتجاوز المستوى المستهدف. علاوة على ذلك، ما الارتفاع الكبير في القيمة (أي قيمة الدولار) الكافي لإزالة فائض الصين وما الذي سيفعله بالاقتصاد الصيني، الذي قادت الصادرات فيه إلى نمو الصين؟

لم تكن الصادرات مصدر نمو الصين الوحيد في الطلب. ازدهرت أعمال البناء العامة والخاصة ، ونما الاستهلاك الصيني بنسبة تزيد عن ٨ في المائة سنوياً خلال الفترة ١٩٨٩-٢٠٠٥ ، وهو أعلى نمو في العالم. لكن الصادرات احتلت كرسي قطاع القيادة في الاقتصاد الصيني.

يشير الجدل الذي تطور في هذا المجال إلى أن العجز في الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن يستمر لعدة سنوات بل وربما يزيد عن مستوى الحالي. بالطبع، مع هذا يمكن أن يحدث انخفاض كبير في قيمة الدولار. الأسواق المالية مدفوعة بعوامل نفسية وعوامل اقتصادية أيضاً. إذا قرر عدد كافٍ من الناس بيع الدولار، فسوف ينخفض الدولار. وإذا اخذ الأجانب قرارهم بشكل جماعي بأن يستثمروا في الولايات المتحدة الأمريكية بمستوى أقل من عجز الحساب الجاري (زاد تدفق رأس المال الأمريكي)، فإن الدولار سوف ينخفض أيضاً.

من شأن الانخفاض الكبير في قيمة الدولار أن يكون له عواقب اقتصادية خطيرة، مما يقلل الصادرات ويخفض الاستثمار في البلدان الغنية الأخرى. لهذا السبب، من المحمّل أن تتدخل سلطاتها النقدية في مرحلة ما في أسواق العملات الأجنبية للحد من الانكماش الاقتصادي الناجم عن ذلك، لتبديل، في الواقع، المسؤول عن استثمار رأس المال الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي وضع حدود فعالة على أي انخفاض في قيمة الدولار.

بالطبع، لا يمكن أن يرتفع عجز الحساب الجاري إلى أجل غير مسمى بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، كما لا يمكن أن ترتفع الأصول المملوكة للأجانب إلى أجل غير مسمى كحصة من إجمالي الأصول الأمريكية. عاجلاً أم آجلاً، ستتطابأ عملية العولمة المالية، وتتوقف في النهاية، ربما قبل الوصول إلى الحالة الافتراضية المتمثلة في "عدم وجود انجاز محلي". علاوة على ذلك، ستصل مجتمعات الشيغوخة في النهاية إلى النقطة التي تتوقف عندها عن الحصول على أصول أجنبية جديدة وتبدأ في تصفيه مطالباتها غير

المسددة. ثم يجب أن يتراجع العجز الأمريكي، بشكل كبير. سوف يحتاج العجز التجاري إلى الانخفاض حتى قبل ذلك، حيث يبدأ الأجانب في استهلاك أرباح استثماراتهم في الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن قد لا يتم الوصول إلى هذه النقطة لسنوات عديدة، خاصةً إذا كان الأشخاص يعملون لفترة أطول ويوافقون إنقاذ سن التقاعد التقليدي السابق، كما يفعل كثيرون.

خلال الوقت الذي يبدأ فيه الآسيويون والأوروبيون في استهلاك أرباحهم وأصولهم الخارجية، فإن إجمالي النفقات في بلدانهم سيرتفع بالنسبة للإنتاج، وسوف تنخفض الفوائض وتختفي في النهاية. ستساعد هذه العملية وحدتها في تقليل العجز في الولايات المتحدة الأمريكية، دون أي انخفاض في قيمة الدولار مقابل عملاتها. إلى أي مدى يحتاج الدولار إلى الانخفاض، سيعتمد ذلك على أنماط الاستهلاك الناشئة في المجتمعات القديمة، بشكلٍ خاص على المزاج بين السلع والخدمات القابلة للتداول وتلك التي هي غير القابلة للتداول، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الفئات تتغير باستمرار، حيث ينضم عدد أكبر من السلع والخدمات غير القابلة للتداول إلى السلع والخدمات القابلة للتداول مع زيادة احتمالات الخارج. حتى العناصر غير القابلة للتداول يمكنها إدخال الحسابات الدولية بقدر ما يتم توفيرها بواسطة العمال المهاجرين المؤقتين الذين يحولون الأرباح إلى بلدانهم الأصلية. من المحتمل أن تشمل رعاية المسنين كلتا العمليتين - تشخيص الأعراض المحددة من الواقع النائي والمساعدة في أرض الواقع من قبل العمال المهاجرين، حيث يختار أولاد وأحفاد كبار السن البقاء ضمن قوة العمل.

ينطوي الاحتمال الآخر على تقاعده الآسيويين والأوروبيين في الولايات المتحدة الأمريكية، تماماً كما يفعل الكنديون ذلك الآن. ثم قد تتوقف أصولهم عن أن تكون مطالبات أجنبية على الولايات المتحدة الأمريكية.

وتشمل عملية الضبط والتسوية مشكلة التحويل الكلاسيكية في بيئه أكثر تعقيداً. من بين كل هذه العوامل كم يعتمد الدولار منها في النهاية من أجل الانخفاض، إن كان من الممكن ذلك، وهذا بالتأكيد لا يمكن أن يتم التنبؤ به قبل سنوات من التسوية المطلوبة.

تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية باقتصاد حيوي ومبتكر. تختلف التركيبة السكانية لها بشكل ملحوظ عن الدول الغنية الأخرى، حيث لم تنخفض معدلات المواليد تقريباً حتى الآن، ومن المتوقع أن تستمر الهجرة، التي تترك في الشباب البالغين، على نطاق كبير.

من هذه النواحي، يمكن القول إن الولايات المتحدة الأمريكية، رغم أنها غنية وناضجة سياسياً، دولة شابة وحتى دولة نامية. لديها قطاع مالي مبتكر بشكل خاص، والذي يتبع باستمرار متغيرات جديدة لتلبية أدوات المحفظة المتنوعة. تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بميزة نسبية، في سوق معولمة، في إنتاج سندات وصكوك مالية قابلة للتداول وتبادل ديون منخفضة المخاطر مقابل الأسهم ذات المخاطر العالية. ليس من المستغرب أن المدخرين حول العالم يريدون وضع جزء متزايد من مدخراتهم في الاقتصاد الأمريكي. إن العجز في الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية والفوائض المقابلة في أي مكان آخر، والتي توصف بأنها احتلالات، تنتهي على تجارة عابرة ولا تشير بالضرورة إلى احتلالاتٍ اقتصاديةٍ في اقتصادٍ عالميٍ معولم. حسناً، ربما تبقى كبيرة لسنوات قادمة.

حاشية البحث

تم تقديم هذا البحث لأول مرة في سبتمبر ٢٠٠٧، والذي تم تجديده بالبيانات المعدلة خلال عام ٢٠٠٧، ولم يتوقع البحث تجميد أجزاء من النظام المالي، خاصة ابتداء من أيلول ٢٠٠٨، سواء كان مستحثاً بواسطة الانخفاض في أسعار المساكن أو أسعار العديد من الأصول المالية في الولايات المتحدة الأمريكية والإسهام فيها. على الرغم من أن الأزمة المالية نشأت في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنها سرعان ما أصبحت عالمية في نطاقها، وإن لم يكن ذلك متكافئاً أو على قدم المساواة. وقد أدى هذا إلى ركود عميق حيث إن البنوك والمؤسسات المالية الأخرى أصبحت تتفر للغاية من المخاطرة مما أدى إلى تخفيض ميزانياتها العمومية، جاعلةً من إمكانية الحصول على الائتمان في أي مكان أمراً صعباً، على الرغم من التحركات الهائلة التي اتخذتها البنوك المركزية لخفض أسعار الفائدة قصيرة الأجل وزيادة السيولة في الأسواق المالية.

سيتم تخفيض العديد من المطالبات عبر الحدود - الأصول والخصوم والديون وحقوق ملكية الأسهم المالية - بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، وسيكون التأثير على صافي وضع الاستشار الدولي للولايات المتحدة الأمريكية غير مؤكد في هذا الوقت. انخفض العجز في الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية إلى ٧٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ بسبب تباطؤ الاقتصاد الأمريكي، وقد ينخفض إلى ٤٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ بسبب الركود الأمريكي وانخفاض أسعار النفط المستورد.

هذه تطورات دراماتيكية مثيرة. لكنني لست أرى سبباً لتغيير المنطق الأساسي للبحث، والذي كان طويل الأجل في تأكيده على عولمة الأسواق المالية وعلى التغيير الديموغرافي التبايني في العديد من البلدان.

تبأ بعض المحللين، الذين تنبهوا بقلق من الاختلالات العالمية الكبيرة، بوجود أزمة مالية. وصلت الأزمة المالية. لكن ذلك لم يكن، كما كان متوقعاً كتبؤ، بسبب الهروب من الدولار الذي تبعه ارتفاع حاد في معدلات أسعار الفائدة الأمريكية. ومن المفارقات بل من سخريات القدر، أنه في حين أن العديد من السندات والصكوك المالية الأمريكية (خاصة السندات المالية المدعومة برهن عقاري والتزامات الدين المضمونة المستندة إليها) قد تم تجنبها، فإن الزيادة الدرامية الهائلة في معدلات التفور من المخاطر والفرار إلى الأمان والسبيولة عززت جاذبية سندات الخزانة الأمريكية وأدت إلى انخفاض كبير في أسعار الفائدة ، فضلاً عن ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ ..

يمكن أن يكون للأزمات المالية العديدة من الأسباب ومصادر النشوء. لم تكن الاختلالات الكبيرة على مستوى العالم من أصل أسباب نشوء أزمة عام ٢٠٠٨ ، إلا بقدر ما ساهم وصول الولايات المتحدة إلى المدخرات الأجنبية الزائدة في انخفاض معدلات الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، مما سهل حدوث طفرة ازدهار في البناء السكاني وفي إقراض الرهن العقاري ، وهو تطور حدث أيضاً في العديد من بلدان أخرى. لكن انخفاض أسعار الفائدة على المدى الطويل كان عاملاً مسهماً ، وليس السبب الرئيسي للأزمة. وبدلاً من ذلك، كان يوطن حالة من الحماسة في الأسواق المالية، إلى جانب تعزيز هذا الأمر بواسطة الحوافز المالية للمشارkin استناداً إلى حد كبير على أداء قصير الأجل وبشكل غير كفؤ على المخاطر الطويلة الأجل.



الجمعية العامة
السورية للكتاب

الفصل السادس

الأزمات الكلية واستهداف التحويلات إلى الفقراء

رافي كانبور

إن هذه المحاضرة حول الأزمة الكلية العالمية الحالية، كما يحدث خلال كل هذه الأزمات، قد ألقت الضوء على محنّة الفقراء في مواجهة العواقب. ومن الأهمية بمكانته استخدام أدوات السياسة الواقعية الموجودة، وربما تصميم وتنفيذ خططٍ جديدةٍ لحماية الفقراء خلال الأزمة والحفاظ على قدرتهم من أجل الاستفادة من الارتداد إلى الانتعاش عندما يحدث ذلك. بالطبع، هناك مؤلفات كبيرة عن إعادة التوزيع للفقراء واستهدافهم. الهدف من هذا الفصل هو ربط هذا المؤلف العام بالقضايا التي تنشأ خلال الأزمات الكلية والسؤال عن نفس المبادئ التي يمكن استخدامها لتسلیط الضوء على المفاضلات أو بمعنى آخر المقاييس (أي التنازل عن ميزة للحصول على أخرى) من قبل صانعي السياسة وهم يعالجون عواقب الأزمة على الفقراء. على وجه الخصوص، إن القضية المركزية التي تم بحثها هي ما إذا كان الاستهداف الأشد إحكاماً لبرامج التحويل نحو الفقراء جائزًا وله ما يبرره خلال الأزمة. تأتي الأزمات الكلية بأشكال متعددة. السمة المشتركة هي أنه خلال الأزمة ينخفض متوسط القوة الشرائية بشكل كبير (وإلا فلن تكون أزمات

كلية كبيرة). ومع ذلك، يمكن للتوزيع حول المتوسط أن يتحرك بطرق مختلفة، وقد تعطي الحركات الفردية حول التوزيع العديد من الأنماط المختلفة. سيؤثر كل من هذه العوامل على تصميم استهداف القراء كقاعدة لتحليل البرامج المؤيدة للفقراء خلال الأزمات الكلية.

حتى في "الأوقات العادية"، فإن المقاييس المتأصلة في تحقيق التوازن بين الكفاءة والتوزيع مشمولة ومعقدة. نظرت المؤلفات المنشورة حول هذه المسألة بخصوص هذا التوازن بشكلٍ رئيسي في السياق الذي يكون فيه فعاليةً لإعادة توزيع التكاليف في أفضل ثانٍ عالم على الرغم من أدوات السياسة المقيدة. وقد أبرزت مؤلفات هي بحق أحدث بكثير، مكاسب الكفاءة الناتجة عن سياسات إعادة التوزيع في هذا العالم الذي يحتل المرتبة الثانية من حيث الأفضلية. ومع ذلك، مع تحديد معنى أن هذه الأرباح صافية - أي الفرق بين مكاسب الفعالية الإجمالية والتكاليف الإجمالية لإعادة التوزيع - لا يزال مخطط السياسة لتقليل تكاليف كفاءة إعادة التوزيع له صلة وثيقة بالموضوع.

هناك فئة معينة من أدوات السياسة التي تبرز فيها هذه القضايا في المقدمة ألا وهي البرامج والتدخلات التي تستهدف الفقراء صراحةً كهدف (بشكلٍ جزئي على الأقل). وتشمل هذه البرامج والتدخلات الإعانات المالية على مجموعة من السلع بما في ذلك الغذاء والوقود والطاقة والمياه. يمكن تعظيم الإعانات بطبعتها، بحيث تطبق على الأغنياء والقراء على حد سواء، بالإضافة إلى الاستهداف من خلال الاعتماد على فروق الاستهلاك بين الأغنياء والقراء عبر السلع. أو يمكن استهدافهم فقط لأولئك الذين

تنطبق عليهم المعايير التي تحدد الفقر. هناك مجموعةً أخرى من البرامج ، التي كانت موجودة منذ فترة طويلة في بعض البلدان النامية، ولكن استخدامها قد قوبل بالتسفيه في العقدين الماضيين، وتألف من التحويلات النقدية المشروطة. توفر هذه الخطط المزايا النقدية استجابةً لبعض الإجراءات التي يتخذها المستفيد - مثل العمل في موقع الأشغال العامة لخطط الوظيفة والخدمة ، أو إبقاء الأطفال في مدرسة، أو الخدمة في العيادات الصحية. في بعض الأحيان، يتم استخدام مجموعات من الشروط. يمكن قصر هذه البرامج على من يستوفون معيار الفقر.

يمكن اعتبار نظام التعليم والصحة العامة بمثابة آلية لإعادة التوزيع. في الواقع ، كثيراً ما نوّقش هذا الأمر وقيل إن هذه النفقات التي تقدم من قبل الدولة إنما تستهدف الفقراء بطريقة ردئه. ومع ذلك ، فإن إصلاح هذه الأنظمة يمثل مشكلة طويلة الأجل. كما يمكن اعتبار النظام الضريبي العام أداة لإعادة التوزيع. حتى إذا كان ينظر إليه فقط كمصدر للدخل من البرامج المستهدفة الموصوفة أعلاه فإن تتبع النظام الضريبي نفسه – وتقديمه على التحديد - سوف يؤثر على استهداف التحويلات المالية الحكومية ككل. ولكن للمرة الثانية، إن هذه الإصلاحات ذات طبيعة طويلة الأجل. لا يركز هذا الفصل على سياسة التعليم والصحة أو السياسة الضريبية العامة. إنما ينصب هذا التركيز، بدلاً من ذلك، على الأدوات المطلوبة لتمكين الفقراء من الحصول على القوة الشرائية ووضعها في أيديهم من جانب الإنفاق للسياسة الحكومية.

يقدم هذا الفصل في بحثه على النحو التالي. أولاًً، يستعرض نظرية الاستهداف، ويسلط الضوء على المفاضلات (المقاييس) بين الاستهداف الجيد للبرامج تجاه القراء مقابل التغطية الأوسع. ثانياً، يعامل الصدمة الكلية على أنها دائمة ويدرس كيف تغير طبيعة المقاييس، مستمدًا مبادئ توجيهية من أجل استخدام أدوات السياسة البديلة وتصميم أدوات جديدة. ثالثاً، يوسع نطاق الرؤية إلى الحالة التي تكون فيها الصدمة مؤقتة: كيف ينبغي لهذا أن يغير انتشار الأدوات الموجودة أثناء الأزمة وتصميم أدوات جديدة لعالم من الركود المؤقت، ولكن الحاد؟ يختتم القسم الأخير بهذا التساؤل... .

مقاييس في الاستهداف

تعود الأدبيات الحديثة حول الاستهداف على الأقل إلى أبعد حدود المستوى الذي أضفى فيه أكيرلوف (١٩٧٨) الطابع الرسمي على استخدام عدد محدودٍ من أدوات السياسة لمتابعة استراتيجية تخفيض معدلات الفقر إلى الحدود الدنيا، مع الأخذ بعين الاعتبار المعلومات والقيود المحفزة، والتوضيع والإثراء كما عند ميريليس (١٩٧١) ودياموند وميريليس (١٩٧١) إطار الضرائب الأمثل. يقدم كل من بيسلي وكانيبور (١٩٨٨)، عناصر المفاهيم الرئيسية في نظرية الاستهداف في سياق الأوضاع السائدة في البلدان النامية. يضع هذا القسم الأرضية العملية لمناقشة الاستهداف أثناء الأزمات من خلال بحث المبادئ الأساسية لاستهداف وتحديد بعض المفاضلات (أي المقاييس) الرئيسية المعنية.

اعتبر أن حكومة لديها ميزانية معينة للحد من الفقر، حيث يتم تحديد الفقر على أنه النقص في الاستهلاك بدءاً من خط الفقر المتفق عليه. لنفترض في البداية أنه لا توجد مشاكل إعلامية أو إدارية، فبإمكان الحكومة، بلا كلفة، تحديد تكلفة مقدار الاستهلاك لكل شخص بالنسبة لخط الفقر المتفق عليه. لنفترض كذلك أنه لا توجد ردود سلوكية وبالتالي لا توجد تأثيرات محفزة للتدخلات الحكومية البديلة. في مثل هذه الحالة، ما هي أفضل طريقة لاستخدام الحكومة لميزانيتها للتخفيف من حدة الفقر؟

تعتمد الإجابة على الطبيعة الدقيقة لهدف الحكومة المرجو من وراء الحد من الفقر (بورجيون وفيلدرز ١٩٩٠). إذا كان الهدف ، من جهة، هو تقليص "نسبة عدد الموظفين" - جزء من هذه الوحدات التي هي تحت خط الفقر - يكون الجواب هو البدء بوحدات أقرب إلى خط الفقر والانحدار من هناك، ومن ثم رفع الوحدات إلى خط الفقر حتى نفاد الميزانية. إذا كان الهدف، من ناحية أخرى، هو التقليل إلى الحد الأدنى من فجوة الفقر الإجمالية - أي مجموع أوجه النقص في الاستهلاك من خط الفقر - ثم على الأhamش، لا يهم من الذي يحصل على الانتقال بين الفقراء، لأنه سيتم تقليل فجوة الفقر الإجمالية بنفس المقدار. أخيراً، انظر في هدف الحد من الفقر حيث يتم إعطاء اهتمام أكبر لمن هم الأكثر فقرًا من بين الفقراء، كما هو الحال في فجوة الفقر الإجمالية المتفق عليها. الاستراتيجية الآن هي التالية. تبدأ مع أفراد وحدة. أعط هذه الوحدة تحويلات حتى تصل إلى مستوى الوحدة التالية الأكثر فقرًا. ثم أعط هذه الوحدات التحويلات حتى يتم رفعها إلى مستوى الوحدة التالية، وهلم جرا حتى يتم استنفاد الميزانية. ستكون هذه هي

الإستراتيجية التي يجب اتباعها لجميع تدابير الفقر في عائلة تدابير الفقر لكلٍ من فوستر وغريير وثوربيك (١٩٨٤)، حيث تكون درجة النفور من الفقر "إف جي تي ألفا / الأحرف الأولى من فوستر وغريير وثوربيك هي البداية" أكبر من واحد (لقياس الفجوة المتفق عليها للفقر، درجة النفور من الفقر هي اثنين).

يعد هذا التحليل مفيداً كمعيار لـ "استهدف مثالي"، مما يعني إعطاء القراء ما يكفيهم ليقودهم إلى خط أعلى من خط الفقر وتجنب تسرب غير القراء. إجمالي الموارد اللازمة لهذا الأمر هو ببساطة مبلغ جميع فجوات الفقر. إذا لم يكن هذا المبلغ متاحاً، فلا يمكن القضاء على الفقر بإعادة التوزيع. حتى لو كان هذا المبلغ متاحاً، فمن غير المحتمل أن يتم القضاء على الفقر، لأن الاستهدف التام هو، بالطبع، مثالي لا يمكن مواجهته في الواقع العملي. كما يجادل بيسيل وكابنور (١٩٩٣)، تنشأ ثلاث قضايا مركزية: المعلومات والحوافز والاقتصاد السياسي.

إن المشكلة المعلوماتية في غاية البساطة هي أنه من غير المكلف تحديد من هو فقير ومن هو غير فقير وأن نقيس فجوة الفقر المضبوطة لكل شخص فقير. بعبارة أخرى، أدوات السياسة المتاحة أكثر خشونةً مما يتطلبه الاستهدف المثالي. في الطرف الآخر، قد لا يكون من الممكن التمييز بين الأفراد بعضهم من بعض على الإطلاق، مما يجبرنا على إجراء نفس التحويل للجميع. لا يتم استهداف أداة "المنحة التجريبية" هذه جيداً، ولكنها الأقل كلفة من حيث متطلبات المعلومات. في الممارسة العملية، يتوفّر نوعان من الأدوات لصانعي السياسات الذين يمكنهم تحسير (أي سد) الفجوة بين

الاستهدف المثالي والاستهدف "غير المثالي تماماً": استهدف المؤشرات والاستهدف الذاتي".

يستخدم استهدف المؤشر (أكثـر) خصائص فرديةً يمكن ملاحظتها بسهولة لتكيف عمليات التحويل وتحديدها، بالاعتماد على العلاقة المتبادلة بين السمات القابلة لللاحظة (بسهولة نسبية أكثر) والقوة الشرائية لاستهلاك الدخل (صعوبة أكبر في الملاحظة والتحقق منها ومراقبتها). كل فرد له نفس قيمة متغير المؤشر (على سبيل المثال، منطقة الإقامة، لون البشرة، الجنس، العمر) يعامل بنفس الطريقة، لذلك سيكون هناك "تسرب" لأن بعض الأفراد في الفئة سيكونون فوق خط الفقر. ولكن إذا كان صانع السياسة يعرف الخصائص الإحصائية للتوزيع ذات-المتغيرين بين متغير المؤشر والاستهلاك، على سبيل المثال، من خلال مسح تمثيلي لعيشة الأسرة، على سبيل المثال، التحويلات إلى قيم مختلفة، حيث يمكن تعديل متغير المؤشر لتحقيق انخفاض أكبر في معدلات الفقر يمكن إنجازه من خلال تحويلٍ متساوٍ للجميع. إن نظرية عمليات التحويل هذه، المستوحة من أكيرلوف (1978)، تعمل بنجاح بواسطة كانبور (1987) وبيسلس وكانبور (1988). بشكل أساسي، ينبغي زيادة الفرق في التحويل إلى قيم مختلفة لمتغير المؤشر في حال زيادة الفرق في الفقر بينهما.

في المقابل، يستخدم الاستهدف الذاتي الفروق بين سلوك الأفراد الأكثر ثراءً والأكثر فقرًا، وهذا مستحدثٌ بدوره، جراء الاختلافات في التفضيلات أو في تكاليف الفرصة البديلة، على سبيل المثال. إن استخدام ميزانية تخفيف الفقر لدعم استهلاك السلع تفاضلياً يعتمد بشكل غير مباشر

على الاختلافات في أنماط الاستهلاك، كما هو مبين من قبل كلٍ من بيسلي و كانبور (١٩٨٨)، فإن مفتاح الاستهداف الرئيسي هو جزء من الاستهلاك الكلي للسلعة التي يتم حسابها من قبل أولئك الذين يعيشون تحت خط الفقر. و تحكم الفروق في هذه القيمة بين سلعتين بالمعدل التفاضلي للدعم بينهما. يمكن استخدام تكلفة الفرصة البديلة للهدف الذاتي إذا كان التحويل تناصبياً، على سبيل المثال، مع الوقت الذي يتم قضاوته في الحصول على التحويل. المثال الأكثر وضوحاً على ذلك هو مخطط الأشغال العامة بأجر محدد. وبكل وضوح، أولئك الذين تكون لديهم تكلفة الفرصة البديلة للوقت (الكسب في نشاط بديل) أقل من الأجر سيحضرون للعمل في الموقع. وإذا كان هذا، بدوره، مرتبطاً سلباً بحالة الفقر، فإن تخفيض الأجر سيؤدي إلى إحكام تشديد استهداف الفقر للتحويل الذي يتم من خلال مخطط الأشغال العامة.

لا يفترض كل ما سبق ذكره أية تأثيرات محفزة لمخطط التحويل نفسه. للإطلاع على عواقب هذه التأثيرات، خذ الحالة إلى حيث لا وجود لقيود إعلامية، وانظر في مخطط الاستهداف المثالي حيث يتم منح كل شخص فقير التحويل وحسب للوصول إلى خط الفقر ليس أكثر. ما يعنيه هذا القول هو أنه مع زيادة الموارد غير الخاضعة للبرامج أو للمخطط بخصوص الناس الفقراء، يتم تقلص برامج عمليات التحويل البرامج واحد مقابل واحد. وبعبارة أخرى، فإن معدل الضريبة الحدية الفعالة هو ١٠٠ في المائة. هذا يزيل كل الحوافز للفقراء من أجل زيادة مواردهم (المدخلين، على سبيل المثال) من خلال جهودهم الخاصة. في الحقيقة، إنه يزيل الحوافز حتى

للحفاظ على مداخيلهم في المستويات التي كانت عليها قبل البرنامج. في الحدود القصوى، لن يكسب أي شخص في الفقر أي دخل، وستزداد وبالتالي تكاليف القضاء على الفقر ، ربما بشكل كبير جداً.

ينطوي الاستهداف المثالي بل يتطلب وجود معدلات الضريبة الحدية الفعالة بنسبة ١٠٠ في المائة. هذا يؤدي إلى مفاضلة (أي مقايضة) مع حواجز لكسب الدخل (توليد الموارد غير الخاضعة للبرامج أو للخطط). في الطرف الآخر الأبعد من ذلك، للمنحة التجريبية معدل ضريبة حدية فعالة هو (٠) صفر في المائة، حيث أنها مستهدفة استهدافاً بشكل بائس جداً وفي غاية السوء. يبين كل من كانبور، كين وتومالا (١٩٩٤) أنه إذا كان الهدف هو التقليل إلى الحد الأدنى من الفقر، فلن تكون أية طريقة من طرق التطرف مناسبة. في الحقيقة، إن معدلات السحب المثلث للتحويلات عند الفقراء - وبعبارة أخرى، معدلات الضريبة الحدية الفعالة - هي في حدود ٦٠ - ٧٠ في المائة. هذا من شأنه أن يعطي شعوراً معتبراً بالمدى الذي يمكن أن تجذبنا إليه تأثيرات الحافر بما يتعلق بعلامة معيار الاستهداف المثالي.

تشأ القضية الثالثة تبعاً للاستهداف المثالي من قبل ميزانية معينة للحد من الفقر عند النظر في مصدر الميزانية. بالنسبة إلى الامتداد الذي تأتي منه هذه الميزانية من تشغيل قوى الاقتصاد السياسي مع البلد المعنى ، فإن حقيقة أن أولئك الذين فوق خط الفقر لا يحصلون على أي شيء على الإطلاق من الاستهداف المثالي (هذا "التسرّب الصفيري" في الحقيقة هو جزء من تعريف الاستهداف المثالي) وقد يحدد مقدار الميزانية المتوفرة لهذا البرنامج. وفقاً لما اقترحه بيسلي وكانبور (١٩٩٣) وإضفاء الطابع الرسمي عليه من قبل

غيلباخ وبريتشت (٢٠٠٠)، قد يكون أحد تكاليف الاستهداف الرقيق أن الميزانية الإجمالية للحد من الفقر قد تصبح أصغر. وينطوي الاستهداف الأحسن على تسرب غير الفقراء ، ولكن لهذا السبب بالتحديد قد يساعد في بناء ائتلاف سياسي بين الفقراء وشبيه الفقراء لزيادة ميزانية البرنامج. لذا، يرى غيلباخ وبريتشت في عبارتها البلغة أنه "يمكن أن يكون التسرب أفضل" للحد من الفقر. تعد هذه الحجج ، بطبيعة الحال ، تدريباً جيداً على المناقشات حول "العالمية" مقابل "اختبار الوسائل / الموارد المالية" للدول المتقدمة في البلدان الغنية. ييد أن لديهم وقعاً خاصاً لاستهداف الفقراء في البلدان الفقيرة.

ما سبق يضع إطاراً لكيفية تعامل المؤلفات الكبيرة مع الاستهداف، الذي تم التطرق إليه هنا فقط، ومقاربة المقاييس لضمان وصول التحويلات المخصصة للحد من الفقر إلى الفقراء. كيف يتم تعديل هذه المقاييس عندما يتعرض الاقتصاد لصدمة سلبية هائلة تقلل من متوسط الدخل والقدرة الشرائية، وربما تغير توزيع الدخل بطرق مهمة وذات مغزى؟ يتناول القسم التالي الحالة التي تكون فيها الصدمة دائمة.

المفاضلات بعد صدمة دائمة

يتناول هذا القسم الحالة التي تؤدي فيها الأزمة الكلية إلى تغيير توزيع الدخل بشكل دائم. كما ذكرنا سابقاً ، يجب أن يهبط متوسط التوزيع، وبشكل دراميكي كبير، لأي أزمة تستحق هذه التسمية. هذا بحد ذاته سيزيد الفقر إذا ظل شكل التوزيع دون تغيير. ولكن ماذا يحدث لشكل التوزيع؟ قد يكون هذا الأمر معقداً جداً ويعتمد على تفاصيل طبيعة الأزمة

وهيكلية الاقتصاد. قد تؤثر الأزمة المالية بشكل أكثر دراماتيكية على الدخول العليا، مما يقلص من عدم المساواة بشكل عام. ومع ذلك، إذا كان التأثير المباشر، على سبيل المثال، (من خلال انكماش الصادرات) على أصحاب العمل، فقد تزداد عدم المساواة. بشكل معتبر. وبالتالي، من الضروري النظر في كلتا الحالتين - حيث تكون الأزمة، على الرغم من أنه، وبالتأكيد، يحدث تخفيفاً في المتوسط، إما يقلص أو يزيد من عدم المساواة الشاملة.

بالإضافة إلى الغموض في التغيير في عدم المساواة ككل، يمكن أن يتغير تكوين التوزيع أيضاً بطرق معقدة، حيث تفقد بعض المهن والمناطق والمجموعات الاجتماعية الاقتصادية أكثر من غيرها - ربما يفوز البعض بينما يخسر الآخرون بشكل كبير. إذا كانت هذه هي المجموعات التي يتم استخدامها للاستهداف، ثم أن الصدمة الكلية، من خلال تأثيرها على التكوين التفصيلي للتوزيع، يمكن أن تؤثر على استهداف المقاييس أيضاً. لكن التغييرات في التوزيع ستؤثر على استهداف المقاييس بطرق أخرى أيضاً. علاوة على ذلك، من المتوقع أن تؤدي الأزمة، في المقام الأول، إلى تقليل الموارد المتاحة للحد من الفقر، وسيؤثر ذلك أيضاً على المقاييس. على وجه التحديد، هل ستتحول الصدمة التوازن لصالح الاستهداف الأكثر دقة أم بعيداً عنه؟ هذا سؤال يتعلق بالسياسة المركزية، حيث يتم سعى الحجاج في كلا الاتجاهين، والخدس والغريبة يسحبوننا أولاً باتجاه واحد ثم الآخر.

دعونا نفكر بالمقابل في القضايا الثلاث التي تم تسليط الضوء عليها في القسم السابق: المعلومات والحوافز والاقتصاد السياسي. بدءاً من القيود

المعلوماتية إلى الاستهداف المثالي ، يمكن القول إن الأمر يستحق الآن إتفاق المزيد من الموارد لتحديد من هم الفقراء ومدى درجة فقرهم، وذلك من أجل نشر الموارد المخضّبة بشكل أفضل نحوهدف الحد من الفقر. في الواقع ، هناك كتابات حول التكاليف الإدارية للاستهداف ، والتي توضح أن الاستهداف الجيد لا يأتي بثمن بخس. لقد أصبحت المفاضلة الآن بين استخدام المزيد من الموارد المتناقضة لتقليل "التسرب" إلى غير الفقراء وترك مبلغ أقل للتحويل الفعلي. الجواب النهائي غامض ، وهذا يتوقف على الطبيعة الدقيقة لكيفية تحسين الاستهداف مع زيادة النفقات الإضافية ومدى زيادة احتياجات الفقراء لعمليات التحويل مع الأزمة.

بالانتقال إلى استخدام استهداف المؤشرات كرد فعل على القيود المعلوماتية ، انظر في الاقتراح الداعي إلى أن تحويلات الفرد التفاضلية لمجموعات مختلفة ينبغي لها أن تتبع الفارق في الفقر بين تلك المجموعات. إن تخفيض الميزانية الإجمالية للحد من الفقر لن يغير هذا الاستنتاج. إذا كان هناك ثمة شيء ، فإنه سيؤدي إلى تقويتها ، بمعنى أنه عندما تكون الموارد صحيحة ، فإن الانحراف عن القاعدة سيؤدي إلى خسائر أكبر في هدف تقليل الفقر. ماذا عن التغييرات في توزيع الدخل الأساسي؟ يعتمد الجواب كثيرا على كيفية تغير معدل انتشار الفقر بين المجموعات ذات الصلة بالسياسة. إذا كانت الزيادة في الفقر موحدة ، فلن يتأثر التخصيص ، على الأقل في اتجاهه. ومع ذلك ، إذا انعكس ترتيب الفقر النسبي للمجموعتين في الطرف الآخر نتيجة للأزمة (حتى مع ارتفاع معدلات الفقر في كلا المجموعتين) ، فإن قاعدة التخصيص سوف تميل تجاه الأ الأولويات.

التفاصيل مهمة، وبالتالي فإن المعلومات حول تأثير الأزمة على الفقر من قبل المجموعات الاجتماعية والاقتصادية البارزة أمر بالغ الأهمية في تحديد استجابة ملائمة.

بالنسبة للاستهداف الذاتي من خلال الدعم التفاضلي للمجموعات السلعية، فإن الحصة الأساسية هي الاستهلاك الكلي للسلعة من قبل الفقراء مقسوماً على الاستهلاك الكلي للسلعة في الاقتصاد ككل. قد يؤدي الانخفاض العام في الدخول إلى تغيير هذه النسبة اعتماداً على الطبيعة الدقيقة لمنحنى إنجل لكل سلعة، لكن من غير المحتمل عكس التصنيف العالمي بين السلع. ومع ذلك، نظراً لأن الحد الأدنى من الفقر قد ازداد، فسوف يتطلب التقليص من مستويات الفقر توفير المزيد من الموارد المتاحة لدعم السلع التي تكون فيها النسبة الرئيسية هي الأعلى. ينطبق نفس الشيء إذا تم تخفيض إجمالي الموارد المتاحة للتحويل. بـهذا المعنى، فإن الأزمة سوف تتطلب إحكام تشديد الاستهداف على الفقراء. سيتطلب الاستهداف الذاتي من خلال اختيار الأجر في خطط الأشغال العامة انخفاض الأجر مع انخفاض إجمالي الموارد المتاحة، خاصة إذا كانت الأزمة تخفض أيضاً العائدات بالنسبة للأنشطة الأخرى وبالتالي تكلفة الفرصة البديلة للعمل في موقع الأشغال العامة. بـهذا المعنى، مرة أخرى، تتطلب الأزمة تشديد نظام الاستهداف.

دعنا ننتقل الآن إلى المقابلات حول تأثيرات الحوافز من الاستهداف الجيد. كما هو مذكور في القسم السابق، يجادل كانبور وكين وتومالا (1994) بأن الجدول الأمثل لضريبة الدخل، والحد من الفقر، ينطوي على معدلات الضريبة الحدية الفعالة على الفقراء في حدود ٦٠ - ٧٠ نسبة مئوية.

يتم ذلك في إطار ضريبة الدخل الاختياري ميرليس (١٩٧١). من الواضح أيضاً أنه مع انخفاض متوسط توزيع الدخل، يزيد معدل الضريبة الحدية الفعالة على الفقراء. من وراء هذا حدس، وهو أن الفقراء قد أصبحوا أكثر فقراً الآن، وهناك شد أكبر باتجاه تقديم الدعم لأفقر الفقراء. ومع ذلك، فإن قيود الميزانية تتطلب أن يتم "استرداد" هذا الأمر بشكل أسرع حيث تزيد الدخول من معدلات الضريبة الحدية الفعالة الأعلى حتى على الفقراء أنفسهم. هناك حدس مماثل ينطبق على الحالة التي يكون فيها التباين الكلي الثابت لتوزيع الدخل في ازدياد. الفقراء الآن هم الأكثر فقراً ويطلبون دعماً أكبر، مما يستلزم معدلات ضريبة حدية أعلى لمواجهة قيود الميزانية. وبطبيعة الحال، سيكون ل معدلات الضريبة الحدية الفعالة المرتفعة هذه آثار محفزة على الفقراء، لكن هذا يتم مقاييسه مقابل الحاجة إلى استهداف أدق لدعم أشد الناس فقراً، لأن الأزمة قد جعلتهم أكثر فقراً. تسير الحجة في الاتجاه المعاكس إذا صارت فجوة عدم المساواة خلال الأزمة. ومع ذلك، بالنسبة لأزمة تزيد من عدم المساواة من جانب، وكذلك تقلص من المتوسط من جانب ثانٍ، فإن نظرية الاستهداف ذات التأثيرات المحفزة تشير أيضاً إلى إحكام تشديد الاستهداف نحو الشريحة الأكثر فقراً بين الفقراء.

انظر الآن في أبعاد الاقتصاد السياسي للاستهداف. كما ذُكر سابقاً، فإن الاستهداف الدقيق، الذي يستثنى من حيث التعريف كل من هو قريب من خط الفقر وغير الفقراء، يستخدم أفضل استخدام الموارد المتاحة لتقليل مستوى الفقر إلى الحد الأدنى، ولكنه يقلل الدعم السياسي لبرنامج التحويل وبالتالي إجمالي الموارد المتاحة للبرنامج. إن الحجج المعلوماتية تميل

إلى التوازن لصالح الاستهداف الدقيق في الأزمة، ويمكن أن تظهر أيضًا أن الآثار المحفزة للاستهداف الدقيق لا تنقض هذا الاستنتاج. لكن الاستهداف الدقيق يميل إلى تقليل إجمالي الموارد المتاحة لبرنامج التحويل، بالضبط في الوقت الذي تم فيه تخفيض الموارد كنتيجة للأزمة. في الواقع، بناءً على هذا المنطق، هناك خطر حدوث دوامة انخفاض نظرًا لأن قلة الموارد تؤدي إلى استهدافٍ أكثر دقة، مما يؤدي إلى تقليل الموارد وزيادة تشديد الاستهداف وما إلى ذلك. عندما تنخفض الموارد الإجمالية، وتزداد الاحتياجات كنتيجة لإنحصار التضييق، فإن حجج الاقتصاد السياسي تفضل تخفيف الاستهداف، وليس التشديد، إذا كان الهدف هو زيادة التحويلات إلى أشد الناس فقراً في وقت تشتت فيه القيود. تتماشى هذه الحجج مع النداءات الشعبية القائلة بأن الأثرياء يجب أن يتشاركون في تحمل عبء الأزمة وكما يقول المثل الشائع "نحن جميعًا في الهوى سوا".

إذن، ما الذي يجب أن تقوله نظرية الاستهداف حول استهداف التحويلات للفقراء في وقت الأزمة الكلية؟ تعتمد الإجابة بشكل كبير على ما إذا كان نظام الاستهداف أو الموارد خارجي المنشأ. إذا ما كانت الموارد مستقلةً عن نظام الاستهداف، فإن حجة الاستهداف الدقيق تكون قويةً (وإن لم تكن ملتبسة)، حتى عندأخذ تأثيرات الحواجز بعين الاعتبار. مع ذلك، إذا كان من الممكن أن يتقطط التكنوقراطيون نظام الاستهداف، على سبيل المثال، وإذا ما قرر الاقتصاد السياسي المحلي الموارد بعد ذلك، فإن الاستهداف الأكثر دقة ليس بالضرورة هو الجواب على هذه النقطة - في الواقع، قد يتم تقديم قضية لاستهدافٍ أكثر مرونة. في أيٍ من الحالتين،

تكون الحجة المتعلقة بالموارد الخارجية الإضافية قوية، ليس فقط لاستكمال الموارد المحلية المخفضة من أجل الحد من الفقر، ولكن أيضًا لمنع دوامة الهبوط من الاستهداف الدقيق والأدق بموارد أقل وأقل.

صدمات مؤقتة

تعالج المناقشة السابقة الصدمة الكلية على أنها دائمة، بحيث يتم تطبيق نظرية الاستهداف الحالية "بطريقةٍ نسبيةٍ ثابتة" ببساطة على الوضع الجديد بتوزيع مختلفٍ للدخل وموارد مخفضة للحد من الفقر. ولكن ماذا لو كانت الصدمة الكلية، كما يأمل المرء، مؤقتة؟ هذا يؤدي إلى عدة اعتبارات غير موجودة في سيناريو الصدمة الدائمة.

وقد أبرزت الأديبيات المتعلقة بالفقر المخاطر والضعف المرتبط بالفقر، وتكليف ذلك بالنسبة للفقراء، والدور الرئيسي لشبكات الأمان في معالجة هذه المشاكل. ينصب التركيز في هذا الكتاب الكبير على الصدمات الخاصة شديدة الحساسية ومشاركة المخاطر (أو عدم وجودها) بين الفقراء. مع ذلك، ليست الأزمات الكلية خاصة شديدة الحساسية. إنها صدمات منهجية تؤثر على الجميع. قد يكون هناك نطاق من المشاركة في المخاطرة إذا كان تأثير الأزمة يستفيد منه بعض الفقراء، بينما يؤدي الآخرين، لكن ليس هذا هو السيناريو الأسنى في أذهان صانعي السياسة عندما يفكرون في الصدمات الكبيرة. في السياق الحالي، فإن الصدمات التي تبحث هنا هي صدمات منهجية وليس خاصية.

إذا كانت الصدمة الكلية مؤقتة حقاً، حيث إنَّ الصدمة المتساوية والمعاكسة (بمعنى المناسب) ستعيد الاقتصاد في نهاية المطاف إلى مسار

المعدل على المدى الطويل، فلا داعي، من حيث المبدأ، لتعديل سياسة التحويلات على الإطلاق. يمكن تطبيق نفس المقدار من الموارد ، ونظام الاستهداف نفسه، الذي ينطبق على متوسط حالة الاقتصاد على المدى الطويل في الأوقات الجيدة وفي الأوقات السيئة، باستخدام الادخار والاقتراض المناسبين من قبل الحكومة بهدف التهدئة.

ولكن هناك (على الأقل) حجة في المؤلفات ذات الصلة تتساءل عنها إذا كانت الصدمة المؤقتة هي في الحقيقة تكون وكل ما فيها مؤقت . أولاً، إن النقص المؤقت في الاستهلاك بالنسبة للفقراء يترجم إلى عواقب طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية والبشرية، وبالتالي فإن رغد العيش الاقتصادي والاجتماعي على المدى الطويل للفقراء يتبع أثر الصدمة السلبية، ولا يتم مواجهته إلى حد مساوٍ ومعاكسٍ بواسطة صدمة إيجابية على قدم المساواة وبالعكس. ثانياً ، لا يمكن عكس الإجراءات الحكومية للتصدي للصدمة المؤقتة عندما يتم عكس الصدمة، مما يؤدي إلى تآكل هيكلية إعادة التوزيع غير المناسب على المدى الطويل. يقترح الأول التحرك بقوة لمعالجة الصدمة المؤقتة - كما لو كانت صدمة دائمة. ويقترح الثاني الحذر والتحرك فقط في التغييرات السياسية القابلة للعكس، حتى لو كان هذا يعني أن بعض الصدمات المؤقتة لم يتم معالجتها وها عواقب طويلة الأجل.

من خلال هذه الخلافية، دعونا نفكر مليا في حالة الاستهداف الأكثر دقة مع صدمة كلية مؤقتة (ولكنها شديدة). تفسح لنا تركيبة الحجة أعلاه المجال من أجل تقييم نصيحة مشتركة لصانعي السياسات: "في أزمة كلية لا تقوموا بتوسيع البرامج، مثل الإعانات العامة، التي لا تستهدف

القراء بشكل جيد. هذه ليست طريقة فعالة للوصول إلى القراء ، وعندما تمر الأزمة ، سوف يتغير نظام الاستهداف الذي سيكون غير فعال فيما يتعلق بتخفيف حدة الفقر " . يجب أن يكون واضحاً أن صلاحية هذه النصيحة تعتمد على الموصفات التفصيلية والتفاعل بين الجوانب الفنية البحتة للاستهداف وأبعاد الاقتصاد السياسي .

مع الصدمة (مؤقتة ولكن مع عواقب طويلة الأجل للقراء) ، لنفترض أن الاستهداف الأكثر دقة مقترن بالفعل بواسطة تحليل الاقتصاد غير السياسي ، على النحو الذي تم مناقشته في القسم السابق: مع موارد مخفضة واحتياجات أكبر ، ودعم أكبر للفقراء في الأوقات الصعبة مطلوب منه أن يكون دعماً سريعاً . من وجهة النظر هذه ، من المؤكد أنه لا يوجد سبب لتخفيف الاستهداف سيكون من الصعب عكسه عندما يعود الاقتصاد إلى طريقه الطويل بسبب ضغوط الاقتصاد السياسي . لكن هذا الجزء الثاني من الحجة يكشف عن مشكلة مفاهيم في السلسلة بأكملها ، لأن بعد الاقتصاد السياسي لديه منطق خاص به ، حيث الارجعة تلعب بطريقة بسيطة .

إذا كانت التغييرات في منطقة الاستهداف غير قابلة للانعكاس بالفعل (أو على الأقل من الصعب عكسها) ، وكان الاقتصاد السياسي يقوم بدوره من أجل حشد الاتجاه لتحويل عمليات التخفيف من حدة الفقر مشرطاً بنظام الاستهداف ، فإن تحليل "التسرب أفضل" يشير إلى أنه ليس هناك من شيء يبرر الخوف على الحد من الفقر من التحرك نحو استهداف فضفاض في أعقاب الأزمة . يجب أن يساعد الاستهداف الخاسر في زيادة الموارد لتخفيف وطأة الفقر . إذا كان هناك ثمة شيء ، فإن التحرك

نحو الاستهداف الدقيق يمثل مشكلة. الاستهداف الأكثر دقة، إذا كان لا رجعة فيه ، سيؤدي إلى انخفاض الموارد الإجمالية لعمليات مكافحة الفقر في المستقبل وربما حتى في المدى القريب. سيكون الاستهداف الأقل دقة باستخدام الموارد الثابتة أقل فعالية في الحد من الفقر، ولكن إذا كان لا رجعة فيه، فسيؤدي ذلك إلى المزيد من الموارد المستخدمة في عمليات تحويل مكافحة الفقر في المستقبل وربما حتى على الفور. وبالتالي، فإن نصيحة السياسة العامة للانتقال إلى الاستهداف الدقيق للتغلب على الصدمات السلبية المؤقتة ولكن الشديدة ليست بالضرورة صالحة للعمل إذا تمأخذ أبعاد الاقتصاد السياسي لعدم رجوع نظام الاستهداف بعين الاعتبار.

ومع ذلك، يمكن دعم نوع واحد من خطوات السياسة بشكل لا لبس فيه في مواجهة الصدمات المؤقتة: ألا وهو الاستثمار في إزالة عيوب الارجعة التي أدت إلى المأزق في المقام الأول. وبالتالي فإن تحسين أدوات الدخل وتحفيظ الاستهلاك للفقراء، بحيث لا يكون للخدمات السلبية آثار طويلة الأجل عليهم ، هو إجابة واضحة. هناك الكثير من الكتابات حول هذا الموضوع، ولم يتم مناقشته بمزيد من التفصيل هنا (انظر ديركون ٤٢٠٠). بدلاً من ذلك، ينصب التركيز على تحسين المرونة من خلال تشغيل برامج تحويل الدخل المختلفة. هناك كل من أبعاد التكنوقراط والاقتصاد السياسي في هذا الصدد.

لتوضيح القضايا التي ينطوي عليها الأمر ، فكر في نوع من البرامج الذي غالباً ما يستخدم من أجل مساعدة الفقراء في الأزمات: أنظمة الأشغال العامة. على وجه التحديد، ضع في اعتبارك قانون ضمان العمالة

الريفية في الهند ، والذي يهدف إلى ضمان ١٠٠ يوم عمل سنويًا للأسر الريفية (في الحد الأدنى للأجر المحلي). عندما يهبط معدل توظيف العماله سنويًا، فهو يمتلك من المرونة في التصميم بحيث يعمل على دعم المداخل وتحسينها. بمعنى أنه يتم توفير العماله على أساس الأجر لجميع أولئك الذين يحضرون من أجل العمل، وبالتالي يمكن توسيع نطاق البرنامج أو خفضه مع تحسن ظروف التوظيف. ولكن، هناك سؤالان رئيسيان. أولاً، ما الذي يجري عمله في العماله الموظفة للعمل؟ ثانياً، من أين ستأتي الموارد من أجل توسيع البرنامج؟

يُظهر تقييم مخططات الأشغال العامة أن قيمة الأصول التي تم إنشاؤها هي مفتاح مكون المنفعة من هذه المخططات. في الواقع، يُقال إنه في كثير من الحالات، أن هذه القيمة هي التي تستفيد منها التكلفة في دعم البرنامج على أنها إنفاق العام. من المعترف به أيضًا أن ميزة التصميم المركزي التي تحدد فيما إذا ما كانت الأصول ذات القيمة التي أنشئت هي وجود "سلسلة من المشاريع" أو خلافاً لذلك جاهزة للانقضاض عندما يزداد الطلب على الوظائف نتيجة للأزمة. وبمعزل عن هذا، يكون العمال، في حقيقة الأمر، مشغولين بـ "حفر ثقوب لملئها مرة أخرى". في حين لا تزال مفيدة كشكل من أشكال استهداف التحويلات (تذكر حجج تكلفة الفرصة البديلة المقدمة في القسم السابق)، فمن الواضح أنه يمكن تحقيق الكثير. ولكن هذا يتطلب التخطيط قبل الأزمة وإنفاق الموارد، والإعداد وتحديث المشاريع، والتي لن يتم تفعيلها إلا عند الضرورة. إن هذا الاستثمار في المرونة أمر يستحق القيام به، لكن يبدو أن واحدة من أنظمة التقييم القياسية

- على سبيل المثال، ألا وهي: هؤلاء المانحون - لا ييدو وكأنهم يقدرون ويمولون. إن توسيع الموارد لإعداد المشاريع التي قد لا يتم تنفيذها على الفور ليس شيئاً تم تصميمه أنظمة المانحين من أجل إدراجه. هذه أيضاً مشكلة تصميم مشروع تشاركي مدعوم بتشجيع من المجتمع. ليس من السهل أن توضح للمجتمعات المحلية سبب تأجيل المشروعات التي قضوا الكثير من الوقت للمساعدة في تصميمها ، والتي توجد حاجة ماسة إليها، إلى أن تحدث أزمة توظيف. ولكن هذه عقبات، على المستويات المحلية والوطنية والدولية، والتي يجب التغلب عليها لزيادة مرونة خطط الأشغال العامة وبالتالي تحسين دورها في استهداف عمليات التحويل أثناء الأزمات.

يفترض ما ورد أعلاه بأن الموارد المتاحة (تكاليف أجور زيادة العمالة والتوظيف، والتكاليف غير المرتبطة بالمشاريع) ستزداد كلما ازدادت احتياجات التوظيف في أعقاب الأزمة. إذا لم تزد الموارد، فسوف يتم تقدير فرص العمل، مع عدم وجود تحسن في الحد من معدلات الفقر ، بل وتفاقم في الأزمة نحو الأسوأ في حال تخصيص العماله لصالح الأغنياء. ولكن كيف يمكن ضمان زيادة الموارد؟ في الحالة الهندية، تكون الأداة المستخدمة هي وجود الضمانة التي هي قابلة للمقاضاة. في الواقع، إن النظام السياسي يجعل شبكة الحكومة المركزية وحكومات الولايات (في الهند كمثال) مسؤولة بموجب القانون عن توفير فرص العمل. إذا لم يفعلوا ذلك، فيتم مقاضاتهم أمام المحكمة. ومن المأمول أن تكون التكاليف التي تحملها الحكومة على هذا الإجراء من خلال التقاضي بشأن المصلحة العامة مرتفعة بما يكفي لتضمن توفير موارد كافية من قبل الحكومة. بكلماتٍ أخرى، يتم توجيهه

الاقتصاد السياسي نحو توفير الموارد عن طريق رفع التكاليف على الجهات الرئيسية الفاعلة لعدم التزامها وعدم القيام بما هو مطلوب منها.

يمكن طرح سؤالين على الأقل بشأن طريقة تحقيق المرونة ، وبالتالي ضمان تدفق الموارد على الفقراء في حال حدوث أزمة. أولاً، من الصعب مراقبة الضمانة. يمتلك المسؤولون على مستوى الأرض عدداً لا يحصى من الطرق لإحباط المتقدمين إلى وظائف العمل (على سبيل المثال، من خلال توسيع القيام بمشاريع الأشغال العامة بعيداً عن القرى). بينما يمكن حساب بعض هذه العوامل في القانون (على سبيل المثال، الطلب من الأشغال العامة بآلا تكون مشاريعهم أبعد من مسافة محددة عن قرية مقدم الطلب)، هناك تقدير متبقى من حرية التصرف أو التحفظ لا يمكن معالجته ببساطة. ثانياً، يعتمد الأمر على حقيقة أن المثول أمام المحكمة أمر مكلف للمسؤولين وأنهم وعموم الناس سيلتزمون بأحكام المحكمة. إن الاستخدام المتزايد المستمر للمحاكم بهذه الطريقة قد يقلل من فعالية هذا الجهاز مع مرور الوقت.

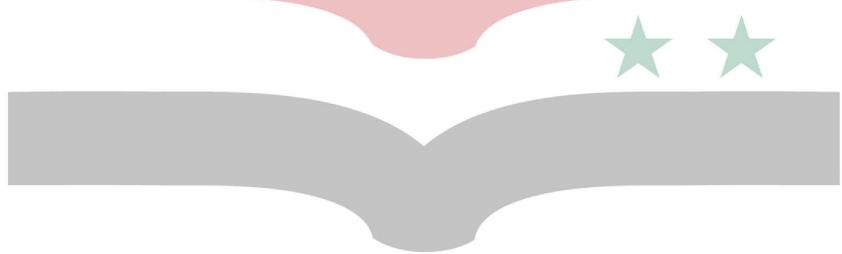
يتم إجراء ترين ماثل لكل برنامج تحويل، يسأل عن كيفية جعل تصميمه التقني أكثر مرونة حتى يتسع توسيعه أو التعاقد عليه بسهولة، مع وجود درجة مفترضة من الاستهداف، وتكون المرونة ذات شقين اثنين، أي مسئالتين اثنتين مسألة أولى تقنية وواحدة أخرى ألا وهي مسألة اقتصاد سياسي. مع هذه الخلفية للبرامج الفردية، يمكن اعتبار المجموعة الإجمالية للبرامج ككل أداة لمساعدة الفقراء أثناء الأزمة، مع إعادة تخصيص الموارد بواسطة البرامج وكذلك الأمر بالنسبة للتغيرات في البرامج الفردية عندما تصبح احتياجات الأزمة واضحة.

أخيراً، كما لوحظ في عدة نقاط في هذا القسم والأقسام السابقة، يمكن للموارد الخارجية أن تساعد في تخفيف العديد من المفاضلات (أي المقايسات) المؤللة التي يواجهها صانعو السياسات أثناء الأزمات. على المدى الطويل، يمكنهم المساعدة في وضع برامج تحويل أكثر مرونة يمكن أن تتحرك بسرعة للتكيف مع ظروف وطبيعة اندلاع الأزمات. وعلى المدى القصير، يمكن أن تقلل من الحاجة إلى استهداف أكثر مرونةً، أو استخدام الضمانات المدعومة من المحكمة، لتوليد موارد أكبر محلياً. يمكن أن يساعدنا الاستهداف الأخف الذي تمت إمكانية تحقيقه بفضل زيادة الموارد الخارجية على تقليل التكاليف المعلوماتية وحوافز الاستهداف الدقيق.

الاستنتاجات

سؤال رئيسي نوجّهه لصانعي السياسات المعينين بمساعدة القراء من خلال أزمة كلية هو كيفية استهداف الموارد الشحيحة في وقت تشتد الحاجة إليها. تشير الحجج التقنية إلى أن الاستهداف الدقيق أو التشديد على البرامج الفردية أو إعادة تخصيص الموارد نحو برامج أكثر استهدافاً بإحكام، يستخدم الموارد بشكل أكثر فعالية للحد من الفقر. تظل هذه الحجج قائمة حتى عندما يتمأخذ التكاليف المعلوماتية الأكبر وجهود الحوافز للاستهداف الأكثر دقةً في الاعتبار. لكن حجج الاقتصاد السياسي تشير إلى أن الاستهداف الأكثر دقة سيعتبر به الأمر في نهاية المطاف بعدد أقل من الموارد المخصصة لهذا البرنامج وأن الاستهداف الأخف، لأنّه يجمع بين مصالح الفقراء وشّبه الفقراء، قد يولّد موارد أكبر وبالتالي يكون أكثر فعالية للحد من الفقر على الرغم من كونه "أكثر تسرباً". بشكل عام، يجب إعطاء

نصيحة السياسة عموماً وذلك من أجل تجنب البرامج الأخف استهدافاً بكثير أثناء الأزمات وبحذر شديد. ومع ذلك، فإن المشورة لتصميم أنظمة التحويل بمزيد من المرونة، من الناحية التقنية ومن ناحية الاقتصاد السياسي، يتم تعزيزها من خلال الحجج المقدمة هنا. إن مسألة المساعدة الخارجية - لتصميم أنظمة التحويل المرونة مسبقاً وتحفييف المقاييس المؤلمة في الاستهداف أثناء الأزمة - تظهر أيضاً على أنها قوية.



المؤسسة العامة السورية للكتاب

الفصل السابع

النمو بعد الأزمة

داني رودريك

كانت السنوات الخمسون الماضية فترة مشهودة في تاريخ الاقتصاد العالمي. لم نحقق خلال هذه الفترة معدلات غير مسبوقة للتقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي وحسب، ولكن شهدنا أيضاً عدداً متزايداً من الدول الفقيرة حتى الوقت الحاضر - تلك الموجودة في محيط المركز الاقتصادي شمال الأطلسي - كانت قادرة على المشاركة في هذا التقدم. إن الأزمة الحالية تنذر بحقبة جديدة، حقبة قد تكون بشكل ملحوظ أقل افتتاحاً وملائمةً من أجل نمو البلدان الفقيرة. من السابق لأوانه معرفة المدة التي ستستغرقها هذه الحقبة لاستعادة الاستقرار المالي في البلدان المتقدمة والبدء في مرحلة التعافي. ولكن حتى في ظل عبورنا لأسوأ ظروف الأزمة، من المحتمل أن ندخل في فترة يكون فيها نمو التجارة العالمية ذا وتيرة أبطأ، ويكون حجم التمويل الخارجي أقل، كما أن شهية الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الغنية الأخرى تكون ضعيفة إلى حد كبير تجاه تشغيل أرصدة حسابِ جاري ضيئمة.

يركز هذا الفصل على الآثار المترتبة على هذا السيناريو بالنسبة لاحتلالات مستقبل النمو في الدول النامية. يضع، على وجه الخصوص، التساؤل فيما إذا كان يمكننا التوفيق بين اثنين من المطالب المتضاربة على ما يبدو في النظام الاقتصادي العالمي. فمن ناحية، يتطلب استقرار الاقتصاد الكلي العالمي أن تتجنب الاختلالات الحالية الكبيرة من النوع الذي عانى منه الاقتصاد العالمي في الفترة التي سبقت الأزمة. متمثلةً بالصورة المصغرة للعلاقة التجارية الثنائية بين الولايات المتحدة والصين، فقد لعبت هذه الاختلالات على الأقل دوراً داعماً مهماً في إحداث الأزمة المالية. في المرحلة المقبلة من الاقتصاد العالمي، سيكون هناك ضغط أكبر بكثير على البلدان التي تعاني من عجز كبير أو فوائض للحد من هذه الاختلالات من خلال التكيف في سياساتها المتعلقة بالعملة والاقتصاد الكلي.

من ناحية أخرى، تتطلب العودة إلى النمو المرتفع في البلدان النامية أن تستأنف هذه البلدان اندفاعها نحو السلع والخدمات القابلة للتداول. كما سأبرهن لاحقاً، فإن البلدان التي نمت بسرعة في فترة ما بعد الحرب كانت هي تلك التي تمكنت من الحصول على حصة متزايدة من السوق العالمية للمصنعين وغيرها من المنتجات غير الرئيسية. قبيل أزمة عام ٢٠٠٨، استوعبت هذه الاندفاعة رغبة الولايات المتحدة الأمريكية وعدد قليل من الدول المتقدمة الأخرى في إدارة العجز التجاري الكبير. لم تعد هذه استراتيجية مجده للدول النامية ذات المداخيل الكبيرة والمتوسطة.

هل تتعارض متطلبات الاستقرار الكلي العالمي والتقارب الاقتصادي بعضها مع بعض؟ هل ستحتاج الدول النامية إلى توليد زيادات كبيرة في

توريد السلع القابلة للتداول التي تصطدم حتماً مع عدم تسامح العالم بخصوص اختلالات التوازن؟

الجواب: ليس بالضرورة. في الواقع، لا يوجد صراع متأصل، بمجرد أن نفهم أن ما يهم للنمو في الدول النامية ليس حجم فائضها التجاري أو حجم صادراتها. كما أوضح في هذا الفصل ، فإن ما يهم النمو هو ناتجهم من المواد غير التقليدية القابلة للتداول، والتي يمكن أن توسع دون حدود طالما أن الطلب المحلي يتسع ويتزايد عليها في نفس الوقت. إن الحفاظ على عملة مقدرة بأقل من قيمتها يسهم في زيادة دعم إنتاج السلع القابلة للتداول، ولكن ذلك له جانب سلبي يقتضي فرض الضرائب على الاستهلاك المحلي للمواد القابلة للتداول، وهذا هو السبب في أنها تولد فائضاً تجارياً. من الممكن أن يكون هناك الاتجاه الإيجابي الصاعد دون الاتجاه السلبي الهابط، من خلال تشجيع مباشر على إنتاج المواد القابلة للتداول. يخصص جزء كبير من هذا الفصل لجعل هذه النقطة بسيطة إلى حد ما، ومهمة.

هناك العديد من الطرق التي يمكن من خلالها تحسين الربحية من المواد القابلة للتداول، بما في ذلك تقليل تكلفة المدخلات والخدمات غير المصنفة من خلال الاستثمارات الموجهة بشكل مناسب في البنية التحتية. لكن من العقول توقع أن تكون السياسات الصناعية جزءاً من الترسانة. لذلك، يجب أن تكون بيئة السياسة الخارجية أكثر تسامحاً مع مثل هذه السياسات، بما في ذلك الإعانت الصريحية على السلع القابلة للتداول (طالما يتم تحديد التأثيرات على الميزان التجاري من خلال التعديلات المناسبة في

سعر الصرف الحقيقي). كما أن التسامح في السياسات الصناعية هو "السعر" الذي يجب دفعه من أجل مزيد من الانضباط على أسعار الصرف الحقيقة والاختلالات الخارجية.

خلاصة القول هي أن إمكانيات النمو لدى الدول النامية لن تكون تحت الضغط ولن تتأثر بشدة طالما أن آثار هذا العالم الجديد على السياسات المحلية والدولية مفهومة جيداً.

لتتبع التأثير المحتمل للأزمة على النمو، نحتاج إلى إصلاح جيد لنمو العوامل الدافعة. من أجل ذلك، أبدأ الفصل من خلال تقديم تفسير أداء النمو في الاقتصاد العالمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. أنا أقول أن محرك النمو قد توضع في التغيير الهيكلية السريع في الدول النامية – بدءاً من المنتجات التقليدية، المنتجات التحويلية الأولية إلى المنتجات غير التقليدية، ومعظمها منتجات صناعية. تم تقديم التسهيلات لهذا التحول الهيكلية من خلال ما أسميه السياسات الإنتاجية في البلدان الناجحة.

ثم إنني أسأل كيف من المحتمل أن تؤثر خطوط الاقتصاد العالمي الكافية ما بعد الأزمة على هذه العملية. إن النمو البطيء في العالم المتقدم وتراجع الشهية للإقراض الدولي لا يهدد بشكل مباشر مستقبل آفاق النمو في الدول النامية. ويكمّن الخطأ في أن انخفاض الطلب لـ (أو قبول) الواردات من البلدان النامية سيجعل من الصعب على هذه البلدان الانخراط في تغيير هيكلية سريع. يمكن تجنب هذا التهديد عن طريق استخدام الدول النامية لاستراتيجيات نمو أكثر توازناً تسمح بتوسيع دائرة استهلاك المواد القابلة للتداول إلى جانب الإنتاج. أقدم التحليلات البسيطة للدعم على السلع

القابلة للتداول لإظهار كيف يمكن هندسة التغيير الهيكلي في اتجاه السلع التجارية دون توليد فوائض تجارية على طول هذا المسار. كما أقدم بعض الرسوم التوضيحية لنوع السياسات التي يمكن استخدامها.

سنوات المعجزة

كانت الفترة منذ عام ١٩٥٠ فريدة من نوعها فيما يخص النمو الاقتصادي. كما يوضح الشكل ١-٧ ، فإن ما يلفت النظر في هذه الحقبة حقاً ليس أن المعدل الإجمالي للنمو الاقتصادي كان مرتفعاً بالمعايير التاريخية. فإذا ما أخذنا تلك الحقبة بمجملها، فإن فترة ما بعد عام ١٩٥٠ لم تتفوق بشكل كبير على العصر الذهبي القياسي في الفترة ما بين ١٨٧٠ و ١٩١٣. ما يبرز بعد عام ١٩٥٠ هو معدلات النمو العالية الهائلة التي حققتها أفضل الدول أداءً. كانت اليابان وجمهورية كوريا والصين أبطال النمو خلال الفترات الفرعية الثلاث ١٩٥٠-١٩٧٣ و ١٩٧٣-١٩٩٠ و ١٩٩٠-٢٠٠٥ ، على التوالي مع معدل نمو سنوي لفرد يتراوح بين ٦ و ٨ في المائة. هذه المعدلات لم يسبق لها مثيل تاريخياً وتتجاوز إلى حد كبير تلك التي شهدت من قبل أبطال النمو في الفترات التي سبقتها. على سبيل المثال، سجلت الدولة الأسرع نمواً بموجب معيار الذهب الكلاسيكي، النرويج، معدل نمو سنوي لفرد بالكاد يتجاوز ٢ في المائة.

لقد حدث شيء ما في الاقتصاد العالمي بعد حوالي عام ١٩٥٠ والذي سمح بدعم تقارب اقتصادي أكثر سرعة في البلدان ذات الدخل المنخفض. ما هو هذا التغيير؟ يمكن أن تفسر الطفرات المرتكزة على أسعار السلع

الأساسية ودورات تدفق رأس المال ذات التغيرات قصيرة الأجل في الأداء الاقتصادي، وكان من الواضح أن هذه العوامل كانت مرتبطة مع النمو المرتفع الذي حدث في جميع أنحاء العالم النامي في العقد الذي سبق الانهيار الذي حدث عام ٢٠٠٨. لكن على المدى الأبعد، تشير طبيعة توسيع حدود النمو إلى أن شيئاً أكثر جوهريّة وأكثر علمانية في الطبيعة قد تغيّر أيضاً.

شكل ١-٧ ، نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فترات محددة

وفترة زمنية محددة

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد (المتوسط السنوي٪)

- ١٩٩٠ ٢٠٠٥ الصين	- ١٩٧٣ ٩٠ جمهوريّة كوريا	- ١٩٥٠ ٧٣ اليابان	- ١٩١٣ ٥٠ النرويج	- ١٨٧٠ ١٩١٣ المكسيك	٧٠-١٨٢٠ الفروع الغربيّة الأخرى	١٨٢٠-١٥٠٠ الولايات المتحدة الأمريكية	- ١٠٠٠ ١٥٠٠ أوروبا الغربيّة
٨-٧ مرتفع	٦ مرتفع	٥ مرتفع	٤	٣	٢	١	٠

* معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد في أسرع دول العالم نمواً أو المنطقة (معدل سنوي٪).

** معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العالم (المتوسط السنوي٪).

تؤكد الحسابات التقليدية، التي تأثرت بشدة بالمعجزة الصينية في ربع القرن الماضي، على الدور التمكيني للعولمة. يوفر هذا أيضاً تقسيراً ضعيفاً. استجتمع التكامل الدولي للأسوق زخمه في السلع والأصول ببطء ولم يصل إلى ذروته إلا بعد التسعينيات، في حين كان التقارب الاقتصادي من جانب البلدان الناجحة

سريعاً في العقود اللاحقة بعد عام ١٩٥٠ كما كان في الآونة الأخيرة. لقد تقدمت كوريا على الصين، التي تقدمت اليابان عليها بدورها. إذا كان هناك ثمة شيء، فقد شهد عدد أكبر من البلدان النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا تقارباً سريعاً في العقود الأولى بعد الحرب العالمية الثانية أكثر مما شهدته في العقود القرية الأخيرة (رودريك ٢٠٠٧ ب).

ما هو شائع عن اليابان وكوريا والصين أنها اعتمدت في استراتيجيات نموها على تطوير القدرات الصناعية، بدلاً من التخصيص وفقاً لمزاياها النسبية (الثابتة). لقد أصبحت كل واحدة منها قوّةً صناعية كبيرة في وقت قصير - وبسرعة أكبر بكثير مما كان يتوقعه المرء على أساس مواردها الطبيعية. بُنيت حزمة التصدير الصينية باستخدام سياسات صناعية استراتيجية أجبرت الشركات الأجنبية على نقل التكنولوجيا. ونتيجة لذلك، فهي بلد واحد بلغ نموه ثلاثة أو أربعة أضعاف من حيث مستوى الغنى (رودريك ٢٠٠٦). بدأت كوريا بقدرة تصنيع صغيرة للغاية وانتقلت بسرعة من المصنوعات البسيطة (في السبعينيات) إلى منتجات أكثر تعقيداً (في السبعينيات). أما اليابان، فقد كانت على عكس الدولتين الآخرين، فهي قد طورت قاعدة صناعية (قبل الحرب العالمية الثانية)، لكن هذه القاعدة تم تدميرها بالكامل في الحرب وتم استعادتها بفضل السياسات التجارية والصناعية التي حمت المنتجين المحليين.

إن الدرس العام الذي يجب استخلاصه من تجربة أبطال النمو بعد الحرب هو: إن البلدان ذات النمو المرتفع هي تلك البلدان التي تقوم بتحول هيكلية سريع من أنشطة إنتاجية منخفضة ("تقليدية" إلى أنشطة إنتاجية

"حديثة"). إن هذه الأنشطة الحديثة هي منتجات قابلة للتداول إلى حد كبير، من ضمن المنتجات التجارية، تكون في الغالب من المنتجات الصناعية (على الرغم من أن الخدمات القابلة للتداول باتت مهمة بشكل واضح كذلك). وبعبارة أخرى، تصبح الدول الفقيرة غنية بإنتاج ما تنتجه الدول الغنية.

هذه التجربة مختلفة تماماً عن نمط النمو في القرن التاسع عشر، حيث كان النجاح في المحيط الخارجي يعتمد على التخصص في السلع والمنتجات الأولية. وهذا ما يفسر لماذا تمكّن أصحاب الأداء المتميز في فترة ما بعد الحرب من النمو بوتيرة أسرع بكثير من أبطال النمو في الحقب الزمنية السابقة (على سبيل المثال، المكسيك في ١٨٧٠-١٩١٣ أو النرويج في ١٩٥٠-١٩١٣، الشكل ١-٧).

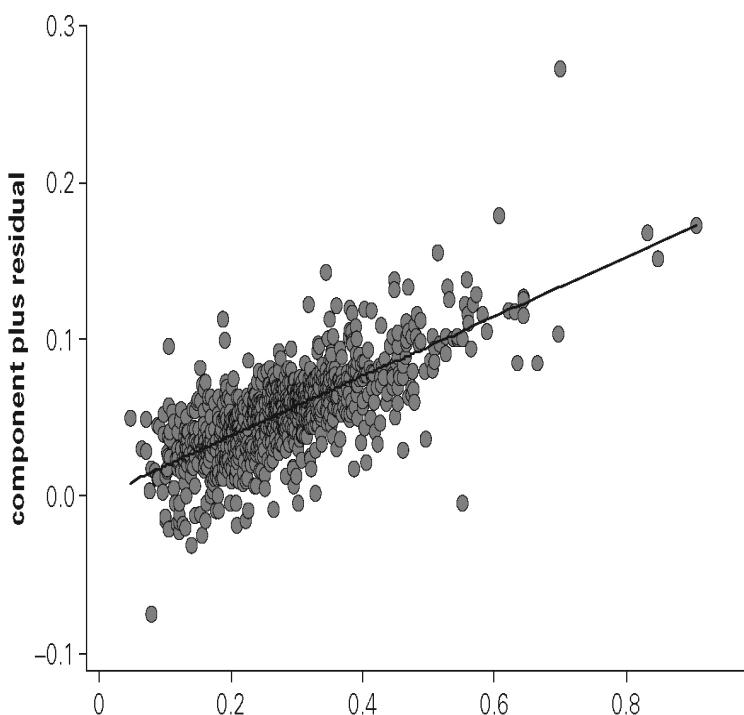
إن الارتباط الوثيق بين الحركة في الصناعة والتضخم واضح في بيانات ما بعد الحرب. يظهر هذا في الشكلين ٢-٧ و ٣-٧ بالنسبة لمقاييس النشاط الصناعي، حصة القيمة الصناعية المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وحصة العماله الصناعية في إجمالي العماله، على التوالي. لقد رددت متوسط سنوات خمس للنمو الاقتصادي إلى المتوسط المأهول للنشاط الصناعي، والسيطرة على مستويات الدخل الأولية وكذلك الآثار الثابتة للبلدان والفترات الزمنية. الفرق ذو الصلة الاقتصادية هنا هو بين الحديث والتقليدي، وليس بين الصناعة وبقية فروع الاقتصاد. هناك أنشطة حديثة قابلة للتداول في الزراعة (على سبيل المثال، البستنة) والخدمات (على سبيل المثال، مراكز الاتصال) أيضاً. ولكن في حالة عدم وجود بيانات كافية كبيرة بما يكفي من البلدان، فإني أستخدم "الصناعة" كوكيل لي للأنشطة غير التقليدية.

تُبيّن المخططات المبعثرة ما يحدث للنمو عندما تتغير أسهم الإنتاج الصناعي أو التوظيف بمرور الوقت داخل البلد. (لاحظ أن التأثيرات الثابتة للبلد تتصل عوامل ثابتة لوقت المحددة خاصةً باقتصاديات الفرد). في كل حالة، تكون الرسالة عالية وواضحة. يربط التوسيع في النشاط الصناعي ارتباطاً وثيقاً بنمو اقتصادي أسرع. علاوة على ذلك ، على عكس ما توحّي به قصة الميزة النسبية البسيطة، فإن هذه العلاقة ليست أضعف في البلدان المنخفضة الدخل. يتغير معامل الانحدار قليلاً مقارنةً بنطاقات الدخل المختلفة.

لماذا الانتقال إلى الأنشطة الصناعية الحديثة هو محرك النمو الاقتصادي؟ كما أناقش في رودريك (٢٠٠٨) وانسجاماً مع تقليد طويل من نماذج الاقتصاد الثنائي المزدوج، يبدو أن الإجابة هي وجود فجوات كبيرة بين الإنتاجية الاجتماعية الهامشية في الأجزاء التقليدية والحديثة من الاقتصاديات النامية. حتى الاقتصاديات الفقيرة للغاية لديها أنشطة اقتصادية - مثل البستنة في إثيوبيا، وتجميع السيارات في الهند، والالكترونيات الاستهلاكية في الصين - حيث لا تبعد منافع الإنتاجية كثيراً عن ما نلاحظه في الاقتصاديات المتقدمة. مع انتقال الموارد من الأنشطة التقليدية، تزداد الإنتاجية على مستوى الاقتصاد بشكلٍ شمولي. قد تكون هذه التغيرات ناتجة عن مجموعة واسعة من الميزات الخاصة بالتحول. وفي هذا الصدد، أطرق لمناقشة فترين واسعين لدى رودريك (٢٠٠٨). واحدة منها، يتعلق الأمر بالضعف المؤسساتي، مثل ضعف حماية حقوق الملكية وضعف إنفاذ العقود، الأمر الذي يجعلهم يشعرون بأنفسهم بمزيد من التركيز في الأنشطة التجارية. والثانية هي إخفاقات السوق والعوامل الخارجية المختلفة، على سبيل المثال، شتت التعليم

غير المباشر وفشل التنسيق - المرتبط بالأنشطة الحديثة. وفي كلتا الحالتين، لا يتم توفير الحماية المطلوبة للنشاط الصناعي والاستثمار في سياق عملية توازن السوق. أي شيء يسرع التحول الهيكلي في الاتجاه الضروري بشكلٍ متزايد سوف يؤدي أيضاً إلى تسريع معدل النمو الاقتصادي.

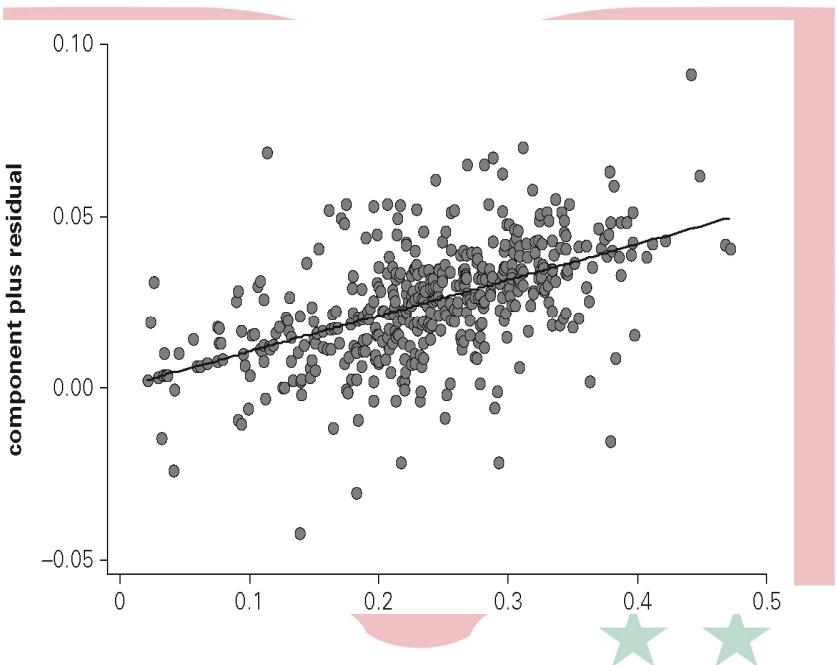
الشكل ٢-٧ العلاقة بين الحصة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي



الحصة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي (ضعيفة)

المصدر: حسابات المؤلف مستخدماً البيانات من البنك الدولي، في سنوات مختلفة، ومركز المقارنات الدولي، في سنوات مختلفة.

الشكل ٣-٧ الشكل العلاقة بين حصة العماله الصناعية في إجمالي العماله والنمو الاقتصادي



حصة العماله الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي (ضعيفه)

المصدر: حسابات المؤلف مستخدماً البيانات من البنك الدولي، في سنوات مختلفة، ومركز المقارنات الدولي، في سنوات مختلفة.

* ملاحظة: كل نقطة في الشكل تقابلها مدة فرعية تصل إلى خمس سنوات خلال الفترة الواقعة من عام ١٩٦٠ حتى عام ٢٠٠٤ لبلد معين.

تحكم معدلات النمو بمستويات الدخل الأولية والأثار الثابتة للبلد خلال الفترة.

ما هو سر تحقيق هذا التحول الهيكلي؟ على الرغم من اختلاف السياسات الفعلية اختلافاً كبيراً بين البلدان الناجحة، لا يزال بإمكاننا تحديد بعض

العناصر المشتركة المهمة. أولاً، من الواضح أن "السياسات" السليمة لعبت دوراً، طالما أنها نفس المصطلح على نطاق واسع تماماً ولا نربطه بأي قائمة محددة من السياسات (مثل إجماع واشنطن) أو إصلاحات الحكومة التي يتم حالياً في الأزياء). وهكذا ، فإن جميع البلدان الناجحة لديها حكومات أعطت الأولوية للنمو الاقتصادي، وحافظت على اتباع سياسات ملائمة للسوق، وحافظت على استقرار الاقتصاد الكلي. ويبدو أن هذا هو الشرط الأساسي للنمو الاقتصادي. لكن الطرق التي يمكن بها تطبيق هذه المبادئ عديدة ومحددة للسوق بحيث إن إعلانها لا يكاد يوفر دليلاً عملياً (رودريك ٢٠٠٧ ب).

ثانياً، اتبعت جميع الدول الناجحة ما يمكن للمرء أن يسميه سياسات المتوجين. هذه سياسات نشطة تهدف إلى تعزيز ربحية الأنشطة الصناعية الحديثة وتسريع حركة الموارد نحو الأنشطة الصناعية الحديثة. إنها تتجاوز التوصية التقليدية للبعد من الصنابير الحمراء والفساد وتكلفة ممارسة الأعمال التجارية. بالإضافة إلى ذلك (أو في بعض الأحيان بدلاً من ذلك)، فإنها تستلزم ما يلي:

* السياسات الصناعية الصريحة لدعم الأنشطة الاقتصادية الجديدة (الحماية التجارية، الإعانات، الحواجز الضريبية والاتهامية، اهتمام حكومي خاص)

* عمارات مقدرة بأقل من قيمتها للترويج للسلع القابلة للتداول.

* درجة معينة من كبح التمويل، لتمكين الائتمان المدعوم، والخدمات المصرفية للتنمية، وتخفيض قيمة العملة.

صحيح أن السياسات الصناعية قد فشلت في كثير من الأحيان. ولكن من الصحيح أيضاً أنه من المستحيل تقريراً من الناحية الفعلية تحديد البلدان، سواء في آسيا (كوريا، تايوان، الصين) أو في أمريكا اللاتينية (تشيلي)، التي

حققت أداءً جيداً بذوهم. كما هو الحال بالنسبة ل السياسة المالية، على سبيل المثال، أو السياسة التعليمية، فإن ما يميز الأداء الجيد عن الأداء السيء ليس وجود أو عدم وجود السياسة، ولكن المهارة التي يتم تفزيذها بها.

يُفْعَل السبب في انخفاض قيمة العملة فعله كقوة فعالة للنحو الاقتصادي، وهو أنه يعمل بمثابة نوع من السياسة الصناعية. من خلال رفع السعر النسبي المحلي للأنشطة الاقتصادية القابلة للتداول، فإنه يزيد من ربحية مثل هذه الأنشطة ويفز القدرة وتوليد فرص العمل في القطاعات الصناعية الحديثة التي هي مفتاح النمو. يوضح الجدول ١-٧ المقتبس من رو드리ك (٢٠٠٨)، الآلية في سياق العمل. إن العمودين ١ و ٢ هما ارتدادات لوحة التأثيرات الثابتة، والتي تحدد أن المستويات العالية لأسعار الصرف الحقيقة (العملات المقدرة بأقل من قيمتها الحقيقة) هي مرتبطة بقطاعات صناعية أكبر، تقاس إما بالإنتاج أو بالعمالة. والعمودان ٣ و ٤ هما المرحلة الثانية لارتدادات الحد الأدنى للربعات الصغرى على مراحلتين، مما يدل على أن العملات المقدرة بأقل من قيمتها تقود إلى نمو أعلى من خلال تأثيرها على حجم الصناعة. كما نوقشت هذه النقطة بالتفصيل من قبل رو드리ك (٢٠٠٨)، فإن هذا الارتباط بين العملات منخفضة القيمة والنحو المرتفع هو سمة قوية لمعطيات ما بعد الحرب، وخاصة بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض.

إن تخفيض قيمة العملة ينطوي على مزايا عملية، مقارنةً بالسياسات الصناعية الواضحة، كونها سياسة شاملة لا تتطلب الانتقاء وبالتالي تستلزم عدداً أقل من مشاكل الوكالة (البحث عن الإيجار والفساد). ولعل هذا يفسر نجاحه على نطاق واسع في تعزيز التنمية، كما هو موثق للتو. ولكن يعتريه أيضاً العديد من العيوب. أولاً، يتطلب أن يكون إطار سياسة

الاقتصاد الكلي مرناً وقابلً للتكيف بما يكفي لاحتياجات انخفاض قيمة العملة: لا يمكن إجراء انخفاض حقيقي في سعر الصرف إلا إذا كان الاقتصاد قادرًا على توليد زيادة في الأدخار بالنسبة إلى الاستثمار، مما له آثار واضحة على السياسات المالية والسياسات الأخرى (رودريك ٢٠٠٨). ثانياً، لا يقوم تخفيض القيمة الحقيقية بعمل استهداف الأنشطة الاقتصادية الحديثة بشكلٍ تام: تتلقى المنتجات الأولية التقليدية زيادة في الأرباح إلى جانب الأنشطة الصناعية الجديدة. وثالثاً، إن تخفيض قيمة العملة ليس مجرد دعم لإنتاج المواد القابلة للتداول، بل هو يعمل بمثابة الضريبة المحلية على استهلاكها (إنه يرفع السعر النسبي للسلع المستوردة). هذا هو السبب في أنها تتجزء عرضاً فائضاً من المواد القابلة للتداول - فائض تجاري. النقطة الأخيرة ذات أهمية خاصة لموضوع هذا الفصل، الذي سأعود إليه لاحقاً.

أخيراً، مكّن عنصر خارجي مهم معجزة النمو بعد الحرب من الحدوث. كان لدى الدول المتقدمة في العالم والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص موقف من الإهمال الحميد العواقب تجاه السياسات في العالم النامي التي جعلت التحول الصناعي ممكناً. تفرض الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة قيوداً قليلة جداً على البلدان النامية. كانت الأنظمة قليلة ومتباعدة بين السياسات التجارية وغير موجودة في الإعانات والسياسات الصناعية الأخرى. قد يكون صندوق النقد الدولي قاسياً عندما يتعلق الأمر بالشروط الموضوعة على السياسات النقدية والمالية، ولكن فقط في الحالات التي تواجه فيها البلدان عجزاً خارجياً (وتجاوزات مرتفعة في قيمة عملاتها). لم يكن هناك افتراض لصالح الليبرالية المالية (التحرير المالي) أو فتح حساب رأس المال، لأن العديد من الاقتصاديات المتقدمة ذاتها احتفظت بالضوابط المالية في فترة سبعينيات القرن العشرين. كان المستهلكون في الولايات

المتحدة الأمريكية سعداء بامتصاص العرض الزائد من المواد القابلة للتداول في السوق العالمية، حتى على حساب زيادة الاقتراض من الخارج.

جدول ١-٧ تأثير خفض قيمة سعر صرف العملة على النشاط الصناعي:

٢٠٠٤ - ١٩٦٠ هيئة لفترات فرعية مدتها خمس سنوات،

حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي نمو TSLS مربعات الحد الأدنى على مرحلتين

متغير مستقلة	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
في الدخل الحالي	** ٠.٠٧٩ (٩.٩٩)	٠.٠٢٥ (١.٥١)		
في الدخل الأولى		** ٠.١٣٤- (٨.٣٣-)	** ٠.٠٧١- (٤.٣٩-)	
في خفض قيمة صرف العملة	** ٠.٠٢٤- (٣.٦٢-)	** ٠.٠٤٢- (٤.٦٨-)		
حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي		** ١.٧١٦ (٧.٥٩)		
حصة الصناعة في التوظيف			** ١.٠٧٦ (٦.١٥)	
متغيرات الوقت	نعم	نعم	نعم	نعم
متغيرات البلد	نعم	نعم	نعم	نعم
عدد الملاحظات	٤٥٩	٩٣٨	٤٦٩	٩٨٥

المصدر: حسابات المؤلف

* ملاحظة: حصص الصناعة والزراعة في الناتج المحلي الإجمالي هي بوحدات العملة المحلية الثابتة. في العمودين ٣ و٤، تراجع عند خفض سعر صرف العملة، والدخل، والمدخل المتختلف في المرحلة الأولى.

* كبيرة عند مستوى ١ بالمائة (واحد بالمائة).

أصبحت البيئة العالمية أقل تساهلاً مع الوقت. بخلاف سبقتها، فرضت منظمة التجارة العالمية قيوداً صارمة على إدارة السياسات الصناعية في البلدان النامية المتوسطة الدخل. أصبحت الليبرالية المالية (التحرير المالي) وحركة رأس المال هو المبدأ، حيث أنه أضحت من المتوقع أن تقارب البلدان النامية مع "أفضل الممارسات" في هذه المجالات (على الرغم من أنه أصبح من المعروف به، في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية، أن التحرير السريع للغاية قد يكون غير مرغوب فيه). أخيراً، أصبح العجز التجاري الأمريكي مع الصين وتقليل قيمة الرنمينبي من القضايا الخطيرة، إذ إنه تم تكليف صندوق النقد الدولي بإجراء مراقبة على "التلاء بالعملة" (على الرغم من أن الجهد لم تؤد إلى أي نتيجة من الناحية العملية).

وعلى الرغم من هذه التغييرات، ظل السياق العالمي حتى الأزمة الحالية معتدلاً إلى حدٍ كبير من الناحية القانونية فيما يتعلق باحتياجات البلدان النامية للتنوع في المنتجات الصناعية من أجل تسريع نموها. ولا يزال الأمر أقل وضوحاً بكثير من أن يمكننا من قول الشيء نفسه حول البيئة بأنها تمضي قدماً.

ماذا سيكون مختلفاً بعد الأزمة؟

إن رهان آمن أن الاستقرار المالي في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من البلدان المتقدمة سوف يتم استعادته في نهاية المطاف بطريقة أو أخرى. بيد أنه بالنظر إلى حجم الأزمة، فمن المحتمل أن تظل بقاياها لفترة طويلة. على وجه الخصوص، قد لا تتعافى الدول المتقدمة بسرعة، وقد يظل نموها منخفضاً أو غير ملموس لعدة سنوات قادمة. الركود في اليابان بعد أزمتها في أوائل التسعينيات - بعد فترة من النمو المرتفع جداً - يقدم كمثال،

سابقة مزعجةً محفوفة بالمخاطر. من الصعب معرفة ما إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ستكرران هذه التجربة، لكن من المستحيل بالتأكيد استبعاد هذه الإمكانية.

في الوقت الذي قد يكون تباطؤ النمو في البلدان المتقدمة خبراً سيئاً، فإن آثاره على العالم النامي قد تكون غير مباشرة إلى حد كبير. وعندما تنموا الدول الغنية بوتيرة أبطأ (أو لا تنموا على الإطلاق)، فإن مخزون المعرفة والتكنولوجيا المتاح للشركات في البلدان الفقيرة يبقى غير منخفض. وتظل إمكانات تحسين الإنتاجية ومتابعتها مطبقة في الواقع بشكلٍ كاملٍ. من وجة نظر اقتصادية، لا يعتمد معدل نمو البلدان النامية على السرعة التي تنموا بها الدول الغنية، بل على الفرق بين مستويات دخلها من جهة، ومستويات دخل الدول الغنية من جهة أخرى - أي فجوة التقارب. السابق يؤثر على اللاحق، لكن ببطء ومع مرور الوقت.

تعمل التأثيرات غير المباشرة عبر قنوات التجارة والتمويل الدوليين. هناك ثلاثة تطورات ممكنة الحدوث وهي تشير قلقاً محتملاً: (أ) انخفاض الشهية للإقراءات عبر الحدود (أي الإقراءات الخارجي)، (ب) تباطؤ النمو في التجارة العالمية، (ج) انخفاض التسامح مع اختلالات التجارة الخارجية الواسعة. أناقش كل نقطة بدورها.

الانخفاض في الإقراءات عبر الحدود

لم يكن لضعف الأزمة المالية في الدول النامية علاقة ذات أهمية بظهور الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨. ومع ذلك، بما أن الأمر سيستغرق بعض الوقت للاتجاه نحو تسوية الحال والذهاب إلى الأمان وتكريسه، فمن المقول

التنبؤ بحدوث بعض الآثار السلبية المتوقعة على تدفقات رأس المال إلى البلدان النامية.

ما إذا كان المرء يعتقد أن هذه الصفقة كبيرة أم لا فإن ذلك يعتمد على وجهات نظر هذا المرء حول عملية النمو في الدول النامية. وإذا اعتقدنا أن القيد الملزم للنمو يكمن في جانب الأدخار، فسوف نستتتج أن تخفيض صافي التدفقات يأتي بمثابة عقوبة نمو ملحوظة. هذا سيكون الاستدلال التقليدي المستمد من نموذج النمو الكلاسيكي الجديد والافتراض بأن العوائد الخاصة للاستثمار أعلى في الدول الفقيرة عنها في الدول الغنية. ولكن تجربة العقددين الأخيرين تعطينا سبباً كافياً لاتخاذ هذا الرأي مع حبة كبيرة من الملح. إن الافتراض القائل بأن قيود الأدخار تربط بين معظم الدول الفقيرة تدحشه حقيقة واحدة هامة متسقة ألا وهي أن ارتفاع النمو وصافي تدفقات رأس المال يرتبطان سلباً (وليس إيجاباً) بعلاقة متلازمة عبر البلدان النامية. وقد تجلّى ذلك في بحث مهمٍ صادر عن براساد وراجان وسوبرامنيان (٢٠٠٧)، والذي يظهر اكتشافه الرئيسي في الشكل ٤-٧ . الصين، بطبيعة الحال، هي البلد الذي حقق المعدلات الأعلى في النمو العالمي بفضل التجارة، ولكن براساد وراجان وسوبرامنيان يرون أن تجربة الصين ليست خروجاً عن المقاييس الشائعة. من المرجح أن تكون البلدان سريعة النمو مصدرًا صافياً لرأس المال أكثر من مستورده له (وهذا صحيح حتى عندما تنطلق تدفقات المعونة، التي تميل إلى الانتقال بشكلٍ متفاوت إلى البلدان الأسوأ حالاً).

لا ينبغي أن يكون هذا مفاجأة في ضوء قصة النمو الموضحة في القسم السابق. ليس عرض الأموال القابلة للإئتمان هو العائق الملزم في سياق

هذا التفسير، بل الطلب على الاستثمار في السلع القابلة للتداول. ليس السبب الذي يحد من النمو هو عدم الوصول إلى التمويل، ولكنه انخفاض الربحية (الخاصة) للسلع الحديثة القابلة للتداول. وفقاً لذلك، فإن مفتاح النمو لا يتمثل في المزيد من التمويل، بل تعزيز الربحية الخاصة في السلع القابلة للتداول. علاوة على ذلك، في أفضل الأحوال وبشكل نموذجي، يمكن أن يؤدي المزيد من التمويل إلى انخفاض النمو إذا أدى إلى استشارة القيد الأكثر أهمية. كيف؟ من خلال تأثير تدفقات رأس المال على سعر الصرف الحقيقي. كما هو موضح من قبل براساد وراجان وسوبرامنيان (٢٠٠٧) ورودريك (٢٠٠٨)، تمثل البلدان ذات التدفقات الصافية الأكبر من رأس المال وحسابات رأس المال الأكثر انتفاهاً إلى الحصول على عمليات قيمتها مقدرة بسعر أعلى من السعر الحقيقي. تقطع هذه الآلة شوطاً طويلاً لتوضيح سبب إثبات أن العولمة المالية هي جداً مخيبة للأمال بالنسبة للغالبية العظمى من الدول النامية (رودريك وسوبرامنيان ٢٠٠٩).

ما لا شك فيه أن هناك بعض الدول يعتبر الادخار المحلي المنخفض بالنسبة لها قيداً ملزاً بالفعل. يمكن تخفيف هذا القيد، من حيث المبدأ على الأقل، من خلال إمكان امتلاك مدخل للوصول إلى التمويل الأجنبي. على سبيل المثال، أقامت البرازيل قاعدة زراعية وصناعية متنوعة (يرجع الفضل في جزء كبير منها إلى السياسات الصناعية في العقود السابقة)، لكن كل الدلائل تشير إلى أن مستويات الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية الحديثة مقيدة في المقام الأول جراء ارتفاع تكلفة رأس المال الذي يعود سببه إلى انخفاض معدلات الادخار المحلي (هاوسمان ٢٠٠٨). تمثل تركيا حالةً مماثلةً لهذه الحالة. يرتفع وينخفض النمو والاستثمار في البرازيل وتركيا مع

تدفقات رأس المال الصافية. ومع ذلك، نظرًا لأن تدفقات رأس المال شديدة التقلب وخاضعةً "للتوقف المفاجئ"، "لم تتمكن البرازيل ولا تركيا من تحقيق نمو مرتفع بشكل ثابت منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي. لذا، حتى في حالات تقيد الأدخار مثل هذه ، فإن العلاج المناسب لا يكمن في إعادة إنعاش العولمة المالية، ولكن في التركيز على السياسات المحلية (في مثل هذه الحالة، تخفيضات في العجز المالي وتشجيع الأدخار الخاص).

لا يوجد الكثير من الأسباب التي تدعو للقلق بشأن خفض تقاسم المخاطر على صعيد العالم. من حيث المبدأ، تسمح المستويات الأعلى من التدفقات الإجمالية (ثنائية-الاتجاه) للبلدان بتأمين نفسها مع المخاطر الخاصة شديدة الحساسية. لكن هنا في هذا الصدد، أيضًا، تقطع الأدلة الطريق الآخر. يجد كل من كوسى وبراساد وتيرونيس (٢٠٠٧) أن تقاسم مخاطر الاستهلاك قد انخفض فعليًا في العالم النامي منذ تسعينيات القرن الماضي (في حين أنه قد تحسن في البلدان الغنية). أحد الأسباب، بالطبع، هو زيادة انتشار الأزمات المالية في العالم المعولم ماليًا.

خلاصة القول هي أنه ينبغي على الدول النامية ألا تذرف الكثير من الدموع إذا كان الاقتصاد العالمي يعني من بعض العولمة المالية. بل إن البلدان التي تلقت تدفقات كبيرة من رأس المال قد يتنهى بها المطاف إلى رؤية آفاق النمو لديها وقد تحسنت، حيث إنها ستواجه الآن ضغوطًا أقل لرفع سعر الصرف الحقيقي. إن مواجهة عدد أقل من الأزمات المالية لا يعد أمرًا يدعو للانزعاج.

تجارة عالمية أقل ازدهاراً

يعني النمو المنخفض في البلدان المتقدمة أيضًا انخفاض معدل التوسع في طلباتها على الواردات، مما يؤثر على كلٍ من الأسعار والكميات مجتمعةً في التجارة العالمية.

على جانب السعر، هناك سعران نسبيان لهما شأنهما للدول النامية - شروط التبادل التجاري والسعر النسبي للسلع الصناعية - ومن المحتمل أن يتحرّكا في اتجاهين متعارضين. انظر أولاً في شروط التبادل التجاري، حيث يشترك العالمان المتقدم والنامي نفس شروط التبادل التجاري، وهما، كل منهما عكس الآخر. طالما أن الطلب المحلي أبطأ في التعافي في العالم المتقدم منه في العالم النامي، وهو افتراض أساسي بالنسبة لي هنا، فمن المرجح أن تتحرّك شروط التجارة لصالح البلدان الغنية. سيشكل ذلك خسارة صافية للدخل الحقيقي للدول النامية، لكن من غير المرجح أن يكون لها تأثير ملموس على معدلات نموها. وإلى الحد الذي تتمكن فيه البلدان النامية من الاستمرار في تنويع منتجاتها والقيام بإنتاج سلع جديدة (من النوع المتنح في البلدان الغنية)، يمكنها أن تتفادى انخفاضات كبيرة في شروط التبادل التجاري، كما فعلت البلدان سريعة النمو ونجحت حتى الآن في القيام بذلك.

والثاني هو السعر النسبي الآخر من حيث الأهمية، وهو سعر السلع الصناعية بالنسبة إلى السلع الأولية في الأسواق العالمية. هذا أمر مهم للبلدان النامية بحد ذاته، لأنّه يؤثر على الربحية النسبية لقطاعاتها السلعية الحديثة القابلة للتداول، ومن ثم السرعة التي يحدث بها التغيير الهيكلي والنمو

الاقتصادي من خلال الآلية التي بحثتها من قبل. هذا السعر النسبي ليس هو عكس ما تتضمنه شروط التبادل التجاري للدول الغنية، ولكن من المحتمل أن يكون مرتبطاً به سلباً (نظراً لأن البلدان المتقدمة هي مصدر صناعي صافٍ من جهة، ومستورد صاف للسلع الأساسية، من جهة أخرى). وبالتالي، فإن هذه القناة بالذات تقدم بعض الأخبار الجيدة لآفاق مستقبل النمو في البلدان النامية. إن النمو البطيء في الشمال يقلل من احتمالات حدوث اعتلال (صحي) هولندي في الجنوب.

ماذا عن الآثار الكمية؟ عادة ما نربط وتيرة التباطؤ المتزايد في حجم الصادرات مع انخفاض النمو الاقتصادي، بيد أنه من خلال نظرة فاحصة، يبدو أن الأثر العرضي من السابق إلى اللاحق ليس واضحاً على الإطلاق. في المدى القصير جداً، قد يكون هناك تأثيرات كينزية مفترضة من الطلب على الصادرات. ولكن من الصعب تصديق أن الصادرات يمكن أن تكون بمثابة محرك للنمو بالنسبة للكينزية ، أي أن تكون أسباب طاقة الاستيعاب الزائدة على المدى المتوسط إلى المدى الطويل. وإذا أمكنهم ذلك، فيإمكان الدول النامية ببساطة استبدال الحوافز المالية وتحقيق النمو بهذه الطريقة؟

"العنصر الأساسي الذي تقوم عليه فكرة النظرية الكينزية، هو أن الاقتصاد الكلي يمكن أن يكون في حالة من عدم التوازن لفترة طويلة، لذلك تدعوه هذه النظرية التي وضعها "جون مينارد كينز" إلى تدخل الحكومة، للمساعدة في التغلب على انخفاض الطلب الكلي، وذلك من أجل الحد من البطالة وزيادة النمو."

لكي تكون كميات الصادرات مهمة بالنسبة للنمو الاقتصادي على المدى الطويل، يجب أن يؤمن المرء إما بالتعلم أو بآثار غير مباشرة من الصادرات (أي فائض زائد في طلب الصادرات)، والتي كان من الصعب توثيقها، أو في القصة التي أشرت إليها أعلاه، والتي تكون فيها المواد القابلة للتداول خاصة، لأن هذا هو المكان الذي تكون فيه الأنشطة الإنتاجية ذات المعدلات الأعلى موجودة. يختلف التقريران، من حيث التعليل، حول الأهمية التي يعلقانها على فعل التصدير بحد ذاته. تعتمد قصة "الفوائض الزائدة غير المباشرة للتصدير" على العوامل الخارجية التكنولوجية أو التسويقية التي يتم نشوئها عند عبور سلعة قابلة للتداول للحدود الدولية. إن "المتاجرة بالسلعة القابلة للتداول" هي قصة خاصة غير مكررة بما إذا كانت التجارة الدولية تحدث بالفعل أم لا.

في الجدول ٢-٧، أقدمرأيي عن نتائج الارتدادات حيث يُسمح للفرضيتين الاثنتين بالتنافس بين بعضهما البعض. كل عمود هو ارتداد مقدر بتأثيرات ثابتة بالنسبة للبلدان والفترات الزمنية، باستخدام لوحة من فترات زمنية فرعية مدتها خمس سنوات. إن عوامل الارتداد، بالإضافة إلى التأثيرات الثابتة، هي الدخل المتأخر (حساب التقارب)، وحصة القيمة الصناعية المضافة في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك الأمر هي حصة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي. من أجل إفساح المجال للمقارنة بين المعاملات المقدرة في الصناعة والأسهم التصديرية، قمت بتحديد هذه المؤشرات بشكلٍ معياري. لذلك يشير المعامل إلى التأثير المقدر لتغيير الانحراف المعياري المفرد في المتغير ذي الصلة.

الجدول ٢-٧ الصادرات والإنتاج الصناعي كمحددات للنمو في الناتج

الم المحلي الإجمالي للفرد: بيانات فترات فرعية من خمسة أعوام، ١٩٦٠ - ٢٠٠٤

متغير مستقل	عينة كاملة	عينة بعد-١٩٩٠	عينة بعد-١٩٩٠	عينة قبل-١٩٩٠	عينة النامية
الدخل الأولي	- **٠,٠٤٣ (٧,٩٨-)	**٠,١٢٥- (٨,٣٢)	**٠,١٢٥- (٨,٥٦-)	**٠,٠٤٥- (٥,٥٧-)	(٤)
حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي	*٠,٠١٦ (٤,٥٤)	*٠,٠٢٨ (٣,٥٣)	*٠,٠٢٨ (٣,٥٧)	*٠,٠٢١- (٤,٠٦-)	
حصة التصدير في الناتج المحلي الإجمالي	*٠,٠٠٧ (٢,٦٧)	٠,٠٠٦ (١,٤٩)	٠,٠٠٦ (١,٦٩)	٠,٠٠١- (٠,٣٤)	
متغيرات الوقت	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
متغيرات البلدان	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
عدد الملاحظات	٨٥٠	٤١٧	٤١٠	٥٢٧	

المصدر: حسابات المؤلف.

ملاحظة: أسهم الصناعة والتصدير متغيرات قياسية. يستثنى العمود ٣ الملاحظات التي تتجاوز فيها حصص التصدير ١٠٠ بالمائة. يستثنى العمود ٤ الملاحظات التي يكون فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أكثر من ٦,٠٠٠ دولار.

* ذو دلالة في مستوى ١ في المائة.

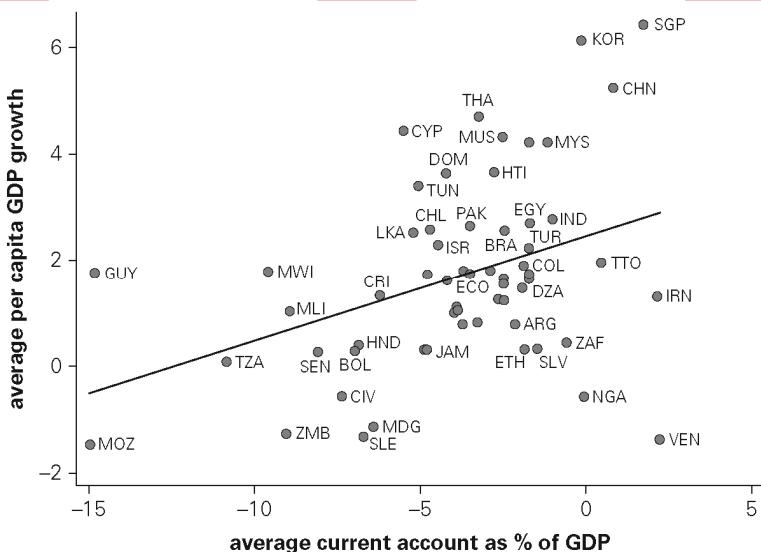
يدير العمود الأول الارتداد على كامل عينة ما بعد عام ١٩٦٠ التي توجد فيها بيانات. تعتبر أسهم الصناعة والتصدير ذات دلالة إحصائية على حد سواء، لكن التأثير المقدر للنشاط الصناعي يزيد عن ضعف قوته: الزيادة في الانحراف المعياري في الأسهم الصناعية تقدر بزيادة النمو بمقدار ٦ نقطة مئوية، في حين أن الزيادة المقابلة في حصص الصادرات يعزز النمو فقط بنسبة ٧،٠ نقطة مئوية. علاوة على ذلك، فإن النتيجة المتعلقة بحصص التصدير ليست قوية. وعندما يقتصر استخدام العينة لتاريخ ما بعد عام ١٩٩٠ (العمود ٢)، يصبح العامل المقدر للصادرات ضئيلاً. ويرتفع الفرق في حجم التأثيرات إلى عامل يتراوح بين ٤ و ٥ (٠،٠٢٨). مقابل ٠٠٦ (٠،٠٠٦). عند استبعاد عدد قليل من الملاحظات المتعلقة بالبلدان التي تتمتع بحصص تصدير مرتفعة للغاية (على سبيل المثال ، لوکسمبورغ وهونغ كونغ، الصين)، يتم تقليل أهمية متغير التصدير أكثر من ذلك (العمود ٣). ربما الأهم من ذلك، عندما يقتصر العينة على البلدان النامية، فإن معامل حصة التصدير يصبح سلبياً بعض الشيء (وهذا غير مهم من الناحية الإحصائية)، في حين أن المعامل في حصة الصناعة يرتفع (إلى ٠،٠٢١) ويظل ذا أهمية كبيرة (العمود ٤) عن سباق الخيل بين النشاط الصناعي والتجاه التصدير له فائز واضح.

طالما أن ما يهم هو الإنتاج الصناعي (وغيره من الإنتاج غير التقليدي)، فإن الزيادة في التجارة العالمية قد تكون بركة مشوشة للعديد من البلدان النامية. وإذا تركنا جانباً وجود اختلالاتٍ تجاريةٍ كبيرةٍ، والتي أتتول إليها في القسم التالي، فإن نمو الصادرات يعني ضمناً نمو الواردات. إذا أضفت الأولى إلى الطلب على السلع القابلة للتداول محلياً، فإن الأخيرة تطرح منها (أي تسقط).

لا تؤدي الزيادة المتوازنة في التجارة الدولية إلى زيادة الطلب الصافي على السلع التجارية المحلية القابلة للتداول. إذا ما هيمنت المنتجات الصناعية على الواردات، كما هو الحال في العديد من البلدان النامية، فإن التوسيع الكبير في التجارة يمكن أن يكون ضاراً بالإنتاج الصناعي المحلي.

شكل ٧-٤ تدفقات رأس المال الصافية والنمو في مختلف البلدان، قبل عام

١٩٩٠ و بعد عام ١٩٩٠



المصدر: براساد، راجان، ويسوورامانيان ٢٠٠٧

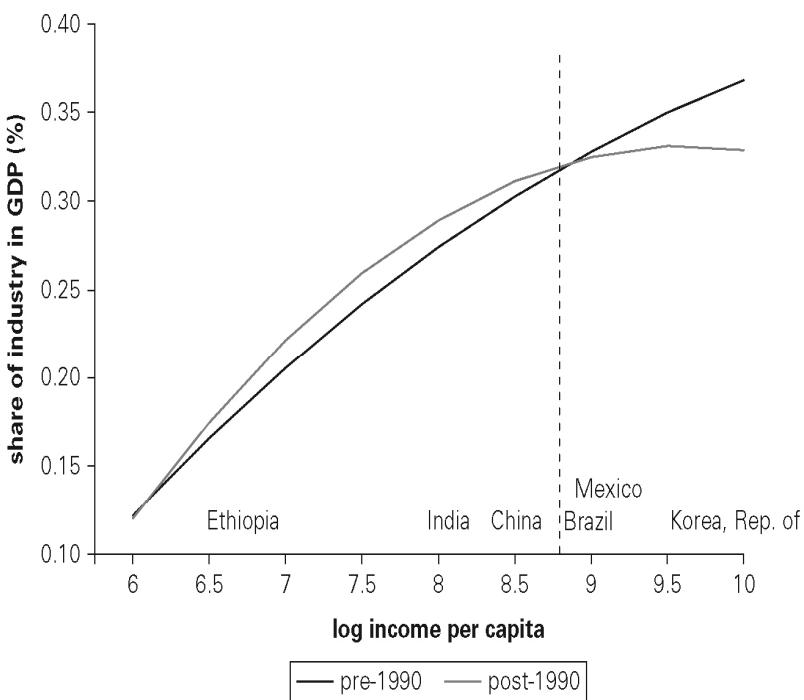
* ملاحظة: كل نقطة في الشكل تقابلها مدة فرعية تصل إلى خمس سنوات خلال الفترة الواقعة من عام ١٩٦٠ حتى عام ٢٠٠٤ لبلدٍ معين.

وقد اختلفت تجارب وخبرات مختلف مجموعات البلدان النامية في هذا الصدد. بالنسبة لبلدانٍ مثل الصين والعديد من موردي المصنوعات الأخرى ذات التكلفة المنخفضة، الذين كانوا يقومون بتنويع المنتجات الصناعية بسرعة،

وأصبحوا، وبالتالي، مستوردين كبار للسلع الأولية، بالنسبة لهم جمِيعاً كان التوسع في التجارة العالمية وسيلة لا لبس فيها من أجل منفعة قطاعهم الصناعي. لكن العديد من البلدان الأخرى وجدت قطاعاتها الصناعية تتعرض لمنافسة شديدة من هذه المصادر منخفضة التكلفة على وجه التحديد. كما وجدت بلدان مثل إثيوبيا والمكسيك أن شركات التصنيع الخاصة بها تتعرض لضغوط صادرة عن الواردات.

سواءً كانت العائدات المنخفضة بالقياس إلى بدائل الاستيراد قد تم تعويضها أكثر من العوائد المرتفعة قياساً إلى التصدير (وبالتالي ما إذا كان التأثير الصافي للتجارة على النشاط الصناعي إيجابياً) فقد اعتمدت إلى حد كبير على طبيعة السياسات الاقتصادية الأخرى المعامل بها. يبدو أن الأدلة تشير إلى أن دخول الصين وغيرها من المنتجين ذوي التكلفة المنخفضة في الأسواق العالمية على نطاقٍ واسع يؤثر سلباً على البلدان المتوسطة الدخل بشكل معاكس على وجه الخصوص. يظهر هذا في الشكل ٥-٧، الذي يعرض العلاقة بين مستويات الدخل والنشاط الصناعي في الفترات السابقة وبعد عام ١٩٩٠. كانت هذه العلاقة خطية لوغارتمية تماماً في الفترة السابقة، ولكنها أصبحت م-curved بشكل واضح بعد عام ١٩٩٠. ما توضحه الصورة هو أن الدول ذات مستويات الدخل المنخفض كانت قادرة على دعم مستويات أعلى بكثير من النشاط الصناعي غير المباشر بعد عام ١٩٩٠ مقارنة بالفترات السابقة، في حين كان العكس هو الصحيح بالنسبة للبلدان ذات الدخول المتوسطة والعالية، فالذي كان بيئة تمكين مواتية للصين والهند لم يكن ملائماً، حتى عن قرب، بالنسبة للمكسيك أو البرازيل.

شكل ٧-٥ منحدر دخل المخصص الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: حسابات المؤلف

ملاحظة: تستند العلاقة إلى تناسب كواردي (Quadratic fit).

خلاصة القول هي أن انخفاض احتمالات الانتعاش في التجارة العالمية له تأثير أقل على نمو البلدان النامية مما يمكن تصوره عادةً. ما هو مهم بالنسبة للنمو هو القدرة على توسيع الأنشطة الاقتصادية الصناعية، وليس التجارة في حد ذاتها. يمكن للنشاط الصناعي أن يزداد دون أن تزداد التجارة، إذا رافق ذلك ارتفاع في معدلات الطلب المحلي. نناقش أدناه نوع التغييرات في السياسة اللازمة لتحقيق هذه النتيجة.

أصغر اختلالات الحساب الجاري

أخيراً، من المحتمل أن تتسامح الدول الصناعية مع اختلالات أصغر في الحساب الجاري، كنتيجة لانخفاض النمو و بسبب الدرس المستفاد من انبيار عام ٢٠٠٨ الذي يشير إلى اختلالات كبيرة تنذر بالمتاعب على الطريق. لذا فمن المحتمل أن تتعرض البلدان التي لديها فوائض تجارية كبيرة - أي ما يقارب أو تزيد على ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي - لضغوط من أجل تعديل سياساتها المتعلقة بالعملة والاقتصاد الكلي، لا سيما إذا كانت هذه البلدان كبيرة و ذات أهمية منهجية.

وكمسألة محاسبية، يمثل الفائض التجاري مصدرًا للطلب الصافي على سلع تجارية قابلة للتداول بليلٍ ما. لذلك نتوقع أن تسير الفوائض التجارية والنمو معاً، خاصة في البلدان التي هي آخذة في التنويع نحو سلع تجارية "حديثة" قابلة للتداول، مثل المنتجات الصناعية. هذا سبب مهم وراء الارتباط السلبي، أكثر مما هو إيجابي، بين صافي تدفقات رأس المال (عجز الحساب الجاري) والنمو المشار إليه أعلاه. هل يمكن أن يكون التسامح الأقل للفائض الحالي من البلدان النامية الأكبر بمثابة عائق خطير أمام إمكانات النمو في السنوات المقبلة؟

مرة أخرى، علينا أن نتذكر أن مفتاح النمو هو الناتج المحلي من السلع التجارية الحديثة القابلة للتداول ، وليس العرض الزائد عنها. يتم تقديم دليل منهجي على ذلك في الجدول ٣-٧، والذي يعرض نتائج سباق أحسنـة آخر، هذه المرة بين أسهم الصناعة والفوائض التجارية. والنتيجة الرئيسية هي أنه بمجرد السيطرة على أسهم الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، لن تؤثر الفوائض التجارية على أي تأثير إيجابي إضافي على النمو الاقتصادي. ينطبق هذا على العينة الكاملة (العمود ١)، فيها يتعلق بيانات ما بعد عام ١٩٩٠ (العمود ٢)، وبالنسبة للعينات التي تمت فيها التغلب على العجز

التجاري الكبير أو الفائض (العمود ٣)، وبالنسبة للعينات التي تقتصر على البلدان النامية (العمود ٤). في كل واحدة من هذه العمليات، يعتبر متغير الصناعة الإلكترونية ذا أهمية كبيرة، في حين أن الفائض التجاري ليس كذلك.

الجدول ٣-٧ الفوائض التجارية والإنتاج الصناعي كمحددات للنمو في الناتج

الم المحلي الإجمالي للفرد: بيانات فترات فرعية من خمسة أعوام، ١٩٦٠ - ٢٠٠٤

عينة البلدان النامية (٤)	عينة بعد-١٩٩٠ إلغاء بيانات الفائض التجاري المختلفة (٣)	عينة بعد-١٩٩٠ (٢)	عينة كاملة (١)	متغير مستقل
**٠,٠٤٥- (٥,٥٨-)	**٠,١٢٢- (٨,٣٢)	**٠,١٢٦- (٨,٩٠-)	**٠,٠٤١- (٧,٨٩-)	الدخل الأولي
**٠,٠٢١- (٣,٩٧)	**٠,٠٤١ (٤,٣٩)	**٠,٠٢٩ (٣,٧٥)	**٠,٠١٨ (٤,٧٩)	حصة الصناعة في الناتج الم المحلي الإجمالي
٠,٠٠٢- (١,١٧)	٠,٠٠٧ (١,١٩)	٠,٠٠٣ (١,٠٢)	٠,٠٠٢- (١,٢٥-)	الفائض التجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
نعم	نعم	نعم	نعم	متغيرات الوقت
نعم	نعم	نعم	نعم	متغيرات البلدان
٥٢٧	٣٥٩	٤١٧	٨٥٠	عدد الملاحظات

المصدر: حسابات المؤلف.

ملاحظة: أسلهم الصناعة والتتصدير متغيرات قياسية. يستثنى العمود ٣ الملاحظات التي تتجاوز فيها القيمة المطلقة للفائض التجاري ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. يستثنى العمود ٤ الملاحظات التي يكون فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أكثر من ٦,٠٠٠ دولار.

* ذو دلالة في مستوى ١ في المائة.

ينبغي أن تكون الآثار المترتبة جراء ذلك واضحة بالنسبة للبلدان النامية التي اكتنفت الفوائض التجارية "محرك النمو" فيها: ليست هناك حاجة للتضحية بالنمو طالما أن الطلب المحلي على السلع القابلة للتداول يتزايد إلى جانب العرض المحلي. قد يكون انخفاض قيمة العملة خارجاً إلى النهاية. ولكن هناك خيارات أخرى للسياسة، كما أنا قادم على مناقشته في القسم التالي، والتي يمكن أن تحفز كل من استهلاك وإنتاج السلع التجارية القابلة للتداول.

تشجيع التصنيع دون فوائض تجارية

دعنا نعود إلى التفسير الكامن وراء ديناميات النمو الموضحة أعلاه. في هذا النموذج، تكون البلدان الفقيرة فقيرة لأن قلة قليلة من مواردها تعمل في أنشطة حديثة عالية الإنتاجية. يحدث النمو السريع عندما يكون هناك تحول هيكلـي سريـع يـشكل قـطاعـات تقـليـدية منـخـفـضـة الإـنـتـاجـيـة إـلـى أـنـشـطـة حـدـيـثـة عـالـيـة الإـنـتـاجـيـة. السـبـب فيـأـنـ هـذـا التـحـول فيـعـملـيـة غـيرـ تـلـقـائـيـة يـقـودـهاـ السـوقـ هوـأـنـ هـذـا إـخـفـاقـاتـ سـوـقـيـةـ أوـمـؤـسـسـاتـيـةـ حـادـةـ تـتـحـمـلـ القـطـاعـاتـ الـحـدـيـثـةـ تـكـالـيفـهاـ بـشـكـلـ غـيرـ منـاسـبـ. فيـبعـضـ الأـحـيـانـ يـتمـ حـظـرـ التـحـولـ بـسـبـبـ انـخـفـاضـ الـإـدـخـارـ الـمـحـلـيـ وـارـتـفـاعـ تـكـلـفـةـ رـأـسـ الـمـالـ،ـ الـأـمـرـ الـذـيـ يـقـيـ الـإـسـتـثـمـارـ وـالـتـغـيـيرـ الـهـيـكـلـيـ بـطـيـئـينـ. لـكـنـ المشـكـلـةـ الـأـكـثـرـ بـرـوـزـاـ هيـالـإـسـفـينـ الـكـبـيرـ الـفـاـصـلـ بـيـنـ الـعـائـدـاتـ الـخـاصـةـ وـالـاجـتمـاعـيـةـ فيـ القـطـاعـاتـ الـحـدـيـثـةـ. تخـضعـ هـذـهـ القـطـاعـاتـ لـكـلـ مـنـ تـدـاعـيـاتـ التـعـلـمـ وـفـشـلـ التـنـسـيقـ وـالـتـكـالـيفـ الـمـرـتـفـعـةـ الـتـيـ تـفـرـضـهـاـ نقاطـ الـضـعـفـ فيـ المؤـسـسـاتـ الـقـانـونـيـةـ

والتنظيمية. يصعب إزالة نقاط الضعف هذه في وقت قصير، ويتبين من خلال تجربة الاقتصاديات المتقدمة أنها لا تعالج إلا على مدار عقود طويلة، إن لم يكن قرون.

لذا، في حين أنه قد يكون من المرغوب فيه معالجة أوجه القصور هذه مباشرةً، عن طريق إزالة إخفاقات السوق وإصلاح المؤسسات، فالأمر من الناحية العملية هي أن مثل هذا البرنامج واسع وطموح للغاية وبالتالي فهو غير واقعي إلى حدٍ بعيد. كما لوحظ سابقاً، فقد سعت البلدان الناجحة في تنفيذ استراتيجيات النمو التي تخفف من وطأة هذه القيود بشكل غير مباشر، من خلال رفع الربحية النسبية للأنشطة الحديثة بواسطة وسائل أخرى. ما تشتراك فيه كل هذه الاستراتيجيات هو أنها تعمل بمثابة الإعانت المالية على السلع التجارية القابلة للتداول.

عندما نجرد هذه الاستراتيجيات من جوهرها، يصبح من السهل أن نؤكّد ما هو مركزي وما هو عرضي لعملها. على وجه الخصوص، يمكننا أن نرى أنه ليس هناك حاجة إلى ربط استراتيجية دعم السلع التجارية القابلة للتداول بأسعار الصرف المخفضة والفوائض التجارية.

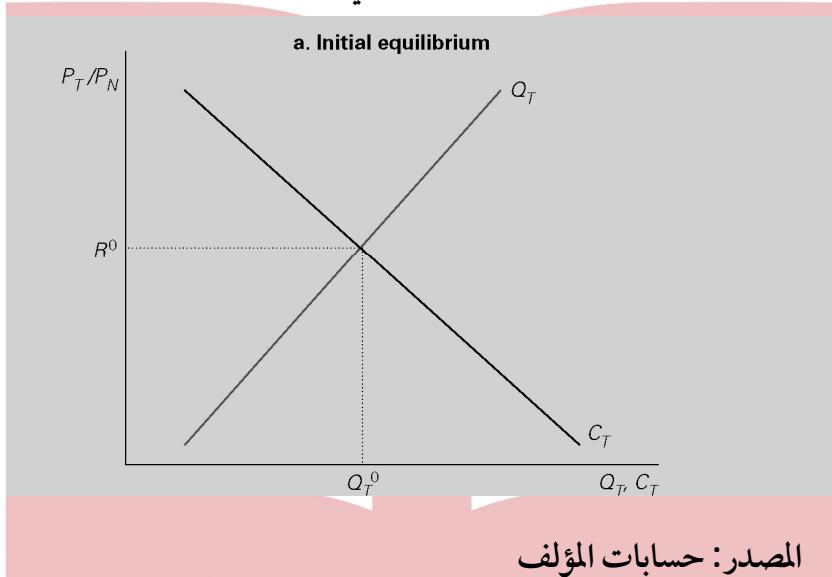
يمكن توضيح هذه النقطة بمساعدة الشكل ٦-٧، الذي يظهر التوازن في سوق السلع التجارية القابلة للتداول. يزداد المعروض من السلع التجارية القابلة للتداول في السعر النسبي للسلع التجارية القابلة للتداول (R ، سعر الصرف الحقيقي)، بينما يتناقص الطلب. ابدأ من التوازن الأولي (Q_0, R_0) حيث لا يوجد فائض في المعروض من السلع التجارية القابلة

للتداول، وبالتالي فإن الميزان التجاري هو صفر (اللوحة A). لنفترض الآن أن الحكومة تفرض دعماً للإنتاج على السلع التجارية القابلة للتداول ، وهذا يغير جدول عرض السلع التجارية القابلة للتداول، نظراً لأن منتجي السلع التجارية القابلة للتداول، على أي مستوى من مستويات البحث، على استعداد لتقديم كمية أكبر (اللوحة ب). أين سيكون التوازن الجديد؟ إذا افترضنا أن سعر الصرف الحقيقي يظل عند مستوى R_0 ، فإن الدعم لن يتبع فقط زيادة في ناتج السلع التجارية القابلة للتداول، بل يتبع أيضاً فائضاً تجاريأً (زيادة فائضاً من السلع التجارية القابلة للتداول).

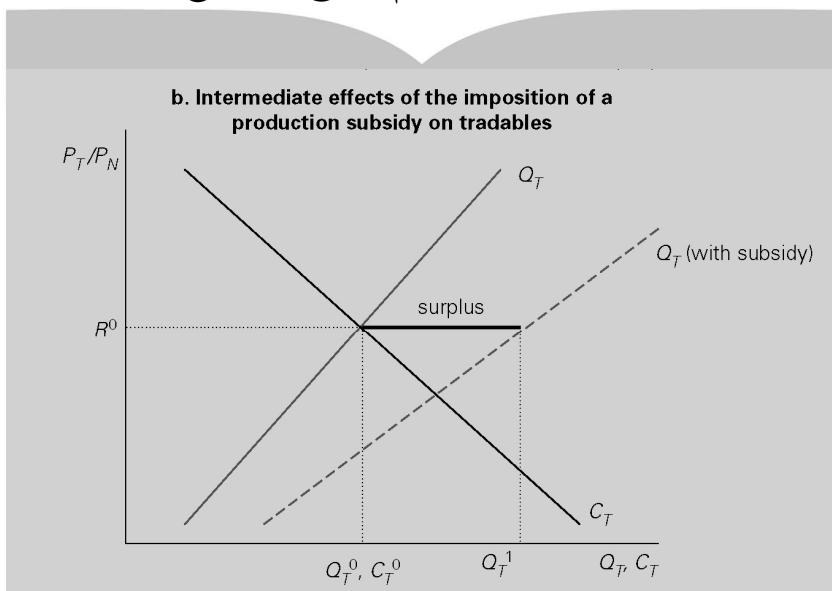
ولكن كما هو موضح في اللوحة C بالشكل ٦-٧ ، فهذا ليس بالضرورة أن يكون التوازن النهائي. ما لم تقر الحكومة سياسات إضافية للاقتصاد الكلي للحفاظ على سعر الصرف الحقيقي دون تغيير. سيكون هناك تقدير داخلي لسعر الصرف الحقيقي بالنسبة لـ R_2 ، مما يحفز الاستهلاك المحلي للسلع التجارية القابلة للتداول ويعيد الميزان التجاري إلى الصفر. في ظل هذا التوازن النهائي، ما يزال ناتج السلع التجارية القابلة للتداول أعلى، على الرغم من أن سعر الصرف الحقيقي قد ارتفع وأن الميزان التجاري قد أعيد تأسيسه. هذا لأن رفع سعر الصرف الحقيقي اللازم لإعادة الميزان التجاري إلى الصفر هو (نسبة) أقل من حجم الدعم الأولي، لأنـه، على عكس الدعم، فهو يؤثر على هوماش الاستهلاك والإنتاج. لذلك، فإنه لا يبطل تأثير الدعم بالكامل على جانب العرض. يتم توضيح التفاصيل الكاملة في إطار توازن عام بشكلٍ صريح في ملحق هذا الفصل.

شكل ٦-٧ التوازن في سوق السلع القابلة للتداول

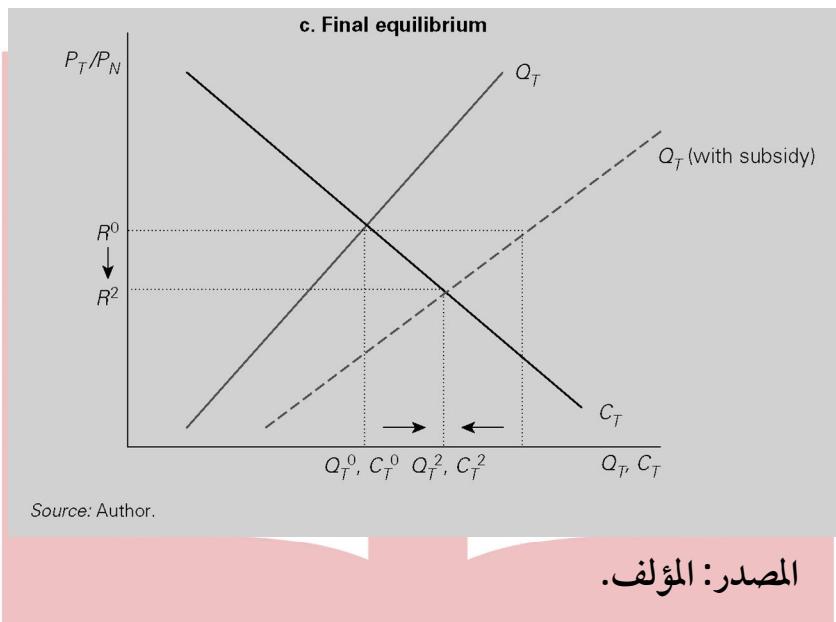
أ- توازن أولي



ب- التأثيرات المتوسطة لفرض دعم الإنتاج على السلع القابلة للتداول



ج - التوازن النهائي



كما يوضح هذا التحليل، من الممكن تعزيز حوافز إنتاج السلع التجارية القابلة للتداول، والقيام بذلك بهامش واسع بقدر ما هو ضروري، دون إحداث عواقب غير مباشرة لبقية العالم من ناحية الاحتلال في التوازن التجاري. على عكس تخفيض قيمة العملة (التي تفرض ضرائب على الاستهلاك المحلي للسلع التجارية القابلة للتداول)، فإن سياسة دعم السلع التجارية القابلة للتداول بشكل صريح (إلى جانب سياسات الاقتصاد الكلي التي تحافظ على التوازن الخارجي) تعزز الاستهلاك المحلي للسلع التجارية القابلة للتداول.

ما الشكل الذي ينبغي أن يأخذه هذا الدعم في الممارسة؟ في الجزء المتبقى من هذا القسم، أناقش طرقاً ثلاثة لزيادة سعر المنتج الفعلي للسلع التجارية القابلة للتداول: (أ) السياسات الصناعية، (ب) تكاليف

المدخلات المنخفضة للسلع التجارية القابلة للتداول، و(ج) سياسات المداخليل. من هذا المنطلق، تطرح هذه كلها سياسات عملية في طور التنفيذ، وبالتالي فإن اختيار السياسة المناسبة يعتمد علىأخذ ظروف كل بلد على حده بعين الاعتبار.

السياسة الصناعية

من حيث المبدأ، إن السياسة الصناعية مناسبة بشكل مثالي لبحث المشكلة المطروحة أمامنا. ما يجب القيام به هو تعزيز الربحية النسبية للمنتجات غير التقليدية التي تواجه عوامل خارجية معلوماتية كبيرة، أو فشل التنسيق من جهة، أو أنها تعاني بشدة من بؤس البيئة المؤسساتية من جهةٍ ثانية. هذا ما تحاول السياسة الصناعية الجيدة فعله. إن الإعفاءات الضريبية، والاهتمام الموجه، وإعانت الرواتب، وإعانت الاستثمار، ومناطق معالجة الصادرات، هي بعض الأشكال التي تنفذ بها السياسة الصناعية. ما يميز هذه السياسات هو أنها تستهدف شركات أو قطاعات محددة وبالتالي تمنح بعضها الامتياز على حساب البعض الآخر. هذا ما يجعل السياسة الصناعية مثيرة للجدل، بالطبع. ولكن طالما أن الهدف يتم على نطاق واسع وبصورة جيدة، وطالما أنه يركز على أنشطة جديدة على الهوامش الخارجية للكفاءة الأساسية للبلد، فإن الاتجاه المحتمل الصاعد كبير. إن ميزة السياسة الصناعية المتعلقة بتخفيض قيمة العملة هي بالتحديد أنها تسمح بمزيد من الصقل والتميز: لا يحتاج الأمر إلى دعم السلع التجارية التقليدية القابلة للتداول (مثل المنتجات الأولية والمنتجات الصناعية التي أثبتت دولة ما وجودها فيها بالفعل)، كما أن استهلاك السلع التجارية القابلة للتداول لا يلزم فرض ضرائب (كما هو موضح سابقاً).

لا يزال هناك شعور بأن الإعانت المالية على السلع التجارية الحديثة القابلة للتداول يمكن أن تنتشر عبر الحدود. حتى لو لم يزداد صافي المعروض من السلع التجارية القابلة للتداول بشكلٍ إجمالي، فإن صافي العرض من المواد المستهدفة للترويج سوف يزداد. ستكون الدول النامية الأخرى في الطرف الآخر المتلقي لهذا الأمر، وإذا بقيت سلبية تجاه ذلك، فستكون حواجز التصنيع الخاصة بها غير فعالة. لكن الطريقة الصحيحة للتعبير عن هذه المشكلة هي أن نقول إن استخدام السياسات الصناعية "المثالية" في بعض البلدان يزيد من تكاليف عدم اتباع مثل هذه السياسات في البلدان الأخرى. بينما تقوم بعض البلدان بتخفيف عيوب الأسواق لديها ، فإن تكاليف عدم معالجة هذه العيوب قد أصبحت متفاقمة في أماكن أخرى. لذا، نظراً لأن جميع الدول تتبنى السياسات الصناعية المثلث من منظورها، فليس هناك أي تداعيات تتطلب مواجهتها. وبالتالي يمكن تحديد الآثار الجانبية المتعلقة بهذه المسألة بفعالية طالما أن البلدان النامية الأخرى تتبع سياسات صناعية مناسبة أيضاً.

الحجتان الرئيسيتان ضد السياسة الصناعية هي أنه لا يمكن للحكومات أبداً القيام باستهداف جيد بشكل صحيح نظراً لأنها تفتقر إلى المعلومات الكافية، وحتى لو استطاعت فعل ذلك، فستصبح العملية حافلة بالسعى للحصول على الأجر والفساد. هناك حجج مضادة جيدة لتدارك الاعتراضين على حد سواء (رودريك ٢٠٠٧ أ، ٢٠٠٧ ب). أولاً، ليس من المنطقي التمسك بسلوك السياسة الصناعية وفقاً لمعايير غير واقعية أساسها أن الحكومات يجب أن تكون دائمًا قادرة على اختيار الفائزين. في

ضوء الشكوك التي ينطوي عليها هذا الأمر، فإن الأخطاء ليست أمراً لا مفر منه وحسب، بل هي أيضاً جزء لا يتجزأ من تصميم البرنامج الأمثل: إذا لم ترتكب الحكومة أي أخطاء على الإطلاق، فليس من المحتمل أن يكون ذلك بمثابة الطموح الكافي. المطلب الأكثر أهمية ذو المعنى والمرغوب فيه هو أن تكون الحكومات قادرة على إدراك أخطائها والإقرار بها وبالتالي تغيير المسار عند الحاجة. ومن الواضح أن ذلك الأمر المرغوب فيه هو أضعف بكثير من العلم بكل شيء لإدراك الأخطاء وتصويبها. ويمكن تحقيق ذلك من خلال خطة مؤسساتية مناسبة (انظر رودريك ٢٠٠٧).

فيما يتعلق بالفساد، هذا خطر حقيقي، بالطبع. لكن السياسة الصناعية تكاد تكون المجال الوحيد لسياسة الحكومة القابلة للفساد. إن السياسة التعليمية والسياسة الضريبية، على سبيل المثال لا الحصر، من بين المجالات الأخرى معرضة للخطر على حد سواء. ومع ذلك، فإننا لا ننصح أبداً الحكومة بضرورة التخلّي عن تحصيل الضرائب أو عدم تمويل التعليم وبناء المدارس. بدلاً من ذلك، نحاول التفكير في الطرق التي يمكن بها جعل هذه الأنظمة أقل عرضة وقابلية للفساد والسعى وراء الأجر. لا يوجد سبب موجب لكي تكون السياسة الصناعية مختلفة. مرة أخرى، إن الخطة المؤسساتية المناسبة تحمل مفتاح التنفيذ الأفضل.

العقبة الخارجية الرئيسية أمام استخدام البلدان النامية الكبيرة للسياسات الصناعية على نطاق أوسع هو اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات. تحظر هذه الاتفاقية استخدام الإعانات التي تتخذ شكل نفقات

مالية مشروطة بأداء الصادرات. والنقطة الأكثر جديةً من ذلك هي أن هذه الاتفاقية تجعل استخدام الإعانت التي لها تأثير على زيادة الصادرات أمراً فعالاً أي "قابلً للتنفيذ"، حتى لو لم تكن مشروطة بشكل مباشر بال الصادرات. (البلدان الأقل تطوراً معفية من هذه القواعد). إن التطبيق الحرفي لهذا المعيار من شأنه أن يحكم العديد من أنواع السياسات الصناعية، التي يكون هدفها بالضبط هو زيادة العرض المحلي من السلع التجارية القابلة للتداول. الإعانت التي تشجع استبدال الواردات هي التي ستبقى معفية فقط.

في الممارسة العملية، بالطبع، هناك العديد من الثغرات، ويمكن للمرء مناقشة مدى تقييد هذه الاتفاقية وغيرها من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية فعلياً حرية السياسات الصناعية وتضييق المساحة التي تتحرك من خلالها (رودريك ٢٠٠٧ ب). كذلك الأمر إن التقييد الخاص باتفاق الإعانت لم يخضع لاختبار حقيقي. طالما كانت البلدان حرة في استخدام سياسات العملة لتشجيع التصنيع، فإن قيود منظمة التجارة العالمية لم يكن لها مفعول الإلزام الكلي. وبالتالي، يمكن للصين أن تدعم بشكل كبير سلعها التجارية القابلة للتداول من خلال رئميبي مخفض القيمة، بينما (تكاد) هي لا تلتزم بقواعد منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانت أو المحتوى المحلي.

في عالم يحتاج فيه النمو الاقتصادي إلى تشجيع الأنشطة الاقتصادية الحديثة في الدول النامية ، فإن اتفاقية الإعانت لا تؤدي إلى تحقيق أي معنى اقتصادي فعال. فهي تستبعد وجود ثاني أفضل سياسة مرغوبة لتعزيز التنوع الاقتصادي والتغيير الهيكلي. وهذا له نتيجة غير محببة تمثل في حد الحكومات على تفضيل السياسة الأقل شأننا (بالنظر إلى تداعياتها المؤدية إلى

احتلال الميزان التجاري)، أي العملات ذات القيمة المنخفضة. والأسوأ من ذلك أنها قد تشجع الحماية التجارية كتدبير داعي ضد الصادرات الصناعية. إذا كنا نريد رقابة دولية أكبر على ممارسات العملة، كما أعتقد، ينبغي علينا أن نخفف إلى حدٍ كبير من وطأة النظام المتشدد بخصوص الإعانات الصناعية.

خفض تكاليف مدخلات السلع القابلة للتداول

نوع ثانٍ من سياسة الحكومة التي يمكن أن تحول الحوافز ذات الصلة لصالح السلع التجارية القابلة للتداول هو خفض تكاليف المدخلات التي تستخدمها الأنشطة الاقتصادية الحديثة بشكل مكثف. هناك أنواع معينة من المهارات الصناعية أو المهنية المتخصصة (مثل الميكانيكيين أو مشغلي مراكز الاتصالات) تؤدي الغرض جيداً. سيكون للاستثمار الحكومي في التدريب في مثل هذه المجالات تأثير على تحفيز السلع التجارية الحديثة القابلة للتداول (والقيام بفعل ذلك في معظم الحالات دون التهديد بخطر النزاع مع منظمة التجارة العالمية). في حين أنه من الناحية النظرية الصريمة وال مباشرة، يواجه هذا الطريق بعض العقبات العملية. تكمن الصعوبة في أن العديد من الاستراتيجيات الأكثر وضوحاً تتبع تأثيرات غير متئلة عبر مجموعات مختلفة من السلع التجارية القابلة للتداول.

انظر، على سبيل المثال، ما هي السياسة الأكثر إلحاحاً التي تتبادر إلى الذهن: تخفيض تكاليف التجارة في شكل تكاليف النقل والخدمات اللوجستية. يمكن أن تشكل هذه التكاليف رادعاً مهماً للتجارة، وهذا السبب تحرص العديد من الحكومات على الاستثمار في البنية التحتية التجارية

(تحديث الموانئ وتحسين النقل). لكن آثار ذلك على الحوافر الصناعية تبقى غامضة، لنفس السبب الذي يجعل تحرير التجارة يحقق مكاسب دينامية غير مؤكدة. يساعد تخفيض تكاليف التجارة في أنشطة التصدير، لكنه أيضاً يضر بأنشطة استبدال الواردات لأنه يأخذ بعض "الحماية الطبيعية" بعيداً عنها. تعتمد النتيجة الصافية على ما إذا كانت الأنشطة الدينامية الجديدة مزدحمة في الداخل أكثر مما هي مزدحمة إلى الخارج. لا يمكن تحديد ذلك قبل إجراء بعض التحليلات المستقبلية الدقيقة.

أو انظر في تخفيض التعريفات الجمركية على المدخلات الوسيطة. هذا أمر جيد لجميع متجمي السلع النهائية، ولكنه ليس جيداً لمتجمي السلع الوسيطة التنافسية محلياً. مرة أخرى، التأثير الصافي غير محدد.

تقييد الأجور

إن المدخل غير التجاري المتميز والأكثر أهمية في القطاع الحديث هو العمل. لقد جزأت البلدان النامية أسواق العمل بشكلٍ نموذجي، حيث يمكن أن تختلف أجور القطاع الرسمي إلى حدٍ كبير عن أجور الأنشطة العامة غير الرسمية وعن الأجور في القطاع الريفي. في أوضاع مثل هذه الأوضاع، يمارس المحيط التنظيمي والمؤسسي نفوذاً كبيراً على تحديد الأجور الأكثر صلة بشركات القطاع الحديث. بناءً على ذلك، يمكن أن يكون للتغيرات في سياق هذه الترتيبات تأثير متناول ذو مغزى على الربحية ذات العلاقة بأنشطة السلع التجارية الحديثة القابلة للتداول.

في المجتمعات التي توجد فيها عادة التعاون بين الشركات الاجتماعيين، ربما يكون من الممكن التفاوض حول تقييد الأجور في الأجزاء الرسمية من

الاقتصاد مقابل توقع إحداث فرص عمل بشكل مستمر. وربما يمكن إقناع اتحادات النقابات القادرة على التفكير طويلاً الأجل والتي يمكنها تكيف مصالحها الداخلية المستقبلية بالإضافة إلى أنه يمكن إقناع الأعضاء الحاليين كي يتخدوا موقفاً معتدلاً في مطالباتهم المتعلقة بالأجور.

لسوء الطالع، إن هذه المواثيق الاجتماعية هي أكثر شيوعاً في الاقتصاديات المتقدمة تبعاً للمقاييس المركزية حول الأجور (مثلاً يحدث في السويد، والنمسا أو إيرلندا) أكثر مما يحصل في البلدان النامية (مثال على هذا، موريشيوس). عندما يصبحون جاهزين، يصبح الأمر نموذجياً من أجل القيام بترتيبٍ مؤقت للتعامل مع أزمة اقتصادية كلية شديدة الوطأة (على سبيل المثال، المكسيك عام 1987، وكوريا عام 1997). إن قوانين الصراع في البلدان النامية ضعيفة، إلى جانب كل القوانين الأخرى فيها. بناءً على ما ذكر، بالنسبة للأغلبية العظمى من البلدان النامية ليس هذا بدليلاً سهلاً للسياسة الصناعية الواضحة.

ملاحظات استنتاجية

كم ستكون البيئة العالمية منفتحة من أجل النمو الاقتصادي في البلدان النامية في الوقت الذي نخرج فيه من الأزمة المالية الحالية؟ تعتمد الإجابة، كما ارتأيت، على حسن إدارتنا للتواتر التالي. من الناحية الأولى، يتطلب الاستقرار العالمي الكلي أن نقوم بمنع الاختلالات الخارجية من أن تصيب واسعة جداً. ومن الناحية الثانية، يستلزم الأمر من أجل النمو في البلدان الفقيرة أن يكون الاقتصاد العالمي قادرًا على امتصاص الزيادة السريعة في عرض السلع التجارية القابلة للتداول والمنتجة في البلدان النامية.

بالنسبة للعديد من البلدان النامية الصغيرة، يبقى تخفيض قيمة عملاتها بمثابة استراتيجية تصنيع قابلة للتطبيق، على الرغم أنها (أي هذه الاستراتيجية) ليست حتى أحد ثاني أفضل الأسباب التي بحثتها آنفًا. ونظراً لبعضها المتواضعة في التجارة العالمية، ليس من المحتمل أن يكون لها ظهور كبير على شاشة رadar المراقبة بخصوص "مارسات التلاعب بالعملة". ولكن ينبغي على البلدان النامية الكبيرة ذات الدخل المتوسط الانتقال إلى استراتيجيات بدائلة. وينبغي على هذه البلدان أن تفكر ملياً، ولسوف تسمح باقي بلدان العالم، باتخاذ إجراءات تعزيز صناعية صريحة متنوعة للسلع التجارية القابلة للتداول، بما في ذلك الحصول على الإعانات المالية. وبترابطها مع رفع قيمة سعر صرف العملة الحقيقي، فإن مثل هذه الإعانات المالية قد ترفع من معدلات عرض السلع غير التقليدية، بيد أنها تكون محايضة فيما يتعلق بالميزان التجاري. وبالتالي، يمكن أن تخصص السياسة الصناعية لهذا التحول الهيكلي، بينما يخصص سعر الصرف للميزان الخارجي.

إن إلغاء سعر الصرف الحقيقي كأداة للتنمية لا يمثل تكلفة للبلدان النامية الكبيرة. ولكن الفشل في إدراك أن الطرق البديلة موجودة ويمكن أن تستخدم كبدائل قد يضخم إلى حدٍ كبير الآثار العكسية على النمو. وإذا كانت الحاجة إلى مثل هذه الاستراتيجية غير معترف بها وأن قواعد التجارة المتعلقة بالإعانات يتم تطبيقها على نحو أعمى، فمن المحتمل أن نجد أنفسنا في خضم فترة توتر شديد في العلاقات الاقتصادية الدولية. ولن يظهر هذا التوتر نفسه على شكل انقسام شمال-جنوب وحسب، ولكن أيضاً على

شكل شِقٍ فاصلٍ داخل العالم النامي. وحيث إنَّ الحجم النسبي للاقتصاديات المتقدمة وأسوقها الآخذة في الانكماش والهبوط، فإن الصادرات المصنعة من قبل موردي السلع ذات التكلفة المنخفضة ستفيض إلى داخل أسواق البلدان ذات الدخل المتوسط بقوةٍ واندفاعٍ كبيرين. وإذا لم يكن لدى هذين الطرفين الآخرين استراتيجيات خاصةً بها من أجل التعزيز والتنوع الصناعي، فإنها سيقعن تحت ضغطٍ قويٍّ من قبل الصناعة المحلية وبالتالي الرد بطريقة دفاعية بواسطة نصب حواجز الحماية (القيود التجارية) في وجه الواردات من البلدان النامية الأخرى. لذلك، فإن تقييد الفضاء السياسي وكبح السياسات الصناعية سيكون له عواقب غير مرغوب فيها تفضي إلى تشديد الحماية التجارية.

بالتالي، مازال هناك حيز للتفاؤل المتحفظ بها يتعلق بمستقبل آفاق النمو في البلدان النامية. الأنباء الجيدة في هذا المجال هي أن البلدان النامية يمكنها الاستمرار في النمو بشكلٍ سريع، حتى لو كان ذلك مع بعض التباطؤ في التجارة العالمية وضعف شهية تجاه تدفقات رأس المال، واحتلالات في الميزان التجاري. أما الأخبار السيئة فهي أن الحصيلة البشرة والمرغوبة لن تتحقق من تلقاء ذاتها، نتيجةً لسحر القوى الفاعلة في السوق. بينما نحن نقوم بإصلاح القوانين العالمية ونعيد تصميم الاستراتيجيات المحلية، فإننا أحوج ما نكون إلى ضمان أن البيئة ستكون مفضية إلى التحول الهيكلي في العالم النامي كما كان الأمر تماماً خلال السنوات الخمسين الماضية.

ملحق: إعانت الإنتاج على السلع التجارية القابلة للتداول في التوازن العام

يقسم هذا الملحق الاقتصاد إلى قطاعين اثنين، إنتاج السلع التجارية القابلة للتداول وتلك غير القابلة للتداول، على التوالي. دعونا نأخذ سعر السلع التجارية غير القابلة للتداول ليكون المؤشر العددي numeraire وتبنته على 1. يتمثل جانب الطلب في الاقتصاد بوظيفة (دالة) الإنفاق $E(R, 1, u)$ ، حيث تعني u المنفعة أو الفائدة الإجمالية، و R هي السعر (النسبة) للسلع التجارية القابلة للتداول وسعر الصرف الحقيقي. ويتمثل جانب العرض في الاقتصاد بواسطة الناتج المحلي الإجمالي أو دالة العائد المفترضة بـ $G(R, 1)$ ، التي يتم إخضاع هبات الوسيط أو العامل الاقتصادي فيها نظراً لأنها مأخوذة لتكون في مجمل العرض الثابت.

إن آثار إعانت الإنتاج على السلع التجارية القابلة للتداول جديرة بالاهتمام، s. الأثر المباشر مثل هذه الإعانت هو أن تتم زيادة سعر الطلب على السلع التجارية القابلة للتداول، لذا فإن دالة الناتج المحلي الإجمالي يعاد تدوينها على الشكل التالي: $G(R+s, 1)$ ، بينما دالة الإنفاق تبقى كما هي دون تغيير.

يمكن التعبير عن التوازن في هذا الاقتصاد باستعمال ثلاث معادلات. لا حظ أولاً أن المشتق الجزئي لـ G بالنسبة لسعر السلع التجارية القابلة للتداول يتم التعبير عنه على شكل: $(R+s, 1) G_1$ ، يعطي عرض السلع التجارية القابلة للتداول ، QT .

(7,1)

$$QT = G1(R+s,1)$$

العلاقة الثانية هي متطابقة:

$$(7,2) \quad (E(R, 1, u) = G(R+s, 1) - s G1(R+s, 1))$$

من المفترض أن يتم تمويل الإعانات بواسطة ضرائب المبالغ المقطوعة، وبالتالي فإن الدخل المتوفّر لاستهلاك القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي ناقص العائد الضريبي المطلوب لتمويل الإعانات. البند الأخير في المعادلة 7,2 هو العائد الضريبي المطابق. أخيراً، نعبر عن التوازن في السوق بالنسبة للسلع التجارية القابلة للتداول كما يلي:

$$(7,3) \quad E(R, 1, u) = G(R+s, 1)$$

حيث أن (.) $E1$ هي طلب (Hicksian) بالنسبة للسلع التجارية القابلة للتداول.



وفقاً لقانون والراس، تضمن المعادلات 7,2 و 7,3 أن يكون توازن السوق ثابتاً بالنسبة للسلع التجارية القابلة للتداول أيضاً. تحدد هذه المعادلات الثلاث ثلاثة متغيرات داخلية في النظام، R , s و u .

يتضح من خلال المعادلة 7,1 أن مخرج (حصيلة) السلع التجارية القابلة للتداول يتوقف بشكلٍ حصري على ما يحدث لسعر طلبه، $R+s$. إذا ما ازداد هذا السعر استجابةً لزيادةً في الإعانات، فإن استجابة الطلب ستكون إيجابية.

ويتّبع عن أداء ستاتيكا (سكنويات) النظام النسبي ما يلي:

$$d(R+s)/ds = (E11(.)/E11.) - R11(.)(1-sR11(.)/E1u(.)/Eu (.)) - 1$$

لتفسير هذا التعبير، ينبغي التركيز أولاً على الحالة التي تكون فيها الإعانة "صغيرة"، يقيم التعبير الجبري كما يلي: $s=0$ بما أن $E11(.)$ أكبر من 0 و $R11(.)$ أصغر من 0 من خصائص الإنفاق و دالات العائد، $d(R+s)/ds$

إيجابية في هذه الحالة بشكل لا لبس فيه، مما يستدعي القول أن رفع سعر الصرف الحقيقي لا يبطل بشكل كامل الآثار التحفيزية للإعانات.

وفي الحالة التي لا تكون فيها s صفرًا أو صغيرة جدًا للبدء بها، فإن آثار الدخل يذهب إلى الوسط الذي تكون فيه مناورة (أي اللعب)، حيث يتم الاستيلاء عليه بواسطة البند الأخير من التعبير الجibri. وبما أن $(.)/E1u(.)/Eu(.)$ إيجابية، فإن البند الثاني بين هاللين لا يمكن تأثيره على وجه العموم. بيد أنه من المألوف الافتراض أنه، كجزء من متطلبات الاستقرار، لا يكون هذا البند أكبر من 1 ، لذا فإن $d(R+s)/ds$ يبقى إيجابياً.

المؤسسة العامة السويسرية للكتاب



الجامعة
السورية للكتاب

الفصل الثامن

نقاشات حالية حول سياسة البنية التحتية

أنطونيو إستاشي و ماريان فاي

يعزو المؤرخون الاقتصاديون الأزمة الاقتصادية الاستثنائية التي أصابت العالم في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى تغيرات رئيسية عديدة في أولويات السياسة الاقتصادية العالمية. واحد من هذه التغيرات هو إعادة البنية التحتية إلى مقدمة برنامج السياسة حول العالم، كما كان الحال في البلدان النامية لبعض الوقت في هذه الأثناء. في الحقيقة، في الوقت الذي يستمر فيه استثمار البنية التحتية بشكلٍ عام في كونه بندًا متكررًا على أجندة البلدان النامية منذ مطلع الثمانينات، فقد نعم على الأغلب بالدعم الكلامي الفارغ (وعود كاذبة) (lip service) فقط، بين البلدان النامية. لقد تبدل هذا بواسطة صفقات التعافي الكبيرة التي تلت الأزمة بدءاً من عام ٢٠٠٨. ربما كان الارتفاع المام لوتيرة الاستثمار في البنية التحتية، في حقيقة الأمر، هو إحدى الخصائص الأكثر تميزاً وكسباً للتقدير من بين صفقات العودة إلى الوضع الطبيعي لأن معظم حكومات البلدان النامية قد راهنت على الأثر الضخم والمضاعف للحوافز القائمة على البنية التحتية، حتى ولو كانت هناك اختلافات في الرأي بشأن حجم هذه التأثيرات.

وبالتالي كم ينبغي أن يكون مقدار حواجز البنية التحتية. إن الفاعلية الحقيقية المتعلقة بمضاعفات هذه التأثيرات ليست ذات شأن يذكر، ولسوف تتوجه هذه الحواجز على الأقل إلى بعض الاحتقان، تقنين الخدمات، الوظائف الضائعة، والمداخيل الضائعة التي هي من نتائج الفجوات الموجودة في كم ونوع البنية التحتية. لقد أصبح استثمار البنية التحتية أولوية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء، وسيبقى الأمر هكذا لبعض الوقت.

وسيحكم التاريخ أيضاً المقدار الذي ستنتقص منه استثمارات البنية التحتية الكبيرة بالقياس إلى الجهود المالية الاقتصادية الكلية دون الكثير من القلق بشأن مشاكل الحواجز الاقتصادية الجزئية للقطاع المعنى. على سبيل المثال، يعترف الجيل الجديد لصفقات سياسة البنية التحتية بدور للقطاع العام في استخدام أموال الضرائب لتسديدها من أجل الاستثمار المطلوب، أملاً بأن يستعيد الكثير من هذا الاستثمار من خلال أجور المستخدم المتفق. بيد أن هذه الصفقات تمثل إلى تجاهل التفاصيل المهمة المرتبطة بالصيانة، وإمكانية الإقدام على العمل والتحمل، وتمويل الاستثمارات، والتوزيع المستدام للمهام والواجبات بين القطاعين العام والخاص. كما أنهم يتتجاهلون أيضاً مشاكل الحكومة لقطاع معروف بفيلته البيضاء، وتجاوزات التكاليف، والتkehنات المتفائلة بفراط بخصوص الطلب. وهم في النهاية يغفلون دور الشؤون المتعلقة بالمتاسب السياسية قصيرة الأجل في اختيار كيفية دفع رواتب عمال المشروع على الرغم من مخاطر التكاليف المالية طويلة الأجل بالنسبة للمجتمع.

في هذا السياق، وبينما يقفز العالم إلى ظهر عربة فرقة حفل البنية التحتية (الموسيقية)، قد يكون من المفيد أن نقيم ما تعلمناه على مدى خمسة وعشرين عاماً مضت ونأخذ المفید منه، بدءاً من نشوء وتطور الشركة المناسب، مروراً بالإدارة وتشغيل الكهرباء، والاتصالات، والنقل، وانتهاءً بقطاع المياه وقطاع تعزيز الصحة العامة. إن مجموع مبلغ الالتزامات من أجل زيادة الإنفاقات في هذه القطاعات تتراوح من ٤ في المائة إلى أكثر من ١٠ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الحالات. بالنسبة لمشاريع البنية التحتية هذه، وتسليمها على أساس الوعود التي قطعت بتكلفة منصفة للمستفيدين ومكلفي الضرائب، سيكون التقليل من شأن الأخطاء السياسة المكلفة أمراً حاسماً ومهماً للغاية. إن تقديم ملخص للدروس المستفادة من أخطاء سياسة الماضي وإغفالاتها هو الهدف الرئيسي من وراء كتابة هذا الفصل.

الفصل منظم كما يلي. يلخص الفصل أهمية سياق تحديد قضياباً السياسة الحالية في البنية التحتية، ويقدم نظرةً عامةً للقطاع الحالي للدولة، كما يورد ملخصاً للمناقشة الأكاديمية المكثفة حول التفاعلات بين النمو والبنية التحتية. ثم ينظر الفصل في المسألة الشائكة المتعلقة بمدى الحاجة إلى البنية التحتية للبقاء بشكلٍ مستديم على مستويات النمو المتسبة مع أهداف الحد من الفقر وتخفيف معدلاته ومقاييس المروود-الأسهم العادلة، التي يمكن أن تكون مرتبطة باتخاذ قرار يتعلق بالمكان الذي ينبغي أن تتم فيه الاستثمارات. يتبع هذا نقاش الأبعاد ذات الصلة بالفقر. لمشاكل تيسر

الوصول إلى البنية التحتية، ومناظرة حول الدور النسبي للقطاعين الخاص والعام في البنية التحتية، ملقياً الضوء بشكلٍ مركز على التغيرات المؤسساتية الرئيسية التي تمت ملاحظتها خلال فترة ١٥ - ١٠ سنة الأخيرة وعلى آثارها بالنسبة لفاعلية تقديم الخدمات. هذا ما يأتى عليه القسم الأخير من الفصل.

الصلة الوثيقة بالسياق

إن إدراك السياسيين، والمستفيدين، والمشغلين والمستثمرين والأكاديميين لما هو جيد وما هو غير جيد للبنية التحتية قد تطور إلى حدٍ كبير منذ نهاية فترة إعادة البناء التي تلت الحرب العالمية الثانية. حتى نهاية الثمانينات، وباستثناءات قليلة في التحسن المشهود في العالم الأنجلو-سكسوني المتقدم بدءاً من السبعينات، كان ينظر إلى هذه القطاعات بوضوح على أنها مسؤولة عن القطاع العام (أي مسؤولية الدولة)، وكانت الحكومات تفكر بتمعن وتبحث عن وسيلة لتحسينها نوعاً وحجماً. ولكن خلال التسعينات، حين بدأ الانشغال بشأن النظام والمراقبة المالية ينتشر على مستوى العالم بالإضافة إلى ازدياد عدم السرور والانزعاج من الأداء الرديء لمزودي التجهيزات، أصبح تقليص حجم القطاع العام ضرورة. وكانت الحكمة المتلقفة، آنذاك، هي أن القطاع الخاص قد كان في طور الاستيلاء على خدمات البنية التحتية، تاركاً فقط دوراً متبقياً للحكومات (ضعف التنظيم، إعادة البناء وتنظيم الشركات الاحتكارية المتبقية). لقد أتى الوقت بالنسبة للقطاع الخاص لكي يظهر ما الذي يمكنه فعله بعد تجربة طويلة مخيبة للأمال مقابل الأداء الرديء للقطاع العام.

لم تنتهِ الرؤية الأولى كما كان متوقعاً. بعد ما يقارب العشرين عاماً تقريباً من بدء الخصخصة والإعلان عنها على أنها الحل لولايات البنية التحتية، فإن دور القطاع الخاص الواسع النطاق في تقديم خدمات البنية التحتية في الطاقة، والمياه أو النقل كان بعيداً عن التمكّن من الانتشار الواسع كما كان يأمل الكثيرون، على الأقل في البلدان النامية. وهذا توقفت حُكومات كثيرة عن المراهنة على تسريع الاستثمار الخاص في هذا القطاع في السنوات القادمة. لقد قفز مزودو التجهيزات الجزئيون وعلى النطاق الضيق في القطاع الخاص إلى داخل هذا المجال للتعويض عن إخفاقات النموذج المتصرّر من قبل متعهدي عمليات الخصخصة واسعة النطاق بالإضافة إلى إخفاقات شركات القطاع العام الاحتكارية المتبقية. ولكن نظراً لحقيقة أن اقتصاديات المقياس المدرج تحدد خصائص معظم خدمات البنية التحتية، فإن هذا قد يعني تكاليف أعلى مما هو ضروري للمستفيدين المقيمين المحليين.

إن تكاليف الفشل في التوصل إلى رؤية لكي يتم بالتالي تحقيقها ليست قليلة. هناك إحساس قوي وواسع الانتشار بين صانعي السياسة بأن بعض هذه الاختلافات في معدلات النمو بين شرق آسيا والمناطق الأخرى من العالم يمكن أن تعزى لفشل الاستثمار بشكلٍ كافٍ في البنية التحتية. كما أن إحباط المستفيدين بالتحول من التمويل الضريبي لهذه الخدمات إلى تمويل المستفيدين قد زاد من عدم الرضى بالرؤية الجديدة. وقد أصبح الرفض المتعلق بتجربة الخصخصة بمثابة قضية حملة سياسية فعالة.

في هذا السياق المحدد بأن برامج تعافي وعودة مكون البنية التحتية إلى الوضع الطبيعي يتم تطبيقه في البلدان المتقدمة والناشئة، وأن الاستراتيجية

الهادفة إلى سد هوة البنية التحتية تحدث في بلدان أقل تقدماً. من الجهة الأولى، إن الالتزامات الكبيرة التي قدمت من أجل الاستثمار في البنية التحتية لها شعبيتها الواسعة جداً وهي مطمئنة وميسرة جداً لتلقي التأييد من الناحية السياسية على مستوى العالم، وهذا موصف بدقةٍ تامة لأن حكومات كثيرة تكافح للتعويض عن الفشل الجماعي الحاصل في فترة السبعينيات لتحسين البنية التحتية كماً ونوعاً. من الجهة الثانية، هناك آراء قوية لإعادة النظر بعناية أكبر بكثير مما كانت عليه الأمور في السبعينيات، الشكل المناسب الذي يمكن أن يتعاون من خلاله القطاع الخاص مع القطاع العام على رفع سوية البنية التحتية.

الرؤيا البارزة حول هذه المسألة هي أن هناك حاجة إلى تحسينات ذات مغزى في إدارة وتشغيل البنية التحتية، ولكن الاختيار لم يعد بعد الآن ثانئي التفرع، بشكلٍ مبسط إلى حد التفريط، بين القطاع العام والقطاع الخاص، كما أن مصالح المستفيدين ومكلفي الضرائب ستكون محمية أفضل بكثير من مخاطر الشركات الاحتكارية المتبقية في قطاع البنية التحتية. إن البراغماتية (المذهب العملي أو الفلسفة الدرائعة) تهيمن على هذه الرؤية الجديدة. من المتوقع أن يحتفظ القطاع العام (قطاع الدولة) بدور أكثر أهمية في التمويل مما هو معترف به خلال معظم السنوات الخمس والعشرين الأخيرة، بينما يقوم القطاع الخاص بالمساعدة في سد الاحتياجات المهمة المتعلقة بإنشاء البنية التحتية، مثل التشغيل والتمويل في حدودٍ معينة. من المحتمل أن يكون دور القطاع الخاص محدوداً في التمويل على الغالب في قطاعات مثل الاتصالات، وتوليد الطاقة، وخدمات النقل حيث تكون المخاطر التجارية والسياسية منخفضة.

حالة قطاعات البنية التحتية

العديد من القضايا التي ستناقش في هذا الفصل ترسو بثبات على مشكلةٍ أساسية وهي: المخزون الناقص وغير الكفوء للبنية التحتية، وبالتالي التدفق غير الكافي للخدمات المتكاملة. لإعطاء فكرة محسومة هذه الفجوة. يزودنا الجدول ١-٨ ببياناتٍ كميةً رقميةً لهذا القطاع مستندًا على آخر البيانات المتوفرة حول التغطية الخدمية المقدمة لأعدادٍ من السكان في كل قطاع من مجموعات البلاد السكانية وعاكسةً لمستويات الدخل. الاستنتاجات الرئيسية واضحة:

تبقى إمكانية الحصول على البيانات في البلدان الفقيرة منخفضة بشكل صادم، رغم الجهود المولدة من قبل الدول المانحة في العقود الأخيرة، و(ب) كما أنها جاهلون بشكلٍ ملحوظ لكيفية حسن أو سوء سير هذا القطاع.

الصورة الكبيرة

أولاًً، إن مستوى الوصول إلى خدمات البنية التحتية، كما هو متوقع، متلازِم بقوة مع معدل الدخل في البلاد (من أجل مناقشةٍ كاملةٍ للأدلة حول إمكانية الوصول، الجودة والأسعار في البنية التحتية، انظر إستاشي وغويكوشيا ٢٠٠٥). إلى جانب ذلك وعلى نطاقٍ واسع، جميع المقيمين في البلدان المتقدمة لهم حق الوصول إلى والحصول على المستوى الأدنى من الخدمات. من بين البلدان النامية، هنالك البلدان ذات الدخل فوق المتوسط لديهم أعلى معدلات الوصول (في العالم النامي)، وهي قريبةً جداً من الإيفاء باحتياجات البنية التحتية للجميع، باستثناء ١٠ في المائة من سكانهم. ما تزال البلدان ذات الدخل المتدني بعيدةً جداً عن تحقيق تلك الاحتياجات، بما يتعلّق بالكهرباء بشكلٍ خاص.

الجدول ١-٨ ، الوصول إلى خدمات المرافق، حسب القطاع ومستوى

دخل البلد

النسبة المئوية للسكان الذين يمكنهم الحصول على خدمات الصرف الصحي (٢٠٠٥)	النسبة المئوية للسكان الذين يمكنهم الوصول إلى مصادر المياه المحسنة (٢٠٠٥)	عدد المشتركين في الهاتف الثابت والهاتف المحمول لكل شخص (٢٠٠٥)	النسبة المئوية للسكان الذين يمكنهم الحصول على الكهرباء المتصلة بالشبكة (٢٠٠٥)	مستوى الدخل
٦١	٧٥	١١٤	٣١	منخفض
٧٧	٨٢	٥١١	٨٢	متوسط منخفض
٩١	٩٤	٩٠١	٨٧	متوسط عالي
٨٠	٨٣	٥٢٣	٥٨	متطور

المصدر: البنك الدولي ٢٠٠٧ ب

ثانياً، تتفاوت عملية التقدم في إنجاز تغطية كاملة ذات أهمية عبر القطاعات. لقد كانت جيدة بشكل معقول في المياه وفي الاتصالات (المدفوعة، في حالة الاتصالات، بواسطة الثورة التكنولوجية التي خفضت التكاليف وجعلت من الخدمات في هذا المجال أمراً ممكناً حتى في المناطق ذات الكثافة المنخفضة نسبياً). تستمر خدمة تعزيز الصحة العامة بكونها مشكلة، لكنها تكتسب المزيد من الانتباه نتيجة الاهتمام المتنامي في المشاكل البيئية. وما يثير الدهشة إلى حد ما، أن تكون المشكلة الأكبر هي قطاع الطاقة. إن غياب مؤشر ذي معنى ومتاح على نحو واسع يحول دون أن يكون النقل مشمولاً في هذه المقارنة.

إذا ما نظر المرء إلى الجدول ١-٨ كخط قاعدة يمكن أن يتم على أساسه قياس التقدم نحو الإصلاح، فإن التحدي لن يكون تحدياً سهلاً. وبينما يشعر المجتمع الدولي بقلق متزايد تبعاً لأهمية البنية التحتية الضرورية من أجل إنتاج الاستثمار الذي سيولد بدوره النمو، كما هو موضح من خلال نتائج عملية مسح ودراسة مناخ الاستثمار، فإن هذا الجدول يقترح أنه قد يكون خطأً فادحاً تجاهل الاحتياجات الأسرية المترتبة. في الحقيقة، تعتمد الاستدامة السياسية لإصلاحات البنية التحتية على الاحتياجات الأسرية المترتبة المأكولة بعين الاعتبار، كما هي الحال بالنسبة للتجربة التي تظهرها أمريكا اللاتينية (انظر فاي وموريسون ٢٠٠٦ من أجل المناقشة).

ليس التحدي تحدياً ثانوياً بالنسبة لمجتمع المانحين الدولي، بيد أنه تحدياً يتم الاعتراف به بشكل متزايد. إن الالتزامات من أجل تحسين معدلات الحصول على المياه وإلى حد ما خدمات الاتصالات قد تم جعلها تكتسب الشكل الرسمي من خلال ما يسمى "هدف التنمية الألفية". كما تم إضافة الالتزامات بعملية الكهرباء كجزء من إعلان جوهانسبرغ، غير أن القليل القليل من التقدم قد أحرز على هذه الجبهة. من جانب آخر، لم يكن هناك التزام جماعي مشابه من أجل قطاع النقل. على وجه العموم، تم تحقيق التقدم، لكن الإنجاز بطيء. لذا، لا يتم تحقيق الأهداف المرجوة في بلدان كثيرة.

الشقوب الكبيرة في الصورة الكبيرة

يلخص الجدول ١-٨ معظم المعلومات المتوفرة لصانعي السياسة. تميل البيانات المتبقية حول هذه القطاعات إلى التركيز على الأبعاد الفنية.

بعض منها ذات صلة بالسياسة (على سبيل المثال، قدرة التوليد الكهربائي)، لكن الكثير منها محدد جداً بمسائل فنية. بالمقارنة مع المعلومات المتاحة حول الصحة أو التعليم، مثلاً، فإن الفجوة المعلوماتية في قطاع البنية التحتية كبيرة ولا تظهر أية علامة تقلص.

في مجال النقل، مثلاً، هناك القليل من المعلومات المتاحة التي يمكن اتخاذها كخط قاعدة معقول لتقييم أداء هذا القطاع الاقتصادي والاجتماعي. نعرف، على سبيل المثال، أن الكثافة الطرقية في البلدان النامية الفقيرة تبلغ حوالي ثلث ما هو موجود في البلدان النامية الغنية وسدس ما هو موجود في البلدان المتقدمة. مع ذلك، لا تجذب هذه البيانات الانتباه إلى نوعية أو حتى أبعاد البنية التحتية وتعطي نفس الوزن لطريق زراعي باتجاه واحد (مبر واحد) و(طريق) متصل ذات ١٢ عمر. إن تغير الخواص فيها تقيس بيانات المخزون ربما يكون الأحسن هو الأسوأ بالنسبة للطرق.

بشكلٍ مشابه لما سلف ذكره، فإن معظم المعلومات المتاحة بخصوص الطاقة، حول معدلات الوصول مستندة إلى الاستقراءات من عينة صغيرة من البلدان النموذجية. لقد أجريت آخر دراسة تشخيصية على نطاقٍ واسع في العالم لمعدلات الوصول في القطاع (البنية التحتية) في عام ٢٠٠٠ من قبل الوكالة الدولية للطاقة بالنسبة عن المجتمع الدولي. وتقوم عمليات المسح الدراسي الأسري (المترالية) بتقديم معلومات إضافية، بيد أنه هناك مسائل توافق رئيسية. فـ أي شخص مهتم في المعلومات المتعلقة بالأسعار أو الجودة في القطاع المعنى ينبغي عليه أن يعمل بافتراضاتٍ نبيلة في محاولةٍ منه لإنتاج بعض مجموعات البيانات الموثوقة القابلة للمقارنة عبر البلدان.

إن البيانات حول الوصول إلى المياه هي نوعاً ما أفضل وفق المدى المقدر من قبل برنامج المراقبة المشترك الذي ترعاه الأمم المتحدة والذي عمل على إنتاج درجة ما من الاستمرارية والاتساق في مراقبة ورصد سير هذه العملية، رغم أن مجموعات هذه البيانات تعتمد أيضاً على بعض الافتراضات والاستقراءات المثيرة للجدل.

هناك قطاع الاتصالات فقط الذي يمكن إنتاج صورة جيدة له بشكلٍ معقول، ويعود الفضل في ذلك إلى حدٍ كبير إلى جهود الاتحاد الدولي للاتصالات. لقد جذب هذا القطاع الحد الأقصى من الاهتمام في أواسط الأكاديميين. إن البحث تذهب حيث تكون البيانات والمعلومات، وليس بالضرورة حيث توجد المشاكل!

ربما تفاجئ المشاكل التي تحصل عند القيام بعملية رصد معدلات الوصول إلى المعلومات الكثرين. حتى أن الأمر الأكثر مداعاة للمفاجأة هو الفشل في القيام برصد سير هذه العملية لامكانية تقديم هذه الخدمات ونوعيتها، أي الأبعاد التي ينبغي أن تكون جزءاً من خط القاعدة الضوري لاقتفاء أثر سير العملية، وبخاصة ما يتعلق بالفقر. ليست هذه المعلومات متاحة في معظم البلدان النامية. معظم المعلومات المنشورة ذات الصلة بهذه المسألة إنما هي مأخوذة عن حكاياتٍ وقصصٍ مرويةٍ وحسب، وهي مجرد مقارنات ومشابهات عبر البلدان، وغالباً ما تكون غير ذات معنى ذلك بسبب معايير الجودة ومارسات تسعير الخدمات التي تتفاوت إلى حدٍ كبير عبر البلدان ومن بلدٍ إلى بلدٍ آخر.

قد يتضمن خط القاعدة المثالى أيضاً معلومات حول تكلفة هذا القطاع. وذلك مهم للغاية بالنظر إلى حجم المشاريع والمعاملات المالية

المربطة بهذه المشاريع. إن بيانات التكلفة المشابهة القابلة للمقارنة في البنية التحتية مجهلة إلى حدٍ بعيد في البلدان النامية. هكذا أيضاً، إن الرسالة المعتادة التي تحدث صانعي السياسة على تحسين استغلال استعادة التكلفة لأن توفير تكاليف البنية التحتية المرتفعة جداً بالنسبة لمكلفي الضرائب نادراً ما يكون مرتکزاً على تقدير دقيق لتعرفة استعادة التكلفة أو إمكانية تقديمها للأسر الفقيرة. علاوةً على ذلك، إن التكلفة نادراً ما تكون معروفة بالنسبة لمكلفي الضرائب. وتمثل المحاولة الأخيرة للتأثير على العجوزات المالية الظاهرة حاولةً نبيلةً نوعاً ما للاستحواذ على هذه المسألة (إيدنغر ٢٠٠٦). أما البيانات حول الإنفاق العام على البنية التحتية فهي ليست موجودة على نطاقٍ واسع، نظراً لأن بلداناً قليلة تقدر كم تنفق على البنية التحتية (الهند هي الاستثناء الوحيد). كما أن مكتب الإحصاء المالي الحكومي التابع لصندوق النقد الدولي لا يجمع هذه المعلومات. توجد قاعدة بيانات على المستوى العالمي تقوم بجمع وتصنيف المعلومات حول الاستثمارات المملوكة من خلال المشاريع التي تدخل في نطاق شراكة عامة- خاصة، ولكن قاعدة البيانات هذه لديها قيود (انظر: <http://ppi.worldbank.org>).

النتيجة

هناك طريق طويلة ينبغي علينا أن نقطعها من أجل الإيفاء باحتياجات البنية التحتية للبلدان الفقيرة في العالم. تساعد منظمة أهداف التنمية الألتفية من خلال الجهود التحفizية على التوجّه لبعضها أو على الأقل استعجال المجتمع الدولي من أجل رصد سير هذه العملية ومراقبتها. ليست هذه هي الحال بالنسبة لقطاعي الطاقة والنقل نظراً لأنهما ليسا جزءاً مركزاً من مهام

منظمة أهداف التنمية الألفية. كتيبة لذلك، فإن الالتزامات برصد ومراقبة سير العملية هي الآن أكثر خصوصاً وبالتأكيد ليست متسقةً مع أهمية هذه القطاعات بالنسبة للنمو. من جهة أخرى، إن الأهمية الحاسمة للطاقة والنقل معاً بالنسبة لبرنامج التغير المناخي يمكن أن يقدم قوة دفع مرحباً بها لجمع معلومات أفضل وبالتالي رصد ومراقبة سير العملية. تتطلب مسؤولية الحكومات، والمشغلين والمانحين حيازة أكثر بكثير مما هو متوفراً حالياً من المعلومات. ولتحقيق ما ينبغي تحقيقه تماماً، من الضروري وجود نظام قياس. يبدأ ذلك بخط قاعدة جيد، الآن. وهذا يوجد فقط في قطاع الاتصالات.

كم نعرف عن رابطة البنية التحتية - النمو؟

يُوحِي الحس العام أن الاقتصاديات الحديثة لا يمكنها أن تقوم بوظيفتها بدون البنية التحتية وأن البنية التحتية هي جزء مهم من أية وظيفة إنتاج للاقتصاد. غير أن الحس العام ليس مساوياً للدلائل عندما يصل الأمر إلى تقييم الفروق في طرق نمو البلدان أو المناطق. حتى وإن كانت البنية التحتية ضرورية للاقتصاديات الحديثة لتقوم بوظيفتها فإن المزيد من البنية التحتية لا يعني أنه قد يحدث المزيد من النمو في كل مراحل التنمية، أو في أية مرحلة، بالنسبة لما يتعلق بهذه المسألة. ربما تربص القيود المزمرة في مكان آخر، في الحواجز المترهلة أو الأسواق المفقودة، على سبيل المثال. فيما يأتي نستعرض بعض الأسباب، لماذا يبقى الخلاف كبيراً فيما يتعلق بما إذا كان يمكن لترابط البنية التحتية أن يقدم تفسيراً للطرق النمو المختلفة لدى البلدان.

تقارب بطيء في وجهات النظر

يمكن للبنية التحتية أن تؤثر على النمو من خلال قنوات عديدة (انظر أغينور ومورينو-دودسون ٢٠٠٦ لأخذ نظرة عامة). بالإضافة إلى تأثير الإنتاجية التقليدية فمن المحتمل أن تؤثر البنية التحتية على تكاليف تنظيم الاستثمار، وديمومة رأس المال الخاص، والطلب والعرض لخدمات الصحة والتعليم. لقد تم اختبار العديد من هذه القنوات بشكلٍ تجاري. انعكس هذا في مجموعة واسعة من نتائج البحث في المؤلفات التجريبية الكثيرة حول البنية التحتية والنمو أو الإنتاجية. وفي الحقيقة، تظهر مراجعات دراسية عديدة شاملة للمؤلفات التجريبية (بريسينو، إستاشي وشفيق ٢٠٠٤ - غرامليتش، ١٩٩٤، رومب ودي هان ٢٠٠٥، ستراوب وفيليتيكي ٢٠٠٦) أنه بينما يجد بعض المؤلفين عائدات سلبية أو عائدات صفر (٠)، يجد آخرون تأثيراً على المستوى للبنية التحتية على النمو.

مع ذلك، يظهر تحليل أكثر اهتماماً بالمؤلفات المذكورة إجمالاً متنامياً حول فكرة أن للبنية التحتية شأنًا مهمًا، بشكلٍ عام، بالنسبة للنمو وتكاليف الإنتاج، مع أن تأثيرها يبدو أعلى في المستويات الأدنى من الدخل. يلاحظ كل من رومب ودي هان ٢٠٠٥، وأن ٣٢ دراسة من ٣٩ دراسة لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تجد تأثيراً إيجابياً للبنية التحتية على بعضٍ من مجموعة المخرجات، الكفاية والإنتاجية والاستثمار الخاص والوظائف.

ما تبقى، هناك ثلاثة ليس لها نتائج حاسمة، وأربعة تجد تأثيراً لا يذكر أو سلبياً للبنية التحتية. كما يعيد كل من رومب ودي هان النظر في ١٢

دراسة تشمل البلدان النامية. من بين هذه الدراسات، تسع منها تجد تأثيراً إيجابياً مهماً. والثلاث التي لم تجد لها تأثيراً تعتمد على بيانات الإنفاق العام، والتي، كما نوقش الأمر لاحقاً تعتبر إجراءً غير دقيق إلى درجة الرداءة، وبشكلٍ خاص بالنسبة لتحليل عبر - البلدان. وتصف التحاليل الأخرى سيطرة الدراسات التي تظهر تأثيراً مهماً على وجه العموم للبنية التحتية، بشكلٍ خاص في البلدان النامية. ويقول سizar كالديرون ولويس سيرفان أن ١٦ دراسة من ١٧ دراسة في البلدان النامية تظهر تأثيراً إيجابياً، كما تفعل ذات الشيء ٢١ دراسة من ٢٩ دراسة في البلدان ذات الدخل المرتفع. وقد قام كل من بريسيينو، إستاشي وشفيق ٢٠٠٤ بدراسة مشابهة من ١٠٢ صفحة وتوصلوا إلى نتائج مماثلة.

رغم ما سلف، يبقى هناك تنوع كبير جداً في النتائج، على الأخص بالنسبة لحجم التأثير، بواسطة الدراسات التي تصف بشكلٍ موسع العائدات المتنوعة وقابليات التمدد والمرونة. بكلماتٍ أخرى، تدعم المؤلفات الفكرة التي مفادها أن البنية التحتية ذات شأن، لكنها لا تستطيع أن تؤيد وتناقش بشكلٍ جلي إلى جانب زيادة أو تخفيض استثمارات البنية التحتية.

إن تنوع النتائج، في الحقيقة، ليس مفاجئاً. ليس هناك من سبب لتوقع أن يكون لتأثير البنية التحتية صفة الاستمرارية (أو أن يكون إيجابياً بشكلٍ نظامي)، إما على مدى الزمن أو عبر المناطق أو البلدان. علاوةً على هذا، فإن تقدير تأثير البنية التحتية على النمو هو محاولة معقدة، وتختلف البحوث حول كيفية اجتياز تلك المناطق والبلدان للأخطار التجريبية والاقتصادية

الإحصائية بعنایة وحذر، تلك الأخطار الناتجة عن تأثيرات الشبكة، داخلية المنشأ، متغيرة الخواص، وبيانات ذات نوعية رديئة جدا.

خدمات أكثر، نشاط أكثر

يتم تقديم خدمات البنية التحتية على الأغلب من خلال الشبكات، وهذه حقيقة تنطوي على علاقة خطية مع المخرجات. تعرض الاتصالات عوامل خارجية "صرفه مجردة تامة" للشبكة، بينما تزداد العائدات للمستفيدين مع عدد المستخدمين. غير أن الطرق، سكك الحديد والكهرباء هي أيضاً خدمات شبكة، لذلك فإن تأثير الاستثمارات الجديدة على النمو، المخرجات، أو التكاليف النهائية تعتمد على الحالة الإجمالية وامتداد حجم الشبكة (انظر رومب ودي هان ٢٠٠٥ من أجل النقاش). بمعنى آخر، من المحتمل أن تختلف الإنتاجية الوسطية والحدية للاستثمارات إلى حد بعيد، وبالتالي يكون الافتراض بأن قابلية التمدد (أي المرونة) المستمرة أو الخطية للمخرجات بخصوص البنية التحتية، بكل وضوح، غير صحيح.

قلة قليلة من المؤلفين صاغوا، بشكل واضح وصريح، لا خطية تأثير البنية التحتية على المخرجات، والنمو أو تكاليف الإنتاج. هكذا، يجد كل من رولر ووافرمان (٢٠٠١) أن تأثير البنية التحتية للاتصالات على المخرجات هو أعلى بكثير بشكل فعلي في البلدان التي تقترب فيها القدرة على الاختراق من الغطاء العالمي. لأي حالة الطرق في الولايات المتحدة الأمريكية، يجد فيرنالد (١٩٩٩) أن العائدات بالنسبة للاستثمارات كانت مرتفعة جداً لغاية نقطة إنجاز الشبكة الأساسية التي تربط كل ولايتين بعضهما البعض. ويناقش قائلاً أن إنجاز تلك الشبكة قد

قدم دفعاً نحو الأعلى بقفزة واحدة في معدلات الإنتاجية في الولايات المتحدة الأمريكية.

يمكن أن تصاغ تأثيرات البداية في البنية التحتية في تنوعات متعددة من الطرق من خلال القيام بإجراءات إنجاز التغطية الكاملة. كما تمت مناقشته أعلاه، أو ببساطة أكثر من خلال بعض إجراءات الدخل، كما هو رأي كل من كانيينغ وبيناثان (٢٠٠٠). ويطور هورلين (٢٠٠٦) نموذج بداية حيث يكون مستوى البنية التحتية المتاحة متغير البداية، بيد أن عدد قيمة البدايات تكون محددة من خلال منشئها الداخلي ذاته. وبواسطة تطبيق هذا على بيانات هيئة بلدان متعددة موضوعة من قبل كانيينغ وبيناثان (٢٠٠٠)، يجد هورلين دلائل قوية لا خطية ويختتم بأن الإنتاجية الحدية الأعلى للاستثمارات توجد عندما تكون الشبكة متطرفة بشكلٍ كافٍ، ولكنها غير منجزة بشكلٍ كامل.

ربما يتفاوت تأثير البنية التحتية أيضاً مع مرور الزمن كما هو الحال بالنسبة للتغيرات الأخرى في قدرة شركات التفود الاقتصادي على اقتناص الفرصة منها. هكذا، يجد كل من ألبالا-برتراند وماماتزاكيس (٢٠٠٤) أن تأثير البنية التحتية الإنتاجي في تشيلي قد أصبح واضحاً وقاطعاً أكثر بكثير بعد عام ١٩٧٣، وذلك عندما تحرر الاقتصاد التشيلي (أي حين أصبح ليبرالياً).

محضن القول، يجب أن تتضمن الصياغة المناسبة لتأثير البنية التحتية على النمو تأثيرات لا خطية. وإذا لم يتم استحواذ عوامل الشبكة الخارجية بشكلٍ ملائم، فإن مرابح استثمارات البنية التحتية سوف تكون بخسٍ من

حيث التقدير أو مغالياً بها. ومن المحتمل أن يشمل تأثير المتغيرات هذا ((أ)) مرحلة تطوير الشبكة، (ب) متغيرات مؤسساتية مثل درجة "تحرير / لبرلة" الأسواق، و (ج) المنافسة عبر القطاعات الفرعية التي ستؤثر على نوعية (أي جودة) الشبكة بمحملها.

هل تحفز البنية التحتية النمو أو يكون العكس صحيح؟ (النمو والمنشأ الداخلي)

ألقى العديد من المؤلفين الضوء على حقيقة أن السببية يمكن أن تجري في اتجاهين اثنين بين الدخل والبنية التحتية. في الحقيقة، إن معظم خدمات البنية التحتية هي الاستهلاك والسلع الوسيطة، وهناك العديد من الدراسات التي وثبتت أن استهلاك الكهرباء والطلب على الهاتف والسيارات آخذ في التزايد جنباً إلى جنب مع الدخل الذي هو في متناول اليد (أي الذي هو المخصص للصرف)، (تشين، كوه، وتشين ٢٠٠٧، إنغرام وليو ١٩٩٩، رولر ووافرمان ٢٠٠١). على نحو مشابه، تميل البلدان إلى زيادة استثماراتها في المجالات البيئية حين تصبح أكثر غنىً وامتلاكاً لمقدار أكبر من الثروات. حتى أن الدراسات التي تعتمد على تقديرات إنتاجية العامل الإجمالي المنظم (حيث يكون المتغير التابع، نمو إنتاجية العامل الإجمالي، وفقاً لذلك متعمداً للإنسان أو التنظيم بالنسبة لرأس المال) يمكن أن تعاني من السببية العكسية إذا ما أثرت بعدها على القرارات التي ستستخدم من أجل الاستثمار في البنية التحتية (انظر ستراوب وفيلوتيني ٢٠٠٦ من أجل المناقشة).

ربما يكون الأمر كما نوقش تماماً فيما بعد في هذا القسم، أي أن التشوه المالي المرتبط بمثل هذا الجهد، و المقاييسات التي يمكن أن ترخي بذريوها

بعدئذٍ على الاستثمارات الضرورية الأخرى، قد قلصت بشكلٍ أساسي تأثير صافي النمو النهائي.

تبين بعض الدراسات أيضاً وسائل التقدير التي توضح أية طريقة من طرق السببية التي تدير هذه العملية (انظر رومب ودي هان ٢٠٠٥ من أجل المناقشة). على سبيل المثال، يستخدم فيرنالد (١٩٩٩) نمو الإنتاجية على مستوى الصناعة في الولايات المتحدة الأمريكية من أجل قياس تأثير تحسن الطرق، بينما يجد كل من كانينغ وبيدرولي (٢٠٠٤) دلائل قوية أن السببية تجري في كلا الطريقين، ولكن في الغالبية العظمى حالات البنية التحتية لا تعمل على التسبب في تأثيرات نمو طويل الأجل. (مع ذلك، يجد الاثنان مقداراً كبيراً من الاختلاف عبر البلدان المنفردة، كل بلدٍ على حده، كما مبين لاحقاً).

في النهاية، يستند العديد من المؤلفين على أنظمة المعادلات (أو التسويات) المتزامنة بعضها مع بعض والتي تمعن النظر في العوامل المحددة للعرض (أو الطلب) بخصوص البنية التحتية، بالإضافة إلى تأثيرها على المخرجات أو النمو. ويعد كل من رولر ووافرمان (٢٠٠١) وأصفهاني وراميرز (٢٠٠٣) أمثلةً جيدةً للمحاولات الدقيقة في هذا الاتجاه. كما أن البحث المعد من قبل كل من أصفهاني وراميرز، واحد من قلة قليلة من البحوث التي تستخدم الاختلافات الأولى، والتي تشكل نمو الدخل لكل فرد وتراكم البنية التحتية.

بالختصر المفید، البنية التحتية هي التي تسبب النمو، بينما يسبب النمو طلباً أكبر (وعادةً عرضاً أكبر) بالنسبة للبنية التحتية. في حين يكون حل

الاثنين أمراً معقداً يقترب العامل الاقتصادي الإحصائي الجديد ليباشر العمل بشكلٍ متزايد ولكي يفسح لنا المجال من أجل عزل اتجاه النفوذ، وبذلك يقلص من قضايا التقدير المغالبة التي كانت مصدراً لزعزعة صحة التقديرات ذات الصلة بتأثير البنية التحتية على النمو.

هل كل مشروع بنية تحتية له خصوصية؟ (تغير الخواص)

في مسألة رأس المال غير المتعلق بالبنية التحتية، يحتمكم مقاولو القطاع الخاص للمراجعة (أي يفاضلون) بين النماذج المختلفة للاستثمارات ليزيدواً أقصى ما يستطيعون من العوائد الإجمالية لمصلحتهم. ليس الأمر هكذا بالنسبة للبنية التحتية، التي لا يواجهها، بشكلٍ عام، اختبار سوق حقيقي. كذلك الأمر، لا يمكننا الافتراض أن رأس المال الصحيح مبني في الوقت أو المكان الصحيح، وينبغي علينا بالتالي توقع الاختلافات في معدلات العوائد عبر المشاريع المختلفة. بالإضافة إلى هذا، يمكن أن يتأثر إنفاق البنية التحتية العام جراء عدم كفاية إنفاق القطاع العام. نتيجةً لذلك، رغم أنه ربما تكون تقديرات الاستثمار المالية في القطاع الخاص تفويضاً جيداً من أجل الزيادات في رأس المال المادي الخاص، وأنه ربما تقدم الخدمة كأساس من أجل إنشاء رقم مخزون بواسطة طريقة جرد مستمرة، فإن احتمال حدوث هذا أقل بكثير مع البنية التحتية.

هناك أيضاً حاجة للفهم الأفضل لكيفية اتخاذ القرارات من أجل الاستثمار في البنية التحتية، حيث من المحتمل أن يؤثر هذا على معدل العائدات أو كفاية استثمار محدد بذاته. (ربما يساعد ذلك أيضاً في تحديد

طرق تحسين كفاية انفاقات البنية التحتية). من المحتمل أن تعرض المشاريع المدفوعة بخلفيات سياسية معدلات عوائد منخفضة (أو أكثر انخفاضاً) حيث يكون الهدف منها كسب الأصوات أكثر مما هو مطلوب منها زيادة معدلات النمو إلى أعلى المستويات. بالتأكيد ليس هذا محدوداً في البلدان النامية، كما هو مثبت بالأدلة بواسطة المناظرات الخلافية حول "جسر إلى لا مكان" ألاسكا، في الولايات المتحدة الأمريكية. على نحو مشابه، تنتهي محاولة دقيقة جرت مؤخراً إلى نتيجة لتشكيل فكرٍ عن كيفية اتخاذ قرارات الاستثمار في فرنسا مفادها أن "الطرق والسكك الحديدية ليست مبنية بشكلٍ أساسي من أجل انتخاب السياسيين" (كادوت، رول وستيفان ٢٠٠٦).

في حين من المحتمل أن تكون درجة ما من سياسة "برميل-لحm الخنازير" موجودةً أينما كان، غير أن مداها وتأثيرها قد يتغير من مكانٍ إلى آخر. لا يجد كل من دي لا فويتيه وفايفز (١٩٩٥) أثراً للنفوذ السياسي في قرارات البنية التحتية الإسبانية، بينما يجد كل من كادوت رول وستيفان (٢٠٠٦) أن هناك نفوذاً سياسياً في فرنسا. مع ذلك، يستنتج كل من كادوت والمُؤلفين المشاركين الآخرين أن التشويهات الناتجة في فرنسا ضئيلة. من الممكن أن تكون كذلك بسبب وهو أنها ظاهرة حديثة العهد نسبياً (مرتبطة بالإصلاحات الإدارية في أوائل الثمانينات) التي غالباً ما أثرت على الاستثمارات التي هي صغيرة بالنسبة للشبكة الموجودة.

تعقّد آخر في النمذجة، وواحد يحاجج ضد معدل العوائد المتوقعة المستمرة، الحقيقة هي أنه يمكن أن يكون هناك تباطؤاً في تأثير البنية التحتية على النمو. إن معظم البنى التحتية تعيش طويلاً، ويمكن أن يكون تأثيرها الكامل بطيء القدوم، كما تكيف الشركات ببطء مع الفرص الجديدة

المعروضة عليها. ويجد كل من دوغال وسالترمان وكلاين (٢٠٠٧) أن تباطؤ تأثير إنتاجية البنية التحتية المتزايدة للمعلوماتية ورأس المال الخاص المشارك يأخذ ما يقارب من أربع إلى خمس سنوات في الولايات المتحدة الأمريكية.

على وجه العموم، حتى وإن لم يكن لحم خنزير، فإن استثمار البنية التحتية العام قد لا يكون له هدف غير اقتصادي مثل التكامل المادي أو الاجتماعي لبلدٍ أو مؤسسات بخصوص الصحة والسلامة العامة. كذلك الأمر، قد لا يهدف الاستثمار إلى رفع معدلات النمو إلى الحد الأعلى. على أية حال، ينبغي أن تتضمن النمذجة الدقيقة للعلاقة بين البنية التحتية والنمو تحليلاً محدداً لمحاذير استثمارات البنية التحتية من أجل تجنب المغالاة في تقدير النمو، أو احتياجات الاستثمار ذات الصلة بالإنتاجية.

النتيجة

تعلمنا المؤلفات المدونة حول البنية التحتية والنمو أن البنية التحتية مهمة، بيد أن أهميتها متغيرة. تتغير أهمية البنية التحتية عبر البلدان ومع مرور الزمن، حيث تتغير البلدان وتبدل القيود الملزمة. كما أنها تتغير داخل البلدان والقطاعات. هل يمكن للبنية التحتية أن تفسر الاختلافات في معدلات النمو بين البلدان؟ من المؤكد أنها تساهم، غير أنه من غير المحتمل أن تقدم هذه المؤلفات إجابةً واحدة. إلى أين تذهب من هنا؟

كم هي الحاجة للبنية التحتية؟

غالباً ما يكون سؤال البنية التحتية الرئيسي لصانعي السياسة هو فيما إذا كان من الممكن تحديد المستوى الأمثل للبنية التحتية. يمكن أن تخدم

الدرجة المثل بعدها لاستنتاج التزامات الاستئثار الضرورية، التي يجب أن يحدد التمويل من أجلها. بعباراتٍ أكثر واقعية، يختصر كل هذا القلق على شكل سؤالٍ بسيط: هل يمكننا تقدير احتياجات استئثار البنية التحتية لبلد ما؟

مقدمة موجزة جداً للتقييم احتياجات الاستثمار

على افتراض أنه ليس من المحتمل أن يقدم السوق أو أن تقدم الدولة المستوى المثالي للبنية التحتية بشكل تلقائي، فإن المسألة الرئيسية بالنسبة للأقتصاديين الذين يعملون على هذا الموضوع هي كيفية قياس المستوى المثالي للبنية التحتية. تبحث إحدى الطرق معدل عائدات البنية التحتية. مثل هذه الدراسات التي تجد أن معدل العوائد بالنسبة للبنية التحتية سلبي، صفر (٠)، أو إيجابي، فهي غالباً ما تستخدم هذه النتائج ل تستنتاج أن البلدان تستثمر كثيراً جداً، المبلغ الصحيح، أو ليس كافياً في البنية التحتية. على سبيل المثال، يجد كل من باوغيس ديمترياديس ومامونياس (٢٠٠٠) علاقةً على شكل حرف U معكوسة بين البنية التحتية ومعدل النمو الاقتصادي، ومع معظم البلدان على الجزء الصاعد- المنحدر للمنحنى. قد يلمح هذا إلى أنهم يخفضون استثماراتهم في البنية التحتية. ويستنتج كل من أصفهاني وراميرز (٢٠٠٣) أيضاً أن هناك نزعة موجودة تجاه تخفيض المؤن. ويجد كل من كانيينغ وبيناثان (٢٠٠٠) اختلافاً عبر البلدان، غير أن نزعة عامة بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط تعرض حالات النقص في القدرة على توليد الكهرباء وإنشاء الطرق المرصوفة. مع ذلك، في الوقت الذي تكون فيه

هذه البحوث دلالية حول فيما إذا كانت البلدان تخفض الاستثمار أو ترفع الاستثمار في البنية التحتية، فإنها لا تستطيع تحديد احتياجات الاستثمار الحقيقة.

تقدر الطريقة الوحيدة التي استخدمت على نطاقٍ واسع (وتمت إساءة استخدامها) كم من الاستثمار يمكن أن يكون ضرورياً للإيفاء بطلب الشركة المستهلك الذي يحركه نمو الناتج المحلي الإجمالي المحتمل وفق التنبؤات، (بريسينو و شفيق ٤، فاي و بيس ٢٠٠٣). لا يفترض النموذج تحقيق حالة مثلثي. تقوم العلاقة بين مستوى الدخل والطلب على خدمات البنية التحتية على أساس مراقبة السلوك السابق في عينة من البلدان والتي تم استقراء حالتها بالنسبة للمستقبل عن طريق استخدام نمو الدخل المحتمل. مع ذلك، كما يشير لال ووانغ (٢٠٠٦) إذا ما تم تقنين الطلب السابق، يمكن ألا يكون متتبعاً جيداً لطلبٍ غير مقنن. ويحاجج الاثنان بالوقوف إلى جانب طريقة تدمج القيود المالية وضائقه الطلب الجانبي وتشكل الفجوة بين المستوى الحالي والأمثل لتوفير المؤن.

مهما تكون القيود (وهي شديدة)، فإن الطريقة المطورة من قبل فاي و بيس تشکل أساساً للعديد من التقديرات الحالية لاحتياجات الاستثمار ذات الصلة ببلدان متعددة. إن آخر التقديرات الناتجة عن تحديث النموذج الأصلي يقدمها الجدول ٨-٢ . ويرى الاثنان أن الاحتياجات ضخمة، بشكلٍ خاص في البلدان ذات الدخل المنخفض، حيث تم تقاديرها بحوالي ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، إضافةً إلى ٤ في المائة مطلوبة من أجل الصيانة.

المجدول: ٢-٨ احتياجات الإنفاق على الاستئمار والصيانة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي حسب مستوى دخل البلد، معدل ٢٠٠٥-١٥

متتطور	متراكم	متراكم مرفوع	متراكم منخفض	متراكم منخفض
7,5	3,3	4,2	4,2	7,5
6,3	2,5	3,8	3,8	6,3
3,1	1,4	1,7	1,7	3,1
6,5	2,3	3,2	3,2	6,5

المصدر: بإذن من تيتو بيس، استناداً إلى فاي و بيس ٢٠٠٣.

إن تضمين احتياجات الصيانة المحسوب كنسبة ثابتة من مخزون رأس المال التراكمي أساسي من وجهة النظر العملية. كما أن أهمية الصيانة وال الحاجة إلى الميزانية أمر معروف منذ زمنٍ طويل، غير أن ذلك لم يوثق إلا في الفترة الأخيرة في المؤلفات الأكاديمية. ويلقي كل من ريوجا (٢٠٠٣) وكالايتريداكيس وكاليفيتيس (٢٠٠٤) الضوء على واقع فعلي وهو أن البلدان تميل إلى تخفيض الإنفاق على الصيانة، وهذه حقيقة تنقص بشكلٍ جوهري من الحياة النافعة لمصادر البنية التحتية، وبالتالي من معدل العوائد. إن معايير الإنفاق على الصيانة معروفة جداً ويترتب عنها مبالغ إنفاق سنوية يمكن التنبؤ بها عندما يتم تقسيمها على نحو مناسب على محمل الشبكة. مناسبة لكنها ليست وافرة، هي المعايير المقدرة تقريراً بحوالي ٢ في المائة من تكلفة استبدال رأس المال بالنسبة للكهرباء والطرق وسكك الحديد، و ٣ في المائة

بالنسبة للمياه وخدمات الصحة العامة، وحوالي ٨ في المائة للسيارات والخطوط الثابتة.

إن التقديرات الواردة في الجدول ٢-٨ تقدم مؤشراً تقريرياً لأنماط مختلفة من البلدان. غير أنها تفترض تكاليف وحدات محددة للمعيار وتتجاهل العديد من الخصائص المميزة للبلدان والمناطق المعنية. عند النظر إلى بلد محدد بذاته، ينبغي أن يتم استكمال التقديرات الكلية مع الطرق الأخرى للسماح ببعض التثليث (أي التقسيم إلى ثلات). على كل حال، تتطلب هذه الأمور تحديد مجموعة من الأهداف، التي يمكن أن تكون مدفوعةً بواسطة شؤونٍ وهموم اقتصادية، هندسية، اجتماعية، بيئية أو أن تكون ذات صلة بالصحة العامة. ويمكن للمجتمعات أن تختلف أيضاً على مستوى الخدمات التي يعتقد أنها مناسبة. يوضح الجدول ٣-٨ الطرق المختلفة التي يمكن للأهداف أن تكون موضوعة بواسطتها عن طريق اتباع مثال المكسيك، حيث أن هذا التمرين قد تم تعهده في سياق إعادة النظر في الإنفاق العام المركز على البنية التحتية.

يسند التحليل السليم لاحتياجات الاستثمار المحددة في بلد ما إلى دراسات قطاعية جزئية. تختلف المقاربات والطرق المنهجية استناداً إلى القطاعات المعنية. في مسألة مثل مسألة الكهرباء، يمكن استخدام نماذج اقتصادية هندسية متقدمة من أجل تقدير الاستثمارات المطلوبة للحفاظ على سلامة شبكة طاقة كهربائية تعاني من طلب متزايد.

جدول ٣-٨ مقاربات مختلفة في قياس احتياجات الإنفاق في البنية التحتية:

المصدر: البنك الدولي

تنسخ هذه النماذج المجال لمتخصصي القطاع المعنى بهذه المسألة تقديم مجموعة تقديرات مختلفة استناداً إلى تقدير فيما إذا كان الهدف ذا موثوقية أساسية أو جودة عالية وموثوقية. في قطاع النقل، تكون الطريقة عادةً أكثر ارتباطاً بهذا الغرض بالذات، وتستند إلى تقديرات مجموعة من المتخصصين والدراسات التفصيلية (بشكلٍ خاص على الحاجة من أجل التحسين ورفع السوية أو التوسيع). في مجال المياه وخدمات الصحة العامة، يكون من السهولة بمكان تقدير تكلفة وصل التغطية الشاملة على أساس الأسعار القياسية. مع ذلك، يكون تقدير تكلفة الأعمال المشتركة أكثر صعوبةً، وليس هناك عادةً طريقة سهلة لتقدير احتياجات الترميم وإعادة التأهيل. لكن، حتى الدراسات القطاعية المتطورة يمكن أن تتحول إلى مجرد سجلات تمنٍ غير واقعية. ومن المفيد، بناءً على هذا، أن نقوم بوضع بعض المؤشرات البسيطة. يمكن لهذا أن يستلزم مقارنة بلدٍ ما ببلدان أخرى نظيره له (النقل، كما هو محدد بواسطة مستويات الدخل) أو ببلد آخر يقدم مثالاً واعداً (النقل، بلد صناعي حديث العهد، مثل جمهورية كوريا) والسؤال كم يمكن أن تكون التكلفة من أجل إنجاز التغطية الخدمية أو النوعية (أي الجودة) كما في البلد المقارن به. يمكن أن تكون المقارنة على أساس التغطية أو النوعية أو تدفق الإنفاقات.

عادةً، هناك حاجة لتضمين توفير المؤن الإضافية من أجل الأهداف الاجتماعية إلى جانب الصيانة. ربما تكون الأغراض الاجتماعية هي تلك المحددة في أهداف التنمية الألفية أو التغطية الشاملة. بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل، يكون هذا عادةً حصةً صغيرةً من محمل الثمن، على الأقل

بالنسبة لغطية العظام العارية التي قد لا تتضمن وصل شبكة الربط الكهربائي. أما بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض، حيث يكون كلاهما التغطية والدخل كلاهما منخفضين، فإن التكاليف يمكن أن تكون باهظة جداً.

ماذا إذا أثرت قيود الميزانية على المستوى الأمثل للبنية التحتية؟

المشكلة مع الطرق الموصوفة أعلاه هي أن المستوى الأمثل لتوفير مؤونة البنية التحتية لا يمكن فصلها عن كيفية تمويلها. علاوةً على ذلك، ربما يكون هناك تبادل بين البنية التحتية المتزايدة والضرائب المتزايدة. يجد أتشاوير (٢٠٠٠) أن مستوى رأس المال العام في معظم الولايات الأمريكية كان تحت مستوى النمو الأخذ بالتصاعد نحو الأعلى في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، رغم أن الإنفاق العام كان مرتفعاً جداً (تاركاً السؤال حول ما هو الميزان الأمثل بين الاثنين مفتوحاً). ويحاجج كامبس (٢٠٠٥)، الذي يطبق نفس النموذج على بلدان الاتحاد الأوروبي قائلاً أن التشوه المرتبط بالضرائب يشطب همة الاستثمار الخاص ويقف عائقاً في وجهه.

كم ينبغي على البلدان الإنفاق على البنية التحتية نظراً للاحتياجات المزاحمة بعضها البعض مقابل الإنفاق العام، القيود المالية، والقدرة المحدودة على تكليف المستفيدين بمهمة؟ إحدى الطرق هي أن يتم تطوير نموذج توازن عام يدمج بكل وضوح تكاليف الاستثمار العام وأن يقوم بحلها من أجل البنية التحتية. يفعل ريوجا (٢٠٠١) هذا بالنسبة للبرازيل، والمكسيك والبيرو، كما يحدد مستوى أمثل (محدد كنمو متصاعد نحو الأعلى) للبنية التحتية وإنفاق الصحة والتعليم. مع ذلك، هذه الدراسة مثل غيرها من الدراسات الأخرى المشابهة. على سبيل المثال، يعتمد كافالسانتي فيريرا

وغونكالفيز دوناسيمتو ٢٠٠٥، إستاشي ومونوز ٢٠٠٧، على مقاييس قابلية تمدد (أي مرونة) النمو بما يتعلق بالبنية التحتية المقدرة في دراسات أخرى، يمكن أن تكون أولاً تكون دقيقة.

من الناحية النظرية، يمكن أن يستخدم نموذج أتشاور (٢٠٠٠) من أجل حساب النمو أو مستوى الانتعاش الاجتماعي الآخذ بالتصاعد للإنفاق المتعلق بالبنية التحتية. مع ذلك، يتطلب الأمر أيضاً تقديرًا لقابلية تمدد المخرجات بخصوص رأس المال العام (التي يحددها بنسبة ٣٠٪ بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية). ويحسب كامبس (٢٠٠٥) قابلية التمدد هذه بالنسبة لبلدان الاتحاد الأوروبي، وبعدئذ يقيدها لكي تصبح مستمرة ومتقاربة عبر البلدان (في هذه الحالة بنسبة ٢٠٪). هناك خيار واحد يمكن أن يطبق حيثً وهو طريقة أتشاور أو كامبس لتقدير مخزون نمو البنية التحتية الآخذة بالتصاعد (قد يتطلب ذلك حساب قابليات تمدد (مرونة) البلاد أو البنية التحتية المحددة. وهذا شيء تمت مناقشته سابقاً وقد ظهر أنه غير مبتدل). إن تكاليف الوصول أو الحفاظ على المستوى الأمثل للمخزون يمكن، بعدئذ، تقديره باستخدام إما بلد-محدد أو الأسعار الدولية لهذا المخزون.

إذن، أي الطرق ينبغي علينا أن نسلكها بهذه الكتابات؟ يقدم كل من لال ووانغ (٢٠٠٦) طريقة واحدة للسير قدماً إلى الأمام، مع أن نموذجهما لم يخضع للتعمير التجريبي بعد ويطلب الأمر تشكيلاً كاملاً لقرارات عرض البنية التحتية. ويبيّن هناك أيضاً تحليل توازن جزئي. وبشكلٍ مماثل، يمكن لنهاذج أتشاور (٢٠٠٠) أو كامبس (٢٠٠٥) أن تقدم بأسلوبٍ حسن

أساساً لبديلٍ ممتع. مع ذلك، المطلوب بيانات جيدة حول تكلفة مؤونة البنية التحتية لترجمة هذه النهاذج إلى أرقام من أجل احتياجات الاستثمار ووضعها في منظور السعة المالية المتاحة.

النتيجة

إن اتخاذ القرار حول كم ينبغي إنفاقه على البنية التحتية هو بكل وضوح ليس تربيناً سهلاً، ولكن من الضروري أن ينجز ذلك الأمر ويمكن وبالتالي أن يخلق مؤشرات أساسية. تقدم هذه المؤلفات بعض الإرشاد. ومع أنه ما زال هناك طريق طويل للسير فيها قبل أن تحدث الطرق المختلفة نطاقاتِ دنيا وعليها تتقرب تجاه تقييم قوي للاحتجاجات، فإن إدراها يفسر حقيقة أن البنية التحتية تتنافس مع القطاعات الأخرى من أجل موارد نادرة.

أين ينبغي لاستثمارات البنية التحتية أن تكون؟

مع ظهور الجغرافيا الاقتصادية، تخضع احتياجات البنية التحتية للفحص مع التفاتةٍ مكانيةٍ: لم يعد السؤال ببساطة على الشكل التالي: "كم المطلوب"، ولكن أيضاً "أين". الجواب على ذلك السؤال الثاني هو تماماً أكثر إشكالية من الأول وذلك لسبعين اثنين. أولاً، أن البحث المرجو إلى حد بعيد هو الآن نظري في الأغلب. ثانياً، تتم مهاجمة مناظرات سياسة التنمية المكانية على الغالب سياسياً، بواسطة الدفاع العاطفي المسيطر على العقلانية في أغلب الأحيان (شاهد مناظرة النزعـة الحضـرية الأكـثر تـرسـاً).

مدخل إلى وثاقة صلة الجغرافيا الاقتصادية الجديدة بالبنية التحتية

إن سؤال الـ "أين" يوجه في خضم بحر منبثق من المؤلفات التي تتضمن دلائل تجريبية تنسحب، على الأقل على البلدان النامية. إن مؤلفات الجغرافيا الاقتصادية الجديدة (انظر بلهوين وآخرين ٢٠٠٣ من أجلأخذ نظرة عامة) توحّي بأن البنية التحتية تتفاعل مع الخصائص المادية لتأثير على الأفضلية المقارنة لمنطقة ما، وبالتالي على نموها ونماذج التسوية والاستقرار في بلد ما. يقدم بوغاغا (٢٠٠٢) نظرةً عامةً دقيقةً للحجج والدلائل، على وجه الخصوص بوصفها ذات صلة بالنقل، والتي نقدم ملخصاً عنها فيما بعد.

ينظر إلى البنية التحتية، النقل بشكلٍ خاص، من قبل صانعي السياسة كعامل مهم وحاسم في سياق الجهود لمدى العون للمناطق المحرومة لكي تصبح أكثر جاذبية للمستثمرين: تتم رؤية التوصيل الحسن عادةً كمفتاح لفسح المجال أمام المناطق الخارجية المحيطة لكي تندمج وتنتكامل بشكلٍ أفضل مع الاقتصاد المحلي والدولي.

مع ذلك، إن تأثير النقل حسن التنظيم على منطقةٍ متخلفةٍ من المناطق ما زال غامضاً، حيث أنه قد يزيل حاجزاً تجارياً طبيعياً كان يحمي الصناعات المحلية وبالتالي يساهم في تركيز إضافي للوظائف في المنطقة المتقدمة. وهذا محتمل، على وجه الخصوص، داخل بلد يكون من غير الممكن فيه لفروقات الأجور أن تكون ذات معنى أو ذات أهمية. في الواقع، قادت أدوات ربط النقل حسن التنظيم في فرنسا إلى تركيز الوظائف، مفضلةً ذلك على التشتت. (كوميسس ولافورساد ٢٠٠١). في إيطاليا حاجج فيني (١٩٨٣) قائلاً أن

تخفيف تكاليف النقل بين الشمال والجنوب أدى إلى التخفيف على نحو كبير للتصنيع في الجنوب.

مع ذلك، تجربة عملية إزالة التركيز والتحشد داخل مناطق العاصمة والمدن الرئيسية من الوسط إلى الضواحي المحيطة جنباً إلى جنب مع النقل حسن التنظيم. على سبيل المثال، يبين كل من هندرسون وكنكورد أن العديد من الشركات قد انتقلت إلى خارج جاكارتا للمناطق المحيطة بمنطقة العاصمة، أي ما يسمى جاكارتا الكبرى، في منتصف الثمانينات. لقد تم تسهيل مثل هذه التنقلات بواسطة بناء عدد قياسي من الطرق المحلقة حول العاصمة، محتفظين في ذات الوقت من بعض فوائد تكتيل الضواحي في المنطقة المحيطة بالعاصمة من جانب، ومن تخفيف تكاليف الازدحام والاحتقان المروري من جنب آخر (على سبيل المثال، إيجارات الأرضي وتكاليف النقل)، ممكِّنِين الشركات لاستفادة من تكاليف الأرضي والعوالة في المناطق المحيطة. لقد تجاوزت هذه الفوائد التكاليف المتزايدة للنقل عن طريق تقديم خدمات النقل للسوق ذاته.

على نحو مشابه، في البرازيل مثلاً، تبع إزالة تركيز الصناعة من ساو باولو الكبرى إلى المدن الخلفية المأهولة ذات الأجور المنخفضة ما يسمى كوريدورات النقل (أي مرات النقل) أولاً عبر ولاية ساو باولو و بعدها داخل ميناس غيرايس، الولاية الداخلية التي تمتلك الاحتياطي الرئيسي لخامات الحديد والثروات المعدنية الأخرى (هندرسون وشاليزي وفينابيلز ٢٠٠١). لكن، مع أنه كان لشبكة النقل التي تربط بين مناطق البرازيل

المختلفة على نحو حسن التنظيم آثارها الجلية على معدلات الإنتاجية، وكما أنها قد ساهمت بشكلٍ كبير في الازدهار الاقتصادي للولايات البرازيلية عموماً والبلدات والمدن المحيطة بمناطق القلب الاقتصادي التقليدي في البلاد، غير أنها لم تساهم في إقامة المنشآت الصناعية في المناطق القصبة، المختلفة أيضاً (لال و فندربيرغ و ييبس ٢٠٠٣).

ترى نظرية الموقع أن طبيعة وبنية أي مشروع سوف يحدثا تأثيرهما على الاقتصاد المحلي. لذلك، فإن تحسين البنية التحتية، كقطاع مقابل للمناطق-الбинية، ليس من المحتمل أن يكون له تأثير ضار على الاقتصاد المحلي. على نحو مماثل، فإن شبكات "محور العجلة ومكبح العربة" تشجع تركيز النشاط في المحاور وليس عند المكافحة، نظراً لأن الشركات التي لها موقع هناك تنعم بتكليف نقل أكثر انخفاضاً مما تنعم به تلك التي تكون مواقعاً عند مكافحة العربة (بوجا ٢٠٠٢).

بالطبع، ستجلب شبكات المناطق-الбинية الفوائد للمناطق الخارجية المحيطية. مع ذلك، فإن الهوة الموجودة في إمكانية الحصول المتسير على النقل سوف تسع بين المناطق الوسطى والمناطق الخارجية المحيطية، حتى لو كانت المكاسب الثابتة الأكبر تحدث في المناطق القصبة. تتضح هذه المسألة بشكلٍ حسن في أوروبا بالنسبة للقطارات ذات السرعة العالية (فيكرمان، سبيكرمان و ويغير ١٩٩٩ في بوجا ١٩٩٩). كما أن هذه المسألة تبين الافتقار إلى تأثير شبكة الطرق الدولية المحلية في مناطق شمال شرق البرازيل، التي تمت مناقبتها من قبل (لال، فندربيرغ و ييبس ٢٠٠٣). إن البنية التحتية للنقل هي ليست ببساطة طلقة فضية من أجل التنمية الإقليمية. رغم هذا، فإن

العمل التجاري المقتبس أعلاه، ومعظمها يستند إلى الرواية القصصية في دلائله، يوحي بأنه من المحتمل أن تكون استثمارات البنية التحتية ضرورية، وإن لم تكن كافية، من أجل النمو الإقليمي. إن الوصول المتسار إلى الطرق الصالحة لكل الأحوال الجوية، والإرسال الهاتفي الموثوق (على سبيل المثال، من خلال الهواتف الخلوية)، والكهرباء هو متطلب أساسي ولازم لإفساح المجال للمناطق الريفية لكي تنتج سلعاً مصنعة عالية القيمة.

لا تستطيع المناطق القيام بعمليات التصدير إذا ما نتج عن شبكة نقلهم تكاليف عالية بشكلٍ زائد (ليمي وسميث ٢٠٠٧). مع ذلك، فإن ما يهم في هذا الأمر هو التفاعل بين هذه الاستثمارات والعوامل الأخرى التي تحدد مصلحة المنطقة التفاضلية نسبياً وقدرتها على التسويق.

ربما يتبع اختيار المشروع أيضاً هدف التنمية الإقليمية المتوازنة. في تلك الحالة قد لا تكون النتيجة استثماراً محفزاً لتصاعد النمو المحلي نحو الأعلى (على الرغم من أن هذا ربما يكون محفزاً للانتعاش الاجتماعي). إذن، إن تصويب الاستثمارات تجاه المناطق الفقيرة واستهدافها قد يستلزم مقايضة أسمهم - كفاية. هذا موثق في إسبانيا من قبل دي لا فويتي (٢٠٠٢ب)، الذي يجد أن الاستثمارات الأساسية والسعوية في المناطق الأكثر فقراً قد تنتج عنها تقارب في الدخل، ولكن على حساب النمو الإجمالي المحلي.

الاستثمار في المناطق الريفية أو الحضرية؟

في معظم البلدان، تحدث معظم المخرجات ويتحقق النمو في المدن، واليوم هناك حوالي نصف سكان العالم يعيشون في المدن. علاوةً على ذلك، فإن القراء من الناس هم الذين يتحضرون (أي يتحولون إلى سكان مدن)

بشكلٍ أسرع مما يفعل السكان ككل على وجه العموم (انظر كوهين ٤، ٢٠٠٤، رافاليون ٢٠٠٢ من أجل مناقشة الاتجاهات السكانية). ولكن هل هذه الحقائق المبنية منطقياً على شاكلة أسلوب معين كافية للمحاججة بأنه ينبغي أن تذهب معظم البنية التحتية للمدن؟

في معظم البلدان، تكون القصة أكثر دقةً وبراعةً مما تسمح به التفرعات الثنائية الحضرية - الريفية. أولاً، إن التباين من الناحية النموذجية هو أكثر بين المناطق الأمامية المتقدمة والمناطق المتباطئة المتخلفة. فسكان الأرياف في المناطق المتقدمة، القريبون من مراكز الازدهار الحضري في المدن نظراً للطلب القوي على بضائعهم والطرق والسيارات التي تنقل بضائعهم إلى السوق، سوف يتوجهون لأن يكونوا أكثر ازدهاراً (وأن يكون لهم إمكانية وصول متيسر للبنية التحتية التي هي أفضل بكثير) من قاطني المناطق الريفية أو الحضرية المتباطئة النمو والمتخلفة. وهذا يعيدنا إلى الوراء حيث النقاش المبكر حول التنمية الإقليمية المتوازنة. بعض المناطق (أفريقيا، جنوب آسيا) يظل السكان في غالبيتهم ريفيين وسيبقون هكذا بعض الوقت. وفي الحقيقة، بينما يتحضر الفقراء بشكلٍ أسرع من الأغنياء، فإن غالبية الفقراء من الناس سيستمرون في العيش في المناطق الريفية إلى حينٍ أطول بعد أن أصبح معظم الناس في البلدان النامية يعيشون في المناطق الحضرية (أي في المدن)، حسب ما يرى رافاليون ٢٠٠٢.

أخيراً، إن اختيار الأولوية هو في الحقيقة اختيار سياسة يمكن للأقتصاديين فقط أن يشكّلوها لينفخوا فيها الحياة. على وجه الخصوص، يمكن للعمل الاقتصادي المساعدة في تحديد بعض تبادلات الأسهم -

الكفاية بالإضافة إلى القنوات التي قد يؤثر الاستئثار من خلالها على الازدهار الاقتصادي المحلي ورغم العيش. وبشكلٍ خاص، هناك اتفاق على المستوى الواسع أنه يمكن للبنية التحتية في المناطق الريفية تحسين الإنتاجية الزراعية والحد من الفقر في الأرياف. وبشكلٍ مماثل، هناك دلائل أساسية وفعالية تثبت أن البنية التحتية تستطيع تخفيض معدلات الفقر في المدن (هندرسون ٢٠٠٢).

إن تشكيل توازن عام يمكن أن يحدد التأثير التوزيعي لصلاح البنية التحتية، وبشكلٍ ملحوظ عاًقب الاختلاف بالنسبة لسكان المدن والأرياف. تتجه الإصلاحات إلى حل تشابك مسؤوليات الجهات المشغلة (المؤسسات والشركات الاقتصادية، التجارية والصناعية والخدمية) في الريف وفي المدينة، واضعهً بذلك الحد للإعانت المالية التاريخية-العاشرة ومرغمةً على تقديم الإعانت المالية المادفة إلى توسيع النظام.

ويبرهن كل من بوكانفوسو، إستاشي وسافارد (٢٠٠٦)، على سبيل المثال، أن إصلاحات المياه في السنغال قد مارست تأثيراً أولياً مختلفاً جداً في مدينة العاصمة، والمدن الثانوية والمناطق الريفية. كما أظهرت أيضاً أنه ما لم تكن الإعانت العاشرة بين المناطق خياراً، فإن معظم السياسات المالية لاسترداد التكاليف والتي هي الأكثر شيوعاً، سيكون لها عاًقب مختلفة بالنسبة للقراء في المناطق التي لديها نماذج مختلفة من المزودين بالتجهيزات (وهي عامة كبيرة، خاصة كبيرة أو خاصة صغيرة).

ويأتينا تحليل متع، بشكلٍ محدد، للتأثير المختلف لاستئارات البنية التحتية بين فقراء الأرياف وفقراء المدن من قبل آدم وبيفن (٢٠٠٤). ويظهر الاثنان أن استئارات البنية التحتية في أوغندا التي تدعم السلع

التجارية القابلة للتداول لها تأثيرات مختلفة على توزيع الفقر بين مناطق الأرياف ومناطق المدن بالإضافة إلى التأثيرات على معدل سعر الصرف الحقيقي والمتغيرات الاقتصادية الكلية. عندما تؤيد البنية التحتية السلع التجارية القابلة للتداول (على سبيل المثال، الاتصالات أو الطاقة، التي تمثل إلى التمتع بطلب أكثر قوة للتصنيع والخدمات من النقل)، فإن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يكون هو الأقوى. وعندما تكون متحيزة باتجاه السلع التجارية غير القابلة للتداول (على سبيل المثال، الطرق الريفية وطرق المدن)، نادراً ما يكون هناك أي تغيير في سعر الصرف الحقيقي. ويكون الاختلاف الرئيسي بين نصي الحوار الاثنين تصنيفي. يساعد الدعم المقدم للسلع التجارية القابلة للتداول كل فئات الدخل، أما الدعم المقدم للسلع التجارية غير القابلة للتداول فإنه يساعد فقراء المدن ويوقع الضرب بفقراء الأرياف، إلى حدٍ ما إذا ما تم تجاهل الهجرة السكانية. يكسب فقراء الأرياف أكثر من خلال تيسير الوصول والحصول على الغذاء، لكنهم يخسرون جراء الدخل الأدنى الذي يتلقونه من إنتاج الغذاء. إن هذه الخسارة تكون أكبر كلما كانت مساعدة البنية التحتية متحيزة باتجاه السلع التجارية غير القابلة للتداول.

النتيجة

إن اتخاذ القرار حول مكان الاستثمار أو أين يكون الاستثمار صعب بنفس القدر أو حتى أنه أكثر صعوبةً من اتخاذ القرار لتحديد كم من الأموال ينبغي استثمارها. تفضل تكاليف الاتصالات والنقل المنخفضة التجارة الإضافية، وقابلية التحرك الإضافية، ومن الممكن أيضاً الطلب الإضافي للعمال المهرة في كثيرٍ من البلدان النامية. ولكن، من أجل الوصول إلى هناك، من

الضروري اتخاذ بعض القرارات القوية والصارمة حول موقع الاستثمارات. إن المفاضلات في هذا المجال هي أكثر تعقيداً بكثير مما هو معروف، رغم أن العمل الحالي لكلٍ من آدم و بيفان (٢٠٠٤) يمكن أن يساعدنا على فهمها. مع ذلك، لدينا الفهم الضئيل للتأثير الدينامي لاستثمارات البنية التحتية على اقتصاديات المدن أو تكاملها. وسيساعد العمل التجاري المستمر على هذا الموضوع مؤلفات الجغرافيا الاقتصادية لكي تصبح وثيقة الصلة ومناسبةٍ بشكلٍ متزايد بالنسبة لصناعة السياسة.

هل يتم الإبقاء باحتياجات البنية التحتية للفقراء؟

ترخي إخفاقات سياسة البنية التحتية بذريوها الأكثر قسوةً على الفقراء. أولاً، الفشل في تقديم إمكانية تيسير الوصول الشامل، الذي أحق، بالطبع، **الضرر الأقصى** بالفقراء. ثانياً، الفشل في تحصيص التعرفات الثابتة للتتدفقات النقدية للفقراء والقدرة على التسديد. لقد قدمت أهداف التنمية الألفية المساعدة في حدودٍ معينة وذلك بوضع مشكلة تيسير الوصول بين بند برنامجها في أجندتها. لقد سلطت أصوات السخط على تجارب الخصخصة والاستياء منها الضوء، بشكلٍ خاص، في أفريقيا، وأمريكا اللاتينية وبمستوى أقل في أوروبا الشرقية، على مشاكل إمكانية الإقدام على الشراء والتحمل. وحقيقة أن قطاع البنية التحتية هو واحد من تلك القطاعات الملزمة بزيادة شفافية تقييم فاعلية المعونة يقدم خبراً جيداً وأنه يقدم في حينه رؤى عديدة مفيدة (انظر إستاشي ٢٠٠٩). غير أن هناك مسائل عديدة يمكن مناقشتها الآن مع انتهاء التجربة ونضجها.

جدول ٤-٨ تيسير وصول أغنى وأفقر ٢٠ بالمائة من نسبة السكان إلى خدمات البنية التحتية حسب مستوى دخل القطاع والبلد - النسبة المئوية من

السكان التي تتلقى الخدمات:

الهاتف		الصرف الصحي		المياه		الكهرباء		مستوى الدخل
الأغنى	الأفقر	الأغنى	الأفقر	الأغنى	الأفقر	الأغنى	الأفقر	
%٢٠	%٢٠	%٢٠	%٢٠	%٢٠	%٢٠	%٢٠	%٢٠	
٢٤,٥	٣,٢	٨٦,٨	٧٢,٢	٧٨,٥	٤١,١	٦٨,٧	٩,٧	منخفض
٦٦,١	٢١,٢	٧٨,٧	٤٨,٢	٨٦,٦	٦٤,٥	٩٩,٣	٩٧,٥	متوسط منخفض
٧٣,١	٣٢	٩٦,٤	٧٣,٤	٩٥	٧٦,٧	٩٩,٥	٨١,٤	متوسط مرتفع

المصدر: بريسيينو و كليتشنيكوفا ٢٠٠٦

ملاحظة: آخر البيانات المتوفرة هي للأعوام ٢٠٠٤ - ٢٠٠٠

كم يبلغ مدى سوء مشكلة تيسير الوصول بالنسبة للفقراء؟

قدم الجدول ٤-٨ من قبل ملخصاً لوسطي معدلات تيسير الوصول لكل فئة من فئات البلاد، غير أنه يخفى حجم الصعوبة التي يعاني منها السكان الفقراء. من جهةٍ أخرى، يعتمد الجدول ٤-٨ (المأخوذ من بريسيينو و كلايتشنكوفا ٢٠٠٦) على المعلومات المجمعة بواسطة عمليات المسح الأسري أكثر من اعتماده على التقدير الاستقرائي، كما تمثل المؤشرات الوسطية في أنحاء البلاد أن تكون في مجالات الطاقة والمياه وخدمات الصحة العامة. لبيانات المسح الأسري حدودها، غير أن النتيجة التي تقدمها تزودنا بالمعلومات الإضافية المفيدة للسياسة. بشكلٍ خاص، هي

تزودنا بإحساسٍ أفضل بكثير من التوزيع غير المتساوي لفجوات تيسّر الوصول عبر مجموعات الدخل في مراحل التنمية المختلفة. ويظهر الجدول أن الفجوات بين الأكثر فقرًا والأكثر غنىً ٢٠ في المائة هي من الناحية التنازليّة الأكبر في البلدان الفقيرة.

كم هي قاسية مشكلة إمكانية الشراء والمقدرة على الدفع؟

إن فجوة تيسّر الوصول هي مجرد جزء من المشكلة. هناك مسألة إمكانية الشراء والتحمل. يعتمد أصحاب مهن البنية التحتية على قواعد الإبهام للحصول على الإحساس بمشكلة إمكانية الشراء والتحمل في أي قطاع. إحدى قواعد الإبهام هذه (نشأت وطورت من قبل منظمة الصحة العالمية) مفادها أنه ينبغي على الأسر أن لا تنفق أكثر من ٥ في المائة من دخلها على المياه والصحة، و ٣,٥ في المائة على المياه فقط. بما يتعلق بالكهرباء، ليس هناك قاعدة رسمية كقاعدة الإبهام، بيد أن الكثيرين يفترضون أن ٤-٦ في المائة هي الحد الأقصى للإنفاق على الطاقة. وتقترح القاعدة العامة غير الرسمية أنه ينبغي على الأسر الفقيرة أن لا تنفق أكثر من ١٥ في المائة من مداخيلها على خدمات البنية التحتية.

مسلسلين بقواعد الإبهام هذه، ينبغي أن يكون من السهل الحصول على الإحساس بحجم مشكلة إمكانية الشراء والتحمل عبر العالم، ولكن يبقى هذا في حكم المستحيل، لأنه ليس هناك رصد رسمي منهجي لهذه القضية الخامسة. مع ذلك، وثبتت كتب عديدة مؤخرًا بدقةٍ تامةٍ المشكلة داخل أفريقيا، وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، ضمن الحدود المسموح بها

وفق قيود البيانات ذات المغزى. الدرس الرئيسي الذي بُرِزَ من ذلك البحث هو أنه على الرغم من أن حصة إنفاق الأسرة المكرسة لخدمات البنية التحتية، بما في ذلك المنافع العامة، هي أعلى بقليلٍ فقط في شبه صحراء أفريقيا مما هي عليه في المناطق الأخرى، أخذين في الاعتبار حقيقة أن الأسر في أفريقيا هي الأكثر فقرًا من أي سُرِّ في أي مكانٍ آخر، مما يجعل الأمر أكثر صعوبةً بالنسبة للسكان من أجل التعامل مع تكاليف الخدمات الحالية. هذه هي الحال على وجه الخصوص بين أولئك الذين هم ليسوا مربوطين بال شبكات الموجودة لأنهم يميلون إلى الإنفاق أكثر على خدماتهم أكثر مما يدفعون للسؤال الأسرية الأخرى. إن أفضلية التكلفة من أجل السؤال الأسرية هي مستحقة جزئياً للإعانات المالية (أما الخدمات فهي غالباً ما تُسدد كفوایت بأسعارٍ أدنى من مستويات استرداد-التكلفة التامة)، المستهدفة بشكلٍ بيء، وللمرة الثانية وببساطة لأن معدلات تيسير الوصول إلى الخدمات الحديثة منخفضة جداً بين الفقراء.

ماذا يمكن أن نفعل للتعامل مع تيسير الوصول ومشاكل إمكانية الشراء؟

كانت مسائل إمكانية الشراء والتحمل معروفةً جداً عندما نفذت إصلاحات التسعينات. غير أن هموم الكفاية سادت على مسائل الأسهم العادية أو إمكانية الشراء والتحمل. يبين بحث حديث أن الإصلاحات قد ازدادت بشكلٍ عام، على الرغم من عدم وجود مساواة في زيادة الإصلاحات عبر القطاعات وعبر المناطق. مع ذلك، لم يتم تقاسم مكاسب هذه الكفاية دائمًا مع المستفيدين، بشكلٍ خاص الفقراء. تتضمن بعض الأسباب التي جعلت الفقراء لا يستفيدون دائمًا ما يلي:

* أصبحت إعادة توازن وإعادة بناء التعرفة أكثر كفاية وفاعلية، ولكن أيضاً، على الغالب، أكثر ارتداداً إلى الوراء أو على الأقل أقل تقدماً.

* أدت جبائية الفواتير المتزايدة إلى تعرفة أمرٍ واقع مرتفعة.

* كانت النوعية والموثوقية المتزايدة مترافقاً عادةً بتعريفاتٍ أعلى من أجل إعادة تغطية تكاليف الخدمات الأعلى.

* لقد أزال استخلاص الزبدة من قبل المشغلين الجدد (المؤسسات والشركات) الإعانات المالية عبر المناطق، متسببين بتباطؤ برامج الاستئمار في المناطق الأكثر فقراً في الوقت الذي لم تستطع فيه الحكومات التعويض عن طريق زيادة هذه الإعانات المالية.

* لقد جعلت الإخفاقات في تقديم تسهيلات الدفع الأمر أكثر صعوبةً بالنسبة للفقراء للإقدام على القيام بارتباطاتٍ جديدة.

كل ذلك يتضمن أنه لم يتم التوجّه للفقر بعينية في صفقات الإصلاح التنظيمية والأخرى المنفذة خلال التسعينيات من القرن الماضي. بكل حزن، يمكن القول أن التوجّه لسد احتياجات الفقراء ليس هو ذلك الأمر المعقد. بالنسبة لتسهيل الوصول، ثمة ثلاثة أنواع من الأدوات: (أ) أدوات تتطلب من المشغلين (المؤسسات والشركات) أن يوفروا الوصول والحصول المتيسّر (الالتزام بالخدمة لتفادي الاستثناء الأحادي الجانبي من قبل موردي التجهيزات)، (ب) أدوات تخفض تكاليف الارتباط (من خلال الإعانات المالية العابرة أو الإعانات المالية المباشرة المعززة داخل خطة التعرفة أو من خلال الائتمان أو خطط التسديد التمييزية لصالح الفقراء)، (ج) أدوات

تزيد من نطاق عمل الموردين (يقدموا للمستفيدين الخيار، بما في ذلك خيار تخفيف التكاليف بواسطة اختيار مزودي تجهيزات الخدمة ذات النوعية المنخفضة).

بالنسبة لإمكانية الشراء والتحمل، وللتحدث على وجه العموم، فإن كل الأدوات تعمل بطريقة واحدة على الأقل من بين ثلاث طرق (إساشي، فوستر و وادون ٢٠٠٢): (أ) عن طريق تخفيف الفواتير بالنسبة للأسر الفقيرة (من خلال طريقة الحياة أو الإعلانات المالية المختبرة بالوسائل المعيشية القائمة على أساس الخصائص الاقتصادية الاجتماعية أو خصائص الارتباط، المملوكة من خلال الإعلانات العابرة أو الإعلانات المباشرة المعززة داخل خطة التعرفة)، (ب) عن طريق تخفيف تكلفة الخدمات (بواسطة تجنب منح احتكار عندما لا يكون من الضروري فعل ذلك أو بواسطة تقديم حافز للمشغلين (المؤسسات والشركات) من أجل تخفيف التكاليف وإحالة تحفيضات الكلفة للمستفيدين لأخذ العلم بالشيء)، و(ج) عن طريق تسهيل دفع الفواتير (بواسطة السماح بالترتيبات الإدارية التمييزية لصالح الفقراء الدائمين أو الوقتيين).

بينما يمكن أن تبدو هذه الوصفات واضحة، فهي ليست دونأخذ ورد وجمل. وتستمر الإعلانات المالية، على وجه الخصوص الإعلانات العابرة، لينظر إليها على أنها أدوات سياسة غير مرغوبة في العديد من الدوائر، وأن السمعة السيئة قد اتجهت لتتسارع في البنية التحتية خلال العشرين سنة الماضية أو ما يقارب. علاوةً على ذلك، ورغم سمعتها السيئة، فإن معظم الممارسين سوف يجادلون أن (أ) الإعلانات المالية (المباشرة أم غير المباشرة) فهي ضرورية في

معظم البلدان، و(ب) هي ليست دائمةً غير فعالة أو تشويبة بالقدر الذي نعتت به في النقاش. يبدو أن هذه التنائج مستمرة لكلا الحالتين الفقر المؤقت والفقير المزمن.

تؤكد دلائل الروايات القصصية والاقتصاد القياسي أنه من الصعب تجنب الاعتماد على الإعانات المالية. حسب فوستر و ييس (٢٠٠٦)، أنه في الأجزاء الأكثر فقرًا في أمريكا اللاتينية (بوليفيا، هندوراس، نيكاراغوا، أو باراغواي)، هناك أكثر من ٥٠ في المائة من الأسر ينبغي عليها أن تدفع أكثر من ٥ في المائة من دخلها من أجل المياه أو خدمات الكهرباء فيها لو كانت التعرفات موضوعة على مستويات استعادة التكلفة. في الهند وأفريقيا، هناك حوالي ٧٠ في المائة من الأسر لديهم تلك المشكلة ويمكن توقع المصاعب في تسديد تعرفات استعادة التكلفة الكاملة. في هذه المناطق، قد يكون من المحتمل رفع التعرفات وفقاً لعامل ١٠ من أجل الوصول إلى مستويات استعادة التكلفة، جاعلةً من غير الممكن أن تستطيع الأسر الفقيرة تحملها.

وفي العديد من البلدان، تبقى الإعانات العابرة هي الخيار الواقعي الوحيد آخذين بعين الاعتبار الضغط المالي والقدرة المحدودة على تمويل الإعانات من خلال الضرائب العامة. في معظم الأمثلة، التعرفات مصممة لضمان أن الاستعمال مسعر بالتكلفة الكاملة (بعد مستوى حيوي أدنى)، بينما الأموال المخصصة لتسديد دين الاستثمار فهي تستفيد من إعانة مالية أو إعانة عابرة.

عندما لا تكون إعادة التوزيع العام تعمل، فإن إعادة التوزيع داخل القطاع يمكن أن تكون فعالة. من الواضح أن هذه الأدوات ليست رهانات سليمة، منذ كانت آليات الاستهداف حسنة النية كانت هي أيضًا ارتدادية

إلى الوراء نتيجةً الفشل في استهداف حرية الوصول المتسير، الاستهلاك، أو كلاهما معاً. بيد أن الخطط الرديئة ليست معادلة للأدوات الرديئة.

النتيجة

إن الرقم مجرد والتشتت الجغرافي للفقراء دون تيسير الوصول إلى خدمات البنية التحتية في أجزاءٍ عديدةٍ من العالم هما تحديان اثنان من جمل التحديات الرئيسية التي يجب على المصلحين أن يواجهوها. ومن غير المحتمل أن الفقراء سيكونون قادرين على تحمل تكلفة المستويات المعقولة من الاستهلاك السليم لخدمات البنية التحتية دون تلقي بعض الدعم المالي. عندما لا تكون إعادة التوزيع العام تعمل، فإن إعادة التوزيع داخل القطاع يمكن أن تكون فعالة. من الواضح أن هذه الأدوات ليست رهانات سليمة، منذ كانت آليات الاستهداف حسنة النية كانت هي أيضاً ارتدادية إلى الوراء نتيجةً الفشل في استهداف حرية الوصول المتسير، الاستهلاك، أو كلاهما معاً. بيد أن الخطط الرديئة ليست معادلة للأدوات الرديئة. علاوةً على ذلك، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن المستخدمين المرتبطين اليوم قد استفادوا على الأغلب من الإعانات المالية المدفوعة من عوائد الضريبة العامة خلال سنوات عديدة حين كانت المنافع العامة (عامة نموذجية) تعاني من العجز، والإعانات العابرة بين المستخدمين، فمن المحتمل أن يكون هؤلاء منصفيين من وجهة نظر المساواة بين الأجيال.

ما حجم دور القطاع الخاص؟

تبقى الخصخصة موضوعاً عرضةً للجدل والأخذ والرد بين صانعي السياسة. خلال معظم فترة التسعينيات من القرن الماضي، في أعقاب قيادة

رئيسة الوزراء المملكة المتحدة البريطانية، مارغريت تاتشر، ورئيس الأرجنتين، كارلوس منعم، كان تكليف القطاع الخاص بمسؤولية تولي أمر معظم قرارات استثمار البنية التحتية واحداً من أكثر الأفكار شعبيةً بين المستشارين لاقتصاديين. بدت الطريقة جذابةً على الأخص للعديد من الحكومات التي كانت تواجه قيوداً مالية أو غير قادرة على مجارة الطلبات المتعددة بخصوص ميزانيةٍ آخذةٍ في الانكماش أو الحصول على مشاريع عامة لتسليم خدمات نوعية ذات تكاليف مؤثرة.

ما قوة حضور القطاع الخاص في البنية التحتية؟

توثق دراسةٌ أخيرةٌ (إستاشي وغويكويشيا ٢٠٠٥) حضور أو غياب مشغلي القطاع الخاص على نطاقٍ واسع (المؤسسات والشركات الخاصة) في البنية التحتية في البلدان النامية. المعلومات ملخصة في الجدول ٥-٨ ، وتبرز هناك ثلاثة حقائق.

الحقيقة الأولى أن الاتصالات هي الأكثر تأثيراً في جذب القطاع الخاص. الحقيقة الثانية هي أن انشغال وحضور القطاع الخاص أكبر في البلدان الغنية. الحقيقة الثالثة هي أنه حتى البلدان ذات الدخل المرتفع، يكون حضور القطاع الخاص أقل انتشاراً مما يعتقد أحياناً. يمكن لثلث البلدان النامية فقط أن تتکل على مشغلي القطاع الخاص من أجل تسليم الكهرباء، والمياه، أو خدمات السكك الحديدية. أما الحضور الأكبر للقطاع الخاص فهو في قطاع اتصالات الخطوط الثابتة، حيث هناك حوالي ٦٠ في المائة من البلدان تعتمد على مشغلي القطاع الخاص (المؤسسات والشركات). يقدر أن القطاع الخاص قد قدم حوالي ٢٥-٢٠ في المائة فقط من الاستثمار

المنجز في البلدان النامية، كمعدل، على مدى الخمسة عشر عاماً الماضية أو ما يقارب. في أفريقيا، ساهم مشغلو القطاع الخاص بأقل من ١٠ في المائة من الاحتياجات، ومعظم هذه الإسهامات ذهبت إلى عدد قليل من البلدان الأفريقية (مثل ساحل العاج، كينيا، السنغال، جنوب أفريقيا، تنزانيا وأوغندا).

جدول ٥-٨ النسبة المئوية للبلدان التي لديها استثمارات خاصة كبيرة في البنية التحتية ، حسب مستوى دخل القطاع والدولة ، ٢٠٠٤.

خط ثابت اتصالات	سكك الحديد	المياه والصرف الصحي	الكهرباء توزيع	الكهرباء توليد	مستوى الدخل
٥٠	٣٤	١٨	٢٩	٤١	منخفض
٦٢	٢٦	٥٠	٣٧	٤٨	متوسط منخفض
٧٢	٦٠	٤٧	٤٨	٥٨	متوسط مرتفع
٥٩	٣٦	٣٥	٣٦	٤٧	متطور

المصدر: إستاثي وجويسيوينشي ٢٠٠٥

ليس هذا من أجل إنكار حضور القطاع الخاص ذي النطاق الأصغر. في الحقيقة، حيث فشلت الدولة والقطاع الخاص الكبير في تقديم الخدمات وتأمينها، قام القطاع الخاص الذي يعمل على نطاق أصغر، محلياً بشكل عام، بملء هذا الفراغ. على كل حال، إن الدلائل التي تثبت دور القطاع الخاص وتفاصيل التكاليف ذات الصلة بهذا الدور هي غالباً ما تكون مقدمة عن طريق القصص المروية. في دراسة أجريت مؤخرأً، يحدد كل من كاريوكى وتشفارتز (٢٠٠٥) أن هناك ٢٣ بلداً أفريقياً يقدم المزودون

الخاصون الذين يعملون على نطاقٍ محدودٍ فيها أنواعاً مختلفة من الخدمات. في حوالي نصف هذه البلدان، يتحمل هؤلاء المزودون بالخدمات على نطاقٍ محدودٍ مهمة القيام بتأمين حصة كبيرة من خدمات المياه. وهناك معلومات مشابهة متوفرة عن أجزاء من مناطق آسيا وأمريكا اللاتينية. في بلدان عديدة، يحتل المزودون الصغار (صغرى الكسبة) موقع الريادة في تقديم الخدمات للأسر ذات الدخل المنخفض والسكان المتفاوتين هنا وهناك في مناطق الأرياف وفي محيط المدن حيث يأنف المزودون الكبار الذهاب إليها.

علاوةً على ذلك، يأخذ مستثمرو البلدان النامية، الذين بروزاً كمصدرٍ رئيسي لتمويل الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص، بالحلول مكان المشغلين الكبار (المؤسسات والشركات) المنحدرين من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشكلٍ متزايد. كما أن الحضور المتزايد للصين والهند في أفريقيا وأمريكا اللاتينية أخذ في احتلال العناوين الرئيسية في تلك الأجزاء من العالم. يقول كل من تشور وآخرين (٢٠٠٦) أنه في فترة ١٩٩٨-٢٠٠٤ قام مستثمرو هذين البلدين بوضع الأموال في مشاريع النقل عبر المناطق النامية، وكذلك الأمر في جنوب آسيا وشبه صحراء أفريقيا، أكثر مما وضع مستثمرو البلدان المتقدمة. ويثبتون أنه خلال الفترة المذكورة ١٩٩٨-٢٠٠٤، ساهم مستثمرو البلدان النامية بأكثر من نصف الاستثمارات الخاصة في امتيازات الحقوق المنوحة لها (٤٥ في المائة)، أقل بقليل من نصف هذه الاستثمارات في مشاريع المساحات الخضراء (أي المشاريع التي تقوم على أراضي لم تستخدم بعد لأي مشروع سابق) (٤٤ بالمائة منها)، وحصةً أصغر في المناطق المحرومة (٣٠ في المائة). أتت غالبيتها

الكبيرى (٢٩ في المائة) من الشركات المحلية التي تقوم بالاستثمار في المشاريع داخل بلدانها ذاتها (مستثمرى التنمية المحليين)، والباقي (١٣ في المائة)، أتى على الغالب عن طريق مستثمرى البلدان المجاورة.

كم من المال الخاص يتدفق فعلاً إلى البلدان النامية؟

ليس هناك من معلومات حول الإنفاقات الفعلية من قبل مستثمرى القطاع الخاص في البنية التحتية. منها يكن الأمر، هناك قاعدة بيانات دولية تم تطويرها وصيانتها من قبل البنك الدولى. وتتضمن قاعدة البيانات تلك الاستثمارات المرتبطة بالعقود التي وصلت إلى الإغلاق المالي والمتعلقة بالإدارة، الامتياز والحق المنوح، ومشاريع المساحات الخضراء (أى المشاريع التي تقوم على أراضي لم تستخدم بعد لأى مشروع سابق) والمناطق المحرومة. (<http://ppi.worldbank.org/>)

حسب هذه البيانات، تعهد مستثمرى القطاع الخاص بتقديم ٩٦١ مليار دولار أمريكي من خلال أكثر من ٣٢٠٠ مشروع بين الأعوام ١٩٩٠ و ٢٠٠٥، وذلك بمعدل ٦٤ مليار دولار أمريكي كل عام على حده. يظهر الشكل ١ ، أن مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية في البلدان النامية قد وصلت إلى الذروة عام ١٩٩٦ .

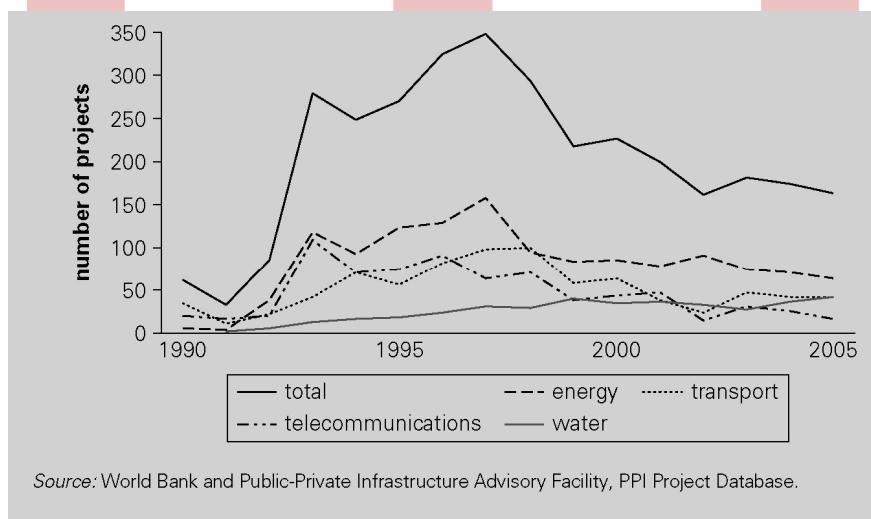
بدأت الأزمة الآسيوية التحرك باتجاه هابط على نحوٍ واسعٍ على مدى سنوات متتالية فيما بعد. مع ذلك، خلال العامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ استعاد الاستثمار عافيته. خلال هذه الفترة، ذهب أكثر من نسبة ٧٥ في المائة من الاستثمارات إلى قطاعي الاتصالات والطاقة. وقد كانت معظم الاستثمارات

في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا، رغم أنه خلال فترة ممتدة من العامين إلى الثلاثة أعوام الأخيرة تعمت أوربا الشرقية بأعلى مستويات التعهادات الاستثمارية. في الحقيقة، قادت أوربا الشرقية معظم عملية استرداد العافية للاستثمارات على أساس تعهدات المشاريع الخاصة في البنية التحتية. أما أفريقيا وجنوب آسيا فقد استمرتا في كونهما المستفيدتين المتواضعتين الوحيدةين من هذه الأنواع من الاستثمارات.

من أجل وضع الأمور في نصابها، ففي الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٥، بلغت هذه الاستثمارات نسبة ٨٥٪ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للبلدان ذات الدخل تحت المتوسط – و فوق المتوسط، و حوالي ٦٩٪ في المائة بالنسبة للبلدان الأقل ما تكون تقدماً. ليس هذا ثانوياً، ولكن إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مدى احتياجات الاستثمار التي تمت مناقشتها سابقاً فإن مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية تمثل نسبة ١٠٪ في المائة فقط من احتياجات البلدان الفقيرة تلك، وهناك نسبة ٢٥٪ في المائة هي للبلدان النامية الأكثر غنىً. بمعنى آخر، إذا ما نظر إلى نسبة ٢٥٪ في المائة على أنها هي المؤشر القياسي، فيمكن أن تكون التحسينات في مناخ الاستثمار متجهةً ومثمرةً بالنسبة لمستثمري البنية التحتية والمشغلين (المؤسسات والشركات الخاصة) أكثر من ضعفي الاستثمار الخاص الذي نشاهده حالياً في البلدان الفقيرة. من أجل تقوية معدلات النمو الضرورية للحد من معدلات الفقر العالية النسبة، من المهم أن نضمن أن الاستثمار الخاص لا يتحسد خارج الاستثمار العام (أو بعيداً عنه)، كما يحدث غالباً. خلال تسعينيات القرن الماضي، كما في أمريكا اللاتينية وأفريقيا،

قامت حكومات عديدة (دول مانحة) بالعمل على تباطؤ عجلة استثمارها في البنية التحتية، على أساس الافتراض من قبلها أن القطاع الخاص قد يفعل أكثر مما هو مطلوب من أجل التعويض عن ذلك التباطؤ. وخلص الأمر إلى أن صافي التأثير على الاستثمار في قطاع البنية التحتية كان سلبياً.

الشكل ١-٨ مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص في البلدان النامية، حسب القطاع، ١٩٩٠-٢٠٠٥



المصدر: البنك الدولي والمرفق الاستشاري للبنية التحتية لعامة وخاصة - قاعدة بيانات مشروع PPI.

في كل القطاعات، ربما باستثناء قطاع المياه، كان هناك فارق في الكفاية بين مشغلي العام والخاص (المؤسسات والشركات العامة وخاصة). على وجه العموم، كان مشغلو القطاع الخاص أكثر كفايةً، مما يعني أن المستخدمين ومكلفي الضرائب يمكنهم الاستفادة أكثر من التشغيل الخاص

للخدمات. على كل حال، إن مستوى الكفاية وتوزيع المكاسب التي تتحقق من خلال هذه المستويات الأكثر كفاية وفاعلية قد تم دفعها بهذا الاتجاه بواسطة نوعية (أي جودة) البيئة التنظيمية. لم تكن التجربة على تلك الجبهة جيدة جداً، كما سيأتي في سياق المناقشة لاحقاً في هذا الفصل.

ما الذي يدفع بالقطاع الخاص للمشاركة؟

تعتمد مشاركة القطاع الخاص على أبعاد عديدة. مخاطر سعر الصرف والمخاطر التجارية أو مخاطر الطلب، والمخاطر التنظيمية وعدم الاستقرار السياسي، كل ذلك يمكن أن يكون مؤذياً جداً... يحسب حساب المخاطر، من الناحية النموذجية، في تقديرات المعدل الأدنى للعوائد التي يريدها المشغلون (المؤسسات والشركات الخاصة) من صفقة يعقدها في بلدٍ من البلدان. إذا ما تجاهلنا الآن الدافع الاستراتيجية التي يمكن أن تقود مشغلاً ما للدخول بلدٍ من البلدان، حتى وإن كانت عوائد صفقة ما ليست مرتفعة، فإن معظم المحللين الأنجلو-سكسونيين ومحللي شمال أوروبا، وبشكل متزايد المحللين المتزمتين بتقاليد أخرى، يعتقدون أن التكلفة التقديرية لرأس المال المشترك بصفقة ما يمكن أن تكون تقديرًا جيداً للعائد الأدنى المتوقع.

قدرت مقالات عديدة كتبت مؤخرًا تكلفة رأس المال بالنسبة لقطاعاتٍ فرعية مختلفة. وتقترح هذه التقديرات أن العوائد المطلوبة للبلدء بمشروع ما ينبغي أن لا تقل عن ٣ - ٢ نقطة مئوية أعلى في البلدان ذات الدخل المنخفض مما هي في البلدان النامية الغنية وأكثر بمرتين مما هو متوقع عموماً في البلدان المتقدمة في أنشطة البنية التحتية.

لقد كانت معدلات العوائد المتأخرة للمسغلين الكبار (أي مؤسسات وشركات القطاع الخاص) في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الذين قادوا العديد من عمليات الخصخصة خلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة، على الأغلب أدنى من تكلفة رأس المال هذا، على وجه الخصوص في أوروبا الشرقية وفي أمريكا اللاتينية.

توضح هذه النتائج بجلاءٍ تام لماذا يتسع القطاع الخاص الغربي واسع النطاق بازدياد في المناطق التي يتم فيها إعادة تكيف المنافع مع الحالة الوطنية للبلد المعنى. حتى عندما يستمر هؤلاء المشغلون في القطاع الخاص (أي المؤسسات والشركات الخاصة) بالعمل، فإنهم يعتمدون بشكلٍ أساسي على الديون ذات التكلفة العالية أكثر مما يفعلون ذلك اعتماداً على الأسهم العادية من أجل تمويل الاستثمارات. تنطوي هذه الأرقام بداهةً على أن كل الظروف غير المالية كونها متساوية، فإن التعرفة العادية الضرورية لإنتاج معدل العائد المطلوب بالحد الأدنى في البلدان النامية الفقيرة ينبغي أن تكون أعلى من أي مكان آخر وهي في تزايد لأنها وبالتالي تحتاج إلى تغطية تكلفة رأس المال الأعلى والأذنة في التزايد أيضاً. وهذا من وجهة النظر السياسية موقف من الصعب جداً توليه، وهناك القلة، بل القلة القليلة من مشغلي القطاع الخاص (مؤسسات وشركات خاصة) مستعدون لفعل ذلك، على الأخص، في القطاعات الحساسة من الناحية السياسية، مثل المياه وقطاع نقل المسافرين.

ماذا تعلمنا من تجربة "شخصية البنية التحتية" حتى الآن؟

لقد أثبتت تجربة الخمسة عشر عاماً المنصرمة أن المجتمع الدولي لا يعرف بعد كيف يواجه المخاطر بشكلٍ فعال. ربما كانت منطقة شرق آسيا

الأكثر فاعليةً في الكشف عن أن خاطر صرف العملات الأجنبية مهمة لتمويل البنية التحتية. كان الجيل الأول لشراكات القطاع العام في شرق آسيا قد أصيب بضربة قوية جراء أزمة ١٩٩٧. فيما بعد وبما يقارب العشر سنوات، لم تكن هذه الشراكات قد استعادت بعد وضعها الطبيعي بشكلٍ كامل، باستثناء الصين. كما أن التجربة في أوروبا الشرقية وأفريقيا قد أثبتت أنه ما زال هناك طريق طويل للسير عبرها من أجل فهم كيفية عمل الإصلاحات المؤسساتية في هذا القطاع. قد يكون من الضروري أن يتم تقديم الإصلاحات بروية. هناك حاجة لتوثيق أفضل إنما لعرفة كيف يمكن أن تكون محاولة القيام بتغييرات مؤسساتية قاسية غير منمرة دون امتلاك الوقت الكافي لبناء القدرة والأهلية المؤسساتية المتسلقة مع الإصلاحات المرجوة. إن مصاعب تنفيذ عقود التنازل عن الامتياز (الذي هو مستمد من تقليد قانوني أنغلو-سكسوني)، وفي أفريقيا الفرنكوفونية (أي البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية)، حيث أن المحامين عارفون أكثر بعقود "أفيرماج" أي عقود الإيجار (وهي أكثر نموذجية منبثقه عن التقليد القانوني الفرنسي)، تصور الاحتمال الكامن لحدوث المشاكل. إن أهمية هذه المخاطرة في أفريقيا لم تدرس كفايةً بشكلٍ حسن كما تقتضي الحاجة أكثر من الشدة وناقلٍ حرفة إعادة التفاوض بشكلٍ عام وفي أمريكا اللاتينية بشكلٍ خاص (انظر غواش ٢٠٠٤ من أجل الاطلاع على القضايا الهامة في أمريكا اللاتينية).

لقد أظهرت تجربة أمريكا اللاتينية الأخيرة الحاجة إلى دراسة المخاطر الاجتماعية والسياسية على نحو أفضل، لأنها ذات شأن بالنسبة لفاعلية

الإصلاحات وبالتالي واقعيتها. إن الإصلاح بمرسوم دون أي جهد لبناء الدعم المطلوب لتحقيق ذلك بالفعل لم يعد هو الخيار. في هذه المنطقة، عبر الفقراء بصوتٍ عالي وبوضوح عن رأيهم حول نوع خدمات البنية التحتية التي يريدون. على الأغلب، هذا يتضمن أنه ينبغي على صانعي السياسة أن يفهموا كيف يحققون التوازن على النحو الأفضل بين القلق بشأن الأسهم العادلة وال الحاجة إلى الحواجز من أجل الاستثمار، الأمر الذي هيمن على خمسة عشر عاماً انقضت من الإصلاحات. وتظهر التجربة أيضاً أن الأمر جدير بإمعان النظر بكل عناء في الخيارات لضمان أن تكون الحكومة ويكون المشغلون (المؤسسات والشركات الخاصة) ملتزمين تجاه المسئولية المتزايدة للمستخدمين ومكلفي الضرائب. يمكن أن يتحقق هذا بواسطة تبني نماذج نظامية. تفسح المجال للتوثيق الشفاف للكفاية، الأسهم العادلة، والاعتبارات المالية.

كما تظهر التجربة أن السياسة ذات شأن. وتوضح القصص المرورية من آسيا، أوروبا الشرقية، وأمريكا اللاتينية أنه من غير المحتمل أن يتخلّى السياسيون عن السيطرة على قطاع يشتري لهم الأصوات في المجتمعات الديمقراطية. علاوةً على ذلك، في مجتمعاتٍ يتفشى فيها الفساد، لن يقدموا على التخلّي عن السيطرة على قطاعٍ يستلزم العمل ضمن نطاقه مقادير ضخمة من الأموال والذي تقدم عمليات منح العقود فيه فرصاً من أجل صفقات غير خاضعة للمراقبة.

النتيجة

إن المناقضة حول دور القطاع العام في البنية التحتية يستمر في كونه أحد أكثر النقاشات سخونةً وحدةً في المؤلفات الأكاديمية وفي الدوائر

السياسية. وتستمر الإيديولوجيا في تلطيخ الحقائق وإفساد تفسيرها. هذه المناظرة ممكنة ببساطة لأن الحقائق تكشف صورةً معقدةً وأحياناً غير متسقة ومتناهية. لقد أوفت موجة الخصخصة ببعض وعودها، ولكن ليس كل تلك الوعود. فقد تحسنت الكفاية بشكلٍ عام، غير أن الكثيرين يجاجون بالقول إنه ينبغي أن يعزى الفضل في تحقق معظم هذا التحسن إلى المنافسة المتزايدة، وفي مسألة مثل الاتصالات إلى ثورةٌ تكنولوجية متزامنة. لم تتبع الخصخصة استثماراً بمقدار ما كان متوقعاً منها أن تفعل، وأولئك الذين يفتقرن إلى الوصول الميسر للبدء بعملهم هم الذين نالوا القسط الأكبر من العقاب جراء هذا الفشل.

من خلال نظرتهم إلى المستقبل، يبدو أن المستثمرين، والمشغلين من المؤسسات والشركات الخاصة، والحكومات يصفون جميعهم صفات الذات على دروس التسعينات الرئيسية (أي يعتبرونها هادياً لهم)، وهم وبالتالي مؤثرون بشكلٍ متزايد في التخفيف من وطأة المخاطر. يعمل المستثمرون أكثر في القطاعات التي تكون سليمةً وأمنةً من حيث الرهانات القائمة عليها، (مثل الاتصالات). كما أنهما أيضاً أكثر تأثيراً وفاعليةً في مجال اصطفاء والتقطاط ثمرات الكرز (وهذا كنایة عن قدرتهم في جني المكاسب). إن عدد الامتيازات واسعة النطاق التي تعطي كل عمليات قطاع آخذ في الانكماش والتقلص. أما المسؤوليات على مستوى القطاع ككل فيتم تعطيتها بشكلٍ متزايد من قبل الإدارة أو عقود الإيجار التي لا تستلزم استثماراً خاصاً. حيث يحدث الاستثمار، إنما يتم إنجازه من خلال نماذج مختلفة من مشاريع المساحات الخضراء (أي المشاريع التي تقوم على أراضي لم تستخدم

بعد لأي مشروع سابق) من أجل الاستثمارات المحددة (على سبيل المثال، المنشآت الضخمة مثل مصانع توليد الطاقة ومصانع معالجة المياه).

فيما يتعلق بالتمويل، تواجه العديد من هذه المشاريع تكاليف متزايدة لرأس المال. لتخفيض ارتفاع هذا الحاجز، يتضمن العديد من العقود الآن بنداً حل الاتفاقيات التي تزيد من نسبة المخاطرة التي تقع على عاتق الحكومة في البداية (من أن يتم اللجوء إلى التخلّي عنها من خلال المفاوضات اللاحقة). لقد فتح هذا الباب للكثير من المشغلين الجدد من البلدان النامية، التي تقودها الصين والهند. مع ذلك، هناك العديد من الجهات الفاعلة المحلية في البلد أو في المنطقة بشكلٍ محدد هم عارفون بميزات السوق المحلية على وجه الدقة، وهم غالباً أكثر تأثيراً في مجال التعامل مع الحساسيات السياسية ومعاجلتها. في ذات الوقت، من المحتمل أن تستمر بعض التحديات في وجودها. ما لم تكن هذه الشركات لا تعتمد على أية واردات أو تمويلٍ خارجيٍ، فهي من الممكن أن تكون عرضةً لمخاطر سعر الصرف الخارجي الشبيهة لتلك التي واجهها من قبل الجيل الأول من مستثمري القطاع الخاص والمشغلين (المؤسسات والشركات الخاصة) في القطاع.

إن السوق الذي يقف إلى جانب الضمانات التي تكشفها الحكومة ضد هذه المخاطر ليس من المحتمل أن ينكمش في أي وقت مبكر. السؤال الحقيقي هو فيما إذا كان مجتمع المال الدولي، في كلا القطاعين العام والخاص، مستعداً لرفع مستوى دعمه لمشغلي القطاع الخاص (المؤسسات والشركات الخاصة) الذين يعملون في بيئه على درايةٍ بالعديد من مخاطرها، ولكن يبدو أن المزيد منها يبرز على أساس منتظم. في هذه الأثناء، طالما أن القطاع

الخاص لا يقف في المقدمة أو أنه غير قادر على القيام بذلك لأسباب متعددة اقتصادية وسياسية، يبدو من المنطقي توقيع أن الحكومات بطريقه ما ينبغي عليها أن تتولى مسؤولية تسليم المشاريع الخدمية.

ما هو دور الدولة في تطوير البنية التحتية؟

نمة ثلاثة مناظرات حول دور الدولة في البنية التحتية. المناظرة الأولى هي حول المدى الذي ينبغي فيه على القطاع العام أن يكون المزود الرئيسي لهذه الخدمات. المناظرة الثانية هي حول التساؤل، كيف ينبغي على الحكومة أن تسلم مسؤوليتها النظامية في قطاع يتصف بخصائص موسومة بإخفاقات السوق وحساسية شديدة تجاه الضغط السياسي. المناظرة الأخيرة هي عن الموقع الأمثل عبر مستويات الحكومة لهاتين المسؤوليتين الرئيسيتين.

ما هي حصة الخدمات التي يسلّمها القطاع العام؟

إن الإجابة على هذا السؤال ليست واضحة كما تبدو في ظاهر الأمر. تستلزم تفكيك حزمة خدمات البنية التحتية والبنية التحتية المادية. في معظم البلدان النامية، بالإضافة إلى العديد من البلدان المتقدمة، تعتبر هذه البنية عامة على نطاقٍ واسع. فخطوط السكك الحديدية، والطرق البرية، والمرافق، وأنابيب المياه ومعظم البنية الأساسية مرتبطة بنظام هاتفي ثابت، ونقل وتحويل الكهرباء، وتوزيع أو نقل الغاز كلها ممتلكة ومشغلة عموماً من قبل القطاع العام. هناك العديد من المشاريع هي استثناء من تلك القاعدة، بيد أن الحقيقة الأساسية هي أن الدول هي التي تمول الكثير من البنية التحتية الضرورية لإنتاج خدمات البنية التحتية الأساسية.

ينسخ الجدول ٦-٨ البيانات من الجدول ٥-٨ من وجهة نظر البلدان دون طرفٍ فاعلٍ خاصٍ رئيسيٍ في البنية التحتية. في حوالي ثلثي البلدان النامية، تعتبر الدولة هي الطرف الفاعل الرئيسي في توزيع الكهرباء، وتوزيع المياه، وخدمات السكك الحديدية. في أكثر من ٥٠ في المائة من البلدان، هي أيضاً الطرف الفاعل الرئيسي في مجال توليد الطاقة الكهربائية. بينما يهيمن القطاع الخاص على معظم قطاع خدمات الاتصالات الثابتة (الهواتف) فقط في أكثر البلدان. فيما يتعلق بالاستثمار، من المفيد في هذا السياق الرجوع إلى المعلومات المتوفرة في الفصل السابق من زاوية القطاع العام. فقد كانت حوالي نسبة قدرها ٨٠ في المائة من استثمارات البنية التحتية خلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة مقدمة من قبل القطاع العام. من الممكن أن يكون هذا الرقم ذا نطاق أدنى، لأن العديد من الصفقات الموقعة خلال التسعينيات في قطاعي المياه والنقل كان قد أعيد التفاوض حولها، كما أن العديد من تلك المفاوضات التي أعيد إجراؤها نتج عنها طلب من أجل الاستثمار وإعانته مالية تشغيلية لأجل العمل من الدولة (كامبوس وأخرين ٢٠٠٣). من الناحية العملية، تكمن المشكلة الرئيسية بأن الاعتماد على مجموعة البلدان، يفضي إلى أن استثمار القطاع العام ما زال من ٥٠ إلى ١٢٠ في المائة تحت المعدل المطالب به كضرورة من أجل دعم معدلات النمو المرتفعة. كلما كان مستوى الدخل أكثر انخفاضاً، كانت فجوة الاستثمار أكثر اتساعاً. إن وجود فجوة كهذه هو في الواقع الذي عجل في اتخاذ العديد من الحكومات، بشكلٍ مبدئي، القرار بسن قانون يقضي بالإصلاح.

جدول ٦-٨ النسبة المئوية للبلدان التي ليس لديها استثمارات خاصة كبيرة في البنية التحتية ، حسب مستوى دخل القطاع والدولة، ٢٠٠٤.

خط ثابت اتصالات	سكك الحديد	المياه والصرف الصحي	الكهرباء توزيع	الكهرباء توليد	مستوى الدخل
٥٠	٦٦	٨٢	٧١	٥٩	منخفض
٣٨	٧٤	٥٠	٦٣	٥٢	متوسط منخفض
٢٨	٤٠	٦٣	٥٢	٤٢	متوسط مرتفع
٤١	٦٤	٦٥	٦٤	٥٣	متطور

المصدر: إستاشي و جويسوبيتشي ٢٠٠٥

لم تفكِر معظم البلدان أن الدولة كانت تؤدي عملاً جيداً عند تسليم المشاريع الخدمية. نعرف الآن أنه من غير المحتمل أن يتدخل القطاع الخاص على مستوى النطاق الضروري من أجل تخلص البلدان الأكثر فقرًا من فقرها ومن أجل أن تحصل البلدان ذات الدخل المتوسط على المقدار الحاسم الذي تريد لكي تحقق القفزة الأخيرة نحو حالة الدخل الأعلى.

لهذا الأمر أثran اثنان يحتاجان إلى المواجهة من قبل المجتمع الدولي. أولاً، إنه لعنصر أساسى بالنسبة للأطراف المانحة أن تقوم على المساعدة في زيادة معدل الاستثمار في البنية التحتية بالإضافة إلى القطاعين الصحي والتعليمي. ثانياً، والنصر الأساسي بالنسبة للبلدان هو أن تعرف كيفية تسليم الخدمات العامة على أفضل وجه. ربما أن يتولى القطاع الخاص الأجنبي الإداره، أو تشغيل خدمات عديدة، وأن يرسل المعلومات مع مرور الزمن

إلى تلك البلدان التي تحتاجها أشد الحاجة. ولكن في بلدانٍ كثيرة، يكون نطاق المشاكل كبيراً للدرجة أن عقود الإدارة أو عقود الإيجار لن تكون ممكنة التحقيق. لذلك، فإن الإصلاحات البنوية ضرورية بأن تدار بنفس الطريقة التي تدار بها الشركات والمشاريع. لسوء الحظ، يبدو الأمر كما لو أننا قد تووقفنا بشكلٍ جماعي عن تعلم أي شيء عن هذا على مدى العشرين عاماً الأخيرة (غوميز - إبانيز ٢٠٠٦). من المحتمل أن يكون الكثير من العمل مطلوباً في هذا المجال، والمناظرات حول كيفية التقدم أن تكون إيديولوجية كما كانت المناظرات حول الشخصية كذلك لبعض الوقت إلى حدٍ بعيد. يبدو أن النصيحة الرئيسية الآن هي أن يتم دمج مشغلي القطاع العام (المؤسسات والشركات العامة) بشكلٍ منهجي في القطاع ومن الممكن تسمية مدراء من القطاع الخاص لكي يتولوا إدارة العمليات الاستثمارية. بيد أن هذا يتطلب التزاماً سياسياً غير عادي من أجل تجنب الأشكال الأخرى من التدخل بإدارة الخدمات العامة.

كيف ينبغي للحكومة أن تنظم الخدمات العامة؟

كان النقد الرئيسي الموجه إلى طريقة تشغيل قطاع البنية التحتية لغاية فترة التسعينيات في القرن الماضي منصبًا على افتقار الدولة والشركات العامة إلى التنظيم الذافي. قاد الاعتراف بأن صراع المصالح والتدخل السياسي المفرط يمكن أن يضر بالمستخدمين في نهاية المطاف إلى تعزيز فكرة أنه ينبغي على الأطراف المنظمة أن تكون مستقلةً عن هيمنة أية قوى سياسيةٍ كانت.

وقد أوحى ذلك بضرورة إحداث إداراتٍ أو هيئات تنظيمية مستقلةٍ يمكن إدارتها من قبل فرد أو مجلس إدارة. ويمكن توظيف الفرد أو أعضاء مجلس الإدارة لقاء مهاراتهم لفترةٍ محددة من الوقت على أن يكونوا مستقلين عن الدوائر السياسية، ومن الممكن أن يتمتعوا بمصادر مستقلة من العوائد. في رأي الكثيرين، كان هذا أيضاً طريقةً لزيادة شفافية الصفقات والمعاملات في القطاع هذه الطريقة تفضي إلى الحد من الفساد. كما أن إحداث مثل هذا النوع من الإدارات قد يرسل إشارةً للأسوق بأن الحكومات كانت مستعدةً للتخفيض من المخاطر.

وتؤوي الدلائل الأخيرة المقدمة من قبل أندريس، وغواش، وستراوب (٢٠٠٧) بأن إحداث دوائر المنظمين عبر القطاعات في أمريكا اللاتينية والتي تم تأسيسها بموجب القانون، وتم تمويلها بالرسم التنظيمي، ومنتحت تفوياً تنظيمياً لمدة ثابتة مصان من قبل المشرعين بشكلٍ أكثر فاعلية ، قد نظم تكلفة رأس المال تبعاً لمعدل العائد. ويجد كل من غاسمي وأخرين (٢٠٠٢) نتائج معادلة في قطاع الاتصالات كعينة عالمية على نطاقٍ واسع.

يقدم الجدول ٧-٨ لقطةً لوقف البلدان فيما يتعلق بأبعاد دور الحكومة هذه. بوضوح، إن فكرة التنظيم المستقل قد وضعت في المكان الطبيعي للاتجاه السائد في قطاع الاتصالات وإلى حدٍ ما في قطاع الطاقة. وهي أقل شعبية في قطاعي المياه والنقل. كذلك الأمر، كما هو الحال مع

مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية، فهي طريقة من المحتمل، على الغالب، أن يتم تبنيها من قبل البلدان الغنية. هذا متوقع إلى حدٍ ما، نظراً لأن البلدان الفقيرة تواجهه قياداً أكبر إلى حدٍ بعيد بما يتصل برأس المال البشري. في بلدان عديدة، هناك إحساس أن تكاليف فرصة إفراد الناس القادرين بشكلٍ مخصوص للأقسام الإدارية قد تكون مرتفعة جداً. خذ بفكرة الطرف المنظم المستقل. الشأن الأول هو إحساس واسع الانتشار بين الاختصاصيين بأن التنظيم الاقتصادي والعمليات التنظيمية تحتاج لأن تؤخذ على محمل الجد أكثر بكثير مما هو حاصل. فهي أساسية من أجل تضييق الفرص أمام الفساد ولضمان توزيع عادل للأجورات المنتجة من قبل الشركات الاحتكارية العامة والخاصة المتبقية في القطاع. إن قواعد المحاسبة والعقود والعمليات التنظيمية والاستشارات والتعرفة أو إجراءات مراجعة الاستئثار والطرق المتبعة وجداول المواعيد الزمنية، كلها تميل إلى الافتقار إلى الشفافية المطلوبة من أجل تحميل المسؤولية ومحاسبة الأطراف الفاعلة المستقلة. وهذه ليست مشكلة ثانوية صغيرة. على سبيل المثال، يجد بيرتوليني (٢٠٠٦) في دراسة عن الأطراف المنظمة عام ٢٠٠٥ أن أقل من ٣٠% في المائة من الأطراف المنظمة يعلنون عن عقود ورخص عمل. غير أن الخبرة توحّي بأن تنفيذ الفكرة ليس واضحاً وربما لا يكون مناسباً في جميع مراحل التنمية.

جدول ٧-٨ النسبة المئوية للبلدان التي لديها وكالات تنظيمية مستقلة،
حسب مستوى دخل القطاع والدولة ، ٢٠٠٤ .

خط ثابت اتصالات	سكك الحديد	المياه والصرف الصحي	الكهرباء	مستوى الدخل
٦٩	٢	١٣	٣٨	منخفض
٦٠	٨	٣٢	٦٣	متوسط منخفض
٧١	١٩	٢٨	٦٣	متوسط مرتفع
٦٦	٨	٢٢	٥١	متطور

المصدر: إستاشي وجويسوبيتشي ٢٠٠٥

يثبت إيرهارد (٢٠٠٧)، على سبيل المثال، لماذا يمكن أن يكون طرف منظم مستقل متواضع أسوأ من أن لا يكون هناك طرف منظم على الإطلاق في بعض الظروف. هناك نماذج بديلة عن التنظيم الفعال لمشغلي القطاعين العام والخاص (المؤسسات والشركات العامة والخاصة) التي تخفض المخاطر بالنسبة للمستخدمين، ولملكي الصرائب والمشغلين أيضاً. مثلاً، لقد تم النظر في توظيف مدققي حسابات مستقلين على أساس التوكيل وبالالتزام لإجراء تدقيق حسابات محددة بشكلٍ نظامي وأن يكونوا موجودين أيضاً من أجل تدقيقات الحساب الاستثنائية. إن تنظيم امتيازات وحقوق منوحة مختلفة لاستشارات سكك حديد أفريقيا وبعض الامتيازات والحقوق المنوحة لاستشارات المياه في أوروبا الشرقية تقدم شكلاً متنوعاً لهذا النموذج. في كل الحالات، يتم دعم مدققي الحسابات الخارجيين من قبل وحدات محلية داخل الوزارات أو حتى كوكالات مستقلة.

يبدو أن المناقضة حول الحاجة إلى طرفٍ منظمٍ مستقلٍ تقدم بباطئٍ نحو طريقةٍ أكثر براغماتيةً (عملية وواقعية) تعترف بالخصوصيات المحلية المميزة. قياس واحد لا يناسب الكل ولم يكن ليفعل ذلك من قبل. إن التقدم يتحقق، ولكن ما زالت هناك طريقةً ما ينبغي الذهاب إليها.

حاشية: بالنسبة لدراسات مسح البنية التحتية والفساد، انظر كيني (٢٠٠٦ - ٢٠٠٧).

هل تحسن اللامركزية أداء القطاع؟

اللامركزية هي الموضوع الرئيسي الثالث في سياق نقاشات التغييرات المطلوبة في القطاع العام. منذ السبعينيات، حولت بلدان عديدة، وبشكلٍ خاص بلدان نامية، مسؤولياتها عن قرارات الإنفاق والتمويل إلى حكوماتٍ محلية في المناطق المعنية. فالمسؤولية عن معظم الخدمات في المدن (باصات النقل والسكك الحديدية، والمياه، حتى بعض الإنشاءات الطرقية أصبحت بلدية، أي تابعة للبلديات. وبالنظر إلى التحضر السريع (أي التركيز السكاني في المدن) في معظم بلدان العالم، من المحتمل أن تزداد الأهمية النسبية لهذه التفويضات. كما أنه يتوج عنها نقاشات متواترة بين المستويات الحكومية المختلفة حول الشريك المناسب بين تحديد المسؤوليات من أجل الإنفاقات ومصدر الدخل عبر خدمات البنية التحتية.

لقد أنتجت أجندـة (برنامج) سياسة المركز الكبير من العمل الأكاديمي المهم بخصوص خطة اللامركزية، لكن القليل جداً من ذلك العمل كان له صلةً مباشرةً بالبنية التحتية. يقدم كل من باردهان وموكيرجي (٢٠٠٠ -

(٢٠٠٣) بعض النتائج النظرية الحديثة الأكثر تأثيراً على البنية التحتية، مسلطين الضوء على دور الفساد المحلي في التأثير على لا مركزية الخدمات العامة. ويظهران أن الافتراضات المعتدلة بوضوح، واللامركزية المملوكة بواسطة أجور المستخدمين أكثر مما هي مملوكة بواسطة أموال الضرائب المحلية أو المنح الحكومية المتبادلة تنتج حصيلة أكثر كفايةً، دون الاقتراض لكيفية الطريقة البائسة التي تعمل بها الديمقراطية المحلية. وتبذر المشكلة عندما تطلق بعض الافتراضات لتعلل أوضاع الحياة الحقيقية العامة بشكلٍ نسبي. أولاًً، إذا لم تستخدم أجور المستخدمين، وتكون استعادة التكلفة جزئية فقط بالنسبة للخدمات، فإن تفوق تقديم الخدمات اللامركزي على المركزي لم يعد واضح المعالم. ثانياً، عندما تكون المقدرة على الدفع مقيدة وعندما لا يمكن استخدام أجور المستخدم لتمويل برامج مكافحة الفقر، فإن درجة اللامركزية المثل تعتمد على مدى الفساد في الحكومات المحلية والمركبة. في كل الأحوال، إن معظم الجهد الأكاديمي بخصوص لامركزية البنية التحتية نظري وحسب. في الوقت الحالي، هناك اختبارات تجريبية موثوقة بشكلٍ نسبي (انظر شاه، تومبسون، وزهاو ٢٠٠٤ من أجل المسح الدراسي العام ، وباردهان وموكيرجي ٢٠٠٦ من أجل دراسة أكثر تركيزاً على البنية التحتية).

تقديم المؤلفات المتعلقة بهذا الموضوع قليلاً من الرؤى والأفكار المعززة. أولاًً، تتجه اللامركزية لزيادة الإنفاق العام والم المحلي على البنية التحتية، حتى أكثر أو نحو ذلك في البلدان النامية من البلدان الصناعية (إستاشي وسينها ١٩٩٥ ، فيسمان وغاتي ٢٠٠٢ ، فاغويت ٢٠٠٤). ولهذا

الأمر يمكن أن يكون له تفسيران اثنان: (أ) قليل الأنظمة المركزية إلى تقنين الطلب على خدمات البنية التحتية أو (ب) اللامركزية، بواسطة تحفيض نطاق تسليم الخدمات، تزيد من تكاليف الوحدة. ثانياً، ليس التفاعل بين البنية التحتية والفساد وأي شكلٍ من اللامركزية تفاعلاً بسيطاً. ينتهي كل من فيسان وغاتي (٢٠٠٢) إلى القول أن هناك علاقة تبادلية سلبية بين الفساد واللامركزية، غير أن فاغويت (٢٠٠٤) لا يجد علاقة قوية بينهما بأية حال من الأحوال. من جهةٍ أخرى يجد أوكلين (٢٠٠٥) أن التدقيقات الحسابية الجيدة تفوق في أدائها اللامركزية من جهةٍ تحفيض تأثيرات الفساد، على الأقل بخصوص صيانة الطرق وإصلاحها. أخيراً وليس آخرًا، تؤثر اللامركزية المالية بشكلٍ ذي مغزى على مستوى وتواتر المشاركة الخاصة، غير أن اللامركزية الإدارية والسياسية لا تفعل ذلك الشيء. كما أن اللامركزية المالية ت نحو إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية (غوش بانيجي ٢٠٠٦). إن ما تقدمه المؤلفات والسياسة ذات الصلة بالموضوع من نصيحة حول إيجاد طرق تشاركية لتسليم الخدمات يمكن أن ينظر إليه على أنه بمثابة توسيع للعمل على أساس اللامركزية وتشير إلى رؤى نافذة إضافية ذات صلة مباشرة ووثيقة بالمناظرة حول من هم ضد ومن هم مع اللامركزية. يلاحظ كل من منصوري وراو (٢٠٠٤) وكورنوال (٢٠٠٣) أن المشاريع المطالبة بالمشاركة الكاملة والتمكين قد تم دفعها إلى ذلك بواسطة مصالح معينة أو نخبوية، تاركين الذين لا حول لهم ولا قوة بهذا الموضوع دون صوت أو خيار يذكر. علاوةً على ذلك، تحتاج فاعلية تحفيض معدلات الفقر في هذه البرامج إلى طريقةٍ أكثر منهجيةٍ كي يتم

قياسها وتحديدها. الدراسة الكمية الوحيدة لنشاط البنية التحتية قام بها أولكين (٢٠٠٥)، الذي يجد أن مشاركة القاعدة المتزايدة كان لها تأثير ضئيل على الحد من الفساد المرتبط بالإنفاق على الطرق في أندونيسيا. وبين أولكين أن الرصد الأعلى-الأسفل ربما يكون حلاً أفضل، حتى في بيئة موبوءة بالفساد إلى حد كبير. بكلماتٍ أخرى، كانت الأدوات التنظيمية التقليدية أكثر تأثيراً من الأدوات المشاركة في برنامج الطرق في أندونيسيا.

ولكن أبعد من مرمى تأثيرها على الحكومة والاستجابة للاحتجاجات المحلية، هناك قلق من أن اللامركزية يمكن أن تكون مترافقه مع نقص في الموارد المتاحة للبنية التحتية. ينشأ القلق من حقيقة أن الحكومات المحلية تتجه إلى حيازة قليل وحسب من تيسر الوصول بشكلٍ فعلي إلى رأس المال الخاص أو الأطراف الدولية المانحة. يواجه معظمهم مثل هذه القيود الائتمانية الشديدة ذلك لأن مقدرتهم على تمويل استثمارات البنية التحتية محدودة في ظل غياب الدعم من قبل الحكومة المركزية. تكمن القضية المركزية في إنشاء آليات لتوجيه قنوات الادخار الخاصة إلى الأجهزة المحلية من أجل تمويل البنية التحتية في التأكيد للمقرضين وطمأنتهم أنه سيتم إيفاء الديون لهم تماماً. لكن هذا ليس كافياً على الغالب. في الواقع، هناك عائق رئيسي في وجه تطوير أسواق الائتمان المحلية وهو المخاطرة المعنية للضمانات الصريرة أو الضمنية بما يتعلق بالإنقاذ الحكومي الفيدرالي من الديون المحلية. لهذا السبب، إن تطوير أسواق الائتمان المحلية يستلزم، فيما يستلزم ، سياسة لا-إنقاذ دقيقة للحكومات المحلية الواقعة في مشكلة. لقد

تم تبني هذه الطريقة في المكسيك، حيث وطأة مخاطرة رأس مال القروض البنكية بالنسبة للحكومات المحلية مرتبطة بتقديرات الائتمان المحلي.

السؤال الطبيعي الذي يخطر في الذهن: ما هو المدى الذي يمكن أن تذهب إليه التعويضات المتوقعة لرواتب الالامركزية في حال مثل حال البنية التحتية جراء خسارة الاقتصادية للمقياس وإمكانية الوصول المتداينة لمصادر التمويل، التي هي صعبة المنال من قبل على وجه العموم بالنسبة للقطاعات المعنية ذات الاستثمارات المتكثفة ومرتفعة التكاليف والتدفقات النقدية البطيئة الحساسة جداً تجاه السياسة. أحد الحلول الواضحة يكمن في توحيد الرهانات بشكل مشترك بخصوص المخاطر الائتمانية للحكومات المحلية، ويشمل ذلك أيضاً إعادة مركزية بعض أبعاد تسليم مشاريع البنية التحتية الخدمية (أي وضعها تحت سلطة الحكومة المركزية). حقيقة أن هذه السوق ليس متقدمةً جداً في البلدان النامية، رغم الضغوطات السياسية في العديد من البلدان ذات الدخل المتوسط، يشير إلى النطاق الواسع لوجهات النظر المتعددة بشأن الرغبة المرجوة وحدود الالامركزية في البنية التحتية.

النتيجة

من المحتمل أن يكون دور الحكومات في البنية التحتية مصدراً لمناظرات إيديولوجية على مدى المستقبل المنظور. نحن نعرف أن الحكومات مستمرة في لعب الدور الرئيسي كمزودي تجهيزات القطاع وممولين له. علاوةً على هذا، مستمرة الحكومات بلعب دور تنظيمي في قطاع ما يحتمل أن تكون فيه الشركات الاحتكارية المتبقية قوية. على كل حال، نعرف أيضاً

أن تنفيذ التفويض، أو ما يسمى الأمر الرسمي من أجل التسليم، إنما يكون موبوءاً بواسطة أسباب كامنة للتدخل السياسي.

إن عملية توحيد المشاريع أو الشركات العامة ليس لها سجل آثار حافل في البلدان النامية، مع استثناءات قليلة في آسيا. في معظم البلدان الأخرى، مالت السياسات فيها إلى الزحف نحو الخلف باتجاه جداول أعمال مدراء القطاعين العام والخاص لمزودي التجهيزات خلال فترة تمتد من ثلاث إلى خمس سنوات من مدة توحيدهم معاً. بشكلٍ مماثل، للأطراف المنظمة سجل بائس للتحكيم المستدام والمنصف والكافء للمصالح المشتركة للمستخدمين ومكلفي الضرائب، والمشغلين (المؤسسات والشركات).

لقد كانت الأطراف المنظمة المستقلة فعالة بشكلٍ معقول في معظم البلدان المتقدمة في مجال الاتصالات والطاقة. مع ذلك، لاقت هذه الأطراف مشاكل عديدة في قطاعي المياه والنقل. في معظم الحالات، عندما تصيب أزمة ما القطاع المعنى، يتولى السياسيون أمر التنظيم. في نهاية المطاف، ولأن اللامركزية هي بشكلٍ عام قرار سياسي له عواقب اقتصادية وإدارية، فإن الإدارة اللامركزية لقطاع خدمات البنية التحتية كانت الضحية للخلافات السياسية عبر المستويات الحكومية، التي أضرت بالقرارات العقلانية.

بشكل عام، إن استعراض تجربة السنوات الخمس عشرة الماضية أمر منطقي. على الرغم من التاريخ الطويل لتحليل الأدوار المحتملة للدولة في البنية التحتية، فإن معظم التقدم في تعلم كيفية إنجاز الأمور قد تأتى من البحث النظري. لدى صانعي السياسة عدد قليل من المقاييس لقواعد الإبهام التي

يمكنهم استخدامها لإجراء إصلاحات لجعل الأطراف العامة تتوزع مهامها، التشغيل أو التمويل أو الإدارة. القصص المروية وأمثلة عن أفضل الممارسات كثيرة لا تُحصى، ولكن المبادئ التوجيهية المحددة ذات المصداقية نادرة.

ملاحظات ختامية

إن عدم تجانس أعمال البنية التحتية يجعل من الصعب استخلاص استنتاجات محددة لأي قطاع فرعي مفترض أو بلد معين من نظرة عامة واسعة النطاق مثل هذا القطاع. ومع ذلك، يمكن استخلاص بعض الاستنتاجات العامة.

لم تغير المناقشات الأساسية كثيراً على مدار الخمسة عشر عاماً الماضية أو نحو ذلك، وهي تركز على سؤالين أساسيين اثنين:

* من الذي ينبغي أن يكون مسؤولاً عن القطاع: الحكومة أو القطاع الخاص، الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية ، الهيئات التنظيمية المستقلة أو السياسيون؟

* من الذي ينبغي أن يدفع مقابل الخدمات: المستخدمون، أو مكلفو الضرائب ، أو في بعض الحالات، الأطراف المانحة؟

ثمة الكثير من الاختلافات وإعادة الصياغة حول هذين السؤالين ، مدفوعة بالأهمية النسبية المعطاة للاهتمام بالكفاءة والإنصاف والقدرة المالية والمساءلة. على الرغم من تحقيق الكثير من التعلم حول كيفية التوجه إلى هذه الأسئلة ومعالجتها، إلا أن بعض الإجابات الأساسية لا تزال غير متوفرة. ومع ذلك، فهي ضرورية لنجاح واستدامة العديد من الجهود الحالية

لإفساح المجال للبلدان الأكثر فقراً من أجل التطور بشكل أسرع وإخراج البلد الأغنى من الأزمة المالية العالمية الأولى في القرن الحادي والعشرين.

أحد الأسباب الرئيسية لهذا الافتقار إلى إجابات واضحة هو عدم وجود بيانات موضوعية عن القطاع المعنـي . لقد تم تسليط الضوء على فجوات البيانات خلال هذه النظرة العامة، بما في ذلك القضايا الأساسية مثل التكاليف والتعرفات أو حصة الموارد العامة أو الخاصة المخصصة لتوسيع القطاعات أو الحفاظ عليها.

في السنوات الأخيرة، أصبحت بيانات أكثر موضوعية متوفـرة بناءً على استبيانات تغطي مجموعة واسعة من الموضوعات مثل مناخ الاستثمار أو مؤشرات إدراك الفساد أو مصادر السعادة للناس. كان هناك أيضاً تحسينات على المسوحات الدراسية للاستهلاك والإنفاق الأسري من أجل إنشاء بيانات قابلة للمقارنة حول المشكلات في القطاع ذات الصلة بالمستفيدـين من السكن. لكن هذه المصادر المتعددة تنتج معلومات نادراً ما تكون قابلة للمقارنة عبر المصادر وتستمر في ترك فجوات كبيرة. في نهاية المطاف، هذه الفجوات في البيانات هي التي تسمح للمناظرات الإيديولوجية بالسيطرة على المناقشـات الموضوعية في هذا القطاع. ولإعطاء إجابات جوهرية على الأسئلة الأساسية وتسوية المناقشـات التي تم إيجازها هنا دون اللجوء إلى الإيديولوجـية ، من الضروري للمجتمع الدولي أن يأخذ جدول أعمال البيانات بجدية أكبر مما كان عليه الأمر في الماضي. يتم إحراز بعض التقدم من خلال أهداف التنمية الألفية، غير أنه لا يزال هناك طريق طويـل ينبغي السير فيه للوصول إلى الأهداف المرجـوة.



الجامعة
السورية للكتاب

الفصل التاسع

الصادرات السلع المصنعة و النمو الاقتصادي

عودة إلى مغالطة التكوير

في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، ناقش اقتصاديون التنمية ما إذا كانت عملية النمو الملحوظ لمجموعة الدول الأربع الكبار نمور شرق آسيا: هونغ كونغ الصين، جمهورية كوريا، سنغافورة، وتايوان الصين، والتي كانت تعتمد على النمو السريع لصادرات السلع المصنعة ، يمكن أن يتم تعميمها على البلدان النامية الأخرى. كان السؤال الأساسي هو ما إذا كان ما نجح في عدد قليل من الاقتصاديات ذات الحجم المعتدل يمكن أن يصلح لعدد كبير من الاقتصاديات بعض منها أكبر بكثير. على وجه الخصوص ، كان السؤال هو ما إذا كان تعميم هذه الاستراتيجية من شأنه إغراق أسواق الدول الصناعية بواردات السلع المصنعة بحيث تكون الاستجابة بمثابة موجة من الحماية، مما يحيط محاولات النمو السريع في الصادرات من قبل البلدان النامية. أصبح هذا يعرف باسم مشكلة مغالطة التكوير: ما بدا منطقيا بالنسبة لبلد واحد في عزلة كان غير منطقيا عندما يتم تعميمه.

قدم كلارين (١٩٨٢) حساباتٍ تشير إلى أن مشكلة مغالطة التكوير يمكن أن تشكل بالفعل قيوداً على سرعة ومدى اتساع تعميم نموذج نمور

شرق آسيا. مع هذا، تم اقتراح المزيد من الحسابات في سياق مؤلفات كلاين (١٩٨٤)، مفادها أن المعدلات الكبيرة نسبياً لنمو الصادرات المصنعة من البلدان النامية، يمكن متابعتها دون أن تؤدي إلى الحماية، طالما لاحظوا "حدود السرعة" التي كانت بشكلٍ أساسي أبطأ بكثير من السرعة التي ميزت حتى الآن نموذج شرق آسيا.

ثلاثة جوانب للقصد من وراء هذا الفصل. أولاً، تدقيق ما إذا كانت دراساتي السابقة متفقة مع ما حدث لاحقاً. ويتم ذلك على المستوى الكلي العالمي، لمعرفة ما إذا كانت الصادرات المصنعة من البلدان النامية قد نمت ضمن نطاق حدود السرعة المتوقعة، وعلى المستوى القطاعي، للنظر فيما إذا كان قد تم بلوغ مستويات الاختراق في الواردات التي توقع المحللون أنها قد تؤدي إلى الحماية في الواقع. ثانياً، تنظر هذه الدراسة فيما إذا كانت البلدان النامية التي لم تحقق بعد نمواً كبيراً في صادرات السلع المصنعة، قد تلقت النصيحة بشكلٍ جيد أو بشكلٍ رديء، بالنظر إلى الأبعاد العالمية للتجارة والإنتاج الحالية. ثالثاً، يطرح هذا الفصل سؤالاً وهو ما إذا كان هناك متغير جديد للاقتصاد الكلي لمشكلة مغالطة التكوين، مضافة أو أكثر أهمية من الانشغال بمعالطة تكوين الاقتصاد الجزئي السابقة.

بعبارات عامة، أجده ما يلي. أولاً، كان التوسع في الصادرات المصنعة من البلدان النامية على مدى ربع القرن الماضي قوياً ومصدراً حيوياً للنمو بالنسبة للعديد من البلدان، بيد أنه مع ذلك ظل في حدود السرعة التي افترضتها بشكل إجمالي. وثانياً، على المستوى القطاعي ، هناك شواهد هامة ذات معنى لمستويات عالية من اختراق الواردات كان من الممكن أن تؤدي

إلى الحماية وفقاً لنهاذج الحماية الإحصائية الخاصة بي، لكن ذلك يفعل هكذا في هذا الاتجاه، جزئياً بسبب الانضباط المتزايد الذي مارسته الاتفاقية العامة حول التعرفة والتجارة ومن ثم منظمة التجارة العالمية. ثالثاً، من خلال تطلعها إلى الأمام، كان ما زال في إمكان العديد من البلدان الفقيرة الاستفادة من متابعة نمو صادرات السلع المصنعة، على الرغم من الوجود الهائل للصين، ومجموعة الأربعة الأصلية، وغيرها من البلدان النامية في الأسواق العالمية للسلع المصنعة. تعكس هذه الإمكانيات حقيقة أنه حتى لو انطلقت البلدان الأكثر فقراً مجتمعةً فإنها لا تشكل سوى جزءٍ متواضعٍ من عمليات التصدير المحتملة للسلع المصنعة بالتناسب مع قاعدة البلدان النامية الموجودة حالياً. علاوة على ذلك ، هناك ظاهرة "سلم المنتج" التي يبدو فيها أن صادرات السلع المصنعة البسيطة الكثيفة العماله من المحتمل أن تزول من المجموعة الرابعة (كما حدث بالفعل)، الصين، وغيرها إلى البلدان الأكثر فقراً. أخيراً، يشير هذا المقال إلى أن هناك بالفعل مشكلة جديدة في تكوين مغالطة الاقتصاد الكلي مرتكزة على الصراع بين الفوائض التجارية المتصاعدة باستمرار في الصين وأماكن أخرى في آسيا وحاجة الولايات المتحدة الأمريكية، على وجه الخصوص، إلى تفادي توسيع العجز التجاري باستمرار والديون الخارجية غير المستدامة على نحو متزايد.

يلخص القسم الأول من هذه الدراسة بإيجاز التحليل في دراستين كنت قد أعدتهما في الثمانينيات (من القرن الماضي) ويستعرض كتابات حول تكوين مغالطة لاحقة. يبحث القسم الثاني في الأداء الكلي للبلدان النامية في مجال صادرات السلع المصنعة. يبحث القسم الثالث في الاتجاهات

القطاعية الأكثر تفصيلاً في مجال التجارة واحتراق الواردات. يتحول القسم الرابع إلى الآثار المترتبة على البلدان الفقيرة اليوم. ويتناول القسم الخامس مشكلة مغالطة التكوين الاقتصادية الكلية وال الحاجة إلى تعديل سعر الصرف الحقيقي في الصين والعديد من البلدان النامية الرئيسية الأخرى. وتأتي الخاتمة في القسم الأخير.

الدراسات المبكرة والمؤلفات اللاحقة

تم كتابة مقالتي المبكرة عن مغالطة التكوين (كلاين ١٩٨٢) في وقت تم فيه الاستشهاد بتجربة مجموعة الأربعة بشكل متكرر كدرس موضوعي حول مزايا النمو القائم على التصدير وعندما كان التصنيع غير الكفؤ الهدف إلى الحلول مكان الواردات قابعاً وراء حواجز الحماية المتفشية في أمريكا اللاتينية ومناطق البلدان النامية الرئيسية الأخرى. على الرغم من أنني أدركت أنه دليل ناشئ قوي على أهمية نمو الصادرات بالنسبة للنمو الاقتصادي (انظر، على سبيل المثال ، بالاسا ١٩٧٨) ، فقد لاحظت أن هناك ما يبرر وجود بعض الحيطة والحذر بسبب تزايد الحماية في سبعينيات القرن الماضي في قطاعات حساسة مثل المنسوجات والملابس والأحذية وأجهزة التلفزيون.

كأنه "اختبار حامض" لإمكانية الحماية الجديدة في البلدان الصناعية لإحباط نماذج من النمو في البلدان النامية على أساس التوسيع السريع ل الصادرات السلع المصنعة، حسبت ما الذي قد يحدث لنسب تغلغل الواردات إذا كانت جميع البلدان النامية سوف تصل إلى ذات معايير تصدير مجموعة الأربعة. لقد طبعت نفسي في البداية لتأثير حجم الاقتصاد ودخل

الفرد على نسبة الصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي، بناءً على الارتدادات والضعف عبر البلاد حسب رأي كل من تشينيري وسيرغرين (١٩٧٥). لقد وجدت أنه بالنسبة لعام الأساس ١٩٧٦، كانت مجموعة الأربعة قد صنعت سلع للتصدير بنسبة ٤٤ ضعف ما كان متوقعاً في النهاج العابر للبلاد. بعد ذلك، قدرت أنه إذا وصلت البلدان النامية الأخرى إلى مستويات مجموعة الأربعة، فإن صادرات السلع الصناعية من البلدان النامية إلى أسواق البلدان الصناعية سوف تتضاعف بمعامل ٧.٥. بعد ذلك، حددت حداً عشوائياً يبلغ ١٥% من تغلغل الواردات (نسبة الواردات إلى الاستهلاك المحلي الظاهر)، وارداتها من البلدان النامية كمجال معقول يمكن من خلاله إطلاق استجابة وقائية. عندما تم تطبيق هذه الغطاء على البيانات القطاعية التفصيلية في عالم يحاكي كثافة التصدير الصناعية، كانت النتيجة أنه كان من المتوقع أن تكون عتبة اختراق الواردات هذه متوقعة في القطاعات التي تستحوذ على نحو ٨٠ في المائة من واردات البلدان الصناعية من السلع المصنعة من البلدان النامية. وخلصت إلى أن "عميم نموذج شرق آسيا للتنمية القائمة على التصدير في جميع البلدان النامية من شأنه أن يؤدي إلى اختراق لا يمكن الدفاع عنه للأسوق داخل البلدان الصناعية" (كلاين ١٩٨٢).

في مقالتي الأولى ، ذكرت أيضًا باختصار موضوعين سيتم تناولهما في المؤلفات اللاحقة. الأول هو أن زيادة واردات السلع الصناعية من البلدان النامية من شأنها أن تؤدي إلى زيادة صادرات البلدان الصناعية مما قد يخفف من ضغوط الحماية الوقائية. ومع ذلك، لاحظت أن التجارة بين الشمال

والجنوب كانت بشكل رئيسي وسيطاً وليس صناعة داخلية ضمنية، وبالتالي فإن وظائف التصدير الجديدة تمثل إلى أن تكون في قطاعات مختلفة عن تلك التي تتنافس مع الواردات المتزايدة من البلدان النامية. سيكون كل التخفيف من ضغوط الحماية الوقائية محدوداً على الأرجح. وكان الموضوع الثاني هو أن تأثيرات التقلبات المعاكسة في الأسواق يمكن أن تخفف من ارتفاع الصادرات المصنعة من البلدان النامية بشكلٍ حسن قبل أن تحدث الردود الوقائية، لأن التحول الخارجي للعرض من البلدان التي تتبع الاستراتيجية الموجهة للتصدير قد يؤدي إلى انخفاض الأسعار النسبية لهذه الصادرات. ومع ذلك، فقد أكدت أن تأثير شروط التبادل التجاري هذا عزز فقط استنتاج السياسة القائل بأن البلدان النامية كمجموعة لا يمكن أن تتوقع تكرار نتائج صادرات مجموعة الأربعة (كلاين ١٩٨٢).

على الرغم من أن اختبار حامض مجموعة الأربعة ينصح بالتعقل والتدبر، إلا أنه لا يعني بأي حال من الأحوال تجاهل الصادرات المصنعة. قمت بإعادة النظر في القضية في تحليل لاحق (كلاين ١٩٨٤). في تلك الدراسة، قدرت نموذج لوغيت (أي نموذج رسم بياني يوضح قيم الاحتمالات) لحماية البلاد الصناعية من خلال حواجز اللا تعرفة الرئيسية كدالة لحجم العمالة القطاعية، ومستوى تغلغل الواردات، والمتغيرات الأخرى. لم يجد تطبيق النموذج على المستويات البديلة المتوقعة للواردات القطاعية للسلع المصنعة من البلدان النامية بحلول عام ١٩٩٠ أي زيادة متنبأ بها بشكل عام في الحماية، على الرغم من أن التوقعات قد تنبأت بارتفاعٍ كبير في إحداث حواجز أمريكية غير تجارية (تغطية السوق من ٤٠ إلى ٤٧

في المائة). استندت التوقعات إلى تقدير استقرائي بسيط لمعدلات النمو في السبعينيات، مما أسفر عن متوسط توسيع حقيقي بنسبة ١٤ في المائة سنويًا، وبشكلٍ متعاقب على مجموعة من توقعات البنك الدولي التي بلغ متوسطها ١٠ في المائة. أشارت دراستي الثانية إلى أن المراحل التدريجية في مستويات معايير مجموعة الأربعة بحلول عام ١٩٩٠ قد ترجمت إلى معدلات نمو لل الصادرات المصنعة التي يبلغ متوسطها حوالي ٣٠ في المائة سنويًا خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٠. وبشكلٍ مشابه، كان معدل النمو الحقيقي والفعلي للصادرات الكورية المصنعة من أوائل ١٩٦٠ إلى ١٩٨٠ حوالي ٣٠ في المائة سنويًا. وخلصت الدراسة الثانية إلى هذا الحد (كلاين ١٩٨٤).

هناك حد أقصى لسرعة توسيع الصادرات المصنعة التي يمكن أن تتحققها البلدان النامية بشكل جيد... (ربما) يمكنها توسيع صادراتها المصنعة بمعدلات حقيقية بين ١٠ و ١٥ في المائة سنويًا دون إثارة ردود حماية قوية،... ولكن التوسيع بمعدل ٣٠ في المائة أو أعلى من المرجح أن يثير مشاكل استيعاب السوق وحمايتها.

انتقد راينس (١٩٨٥) مقالتي التي كتبتها عام ١٩٨٢ وبني نقهه لي على أساس خلفياتٍ ثلاثة. أولاً، حاجج قائلاً إن ذلك يبالغ في تقدير النمو الوقائي للصادرات المصنعة من البلدان النامية من خلال عدم الاعتراف بالتوقيت المختلف بين البلدان المختلفة أو احتمال انخفاض كثافة التصنيع في البلدان التي لديها هبات طبيعية كبيرة من الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى. ثانياً، اعتبر أن الحد الأدنى البالغ ١٥ في المائة للرد الوقائي تعسفي وقال أنه قد يكون منخفضاً جداً. ثالثاً، أكد أن حساباتي فشلت في مراعاة

الزيادة المحتملة في حصة الصادرات المصنعة والموردة من الجنوب إلى الجنوب بدلاً من الجنوب إلى الشمال. لقد أكدت إجابتي (كلاين ١٩٨٥) على النقطة الأكثر أهمية بالنسبة لي، وكانت رانيس متفقين: لا يمكن للمخططين... أن يتوقعوا بالضرورة أن تكون فوائد التحرير التجاري (اللبرلة) لبلداتهم كبيرة مثل تلك التي حققتها مجموعة البلدان الأربع (رانيس ١٩٨٥). على النقيض الأول، أجبت أن مقالتي عززت بالفعل هذه النقطة الرئيسية. وجاء في ردِي على النقطة الثانية التي أثارها رانيس أنني لاحظت أن مستوى ١٥ في المائة لوارادات البلدان النامية كان متسقاً مع التقديرات اللاحقة (كلاين ١٩٨٤) لوظائف الحماية الإحصائية على الأقل بالنسبة للقطاعات الكبيرة، بمجردأخذ الوارادات من البلدان الصناعية في الاعتبار، وفي الرد على الانتقاد الثالث، كما هو موضح أدناه، قلت إنه لدينا الآن سجل تاريخي لا يظهر سوى زيادةً متواضعةً في حصة الصادرات المصنعة من البلدان النامية التي تذهب إلى بلدان نامية أخرى، وقد أكد ردِي على أنني أتفق مع رانيس بشأن أهمية نمو الصادرات في البلدان النامية، وخاصة لمساعدة البلدان على التكيف مع أزمة الديون. في نفس الوقت، أكدت على الحد الأقصى للسرعة، من دراستي عام ١٩٨٤.

استطاع ماير (٢٠٠٣) المؤلفات اللاحقة عن مغالطة التكوين. وقد حدد أربع نسخ من مغالطة التكوين:

(١) نسخة مبكرة تم التمهيد لها من قبل كلاين (١٩٨٢) الذي يركز على أهداف الحماية في البلدان المتقدمة ... (٢) نسخة أحدث تم استخدامها من قبل فايني وسينهادجي -سيملالي (١٩٩٢) اللذين يركزان على التوازن

الجزئي ... (حقيقة) أن قابلية تعدد (مرونة) الطلب على الصادرات لمجموعة من البلدان أصغر في القيمة المطلقة من المرونة المتماثلة لبلدٍ ما بمفرده... (٣) نسخة تم تحديدها من قبل هافريليشن (١٩٩٠) واختبارت لأول مرة من قبل مارتن (١٩٩٣) التي تسلط الضوء على طبيعة التوازن العام لغالطة التكوين ... (و) نسخة أخرى (٤) "تركز على" ما إذا كانت الصادرات المصنعة ... من البلدان النامية ينخفض سعرها مقارنةً بالدول المتقدمة.

على الرغم من أن ماير يحكم بأن إعادة صياغة مارتن للمسألة بشرط التوازن العام كانت بمثابة التقدم المهم، غير أنه يلاحظ بأن نقاط الضعف الهامة للدراسة بما في ذلك "تصنيف منتجات واسع جدًا، قابليات تعدد عالية ومستمرة للإحلال... وافتقار إلىأخذ تكاليف التعديل في البلدان النامية بالحسبان" (ماير ٢٠٠٣). كما أنه يقترح أنه بالرغم من التحسينات في دراسات نموذج التوازن العام اللاحق العديدة، بيد أن هذه الدراسات تستمر عادةً في المعاناة من التجمعات القطاعية الواسعة على نحو مفرط.

بخصوص المسألة الرابعة، يستطيع ماير العديد من الدراسات ويجتمع النتائج السائدة التالية. أولاً، إن أي هبوط واضح في شروط التبادل التجاري للمصنعين من البلدان النامية خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي يميل إلى الاختفاء بعد استبعاد المعادن غير الحديدية، التي كان انخفاض كبير في أسعارها في أوائل سبعينيات القرن المنصرم . ثانياً ، خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى أواخر الثمانينيات ، ربما كان هناك اتجاه انحداري صغير في شروط التبادل التجاري للبلدان النامية في السلع الصناعية (سعر الصادرات بالنسبة لسعر الواردات) ، بنسبة ١ في المائة سنويًا وفقاً لدراسة

واحدة. ومع ذلك ، فقد طغت على ذلك زيادة حجم الصادرات ، بحيث تكون معدلات التبادل التجاري للدخل (تدبير يتضمن كمية الصادرات وبالتالي فهو مقياس قدرة الاستيراد الحقيقة لمكاسب التصدير) قد ارتفعت بحدٍ ونشاط. بنسبة ١٠ في المائة سنويًا. حسب ما ورد في الدراسة ذاتها.

ثالثاً ، خلال الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي، كان هناك نمط مختلف بين البلدان النامية. شهدت اقتصاديات شرق وجنوب آسيا اتجاهًا سلبيًا طفيفًا من حيث معدلات التبادل التجاري للسلع الصناعية ، لكن أقل البلدان تقدماً شهدت اتجاهًا سلبيًا قويًا بنحو ٥ في المائة سنويًا ، وشهدت بلدان أمريكا اللاتينية نتائج متوسطة. رابعاً ، تحولت بلدان مثل كوريا إلى صادرات مصنعة أعلى سعراً وأكثر تطوراً من الناحية التكنولوجية.

على نطاق أوسع، يشير ماير إلى أن البلدان التي تركز بشكل رئيسي على صادرات **السلع الصناعية** كثيفة العمالة هي التي شهدت انخفاض معدلات التبادل التجاري.

تجيز دراسة مارتن (١٩٩٣) النظر مرة أخرى بسبب مطالبتها بأن نهج التوازن العام "قد يقلب بشكل كامل النظرة التقليدية لغالطة التكوين".

يستخدم نموذجه ثلاثة قطاعات متوجات فقط: السلع المصنعة والبضائع والخدمات الأخرى والسلع غير المصنفة. من الواضح أن هذا أصغر بكثير من أن يقول أي شيء مفيد بشأن الحماية. على سبيل المثال، عندما يتم جمع الملابس والطائرات معًا في قطاع واحد، يستحيل تحليل ضغوط الحماية التي قد تنشأ في الملابس من زيادة الواردات بعض النظر عن زيادة صادرات الطائرات. بدلاً من ذلك، يتم افتراض هذه الضغوط دون تردد. ومع ذلك

لا يقوم مارتن باختبار صريح للحماية، على الرغم من أن البعض ربما قد استنتج بطريقة غير صحيحة أن دراسته تتحدث عن هذه المسألة: استنتاجه أن فرضية مغالطة التكوين انقلبت على رأسها أمر غريب، بالنظر إلى أنه لا يختبر واحدة من مقرراتها الرئيسية. وبدلاً من ذلك، فإن تحليله يتعلق فقط بمتغير شروط التبادل التجاري لمغالطة التكوين.

يفترض اختباره الأكثر صلة بهذا التغيير صدمة إنتاجية بنسبة ١٠ في المائة في إنتاج السلع الصناعية في البلدان النامية. ثم ينظر في الفرق فيما بين هذا الحدوث في منطقة واحدة تكون بحالة العزلة (على سبيل المثال، شرق آسيا) وفي جميع المناطق النامية. ويجد أن صادرات السلع المصنعة ترتفع بنسبة ١٦ في المائة بشكلٍ موحد فعلياً لأي منطقة من البلدان النامية، في كل من حالات الصدمة الفردية والمشتركة، مع تحقيق مكاسب رفاهية صغيرة في كلتا الحالتين، ولكن أعلى بشكلٍ منتظم في حالة الصدمة المشتركة بسبب توافر الواردات المصنعة الأرخص. ومع ذلك، يجب التأكيد على أن معدلات النمو السنوية المبكرة على الطريقة الكورية للصادرات المصنعة بنسبة ٣٠ في المائة على مدى عدة سنوات (تتجاوز بكثير الحد الأقصى للسرعة الخاصة التي أفترضها) ستؤدي إلى زيادات في حدود عدة مئات في المائة، وليس ١٦ في المائة فقط، في فترة أقل بكثير من عقد من الزمان. لذلك فإن اختباره للتوازن العام الثابت المقارن مع زيادة بنسبة ١٦ في المائة في الصادرات المصنعة هو شيء أشبه ما يكون برجل من القش عندما يتم تقديمها كاختبار لفرضية مغالطة التكوين. علاوة على ذلك، نظراً لأن نموذجه لا يفك في الحماية المستحثة في البلدان الصناعية (حسن الحظ، نظراً لأن التجميع

القطاعي يحول دون ذلك)، فهو في أفضل الأحوال اختبار لمتغير شروط التبادل التجاري لغالطة التكوين، ولكن يستخدم المرء ما يرقى إلى الحد الأدنى من الصدمة مقارنةً بالاتجاهات العقدية الفعلية (كل عشر سنوات) وبالتالي لا يجد الحد الأدنى من التأثيرات أمراً مفاجئاً.

الأدلة الإجمالية على أداء الصادرات المصنعة

يوضح الجدول ٩، تقديرات الصادرات الحقيقة للسلع الصناعية من قبل البلدان النامية لسنوات الأداء القياسية للأربعة عقود الماضية. البيانات الأساسية هي بالقيمة الاسمية للدولار، وتشير إلى الصادرات من فئات تصنيف التجارة الصناعية القياسية ٥ إلى ٨ أقل فئة ٦٨ (المعادن غير الحديدية، النحاس بشكل رئيسي). قام الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) عام ٢٠٠٥ بجمع هذه البيانات. يتم تفريغ البيانات الاسمية بالدولار الثابت لعام ٢٠٠٠ باستخدام مؤشر أسعار المنتجين في الولايات المتحدة الأمريكية (صندوق النقد الدولي ٢٠٠٦) للحصول على تقديرات حقيقة في الجدول.

لأهداف متعلقة بدراسة فرضية مغالطة التكوين، فإن التقدير الأكثر أهمية في الجدول ١-٩ هو نمو إجمالي الصادرات من السلع الصناعية من البلدان النامية في الفترة بعد عام ١٩٨٠. وبالنسبة لـ ٤٤ اقتصاداً باستثناء الدول الأوروبية الخمسة، نما هذا الإجمالي في شروط حقيقة بلغت ٣٪، في المائة في الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠ وبين نفس الوتيرة تقريرياً ٦٪ في المائة في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٤. هذا يعني أن معدل النمو الكلي كان عند مستوى

١٢ في المائة أو نحو ذلك المقترن حسب كلاين (١٩٨٢) لربع القرن بأكمله. وبإضافة الدول الأوروبية الخمس للفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٤ ، بلغ معدل النمو الإجمالي لل الصادرات المصنعة ٩,٩ في المائة. وحتى بالنسبة لآسيا ، فإن إجمالي نمو الصادرات المصنعة الحقيقي كان في نطاق الحد الأقصى للسرعة البالغ ١٢ في المائة، بمتوسط ١١,٥ في المائة في الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠ و ٩,٦ في المائة في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٤.

ارتفعت المبالغ المطلقة المقابلة بشكل دراماتيكي كبير، بطبيعة الحال، بالنظر إلى قوة الفائدة المركبة. بالنسبة إلى ٤٤ دولة غير أوروبية مدرجة في الجدول ، ازدادت الصادرات المصنعة الحقيقة من ١٦,٨ مليار دولار في

عام ١٩٦٢ (بأسعار عام ٢٠٠٠) إلى ١٦٥,٨ مليار دولار في عام ١٩٨٠، و ٤٦٤,٤ مليار دولار في عام ١٩٩٠، و ٣٣,١ تريليون دولار في عام ٢٠٠٠، و ١,٧٩ تريليون دولار في عام ٢٠٠٤.

الصين هي البلد المهم الوحيد المقيم بعيداً عن هذه التجربة. بعد نموٍ معتدلٍ نسبياً بلغ ٦,١ في المائة منذ عام ١٩٦٢ وحتى عام ١٩٨٠ ، نمت صادرات الصين المصنعة الحقيقة بنسبة ٤,١٤ سنوياً في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠. في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٤ ، زادت وتيرة هذه الصادرات إلى ١٦,٢ في المائة سنوياً. علاوة على ذلك ، تسارع المعدل على نحو أكبر في الآونة الأخيرة. وهكذا كانت الوتيرة السنوية ١٤,٧ في المائة في الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ ، ولكنها حلقت إلى ٢٠ في المائة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٠.

تشمل الأنماط الرئيسية الأخرى في الجدول ١-٩ ما يلي. كان هناك تباطؤ ملحوظ في معدل نمو الصادرات المصنعة لمجموعة الأربعة بحلول التسعينات من القرن الماضي. في حين أن المعدل السنوي كان ١٦,٧ في المائة في الفترة من ١٩٦٢ إلى ١٩٨٠ للمجموعة ككل (ولكن ٣٤ في المائة لكوريا)، تراجعت وتيرة إلى ٦,١٠ في المائة في الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠ وإلى معدل أكثر تواضعاً بشكلٍ مثير للدهشة ألا وهو ٧ في المائة في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٤. مع تباطؤ نمو مجموعة الأربعة للصادرات المصنعة من جهة، وتسارع نمو الصادرات من الصين إلى مستويات أعلى من ذلك بكثير من جهة أخرى، انتقلت مجموعة الأربعة من إجمالي الصادرات المصنعة حوالي خمسة أضعاف صادرات الصين في عام ١٩٨٠ إلى حوالي ١,٥ مرة في

عام ٢٠٠٤.

العديد من البلدان الأخرى بالإضافة إلى الصين حققت تسارعاً مثيراً لا عجب، بينما تباطأت مجموعة الأربعة الأصلية. في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٤، حققت أكثر من ١٢ دولة نامية نمواً حقيقياً في الصادرات المصنعة بلغ متوسطها أكثر من ١٢ في المائة سنوياً: بوليفيا، كوستاريكا، إكواتور، المكسيك، الفلبين، وأربعة من الدول الأوروبية الخمس، بالإضافة إلى أنغولا، نيجيريا، وتونغو. هناك عوامل خاصة تساعد في شرح العديد من هذه النتائج. وتشمل هذه النتائج تكامل أوروبا الشرقية مع سوق الاتحاد الأوروبي في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٤، وتكامل المكسيك مع سوق أمريكا الشمالية بموجب اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، وقرار إنجل لتحديد

موقع في مصنع كبير لأنصاف الموصلات في كوستاريكا كمصدر للأسوق العالمية.

على الرغم من أنه بالنسبة لستة بلدان (الإكوادور وهنغاريا وبولندا وأنغولا ونيجيريا وتونغو)، قد تكون المعدلات المرتفعة في الفترة ١٩٩٠ - ٤٢٠٠ مضللة لأنها اتبعت معدلات سلبية في الثمانينيات، إلا أن النمط الأساسي هو النجاح المذهل لعدد كبير من البلدان في تحقيق معدلات نمو عالية حقيقة للممتلكات المصنعة. بينما كان متوسط معدل النمو الحقيقي لل الصادرات المصنعة في الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٤ بالنسبة إلى ٤٩ دولة ٩,٩ في المائة، وكان المعدل المتوسط ٩,٢ في المائة، مما يدل على أن النمو لم تتحكره الصين وعدد قليل من البلدان الأخرى. انتقلت الهند بشكل متزايد نحو المجموعة مع نمو سريع في الصادرات المصنعة بمتوسط معدلات ارتفعت من ٥ في المائة في السبعينيات والستينيات إلى ٧,٨ في المائة في الثمانينيات و ٩,٦ في ١٩٩٠ - ٢٠٠٤.

وهناك نمط آخر يتضح في الجدول ١-٩ وهو أنه على الرغم من النمو السريع المستمر نسبياً في الصادرات المصنعة، فقد يميل النمو إلى التباطؤ بمرور الوقت. بالنسبة للبلدان الأربع والأربعين التي تتوفر بيانات عنها خلال الفترة الكاملة، تباطأ إجمالي الصادرات المصنعة الحقيقة من نمو سنوي بلغ ١٢,٧ في المائة في ١٩٦٢ - ١٩٨٠ إلى ١٠,٣ في المائة في ١٩٨٠ - ١٩٩٠ وإلى ٩,٦ في المائة في ١٩٩٠ - ٢٠٠٤. كان من المتوقع

حدوث هذا الهبوط في معدل النمو بالنظر إلى أنه في الستينيات والسبعينات، كان النمو منطلقاً من مستويات أساسية منخفضة للغاية.

بالإضافة إلى دراسة معدلات النمو الحقيقة المحققة للصادرات المصنعة، من الممكن اختبار نتيجة مناقشة مغالطة تكوين مجموعة الأربعة من خلال رؤية فيما إذا كانت نسبة الصادرات المصنعة إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية اليوم قد وصلت إلى مستوى ١٩٨٠ لمجموعة الأربعة. كان هذا الاختبار أكثر تساهلاً من ذلك الوارد في كتابي لعام ١٩٨٤، والذي نظر في تحقيق نسب مجموعة الأربعة بحلول عام ١٩٩٠، وليس عام ٢٠٠٤. ويوضح الجدول ٢-٩ نسبة الصادرات المصنعة إلى الناتج المحلي العام للبلدان النامية الـ ١٧ التي حققت تطوراً أكبر في مجال الصادرات المصنعة عام ٢٠٠٤. وتمثل هذه النسبة ٥٩٠ في المائة من إجمالي الصادرات المصنعة لعام ٢٠٠٤ للاقتصاديات الـ ٤٩ الموضحة في الجدول ١-٩.

المؤسسة العامة السورية للكتاب

جدول ٩ - ١ الصادرات المصنعة من البلدان النامية، ١٩٦٢ - ١٩٧٤

أسيا

فرعي (١٣)	مجموع	تايلاند	سنغافورة	الفلبين	باكستان	البنز	جمهوريّة كوريا	أندونيسيا	الهند	تايلاند الصين	هونغ كونغ الصين	الصين	بنغلاديش	آسيا	
٤,٦٦٦	٩٣,٧٧٥	٩٣,٧٧٥	٢٦,٠	٤,٥٥٨٨	١,٣٧٧	٧٤٠	١٣٨								
٣٢,٦	٧٧,٥	٧٧,٥	٤,٣٧٠	٤,٣٧٠	٣٥,٠	٥٠,٢	٤٩,٩١١٧	٢١٩,٨٨٦	٥٠,٥٩٣	١٢,٤٦	٤,٣٥				
٣٢,٤	٦١,٨	٦١,٨	١٢,٧	٩٤,٢	٩٥,٠	٩١,٨	٩١,١	٨٣,٦	٢٢٦,٩٩٣	١٩٢,٤٧٩	٨٦,٣٧٣	٢٦,٥٣٩	٢٦,٦٩٢		
٣٢,٣	٨,٥	٨,٥	٢٢,٤	٩٣,٨	٩٥,١	٩٢,٦	١٠٣,٩	٥٧,٩	١٤١,٠٦١	٧٠,٨٥٦	٣٠,٣٤٤	٥٣٧			
٣٢,٢	٧,٨	٧,٨	٥,٠	٨٤,١	٧٦,٤	٦٩,٨	٥٨,٦	٤٦,٩	٣٤,٥٩١	١٤٣٩٩	٦,٥٣٦	٢,٦٧٤٢			
٣٢,١	٣,٦	٣,٦	٢٤,٩	٥٥,٥	٥٦,٧	٣٥,٢	٢,٣	٣٣,٤١٥	٣٥٢٤١	١٠,٣٢٣	٧٣٧	٨			
٣٢,٠	١,٦	١,٦	٣٥,٣	٩١,٠	٨٩,٩	٩٣,٢	٨٩,٩	١٧,٩	٢٠٩,٧٧٩	١٥٤,٨٩٢	٦٩,١٩٠	٢٤,٥٥٩	٤٢		
٣٢,٩	١٦,٢	١٦,٢	١٥,٠	٧٥,٤	٨٠,٤	٥٣,٩	٥,٦	٨٦,٣٦٥	٧٨,٩٣	١٨,١١٠	٣٦,٠	٢٤٣			
٣٢,٨	٩,٧	٩,٧	٨٥,٢	٨٤,٨	٧٨,٨	٤٩,١	٢٨,٥	١٠,٣١٤	٧,٨٠١	٥,١٦	١,٨٩٩	٤٠٧			
٣٢,٧	٦,٧	٦,٧	١٥,٦	٨٩,٨	٩١٣	٣٧,٨	٢١,١	٥,١	٣٣,٣٢٥	٣٤,٧٧٥	٣,٥٣٣	١٠٩			
٣٢,٦	١٢,٣	١٢,٣	٨٣,٤	٨٥,٤	٧١,١	٣٢,١	٤٩,٤	١٣٤,٤٥٦	١١٧,٦٣٥	٤٢,٧٩٧	١٢,٣٣٣	١,٣٧٥			
٣٢,٥	١٣,٨	١٣,٨	٧٣,٩	٦٣,٨	٥٣,٤	٦,٢	٦,٢	٣٦٦٨	٣٤,٦٣	١,١٦١	٣٥	٣٥			
٣٢,٤	١٩,٣	١٨,٤	٧٤,٨	٧٥,٣	٦٣,٢	٥٥,٠	٤,٦	٥١,٧٧٦	١٦,٦٤٥	٢,٤٥٥	٨٨				
٣٢,٣	١٦,٨	٨٧,٧	٧٧,٢	٥٤,١	٣٢,٦	١٦,٥٥٨٦٥	١٦,٦٥٥٨٦٥	١٠,٧٧٦,١٣٥	٣٩,٢٧٦	١٢٣٢٨٤	١٢٣٣١				
٣٢,٢	١٦,٧	١٦,٧	٩١,٧	٨٨,١٣	٥١,٣	٧١,٥,٤٥٤	٦٠,٦,٠٨٥	٢٦٩,٢١٦	٩٣,٧٧٥	٤,٦٦٦	٤,٦٦٦				

٢٠٠٤ - ١٩٩٢ الصادرات المصنعة من البلدان النامية، ١-٩ جدول بيتج

مستوى (ملايين الدولارات الأمريكية بأسعار صرف عام ٢٠٠٠)
النحو الحقيقي السنوي (%)

الاقتصاد	صرف عام ٢٠٠٠	النسبة المئوية لإجمالي الصادرات					النحو الحقيقي السنوي (%)
		١٩٦٢	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	
أوروبا	-	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
جمهورية التشيك	-	٨٤,٩	٨٨,٤	٩٠,٣	٩٣,٣	٩٥,٧	٩٨,٤
فنلندا	-	٦٥,٨	٦٩,١	٧١,١	٧٤,٣	٧٦,٨	٨٨,٠
بولندا	-	٦٧,٣	٦٨,٣	٦٨,٣	٦٩,٣	٧٠,٧	٨٠,٧
جمهورية سلوفاكيا	-	٣٦,٩	٤٤,٥	٤٦,٧	٤٧,٧	٤٨,٣	٤٩,٧
تركيا	-	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٣	١٠,٧
مجموع فرعى (٥)	-	٣٦٣	٣٦٩	٣٧٤	٣٧٦	٣٧٨	٣٨٣
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	-	٦١,٣	٦٣,٣	٦٦,١	٦٨,٣	٦٩,٣	٧١
الجزائر	١٣٠	٩٣,٣	٩٣,٢	٩١,٠	٩٠,٩	٩٠,٧	٩٠,٦

في عام ١٩٨٠ كان متوسط الحصة البسيطة للصادرات المصنعة إلى الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الأربعة ٥٢، في المائة. إذا طبقنا هذا الحد، فإن أربعةً من الاقتصاديات السبعة عشر فقط وصلت إلى مستويات مجموعة الأربعة بحلول عام ٢٠٠٤. ثلاثة منها كانت في مجموعة الأربعة الأصلية (هونغ كونغ الصين، تايوان الصين، وسنغافورة، والرابع هو الوارد الجديد، ماليزيا).

كوريا لم تصل بعد إلى المتوسط الأصلي لمجموعة الأربعة. بطبيعة الحال، اثنان من الاقتصاديات مجموعة الأربعة هما دول - المدن (هونغ كونغ الصين وسنغافورة). وتشمل صادراتها المصنعة البضائع التجارية والمدخلات المستوردة الكبيرة. الواقع أن صادراتها المصنعة اليوم تتجاوز إلى حد كبير الناتج المحلي الإجمالي، حيث يبلغ متوسطها ١٤٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. لنفترض، إذن، أن معايير مجموعة الأربعة حددت المعدل المتوسط لكوريا وتايوان والصين فقط في عام ١٩٨٠ ، أو ٦٣٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. يضيف هذا المعيار تايلند وال مجر والفيليبين إلى قائمة الدول التي وصلت إلى منزلة ومركز مجموعة الأربعة. ومن المفارقات أن كوريا لم تكن محققة لهذا المعيار بعد). إذا تم تعين الاختبار على أساس مؤشر أضعف، فإن نسبة عام ١٩٨٠ من الصادرات المصنعة إلى الناتج المحلي الإجمالي لكوريا فقط (٥٢ في المائة)، ثم أن قائمة الاقتصاديات التي تجتاز هذا الاختبار بحلول عام ٢٠٠٤ آخذة في التنامي أكثر، مضيفة الصين وكوريا نفسها، و "إسرائيل". تشمل هذه الاختبارات الثلاثة الأسهل ٣٣ و ٤٠ و ٨١ في المائة ، على التوالي، من إجمالي الصادرات المصنعة لمجموعة اقتصاديات الـ ١٧ في الجدول.

جدول ٢-٩ ، صادرات السلع المصنعة، ١٩٨٠ و٢٠٠٤

الاقتصاد	هونغ كونغ الصين	جمهورية كوريا	تايوان الصين	المكسيك سنغافورة	مالزيا	تايلند الهند	تركيا البرازيل	هنغاريا إسرائيل	إندونيسيا الفلبين	جنوب أفريقيا باكستان	بالدولار الأمريكي الحالي (بالملايين)	نسبة مئوية من الناتج المحلي إجمالي	١٩٨٠	٢٠٠٤
											١٩٨٠	٤٠.٣	٢٨.١	
الصين	١٧,٩٥٦	١٦.٢٧٩	٢٠.٢٣١	٣٠.٣٨٩	٨,١٥٠	٥٤٢,٤٦٣	٢٣١,٠٣٢	١٦٠,٩٧٢	١٤٨,٥١٩	٩٥٠,٤٣٣	٧٢٠,٠٢٤	١٠.٦٢٧	٤٩.٦	٢٠٠٤
الصين	٣٤٠.٠	٣٠.٣٤٤	٣٠.٣٨٩	٣٠.٣٨٩	٢٠٠٤	١٥٣.٤	٦٢.٨	٢٥٠,٠٥٤	١٤٨,٥١٩	٩٥٠,٤٣٣	٧٢٠,٠٢٤	١٠.٦٢٧	٤٩.٦	٢٠٠٤
تايوان الصين	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤
المكسيك	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤
سنغافورة	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤
مالزيا	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤
تايلند	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤
الهند	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤
تركيا	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤
البرازيل	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤
هنغاريا	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤
إسرائيل	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤
إندونيسيا	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤
الفيليبين	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤
جنوب أفريقيا	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤
باكستان	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤

المصدر: الصين، مديرية محاسبة الموارد العامة والإحصاء (تايوان الصين)

٢٠٠٥، مؤتمر التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة، والبنك الدولي ٢٠٠٦

باختصار، إذا تم استخدام حصة الصادرات المصنعة في الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الأربعة كاختبار، فعندئذٍ، ولتكلم بدقة، لم يكن ليتم تكرار نموذج مجموعة الأربعة بشكل ملائم من قبل حتى البلدان الصناعية النامية الرئيسية على مدار ربع القرن الماضي. ومع ذلك، فقد اقتربوا أكثر مما توقع الكثيرون. يبدو من غير المرجح أن معظم اقتصاديي التنمية في أوائل الثمانينيات كانوا يتوقعون أن تصعد الصين إلى مستوى كوريا (في ذلك الوقت) بنحو ربع الناتج المحلي الإجمالي في الصادرات المصنعة. لقد كان هناك شعور، أولاً، بأن السياسات الاقتصادية المحلية لم تكن تؤدي إلى هذه النتيجة (لأن الإصلاحات كانت حديثة للغاية)، وفضلاً عن ذلك، ثانياً، إذا حاولت الصين تكرار نجاح كوريا، فمن المحتمل أن تغرق الأسواق العالمية.

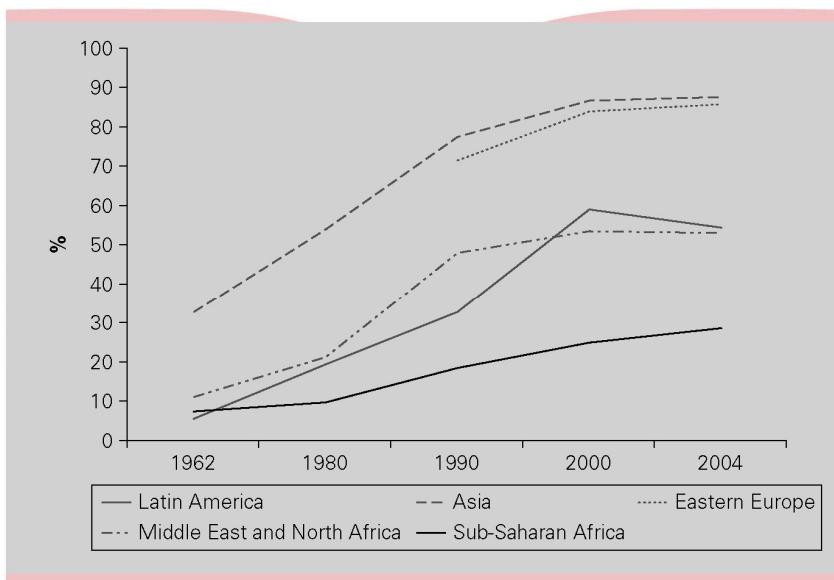
يوضح كل من الجدول ١-٩ والشكل ١-٩ التحول في صادرات البلدان النامية من هيمنة المواد الخام في أوائل عام ١٩٦٠ إلى هيمنة السلع المصنعة اليوم. بالنسبة إلى ٤ دول غير أوروبية، ارتفع المصنعون من ١٦ في المائة من إجمالي الصادرات في عام ١٩٦٢ إلى ٧٨ في المائة عام ٢٠٠٤. في عام ١٩٦٢، كان هناك ثلاثة اقتصادات فقط لديها أكثر من نصف صادراتها في المصنوعات: هونغ كونغ الصين وتايوان الصين والصين. بحلول عام ٢٠٠٤، كان لدى ٢٣ دولة غير أوروبية أكثر من نصف الصادرات في المصنوعات، أي أكثر بقليل من نصف إجمالي عدد هذه البلدان. إذا تم وزن كل اقتصاد بحصته من إجمالي عدد السكان في عام ٢٠٠٤، فإن المتوسط المرجح

لحصة البضائع المصنعة في إجمالي الصادرات ارتفع من ٣١,٥ في المائة في عام ١٩٦٢ إلى ٧٢,٧ في المائة في عام ٢٠٠٤. لذا سواء كان ذلك استناداً إلى القيم التجارية أو السكان، على مدار العقود الأربع الماضية تحول العالم النامي ككل، بشكلٍ متارجح، من الاعتماد على السلع غير الصناعية لحوالي ثلاثة أرباح التصدير (على أساس عدد السكان أو حتى أكثر، أكثر من أربعة أخماس، على أساس القيمة) إلى الاعتماد على حوالي ثلاثة أرباح من السلع الصناعية المعدة لأجل أرباح التصدير (كلا المعيارين).

ومع ذلك، كان ثمة اختلاف حاد بين المناطق في التحول إلى الصادرات المصنعة. اليوم، يحصل كل بلد من البلدان النامية الآسيوية والأوروبية في الشكل البياني ١-٩ على أكثر من نصف أرباح صادراته من السلع الصناعية. على النقيض من ذلك، هناك ثلاثة بلدان فقط من بين عشرة بلدان في أمريكا اللاتينية وأربعة فقط من بين سبعة بلدان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، واثنتان فقط من بين أربعة عشر بلداً إفريقياً في الجدول يقوم بذلك. يبلغ متوسط نصيب السلع الصناعية في الصادرات ٢٨ في المائة فقط بالنسبة للبلدان الأفريقية. بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية كمجموعة، تبلغ الحصة ٤٥ بالمائة، مما يعكس الحصص المرتفعة نسبياً من التصنيع للاقتصادين الاثنين الكبيرين (على وجه الخصوص المكسيك) على النقيض من ذلك، انخفضت الأسهم إلى حد كبير لمعظم الاقتصاديات الأصغر (مرة أخرى مع استثناء جدير باللاحظة لكوستاريكا).

شكل ١-٩ السلع المصنعة كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات، ١٩٦٢ - ٢٠٠٤

٢٠٠٤



المصدر: انظر النص وجدول رقم ١-٩

يوضح الشكل ١-٩ ثلاثة مستويات بل مراتب لكثافة حصة السلع الصناعية في الصادرات. تتحل آسيا وبلدان أوروبا الشرقية المرتبة الأولى، وتحتل أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وشمال إفريقيا المرتبة الوسطى، وتقع شبه صحراء إفريقيا في المرتبة الدنيا. يعكس هذا النمط عاملين مؤثرين اثنين أساسين هما: هبة وعطاء الموارد الطبيعية من جهة، ومرحلة التنمية من جهة أخرى.

يظهر انحدار إحصائي بسيط عبر القطاعات لعام ٢٠٠٤ هذه العوامل المؤثرة على حصة السلع الصناعية في الصادرات. وفيما يلي المعادلة التقديرية لهذه المسألة:

$$Z = -89,1 - 10,34 \ln(A) + 10,68 \ln(y) - 35,64 D_0 + 5,70 \ln(N), (9,1)$$

$$(-4,3) \quad (-4,7) \quad (4,4) \quad (-3,8) \quad (2,1)$$

Z المعدلة = ٦٦٧ ، توجد إحصاءات t بين قوسين ، حيث R^2 السلع المصنعة كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات، A = سطح الأرض للفرد (كيلومترات مربعة للشخص)، y = نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بأسعار السوق (لا تعادل القوة الشرائية)، D_0 = ١ إذا كان البلد مصدرًا رئيسيًا للنفط و ٠ خلاف ذلك، N هو عدد السكان بالمليين (البيانات من البنك الدولي 2005).

كما هو متوقع، يرتبط الدخل الفردي الأكثر ارتفاعاً بنصيب أعلى من صادرات السلع المصنعة، مما يعكس مجالاً أساسياً أكبر لتحقيق المعاير الصناعية للجودة الكافية للمنافسة العالمية. كما أن وجود اقتصاد أكبر وفقاً لعدد السكان يعزز أيضاً نصيب صادرات السلع المصنعة، مما يعكس اقتصاديات ذات نطاق كبير. إن البلد الذي يتمتع بموارد وصادرات نفطية كبيرة يمتلك، كمعدل متوسط، حصةً من صادرات السلع المصنعة التي تبلغ حوالي ٣٦ نقطة مئوية، دون ما يمكن توقعه خلاف ذلك. كما أن البلد الذي يمتلك نصيباً أكبر من الأرض لكل فرد فيها (A) لها حصة أقل أيضاً. على سبيل المثال، ننطلق من اتساع أراضي الأرجنتين لكل فرد، حيث أنه بمقاييس الكثافة السكانية (هناك ١٣ شخصاً في كل كيلومتر مربع في لأرجنتين)، أو أن $A = 0,77$ ، بالنسبة إلى الهند (358 شخصاً لكل كيلومتر مربع ، أو $A = 0,28$) من المتوقع أن تزيد الحصة من صادرات السلع المصنعة بحوالي ٣٤ نقطة مئوية، أما الأشياء الأخرى فهي متساوية.

من بيانات الاقتصاديات المعنية الواردة في الجدول ١-٩ ، يبلغ متوسط الكثافة السكانية ٢١ شخصاً لكل كيلومتر مربع في أمريكا اللاتينية، و ٥٣ شخصاً في إفريقيا، و ٦٥ شخصاً في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، و ١١٠ شخصاً في أوروبا، و ٢٩٨ شخصاً في آسيا. ومن المتوقع أن يؤدي توفر مساحة أكبر من نصيب الفرد إلى انخفاض الحصة المعتادة ل الصادرات السلع المصنعة في أمريكا اللاتينية عما هي عليه في آسيا، بنسبة ٤٪ نقطة مئوية، وفي إفريقيا أكثر من آسيا بنسبة ٩٪ نقطة مئوية.

وتشير هذه التقديرات إلى أنه سيكون هناك بعض الانخفاض في حصة السلع المصنعة من أجل التصدير لأفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وشمال إفريقيا دون مستوى النطاقات الموجودة في آسيا وأوروبا حتى مع ارتفاع دخل الفرد. يبدو مثل هذا التراجع واضحاً بالفعل في الشكل ١-٩ . ومع ذلك، تشير القاعدة الأدنى أيضاً إلى أن معدلات النمو المرتفعة نسبياً للصادرات المصنعة يمكن أن تستمر لبعض الوقت حتى في المناطق الثلاث التي تتمتع بوفرة عالية من الأراضي.

وفي الوقت نفسه، تعكس الاتجاهات في الشكل ١-٩ أيضاً الحقيقة البسيطةتمثلة في أن مخرجات الصناعة أي إنتاجها قد نمت بسرعة أكبر في آسيا منه في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وبالتالي، يقدر البنك الدولي (٢٠٠٥: الأرقام ٤، ٣) أنه خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٣، ارتفعت القيمة الحقيقة في التصنيع بحوالي ٢٧٠٪ في المائة لتنمية شرق آسيا والمحيط الهادئ و حوالي ١٠٠٪ في المائة لجنوب آسيا، ولكن لم

تتجاوز هذه النسبة ٧٥ في المائة في الشرق الأوسط. وشمال إفريقيا و ٢٥ في المائة لأمريكا اللاتينية وشبه صحراء أفريقيا. مع مواجهة جميع المناطق للسوق الدولية نفسها على نطاقٍ واسع، يمكن القول إن العوامل المحلية بدلاً من الإستراتيجية التجارية تمثلت في معظم الأداء التفاضلي في الإنتاج الصناعي، والذي أدى بدوره على نحوٍ كبيرٍ إلى أداءٍ تفاضليٍ في الصادرات المصنعة. كان النمو الاقتصادي المفرط أعلى بكثير في شرق آسيا والمحيط الهادئ (حوالي ٨ في المائة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٠) مقارنة بأمريكا اللاتينية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (حيث بلغ متوسطها حوالي ٢ في المائة). والسبب الرئيسي هو أن الاستثمار كان أعلى بكثير، حيث كان حوالي ٣٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٠ و ٣٩ في المائة في عام ٢٠٠٣ في شرق آسيا والمحيط الهادئ، مقارنة بحوالي ١٧ و ١٨ في المائة على التوالي، في أمريكا اللاتينية (البنك الدولي ٢٠٠٥: أرقام b.10a). باختصار، يبدو أن الصادرات المصنعة سريعة الارتفاع في شرق آسيا مقارنة بمعظم المناطق النامية الأخرى من المحتمل أن تكون نتيجةً لسبب ارتفاع معدل الاستثمار ونموًّا أكثر سرعةً.

أخيراً، من المفيد دراسة إحدى الحجج الرئيسية في ثمانينيات القرن الماضي حول سبب عدم ضرورة أن تشكل واردات السلع الصناعية من البلدان النامية عبئاً على أسواق البلدان الصناعية: أي أن البلدان النامية قد تصدر على نحو متزايد السلع الصناعية بعضها البعض بدلاً من البلدان الصناعية. من بين المتغيرات الهامة الأخيرة في هذا الجدال أن بلدان مجموعة

الأربعة في شرق آسيا قد خفت من الضغوط على أسواق الدول الصناعية حتى مع تصعيد الصين لهذا الضغط، لأنها حولت جزءاً من إنتاجها إلى مكونات صناعية تستخدمها الصين للتصدير إلى أسواق الدول الصناعية. وبهذه الطريقة، فإن بعض الزيادة في واردات الدول الصناعية من الصين تمثل بشكل أساسي إعادة تحويل الواردات التي كان مقيداً لها أن تأتي في الماضي من بلدان مجموعة الأربعة حديثة العهد بالتصنيع.

يدرس الجدول ٣-٩ أول هذه الفرضيات من خلال النظر في أفضل ٢٠ دولة نامية مصنفة حسب الحجم الثابت للصادرات المصنعة في عام ٢٠٠٤. وشكلت هذه الاقتصاديات ١,٩٥ تريليون دولار من الصادرات المصنعة في عام ٢٠٠٤ ، أو ٩٧ في المائة من إجمالي ٤٩ دولة تم بحثها في الجدول ١,١. من بين ٢٠ بلداً، كان لدى جميع هذه البلدان باستثناء ثلاثة منها فقط صادرات مصنعة بلغت ٧٥ في المائة أو أكثر من إجمالي الصادرات (وبالنسبة لـ ١١ من هذه البلدان، كانت النسبة ٨٥ في المائة أو أكثر). بسبب حجمها الكبير، حققت ثلاثة اقتصadiات أيضاً صادرات مصنعة ضمن أفضل ٢٠ بلد، رغم أن حصتها من السلع الصناعية في الصادرات كانت بشكلٍ ملحوظ أقل بكثير: البرازيل (٣,٥٣ بالمائة)، وإندونيسيا (٥,٥٥ بالمائة) وجنوب إفريقيا (٥,٥٦ بالمائة). ولأغراض عملية، على الرغم من ذلك، يتم توجيه هذه الاقتصاديات في هيكليتها التصديرية بشكلٍ كافٍ نحو المصنعين بحيث يمكن اعتبار الاتجاهات الجغرافية في إجمالي صادراتها على أنها مؤشر للاتجاهات الجغرافية في صادراتها المصنعة.

جدول ٣-٩ البلدان النامية الرئيسية العشرين مصنفة حسب الحجم
الثابت للصادرات المصنعة لديها في عام ٢٠٠٤

الاقتصاد	الصادرات المصنعة عام ٢٠٠٤ (بمليارات الدولارات لأمريكا حسب أسعار عام ٢٠٠٠)	نسبة الصادرات إلى البلدان الصناعية إجمالي صادرات %	٢٠٠٣	١٩٨٠
الصين	٤٩١	٥٤,٦	٤٦,٤	
هونغ كونغ، الصين	٢٢٦	٤٠,٦	٦٢,٩	
جمهورية كوريا	٢٠٩	٤٣,٧	٦٧,٢	
تايوان، الصين	١٤٦	٤٣,٥	٦٨,٠	
المكسيك	١٣٩	٩٤,١	٨٧,٢	
سنغافورة	١٣٤	٣٨,٩	٤١,١	
مالزيا	٨٦	٤٦,٠	٥٩,٨	
تايلند	٦٥	٥١,١	٥٨,٠	
الهند	٥٥	٤٦,٧	٤٩,٦	
بولندا	٥٤	٧٤,٨	٣٨,٠	
جمهورية التشيك	٢٥٤	٩٠,٤	٢٤,٢	
تركيا	٤٨	٦٤,٩	٥٨,١	
البرازيل	٤٦	٥٤,٣	٥٩,٧	
هنغاريا	٤٤	٧٩,٣	٣٢,٦	
"إسرائيل"	٣٣	٧٤,٦	٨١,٨	
إندونيسيا	٣٢	٥١,٦	٧٧,٧	
الفيليبين	٣٢	٥٤,٥	٧٥,٤	
جمهورية السلوفاك	٢١a	٦٩,١	٢٤,٢	
جنوب أفريقيا	٢١	٦٤,٤	٦٦,٨	
باكستان	١٠	٥٥,٦	٣٧,٠	
الإجمالي	١,٩٧٤	٥٤,٩	٥٨,٧	a.1980 ٢٠٠٥ ٢٠٠٦ ج، مؤتمر التجارة

المصدر: صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٦، ج، مؤتمر التجارة
 والتربية التابع للأمم المتحدة، a.1980 | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٦ ج، مؤتمر التجارة

كما هو مبين في الجدول ٩-٣ ، بالنسبة لغالبية الاقتصاديات (١٢)، كان هناك بالفعل اتجاه تناظري في حصة إجمالي الصادرات التي تذهب إلى أسواق البلدان الصناعية من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٤ . كان هناك انخفاض حاد في ثلاثة من اقتصادات بلدان مجموعة الأربعة (كوريا و هونغ كونغ والصين وتايوان والصين)، كل ذلك من حوالي ثلثي الصادرات في عام ١٩٨٠ إلى حوالي خمسي الصادرات فقط في عام ٢٠٠٤ (على الرغم من أن الانخفاض في سنغافورة كان أصغر بكثير ومن قاعدة أدنى).

ومع ذلك، كانت هناك تحركات مهمة في الاتجاه الآخر، بمبالغ كبيرة في المجموع، على الرغم من أن عدد البلدان كان أصغر. زادت اقتصادات أوروبا الشرقية زيادة حادة في صادراتها الموجهة إلى أسواق البلدان الصناعية، مما يعكس تفكك ترتيبات التجارة في الحرب الباردة والتحرك نحو التكامل مع الاتحاد الأوروبي. زادت المكسيك من اعتمادها على سوق أمريكا الشمالية. وزادت الصين، أكبر المصادرين للسلع المصنعة بحلول عام ٢٠٠٤ ، من حصة صادراتها إلى أسواق البلدان الصناعية، ويرجع ذلك جزئياً إلى تحركها نحو الصادرات المباشرة والابتعاد عن الصادرات عبر هونغ كونغ الصين.

إجمالاً، هبط المتوسط المرجح لحصة الصادرات الإجمالية الموجهة إلى أسواق البلدان الصناعية بالنسبة لهؤلاء المصادرين العشرين الأوائل للسلع المصنعة، ولكن بصورة متواضعة فقط، من حوالي ٥٩ في المائة إلى حوالي ٥٥ في المائة. لذلك، على الرغم من أن الفرضية أثبتت دقتها في أن البلدان

جدول ٩-٤، صادرات مجموعة الأربعة شرق آسيا إلى الصين، عام ١٩٨٠

وعام ٢٠٠٣

الاقتصاد	بملايين الدولارات الأمريكية % من الإجمالي	١٩٨٠	٢٠٠٣	بملايين الدولارات الأمريكية % من الإجمالي
جمهورية كوريا	٠	٠,٠	٣٥,١١٠	١٨,٢
هونغ كونغ، الصين	١,٢٤٩	٦,٤	٩٥,٤٧٧	٤٢,٧
سنغافورة	٣٠٧	١,٦	١٠,١٣٤	٧,٠
تايوان، الصين	٠	٠,٠	٣٢,٣٧٧	٢٢,٥
مجموعة الأربعة	١,٥٥٦	٢,١	١٧٣,٠٩٨	٢٤,٦

المصدر: صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٦، وأ، ومؤشر التجارة والتنمية التابع

للأمم المتحدة، ٢٠٠٥

النامية ستنقل بشكل متزايد الوجهة السوقية لصادراتها المصنعة من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية الأخرى، إلا أن حجم هذه الفعالية كان ضئيلاً، وكان دورها في تخفيف الضغط على أسواق البلدان الصناعية متواضعاً في أحسن الأحوال. وبالتالي، إذا ظلت حصة صادرات هذه البلدان النامية من السلع الصناعية التي تذهب إلى أسواق البلدان الصناعية على حالها، فإن الزيادة في الحصة في نهاية الفترة ربما كانت لن تتجاوز ٤ نقاط مئوية فقط فوق الحصيلة الفعلية، والتي بدورها كان من شأنها أن ترفع المستوى الثابت لواردات السلع الصناعية للبلدان الصناعية من هذه البلدان بحوالي ٧ في المائة فقط.

وكان ارتفاع نصيب الولايات المتحدة الأمريكية في سوق الصادرات للعديد من هذه البلدان قوة واحدة وراء هذه النتيجة. فقد ارتفعت حصة صادرات الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية بشكل حاد، من ٥٪ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٢١٪ في المائة في عام ٢٠٠٤. كما ارتفعت حصة السوق الأمريكية في صادرات المكسيك بشكل كبير، من ٦٪ إلى ٨٧٪ في المائة.

تحظى الفرضية القائلة بأن الصادرات المصنعة من الصين تستبدل جزئياً بدلاً من بالإضافة إلى الصادرات من مجموعة شرق آسيا الأربعة بدعم أكبر من البيانات الواردة. يُظهر الجدول ٤-٩ ارتفاعاً حاداً في صادرات مجموعة الأربعة إلى الصين ، من حوالي ٢٪ في المائة فقط من إجمالي الصادرات في عام ١٩٨٠ إلى حوالي ٢٥٪ في المائة في عام ٢٠٠٤. وبالنسبة لكوريا، وتايوان، الصين، كانت مبالغ عام ١٩٨٠ تقريرياً صفر بسبب إغلاق الأسواق جراء الحرب الباردة.

كان ثمة انخفاض مماثل في حصة السوق الأمريكية من صادرات مجموعة الأربعة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٤، من حوالي ٢٧٪ إلى ١٨٪ بالنسبة لكوريا، ومن ٢٦٪ إلى ١٩٪ في المائة بالنسبة لهونغ كونغ الصين، ومن ٣٧٪ إلى ١٧٪ في المائة بالنسبة لتايوان الصين.

دليل على توغل الواردات القطاعية قد يكون النمو السريع نسبياً للصادرات المصنعة من البلدان النامية، ضمن الحدود الواردة أعلاه، قد أدى إلى الحماية بموجب فرضية FC

(مغالطة التركيب) الأولى إذا كانت مرکزة بشكل كبير في قطاعات قليلة وأسفرت عن نسب تغلغل واردات عالية جداً في هذه القطاعات.

قامت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو ٢٠٠٦) بجمع تقديرات التجارة والإنتاج والاستهلاك الظاهر (الناتج المحلي مطروحاً منه الصادرات زائد الواردات) بمستويات قطاعية مفصلة يمكن استخدامها لدراسة الاتجاهات في مستويات تغلغل الواردات القطاعية. تم الإبلاغ عن النتائج المختارة باستخدام هذه البيانات للفترة ١٩٨١-١٩٩٥ في الجدولين ٥-٩ و ٦-٩ وللفترة ٢٠٠٣-١٩٩٥ في الجدولين ٧-٩ و ٨-٩. شملت البلدان الصناعية المدرجة في اتجاهات الاستيراد كل من الولايات المتحدة واليابان وألمانيا (جمهورية ألمانيا الاتحادية في الفترة الأولى) بالإضافة إلى فرنسا وكندا من حيث التحليل، يتضمن أهم القطاعات المصنفة حسب إجمالي الواردات المصنعة من قبل الدول المتقدمة داخل سوق الولايات المتحدة الأمريكية، ما يشكل ٩٤ في المائة في السوق الأمريكية وبمتوسط ٧٨ في المائة في أسواق الدول الصناعية الخمسة الأخرى في الفترة الأولى و ٩٠ في المائة وبمتوسط حوالي ٨٧ في المائة ، على التوالي ، في الفترة الثانية.

من حيث الأهمية النسبية للقطاعات المختلفة، بحلول عام ١٩٩٥، كان القطاع الأكثر أهمية تقليدياً هو الألبسة الذي كان قد فقد المرتبة الأولى. بلغت واردات الولايات المتحدة من الملابس بحلول ذلك الوقت حوالي ١١ في المائة من إجمالي الواردات الأمريكية المصنعة من البلدان النامية،

ولكن تم تجاوزها بواسطة واردات الراديو والتلفزيون والالكترونيات الاستهلاكية بنسبة ١٩ في المائة والتجهيزات والمعدات المكتبية والخاسوبية بنسبة ١٤ في المائة (الجدول ٥-٩). وقد استمرت هذه القطاعات الرائدة على نطاق واسع حتى عام ٢٠٠٢ (انظر الجدول ٧-٩).

لقد تم العثور على الاتجاهات الرئيسية لاختبار نسخة الحماية لفرضية مغالطة التكوين في نسب تغلغل الاستيراد. وبحلول عام ١٩٩٥ ، ارتفعت هذه النسب إلى مستويات عالية جدًا مقابل عدد من القطاعات، بالمقارنة مع المستويات السابقة وبالتحديد قبل عقدين من الزمن. بلغت نسبة تغلغل واردات الألبسة من البلدان النامية حوالي ٣٤ في المائة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وحوالي ٢٥ في المائة بالنسبة للبلدان الصناعية الكبرى الأخرى في عام ١٩٩٥ (الجدول ٥-٩). ويمثل هذا زيادة حادة من عام ١٩٨١ ، عندما كانت النسب المقابلة حوالي ١٢ . وكانت هناك زيادات كبيرة مماثلة في التجهيزات والمعدات المكتبية (في الولايات المتحدة الأمريكية من ٢ في المائة فقط في عام ١٩٨١ إلى ٣١ في المائة بحلول عام ١٩٩٥) ، والراديو والتلفزيون والإلكترونيات (زيادة بحوالي ١٠ نقاط مئوية أي الضعف تقريباً في الولايات المتحدة الأمريكية ، والمملكة المتحدة البريطانية ، وكندا ، ولكن ليس في اليابان أو ألمانيا) ، وزيادة مماثلة في نفس الأسواق الثلاثة في صناعة الفخار والخزف الصيني ، وارتفاع ملحوظ مما هو قريب من الصفر إلى حوالي ٢٠ في المائة في الدراجات النارية والدراجات العادية في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا (الجدول ٥-٩).

**جدول ٩-٥ السلع الرئيسية المصنعة التي تستوردها البلدان الصناعية من
البلدان النامية، ١٩٩٥**

ملايين الدولارات الأمريكية

كندا	المملكة المتحدة البريطانية	فرنسا	ألمانيا	اليابان	الولايات المتحدة الأمريكية	السلعة المستوردة
٦١٨	١,٤٣٥	١,٢٥٨	٢,٢٥٨	٦٨٨	٩٤٦	فواكه وخضار معلبة
٢٠٥	٧٤٥	٣٤٢	٦١٩	٤٩١	٨٦٥	خضار، زيوت وشحوم حيوانية
٥٢٥	١,١٧١	٢,٦١٥	١,٣٩٥	٢,٢٦١	٣,٦٠٩	غزل ونسيج
١٣٨	٣٨٧	-	١,٠٠٩	٥٨٩	١,٦٩٤	منسوجات
١,٣٤٢	٣,٠٦٥	٤,٤٣٢	٧,٠٨٦	٧,٥٨٨	٢٧,٧٢٣	ألبسة خارجية
٢٥٧	١,١٥٩	١,٤٢٣	٣,٠٦٩	٣٥٩	٢٠,٣٣٥	الأذية
٦٧	٥٩٢	٤٩٤	٤٢٦	٣,٦٨٥	١,٦٣٥	المناشر
-	١٣١	-	١٩٥	٤٢٣	٩٧٤	منتجات الخشب والفالين
١,٣١١	١,٢٢٦	١,٩٦٣	٢,٩٩٢	٤٧٩	٣,٧٤٢	الأثاث المنزلي
٣٣	١٩٤	٣٤٥	٢٢٧	٣٠١	١٠٠٤٣	لب الورق والورق المقوى
٢,٠٢٩	١,٥٦٥	١,٧٣٣	١,٢٥٨	٥٨٣	٢,٣٦٩	الطباعة
٣١٧	٢٩٣	١,٣١٠	٥٨٣	١,٩٣٤	٤,٥٧٨	كيماويات الصناعات الأساسية
٨٠	١١٩	-	٢١٤	٤٣٨	١,٥٩٨	البلاستيك والألياف التركيبية
٥٧٨	١,١٧٢	١,٣٠٣	-	٧٨٩	٢,٧٣٥	منتجات كيماائية أخرى
٢١٣	٦٩٢	٧٣١	٦١٧	٤,٨٢١	٦,٩١٠	مصفى بترول

١٥٤	١٣٥	٢٧٧	٢٤٨	٩٥	٩٦١	إطارات وأنابيب
١,١٠٩	٢,٣٠٨	٢,٧٨٨	٣,١٠٨	٥٠٠	٢,٨١٣	منتجات البلاستيك
١١٧	١٢٤	١٧٤	٢٠٣	٦٥	١,٢٧٨	الفاخر والخزف الصيني
٨٨	١١٩	١٠٠	١٩٨	١٨٩	٨٦٣	منتجات زجاجية
٢٦٥	١٢٠	٢٣٤	٥٩٤	٣,٠٣٧	٤,٧٤٣	حديد وفولاذ
١٦٦	٤٨١	١,٠٦٧	١,٣٧١	٢,٨٩٠	٢,٧٥٠	معدن غير حديدية
٢٤٤	٢٧٥	١,٤٨١	٣٤٦	٢٠٦	٢.٢٤٥	أدوات المائدة والأدوات المعدنية
٣٠٤	٤٧٣	-	١,٠٠٣	١٠٨	٧٧٣	الأثاث المعدني (ستيل)
٤١٥	٥٧٣	-	٨٠٧	٨٨٣	٤,٠١٥	منتجات معدنية ماعدا الآلات والمعدات
٢١١	٢٩٧	-	٥٢٢	٤٤٢	١,٧٩٢	آلات التجارة وخراطة المعادن
٧١	١١٠	-	٦٢	١٣٨	٨٩١	آلات صناعية أخرى
١,٧٢٤	١,٩٧٠	-	٢,١٣٨	٢,٤٨٦	٣٤,٤٩٠	معدات مكتبية، وحوسبة ومحاسبة
-	١,٣٤٣	-	-	١,٧٠٥	٧,٧٢٨	آلات مختلفة ماعدا الكهربائية
٢٩٦	٣٦٣	٥,٦٥٤	٤٩٤	١,٥٠٦	٦,٥٢٦	آلات صناعية كهربائية

٢,٨٥٧	٤,٣٣٩	-	٥,٠٩١	٤,٤٥٣	٤٧,١١٢	راليو، تلفزيون، الكترونيات استهلاكية
١١٩	١٢٨	-	١,٤	١٦٤	١,٧٢٤	أجهزة كهربائية
٤٢٣	٢٦٥	-	٦٢٢	٨١٠	٧,٨٥٢	أدوات كهربائية أخرى
٧٩	٧١	٣٩٤	٢١٥	٧٢	٧٩٤	بناء السفن
١,٦٨٦	٣٩٦	٩٢٢	٣٩٩	٣٢٧	١٥,١٣٤	السيارات
-	٢١٣	٢٠٨	١٦٨	-	٩٧٩	دراجات نارية وعادية
٢,٨٠٩	٢,٩٨٠	٦,٣٦١	٣,٤١٢	٢,٦٩٦	٥,٩٨٢	معدات علمية
١,١٨٠	١,٩٧٣	-	٢,٩١٥	٨٠١	٧,٣٢٣	السلع الفوتوغرافية والبصريات
٩٦	٣٧٢	-	٦٣٦	٦٨٩	١,٧٧٠	ساعات شخصية وساعات حائط
١٤٢	-	١,٩٧٩	٧٥٧	١,١٧٩	٣,٤٩٥	مجوهرات وما ينبع منها
٤٤٩	١٨٢	-	٢٤٥	٨٠٠	٨٨٤	بضائع رياضية
٧١٢	١,٣٥٨	-	١,٢٩٤	٤٤٩	٢,٦٧٦	صناعات غير مصنفة
٢٣,٤٢٦	٣٤,٩٠٩	٣٩,٨١١	٤٨,٨٩٩	٥١,٨١٨	٢٣٠,٣٦٥	المجموع الفرعي
٥,٢٨٨	٩,٥١٣	١٤,٣٥٥	١٧,٢٩٢	١١,٩٠٢	١٤,٤٣١	أربعة أرقام أخرى
٢٨,٧١٤	٤٤,٤٢٢	٥٤,١٦٦	٦٦,١٩١	٦٣,٧٢٠	٢٤٤,٧٩٦	الإجمالي

*المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية - يونيو ٢٠٠٦

من الممكن أن يكون عملاً بطولياً التنبؤ عام ١٩٨١ أن تغلغل الواردات قد يتضاعف أكثر من الضعف في الألبسة خلال الـ ١٤ عاماً القادمة دون التعجيل بحماية أكثر صلابةً وثباتاً. مع ذلك، استمر هذا الاتجاه بقوة، وبحلول عام ٢٠٠٣، بلغ معدل تغلغل واردات الألبسة من البلدان النامية حوالي ٥٣ في المائة في الولايات المتحدة الأمريكية وحوالي ٤٩ في المائة في البلدان الصناعية الكبرى الأخرى (انظر الجدول ٨-٩).
ويمكن العثور على نسب أعلى في قطاعات أخرى: بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ٧٩ في المائة من الأحذية، و٦٩ في المائة من الأمتعة والحقائب وحقائب اليد ، و٦٨ في المائة من الألعاب ولعب الأطفال ، و٦٣ في المائة من أقمصة التريكو و الكروشيه (الحبكة). كانت التجهيزات والمعدات المكتبية وأجهزة الكمبيوتر على قدم المساواة مع الألبسة في سوق الولايات المتحدة الأمريكية، بنسبة ٣٥ في المائة من الاستهلاك الظاهري.
بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، كان لدى ٢٠ من القطاعات الـ ٢١ الرئيسية نسب تغلغل في الواردات تفوق عتبة ١٥ في المائة المستخدمة أصلاً حسب كلاين (١٩٨٢). علاوة على ذلك ، كانت العديد من نسب الاختراق عالية للغاية بحلول عام ٢٠٠٣ لدرجة أنها كانت ستؤدي إلى تشغيل وظائف حماية نموذج -اللوغفيت حسب تقديرات كلاين (١٩٨٤).

جدول ٩-٦ نسبية الواردات من البلدان النامية إلى الاستهلاك الظاهري في عام ١٩٩٥ والتغير من عام ١٩٨١

آلات أخرى	٣,٥	-	-	٢,٢-	٢,٢	١٣,٨,٠	٠,٤,٥	-	-	٣,٨	٧,١	كتيبات أخرى	
بيان ومشتقات بيتول	٣,٠	-	١,١-	١,٠-	٢,٨-	١,١	٢,٣	١,٨	١,٠	٧,١	٤,٩	بيان ومشتقات بيتول	
اطارات وأنابيب	١,٧	-	٣,٠	٠,٣	٠,٩	٣,٣	٣,٩	٣,٣	٢,٣	١,٥	٦,٢	اطارات وأنابيب	
فخار	٢,٣	-	١,٨	١,١	١,٣	٠,٢	١١,٦	١٢,١	٩,٥	٥,٥	٢,٣	فخار	
مبنجات زجاجية	١,٦	-	٣,٥	١,٦	٠,٦	٦,٥	٣,٧	٣,٧	٦,١	١,١	٤,٠	مبنجات زجاجية	
معدن غير حديبية	٣,٦	-	١,٦	١,١	٠,٥	٣,١	٥,٣	٥,٩	١,٦	٢,٦	١,٣	معدن غير حديبية	
أجزاء صلبة	٣,١	-	٣,٠	١,٠	٠,٣	٣,٢	٨,٢	٠,٧	١٦	٢,٤	٧,٤	أجزاء صلبة	
معدات صناعية	٣,٢	-	١,٩-	٠,٧-	٠,٣	١,٠-	١,٣-	٤,٥	٥,٨	٦,١	٦,٧	٣,٥	معدات صناعية
أثاث معدني (ستيل)	٩,٥	-	١,٣	١,٢	١,٩	٧,٠	١٣,١	-	٣,١	٣,٣	٢,٩	١٠,٩	أثاث معدني (ستيل)
معدان أخرى	٢١,٠	-	-	٠,٦	٠,٧	٣,٦	٤,٧	٣,٦	-	١,٧	٤,٥	٢١,٠	معدان أخرى
آلات معدنية	٤,٣	-	-	٠,٧	٠,٥	٣,١	٥,٣	-	٢,٣	٠,٨	٤,٣	٤,٣	آلات معدنية
آلات صناعية أخرى	-	-	٣,٣	-	١,٥	٣,٩	-	-	٤,٥	١,٨	٥,٠	-	آلات صناعية أخرى
معدات مكتبيه	١,٣	-	-	٠,٢	١,٢	١,٥	١,١	-	٢,٢	٠,٣	٣,١	٣١,٣	معدات مكتبيه
آلات أخرى	-	-	-	٠,٥	٣,٦	-	-	-	١,٥	٥,٣	-	-	آلات أخرى

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية -يونيدو ٢٠٠٦

جدول ٩-٧ السلع الرئيسية المصنعة التي تستوردها البلدان الصناعية من
البلدان النامية، ٢٠٠٣

ملايين الدولارات الأمريكية

كندا	المملكة المتحدة البريطانية	فرنسا	ألمانيا	اليابان	الولايات المتحدة الأمريكية	السلعة المستوردة
٥٣٣	٨٤٣	١,٢٦٣	٧٣٠	٨,٠٣٦	٦,٧٤٧	منتجات أسماك
٢٧٧	٣٩٥	٥٤٨	١,٣٨٨	١,٩٥٨	٢,٢٤٩	فواكه وفخار مقلقة
٤١٩	٨٥١	٥٣١	٧١٩	١,٢٢٧	٢,٧٢٩	منسوجات
٣٥٢	١,١٤٦	٨١٤	١,٢٨٨	٢,١١٨	٥,٩٩٧	منتجات نسيج
٦٨٨	٣,٠٤٤	٢,٢٥٨	٣,٩٣٢	٤,١٤٢	١٥,٥٥٠	أقمشة محبوكة
٢,٤٨٢	٨,١٨٢	٦,٥٦٢	٩,١٥٣	١١,٢٦٥	٤٣,٥٤٩	البسة
٣١٧	٩٠٧	٧٧٧	٨٦٩	١,٥٣٠	٤,٤٦٩	أمتعة وحقائب يد
٧٨١	١,٨٥٤	١,٧٥٩	١,٨٦٥	٢,٤٦٤	١٤,٢٣	أحذية
٢٣٥	١,٨٦٦	١,٥٨٦	٣٥٠	٩,٣٥٨	١١,١٣٤	مشتقات البترول
٣٤٠	٢,٢٤٧	١,٨٩٣	١,٤١٩	٢,٧٨١	٥,٦٧٩	كيماويات أساسية
١٦٨	٦٩٣	٣٧٩	٧٠٢	٦١٨	٢,٢١١	أدوية
١٥٨	٣٥٤	٣١١	٦٧٦	١,٥٢٣	٢,٨٢٩	منتجات كيماوية أخرى
٦٣٠	١,٣٦٨	٧٤٤	١,٠٤٣	٢,٤٨٥	٧,٥٩٩	منتجات بلاستيك
٨٨٨	٤٦٧	٢٨٥	٥٩٧	١,٧٩٥	٦,٣٢٧	حديد وفولاذ
٥٧٩	٦٣٧	١,١٨٦	١,٢٢٩	٢,٣٥٨	٤,٨٢٤	معدن غير حديبية
٣٤٨	٥٣٧	٣٢١	٦٧٣	٤٣٠	٣,٢٩١	أدوات المائدة والأدوات المعدنية
٧٦١	١,٢٦٢	٦٤٥	١,٥٠٧	١,٦٢٦	٩,٠٤٤	منتج معنية

						أخرى
٣٥٨	٣٦١	١٨٥	٥٠١	٦٥٣	٤,٦٧٥	مضخات وكمبريسات
٣١٤	٣٥٣	٣٤١	٤٩٧	١,٣٩٥	٤,٢١٩	آلات عامة أخرى
٣٠٠	٣٨٦	٢٤٩	٦٨٧	٣٥٢	٢,٧١٨	أدوات الآلة
٥٤٦	١,٦٢٩	٧٦٠	١,٣٥٦	١,٨٢٦	٨,٥٤٤	أجهزة منزلية
٣,٨٣٧	٦,١٩٧	٥,١٤٢	١٢,٨٧٦	١٦,٩٣٨	٦١,٣٥٢	محلات مكتبية وحوسبة
٥٨٨	٥١٥	٥١٦	١,٢٧٢	٢,٧٧٥	٧,٦٧٩	محركات ومولدات كهربائية
٣٧٨	٤٦٢	٤٨٠	٩٩٢	١,٣٣٤	٥,٢٨٨	أجهزة توزيع كهرباء
١٢٧	٣١٥	٣٠٧	٣١٠	٨٣٣	٢,٣٩٧	أسلاك عزل
٣٩٧	٦٣٨	٣٢٤	٨٦٥	٣٨٣	٥,٣٤٣	معدات إضاءة
٦٦٢	٨٧٠	٧٤٢	٢,٣١٠	٢,٣٩٤	٩,٧٣٩	محلات كهربائية أخرى
١,١٢٤	٢,٨٥٢	٢,٤٣١	٦,١٧١	١١,٤٧٤	٢١,٩٦٥	صمامات وأنابيب إلكترونية
١,٤٣١	٢,٢٨٤	١,٢٢٣	٢,٧٠٧	١,٩٣٩	٢١,٠٤٣	أجهزة إرسال تلفزيون وراديو
١,٩٣٦	٢,٨٧٣	٢,٣٨٠	٤,٩٥٢	٧,٤٢٩	٢٧,٩٤٢	أجهزة استقبال تلفزيون وراديو
١٢٧	٢٥٩	٢٩٧	٥٦٦	٧٣٣	٤,٣٥٨	معدات طبية
٣٠٣	٤٦٢	٢٥٢	٨٤٦	٤٨٧	٤,٩٣١	أجهزة قياس
٢٦٧	٤٤٧	٤٨٨	٥٩٣	١,٩٥٧	٣,٠١١	معدات فوتوغرافية وبصرية
٢,٧٧٨	١,٥٥٦	١,٤٠٣	٢,١٨٢	٣٨٧	٣٠,٢٩٩	سيارات

٩٧١	٤٩٣	٧١٣	١,٣٥٦	١,١٢١	٩,٩٠٩	قطع تبديل سيارات
٣٦	٧٧١	١٤٦	٥٤٣	٢١	٢,٧٤١	طائرات
١,٠٩٤	١,٦٦٨	٩٧٧	١,٣٩٣	٢,٢٦٩	١٥,٠٦٥	أثاث
١٢١	٩٢٤	٢٨٠	٥٠٣	٩٢٣	٧,٤٥٥	مجوهرات
٣٠٠	٤٠٩	٣٦٥	٤٥٨	٩٣٤	٣,٤٨٠	بضائع رياضية
٨٧١	١,٨٤٢	٩٨٧	١,٩٠٩	١,٦١٧	١٣,٠١١	ألعاب ولعب
٥٣٣	١,٠٢٨	٥٩٨	٩١٩	٩٨٨	٧,٢١٠	سلع مصنعة أخرى
٢٩,٣٥٦	٥٦,٢٤٩	٤٣,٤٤٩	٧٤,٨٠٤	١١٦,٨٧٥	٤٣٢,٦٢٦	المجموع الفرعى
٣,٦٠١	٩,٤٢٨	٦,٩٩٦	١١,١٣٣	١٩,٢٣٤	٤٦,٥٠٣	فنانات أخرى
٣٢,٩٥٧	٦٥,٦٧٧	٥٠,٤٤٥	٨٥,٩٣٨	١٣٦,١٠٩	٤٧٩,١٢٩	الإجمالي

* المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية - يونيدو ٢٠٠٦

من الواضح أن الأسواق بقيت أكثر مرونة ضد الحماية أكثر مما كان يمكن أن تخشى في مواجهة هذه الزيادات الدينامية في تغلغل الواردات. ساعدت سلسلة المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في اتفاقية التعرفة العامة والتجارة (غات) ومن ثم منظمة التجارة العالمية بلا شك على تحقيق هذه النتيجة. في الواقع، حصلت جولة أوروغواي على التزام من جانب البلدان الصناعية بالتخلي التدريجي من القيود المفروضة على حرص النسيج والألبسة بموجب اتفاق الأقمشة المتعددة بحلول عام ٢٠٠٥. وقد تحقق ذلك (على الرغم من بعض الحماية الوقائية المؤقتة الأخيرة). يمكن أن تعني هذه النتائج أن التغير الأول من معالطة التكوين، وهو القلق بشأن الاستجابة الوقائية، قد تم التغلب عليه إلى حد بعيد (على الرغم

من الانهيار في مفاوضات جولة الدوحة الحالية لمنظمة التجارة العالمية في توز ٢٠٠٦.

في نفس الوقت، يمكن أن تثير هذه الاتجاهات سؤالاً آخر: هل يمكن أن تكون هناك مشكلة تخمة سوق محتملة؟ على سبيل المثال، بلغت حصة سوق الولايات المتحدة الأمريكية من الأحذية بالنسبة للبلدان النامية في ذلك الحين نسبة ٧٩ في المائة (انظر الجدول ٧-٩). وهذا يعني أن سرعة تقدم التوسيع المستقبلي ل الصادرات الأحذية إلى الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن يتجاوز ١,٢٥ ضعف معدل نمو الاستهلاك المحلي الأمريكي من الأحذية دون فرض هبوط ثابت وفعلي في واردات الألبسة الأمريكية من البلدان الصناعية. بشكلٍ مماثل، وتبعاً لواردات الألبسة من البلدان النامية بمعدل نصف الاستهلاك الظاهر بالمقارنة مع البلدان الصناعية الرئيسية، يمكن للبلدان النامية أن تتوقع أن لا يساوي معدل نمو صادراتها أكثر من ضعفي معدل نمو استهلاك البلدان الصناعية من الألبسة، ما لم يحدث هبوط المستوى الفعلي لواردات الألبسة من البلدان الصناعية.

ينبغي إمعان النظر في الآثار المترتبة على واردات الولايات المتحدة من الملابس من البلدان النامية. ربما كانت قابلية تعدد (مرونة) دخل استهلاك الألبسة في الولايات المتحدة حوالي ٦٢٪، إذا استمر دخل الفرد الحقيقي في الولايات المتحدة الأمريكية في النمو بحوالي ٢٪ في المائة ونمو السكان بنحو ١٪ في المائة، فإن استهلاك الألبسة سينمو بنحو ٢٥٪ في المائة (١٪ في المائة بالنسبة للسكان زائد ٦٢٪ في المائة بالنسبة لزيادة دخل الفرد). مع تغلغل الواردات الذي كان قد وصل بالفعل إلى نسبة تقدر بحوالي ٥٠٪

في المائة في ذلك الحين، لا يمكن لهذه الواردات أن تنمو إلا بمعدل ٤,٥% في المائة سنويًا بالقيمة الحقيقية إذا كانت قد حصلت على الزيادة السنوية الكاملة في استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية للألبسة. لنفترض بدلًا من ذلك أنها كانت ستنمو بمعدل ١٠% في المائة، وهو متوسط كل الصادرات المصنعة في البلدان النامية في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٤ (الجدول ١-٩). يعني هذا أن الأمر قد يستغرق تسع سنوات فقط لاستهلاك الولايات المتحدة الأمريكية الكامل من الألبسة الآتية من واردات البلدان النامية، مع صفر الإنتاج المحلي وصفر الواردات من أماكن أخرى من العالم. لذلك، بعد عقد من الزمان، يمكن أن تنمو صادرات البلدان النامية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بمعدل أسرع من ٢,٢٥% في المائة سنويًا بسبب التشيع الكامل في السوق إلى جانب النمو البطيء في الطلب، حتى مع عدم وجود حماية على الإطلاق. بالطبع، قد يكون الطلب الإضافي مدفوعاً بانخفاضات الأسعار، ولكن بعد ذلك يمكن أن تكون هناك مشاكل في مغالطة تكوين علاقات التبادل التجاري.

المؤسسة العامة السويسرية للكتاب

جدول ٩-٨ نسبية الواردات من البلدان النامية إلى الاستهلاك الناهاوي في عام ١٩٧١ والتغير من عام ١٩٩٥

		٢٠٠٣						
		التغير من عام ١٩٩٥						
السلعة المستوردة	الولايات المتحدة الأمريكية	اليابان	المملكة المتحدة	كندا	فنلندا	المانيا	اليابان	المملكة المتحدة
أسماك	٢٣٣,١	٢٣٣,٧	٢٣٣,٧	١٩,٣	٢٩,٨	٤,٣	٢٠,٢	٤٣,٨
فواكه وفخار	٦,٥	١١,٤	٦,٥	٣,٤	٥,٩	١,٦	١,٩-	١,٥
منسوجات	٢٠,٧	-	١٢,٢	-	٣,٩	٩,٩	-	-
منتجات نسيج	٢٦,٢	٣٤,٨	٣٥,٢	٣٣,٧	٢٧,٩	١٩,٧	-	٨,٩
أقمشة	٦٦,٧	٣٨,٠	٤٧,٣	-	٤٨,١	٢١,٨	-	٢٤,٨
البسبطة	٢٥,٦	٥١,٦	٥٦,١	١١,٥	٣٣,٧	١٤,٠	-	١٤,٩
أمعنة	٦٩,١	٦٩,٤	٥٨,٦	-	٤٠,٩	٤٣,٧	-	٣٢,٢
أحذية	٧٩,٣	٣٧,٨	٣٧,٥	-	١٩,٩	١١,٢	-	٢٤,١
مشتقات البترول	٥,١	١١,٦	-	٥,١	١,٤	١,٤	-	٣,٧
كيماويات	٦,٣	-	٧,٣	١٢,٩	٣,٧	١,٣	-	-
الأدوية	١,٥	١,١	٣,٥	-	٠,٩	٠,٣	-	٠,٥-

محلات كوكيلية أخرى	٩,٣	-	-	٣,٩	٢,٩	-	٤,٠	-	-	٨,٠	-	١,٧	-	-	٣,٩	٢,٩	-	٤,٠	-	٨,٠
منتسبات بلاستيك	٥,٢	٣,٣	٢,٨	٢,٥	٢,٥	٢,٨	٢,٨	٢,٦	٢,٦	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢
حديد وفولاذ	٨,٧	٢,٩	١,٩	١,٩	١,٧	١,٧	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣
معلمات غير حديدية	٧,٩	٧,٨	٧,٨	٧,٨	٧,٨	٧,٨	٨,٢	٨,٢	٨,٢	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣
مولا صلبة	٩,٣	٦,٨	٦,٨	٦,٨	٦,٨	٦,٨	١٣,٧	١٣,٧	١٣,٧	١١,٢	١١,٢	١١,٢	١١,٢	١١,٢	١١,٢	١١,٢	١١,٢	١١,٢	١١,٢	
معدان آخر	١٣,١	١٣,١	١٣,١	١٣,١	١٣,١	١٣,١	١٢,٢	١٢,٢	١٢,٢	١١,٨	١١,٨	١١,٨	١١,٨	١١,٨	١١,٨	١١,٨	١١,٨	١١,٨	١١,٨	
معدات	١١,٣	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٦,١	٦,١	٦,١	٣,٧	٣,٧	٣,٧	٣,٧	٣,٧	٣,٧	٣,٧	٣,٧	٣,٧	٣,٧	٣,٧
آلات أخرى	٨,٤	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٢	٣,٢	٣,٢	١,١	١,١	١,١	١,١	١,١	١,١	١,١	١,١	١,١	١,١	١,١
أدوات آلة	١٤,٨	٦,٦	٦,٦	٦,٦	٦,٦	٦,٦	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧
تجهيزات منزلية	٢٧,٨	١٣,٨	١٣,٨	١٣,٨	١٣,٨	١٣,٨	١٤,٥	١٤,٥	١٤,٥	١٦,٦	١٦,٦	١٦,٦	١٦,٦	١٦,٦	١٦,٦	١٦,٦	١٦,٦	١٦,٦	١٦,٦	
معدات مكتبية	٥٦,٩	٢٨,٤	٢٨,٤	٢٨,٤	٢٨,٤	٢٨,٤	٢٥,٨	٢٥,٨	٢٥,٨	٣٧,٢	٣٧,٢	٣٧,٢	٣٧,٢	٣٧,٢	٣٧,٢	٣٧,٢	٣٧,٢	٣٧,٢	٣٧,٢	
محركات كهربائية	٣٥,٥	٢٣,٩	٢٣,٩	٢٣,٩	٢٣,٩	٢٣,٩	١٣,١	١٣,١	١٣,١	١٤,٥	١٤,٥	١٤,٥	١٤,٥	١٤,٥	١٤,٥	١٤,٥	١٤,٥	١٤,٥	١٤,٥	
أجهزة توزيع كهرباء	١٨,٠	٦,٨	٦,٨	٦,٨	٦,٨	٦,٨	٨,١	٨,١	٨,١	٤,٩	٤,٩	٤,٩	٤,٩	٤,٩	٤,٩	٤,٩	٤,٩	٤,٩	٤,٩	٤,٩
أسلاك	٢٠,١	١١,٣	١١,٣	١١,٣	١١,٣	١١,٣	١٥,١	١٥,١	١٥,١	٦,٩	٦,٩	٦,٩	٦,٩	٦,٩	٦,٩	٦,٩	٦,٩	٦,٩	٦,٩	
أجهزة إضاءة	٣٠,٥	٢٢,٧	٢٢,٧	٢٢,٧	٢٢,٧	٢٢,٧	١٨,٥	١٨,٥	١٨,٥	١٠,٦	١٠,٦	١٠,٦	١٠,٦	١٠,٦	١٠,٦	١٠,٦	١٠,٦	١٠,٦	١٠,٦	
محلات كوكيلية أخرى	١٩,٨	١٤,٨	١٤,٨	١٤,٨	١٤,٨	١٤,٨	١١,١	١١,١	١١,١	٢١,١	٢١,١	٢١,١	٢١,١	٢١,١	٢١,١	٢١,١	٢١,١	٢١,١	٢١,١	

صمامات كهربائية	٢٤,٥	١٩,٩	٣٣,٩	٢٢,٩	٣٣,٩	١٢,٧	٣,٥	٢٠,٣	-	١,١-	-	١,١-	-	٢٦,٥
أجهزة إرسال تلفزيون	٢٧,٩	٢٧,٩	٦,٣	٨,٤	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أجهزة استقبال تلفزيون	-	-	٩,٤	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
والبلو	-	-	٤,٧	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
معدات طبية	٦,٢	٦,٢	٤,٤	٥,٣	٤,٤	٤,٤	٥,٤	٤,٤	٤,٤	٣,١	٢,١	٢,١	٢,٩	٢,٩
أجهزة قياس	٧,٧	٧,٧	٢,٩	٢,٩	٨,٨	٢,٩	٤,٩	٣,٤	١,٩	١,٩	٥,٤	١,٥	٤,٩	٤,٩
أجهزة فوتوكافية	٢٥,٢	١٨,٣	١٨,٣	-	١٧,٨	١٧,٨	١٩,١	-	١١,١	-	٦,٣	٦,٣	٦,٤	٦,٤
سيارات	٧,٥	٧,٥	١,٧	١,٧	٠,٦	١,٧	٢,٧	-	٢,٩	٠,٩	٠,٤	٠,٩	٤,٩	٤,٩
قطع تبديل سيارات	٨,٠	٨,٠	٢,٧	٢,٧	٣,٥	٢,٧	٠,٩	٢,٣	٤,٠	١,٢	٠,٦	٠,٦	٢,٣	٢,٣
طائرات	٢,٩	٢,٩	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٥	-	١,٧	٠,٦	٠,٦	٠,٩	٢,٩	٢,٩
أشداث	١٣,٩	١٣,٩	٥,٧	٥,٧	١٣,٣	١٣,٣	٩,١	٦,١	٦,٢	١٠,٥	٨,٠	٣,٦	٣,٦	٥,٢
مجوهرات	٣٧,٧	٣٧,٧	٣٩,٣	٣٩,٣	٢٤,٢	٢٤,٢	١٥,٩	١٣,٣	٨,٣	-	١,٦	-	٤,٦	٤,٨
بضائع رياضية	٢٤,١	٢٤,١	٢٧,٤	٢٧,٤	-	-	-	-	٢٣,٣	٢,٤	١٢,١	-	٠,٧	٣,٨
ألعاب وألعاب	٦,٤	٦,٤	٤٦,٤	٤٦,٤	-	-	-	-	٣٤,٨	٢٤,٤	١٢,١	-	٨,٧	٥٨,٧
سلع صناعية أخرى	١٧,٧	١٧,٧	٥,٧	٥,٧	٣١,٥	٣١,٥	١٩,٢	١٨,٢	٢٥,٣	٣,١	١٠,٣	٥,٩	١٨,٢	٤,٢

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية -يونيدو ٢٠٠٦

باختصار، من الإنفاق التساؤل عما إذا كان هناك تحدي مغایطة تكون في بلدان النامية: هل هي بالفعل مرتفعة للغاية في العديد من القطاعات بحيث تكون معدلات نموها مقيدة بشكل متزايد بمعدلات الاستهلاك القطاعي الأساسي في الأسواق المعنية ، التي هي أقل بكثير مما كانت عليه معدلات نمو التجارة.

الآثار المترتبة على البلدان الفقيرة

إن الدلائل الواسعة للأدلة الكلية والقطاعية هي أن إغلاق الأسواق في البلدان الصناعية في مواجهة زيادة الواردات من الجنوب كان عقبة خطيرةً أمام النمو الذي تقويه الصادرات. صمد هذا الانفتاح حتى تحت ضغط النمو الملحوظ في الواردات من قبل عملاق التصنيع الجديد، الصين (التي، على الرغم من النمو الهائل الذي حققه، غير أنها تظل تحت مستوى مجموعة الأربعة اليوم كمصدر للصادرات المصنعة).

ما هي الآثار المترتبة على هذه التجربة بالنسبة للبلدان الأكثر فقرًا اليوم، بما في ذلك العديد من البلدان في أفريقيا، التي تمثل صادراتها المصنعة حصة أقل بكثير من إجمالي الصادرات من آسيا؟ (نصيب متوسط حصة السلع الصناعية من إجمالي الصادرات هو نسبة ٢٨ في المائة بالنسبة لأفريقيا، و ٥٥ في المائة في أمريكا اللاتينية، و ٩١ في المائة في آسيا).

إن أبسط تفسير لهذه التجربة هو أن الأسواق العالمية ينبغي أن تكون قادرة بسهولة على استيعاب حجم الصادرات المصنعة الإضافية التي يمكن توقعها من البلدان الأكثر فقرًا، لأن من المحمول أن تكون هذه أصغر بكثير من الكميات المدرجة بالفعل في أسواق أكبر وأكثر دينامية بين البلدان

النامية. انظر في المقياس البسيط المقترن في الجدول ١-٩. لقد بلغ إجمالي الصادرات المصنعة للدول الأفريقية الـ ١٤ حوالي ٢٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٤ (حسب أسعار عام ٢٠٠٠). في المقابل، بلغ إجمالي الصادرات المصنعة من آسيا ١,٥ تريليون دولار. يمكن أن تكون صادرات أفريقيا المصنعة بحاجةٍ إلى الازدياد بل التكاثر كما الفطور بمقدار ستة أضعاف لتصل فقط إلى عشر حجم الصادرات المصنعة في آسيا. لذا، تعتبر المخططين الأفارقة مخاوف ذات صلة بهذا الأمر، بما في ذلك الحكومة على وجه الخصوص، أكثر من مخاطرة إغلاق السوق جراء مغالطة التكوين لأن صادراتهم قد تكون القشة التي تقضم ظهر البعير.

يشير كبر الحجم إلى أن الضغوط المحتملة على الأسواق العالمية ربما تكون ناجمة عن النمو السريع في الصادرات المصنعة من الهند وعن طريق المستوى التالي من الدول الفقيرة المكتظة بالسكان: بنغلاديش وإندونيسيا ونيجيريا وباكستان. مرة أخرى، للمرة الثانية، مع ذلك يجب أن تهدئ الأرقام هذه المخاوف. بلغ إجمالي الصادرات المصنعة لمجموعة الستة هذه ٩٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٤ (وفق أسعار عام ٢٠٠٠)، أو ٦٠.٦ في المائة فقط من صادرات آسيا.

من المؤكد، أنه هناك في الدراسة الاستقصائية الموجزة حول مغالطة مؤلفات التكوين المقدمة هنا، بعض الأدلة على أن البلدان المتخصصة في إنتاج السلع الصناعية كثيفة العمالة قد واجهت صعوبات أكبر في مجال التجارة. رغم هذا، حتى في هذا بعد، فإن النموذج الواضح، حركة مجموعة الأربع نحو سلع صناعية أكثر تطوراً، مع استبدال الصين لبعض حصصها في السوق، قد تبدو قادرة تماماً على الانكفاء بواسطة المجموعة

التالية من البلدان الفقيرة، والتي من شأنها أن تزيد من السلع الصناعية كثافة العمالة مع تحرك الصين نحو سلع أكثر تطورا.

الاحتلال الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية: مغالطة تكوين كلي جديدة؟

كانت فرضية مغالطة التكوين على مدى العقددين الماضيين في المقام الأول متعلقة بالاقتصاديات الصغيرة في الطبيعة. إن فكرة أن تغلغل الواردات قد يتجاوز العتبات الحرجة ويخفز الحماية إنما هي مسألة قطاعية، وكذلك الأمر بالنسبة لمسألة انخفاض معدلات التبادل التجاري للسلع الصناعية كثافة العمالة، على الرغم من أن فكرة الانحطاط الأوسع في معدلات التبادل التجاري للسلع الصناعية كثافة العمالة التي تصدرها البلدان النامية من شأنه أن يكون مزيجاً من مسائل الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي.

ومع ذلك، ربما تبرز مشكلة مغالطة تكوين جديدة وهي على الغالب اقتصادية كليلة بشكلٍ رئيسي: الاعتماد الظاهر ل الصادرات الدول النامية سريعة الصعود على سوق الولايات المتحدة الأمريكية في سياق عجز كبير وواسع في الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية والتزامات دولية نهائية.

لذلك ينبغي النظر في المقترنات التالية: (أ) كان سوق الولايات المتحدة هو الوجهة الرئيسية للارتفاع السريع في صادرات البلدان النامية من السلع الصناعية في العقد الماضي. (ب) بحوالي 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، يكون العجز في الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية مرتفعاً بشكل غير مستدام. وقد يبدو أن يتبع ذلك (ج) في المستقبل لن تكون البلدان النامية قادرة على الاعتماد على الولايات المتحدة

الأمريكية باعتبارها السوق الرئيسية لزيادات إضافية في صادراتها المصنعة. إذا كان الأمر كذلك، فسيترتب على ذلك إما (د1) أن البلدان النامية ستحتاج إلى التحول أكثر نحو أسواقها المحلية كمصدر للطلب المتزايد أو (د2) سوف تحتاج إلى تحويل موضع توسيع صادراتها باتجاه الاتحاد الأوروبي واليابان وكندا وأستراليا ونيوزيلندا، وحتى ذلك الحين، ربما لن تكون قادرة على الحفاظ على وتيرة التوسيع في الصادرات التي كانت موجهة نحو سوق الولايات المتحدة الأمريكية.

يوضح كلاين (٢٠٠٥ أ، ٢٠٠٥ ب) بأن عجز الحساب الحالي في الولايات المتحدة الأمريكية يمثل مشكلة متزايدة يمكن أن تعرّض النمو والاستقرار في الولايات المتحدة الأمريكية والعالم للخطر إذا لم يتم حلها. شهدت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً من الاختلال في الحساب الجاري في الثمانينيات، عندما أدى الارتفاع الحاد في سعر صرف الدولار خلال عام ١٩٨٥ إلى ارتفاع العجز في الحساب الجاري إلى الذروة بنسبة ٤٪ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ١٩٨٧. وقد ساعد تراجع سعر صرف الدولار في أعقاب اتفاق بلازا عام ١٩٨٥ من أجل تنسيق التدخل والأخذ بإجراءات أخرى لتخفيف سعر صرف الدولار مقابل الين الياباني والمارك الألماني ليطبل الاختلال الحاصل، الذي تم إزالته إلى حد كبير بحلول الفترة ١٩٩٠-١٩٩١.

بدأت الدورة الحالية لاختلال التوازن الخارجي في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل جدي بعد اندلاع الأزمة المالية لشرق آسيا في عام ١٩٩٧. ومن عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٥، حلق عجز معدل الحساب الجاري من

حوالي ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤ ، في المائة ، وهو ما يقارب ضعفي ذروة العجز السابقة. أما صافي وضع الاستثمار الدولي للولايات المتحدة الأمريكية، الذي انخفض من ١٣+ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٠ إلى الصفر بحلول عام ١٩٨٨ ، فقد انخفض بعده إلى ٢٣- في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٠١ حسب (بيا ٢٠٠٦أ). على الرغم من أن التغيرات في أسعار الصرف وتقييمات أسعار الأصول منذ ذلك الحين قد منعت صافي وضع الاستثمار الدولي للولايات المتحدة الأمريكية من الانخفاض أكثر مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من العجز الكبير السنوي في الحساب الجاري، فإن الاتجاه طويل الأجل هو لمزيد من الانخفاض الكبير. حتى قبل الزيادات الإضافية الأخيرة في أسعار النفط، أظهرت توقعاتي النموذجية في متتصف عام ٢٠٠٥ أنه مع وصول الدولار إلى المستوى الحقيقي للأشهر الخمسة الأولى من ذلك العام ومع معدلات النمو المحتملة في الولايات المتحدة الأمريكية ومعدلات النمو الأجنبية في المستقبل، فإن العجز في الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية ستزداد إلى ٧.٥ - ٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٠ ، و ١٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥ ، و ١٤ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥ . وقد ينخفض صافي وضع الاستثمار الدولي للولايات المتحدة الأمريكية إلى حوالي ٧٥- في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٥ وإلى ١٤٠- في المائة بحلول عام ٢٠٢٥ (كلاين ٢٠٠٥ ب).

لا أحد يعلم ما هو المستوى الآمن لصافي التزامات ديون الولايات المتحدة الأمريكية الدولية، ولكن يبدو من الحكمة بدرجةٍ عاليةٍ بالنسبة لواضعي السياسات السماح لصافي التزامات ديون الولايات المتحدة الأمريكية الدولية بالارتفاع إلى ما يزيد عن ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وكان معيار الخطر بالنسبة لمعظم البلدان النامية في حدود ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. يمكن تقديم بعض المخصصات للأقل درجة ضعف وقابليةً للانهيار في الولايات المتحدة الأمريكية بفضل تصنيف التزاماتها بالدولار بدلاً من العملة الأجنبية، لكن المركز الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية يعد أكثر أهمية بالنسبة للاقتصاد الدولي من اقتصاد أي بلد آخر. مع ذلك، يبدو أن المطلوب مزيد من الحيطة والحذر وليس القليل.

عمليات المحاكاة بنموذجي أكثر من كونها مناسبة، توحّي عمليات المحاكاة مع نموذجي أنه من أجل إعادة العجز في الحساب الجاري للولايات المتحدة إلى ما يتراوح بين ٣ إلى ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٠ (وهو مستوى يتسم بوضع الاستقرار في نهاية المطاف لصافي وضع الاستثمار الدولي الذي يبلغ حوالي ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، ويتعين أن يرتفع متوسط التبادل المرجح للعملات الأجنبية بحوالي ٢٠ في المائة أخرى عن مستوى كانون الثاني - أيار ٢٠٠٥. ومن الضروري أن يترافق تعديل سعر الصرف إما مع التعديل المالي أو العودة إلى معدلات الأدخار الشخصية الأعلى في الولايات المتحدة الأمريكية من أجل عدم إحباط التعديل المحمول بردود التوازن العامة الارتجاعية (على سبيل المثال، أسعار فائدة أعلى وبالتالي انتعاش في الدولار).

إن التأخير في تصحيح الاحتلال الخارجي في الولايات المتحدة الأمريكية من شأنه أن يزيد بشكل جدي المخاطر التي تهدد الولايات المتحدة والاقتصاديات الدولية. قد يؤدي فقدان ثقة المستثمرين الدوليين إلى تقلص تدفقات رأس المال الكبيرة الضرورية من أجل تمويل العجز الخارجي الأمريكي، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى ممارسة الضغط المتضاد على أسعار الفائدة وقد يعدل بحدوث ركود أمريكي (سيناريو الهبوط - الصعب). اقتربت الولايات المتحدة الأمريكية من هذه النتيجة في عام ١٩٧٩ ومرة أخرى في عام ١٩٨٧. وحتى في حالة عدم وجود هبوط صعب مفاجئ، فإن التأخير المطول في التسوية قد يؤدي إلى مزيد من التخفيضات في الاستهلاك (والاستثمار) من جانب الأسر والشركات بحلول منتصف العقد المقبل، أكثر مما هو مطلوب على خلاف ذلك ، إضافة إلى مشكلة خطيرة بالفعل وهي تأجيل الأعباء إلى المستقبل في شكل المعاشات التقاعدية غير الممولة والالتزامات الصحية.

يبدو التعديل الخارجي الأمريكي ضروريًا ويجب القيام به في الحال بدلاً من تأجيله. ومع ذلك، فإن هذا التعديل يمكن أن يتحدى بشكل جدي استمرار النمو الذي تقوده الصادرات في البلدان النامية. وهكذا ارتفع الفائض التجاري للبلدان النامية كمجموع مع الولايات المتحدة الأمريكية من ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ككل في عام ١٩٩٢ إلى ٥ في المائة في عام ٢٠٠٤، وبالتالي فإن ارتفاع صافي الصادرات إلى السوق الأمريكية قد زاد الطلب على هذه الاقتصاديات بنحو نسبة ٤،

في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي (كلاين ٢٠٠٦)، وبالتالي فإن مسألة مغالطة تكوين الاقتصاد الكلي الجديدة هي ما إذا كان يمكن للبلدان النامية أن تواصل توسيعها السريع في الصادرات المصنعة (أو إجمالي الصادرات) حتى عندما تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة حتمية من التخفيض بدلاً من زيادة العجز في الحساب الجاري الذي تعاني منه.

نظراً لأن الاقتصاد الأمريكي يشكل حوالي ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وفق أسعار صرف السوق (البنك الدولي ٢٠٠٦)، فإن تخفيض العجز في الحساب الجاري للولايات المتحدة بنحو ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سيؤدي إلى انخفاض في وضع الحساب الحالي للبلدان الأخرى بما يعادل حوالي نسبة ١,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ككل. إذا تم توزيع التعديل على مدى ثلاث إلى أربع سنوات، قد يترجم ذلك إلى انخفاض في الطلب الخارجي يصل إلى حوالي نسبة ٣,٠ إلى ٤,٠ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي سنويًا. هذا الحجم لا يمكن التغلب عليه بأي حال من الأحوال. ومع ذلك، فإن هذا يعني أنه بدلاً من إضافة ٤,٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي سنويًا للطلب على البلدان النامية، وهو المتوسط في عام ١٩٩٣، ٢٠٠٤، فإن السوق الأمريكية يمكن أن تسقط هذا الطلب من حسابها بشكلٍ سنوي.

ستحتاج البلدان النامية إلى المشاركة في تخفيض مواضع الحساب الجاري في بقية دول العالم والتي ستكون ضرورية بمثابة النظير لها من أجل تقليل عجز الحساب الجاري الأمريكي. بما يشمل معها مجموعة الأربعة، تأرجحت البلدان النامية كمجموعة بشكلٍ حادٍ من كونها في مركز عجز إجمالي في الحساب الجاري بلغ مقدار ١٠٠ مليار دولار في عام ١٩٩٣، أو ٥٠٩٪ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي ككل، إلى إجمالي فائض يبلغ ٥٠٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ ، أو نسبة ٤٪ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ككل (صندوق النقد الدولي ٢٠٠٦ ب). هذا يعني أنه كلما كان النمط الطبيعي لرأس المال العالمي أكثر تدفقاً، أصبحت البلدان النامية تلعب دور المورد الصافي لرؤوس الأموال إلى البلدان الصناعية، وبشكلٍ رئيسي إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بدلاً من تلقي الموارد الصافية للاستثمار من البلدان الصناعية.

كما هو مذكور أعلاه ، يبدو أن حدوث انخفاض كبير آخر في القيمة التجارية للدولار أمر ضروري لتنفيذ التعديل الخارجي المتعلق بالميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية. قد تجرب العديد من البلدان النامية ارتفاعاً حقيقياً وبشكلٍ ملائم لسعر صرف العملة مقابل الدولار كجزء من هذه العملية، على الرغم من أن الارتفاع المرجح في سياق التبادل التجاري يمكن أن يكون أصغر بكثير لأن معظم شركائها التجاريين قد يرفعون السعر أيضاً مقابل الدولار. ومع ذلك، حتى الآن، كان لعدد قليل من البلدان النامية قدر كبير نسبياً من العملات المرتفعة مقابل الدولار. بدلاً

من ذلك، كان معظم تصحيح سعر الصرف حتى الآن من قبل الدول الصناعية، وخاصة تلك الموجودة في منطقة اليورو وكذلك كندا واستراليا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة البريطانية وعلى نحو أقل من قبل اليابان. يطور كلاين (٢٠٠٥ ب) نموذجاً لإعادة ضبط سعر الصرف الأمثل الذي يحدد تعديلات الحساب الجاري المستهدفة وفقاً بلدي ما بوصفه نظيراً متمماً من أجل تعديل الحساب الجاري في الولايات المتحدة الأمريكية. تحدد الدراسة بعد ذلك التغيرات في أسعار الصرف التي تسفر بإحكامٍ غالباً عن التعديلات المستهدفة في الحساب الجاري رهناً بالإلزام الذي يقضي بأن يتحقق ارتفاع القيمة الخارجية الحقيقة للتبادل التجاري مقابل الدولار هدف التعديل الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية (حوالي ٢٠ في المائة).



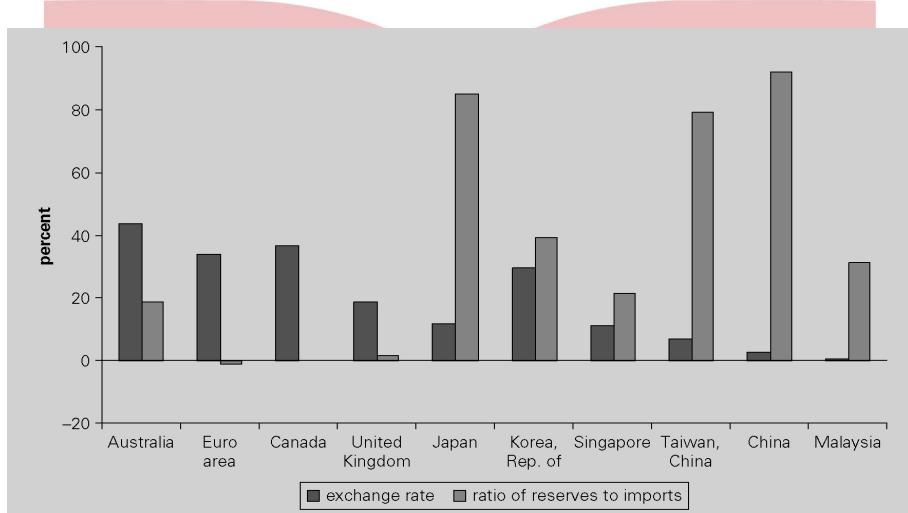
العديد من البلدان النامية لم تسمح لأسعار صرف عملاتها بالارتفاع استجابةً لقوى السوق، ولكن بدلاً من ذلك تدخلت في أسواق الصرف وبنّت احتياطيات أجنبية كبيرة. من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٥، وهي الفترة التي شهد فيها الدولار بعض التصحيح من أعلى مستوياته، ارتفع إجمالي احتياطيات الدول النامية من القطع الأجنبي من ٣١ تريليون دولار إلى ٩٢ تريليون دولار. على الرغم من أن احتياطيات اليابان ارتفعت أيضاً برشاقةً واضحةً تماماً (من ٣٩٧ مليار دولار أمريكي إلى ٨٣٦ مليار دولار أمريكي)، إلا أن احتياطيات الدول الصناعية الأخرى (باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية ، التي تبقى احتياطيتها بالحد الأدنى) لم ترتفع كثيراً على

الإطلاق (من ٤٣٤ مليار دولار إلى ٤٦٩ مليار دولار ، حسب تقارير صندوق النقد الدولي ٢٠٠٦ ب). يعكس هذا النمط الميل إلى تجنب تدخل سعر الصرف في معظم البلدان الصناعية باستثناء اليابان (التي توقفت أيضًا عن التدخل بعد شهر آذار ٢٠٠٤).

في المقابل، كانت الزيادة في الاحتياطيات بين الاقتصاديات النامية هائلة في الصين (من ٢١٧ مليار دولار إلى ٨٢٣ مليار دولار)، وكوريا (من ١٠٣ مليارات دولار إلى ٢١٠ مليار دولار)، والهند (من ٤٦ مليار دولار إلى ١٤٣ مليار دولار)، وتايوان، الصين (من ١٢٣ مليار دولار إلى ٢٥٤ مليار دولار). كما كانت كبيرة في الاقتصاديات مثل سنغافورة (من ٧٦ مليار دولار إلى ١١٦ مليار دولار) ، وماليزيا (من ٣١ مليار دولار إلى ٧٠ مليار دولار) ، وتايلاند (من ٣٣ مليار إلى ٥١ مليار دولار).

يوضح الشكل ٩ التباين الحاد بين الدول الصناعية الكبرى، والتي، باستثناء اليابان ، كانت تميل إلى رفع أسعار صرف عملاتها أمام الدولار أكثر من ميلها إلى التدخل في أسواق العملات، واقتصاديات السوق الآسيوية الرئيسية الناشئة، والتي منعت قوى السوق إلى حد كبير من رفع أسعار صرفها عن طريق الانخراط في تدخل قوي وترامك الاحتياطيات (معبراً عنه كما التغيير في الاحتياطيات بوصفه جزءاً من المائة من واردات عام ٢٠٠٥).

شكل ٢-٩ ارتفاع سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي والتغير في الاحتياطات النقدية المتعلقة بالواردات.



المصدر: صندوق النقد الدولي ٢٠٠٦ – منظمة الأمم المتحدة للتنمية

الصناعية يونيدو ٢٠٠٦

يجاجج كلاين (٢٠٠٦) قائلاً إنه بسبب الأضرار الناجمة عن الهبوط العالمي الصعب والمقطوع الأوصال، يقتضي الأمر من البلدان النامية، مدفوعةً بمصالحها الخاصة، أن تتعاون في المساعدة على تحقيق تسوية خارجية أمريكية أكثر سلاسة عن طريق التوقف عن إحباط رفع قيمة عملاتها مقابل الدولار من خلال التدخل. لتحقيق هذه الغاية، يدعى كلاين (٢٠٠٥) إلى عقد اتفاق بلازا ٢ بين الاقتصاديات الكبرى، بما في ذلك اقتصاديات شرق آسيا واقتصاديات الأسواق الناشئة الرئيسية الأخرى، لتنظيم رزمه من الاتفاقيات بالتنسيق فيما بينها لإعادة تنظيم وضبط سعر الصرف والتعديلات في سياسات الطلب المالي الموجه وغيرها للمساعدة في

تعزيز تعديل سلس للاختلالات الخارجية المتعلقة بالميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية (وبالتالي الاختلال الدولي). سيكون التعديل المالي الأمريكي مكوناً لا غنى عنه في الصيغة الشاملة في بلازا ٢. استناداً إلى تحليل إعادة تنظيم وضبط العملة الأمثل ، يشير كلاين (٢٠٠٥b) إلى أنه يمكن أن تكون ثمة حاجة إلى ارتفاع حقيقي بشكل نسبي مقابل الدولار من مستوى شهر آذار ٢٠٠٥ (حوالي المتوسط المحقق في الفترة من كانون الثاني إلى أيار ٢٠٠٥) في العديد من البلدان النامية الرئيسية، بما في ذلك الصين حيث الارتفاع بنسبة ٤٥ في المائة، و ٥٩ في المائة في ماليزيا، و ٧٩ في المائة في سنغافورة، و ٤٤ في المائة في الفلبين. قد يكون المزيد من الارتفاعات المعتدلة مناسباً في بعض بلدان أمريكا اللاتينية (حوالي ٢٠ بالمائة في تشيلي والمكسيك، و ١٤ بالمائة في الأرجنتين ، و ٨ بالمائة فقط في البرازيل).

وقد ارتفع الين الياباني أيضاً بشكل حاد مقابل الدولار، بنسبة ٣٨ في المائة، في حين أن اليورو لم يتحرك أكثر مما كان عليه بكثير (٥ في المائة)، وقد تراجع العملات الاسترالية والكندية قليلاً مقابل الدولار. والأهم من ذلك، أن كل هذه الارتفاعات للعملة يمكن أن تكون أقل بكثير عندما يتم قياسها من حيث أسعار الصرف الفعلية الحقيقة تجاه جميع الشركاء التجاريين. بالنسبة إلى الصين، على سبيل المثال، يمكن أن تكون هذه الزيادات أكبر بقدر النصف فقط من الارتفاع التقديرية مقابل الدولار، وبالنسبة لكوريا، فإن التغيير الفعلي الحقيقي قد يكون انخفاضاً بنسبة ٨ في المائة (مقارنةً بارتفاع ثنائي قدره ١٤ في المائة).

تلخيصاً لهذه المسألة، يمكن القول أن سوق الولايات المتحدة الأمريكية قد أصبحت بمثابة المشاعة العالمية لتوسيع مجال الصادرات، وخاصة من جانب الصين وكذلك البلدان النامية الأخرى. في مغالطة تكوين جديدة للاقتصاد الكلي، كانت هذه البلدان تستغل هذه المشاعة بشكل مفرط، على غرار الإفراط في صيد الأسماك في منطقة محيطية. وتواجه هذه المشاعة انهياراً نهائياً يمكن أن يؤثر بشكل عكسي وسلبي على البلدان التي تعتمد عليها من أجل استراتيجية التنمية الخاصة بها. يبدو أن بلازا ٢ (أي اتفاق بلازا ٢) أو أي جهد منسق آخر، وربما بقيادة جهود المراقبة متعددة الأطراف الجديدة لصندوق النقد الدولي، مرغوب فيه لضمان أن تكون معالجة مغالطة التكوين للاقتصاد الكلي الجديدة هذه عاجلاً وليس آجلاً.

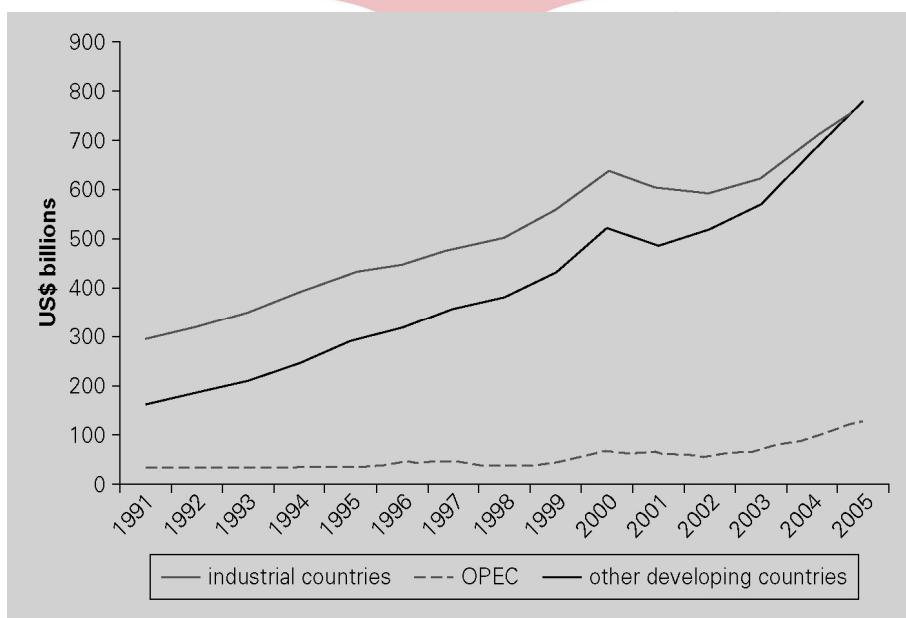
أحد أسباب نشوء مغالطة تكوين الاقتصاد الكلي الجديدة هو أن العديد من البلدان النامية الرئيسية يبدو أنها قد انتقلت من النموذج الكلاسيكي للنمو الذي تقوده الصادرات إلى ما يعادل نموذج النيو-مركتيلية (أي النظام التجاري الجديد) الذي يستعمل على فوائض تجارية آخذة في الارتفاع على الدوام. بدلاً من ذلك، يعتمد النمو التقليدي الذي تقوده الصادرات على النمو السريع في واردات مدخلات المواد الخام والسلع الرئيسية المستخدمة في النمو المحلي. في هذه النسخة الكلاسيكية، تنمو كل من الصادرات والواردات بسرعة، إما على نطاق واسع بالحفاظ على ميزان تجاري معين أو توسيع العجز التجاري كتدفقات لرأس المال

المالي من موارد الشمال المتممة المحلية. وبدلًا من ذلك، تتميز نسخة التجار الجدد بنمو الواردات المتباينة خلف الصادرات ووضع أرباح الصادرات الزائدة في احتياطيات كبيرة ومتناهية. على الرغم من أن بناء الاحتياطيات كان منطقاً بالتأكيد بالنسبة لبعض الاقتصاديات في أعقاب الأزمة المالية لشرق آسيا في أواخر التسعينيات من القرن الماضي، غير أن هذه العملية تجاوزت إلى حد بعيد ما يمكن تبريره من خلال أي احتجاج احترازي لاحتياطيات.

يوضح الشكل ٣-٩ الاعتماد المتزايد للاقتصاديات الكبرى على السوق الأمريكية. يشير الأول إلى مسار الواردات الأمريكية من الدول الصناعية ومنظمة الدول المصدرة للنفط وبلدان نامية أخرى على مدار الخمسة عشر عاماً الماضية. حققت البلدان النامية غير النفطية ارتفاعاً كبيراً في حصتها في السوق، حيث ارتفعت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من هذه المجموعة عن حوالي النصف فقط مثل واردات الولايات المتحدة الأمريكية من البلدان الصناعية لتتجاوز الواردات من البلدان الصناعية بحلول عام ٢٠٠٥. وكان المتوسط التراكمي للنمو الاسمي لواردات الولايات المتحدة الأمريكية من البلدان النامية غير النفطية من عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠٠٥ حوالي نسبة ١١,٢ في المائة، مقابل ٦,٩ في المائة فقط من البلدان الصناعية. مع وجود الدولار القوي بعد عام ١٩٩٥، وضعف نمو السوق في اليابان تباطأ النمو في أوروبا مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى انخفاض قيمة العملة في شرق آسيا بعد الأزمة

المالية في أواخر التسعينيات من القرن المنصرم، نمت الصادرات الأمريكية بشكل أبطأ بكثير من الواردات، بمعدل ٣٪ في المائة سنويًا إلى البلدان النامية غير النفطية و٤٪ في المائة سنويًا إلى البلدان الصناعية. كانت الفجوة بين معدلات نمو الواردات والصادرات أعلى بالنسبة للتجارة الأمريكية مع البلدان النامية غير النفطية (٩٪ بالمائة سنويًا) مقارنة بالتجارة مع الدول الصناعية (٥٪ بالمائة)، مما يظهر مرة أخرى الدور المتضاد للبلدان النامية في اختلال الميزان التجاري الخارجي في الولايات المتحدة الأمريكية.

شكل ٣-٩ الواردات الأمريكية من البلدان الصناعية، الأولي، والبلدان النامية الأخرى، ١٩٩١-٢٠٠٥.



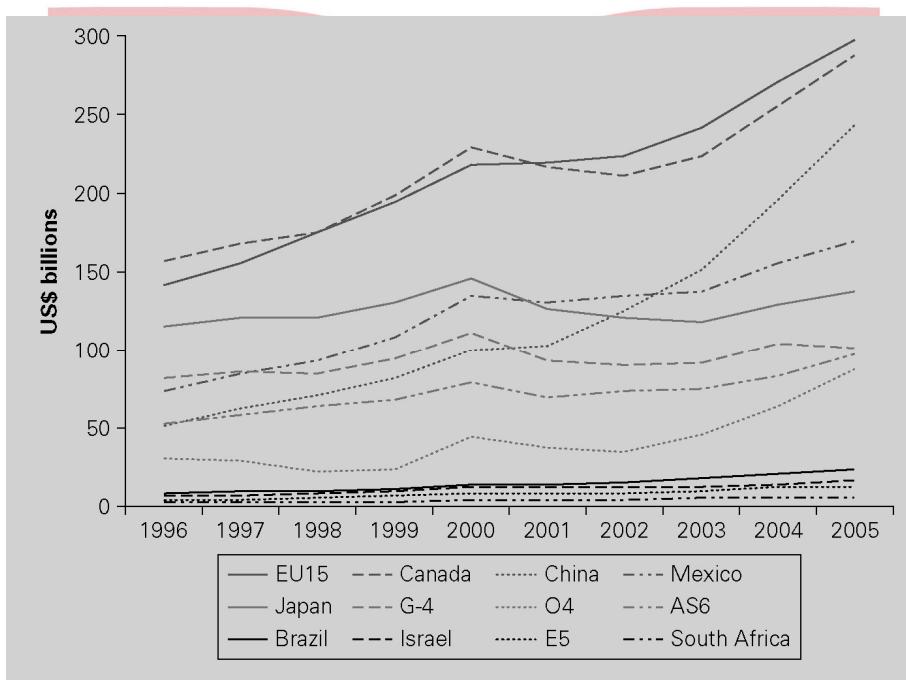
المصدر: BEA بنك شرق آسيا ٢٠٠٦

إحدى الطرق المختصرة لمعرفة احتمال أن يكون هناك مغالطة تكווين في الاقتصاد الكلي هو الماضي قدماً في التفكير في ما يمكن أن يحدث إذا استمرت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من البلدان النامية غير النفطية بنفس وتيرة المعدل الوسطي المسجل خلال الخمس عشرة سنة الماضية. إذا استمرت هذه الواردات في النمو بنسبة ١١,٢ في المائة نمواً اسميًّاً، واقتضى الأمر أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بشكل ثابتٍ بنسبة ٥,٥ في المائة (٣ في المائة نمواً حقيقياً، و٥,٢ في المائة للتضخم) فقد ترتفع الواردات من البلدان النامية غير النفطية من نسبة ٦,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٥ إلى نسبة ١٠,٦ في المائة في عام ٢٠١٥ وإلى ١٧,٩ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥. إذا نمت الصادرات الأمريكية إلى هذه البلدان في نفس الوقت بنفس المعدل الذي كانت عليه خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، فإنها قد ترتفع فقط من ٠,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي في عام ٢٠٠٥ إلى ٦,٣ في المائة بحلول عام ٢٠١٥ وإلى ٤,٣ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥. لذا، فإن العجز التجاري للولايات المتحدة الأمريكية مع البلدان النامية غير النفطية قد يرتفع من نسبة ٢,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي في عام ٢٠٠٥ إلى نسبة ٧,٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥ ونسبة ٦,١٣ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥.

هذه الأرقام وحدها تلقي بظلال من الشك على قابلية استدامة فوائض البلدان النامية التجارية المتزايدة باستمرار مع الولايات المتحدة الأمريكية كمحرك للتنمية. كما تسلط هذه الأرقام الضوء على حقيقة أن مغالطة التكوين الاقتصادية الكلية مدفوعة ليس فقط بمعدلات نمو مرتفعة للواردات الأمريكية من البلدان النامية، ولكن أيضاً بسبب انخفاض معدلات نمو الصادرات الأمريكية إلى هذه البلدان بشكل كبير. بمعنى، أنه لم يتم التتحقق من صحة مذهب مدرسة "التوازن العام" في ظل ارتفاع مطرد في الطلب على الصادرات إلى هذه البلدان (المتغير الثالث لمسألة مغالطة التكوين) بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، حتى لو كانت حجة معقولة إذا كان معدل نمو الصادرات قد تكافأ مع معدل نمو الواردات (والذي، مرة أخرى، يتتجاهل ضغوط التكيف القطاعي).

إنأخذ التجارة الثلاثية بعين الاعتبار لن يغير هذا التشخيص. في حين أن التوازنات الثنائية غير ملائمة لمعظم تحليلات الاقتصاد الكلي، لأن التجميع الواسع مثل التقسيم الثلاثي كما هو وارد في الشكل ٣-٩، وتحتفي التجارة الثلاثية المفقودة في التحليل الثنائي إلى حد كبير. في الواقع، نظراً لأن الولايات المتحدة تعاني من عجز هيكلية مع اقتصاديات أوبك (البلدان المصدرة للنفط)، فمن المتوقع أن تدير فائضاً تجاريًّا كبيراً مع جميع البلدان النامية الأخرى، بدلاً من عجز كبير ومتسع.

شكل ٩ - ٤ الواردات الأمريكية من الاقتصاديات الموردة الرئيسية، ١٩٩٦-٢٠٠٥.



المصدر: USITC لجنة التجارة الدولية الأمريكية ٢٠٠٦

ملاحظة: مجموعة الـ ٤ : هونغ كونغ الصين، كوريا، تايوان الصين، سنغافورة - O4: الكويت، نيجيريا، العربية السعودية، فنزويلا - AS6: الهند، أندونيسيا، ماليزيا، باكستان، الفلبين، تايلاند - E5: جمهورية التشيك، المجر، بولندا، جمهورية سلوفاكيا وتركيا.

يوضح الشكل ٩ - ٤ تفاصيل تطور واردات الولايات المتحدة الأمريكية من جانب الشريك التجاري الرئيسي. يكشف هذا الرقم عن الارتفاع المذهل في الواردات من الصين خلال العقد الماضي. حلقت حصة الصين في إجمالي الواردات الأمريكية من ٥,٥ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى

٣ في المائة في عام ٢٠٠٥ وإلى ٦٤ في المائة بحلول عام ٢٠٠٥. وفي عام ٢٠٠٥ ، احتلت الصين المرتبة الثانية بعد الاتحاد الأوروبي (من ١٥) وكندا والمكسيك واليابان وجموعة الأربعة كمورد لسوق الولايات المتحدة الأمريكية. وبحلول عام ٢٠٠٥ ، احتلت المرتبة التالية بعد الاتحاد الأوروبي وكندا. إن ركود الواردات الأمريكية من مجموعة الأربعة، خاصة بعد عام ٢٠٠٥، يعزز النمط العالمي لتباطؤ الصادرات من هذه المجموعة مع تقدم الصين بسرعة إلى الأمام. كما عانت الواردات من اليابان أيضًا من الركود بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٥ ، وهبطت حصة اليابان في إجمالي واردات الولايات المتحدة الأمريكية من ١٤,٥ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ١٢,١ في المائة بحلول عام ٢٠٠٥ وإلى ٩,٣ في المائة فقط في عام ٢٠٠٥ . وبشكلٍ أساسي، تبادلت كل من اليابان والصين في حصتيهما من سوق الاستيراد في الولايات المتحدة الأمريكية على مدى العقد الماضي.

كان معدل النمو الاسمي السنوي ل الصادرات الصين إلى السوق الأمريكية على مدى العقد الماضي ١٥,٥ في المائة ، أي ما يقرب من ضعف معدل الشريك القادر من البلدان النامية (المكسيك بنسبة ٩,٢ في المائة). من بين الاقتصاديات المبنية في الشكل ٣-٩، نمت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من البلدان النامية غير الصين على مدار العقد بمعدل ٨,٦ في المائة فقط، بينما نمت الواردات الأمريكية من البلدان الصناعية بنسبة ٦,٥ في المائة فقط. وبعبارة أخرى، من خلال الصورة الشاملة لواردات الولايات المتحدة الأمريكية من البلدان النامية التي تنمو بمعدلات مرتفعة بحيث لا يمكن تحملها بشكلٍ مستدام على المدى

الطويل، تبرز الصين على أنها أكبر مصدر للواردات وأسرعها ارتفاعاً إلى حد بعيد. ليس من قبيل الصدفة أن يركز المسؤولون الأمريكيون اهتمامهم على الصين كشريك تجاري يحتاج سعر صرفه إلى مزيد من التعديل كجزء من عملية التعديل الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية.

خلاصة القول، بربت فكرة مغالطة تكوين جديدة للاقتصاد الكلي بشكلٍ قابلٍ للجدل بسبب عدم امكانية تحمل استدامة العجز المتزايد في الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية والاعتماد الكبير لنمو الصادرات الأخير للبلدان النامية على هذا العجز المتزايد. سيتطلب حل هذه المشكلة تعديلاً مالياً من جانب الولايات المتحدة الأمريكية واستعداداً من قبل البلدان النامية (يشكّل خاص الصين وبلدان اقتصاديات شرق آسيا الأخرى) من أجل فسح المجال لأسعار صرف عملاتهم بالارتفاع. إن حصول تحول نحو الطلب المحلي في العديد من البلدان النامية الرئيسية سيكون أيضاً جزءاً ضرورياً من الحل.

الاستنتاجات

أعاد هذا الفصل النظر في الجدل حول مغالطة التكوين بعد ربع قرنٍ من التجربة. ووُجد أن النمو النشيط للصادرات المصنعة، الذي يستدعي البهجة، قد تحقق بالفعل وساهم بشكل حيوي في النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة. ومع ذلك ، كان هذا النمو بوتيرة حافظت على "حدود السرعة" المقترحة من "١٥-١٠" في المائة حسب رأي كلاين (١٩٨٤). على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، نمت الصادرات من البلدان النامية بمعدل سنوي يبلغ حوالي ١٠ في المائة (الجدول ١-٩). بالرغم من

وجود اتجاه متواضع لهذه الصادرات لتحويل الاتجاه نحو أسواق البلدان النامية الأخرى بدلاً من البلدان الصناعية، وهو عامل اقتربه الفناد الأول لفرضية مغالتة التكوين كسبب وقائي يمكن تجنبه. كان هذا التحول متواضعاً تماماً، من ٥٩ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٥٥ في المائة في عام ٢٠٠٣ لأنكِ ٢٠ بلدٍ مصدرٍ صناعي (الجدول ٣-٩). وهناك قدر كبير من الدلائل الداعمة لفرضية التحول في اتجاه مصدرى البلدان الأصلية لمجموعة الأربعـة بعيداً عن أسواق البلدان الصناعية مع إحلال البلدان النامية الأخرى ، ولا سيما الصين محلها. وبالمقابل زادت مجموعة الأربعـة صادراتها إلى الصين زيادة جذرية، من ٢ في المائة فقط من صادراتها في عام ١٩٨٠ (عندما تم حظر التجارة مع الصين لاثنين من بلدان اقتصاديات مجموعة الأربعـة) إلى ٢٥ في المائة (الجدول ٤-٩).

على الرغم من بقائها ضمن حدود السرعة الآمنة في مجملها، فإن الواردات المصنعة من البلدان النامية إلى البلدان الصناعية قد ولدت نسب تغلغل عالية في الواردات في عدة قطاعات، بمستويات ربما كان من المتوقع أن تؤدي إلى استجابةٍ محتملة. تبلغ واردات الألبسة من البلدان النامية الآن نحو نصف الاستهلاك في البلدان الصناعية الرئيسية (الجدول ٨-٩). ومع ذلك، على الرغم من أن تغلغل الواردات قد وصل إلى معدلات مرتفعة بشكل ملحوظ في قطاعات قليلة (نسبة ٧٩ في المائة للأحذية، ونسبة ٦٩ في المائة للأمتعة والحقائب، ونسبة ٦٨ في المائة للألعاب ولعب الأطفال، ونسبة ٦٣ في المائة للأقمشة المحبوبة والكريوشيه في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية)، لكنه بقي أكثر اعتدالاً في عدد كبير من القطاعات

الأخرى. تبلغ نسبة متوسط الاختراق بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية من بين أكبر الاختراقات في ٤١ قطاعاً كما هو مبين في الجدول ٨-٩ بـ ٢٧ في المائة ، وهناك ٨٨ قطاعاً آخر غير مبين في الجدول.

في نفس الوقت، بالنسبة لبعض قطاعات المنتجات المتقدمة ، فإن التغلغل فيها ذو معدل مرتفع بما فيه الكفاية، وهناك بعض الإمكانيات لوجود متغير جديد لمغالطة التكوين: تشيع السوق. بالنسبة للم المنتجات التي تم ذكرها للتو، بالإضافة إلى القطاع المهم للمعدات والتجهيزات المكتبية (حيث يبلغ معدل التوغل في السوق الأمريكية حوالي ٥٠ في المائة)، فإن معدلات الاختراق العالية تعني أن النمو المتزايد للواردات من البلدان النامية يميل بشكل متزايد إلى تقييد معدل النمو الأساسي للاستهلاك المحلي. بالنسبة لمنتجات مثل الألبسة التي لديها طلب غير مرن (قابل للتتمدد) نسبياً، يمكن أن يكون توافر سرعة نموها بطيئاً.

يبدو أن ال دروس المستفادة اليوم من خلال تجربة العقدين الماضيين بالنسبة للبلدان الفقيرة هي أن هذه البلدان يجب أن تكون قادرة على توسيع الصادرات المصنعة دون خوف كثير من القيود الشديدة الناجمة عن مشاكل مغالطة التكوين. أما المقادير التي من المحتمل أن تضيفها إلى السوق فهي ببساطة أصغر من أن تسبب الكثير من المشاكل.

أخيراً، يبدو أن مغالطة تكوين جديةً وجديدةً للاقتصاد الكلي في طريقها إلى الظهور. اعتمدت البلدان النامية اعتماداً كبيراً على ارتفاع الصادرات إلى السوق الأمريكية في العقد الماضي، لكن معظم هذه الزيادة عكست اتساع عجز الحساب الجاري الأمريكي إلى مستويات لا يمكن

تحملها على مدى أطول. سوف تحتاج البلدان النامية الرئيسية إلى التعاون من أجل فسح المجال لأسعار صرف عملاتها للتكييف بدلاً من التدخل في أسواق الصرف الأجنبية وزيادة الاحتياطيات الضخمة. كما أنه سيتعين على الولايات المتحدة الأمريكية اتخاذ تدابير لتنفيذ التعديل المالي الضروري ، إذا ما كان ينبغي عليها تجنب هذا الاحتلال الجديد في الاقتصاد الكلي من الانتهاء على نحو أسوأ.



المؤسسة العامة السورية للكتاب



الهيئة العامة
للسورية للكتاب

الفصل العاشر

نمو الصناعة ومسألة صفات تحفيز التقلبات الاقتصادية الدورية

فيليب أغيون، ديفيد هيموس وأنيس خروبي

تفرض مؤلفات الاقتصاد الكلي بشكل عام فصلاً تاماً بين تحليل النمو طويل الأجل والتحليل قصير الأجل، الذي يركز على تأثيرات السياسات الاقتصادية الكلية (ماليةً ونقديةً) هادفةً إلى تحقيق استقرار الاقتصاد في أعقاب صدمةٍ ما. مع ذلك، تم مواجهة هذه الرؤية مؤخراً بالقول إنَّ سياسات تحقيق الاستقرار القصيرة الأجل ليست مهمة بالنسبة للنمو طويل الأجل. كان كل من رامي ورافي (١٩٩٥) من بين الأوائل الذين يؤكدون على العلاقة التبادلية السلبية في الانحدار عبر البلدان بين قابلية التقلب والنمو طويل الأجل.

بعد ذلك بفترة من الزمن، حاجج أغيون وآخرون (٢٠٠٨) قائلين أن قابلية التقلب الاقتصادي الكلي تدفع باتجاه المزيد من الاستثمارات المعايرة للاتجاهات الدورية من أجل البحث والتنمية في الشركات التي تكون مقيدةً أكثر من ناحية الائتمان المالي. ويذهب هذا الفصل خطوةً أخرى

أبعد من ذلك، متمعناً في تأثير سياسة التقلبات الدورية المالية على نمو الصناعة اعتناداً على القيود المالية على الصناعة. تحقيقاً لهذه الغاية، نقوم بتنفيذ انحدارات البيانات عن الصناعة عبر البلاد. تؤكد دلائل التجريب العملي أن الصناعات ذات القيود المالية الأكثر ثقلًا تميل إلى النمو بوتيرة أسرع في البلدان ذات السياسات المالية الأكثر استقراراً.

نحن نبني على المنهجية التي تم تطويرها في بحثٍ مشتمل على بذور التطور أعده كل من راجان وزينغاليس (١٩٩٨). باستخدام بيانات الصناعة عبر البلاد، ونقوم باختبار ما إذا كان نمو الصناعة يتأثر إيجاباً بالتفاعل بين دورية السياسة المالية (محسوبة على مستوى البلاد) والاعتماد المالي الخارجي على مستوى الصناعة أو ملموسة الأصول (ويتم احتسابها لكل صناعة مقابلة في الولايات المتحدة الأمريكية). يمكن أن يكون هذا النهج مفيداً في معالجة النقاش الدائر حول ما إذا كان للنمط الدوري للسياسة المالية تأثير فعلي على النمو: إلى الحد الذي تؤثر فيه سياسة الاقتصاد الكلي على نمو الصناعة، والأقل احتمالاً هو الاستمرار عكس ذلك (نمو الصناعة يؤثر على سياسة الاقتصاد الكلي). وبالتالي فإن معامل التفاعل الإيجابي والمهم في انحدار النمو يمكن أن يساعد في التعامل مع مشكلة السبيبية.

في النتيجة التجريبية الرئيسية يكون للتفاعل بين القيود المالية في التقلبات الدورية للصناعة والسياسة المالية المدرستة في الوقت الذي تكون فيه حساسية التوازن المالي للبلاد ما تجاه التغيرات في فجوة الإنتاج تأثير إيجابي وكبير وقوي على نمو الصناعة. وبشكلٍ أكثر تحديداً، كلما زاد اعتماد الصناعة المقابلة في الولايات المتحدة الأمريكية على التمويل الخارجي، أو

انخفاض ملموسة الأصول في القطاع المقابل في الولايات المتحدة الأمريكية، استفادت هذه الصناعة من سياسة مالية تتصرف بتقلبات دورية أكثر.

علاوةً على ذلك، استناداً إلى معامل الانحدار، نقوم بتقييم حجم تأثير الفرق -في- الفرق المقابل. فالأرقام كبيرة جداً نسبياً، لا سيما عند مقارنتها بالأرقام المماثلة في دراسة راجان وزينغاليس (1998). يشير هذا إلى أنه، إلى جانب كونها ذات دلالة إحصائية، فإن تأثير السياسة المالية للتقلبات الدورية ذات أهمية اقتصادية ولا يمكن تجاهلها، معتبرين أن ذلك سيكون ذا أهمية من الدرجة الثانية.

بشكل عام، تشير نتائجنا إلى دور للمحفزات المالية خلال فترات الركود في الاقتصاديات التي تكون فيها الشركات مقيدة بالائتمان. ومع ذلك، فإن مقاربتنا تنطلق من مبررات بديلة (قصيرة الأجل على الغالب) تعتمد على مضاعف كينز (يعد مضاعف كينز أحد أهم المفاهيم التي أنتجتها نظريات وأفكار جون ماينارد كينز الذي يعد أحد أبرز منظري الاقتصاد الكلي).

يفصل الفصل المنهجية والبيانات المستخدمة ويعرض النتائج التجريبية. وبهذا يختتم القسم الأخير. يعرض الملحق أتفاصيل التقدير.

المنهجية والبيانات

المتغير التابع لدينا هو متوسط معدل النمو السنوي للقيمة الحقيقة المضافة في الصناعة z في البلد k للفترة ١٩٨٠-٢٠٠٥. كمتغيرات توضيحية، نقدم تأثيرات ثابتة على الصناعة والبلد (a_j, B_k) للتحكم في عدم التجانس غير المحظوظ عبر الصناعات وعبر البلدان. متغير المصلحة

(ic) هو التفاعل بين الخاصية الجوهرية للصناعة z ودرجة (الudad) الدورية للسياسة المالية في البلد k خلال الفترة ١٩٨٠ - ٢٠٠٥. كخصائص الصناعة، نستخدم بدلاً من ذلك التبعية المالية الخارجية أو ملموسة الأصول. بعد راجان وزيغاليس (١٩٩١)، نقيس خصائص الصناعة المحددة مستخدمين بيانات على مستوى الشركة في الولايات المتحدة الأمريكية. يقاس الاعتماد المالي الخارجي كما يقاس المتوسط في جميع الشركات في صناعة معينة لنسبة نفقات رأس المال مطروحاً منها التدفق النقدي الحالي إلى إجمالي نفقات رأس المال. يتم قياس مدى ملموسة الأصول كمتوسط في جميع الشركات في صناعة معينة لنسبة قيمة صافي الملكية، المصنع، والمعدات إلى إجمالي الأصول. أخيراً، تتحكم في الظروف الأولية من خلال تضمين نسبة القيمة الحقيقية المضافة في الصناعة z في البلد k في عام ١٩٨٠، بالنسبة للقيمة الحقيقية المضافة في القطاع الصناعي في البلد k في عام ١٩٨٠، (y_{80jk} / y_{80k}). عند ترك E_{jk} تدل على مصطلح الخطأ، يمكن عندئذ التعبير عن معادلة التقدير الرئيسية الخاصة بنا على النحو التالي:

$$In(y_{05jk}) - In(y_{80jk}) = aj + Bk + y(ic)j x (fpc)k - \log(y_{80jk}/y_{80k}) + E_{jk} \quad (1-10)$$

25

يتم التنبؤ بهذه المنهجية على افتراضات (أ) أن الاختلافات في الاعتماد المالي وملموسة الأصول عبر الصناعات مدفوعة إلى حد كبير بالفارق في التكنولوجيا، (ب) تستمر الاختلافات التكنولوجية مع مرور الوقت عبر البلدان، و(ج) تتشابه البلدان نسبياً من حيث البيئة المؤسساتية الشاملة التي

تواجهها الشركات. وفقاً لهذه الافتراضات الثلاثة، من المرجح أن يكون المقياس المحدد للصناعة الأمريكية متفاعلاً صالحًا بالنسبة للصناعات في بلدانٍ أخرى غير الولايات المتحدة الأمريكية. نعتقد أن هذه الافتراضات مقتنة خاصةً بالنظر لتقييدنا بمجموعة من الدول الغنية التي تسمى جميعها إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. على سبيل المثال، إذا كانت المستحضرات الصيدلانية تتطلب توبيلاً خارجيًّا أكثر نسبياً من المنتوجات في الولايات المتحدة الأمريكية، فمن المحتمل أن يكون هذا الحال في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأخرى. علاوة على ذلك، نظرًا لوجود القليل من التقارب بين بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على مدار السنوات العشرين الماضية، فمن المرجح أن تستمر الاختلافات بين البلدان مع مرور الوقت. أخيراً، إلى الحد الذي تكون فيه الولايات المتحدة الأمريكية أكثر تقدماً من الناحية المالية من البلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم، من المرجح أن توفر تدابير الاعتماد المالي التي تتخذها الولايات المتحدة بالإضافة إلى ملموسة الأصول أقل التدابير ضجيجاً للاعتماد المالي على مستوى الصناعة أو ملموسة الأصول.

مقياسنا لدورية السياسة المالية، (k_{fpc})، في البلد k هو التغيير الخدي في السياسة المالية بعد حدوث تغيير في فجوة الناتج المحلي. نحن نستخدم البيانات على مستوى البلد خلال الفترة ١٩٨٠ - ٢٠٠٥ لتقدير المعادلة "المساعدة" التالية من بلد لبلد على مدار الفترة الزمنية ١٩٨٠ - ٢٠٠٥:

$$fbkt = nk + (fpc) k zkt + ukt, \quad (2-10)$$

حيث يكون $fbkt$ هو مقياس للسياسة المالية في البلد k في السنة t (على سبيل المثال، إجمالي الرصيد المالي أو الرصيد المالي الأولي للناتج المحلي الإجمالي في البلد k في السنة t (أي فرق النسبة المئوية بين الناتج المحلي الإجمالي الفعلي والمحتمل) وبالتالي يمثل وضع البلد الحالي في الدورة ، nk يكون ثابت، و ukt هو مصطلح خطأ.

بعد راجان وزينغاليس (1998)، نقدر معادلتنا الرئيسية (١٠-١) بإجراء المربعات الصغرى العادية البسيطة، مع تصحيح منحرف التغير كلما دعت الحاجة (المترجم: تشير heteroskedasticity إلى الظروف التي يكون فيها التباين عند المتغير غير متساوٍ في نطاق قيم المتغير الثاني الذي يتباين به)، دون المزيد من القلق بشأن قضايا الاستمرارية من خلال النشوء الداخلي. على وجه الخصوص، من المرجح أن يكون مصطلح التفاعل بين الخصائص المحددة بالصناعة ودوره السياسة المالية عاملًا خارجيًا المنشأ إلى حد كبير بالنسبة للمتغير التابع. أولاً، متغير الاعتماد المالي الخارجي الخاص بنا بالقياس إلى الصناعات في الولايات المتحدة الأمريكية ، في حين أن المتغير التابع يشمل دولاً غير الولايات المتحدة الأمريكية. وبالتالي، فإن السبيبة العكسية، إذ يمكن أن يؤثر نمو الصناعة خارج الولايات المتحدة الأمريكية على الاعتماد المالي الخارجي أو ملموسة أصول الصناعات في الولايات المتحدة الأمريكية، تبدو غير معقولة إلى حد بعيد. ثانياً، يتم قياس دورة السياسة المالية على مستوى كلي، في حين يتم قياس المتغير التابع على مستوى الصناعة، مما يقلل مرة أخرى من نطاق السبيبة العكسية طالما أن كل قطاع على حدة يمثل حصة صغيرة من إجمالي الناتج في الاقتصاد المحلي.

تركز عينة البيانات الخاصة بنا على الصناعات التحويلية في مجموعة من ١٥ دولة صناعية تابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. على وجه الخصوص، نحن لا نضم الولايات المتحدة الأمريكية، لأن هذا سيكون مصدرًا المشاكل السببية العكسية.

تأتي بياناتنا من مجموعة من المصادر المختلفة. يتم الحصول على بيانات القيمة المضافة الحقيقة على مستوى الصناعة من مجموعة بيانات الاتحاد الأوروبي KLEMS (المترجم: هي مجموعة البيانات الواسعة الصادرة عن الاتحاد الأوروبي والمستقة من البلدان في جميع أنحاء العالم وتتوفر فيها معطيات عن المخرجات والمدخلات والإنتاجية، والمشاريع والبحوث الاقتصادية، إلخ...)

المصدر الرئيسي لبيانات قياس الاعتماد المالي على الصناعة هو Compustat الكومبيوستات، الذي يجمع بيانات الميزانية العامة وبيانات الدخل للشركات المدرجة في الولايات المتحدة الأمريكية. (المترجم: Compustat هي قاعدة بيانات شاملة للمعلومات المالية ومعلومات السوق الأساسية عن كل من الشركات العالمية النشطة وغير النشطة والمؤشرات والصناعات التي تتجهها ستاندرد آند بورز منذ عام ١٩٦٢). تستقي من راجان وزيفاليس (١٩٩٨) وراداتز (٢٠٠٦) لحساب المؤشرات على مستوى الصناعة من أجل الاعتماد المالي. كما تستقي من براون (٢٠٠٣) وبراون ولارين (٢٠٠٥) لحساب المؤشرات على مستوى الصناعة من أجل ملموسة الأصول. وأخيرًا، يتم استخلاص متغيرات الاقتصاد الكلي المالية

من مجموعة بيانات التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2008).

النتائج

نحن نقدر معادلة الانحدار الرئيسية الخاصة بنا (١-١٠) مستخدمين الاعتماد المالي أو ملموسة الأصول كمتفاعلات خاصة بالصناعة. نحن نعتبر مجموعتين من مؤشرات السياسة المالية. المجموعة الأولى مبنية على متغير الرصيد المالي الإجمالي، والذي نعتبره إما معدلًاً دوريًا أم لا، والذي نستخدمه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي المحتمل.

جدول: ١-١٠ الترابط بين النمو في القيمة المضافة الحقيقة والتفاعل بين

الاعتماد المالي ودورة السياسة المالية: إجمالي الرصيد المالي:

الرصيد المالي المعدل دوريًا بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي المحتمل (٤)	الرصيد المالي المعدل دوريًا بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٣)	الرصيد المالي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي المحتمل (٢)	الرصيد المالي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (١)	المتغير المستقل
**٠,٧٨٠- (٠,٢٨٥)	**٠,٧٧٢- (٠,٢٨٦)	**٠,٧٩٥- (٠٠٢٨٢)	**٠,٧٨٤- (٠,٢٨٤)	سجل الحصة الأولية في قيمة التصنيع المضافة
***٧,٧٧٩ (١,٥٣٧)	***٦,٧٤٢ (١,٦٠٤)	***٦,٧٤٢ (١,٤٣٤)	***٦,٧٢٤ (١,٥٢٦)	التفاعل (الاعتماد المالي ومواجهة تقلبات السياسة المالية)
٥٢١ ٠,٥٧٥	٥٢١ ٠,٥٧٣	٥٢١ ٠,٥٧١	٥٢١ ٠,٥٦٩	عدد المشاهدات R2

ملاحظة: المتغير التابع هو نسبة متوسط المعدل السنوي للقيمة الحقيقة المضافة للفترة ١٩٨٠-٢٠٠٥ لكل صناعة في كل بلد. الحصة الأولية في قيمة التصنيع المضافة هي نسبة قيمة الصناعة الحقيقة في فترة البداية المضافة إلى بداية فترة التصنيع المضافة الإجمالية. الاعتماد المالي هو جزء من إنفاقات رأس المال غير الممول بواسطة الأموال المحلية للشركات الأمريكية بنفس الصناعة لفترة ١٩٨٠-١٩٩٠. مواجهة تقلبات السياسة المالية هي معامل فجوة الناتج عند تراجع المتغير المشار إليه في العمود على أساس ثابت مقابل فجوة الناتج لكل بلد في الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٥.

* كبيرة عند مستوى ١ بالمائة.

** كبيرة عند مستوى ٥ بالمائة

يتم احتساب الرصيد المالي المعدل دورياً لإظهار الوضع المالي الأساسي عند إزالة الحركات التلقائية.

أغيون وهيموس وخرافي

المجموعة الثانية من مؤشرات السياسة المالية مبنية على متغير الرصيد المالي الأساسي. كما في الحالة السابقة ، فإننا نعتبرها مضبوطة دورياً أم غير مضبوطة. علاوة على ذلك ، نستخدمها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي المحتمل.

تظهر النتائج التجريبية العملية أن النمو في القيمة الحقيقة المضافة مرتبط بشكل كبير وإيجابي بتفاعل الاعتماد المالي والتقلبات الدورية للسياسة المالية (انظر الجدول ١٠-١): زيادة الحساسية لفجوة الناتج من إجمالي

الرصيد المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي تزيد من نمو القيمة المضافة الحقيقة للصناعة، وخاصة بالنسبة للصناعات ذات الاعتماد المالي العالى. تبقى هذه الت نتيجة بصرف النظر عما إذا كان إجمالي الرصيد المالي قد تم تعديله دورياً أم لا، وبغض النظر عما إذا كانت النسبة التي تم النظر فيها تتعلق بالنتاج المحلي الإجمالي الفعلى أو المحتمل. يقدم الجدول ٢-١٠ صورة متشابهة للغاية: إن زيادة الحساسية بالنسبة لفجوة الناتج من الرصيد المالي الكلى للناتج المحلي الإجمالي يرفع النمو الحقيقي في القيمة المضافة للصناعة، بشكل خاص بالنسبة لصناعات ذات ملموسةية أصول منخفضة. كما في الحالة السابقة، فإن هذه النتيجة مستقلة عن المقاييس الدقيقة لإجمالي الرصيد المالي.

ثلاث ملاحظات تستحق الإدلاء بها في هذه النقطة. أولاً، تعتبر المعاملات المقدرة ذات أهمية كبيرة، على الرغم من تقديرات الأخطاء المعيارية المحافظة نسبياً، والتي نجمعها على المستوى البلاد. ثانياً ، العلاقة المتبادلة بين الاعتماد المالي للصناعة وملموسةية أصول الصناعة حوالي -٦ ، أي أقل بكثير من -١ . وبعبارة أخرى ، فإن هذين المتغيرين بعيدان عن كونهما متراطبين تماماً، مما يعني بدوره أن الجدولين (الجدول ١-١٠ والجدول ٢-١٠) لا يعكسان فقط بعضهما البعض ، بل ينقلان معلومات تكميلية. أخيراً، يظل المعامل المقدر كما هو في الأساس إذا كان الرصيد المالي يعتبر كنسبيّة من الناتج المحلي الإجمالي الفعلى أو المحتمل. وهذا يشير إلى أننا نلاحظ تأثير السياسة المالية أكثر من تأثير التغيرات فقط في الناتج المحلي الإجمالي الفعلى. وبشكلٍ مشابه، تظل المعاملات المقدرة كما هي في الأساس سواء كان الرصيد المالي قد تم تعديله دورياً أم لا، مما يشير إلى أن التأثير الذي نحصل عليه لا يرتبط حصرياً بالمتغيرات الأوتوماتيكية التلقائية.

جدول: ٢-١٠ الترابط بين النمو في القيمة المضافة الحقيقة والتفاعل بين

ملموسية الأصول ودورة السياسة المالية: إجمالي الرصيد المالي:

الرصيد المالي المعدل دورياً بالنسبة إلى النتائج المحاسبية الإجمالي المحتسب (٤)	الرصيد المالي المعدل دورياً بالنسبة إلى النتائج المحاسبية الإجمالي (٣)	الرصيد المالي بالنسبة إلى الناتج المحاسبي الإجمالي المحتسب (٢)	الرصيد المالي بالنسبة إلى الناتج المحاسبي الإجمالي (١)	المتغير المستقل
٠,٥٠٨- (٠,٣٥٢)	٠,٥٠٨- (٠,٣٥١)	٠,٥١٧- (٠,٣٥١)	٠,٥١٥- (٠,٣٥٠)	سجل الحصة الأولية في قيمة التصنيع المضافة
١٥,٩٨-* (٥,٠٩٣)	١٦,١٩-* (٥,٢١٤)	١٣,٧٤-*** (٤,٣٨٨)	***١٣,٧٧- (٤,٥٤٤)	تفاعل (الاعتماد المالي ومواجهة تقلبات السياسة المالية)
٥٢١ ٠,٥٥٢	٥٢١ ٠,٥٥١	٥٢١ ٠,٥٥٠	٥٢١ ٠,٥٥٠	عدد المشاهدات R2

**ملاحظة: المتغير التابع هو نسبة متوسط المعدل السنوي للقيمة الحقيقة
المضافة للفترة ١٩٨٠-٢٠٠٥ لكل صناعة في كل بلد. الحصة الأولية في قيمة
التصنيع المضافة هي نسبة قيمة الصناعة الحقيقة في فترة البداية المضافة إلى بداية
فترة قيمة التصنيع المضافة الإجمالية. ملموسة الأصول هي جزء من الأصول
مثلثة بتصافي الممتلكات، المصانع، والمعدات بالنسبة للشركات الأمريكية بنفس
الصناعة للفترة ١٩٨٠-١٩٩٠. مواجهة تقلبات السياسة المالية هي معامل فجوة
الناتج عند تراجع المتغير المشار إليه في العمود على أساس ثابت مقابل فجوة الناتج
لكل بلد في الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٥.**

* كبيرة عند مستوى ١ بالمائة.

نكرر الآن نفس عملية التقدير، لكن مع الأخذ بعين الاعتبار الرصيد المالي الأساسي، ليس إجمالي الرصيد المالي ، كمؤشر للسياسة المالية الخاصة بنا (انظر الجدولين ٣-١٠ و ٤-١٠). والفرق بين هذين المؤشرين هو أن الرصيد المالي الأساسي لا يشمل صافي مدفوعات الفوائد إلى أو من الحكومة. والتائج متشابهة من الناحية النوعية في كلا الحالين: الصناعات ذات القدر الأكبر من الاعتماد المالي أو ذات ملموسة أصول أدنى مستوى تميل إلى الاستفادة بشكل غير مناسب من سياسة مالية أكثر تقلباً دورياً بمعنى وجود حساسية أكبر للرصيد المالي الأساسي تجاه الاختلافات في فجوة الإنتاج.

حجم التأثيرات

ما حجم التأثيرات التي تنتهي إليها الانحدارات؟ للتعرف على الأحجام التي تنتهي إليها هذه الانحدارات، نحسب الفرق في النمو بين الصناعة في الربع الثالث (النسبة المئوية الخامسة والسبعين "حسب مقاييس النسبة المئوية") من حيث الاعتماد المالي الموجود في بلد في الربع الثالث من ناحية تقلبات الدورة الاقتصادية للسياسة المالية من ناحية، وصناعة في الربع الأول (النسبة المئوية الخامسة والعشرون) من حيث الاعتماد المالي الموجود في بلد ما في الربع الأول من حيث تقلبات الدورة الاقتصادية للسياسة المالية، من ناحية أخرى. ننفذ بعد ذلك تمرينًا مشابهًا، وذلك بواسطة إحلال ملموسة الأصول محل الاعتماد المالي.

جدول: ٣-١٠ الترابط بين النمو في القيمة المضافة الحقيقة والتفاعل بين
الاعتماد المالي ودورة السياسة المالية: إجمالي الرصيد المالي:

الرصيد المالي المعدل دورياً بالنسبة إلى الناتج الم المحلي الإجمالي المحتمل (٤)	الرصيد المالي المعدل دورياً بالنسبة إلى الناتج المحلي إجمالي المحتمل (٣)	الرصيد المالي بالنسبة إلى الناتج المحلي إجمالي المحتمل (٢)	الرصيد المالي بالنسبة إلى الناتج الم المحلي الإجمالي (١)	المتغير المستقل
٠,٧٨٤-*** (٠,٢٤٨)	٠,٧٨٦-*** (٠,٢٤٧)	٠,٧٩٦-*** (٠,٢٥٠)	٠,٧٩٤-*** (٠,٢٥٠)	سجل الحصة الأولية في قيمة التصنيع المضافة
٥,١٨٣* (٠,٨٧٢)	٥,١٧٠-* (٠,٨٩٣)	٤,٧٠٠-*** (٠,٨٤٦)	***٤,٦٧٩ (٠,٨٦٤)	التفاعل (الاعتماد المالي ومواجهة تقابلات السياسة المالية)
٥٢١ ٠,٥٧٢	٥٢١ ٠,٥٧١	٥٢١ ٠,٥٦٩	٥٢١ ٠,٥٦٩	عدد المشاهدات R2

ملاحظة: المتغير التابع هو نسبة متوسط المعدل السنوي للقيمة الحقيقة
المضافة للفترة ١٩٨٠-٢٠٠٥ لكل صناعة في كل بلد. الحصة الأولية في قيمة
التصنيع المضافة هي نسبة قيمة الصناعة الحقيقة في فترة البداية المضافة إلى بداية
فترة قيمة التصنيع المضافة الإجمالية. ملموسة الأصول هي جزء من الأصول
مثلثة بصفى الممتلكات، المصانع، والمعدات بالنسبة للشركات الأمريكية بنفس

الصناعة للفترة ١٩٨٠-١٩٩٠. مواجهة تقلبات السياسة المالية هي معامل فجوة الناتج عند تراجع التغير المشار إليه في العمود على أساس ثابت مقابل فجوة الناتج

لكل بلد في الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٥.

* كبيرة عند مستوى ١ بالمائة.

كما تبين، فإن المكسب التقريري للنمو الحقيقي للقيمة المضافة يتراوح بين ١,٧ و ٢,٤ نقطة مئوية في السنة عندما تكون خاصية الصناعة المميزة المعترضة والمنظور فيها هي الاعتماد المالي، في حين أن الربح التقريري في النمو الحقيقي للقيمة المضافة يتراوح بين ٢,١ و ٢,٧ نقطة مئوية في العام عندما تكون ميزة الصناعة المعترضة هي ملموسة الأصول.

هذه الأحجام كبيرة إلى حد ما، خاصة عند مقارنتها بالأرقام المقابلة حسب راجان وزينغاليس (١٩٩٨). وفقاً لنتائجها، فإن المكسب في نمو القيمة المضافة الحقيقي من الانتقال من النسبة المئوية الخامسة والعشرين إلى النسبة المئوية الخامسة والسبعين، سواء في مستوى التنمية المالية للبلد أو مستوى الاعتماد المالي الخارجي للصناعة، الذي يساوي تقريرياً ١ في المائة نقطة في السنة.

جدول: ٤- الترابط بين النمو في القيمة المضافة الحقيقة والتفاعل بين ملموسيّة الأصول ودورة السياسة المالية:

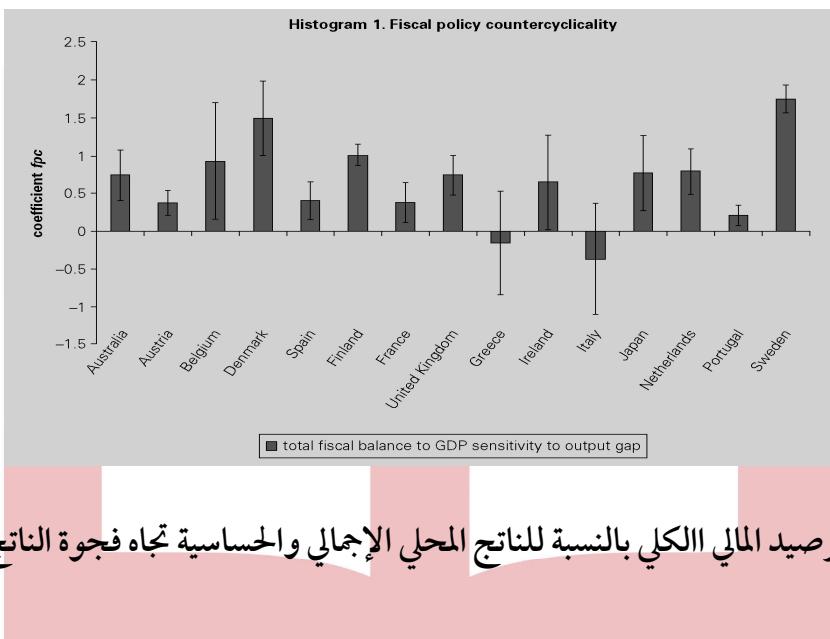
إجمالي الرصيد المالي:				
الرصيد المالي المعدل دورياً بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي المحتمل (٤)	الرصيد المالي المعدل دورياً بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٣)	الرصيد المالي بالنسبة إلى الناتج الم المحلي الإجمالي المحتمل (٢)	الرصيد المالي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (١)	المتغير المستقل
٠٠٤٨٥ (٠٠٥٣٢)	٠,٤٨٥ (٠,٥٣٢)	-٠,٤٩٤ (٠,٥٣١)	-٠,٤٩٢ (٠,٥٣١)	سجل الحصة الأولية في قيمة التصنيع المضافة
*** ١٠,٣٣٠ (٣,٠٧٢)	١٠,٢٣٠ *** (٣,١٣٦)	*** ٩,٣٣٦ (٢,٨١٢)	*** ٩,٢٨٨ (٢,٨٧٨)	التفاعل (الاعتماد المالي ومواجهة تقلبات السياسة المالية)
٥٢١ ٠,٥٥٠	٥٢١ ٠,٥٥٠	٥٢١ ٠,٥٤٩	٥٢١ ٠,٥٤٩	عدد المشاهدات R2

ملاحظة: المتغير التابع هو نسبة متوسط المعدل السنوي للقيمة الحقيقة
المضافة للفترة ١٩٨٠-٢٠٠٥ لكل صناعة في كل بلد. الحصة الأولية في قيمة
التصنيع المضافة هي نسبة قيمة الصناعة الحقيقة في فترة البداية المضافة إلى بداية
فترة قيمة الصناعة المضافة الإجمالية. ملموسيّة الأصول هي جزء من الأصول
مثلة بصفى الممتلكات، المصانع، والمعدات بالنسبة للشركات الأمريكية بنفس
الصناعة للفترة ١٩٩٠-١٩٨٠. مواجهة تقلبات السياسة المالية هي معامل
فجوة الناتج عند تراجع المتغير المشار إليه في العمود على أساس ثابت مقابل
فجوة الناتج لكل بلد في الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٥.

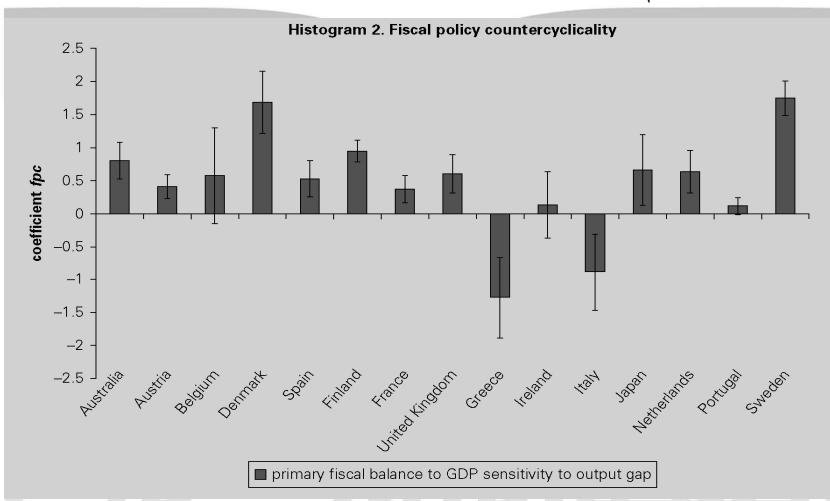
* كبيرة عند مستوى ١ بالمائة.

ومع ذلك، فإن الاعتبارات التالية تستحق الإشارة هنا، أولاً، هذه التأثيرات هي اختلاف-في - اختلاف (عبر البلاد أو عبر الصناعة)، والتي لا يمكن تفسيرها على أنها تأثيرات على مستوى البلد. ثانياً، تنطبق هذه النتيجة على قطاعات التصنيع، التي لا تمثل أكثر من ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان في العينة المحددة لدينا. ثالثاً، بصرف النظر عن مؤشر السياسة المالية الذي تم النظر فيه، فإن التشتت عبر البلدان في دورة السياسة المالية كبيرة جدًا، نظرًا للعدد المحدود من البلدان المأخوذة ضمن العينة لدينا. ومن ثم، فإن الانتقال من النسبة المئوية الخامسة والعشرين إلى النسبة المئوية الخامسة والسبعين في التقلبات الدورية للسياسة المالية تقابل تغييرًا جذريًا في تصميم السياسة المالية على امتداد الدورة. وهذا بدوره، أمر من غير المرجح أن يحدث في أي بلد بمفرده طوال الفترة الزمنية التي نحن ننظر فيها بهذه المسألة. رابعاً، لا يأخذ هذا الحساب البسيط بعين الاعتبار التكاليف المحتملة المرتبطة بالانتقال من حالة مستقرة مع انخفاض التقلبات الدورية للسياسة المالية إلى حالة مستقرة عالية للتقلبات الدورية للسياسة المالية. ومع ذلك، يشير التمرين المذكور أعلاه إلى أن الاختلافات في دورة السياسة المالية تعد دافعًا مهمًا للاختلافات الملحوظة عبر البلاد وعبر الصناعة في أداء عملية النمو.

الرسم البياني ١ مواجهة التقلبات في السياسة المالية



الرسم البياني ٢ مواجهة التقلبات في السياسة المالية *



*المصدر: حسابات المؤلف

ملاحظة: تثل القضبان في الرسم البياني معامل fpc ، المقدر بالرجوع (٢-١٠) لكل بلد. وتشير الخطوط إلى فاصل الثقة على مستوى ١٠ بالمائة حوالي تقدير وسطي fpc ، المستند إلى أخطاء معيارية مقدرة بالرجوع (٢-١٠).

الاستنتاجات

لقد قمنا بتحليل مدى تأثير سياسة الاقتصاد الكلي خلال دورة العمل على نمو الصناعة، مع التركيز على السياسة المالية. تبعاً لمنهجية راجان وزينغاليس (١٩٩٨)، تفاعلنا مع القيود المالية على مستوى الصناعة (المقدرة بالاعتماد المالي أو ملموسة الأصول في الصناعات الأمريكية) ودورة السياسة المالية العامة على مستوى البلاد لتقييم تأثير هذا التفاعل على نمو الإنتاج على مستوى الصناعة. تُظهر الأدلة التجريبية العملية أن السياسة المالية ذات التقلبات الدورية الاقتصادية الأكثر تنشّع وتعزز على نحو كبير نمو الإنتاج في الصناعات الأكثر تقييداً من الناحية المالية، أي في الصناعات التي يعتمد فيها نظراً الولايات المتحدة الأمريكية أكثر على التمويل الخارجي أو يعرضون مقداراً أدنى من ملموسة الأصول. يشير هذا الاستقصاء أيضاً إلى أن تأثير نمو النمط الدوري للسياسة المالية له أهمية مماثلة (أو حتى أهمية أكبر) لتلك الخاصية المتعلقة بالميزات الهيكلية.

على نحو أكثر عموميةً، لتحليلنا في هذا الفصل آثار بعيدة المدى على كيفية إدارة سياسة الاقتصاد الكلي خلال دورة العمل. لقد ركزنا هنا على السياسة المالية وناقشنا أنه ينبغي أن تكون التقلبات الاقتصادية الدورية أكثر تشديداً على قيود الائتمان. لكن الأمر نفسه ينطبق على سياسة النقد وكيفية قيام البنك المركزي باتخاذ القرارات بخصوص أسعار الفائدة وتوفير

السيولة. يشير العمل الأولي الذي لم يتم الحديث عنه هنا، والذي تم تنفيذه وفقاً لمنهجيةٍ مماثلةٍ واستناداً إلى عينةٍ مماثلةٍ كما في هذا الفصل، إلى أن النمو في الصناعات التي "تعتمد على السيولة" بمعنى أنها إما (أ) تعتمد بشكل غير مناسب على الدين قصير الأجل أو (ب) الحفاظ على نسبة أكبر من مخزونات الأصول للإفادة منها كمصادر قوة أكثر من أسعار الفائدة قصيرة الأجل ذات فجوة الإنتاج الأكثر حساسية وسرعة التقلب. يسمح هذا النهج الجديد للاقتصاد الكلي والنمو لنا بتجاوز النقاش بين اقتصاديي العرض من جهة واقتصاديي الطلب من جهة أخرى. في حين أنه يمكن لاعتبارات الطلب أن تؤثر على حجم السوق بما يتعلق بالابتكارات المحتملة، فإن تأثيراتنا هي أساساً مدفوعةً إلى جهة العرض، حيث تعمل من خلال تأثيرها على حواجز الابتكار. وبالتالي، فإن لسياسة المالية الأكثر عرضةً للتقلبات الاقتصادية الدورية تأثيراً سابقاً للحدث أي من قبل وتأثيراً لاحقاً أي من بعد: يزيد الأمر السابق من حواجز الابتكار عن طريق تقليل خطر فشل الابتكار في المستقبل جراء الصدمات الاقتصادية الكلية المعاكسة، ويساعد ذلك في الحد من حصة الشركات التي سوف تضطر إلى خفض الاستثمارات التي تعزز الإنتاجية في أعقاب صدمة قاسية ما.

المؤسسة العامة السورية للكتاب



الهيئة العامة
للسورية للكتاب

الفصل الحادي عشر

انبعاثات الدفيئة والتغير المناخي:

الآثار المترتبة على البلدان النامية والسياسة العامة

ديفيد ويلر

لم يعد هناك نقاش جدي بين علماء المناخ حول ما إذا كانت انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن النشاط البشري تغير مناخ الأرض. حسب تقرير التقييم الرابع الصادر عن اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ((IPCC 2007))، إن احتمال حدوث هذا التأثير يزيد على 90% في المائة. ما زال النقاش الدائر في الأدبيات العلمية يركز على حجم وتوقيت وتأثير الاحتباس الحراري العالمي (في الكثرة الأرضية عموماً) وليس على وجوده. ومع ذلك، لا يزال الجدل الدائر حول التغير المناخي مستمراً، حيث لا يزال أكبر اثنين من باعثي (أي مصدرى) الكربون، الولايات المتحدة والصين، متعنتين بشأن التخفيف منه، ونحن بعيدون كل البعد عن التوصل إلى اتفاق دولي يحل محل بروتوكول كويوتوكو ويخلفه.

على الرغم من أن الأنصار كثيراً ما يستشهدون بالقضايا العلمية، فإن النقاش الحقيقي لم يعد يدور حول العلم. تمنع الخلافات على الأغلب من عدم اليقين فيما يتعلق بالتنبؤ الاقتصادي والتكنولوجي، والنزاعات حول

المساواة العالمية والحكومية الدولية، والانقسامات السياسية حول التدابير الجماعية لمكافحة التغير المناخي. ويبعد أنه من غير المحتمل إغلاق باب النقاش على المدى القريب على أي من هذه الجهات، لكن العلم ملزم بما فيه الكفاية وإيقناع أن هناك إجماعاً عالمياً يدعم العمل المعنى المتفق عليه. تركز أسئلة السياسة المهمة على التدابير المناسبة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وتسرع تطوير وانتشار التكنولوجيات النظيفة، ودعم التكيف مع آثار تغير المناخ الذي لا مفر منه. لا تزال المواقف المختلفة حول القضايا غير العلمية تقود إلى استنتاجات مختلفة تماماً حول نطاق التدابير الالزامية ومداها وتوقيتها. في ضوء الأدلة العلمية، سيكون من الصعب الدفاع عن التلاقيع التام. يمكن التحدي في وضع استراتيجية عمل تدعم التدابير المعتدلة الآن، إذا كان الإجماع العالمي لن يدعم أي شيء أقوى، مع الحفاظ على القدرة على اتخاذ تدابير أكثر صرامةً عندما يصبح ذلك الأمر ممكناً من الناحية السياسية.

لقد حفز تغير المناخ أزمةً عالميةً لسبعين رئيسين. أولاً، استيقظ المجتمع الدولي على احتمال وجوده على عتبةٍ حرجةٍ وخطيرةٍ ناتجةٍ عن تركيز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، ربما كان هذا التركيز مازال منخفضاً، حيث يصل إلى 450 جزءاً في المليون ، ولكن إذا تم تجاوزه يتحمل حدوث أضرار كبيرة لا يمكن التغلب عليها بسبب الاحتباس الحراري العالمي. نحن بالفعل متاخرون جداً في اللعبة. بحلول منتصف عام 2007 ، زاد تركيز الغلاف الجوي عن مستوى ما قبل الصناعي، حوالي 280 جزءاً في المليون، إلى ما مقداره 386 جزءاً في المليون. في ظل افتراضات متباعدة على نطاق واسع حول النمو المستقبلي في سيناريوهات التنبؤ الحالية (الفريق

الحكومي الدولي المعنى بتغيير المناخ ٢٠٠٠)، سنصل إلى ٤٥٠ جزءاً تقريباً لكل مليون في غضون ٣٠ عاماً في حال غياب جهود تخفيف جدية. يتطلب تجنب هذه العتبة تعديلاً عالمياً سريعاً للغاية، مع تنسيق دولي غير مسبوق للجهود وتركيز قوي للغاية على التدابير الفعالة من حيث التكلفة.

ثانياً، يمثل تغير المناخ مأزقاً ذا حدين بالنسبة لمليارات من البشر الذين لا يزالون يعيشون في فقر. وإذا ما تم تجاهله، فإن آثاره قد تقوض عملية التنمية لأن الاحتباس الحراري العالمي سيكون له أثقل تأثير على الجنوب. إذا التزم الجنوب بالتخفيض من الكربون، فستكون التكاليف المرتبطة بذلك ذات مغزى. وقد خلق هذا أزمة في العلاقات بين الشمال والجنوب، حيث استحوذت على الجنوب فكرة أن انبعاثات غازات الدفيئة مشكلة يجب على الشمال حلها، في حين يظل الجنوب حرّاً للتغلب على الفقر دون الحاجة إلى القلق بشأن التخفيف من الكربون. لسوء الحظ، تشير الأدلة إلى أن هذا الرأي خطأ وخطير بالنسبة إلى الجنوب، لأن انبعاثاته المتراكمة كافية بالفعل لتحفيز أزمة المناخ دون أي انبعاثات من الشمال (ويلر وأوميل ٢٠٠٧). الدرس واضح إذن: الانبعاثات العالمية مشكلة عالمية ، ويجب أن يكون الجميع على الطاولة إذا كنا نعتقد أن تخفيف الكربون ضروري.

الفصل منظم كما يلي: يبدأ الفصل بمراجعة الأدلة العلمية التي تربط النشاط البشري بالاحتباس الحراري العالمي، ثم يصف مصادر الخلاف حول نطاق وحجم وتوقيت تدابير مكافحة تغير المناخ. ويتبع ذلك مقدمة واضحة لأبعاد المشكلة على أنها مشكلة الشمال والجنوب معاً، والتي تثبت الأدلة وتستدعي تخفيفاً جدياً في الجنوب وكذلك الشمال. يلخص الفصل

بعد ذلك البحوث الأخيرة المتعلقة بتأثيرات تغير المناخ، مع التركيز بشكل خاص على التأثيرات في الجنوب، كما يقدم لحة عامة عن التدابير اللازمة لمواجهة تغير المناخ ، ويقترح خطوات ملموسة يمكن اتخاذها على الفور. يقدم القسم الأخير ملخصاً واستنتاجات.

حاشية: ثاني أكسيد الكربون هو غاز الدفيئة الأساسي أو صفات السيناريو متاحة على: www.grida.no/climate/ipcc/emission/089.htm

الشمال والجنوب يشيران إلى البلدان المتطرفة من جهة والبلدان النامية من جهة أخرى، على التوالي.

الأدلة العلمية على تغير المناخ

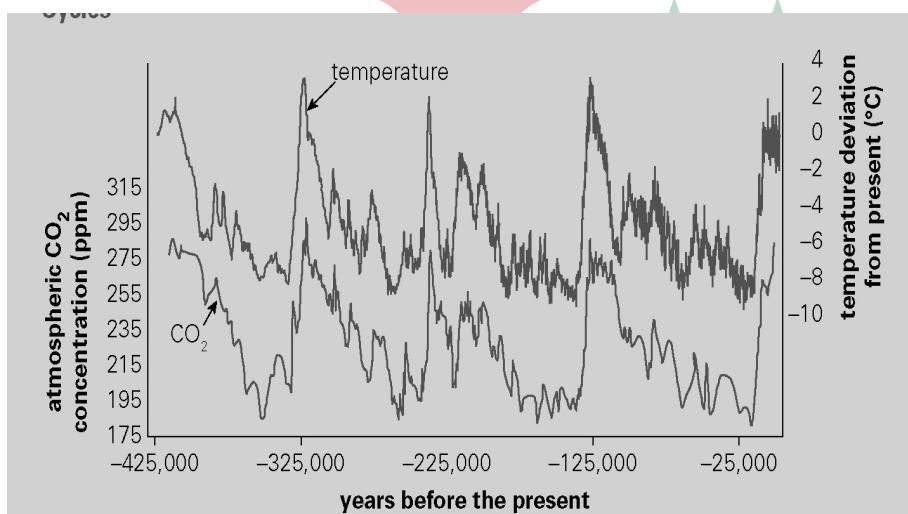
يقر علماء المناخ العديد من المقترنات الأساسية دون شك. أولاً، يحتفظ المجتمع البشري بوجوده لأن غازات الدفيئة تجحب الحرارة ضمن الغلاف الجوي. من دونها، سيكون متوسط درجة الحرارة العالمية حوالي - ١٨ درجة مئوية بدلاً من ١٤ درجة مئوية، ومستواها الحالي (حسب الإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي ٢٠٠٧). كي نقدر أهمية هذا التباين البالغ ٣٢ درجة مئوية، نحتاج فقط أن نلاحظ أن الهبوط بمقدار ١٠-٨ درجات مئوية كان كافياً لإنتاج الأنهار الجليدية التي غطت معظم أمريكا الشمالية وأوروبا خلال العصر الجليدي الأخير.

والاقتراح الثاني المقبول على المستوى العالمي، وهو نتيجة طبيعية واضحة للاقتراح الأول، هو أن التغيير في تركيز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي سيكون له آثار حرارية. تُظهر البيانات المستمدة من الأجزاء المركزية

الجليدية في فوستوك أنتاركتيكا - هي محطة بحوث روسية مأهولة في القطب المتجمد الجنوبي - (بيتي وآخرون ٢٠٠٠) أن متوسط درجات الحرارة العالمية وتركيز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً من خلال أربع دورات بين الجليدية (حسب ميلانكوفيتشر) خلال الـ ٤٢٥٠٠ سنة الماضية (انظر الشكل ١١-١). في كل دورة، ارتبط تغير قدره حوالي ١٠٠ جزء في المليون في تركيز ثاني أكسيد الكربون فوق المجال ٢٨٠-١٨٠ جزء في المليون مع تغير مماثل حوالي ١٠ درجة مئوية في متوسط درجة الحرارة العالمية.

شكل ١١-١ تركيز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي والحرارة: أربع

دورات عصر جليدي



المصدر : بيتي وآخرين ٢٠٠٠ .

جدول ١١ - تراكم ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، من الشمال والجنوب، ١٨٥٠ - ٢٠٠٠

غiga طن.

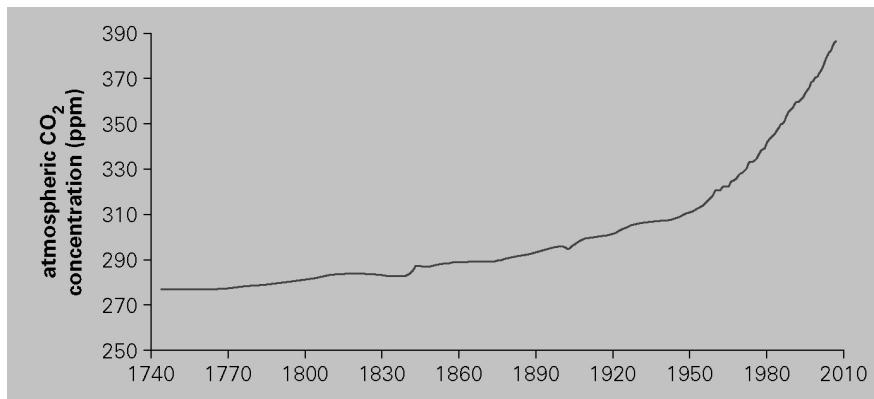
الجنوب			الشمال			العام
الإجمالي	الوقود الحفري	التغير في استخدام الأرض	الإجمالي	الوقود الحفري	التغير في استخدام الأرض	
30.52	4.83	25.68	19.38	0.00	19.38	1850
50.22	10.09	40.13	24.32	0.00	24.31	1875
79.88	25.83	54.05	34.08	0.14	33.93	1900
123.03	61.61	61.42	55.99	1.62	54.73	1925
168.83	106.51	62.23	87.39	5.32	82.07	1950
286.87	221.54	65.34	155.92	28.34	127.57	1975
430.02	371.73	58.29	295.30	115.13	180.17	2000

المصدر: ويلر وأميل ٢٠٠٧.

ولكن من الواضح أنه لم يكن هناك مكون "أنتربوجينيك" في الغلاف الجوي (يتسبب فيه الإنسان) في تغيرات ثاني أكسيد الكربون خلال دورات العصر الجليدي الماضية. التفسير العلمي الذي حظي بالإجماع لعلاقة الدورة الطويلة المتبادلة هو على النحو التالي. إن دورات ميلانكوفيتتش مدفوعة بالتغييرات الدورية في مدار الأرض والدوران الذي يؤثر على التوزيع العالمي للإشعاع الشمسي. الدورات غير متماثلة إلى حد بعيد. مع هبوط الإشعاع في خطوط العرض العليا، ينخفض متوسط درجة الحرارة تدريجياً على فوائل زمنية لأكثر من ١٠٠٠٠ عام في عملية تراكمية. تعكس الألواح الجليدية المت坦مية المزيد من الإشعاع الشمسي، مما يعزز من تأثير التبريد، حيث يحدث انخفاض متزامن في تركيز ثاني أكسيد الكربون في

الغلاف الجوي. بمجرد انعكاس الدورة الشمسية، تزيد تأثيرات الردود الارتجاعية بشكل سريع من متوسط درجة الحرارة العالمية. وهذه تقوم بعملها جزئياً من خلال الانعكاس المتناقص عن الصفائح الجليدية الآخذه في الذوبان وجزئياً من خلال ازدياد تركيز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي. نحن حالياً بالقرب من قمة دورة ميلانكوفيتش، لذا ينبغي أن تكون درجة الحرارة العالمية وتركيز ثاني أكسيد الكربون قريباً من أعلى درجاتها الدورية. لكن تركيز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي قد ارتفع أكثر بكثير فوق مستوى ميلانكوفيتش التاريخي الأقصى منذ القرن الثامن عشر. إن الآثار الحرارية الناتجة تدفع درجة حرارة الغلاف الجوي إلى ما بعد مستوى ميلانكوفيتش الأقصى كذلك. الاقتراح الثالث الذي أقره جميع علماء الغلاف الجوي هو أن الانبعاثات التراكمية "أنثربوجينيك" (التي يتسبب فيه الإنسان) في الغلاف الجوي تزيد من تركيز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي لأن المصادر الأرضية والمحيطية غير كافية لإعادة امتصاص (استيعاب) الكربون المبعث. يقدم الجدول ١١ - ١١ أحد تقدير لثاني أكسيد الكربون المترافق في الغلاف الجوي من المصادر البشرية في الشمال والجنوب خلال الفترة الممتدة بين ١٨٥٠ - ٢٠٠٠. يوضح الشكل ١١ - ٢ الاتجاه في تركيز الغلاف الجوي منذ عام ١٧٤٤ ، في حين أن الشكل ١١ - ٣ يرسم بيانياً انبعاثات تراكمية مقابل انبعاثات الغلاف الجوي (ويلر وأوميل ٢٠٠٧). وتشير البيانات أن انبعاثات الغلاف الجوي منذ منتصف القرن الثامن عشر قد زاد من تركيز الغلاف الجوي بحوالي ٤٠ في المائة، من ٢٧٧ جزء في المليون في عام ١٧٤٤ إلى ٣٨٦ جزء في المليون في منتصف عام ٢٠٠٧ .

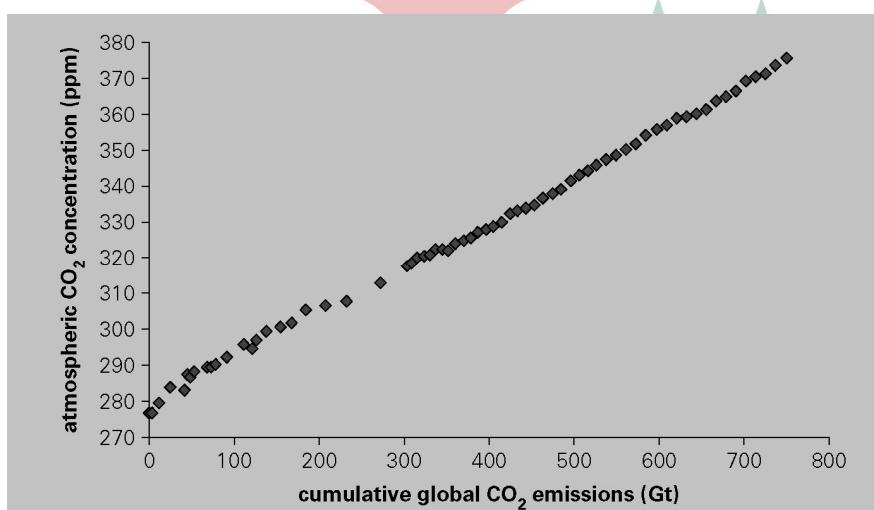
شكل ١١-٢ تركيز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، ١٧٤٤-٢٠٠٧



المصدر : ويسلر وأوميل . ٢٠٠٧ .

شكل ١١-٣ تركيز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي والانبعاثات

التراتيمية ، ١٧٤٤-٢٠٠٧



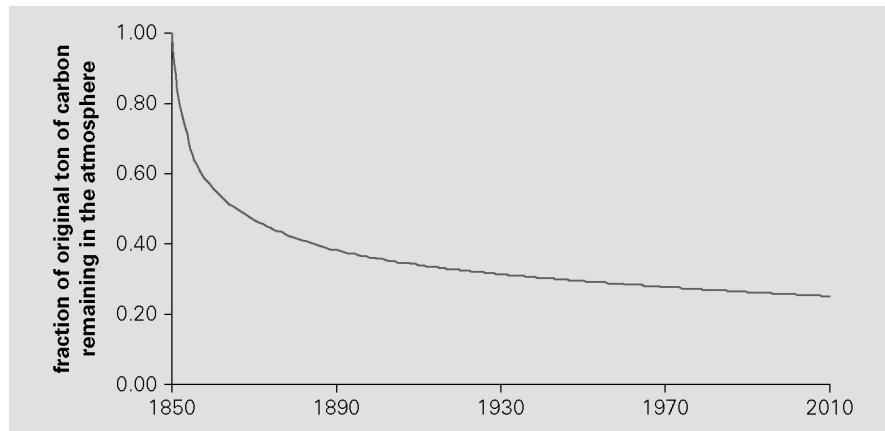
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية التراكمية (غiga طن)

المصدر : ويسلر وأوميل . ٢٠٠٧ .

الاقتراح الرابع المتفق عليه عالمياً هو أن انبعاثات غازات الدفيئة تبقى في الغلاف الجوي لفترة زمنية طويلة. في حين أن نهادج دورة الكربون تختلف في التركيب والتطور، فإن جميعها تشير إلى تأثيرات مماثلة طويلة الأمد. يمكن أن نضرب مثالاً على ذلك من خلال نموذج دورة كربون برن المستخدم في العديد من تقديرات الانبعاثات التراكمية (شافر وسامرتو ١٩٩٥، وسيغنتالر وجوز ٢٠٠٢). "المترجم: نموذج برن هو في الواقع نموذج لعزل الكربون (أي إزالة الكربون من الغلاف الجوي) عن طريق العمليات الطبيعية، بزعم أن هذا النموذج يقيس سرعة إزالة ثاني أكسيد الكربون من الجو."

يوضح الشكل ٤-١١ تطبيقاً للنموذج على طن واحد من الكربون المنبعث في عام ١٨٥٠. الأضمحلال سريع نسبياً خلال السنوات الأربعين الأولى، مع بقاء حوالي نسبة ٤٠ في المائة في الغلاف الجوي في عام ١٨٩٠. ومع ذلك، فإن الانحدار السريع في مستويات معدل إعادة الامتصاص يترك خلفه ٢٥ في المائة منطن الأصلي في الغلاف الجوي في عام ٢٠١٠. مثل هذا الثبات كبير، لأنه يضمن أن الانبعاثات الحالية سيكون لها آثار حية طويلة الأمد. لتسليط الضوء على الآثار المتربطة على سياسة التحكم في الانبعاثات، كثيراً ما يستحضر الباحثون التشبيه بناقلات النفط العملاقة. بالنظر إلى الزخم الهائل لناقلة النفط العملاقة، يتطلب الإرساء الآمن لها والقابل للتتحكم إيقاف عمل المحركات من مسافة ٢٠ إلى ٣٠ كيلومتراً عن الميناء. وإلا سيؤدي الانتظار حتى اللحظة الأخيرة إلى تحطم الناقلة والتسبب بأضرار هائلة. يشبه تراكم الكربون في الغلاف الجوي قوة زخم واندفاع ناقلة النفط العملاقة، ويصبح كبح جماحها وفرملتها أكثر صعوبة مع استمرار التراكم.

شكل ١١ - ٤ جزء من طن واحد من الكربون منبعث خلال عام ١٨٥٠ متبقى في الغلاف الجوي، ٢٠١٠ - ١٨٥٠



المصدر: ويلر وأميل ٢٠٠٧.

باختصار، لا يوجد بين علماء المناخ معارضة حقيقة ذات معنى للاقتراحات التالية: إن الدفء الناتج عن تركيز غازات الدفيئة الطبيعي في الغلاف الجوي هو السبب في الحفاظ على وجود البشر. لقد رفع النشاط البشري الحديث تركيز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي إلى درجة أعلى بكثير من المستوى التاريخي الأقصى الذي لوحظ خلال أربع دورات مناخية رئيسية خلال الـ ٤٢٥٠٠ سنة الماضية. والتنتجة التلقائية هي تأثير حراري إيجابي، والذي سوف يترجم إلى الاحتباس الحراري العالمي على مدى فترة طويلة من الزمن.

نقاط الخلاف العلمي

بالنسبة لعلماء المناخ، فإن إظهار تأثير تراكم غازات الدفيئة في المستقبل معقد بسبب عاملين اثنين. الأول وهو وجود أنظمة ضبط قوية غير

مفهومه تماماً. وتشمل هذه الأنظمة الامتصاص الحراري بواسطة المحيطات، وتيارات الحمل (أو النقل) الحراري المرافق لها على نطاق عالمي، وامتصاص الكربون وطرده بواسطة البواليع الأرضية (وهي منخفضات أرضية تتجمع بها المياه)، وتغيير امتصاص الإشعاع الشمسي حيث أن ذوبان الجليد القطبي يتبع عنه مياه داكنة اللون وكتل أرضية (اليابسة)، وحجب الإشعاع عن طريق تشكيلات السحاب، والتغيرات في ثبّيت الكربون عن طريق الكتلة البيولوجية الحية. العامل الثاني هو وجود مخزونات كربون أرضي وبحري هائلة، يحتمل أن تكون غير مستقرة، وهي كما هو وارد عنها معزولة ومحتجزة في مناطق دائمة التجمد، والتي ستبعد إلى داخل الغلاف الجوي إذا استمر الاحتباس الحراري (زموف وشور وتشابن ٢٠٠٦). والسبب الآخر هو الكربون المحتجز في أعماق المحيطات، والذي قد يتم طرده إلى داخل الغلاف الجوي حيث أن الاحتباس الحراري يؤثر على دوران أعماق البحار. تشير الأبحاث الحديثة إلى أن هذا الطرد حدث أثناء الارتفاع السريع في درجات الحرارة في). نهاية العصر الجليدي الأخير (مارتشيتو وأخرون ٢٠٠٧) تجعل هذه العوامل من الصعوبة بمكان التنبؤ بالاحتباس الحراري العالمي بدقة عالية. قد يكون بعض أنظمة الضبط تأثيرات في تحميد درجة الحرارة (على سبيل المثال، تشكيل سحابة مانعة للإشعاع من زيادة معدلات التبخر)، في حين أن هناك عوامل أخرى لها آثار تعزز درجة الحرارة (على سبيل المثال، زيادة امتصاص الإشعاع الشمسي حيث تعطي القمم الجليدية المسيل لمياه مفتوحة داكنة اللون أو اليابسة، انبعاث الكربون من ذوبان التربة الصقيعية أو المحيطات العميقـة، تزايد احتراق الغابات مع

ارتفاع درجة حرارة الجو). تخضع كل أدوات الربط هذه لدراسة علمية مكثفة، كما أن المعرفة بها آخذة في التزايد وبشكلٍ سريع. في الوقت نفسه، تتحسن النماذج واسعة النطاق لдинاميات المناخ بشكلٍ مطرد وثابت مع زيادة الطاقة الحاسوبية وتصبح بيانات الرصد الداعمة أكثر وفرةً أيضاً. وهناك إجماع ساحق على أن ردود الفعل الارتجاعية التي تعزز درجة الحرارة تفوق إلى حدٍ كبير الآليات التعويضية. يعتقد معظم علماء المناخ أيضاً أن ثلاثة عناصر على الأقل تسبب في زيادة تركيز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي وزيادة درجة الحرارة بسرعةٍ كبيرةٍ جداً في حدود نطاقٍ ما من عدم الاستقرار، وذوبان الغطاء الجليدي، والكربون، وكربون أعمق للمحيطات، لدرجة أنها تحدد العقبات التي تتسبب وراءها ردود الفعل الارتجاعية. وعلى الرغم من أن العلماء مختلفون حول توقيت مثل هذه الظواهر "المشتبه"، إلا أن القليل من الشك في أن إطلاقها سيكون له آثار كارثية لأن المجتمع العالمي لا يمكن أن يتکيف بسرعةٍ كافية لتفادي الأضرار الجسيمة.

دور الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ

يتم تلخيص الإجماع العلمي حول تغير المناخ بشكلٍ دوري من خلال تقارير التقييم الصادرة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ. تعد الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ ذات موقعٍ بارزٍ بين الهيئات الاستشارية العالمية بالنسبة لحجم تمثيلها العلمي وتنوعها الوطني، وتتحصصها للأدبيات العلمية، والعملية المنهجية التي يقيم بها الأدلة ويحدد نقاط التوافق بين علماء المناخ. يعتمد هذا الفصل اعتماداً كبيراً على تقرير التقييم

الرابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ باعتباره مصدرًا مهمًا للمعلومات حول الاحتباس الحراري وتأثيراته المحتملة (تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ٢٠٠٧).

مع ذلك، فإن بعض ميزات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ تضمن تقريبًا أن تقاريرها ستقدم نظرًاً متشددًا للمشكلة. أولاًً، إن تركيز الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ على الإجماع يميل إلى استبعاد الأبحاث الحديثة التي تقترح تأثيرات أكبر من المتوقع، لأن العديد من هذه النتائج لم تكتسب قبولًا سائداً بالإجماع بعد. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك إطلاق الكربون الضخم من ذوبان التربة الصقيعية. تشير بعض الأدلة العلمية الحديثة إلى أن هذا قد بدأ، لكن توقعات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لا تدرجه. احتمال آخر هو الانهيارات السريع للطبقة الجليدية في جرينلاند، وهو ما يتطرق مرة أخرى مع بعض الأبحاث الحديثة، لكنه مستبعد صراحةً من توقعات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. إذا حدث مثل هذا الانهيار، فسيكون تأثير الارتفاع اللاحق بسبعينة أمتر عن مستوى سطح البحر على سكان المناطق الساحلية تأثيراً مدمرًا.

ثانياً، يقدم علم المناخ بسرعة، ولكن المتطلبات الاستشارية الشاملة لعملية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ تجعل من الصعب إدراج نتائج علمية نشرت خلال السنة السابقة لنشر التقييم. بالنسبة للتقرير الرابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، فإن التأثير النهائي لهذه المتطلبات هو بلا شك محافظ ومتشدد. الاتجاه الواضح في البحوث المنشورة

مؤخراً هو استنتاجات أكثر إثارة للقلق حول حجم الاحتباس الحراري وتأثيراته المحتملة.

أخيراً، وللأسف الشديد، يتم فحص عملية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ من قبل الممثلين السياسيين للحكومات، وقد أظهر البعض منهم (و خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية) مراراً وتكراراً ميلاً سريعاً إلى إبداء الشك في الأدلة التي تشير إلى مخاطر أكبر.

مصادر خلاف غير علمية

في أعقاب التقرير الرابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، لم تعد النزاعات العلمية تسيطر على الجدل الدائر حول تغير المناخ. حتى الموقف المتناقض الذي عرف به لومبورغ (٢٠٠١) قد أفسح المجال للإقرار بالحاجة إلى العمل المتضاد بشأن ظاهرة الاحتباس الحراري العالمية والتركيز على عناصر خلاف غير علمية، حسب لومبورغ (٢٠٠٧). يتم إشاعة رغبة التوتر الدراميكي بواسطة ثلاثة عناصر حاسمة. ستشهد الأجيال القادمة معظم تأثيرات التغير المناخي وستعاني منها، فهناك احتمال حقيقي بأن تؤدي الانبعاثات غير المتحكم بها إلى التعجيل بحدوث كارثة مناخية في مرحلة ما في المستقبل. ويفضي القصور الذائي الهائل في النظام المناخي العالمي إلى أن حماية الأجيال المقبلة تستلزم تخفيفاً مكلفاً الآن. نقاط الخلاف عديدة، بما في ذلك التنبؤات الاقتصادية والتكنولوجية ، وتكاليف التخفيف، والتوزيع الحكومي - الدولي، وتقدير المخاطر، والسيادة الوطنية، والتوزيع الدولي،

ومصادر الانبعاثات، وأثار التغير المناخي. يناقش هذا القسم المسائل الست الأولى، مع إرجاء المسئلتين الأخيرتين إلى أن تتم معالجتها بشكلٍ أكثر تفصيلاً في الأقسام اللاحقة.

التوقعات الاقتصادية والتكنولوجية

يتطلب التفكير في السياسات البديلة في هذا السياق خلفيّةً وتوقعاتٍ طويلة المدى للتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والديمغرافية. تقر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ (٢٠٠٧) بالشك المتأصل من خلال توفير ستة سيناريوهات للتوقعات خلال الفترة لغاية ٢١٠٠ (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ ٢٠٠٠). يقدم الجدول ٢-١١ والشكل ١١-٥ مشاهد مقارنة من هذه السيناريوهات بناءً على نماذج مختلفة للتغير الاقتصادي والديمغرافي والتكنولوجي خلال القرن الحادي والعشرين. في اللوحة أ، من الشكل ١١-٥، يعكس السيناريو ١١F التطلعات الحالية للعديد من البلدان النامية: النمو الاقتصادي السريع في الاقتصاد المعمول، والنمو السكاني البطيء، والإدخال السريع لتكنولوجيات أكثر كفاءةً، ومسار الطاقة، غير المقيد بتحفييف الكربون، بما يتوافق مع استراتيجيات التنمية الحالية للبلدان ذات موارد الوقود الأحفوري المحلية الشحيحة.

في هذا السيناريو، تستمر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الشمال في الارتفاع إلى ٣٧٠٠٠ ميغا طن بحلول عام ٢١٠٠ (حوالي ضعف مستواها الحالي، وتبعد الانبعاثات الجنوبية ذروتها في وقت لاحق من هذا القرن عند حوالي ٧٣٠٠٠ ميغا طن (أي أكثر من ثلاثة أضعاف مستواها الحالي).

**جدول ١١- ٢- الاحتباس الحراري السطحي العالمي في ستة سيناريوهات
لعدم التخفيف حسب تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ**

الدرجات المئوية: ١٩٩٩ - ٢٠٩٠ - ١٩٨٠ بالنسبة إلى

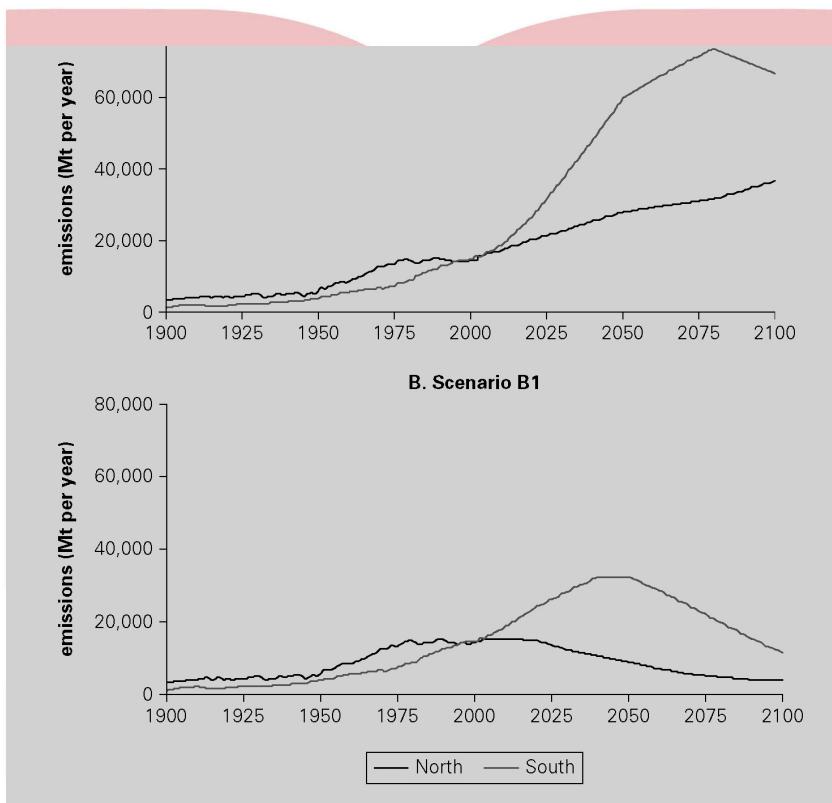
السيناريو	منخفض	متوسط	مرتفع
١ ب	١,١	١,٨	٢,٩
٢ ب	١,٤	٢,٤	٣,٨
١١ ت	١,٤	٢,٤	٣,٨
١١ ب	١,٧	٢,٨	٤,٤
٢١	٢,٠	٣,٤	٥,٤
١١ ف أ	٢,٤	٤,٠	٦,٤

المصدر: الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (٢٠٠٧)

في المقابل، يعكس السيناريو ب ١ (الشكل ١١-٥، اللوحة ب) التغيرات السريعة في البنية الاقتصادية نحو الخدمات والمعلومات وإدخال تقنيات نظيفة وفعالة من حيث الموارد. في الشمال، تبدأ الانبعاثات في الانخفاض بسرعة في عام ٢٠٢٠ تقريرًا، وبحلول عام ٢١٠٠ ترتد إلى مستوى لم تشهده هذه المسألة منذ ثلاثينيات القرن العشرين، وفي الجنوب تبلغ الانبعاثات ذروتها في متصف القرن تقريرًا بأقل من نصف انبعاثات الذروة الجنوبية في السيناريو ١١ ف ١ ثم تنخفض إلى مستوى الثمانينيات بحلول نهاية القرن.

كلا السيناريوهين معقولان، لكن آثارهما على حمل الكربون في الغلاف الجوي والاحتباس الحراري مختلفة جدًا. لا يفترض أي من السيناريوهات وجود نظام عالمي لتخفيف الكربون. ينبع جزء كبير من النزاع الحالي بشأن التشدد في سياسة المناخ من الخلاف حول ما إذا كان القرن الحادي والعشرون سيبدو مثل ١١ ف ١ أو ب ١ أو شيئاً ما بينهما.

شكل ١١-٥ الانبعاثات المنسوبة إلى الشمال والجنوب، حسب سيناريو
الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، ٢٠١٠-١٩٠٠



المصدر: ويلر وأوميل .٢٠٠٧

التوزيع بين الأجيال

يستمر الاقتصاديون في الجدال حول معدل الخصم الاجتماعي المناسب، وهو الوزن الذي يجب أن نطبقه على رفاهية ذريتنا في اتخاذ القرارات المتعلقة بتكليف المنافع. هذا مهم للغاية بالنسبة لسياسة تغير المناخ، التي يجب أن تزن بميزان العقل والتفكير تكاليف التخفيف الكبيرة في الوقت الحاضر مقابل الفوائد التي ستعود بها على الناس في المستقبل البعيد.

باختصار، يحتوي معدل الخصم الاجتماعي على مكونين اثنين. الأول هو معدل اجتماعي "محض" لتفضيل الوقت، وهو ما يعكس الإجابة على السؤال التالي فيما يتعلق بالقيم: إذا علمنا أن الوضع المادي لأحفادنا سيكون هو نفسه كما هو حالنا، فيجب أن نعول على رفاهيتهم على قدم المساواة مع رفاهيتنا في اتخاذ القرارات بشأن سياسة تغير المناخ؟ إذا كانت الإجابة بنعم أو قريبة من نعم، فيجب علينا الآن تقديم تصحيات كبيرة لمنع التأثيرات السلبية على أحفادنا. ومع ذلك، إذا قللنا من ثروات الأجيال المقبلة، فسوف نميل إلى السماح لهم بالدفاع عن أنفسهم وصيانته حقوقهم. إما أن نقبل الآن بالقليل أو أن لا نرضى بالاستهلاك لتؤمن أحوال من سيختلفنا بعدئذ ضد الخسائر على مدى قرنين أو قرنين. العنصر الثاني من معدل الخصم الاجتماعي يعكس افتراضاتنا حول التقدم المستقبلي. إذا استمر النمو والتكنولوجيا العالمي والتقدم التقني بمعدلات تاريخية ولم يتم تقويضه بسبب ارتفاع درجة حرارة الأرض، فإن أحفادنا سوف يكونون أكثر ثراءً وسيحصلون على خيارات تقنية أفضل مما نمتلك نحن. في مثل هذه الحالة من الإنفاق القول أنه من المنطقي بالنسبة لنا التقليل من تصحياتنا الآن، حتى لو كانا نقدر رفاهية الأجيال القادمة بنفس رفاهيتنا.

يعكس الكثير من الجدل الأخير حول سياسة تغير المناخ بين الاقتصاديين وجهات نظر مختلفة حول معدل الخصم الاجتماعي المناسب. تبني شتيرن (٢٠٠٦) معدلاً منخفضاً جداً، حيث يميل حساب المنفعة - التكلفة بقوة لصالح أجيال المستقبل، بينما يدافع نوردهاووس والآخرون (٢٠٠٧أ و ٢٠٠٧ب) عن معدل أعلى بكثير.

يقدم كويغين (٢٠٠٦) ملخصاً واضحاً للمسألة ويقرر أنه لا يوجد لدى أي طرف قضية قاطعة.

تكلفة التخفيف

إن تقدير تكلفة التخفيف أمر شاق في هذا السياق بسبب الأفق الزمني الطويل وعدم اليقين بشأن التطور الاقتصادي والتكنولوجي والديمغرافي للمجتمع العالمي في القرن الحادي والعشرين. من المفيد مراعاة التكلفة الإجمالية للتخفيف من خلال استخدام معادلة مطابقةٍ تعد شكلاً معدلاً لمعادلة إيرلיש (إيرليش وإيرليش 1991، وإيرليش وهو لدرن: 1971)

$$G = P \times (Y/P) \times (G/Y), \quad (11,1)$$

الدفيئة، وب = السكان واي = الناتج الإجمالي (الدخل). انبعاثات غازات ج حيث أن باختصار، إن انبعاثات غازات الدفيئة الإجمالية مساوية لإنتاج السكان (ب)، الدخل (الناتج) الفردي (واي اب)، انبعاثات غازات الدفيئة لكل وحدة ناتج (ج او اي). من الواضح أن هناك ترابطات على الجانب الأيمن من هذه المعادلة. على سبيل المثال، لقد حللت دراسات اقتصادية قياسية عديدة علاقة "منحنى كوزنتس البيئية" بين (ج او اي) و (واي اب)، انظر، مثلاً، داسغوبتا وأخرين (2002)، شتيرن (2004).

إذا ما كان النمو الاقتصادي (واي اب المتزايد) يبقى هدفاً، فهو إذاً يتطلب خفض انبعاثات غازات الدفيئة انخفاضاً أكبر من نسبة السكان (ب) أو انبعاثات لكل وحدة ناتج (ج او اي).

الأخير، بدوره، حدّد وظيفة هيكل الاقتصاد (الخدمات بشكل عام تكون أقل كثافة كربون من توليد الطاقة أو التصنيع ، على سبيل المثال)

والتقنيات القطاعية المستخدمة (الطاقة الكهرومائية لا تولد انبعاثات كربون، في حين أن الطاقة التي تعمل بالفحم ذات كثافة انبعاثات كربون عالية للغاية). يمكن تغيير كل من هذه العوامل (السكان، التركيب القطاعي، التكنولوجيا) بتكلفة معينة وفقاً للجدول الزمني المحدد لكل بلد، لأن وظائف التكلفة الأساسية يتم تحديدها جزئياً بواسطة المقاييس المحلية.

التعقيدات واضحة هنا، وقد ركزت مناقشة السياسة العامة على النتائج العامة للغاية بالنسبة للكل من ب، وج واي. يجد بيردسال (١٩٩٢) أنه في ظل الظروف السائدة في أوائل التسعينيات، كانت الاستثمارات في تباطؤ النمو السكاني أكثر فعالية من حيث التكلفة بشكل عام في خفض انبعاثات الكربون من الاستثمارات التقليدية في التخفيض. يحتاج العمل إلى التحديد، وقد بدأ البحث التجاري الجديد حول هذا الموضوع..

على جبهة التخفيض الأكثر تقليدية (التخفيض في ج / واي)، ساهم العمل الأخير في تقديم رؤى جديدة حول التكاليف المحتملة للتخفيف. لكنه لا يزال محفوظاً بالشك، لأن حساب التكلفة الطويلة الأجل لتحقيق هدف الانبعاثات ينطوي على افتراضات تعسفية بشأن الاتجاهات الاقتصادية والتكنولوجية والديموغرافية. وكما يشير داسغوبتا (٢٠٠٧)، فإنه يعتمد أيضاً على الافتراض القائل بأن استمرار تراكم الكربون وتسخينه الناتج عن النشاط البشري لا يت Henrik إحدى العقبات المشدبة التي تعشش في النظام المناخي.

(قدر كل من شتيرن (٢٠٠٦) ولومبورغ (٢٠٠٧) ونورهاوس (٢٠٠٧، ٢٠٠٧ ب) التكاليف المرتبطة بمختلف أهداف الانبعاثات.

ويركيز كل من شتيرن ولومبرغ على تكلفة الحد من تركيز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي إلى حوالي ٥٥٠ جزء في المليون. يقدر لومبرغ التكلفة العالمية بحوالي ٥٢ مليار دولار سنويًا، أو ١١٪ في المائة من الدخل العالمي، بينما يقدر شتيرن التكلفة بحوالي ١٪ في المائة من الدخل العالمي. ويحدد نورهاوي (٢٠٠٧ب) التكاليف المرتبطة بمجموعة متنوعة من الأهداف، باستخدام معدل خصم اجتماعي أعلى بكثير من الذي يستخدمه شتيرن. يعرض الجدول ١١،٣ نتائجه، والتي، في ضوء افتراضاته الخاصة بالنموذج، تظهر أنه عندما يتم تشديد قيود الانبعاثات ، تزداد التكاليف بشكل أسرع من الفوائد.

خفض الحد الأقصى للتركيز في الغلاف الجوي من ٧٠٠ إلى ٤٢٠ جزء في المليون، على سبيل المثال، يزيد من الفوائد المتوقفة (تجنب الأضرار) بمقدار ٤٧ تريليون دولار ويزيد من تكاليف التخفيف المخصومة بمقدار ٢٥ تريليون دولار. في حين أن الفوائد الصافية إيجابية لحد أقصى ٧٠٠ جزء في المليون بالنسبة إلى خط الأساس الذي لا يمكن التحكم فيه (نسبة تكلفة الفائدة ٤٪)، فإن العكس صحيح بالنسبة لحد أقصى قدره ٤٢٠ جزءاً في المليون (نسبة الفائدة إلى التكلفة ٥٪). تكرر نفس الرسالة حول الفوائد المتعلقة بالنمو والتكاليف غير المباشرة في الجدول ١١،٣، والذي تضمن أربعة حدود للزيادة في درجات الحرارة، وتغيرات في بروتوكول كوبيوتو، وتغير واحد في نتائج مراجعة شتيرن، ومقترح حديث من أجل تحفيضات سريعة في الانبعاثات قدمه آل غور.

الجدول ١١-٣ الفوائد والتكاليف التقديرية للتخفيف بالنسبة إلى عدم وجود سياسات لإبطاء أو إبطال الاحتباس الحراري العالمي

تريليونات الدولارات الأمريكية (٢٠٠٥)

نسبة التكاليف الفائدة	تخفيض التكاليف	الفوائد (انخفاض الأضرار)	 الخيار السياسية
٢,٤	٠,١٦	٥,٢٣	حسب نوردهاوس دايس أوبتيمال
حدود تركيز غازات الدفيئة			
٠,٥	٢٧,٢٠	١٢,٦٠	٤٢٠ جزء من مليون
١,٧	٣,٩٠	٦,٥٧	٥٦٠ جزء من مليون
٢,٤	٢,١٦	٥,٢٤	٧٠٠ جزء من مليون
حدود ارتفاع الحرارة			
٠,٥	٢٧,٠٣	١٢,٦٠	١٠٥ درجة مئوية
٠,٨	١١,٢٥	٩,٤٥	٢٠٠ درجة مئوية
١,٤	٥,٢٤	٧,٢٢	٢٠٥ درجة مئوية
٢,١	٢,٨٦	٥,٨٨	٣٠٠ درجة مئوية
بروتوكول كوبيلتو			
٢,٢	٠,٥٤	١,١٧	مع الولايات المتحدة الأمريكية حسب نوردهاوس
٥,٠	٠,٠٢	٠,١٢	بدون الولايات المتحدة الأمريكية
١,١	٥,٨٢	٦,٥٤	معززة
٠,٥	٢٧,٧٠	٥٣,١٣	استعراض خصم شترين
٠,٤	٣٣,٨٦	١٢,٥٠	مقترن غور
٣٩,٩	٠,٤٤	١٧,٦٣	دعم تكلفة منخفضة

المصدر: نوردهاوس ٢٠٠٧ ب

عند معدل خصم /نوردهاوس/، الذي يجعل النتائج بقوة نحو السعر الحالي أكثر من معدل شتيرن ، فإن التكاليف على المدى القريب التي تلوح في الأفق هي أكبر بكثير من الفوائد الطويلة الأجل عندما تكون هناك حاجة إلى تخفيضات حادة في المستقبل القريب للوصول إلى الهدف. كما يوضح الجدول ١١-٣، يؤدي هج نورهاوس إلى فوائد سلبية صافية (نسبة الفائدة- التكلفة أقل من ١) لبرامج شتيرن وأل غور عند مقارنتها بحالة الأساس (لا يوجد تخفيف واضح).

أفضل النتائج في الجدول ٣-١١ هي تقنية افتراضية منخفضة التكلفة من شأنها أن تغير تماما حساب التفاضل والتكامل الاقتصادي إذا ظهرت في وقت مبكر من هذا المركز (نسبة الفائدة إلى التكلفة تبلغ ٣٩.٩٪). على الرغم من أن هذه النتيجة لا يمكن مقارنتها بالآخرين ، إلا أنها تؤكد على العائد المحتمل من البحث والتطوير في مجال الطاقة النظيفة ، وهي نقطة أثارها لومبورغ (٢٠٠٧).

المخاطرة

وصف قسم سابق عدة سيناريوهات بأنها "مشذبة" ، وقد اعتبرها العديد من علماء المناخ على أنها محتملة. ورأى هؤلاء العلماء أنه سيكون لها آثار لا يمكن إلغاؤها ، ومن المحتمل أن تكون كارثية. يستطيع العلماء أن يعلقوا على هذه السيناريوهات احتمالات نسبية ، لكنها حتى تعسفية إلى حد ما. ومن الأمثلة على ذلك عملية تفكك الألواح الجليدية القطبية التي استغرقت فترة عقود وليس قرونًا ، الأمر الذي كان سيغرق المدن الساحلية في العالم والبنية التحتية قبل أن يكون هناك وقت للتكييف مع إغلاق تيار

الخليج (غلف ستريم)، مما سيجعل مناخ أوروبا أكثر تشبّهاً بمناخ كندا؛ وتصاعد الأضرار الكارثية الناجمة عن "العواصف الخارقة" العنيفة. مما لا شك فيه أننا سوف نستمرون بكتافة لتجنب مثل هذه الكوارث إذا اعتقدنا أنها وشيكة الوقع. عندما يتم تأجيلها إلى المستقبل البعيد، ومع ذلك، يصبح حساب التفاضل والتكامل أكثر ضبابية.

أقرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (٢٠٠٧) إمكانية وجود مثل هذه الحدود ، لكنها ترى أن العلم غير كافٍ للتعبير عنها بشكل صريح. وقد كان علاجها لهذه المسألة أمراً بالغ الأهمية لتحليل الفوائد والتكليف، لاسيما إذا كانت تحدُّر من كارثة عالمية. يتحدث شتيرن (٢٠٠٦) بوضوح عن تأثيرات عتبة حرية، والتنتيجة تمثل في ميلان قوي باتجاه سياسة تحفيض صارمة ومكلفة. غير أن لومبورغ (٢٠٠٧) لا يرى مثل هذه التأثيرات، وهذا يجعل استنتاجاته معتدلةً وهادئة على مقربةٍ من قوة الحجة المناسبة.

وبينما يتقدّد داسغوبتا (٢٠٠٧) نهج لومبورغ، يجادل بأن التحليل التقليدي للتتكليف والفوائد سيء التجهيز والعدة لمثل هذه المشاكل في أي حال.

السيادة الوطنية

تسهم انبعاثات غازات الدفيئة من أي مصدر كان نفس المساهمة في ظاهرة الاحتباس الحراري العالمي، وبالتالي فإن مواجهة تغير المناخ سوف تتطلب في النهاية اتخاذ إجراءات متضادرة من قبل جميع البلدان وفرض بعض القيود على السيادة الوطنية. هذا ما يفسر الكثير من النقاش المستقطب

سياسيًّا بشأن تغير المناخ، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية. يواصل العديد من المحافظين الأيديولوجيين التقليل من مخاطر ظاهرة الاحتباس الحراري لأنهم لا يمكنهم قبول أدلة تضفي الشرعية على التنظيم العالمي والحد من السيادة الأمريكية. من وجهاً نظرهم، فإن بعض مخاطر حدوث كارثة مناخية في المستقبل هو ثمن ضئيل يجب دفعه لتجنب التدابير التي تقوي التزعة "الجماعية" وتقييد الحرية الشخصية. على الجانب الآخر، يبدو أن العديد من الليبراليين متهمسون على الأغلب لتبني أسوأ سيناريوهات تغير المناخ وحجج التداخل التنظيمي العالمي. في ضوء المخاطر، ينبغي أن لا يكون هذا أكثر إثارة للدهشة من العناد المحافظ..

التوزيع الدولي

تشير أفضل الأدلة العلمية إلى أن أشد آثار الاحتباس الحراري العالمي ستكون في مناطق خطوط العرض المنخفضة حيث تكون غالبية الناس فقراء. إذا أرادوا تجنب التأثيرات الأسوأ، فإن الموارد اللازمة للتكيف مع تغير المناخ يجب أن تأتي من الشمال الغني. كما يكشف النقاش الذي لا يتهدى حول المساعدات الخارجية، فإن مواطني الشمال وجهات نظر مختلفة تمامًا الاختلاف حول مدى استحسان فعالية المساعدات باعتبارها "مؤسسة خيرية". ومع ذلك، فإن توفير الموارد للتكيف يبدو على أنه أقل إنسانًا واستحساناً من الوقاية من الوباء، إذا أخذنا في الاعتبار احتمال حدوث اضطراب عالمي بسبب تغير المناخ. قد تضعف الاضطرابات السياسية الحالية مقارنة بمستقبل محتمل يضطر فيه مئات الملايين من الناس إلى الهروب من الانهيار الزراعي وارتفاع مستوى البحر.

باختصار، تسيطر الخلافات غير العلمية على النقاش الحالي حول سياسة تغير المناخ، ولن يتم حل الكثير منها في المستقبل القريب. لكن الحركة على الخط العلمي، والتي تم تلخيصها في تقرير تقييم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، قد غيرت دون شك شروط النقاش. حتى أن الناس الذين يلعبون أدواراً "محافظة" في الخلافات غير العلمية يدعون الآن إلى أعمال كان من الصعب التفكير بها قبل عقدين من صرمين من الزمن.

مصادر الاحتباس الحراري: الشمال أم الجنوب؟

يلعب الإدراك بأن انبعاثات الكربون هي مشكلة الشمال دوراً مهماً في حوار السياسة العالمي. في الآونة الأخيرة ، تم التعبير عن وجهة نظر جنوبية مشتركة للاحتباس الحراري في خطاب أمام مجلس الأمن لسفير الهند لدى الأمم المتحدة ، الذي (أخبر الدول المتقدمة أن المسؤولية الرئيسية عن اتخاذ إجراءات لتقليل خطر تغير المناخ تقع على عاتقهم ... ، بينما الجهود المبذولة لفرض التزامات غازات الدفيئة على الدول النامية "سيؤثر سلباً" على احتمالات نموها) . ترى وجهة النظر هذه بشكلٍ ضمني أن مساهمة الجنوب في ظاهرة الاحتباس الحراري تتختلف كثيراً عن الشمال حتى أن على الجنوب أن يؤجل القلق بشأن انبعاثاته إلى أن يهزم الفقر المدقع.

يتوقف الكثير عند السؤال عما إذا كان هناك دليل يدعم وجهة النظر هذه، التي لا تزال إلى حد كبير بمثابة مقالة إيهان. إذا كانت الإجابة بنعم، فيجب على الجنوب بالفعل تأجيل التخفيف باهظ التكلفة، وينبغي أن يقع عبء مزدوج على الشمال، والذي يجب أن يقلل الانبعاثات بسرعة ويعوض عن أي تخفيف يتولاه الجنوب. إذا كانت الإجابة "لا" ، فإن العكس

صحيح: فالانبعاثات الجنوبية بحد ذاتها تكفي لإلحاق الضرر بالجنوب. في هذه الحالة، تميل مصلحة الجنوب إجراءات فعالة من حيث التكلفة لخفض انبعاثاتها، بعض النظر عما فعله الشمال أو سيختار القيام به في المستقبل. وتزداد قوة الخاد تدابير شماليّة نشطة لمساعدة التخفيف الجنوبي.

يختبر كل من ويلر وأوميل (٢٠٠٧) اختبار وجهة النظر التقليدية الجنوبيّة باستخدام أحد البيانات عن انبعاثات الكربون من احتراق الوقود الأحفوري وتصنيع الأسمنت وتغيير استخدام الأرضي (إزالة الغابات بشكل رئيسي). ويقومون بفصل البلدان بعضها عن بعض وتقسيمها بين شمالٍ وجنوبٍ عن طريق استخدام المحددات الإقليمية في سيناريوهات توقع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. يوضح الجدول ١١-١ تقديراتهم الخاصة لتراكم ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي لكلا المنطقتين، منفصلاً عن مكونات تبدل الاحتراق واستخدام الأرضي. كما يوضح الجدول، أن الشمال قد سيطر على الانبعاثات التراكمية الناجمة عن احتراق الوقود الأحفوري. في عام ٢٠٠٠، كان حجم ثاني أكسيد الكربون المترافق في الغلاف الجوي الناتج عن انبعاثات الوقود الأحفوري في الشمال والجنوب ٣٧٢ و ١١٥ غيغا طن (غيغا طن، مليار طن)، على التوالي. بالنسبة لتغيير استخدام الأرضي، كان العكس صحيحًا. رفعت إزالة الغابات على نطاق واسع في الجنوب إسهامها التراكمي في ثاني أكسيد الكربون إلى ١٨٠ غيغا طن بحلول عام ٢٠٠٠، في حين أدت إعادة التحريج في الشمال إلى إعادة امتصاص الكربون وتراجع من الذرة في أوائل الستينيات إلى ٥٨ غيغا طن بحلول عام ٢٠٠٠. وبالنسبة للوقود

الأحفوري وتغير استخدام الأرضي مجتمعين ، كان ثاني أكسيد الكربون التراكمي من الجنوب في عام ٢٠٠٠ بنسبة ٦٨٪ في المائة من ثاني أكسيد الكربون التراكمي من الشمال: ٢٩٥ غيغا طن، بالمقارنة مع ٤٣٠ غيغا طن.

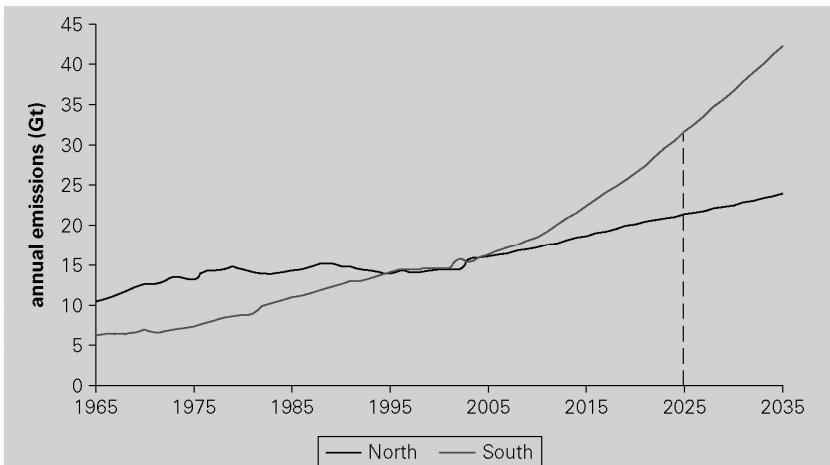
وبهدف توقع الظروف الآتية في المستقبل القريب ، يحسب ويلر وأوميل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون السنوية في الشمال والجنوب من سيناريو الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ |١١| (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ٢٠٠٠). كما سبق لاحظ أن السيناريو |١١| يعكس التطلعات الحالية للعديد من البلدان النامية لتحقيق نمو اقتصادي سريع دون تخفيف واضح للكربون. يجمع الشكل ١١.٦ بين الانبعاثات التاريخية من الجنوب والشمال وبين الانبعاثات المستقبلية القائمة على السيناريو. بدأت الهيمنة الجنوبيّة في الظهور بالفعل في عام ٢٠٠٧ ، وبحلول عام ٢٠٢٥ ، أي بعد ١٨ عاماً فقط من الآن ، تبلغ الانبعاثات السنوية في الجنوب حوالي ٣٢ غيغا طن ، وهو ما يزيد بنسبة ٣٢٪ في المائة عن الانبعاثات من الشمال (٢١ غيغا طن). ويبيّن الشكل ١١-٧ الانبعاثات التراكمية. عند حلول ٢٠٢٥ يصبح ثاني أكسيد الكربون المترافق من الجنوب بنسبة ٩١٪ في المائة مما هو في الشمال (٥٥٥ غيغا طن مقارنة بـ ٦٠٩ غيغا طن) ، ويشغل الجنوب المقدمة في غضون خمس سنوات أخرى.

يسمح فصل الانبعاثات التراكمية من الشمال والجنوب بحساب تركيزات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي التي يمكن نسبتها لكل منطقة بحد ذاتها. في الجنوب ، على سبيل المثال ، تكون النتيجة هي تركيز ثاني أكسيد الكربون قبل الصناعة ، بالإضافة إلى الزيادة التي تم إنتاجها بواسطة

الانبعاثات التراكمية من الجنوب وحده. يقدم الشكل ١١-٨ مقارنة مضيئة بين تركيز ثاني أكسيد الكربون العالمي التاريخي والتركيز المتوقع المنسوب إلى الجنوب وحده. يتنااسب تركيز الجنوب بمعزله في عام ٢٠٢٥ مع التركيز العالمي المقاس عام ١٩٨٦ (٣٥٠ جزء في المليون). بحلول عام ١٩٨٦، كان القلق العلمي الجاد بشأن تأثير غازات الدفيئة قد ولد بالفعل جوًّا من الأزمات الذي حفز بدوره مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية في عام ١٩٩٢. ويوضح الشكل ١١-٩ التأثير المترتب على استمرار التطور السريع للجنوب على متابعة مسار تقرير التقييم الخاص بالهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ١١١ فـ ١١ خلال الفترة المتبقية من القرن. يعرض الشكل ١١-٩ نتائج التنمية في الجنوب وحده، دون أية مشاكل تاريخية أو انبعاثات مستقبلية من الشمال. بحلول عام ٢٠٤٠ ، يحتاز الجنوب التركيز العالمي الحالي، بحلول عام ٢٠٦٠ ، يتجاوز عتبة الحد الأدنى البالغة ٤٥٠ جزءًا في المليون الذي تربطه الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بتأثيرات كبيرة لا رجعة فيها على البلدان النامية (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ٢٠٠٧)، وبحلول عام ٢٠٩٠ تتجاوز الهدف المرسوم من قبل كل من شتيرن ولو مبورغ (٥٥٠ جزء في المليون)، وبحلول عام ٢١٠٠ تقترب من ٦٠٠ جزء في المليون.

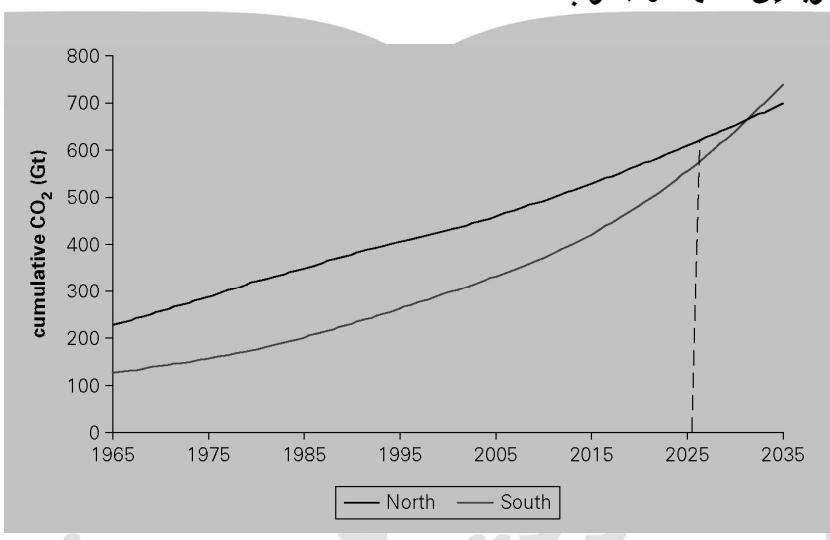
- يضم الشمال أوروبا (بما فيها تركيا)، الاتحاد السوفيتي سابقاً، أمريكا الشمالية، اليابان، أستراليا ونيوزيلندا. بينما يضم الجنوب آسيا (ماعدا اليابان والاتحاد السوفيتي سابقاً) وأفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، ومنطقة الكاريبي وجزر الباسيفيكي.

شكل ٦-١١ ابعاثات ثاني أكسيد الكربون السنوية المنسوبة إلى الشمال والجنوب، ١٩٦٥-٢٠٣٥



المصدر: ويتر وأوميل ٢٠٠٧

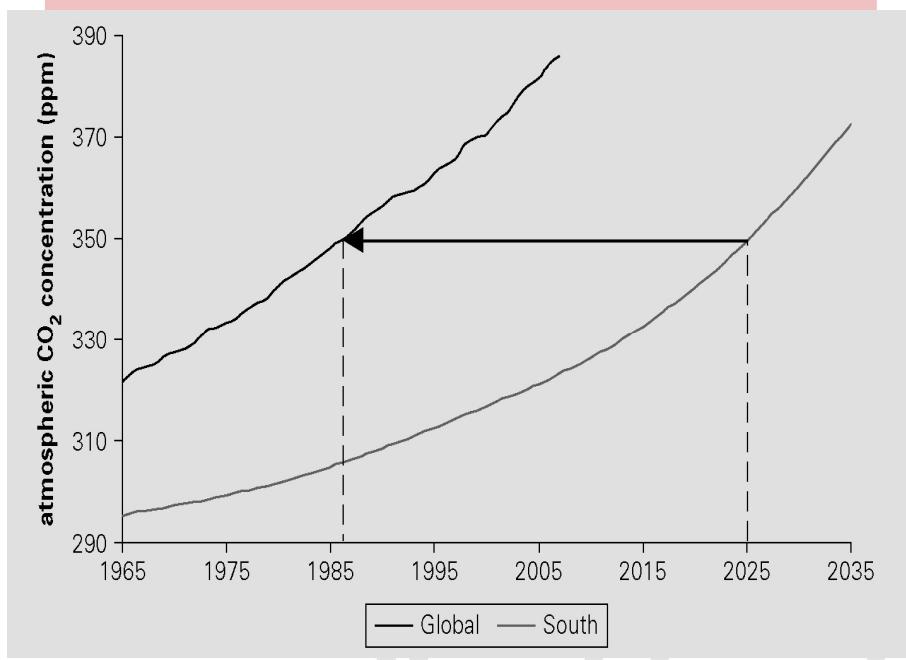
شكل ٦-٧ ابعاثات ثاني أكسيد الكربون التراكمية في الغلاف الجوي المنسوبة إلى الشمال والجنوب، ١٩٦٥-٢٠٣٥



المصدر: ويتر وأوميل ٢٠٠٧

تظهر هذه التائج أن الانبعاثات من الجنوب وحده كافية لتحفيز أزمة المناخ في الجنوب. لماذا كان ينبغي على الجنوب أن يقع في هذا الشرك في حين أنه يبقى أفقـر بكثير من الشمال؟ عند التفكير، يكون الجواب واضحـاً. يزيد عدد سكان الجنوب عن أربعة أضعاف عدد سكان الشمال. لذلك فقد وقع في الشرك بواسطة الحجم الهائل لأنبعاثاته في مرحلة مبكرة من التطور.

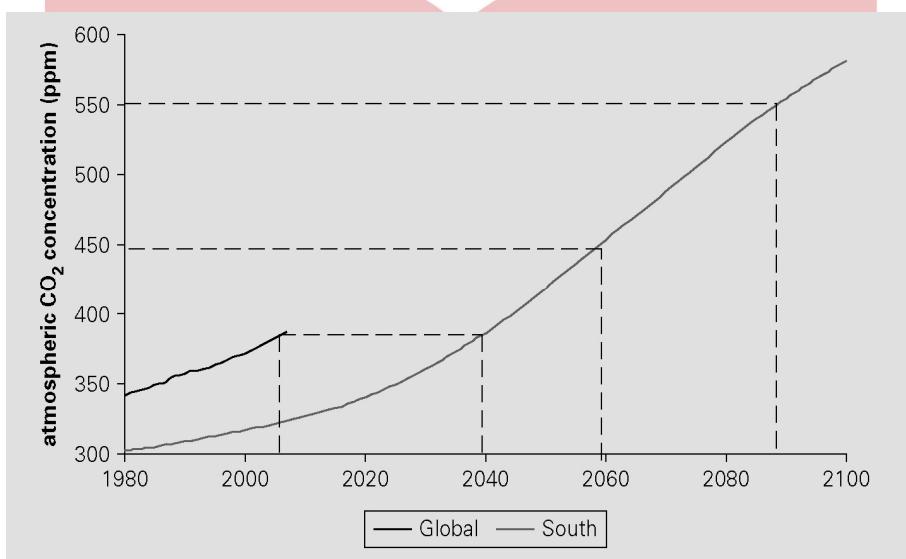
شكل ٨-١١ التركيز العالمي لثاني أكسيد الكربون والتركيز المتوقع المنسوب إلى الجنوب وحده (الهيئة الحكومية الدولية المنعية بتغير المناخ سيناريو ١٢)، ١٩٦٥-٢٠٣٥.



المصدر: ويلر وأميل ٢٠٠٧

شكل ١١-٩ تركيز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي المنسوب إلى الجنوب وحده (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ سيناريو ١١)،

٢٠٣٥-١٩٦٥.



المصدر: ويسلر وأوميل ٢٠٠٧

من حيث الآثار المترتبة على ذلك، فإن الرأي القائل إن انبعاثات الكربون هي مشكلة الشمال هو أمر مضلل. لقد كانت الانبعاثات التراكمية من الكربون الكثيف قد وصلت قبل ذلك في الجنوب وبالفعل إلى مستويات تشكل خطورة على الجنوب نفسه من خلال المعاير العلمية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. وبما أن الجنوب يبقى فقيراً، فإن هذا الاستنتاج سيكون بلا شك مؤلماً لمجتمع التنمية. بيد أن هذا الأمر يوضح ويبيّن خيارات السياسة، لأنه يدحض فكرة أن مفاوضات المناخ يجب أن تحرض الجنوب ضد الشمال، ويفقد هذه الفكرة مصداقيتها. باستعارة تشبيه قارب النجاة وسفينة الركاب الضخمة التي تسرب مياه البحر في وسطها، فإن

الحل لن يكون إذا لم يتم ترميم وإصلاح المكان الذي يتسرّب منه الماء بهدف إنقاذ الركاب والحفاظ على حياتهم، وهنا ينبغي القول إن أيّاً من الطرفين المعنيين لا يستطيع القيام بذلك بمفرده. ليس من المنطقي بالنسبة للجنوب أن يظل ماضياً على مسار كثيف من الكربون أكثر من الشمال، لذلك ينبغي أن يبدأ الانتقال الجنوبي الآن، وليس بعد جيلين أو ثلاثة أجيال من الآن.

التوزيع العالمي لتأثيرات تغير المناخ

تصدر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية هذا العام نداءً عاجلاً للقيقة: الاحتباس الحراري العالمي ليس تهديداً مستقبلياً، إنه هنا الآن. تسببت حالات الجفاف في حرائق غابات هائلة لم يسبق لها مثيل وخسائر زراعية خطيرة في جنوب شرق وجنوب غرب أمريكا، وفي جنوب أوروبا وأفريقيا وأستراليا (المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ٢٠٠٧) . - يقدم وليم كلain في كتابه "الاحتباس الحراري العالمي والزراعة (٢٠٠٧)" ، أفضل التصورات والتوقعات المتاحة للبلدان المعنية للتغيير في الإنتاجية الزراعية حتى عام ٢٠٨٠ . ويستخدم كلain خطة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ١٢١، إحدى سيناريوهات عدم التخفيف الواردة في الجدول ١١-٢.

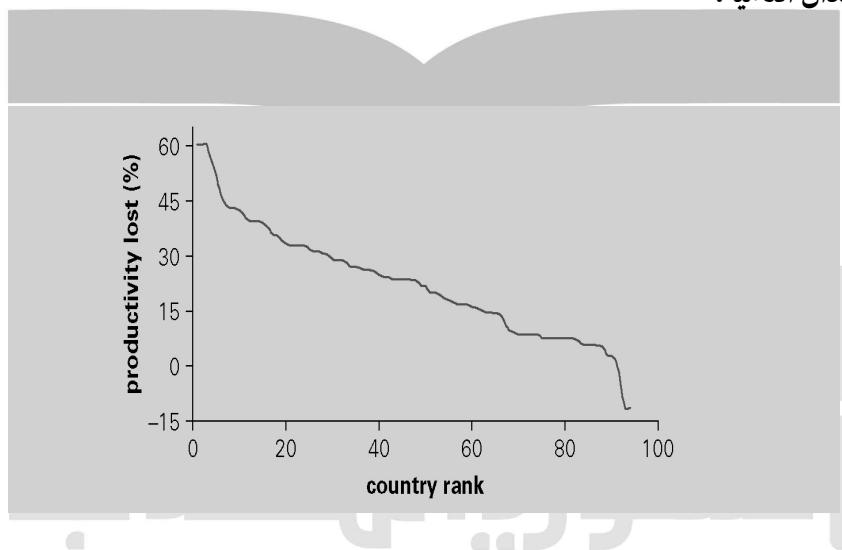
يصور كلain تأثيرات درجات الحرارة المتوقعة والتبدلات في هطولات المطر، مع وبدون تأثيرات تعويضية من التخصيب الكربوني (تأثير ثانٍ أكسيد الكربون الأعلى في الغلاف الجوي على معدلات نمو النبات). في حين أن الحجم الفعلي لتأثير تخصيب الكربون لا يزال مثيراً للجدل، فإن

كلتا الحالتين تدل على خسائر تتراوح بين ١٥ و٦٠ في المائة، تغطي معظم الولايات المتحدة الأمريكية الجنوبية وأمريكا الوسطى وشمال أمريكا الجنوبية وإفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا وأستراليا. يعيش مiliار شخص من أفق سكان العالم في هذه المناطق. وبين الشكل ١١-١٠ توزيع الخسائر المتوقعة للبلدان النامية دون تخصيص الكربون، إلى جانب البلدان والأقاليم. يتم ترتيب البلدان من أكبرها إلى أقلها فقداناً للإنتاجية، ومعظمها خسائر كبيرة، وأكثر من ٢٠ بلداً لديها خسائر أكبر من ٣٠ في المائة.

تؤدي البحار الأكثر دفئاً والغلاف الجوي الأكثر رطوبةً إلى زيادة قوة الأعاصير، مما يضاعف من التأثيرات الساحلية في الولايات المتحدة الأمريكية (إعصار كاترينا هو المثال الأكثر إثارةً في هذا السياق)، كما هو الأمر في أمريكا الوسطى، ومنطقة البحر الكاريبي، وشرق آسيا، وجنوب آسيا (إمانويل ٢٠٠٥، ويستر وآخرين ٢٠٠٦). كما شهد عام ٢٠٠٧ أيضاً أول إعصارٍ موثق بلغ اليابسة في البرازيل وبحر العرب (المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ٢٠٠٧). تستند العاصفة الساحلية الناجمة عن رياح الأعاصير نتيجة لارتفاع مستوى سطح البحر ، والذي يعتقد كثير من علماء المناخ أنها تتسارع بسبب ذوبان الغطاء الجليدي خلال هذا القرن. لا تتحذذ الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (٢٠٠٧) موقفاً واضحاً بشأن ذوبان الغطاء الجليدي، لكن الإسهامات الأخيرة للبحوث والمؤلفات العلمية تشير إلى أن ذوبان الجليد السريع في غرينلاند قد يرفع مستوى

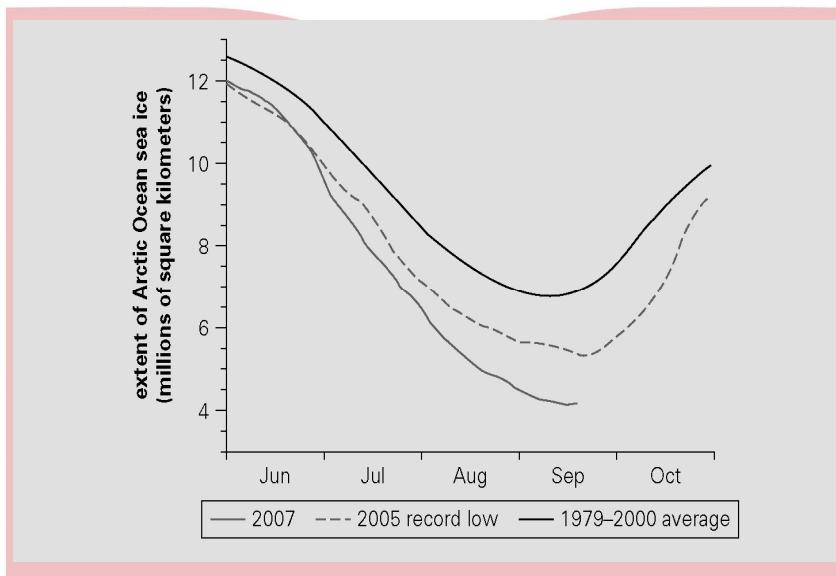
سطح البحر بمقدار مترين خلال هذا القرن (هنا وآخرون ٢٠٠٥ ، لوبي وآخرون ٢٠٠٦ ، داسغوبتا وآخرون ٢٠٠٧ ، ورامسدورف وآخرون ٢٠٠٧). (المترجم: غرينلاند هي أكبر جزيرة في العالم تقع في المحيط المتجمد الشمالي (آركتيك أوشن) وهي قليلة الكثافة السكانية، يقطنها حوالي ٥٤٠٠٠ معظمهم في ساحلها الغربي). هناك احتمالات أكثر تطرفاً بسبب المعلومات الجديدة الصادرة عن المركز الوطني الأمريكي لبيانات الثلج والجليد، والتي تشير إلى أن حزمة الجليد في المحيط المتجمد الشمالي تذوب بشكل أسرع بكثير مما كان متوقعاً (انظر الشكل ١١.١١ ، المركز الوطني الأمريكي لبيانات الثلج والجليد ٢٠٠٧).

شكل ١١-١٠ الخسارة المتوقعة في لإنتاجية الزراعية جراء تغير المناخ في البلدان النامية.



المصدر: كلاين ٢٠٠٧

شكل ١١-١١ منطقة المحيط المتجمد الشمالي مالا تقل عن ١٥ بـ المائة جليد بحري، معدل ١٩٧٩-٢٠٠٠ وأيلول ٢٠٠٧



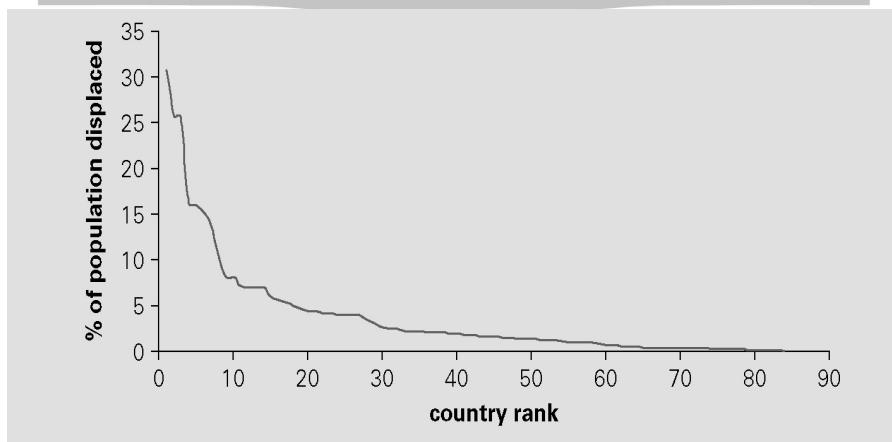
المصدر: المركز الوطني لبيانات الثلوج والجليد (NSIDC) ٢٠٠٧

- حسب المركز الوطني لبيانات الثلوج والجليد (NSIDC) ٢٠٠٧، أخذ الأدنى للغطاء الجليدي لعام ٢٠٠٧ يحطّم الحد الأدنى السابق لمدة خمسة أيام المحددة في ٢٠-٢١ أيلول ٢٠٠٥ حوالي ١.١٩ مليون كيلومتر مربع (٤٦٠٠٠٠ ميل مربع) أي تقريباً بحجم مساحة تكساس وكاليفورنيا مجتمعةً، أو ما يقرب من خمسة أضعاف مساحة المملكة المتحدة البريطانية.

حاشية: يستخدم داسغويتا وآخرون (٢٠٠٧) أحدث خرائط الارتفاع الرقمية لتقدير تأثيرات ارتفاع مستوى سطح البحر واستعداد العواصف. بالنسبة للبلدان النامية، فإنها تقدر التأثير المحتمل في مناطق الغمر (الفيضان) على ارتفاع

من متر واحد إلى ٥ أمتار فوق مستوى سطح البحر خلال القرن القادم. مع ارتفاع مستوى سطح البحر ٣ أمتار، سيتم إغراق مناطق الدلتا المتجهة الرئيسية للغذاء في بلدان مثل جمهورية مصر العربية وبنغلاديش وفيتنام. يعيش أكثر من ٢٠٠ مليون شخص في البلدان النامية في منطقة (احتمال تلقي الصدمة) أي تأثير ارتفاع مستوى سطح البحر إلى خمسة أمتار، ومن الممكن أن يتتحولوا إلى لاجئين جراء الفيضانات الساحلية التي يبلغ ارتفاعها ٣ أمتار فوق مستوى سطح البحر. يعرض الشكل ١١.١٢ توزيع التأثيرات على سكان البلدان النامية الساحلية لارتفاع مستوى سطح البحر ٣ أمتار. التوزيع منحرف للغاية: بعض البلدان الساحلية متأثرة بشدة، ولكن العديد منها تقع عليها تأثيرات ذات نسبة مئوية منخفضة نسبيا.

شكل ١١-١٢ النسبة المئوية المتوقعة من السكان النازحين جراء ارتفاع مستوى سطح البحر ثلاثة متر في البلدان الساحلية النامية.

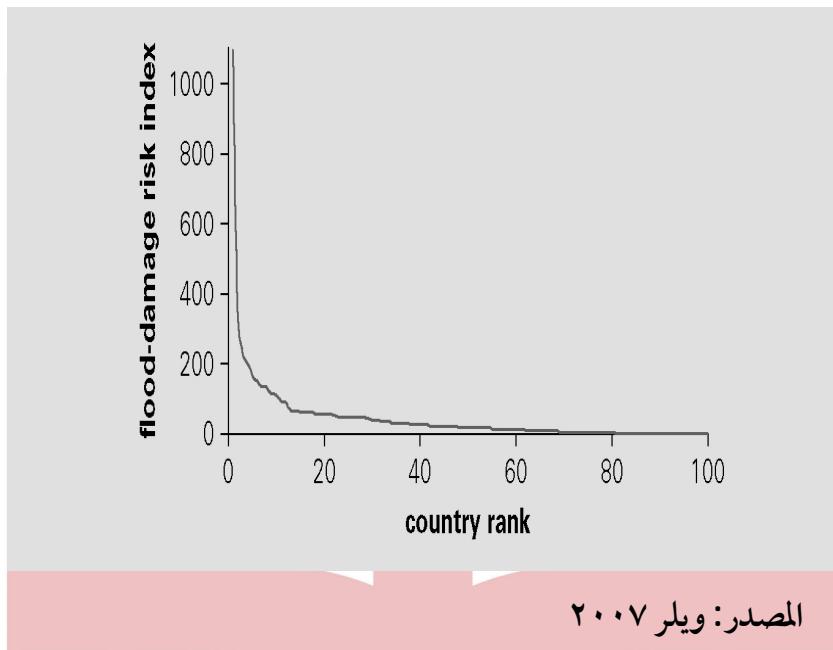


المصدر: داسغوبتا وآخرون ٢٠٠٧

بالطبع، يمكن أن تترجم تغيرات ذات نسبة مئوية صغيرة نسبياً إلى تأثيرات شاملة وكبيرة. تقدم الصين، على سبيل المثال، المثال الأفضل في هذه المسألة، بنسبة ٥ بالمائة من السكان - أي أن ٥١ مليون نسمة وقعوا تحت تأثير ارتفاع مستوى البحر بمعدل ثلاثة أمتار.

سيكون العالم الأكثر دفناً أيضاً عالمًا أكثر رطوبةً، حيث يؤدي التبخر الأكبر إلى مزيد من الرطوبة والأمطار الغزيرة في بعض المناطق. مرة أخرى، هذا ليس تهديداً في المستقبل. يشير报 告 إلى هطول الأمطار والفيضانات غير المسبوقة في الصادرة في آب عام ٢٠٠٧ إلى الفيضانات الغزيرة في الصين (حسب المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ٢٠٠٧). على الرغم من احتفال حدوث بعض الخروج عن الأنماط التاريخية، إلا أن التوقع العام هو أن المشكلات المستقبلية الناجمة عن الفيضانات ستكون مثل المشكلات السابقة التي حدثت في الماضي، بيد أنها أكثر شدة. في هذا السياق، حددت الأعمال الحديثة مدى الشدة النسبية للأضرار المرتبطة بالفيضانات في جميع البلدان (ويلر ٢٠٠٧). يعرض الشكل ١٣-١١ توزيع خاطر الأضرار الناجمة عن الفيضانات عبر البلدان النامية. إنه منحرف بشكل كبير، حيث يعني عدد قليل من البلدان من أضرار فردية أعلى بكثير من البلدان الأخرى. وتشير النتائج التي توصل إليها ويلر أيضاً إلى أن خاطر الأضرار الناجمة عن الفيضانات هي أعلى بكثير في البلدان النامية، على الرغم من أن الفيضانات أكثر توافراً بقليل منها في البلدان المتقدمة (ويلر ٢٠٠٧).

شكل ١٣-١١ مؤشر مخاطر أضرار الفيضانات في البلدان النامية.



باختصار، تشير توقعات التأثير الأخيرة لظاهرة الاحتباس الحراري إلى خسائر كبيرة ولكن شديدة التغير بالنسبة للبلدان النامية. في حين أن التنتائج الواردة في هذا القسم تتضمن تفاصيل عن البلدان أكثر بكثير مما هي عن التوقعات الإقليمية الواردة في تقرير هيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (٢٠٠٧)، ييد أنها تتوافق بشكل أساسي مع تلك التوقعات. أظهرت التوقعات أن الاحتباس الحراري خلال هذا القرن قد يحسن الظروف الزراعية في بعض بلدان خطوط العرض الشماليّة. أما بالنسبة لما تبقى، فإن التوقعات الأكثر احتمالاً تشمل الجفاف المتزايد، والحرائق الهائلة في الغابات، والفيضانات، والعواصف الساحلية، والغمر، وتشرد السكان على نطاق

واسع والخسائر المالية الهائلة. على الرغم من أن تحليلات التكلفة - الفائدة لشتين ونورهاوس وغيرهم تحاول تحديد هذه التأثيرات المدمرة، إلا أن الحقيقة الصارخة هي أن المجتمع العالمي لم يواجه أي شيء مثلها منذ الحرب العالمية الثانية.

مواجهة المشكلة

لتلخيص القسمين السابقين، يمكن القول إنَّ الجنوب يتحرك بسرعة نحو الوضع المهيمن كمصدر وضحية لظاهرة الاحتباس الحراري. تشير الدلائل إلى أن الانبعاثات التراكمية للجنوب ستصل قريباً إلى مستويات الأزمة، بغض النظر عن الانبعاثات الشمالية، ومن الواضح أن العكس صحيح بالنسبة إلى الشمال. وبالتالي، فإن مواجهة تغير المناخ تتطلب المشاركة والتعاون الكاملين من جانب كل من البلدان المتقدمة والنامية.

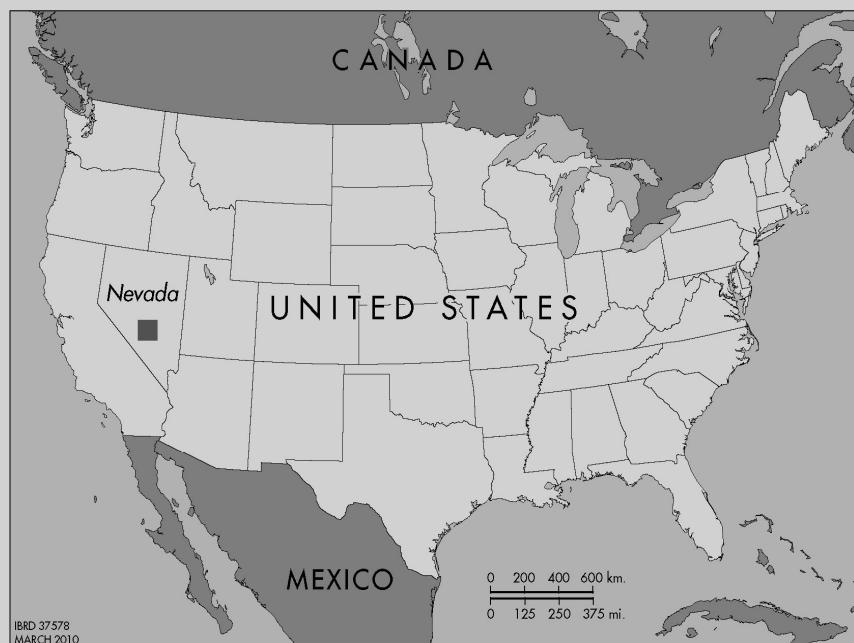
في النهاية، يجب ألا يكون هناك شيء يدعو للقلق بشأن ما إذا كان المجتمع العالمي مدركاً ومرناً. يتم تقديم أدلة مشجعة من قبل فينود خوستلا، الذي أطلق عليه لقب أفضل صاحب مشروع مغامر رأسمالي في العالم عن طريق مجلة فوربس (يونتن ٢٠٠٧). يركز خوستلا الآن بشكل حصري تقريباً على الاستثمارات القابلة للتطوير في الطاقة الشمسية، ومن السهل معرفة السبب. تُحتمم الشمس الأرض سنوياً في ٨٠٠٠٠ تيراوات من الطاقة، بينما يبلغ استهلاك الطاقة البشري حالياً حوالي ١٥ تيراوات. كما يوضح الشكل ١١.١٤، يمكن لـ تكنولوجيا الطاقة الشمسية

الحالية تزويـد الولايات المتحدة الأمريكية بـكاملـها بواسـطة جـزء صـغير من نـيـفـادـا.

ما هو صحيح بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ينطبق على العالم أيضاً. مع التقنيات الحالية، يمكن للطاقة الشمسية ومصادر الطاقة المتجددـة الأخرى تزوـيد مـعـظم الـبلـدان بـمسـاحـة لـتـوفـير الطـاقـة. في الآـوـنة الآـخـيرـة، قـام باـيز وآخـرون (٢٠٠٧) بـتـحـديـد إـمـكـانـات الطـاقـة المـتـجـددـة في ٢٠٠٧، مـسـتـنـدـة إـلـى حـسـابـاتـهم عـلـى التـقـنـيـات التـي يـمـكـن أـن تـطـبـق وـتـنـفـذ الآـن. تـظـهـر نـتـائـجـهـم أـن إـمـكـانـات الطـاقـة المـتـجـددـة تـلـبـي أـو تـتـجـاـوز إـجمـالي الـطـبـل عـلـى الطـاقـة فـي كـل بلد تـقـرـيـباً فـي الـمـنـاطـق النـامـيـة فـي العـالـم، بما فـي ذـلـك البرـازـيل والـصـين والـهـنـدـ. يـمـكـن لـلـمـجـتمـع العـالـمـي أـن يـتـعاـون لـتـسـخـير هـذـه الإـمـكـانـات، فـي مـارـسـة جـمـاعـيـة لـلـإـرـادـة والـخيـال، وـلـيـس أـقـلـها الـقـيـادـة. من النـاحـيـة السـيـاسـيـة، سـيـتـطـلـب ذـلـك تـغـيـرـاً كـبـيرـاً فـي وقتٍ وـاحـدـ في المـوقـفـ من جـانـب الـولـاـيـات الـمـتـحـدـة الـأـمـريـكـيـة والـصـين، وـهـما أـكـبـرـ باـعـثـيـنـ اـثـنـيـنـ، كـلـ مـنـهـما يـبـرـ التـمـردـ منـ خـلـال إـلـقاء اللـومـ عـلـى الآـخـرـ وـتـحـمـيلـهـ المسـؤـولـيـةـ. تستـدـعـي الصـينـ حـجـجـ التـوزـيعـ لـأـنـ الـولـاـيـات الـمـتـحـدـة الـأـمـريـكـيـةـ الـثـرـيـةـ لاـ تـزالـ عـلـى الـهـامـشـ، بـيـنـما تـدـافـعـ الـولـاـيـات الـمـتـحـدـة الـأـمـريـكـيـةـ عـنـ أـنـ التـخـفـيفـ الـبـاهـظـ التـكـلـفـةـ سـيـكـونـ عـدـيـمـ الـجـدـوىـ ماـ دـامـتـ الصـينـ لـاـ تـعـملـ وـتـتـخـذـ إـجـراءـ. يـجـبـ أـنـ تـتـهـيـ هذهـ الـمـوـاجـهـةـ قـبـلـ أـنـ يـتـقـلـلـ الـتـعـاوـنـ الـعـالـمـيـ بشـأنـ تـغـيـرـ الـمـنـاخـ إـلـىـ الـمـسـتـوـيـ التـالـيـ.

شكل ١٤-١١ المطلوب منطة في نيفادا لتزويد الولايات المتحدة الأمريكية بأكملها بواسطة الطاقة الشمسية.

Figure 11.14. Area in Nevada Required to Power the Entire United States with Solar Energy



Source: Based on Khosla and O'Donnell 2006.

المصدر: استناداً إلى خوسلا وأودونيل ٢٠٠٦

سيأتي التغيير السريع من البرامج التي تخلق حواجز قوية لخفض انبعاثات الكربون، وتخفيض تكلفة الطاقة النظيفة، والاستفادة من تمويل القطاع الخاص للانتقال السريع، وتسريع عملية الانتقال في البلدان النامية، ومساعدتها في التكيف مع الاحتباس الحراري الذي لا مفر منه بالفعل. تتطلب تعبئة المجتمع العالمي من أجل اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة تنسيقاً

غير مسبوق للمساعدة على إنجاز هذا الهدف، وأولويات استثمار واضحة وقائمة على الأدلة، والالتزام بالتعلم الصادق للتجربة والخطأ مع زيادة حجم الاستثمارات.

خلق حواجز لتخفيض انبعاثات الكربون

سيطلب إنشاء حواجز فعالة لتخفيض الكربون شكلاً من أشكال تنظيم الانبعاثات، والذي تطور في ثلاث "موجات" منذ ستينيات القرن الماضي (تيتنبرغ وويلر ٢٠٠١ ، ويلر وآخرين ٢٠٠٠). في الموجة الأولى، حتى الثمانينات من القرن الماضي بالنسبة لمعظم البلدان ، كان التركيز فقط على تنظيم القيادة والسيطرة. تم إعطاء الملوثين حدوداً تنظيمية ثابتة (الكميات، أو شدة مجرى النفايات، أو المنشآت التكنولوجية المطلوبة) وتعرضوا للعقوبات متضاعدة لأنهم تجاوزوا هذه الحدود بشكل تصاعدي. في حين ظل هذا النهج السائد في تنظيم التلوث في معظم البلدان، إلا أن عدم فعاليته المتواصل قد تعرض لانتقاداتٍ شديدةٍ بشكلٍ مناسب ولعدة أسباب. لا يفعل هذا النهج السائد شيئاً لمكافأة الملوثين الذين يخففون من التلوث ويلتزمون بمعايير الامتثال، ولا يتم القائمون عليه بالاختلافات في تكاليف مكافحة التلوث، وكثيراً ما يستلزم ذلك مواصفات فنية مرهقة يجب تحديتها باستمرار.

ك رد فعل ، ركزت الموجة الثانية على الأدوات التنظيمية القائمة على السوق. ويتم فصل هذه الأدوات إلى فئتين على نطاق واسع. تفرض رسوم التلوث على كل وحدة تلوث وتترك الملوثين أحراراً في تحديد مقدار

التلوث. تتميز الرسوم بخصائص واضحة وذات كفاءةٍ مرغوبية، حيث إنها تمكن الملوثين من التعامل مع البيئة باعتبارها "مدخلات مسرعة" وجعلها أقرب ما يكون إلى الفاعلية وفقاً لذلك. لقد حصلوا على القبول في بعض البلدان، وخاصة بالنسبة للملوثات المياه. ومع ذلك، ظل تأثيرهم في العديد من المجتمعات محدوداً بسبب عدم اليقين المحتوم حول العلاقة بين الرسم وردع فعل الملوثين. بالنسبة للملوثات الخطرة، قد يثبت عدم فاعلية أي رسم معين للحث على خفض التلوث الجماعي بدرجة كافية لتقليل الخطر إلى مستوى يمكن تحمله. من حيث المبدأ، يمكن التعامل مع هذا الأمر من خلال المراقبة المستمرة للاستجابة ومن ثم تعديل الرسم لتحريك التلوث الإجمالي إلى المستوى المرغوب فيه (بومول و أوتيس ١٩٧١). في الممارسة العملية، أثبتت هذا التعديل صعوبة القيام به لأن معظم الأنظمة السياسية لا تستوعب بسهولة هذا النوع من المرونة المدفوعة بالمعلومات.

يتوجه النهج الآخر المستند إلى السوق إلى حالة عدم اليقين بشأن التلوث الكلي من خلال فرض حد إجمالي لابتعاثات، وتوزيع تصاريح انبعاثات الوحدات عن طريق وسائل ما، ثم السماح للملوثين بشراء تصاريح وبيعها وفقاً لما تقتضيه الشروط. عادة، تبدأ أنظمة التصاريح القابلة للتسويق بقبول التلوث الكلي الحالي وتحصيص تصاريح للملوثين بما يتناسب مع انبعاثاتهم. من منظور الكفاءة ، سيكون من الأفضل بكثير بيع التراخيص بالزاد العلني، تماماً مثلما تب ث الحكومات سلسلة ما على موجات محددة للمزاد العلني، ولكن هذا نادراً ما يحدث في حالة التلوث. بعد إصدار التصاريح الأولية، يتم تحفيض إجمالي التلوث المسموح به بشكل دوري، ويسمح للملوثين بالتجار بالتصاريح حسب ما تقتضيه الظروف

الاقتصادية. مع مرور الوقت ، ينخفض التلوث الكلي ، ويتم تعزيز الكفاءة الاقتصادية عن طريق تصاريح السوق. على كل حال، ليس هذا النهج حلاً سحرياً. يخلق حل مشكلة عدم اليقين بشأن التلوث الكلي حالة من عدم اليقين بشأن سعر التلوث. هذا هو سعر تصريح انبعاثات وحدة ما من الوحدات المعنية، والذي يختلف مع مرور الوقت في نظام تجاري معقد. قد تكون أسعار التصاريح مرتفعة بشكل غير عادي إذا كانت التخفيضات الإجمالية طموحة للغاية. بالإضافة إلى ذلك، تتطلب أنظمة التصاريح القابلة للتسويق إحداث مؤسسة تجارية جديدة ومعقدة تتطلب رقابةً مستمرةً.

رداً على الصعوبات ، ظهرت موجة ثالثة من التنظيم في التسعينيات من القرن الماضي. هذه الموجة الثالثة هي الإفصاح العلني، حيث تطلب الحكومات من الشركات الكشف عن انبعاثاتها لعامة الناس. نشأت أنظمة الإفصاح العام (الكشف) من أجل التوجه لمعالجة المشكلات عن طريق كل من أنظمة القيادة والسيطرة والأنظمة القائمة على السوق. ظهرت للمرة الأولى لمعالجة التلوث السام، لأن العدد الكبير من الملوثات السامة تجاوز قدرة النظم التنظيمية الرسمية. ثم انتشرت إلى الملوثات الأخرى ، وخاصة في البلدان النامية، حيث أصبحت مزاياها واضحة. أولاً، إن شفافيتها وبساطتها النسبية تعزز جاذبيتها في البيئات المؤسساتية الضعيفة. ثانياً، توفر مرونة أكثر من الأنظمة التنظيمية الرسمية، عن طريق استبدال عدة وكلاء بحواجز متعددة لوكيل تنظيمي رسمي واحد. بعض النظر عن المتطلبات الرسمية (تنظيم القيادة والتحكم ، وسعر التصاريح القابل للتداول، ورسم تلوث الوحدة)، فإن العديد من أصحاب المصلحة يفضلون أداءً بيئياً أفضل

ما هو مطلوب. يُمكّن الإفصاح العلني العام أصحاب المصلحة هؤلاء من جعل تأثيرهم ملموساً من خلال العديد من قنوات السوق والقنوات غير التسويقية. (تيتنبرغ وويلر ٢٠٠١ ، ويلر وأخرين ٢٠٠٠). ثالثا، يقوم الإفصاح العلني العام بعمله بشكل واضح وصريح. في البلدان النامية المتقدمة على حد سواء ، أدى الكشف عن التلوث على مستوى المصانع إلى انخفاض سريع وهام في التلوث في العديد من المنشآت (وانغ وويلر و ٢٠٠٦).

ما هي الطريقة التنظيمية التي ستعمل بشكل أفضل لتخفيض انبعاثات الكربون؟ هناك أنصار أقواء لكلٍ من رسوم التلوث والتضاريع القابلة للتداول، بينما يستمر الجدل حول مزاياها النسبية. وفي الوقت نفسه، فإن الخطوة الأولى نحو التنظيم الفعال تبدو واضحة وعملية بارزة ومرغوبة للغاية لأسباب عديدة: الكشف العالمي والإلزامي العام للانبعاثات من جميع المصادر المهمة في أقرب وقت ممكن، مع التدقيق من قبل طرف ثالث للمعلومات. يجب أن يكون ذلك أولى الأولويات وذلك لأسباب متعددة. أولاً، إنها إشارة بسيطة إلى أن المشاركين جادون في مساعيهم. كما لا يفرض الإفصاح أية شروط أساسية قانونية ملزمة، لذلك يمكن القيام به دون فرض أية تكاليف مباشرة على الوكلاء الاقتصاديين. ثانياً، إنها مقدمة ضرورية للتنظيم الرسمي. لكي يعمل تنظيم القيادة والتحكم أو الأدوات القائمة على السوق على نحو موثوق في الساحة العالمية، سيعين عليها أن تقوم بعملها في بيئه معلومات شفافة ومضبوطة. ولسوف يعمل بدء الإفصاح الآن على تحديد الأنواع في نظام المعلومات، ووضع مبدأ الشفافية،

وتطوير معايير الانبعاثات المقبولة عموماً من أجل التنظيم الرسمي. ثالثاً، سيكشف الإفصاح نفسه عن العديد من أصحاب المصلحة الذين سيؤدون بدورهم إلى القيام بضغوطات لا حصر لها للتأثير على الملوثين العالميين بهدف تخفيض انبعاثاتهم. إذا كانت التجربة السابقة مع الملوثات الأخرى هي بمثابة مرشدٍ ما، فإن تخفيضات الانبعاثات الناتجة ستكون كبيرة بشكل مدهش. يقدم الإفصاح عهداً خاصاً في المرحلة الحالية، لأن المعايير العالمية تتجه بوضوح نحو الإصرار على الحد من انبعاثات الدفيئة. يجب أن تبدأ على الفور وتستمر بمجرد بدء التنظيم الرسمي. من الضروري الشفافية والمصداقية وإلغاء الفساد في المراقبة والتنفيذ التنظيميين.

بعد أن يكون الإفصاح العام ثابت الأساس على نحو جيد، سيكون من الممكن القيام بمحاولة موثوق بها من خلال التنظيم الرسمي. أي نظام سيكون أكثر جدوياً ومرغوب فيه؟ حتى الآن، سيطرت أنظمة التصاريح القابلة للتداول (ونظام الحد الأقصى والتجارة الذي هو تنظيم حكومي مصمم لمنح الشركات حافزاً لخفض انبعاثات الكربون). على المناقشات العالمية. لديهم ميزات سابقة (يستخدم بروتوكول كويوتو الحد الأقصى والتجارة) واليدين النسبي في تحديد إجمالي الانبعاثات، بشكلٍ خاص إذا كان الكشف العام قد وضع معايير ذات مصداقية. مع ذلك، فإن نظام الحد الأقصى والتجارة العالمية يثيران احتمال حدوث تحويلاتٍ مالية دولية ضخمةٍ إذا كان الحد الإجمالي للانبعاثات ذا أنياب. ومن المحتمل أن تكون الأحجام كبيرة للغاية، ويبدو من غير المرجح أن العديد من الأنظمة السياسية الوطنية يمكن أن تجد لها ملائمة بسهولة بالغة. بالإضافة إلى ذلك،

فإن المؤسسة العالمية الازمة لإدارة نظام الحد الأقصى والتجارة ستكون حتماً كبيرةً ومعقدةً ومكلفةً بشغل وظيفة وسيط الاستثناءات التي تلازم الأنظمة التي تحكم في الكميات الكبيرة. هناك أيضاً مشكلة الموقع الأولى للتضاريف. أثبتت المزادات صعوبة تنفيذها، لأن الملوثين الحالين ينظمون مبارتها سياسياً. لكن إعطاء تصاريح أولية لأولئك الذين يتسببون في التلوث يعد بمثابة مكافأة حق ملكية ثمين كما أنه يضر بمصلحة القادمين الجدد. باختصار، يبدو أن نظام الحد الأقصى والتجارة العالمي يمثل مشكلة. ولكن إذا تم تشغيله بكفاءة، فيمكنه فرض هدف شامل لخفض الانبعاثات، بيد أنه لا يمكن التنبؤ بسعر التضاريف الناتج عن ذلك بأي حدٍ من حدود الدقة. وفقاً لذلك، سيعين أن يتضمن برنامج الحد الأقصى والتجارة المقبول سياسياً قواعد لتعديل عرض التضاريف عند كشف الاستجابة للسعر.

رسوم الانبعاثات العديد من الخصائص الجذابة في هذا السياق. أولاًً، يمكن إدارتها داخل كل بلد على أساسٍ محايِدٍ من الناحية المالية. يمكن استخدام إيرادات الرسوم لتخفيف الضرائب الأخرى، والتي قد يكون بعضها مشوهاً للغاية. ثانياً، لا تتطلب الرسوم إنشاء مؤسسةٍ معقدةٍ لإنشاء حقوق ملكية جديدة ومراقبة التبادلات داخل النظام. ثالثاً، تتحقق الإيرادات للمجتمع، في حين أن التضاريف القابلة للتداول التي يتم توزيعها دون مزادات تقدم تدفقات الإيرادات المحتملة إلى الملوثين الحالين. بطبيعة الحال، لا يزال الضعف الرئيسي في أنظمة الرسوم: آثارها الكمية غير مؤكدة، وستكون التعديلات ضرورية عندما تصبح هذه الآثار واضحة.

وفي بعض المجتمعات (ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية)، قد لا يتم التخفيف من كره الضرائب الجديدة عن طريق ضمان الحياد المالي. أخيراً، على المستوى العالمي، إن نظام الرسم الموحد سوف يصطدم بنفس التعقيدات التي يجعل نظام الحد الأقصى والتجارة الموحد إشكالياً .. ربما ترفض البلدان ذات الظروف الأولية المختلفة جداً وببساطة قبول نظام موحد عالمياً يتجاهل الآثار الاقتصادية لتلك الظروف.

بالنظر إلى جميع هذه التعقيدات، يبدو من المحتمل أن بعض البلدان تفضل الرسوم، وبعضها سوف يختار الحد الأقصى والتجارة، وقد يختار البعض الآخر تدابير غير فعالة تعتمد على الكمية لأسباب سياسية (على سبيل المثال، الإلغاء التدريجي للطاقة المعتمدة على الفحم من خلال إغلاق المناجم، تخفيض الواردات، والإغلاق القسري للمصانع التي تعمل بالفحم). في مثل هذا الوضع المختلط، من المحتمل أن تركز المفاوضات الدولية على الانبعاثات المستهدفة للبلدان المشاركة. سوف يكون الدافع وراء استمرار المشاركة والامتثال المضطرب على الأقل هو الضغط العام والتهديد بفرض عقوبات في مختلف المجالات الاقتصادية والتهديد بتعويضات عقابية عن الأضرار الناجمة على أساس نظام قضائي دولي متتطور، وخطر الاضطرابات السياسية الشديدة الناجمة عن الكوارث البيئية والمخاطر المتمثلة بأنه سيتم نبذ المتمردين من قبل حلفائهم التقليديين.

سيكون مثل هذا النظام بعيداً عن الكمال، لكن قد يكون من غير الواقعي توقيع نظام ي العمل بسلامة في عالم تتتنوع فيه رهانات البلدان في

مشكلة تغير المناخ. على أي حال، فإن الخطوة الأولى والخامسة على الطريق إلى الأمام واضحة وقابلة للتنفيذ وضرورية لكل ما يلي.

ينبغي علينا أن نتحرك في أسرع وقت ممكن إلى الكشف العلني الكامل والإلزامي والمضبوط من طرف ثالث لانبعاثات غازات الدفيئة من جميع المصادر المهمة. إذا ما تمكن المجتمع العالمي من تحقيق ذلك في المستقبل القريب، فسيكون في وضع يمكنه من التحرك نحو الأدوات الرسمية المتمركزة في السوق.

تسعير الكربون

لقد قدر كل من نوردهاوس (2007ب)، وشتيرن (٢٠٠٦) وغيرهم رسوم الكربون (أو أسعار التصاريح بالمزاد العلني) بما يتوافق مع المستويات المختلفة للتحكم في الانبعاثات. يدعم المنطق الاقتصادي الأساسي يدعم الرسم الذي يرتفع بمرور الوقت. التصور الحالي، هو أن معظم الأضرار تقع في المستقبل البعيد نسبياً، وهناك العديد من الفرص ذات العائد المرتفع للاستثمار التقليدي. يجب أن يصبح الاستثمار أكثر كثافة في الحد من الانبعاثات مع ازدياد الأضرار المرتبطة بالمناخ ، كما أن رفع الرسوم سيوفر الحافز الضروري المطلوب لخفض الانبعاثات. "المنحدر" الأمثل للرسوم يعتمد على عوامل مثل معدل الخصم، وتكاليف التخفيض، وإمكانية التعلم التكنولوجي، وحجم الأضرار الناجمة عن تغير المناخ التي لا يمكن إلغاءها (نوردهاوس ٢٠٠٧أ). كما رأينا، تظل هذه العوامل مثيرة للجدل. لذلك، ليس من المستغرب أن تنشئ دراسات مختلفة انحدارات مختلفة تماماً. أعطى نوردهاوس الأفضلية لمسار يبدأ عند حوالي ٨ دولارات أمريكية للطن

الواحد من ثاني أكسيد الكربون، ويرتفع إلى حوالي ٢٣ دولاراً للطن الواحد في عام ٢٠٥٠. أما رسم شتيرن الأولي فهو أعلى بمقدار ١٠ مرات، ٨٢ دولاراً للطن الواحد، ومنحدره أكثر حدة. تستشهد الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (٢٠٠٧) بجموعة متنوعة من الدراسات التي يبلغ متوسط قيمها الأولية ١٢ دولاراً للطن الواحد، موزعة على نطاق يتراوح بين ٣ دولارات و٩٥ دولاراً للطن الواحد.

من الواضح أننا ما نزال بعيدين عن الوصول إلى توافق في الآراء بشأن تسعير الكربون، ولكن من الأهمية بمكان أن نبدأ، مع مشاركة جميع البلدان إذا أمكن. حتى إذا كانت رسوم الكربون الأولية في نهاية متواضعة من النطاق، فإن الآثار المترتبة على الإيرادات كبيرة. إذا ما طبقت تكلفة نورهان الأولية (٨ دولارات للطن الواحد من ثاني أكسيد الكربون) بشكل موحد على الانبعاثات ثاني أكسيد الكربون الشمالية الحالية (٦٠.٥ غيغا طن)، فإنها ستستمر أكثر من ١٣٠ مليار دولار. يمكن تحصيص بعض من هذه الإيرادات لتمويل البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا النظيفة، والبني السريع للتكنولوجيا النظيفة من قبل البلدان النامية، وتقديم المساعدة إلى تلك البلدان للتكيف مع ظاهرة الاحتباس الحراري التي لا مفر منها. بفضل قاعدة الإيرادات هذه ، يمكن بسهولة تمويل ميزانية البحث والتطوير السنوية في مجال الطاقة النظيفة التي أوصى بها لومبورغ (٢٠٠٧) ، ٢٥ مليار دولار.

خفض سعر الطاقة النظيفة

من المحتمل ألا يكون الالتزام الدولي بتحفيض كبير في الانبعاثات مستداماً دون التوسيع السريع في خيارات الطاقة النظيفة منخفضة التكلفة.

ولتحقيق ذلك، ينبغي على الشمال تعزيز البحث والتطوير على نطاق واسع وفعال من حيث التكلفة والاقتصاديات ذات الحجم في إنتاج التكنولوجيات النظيفة. يجب فهم هذه الأمور وبأن تشمل تصميمات الطاقة الفعالة للمباني والمركبات ونقل مصادر الطاقة وكذلك التصميمات المقتصدة للكربون بشكلٍ مباشر. بمجرد تطوير التقنيات النظيفة، يمكن لعمليات الشراء الجماعية المنسقة أن تقلل من تكاليف الوحدة عن طريق استغلال منحنيات التعلم.

ترويج استثمارات الطاقة النظيفة

في البلدان المتقدمة، ينبغي أن تكون أسعار الكربون الأكثر ارتفاعاً وأسعار التكنولوجيا النظيفة الأكثر انخفاضاً كافيةً لترويج التحول السريع لأن أسواق المال تعمل بشكل جيد. بالنسبة للبلدان النامية، ومع ذلك، سيكون من الضروري وجود عنصرين إضافيين لتعزيز الانتقال السريع: مساعدة مالية وتقنية تتسم بالكفاءة وظروف عمل جذابة للاستثمار الخاص. وستتطلب المساعدة الدولية الفعالة من أجل الانتقال السريع تنسيقاً غير مسبوق بين وكالات المعونة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية. وسيكون احترام الأدلة حاسماً لتحقيق النجاح. لن ينجح النهج الموحد من الناحية العملية لأن البلدان لديها محافظ ضخمة من الموارد المتجددة. في الآونة الأخيرة، حدد بايز وآخرون (٢٠٠٧) موارد الطاقة المتجددة التي يمكن استغلالها مع التقنيات الموجودة في أكثر من ٢٠٠ دولة. لتوضيح هذه النقطة، فإن حصة الطاقة المتجددة مرتفعة للغاية بالمعايير العالمية للطاقة الشمسية، في بيرو (نسبة ٦١ في المائة) وفي مصر (نسبة ٦٤ في

المائة)، والوقود الحيوى في منغوليا (نسبة ٨٧ في المائة) وفي أوغندا (نسبة ٨٣ في المائة)، والطاقة المائية في نيبال (نسبة ٥٣ في المائة) وبابوا غينيا الجديدة (نسبة ٢٨ في المائة)، وطاقة الرياح في كاب فيردي (نسبة ٧١ في المائة) وفي الصين (نسبة ٢١ في المائة)، والطاقة الحرارية الأرضية في تركمانستان (نسبة ١١ في المائة) وفي إندونيسيا (نسبة ٦ في المائة).

دعم التكيف مع ظاهرة الاحتباس الحراري

ما زال الاحتباس الحراري العالمي جارياً يسير على قدمٍ وساق دون توقف، وأصبحت عواقبه ظاهرةً بالفعل في العديد من البلدان النامية. وفقاً لبعض المحللين، يكمن الجفاف الشديد كسببٍ وراء نزاع دارفور (فارس ٢٠٠٧). كما يتسبب ارتفاع مستوى سطح البحر بدفع الآلاف من الناس قبلة الجزر في ساندربانز في الهند وبنغلادش (سانغوبتا ٢٠٠٧)، وقد واكتبت الفيضانات الكارثية أمطاراً غزيرة في الصين والهند وأماكن أخرى (المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ٢٠٠٧). إن أشد البلدان فقراً هي الأقل قدرة على التكيف مع عواقب هذه الكوارث، وأكثرها فقراً في تلك البلدان هي الأشد تضرراً. لا بد أن يزداد هذا الوضع سوءاً قبل أن يتحسن، حتى لو كان المجتمع الدولي يحشد هجوماً كبيراً على ظاهرة الاحتباس الحراري. في الواقع، قد يهدد النزوح الجماعي وظاهرة الإفقار النظام الدولي، وبالتالي فإن لدى الشمال أسباباً إنسانيةً وذات أهميةٍ له بالذات من أجل تعزيز المساعدة الدولية لتحقيق التكيف في البلدان النامية. وستكون المخصصات المستندة إلى الأدلة حاسمة في هذا السياق. كما أن الطرق التقليدية القائمة

على خصصات الفرد المعيارية أو العلاقات السياسية الوطنية ستكون مضيعة للوقت إلى حدٍ كبير، لأن البلدان تواجه ظروفاً مختلفة. على سبيل المثال، يجد كلاين (٢٠٠٧) أن خسائر الإنتاجية الزراعية الناجمة عن ظاهرة الاحتباس الحراري في أفريقيا ستحتَّلُّ من أكثر من ٥٠ في المائة في السودان والسنغال إلى حوالي ٥ في المائة في كينيا. وسوف تختلف في أمريكا اللاتينية من أكثر من ٣٥ في المائة في المكسيك، على سبيل المثال، إلى ١١ في المائة في الأرجنتين. وكما لوحظ، فإن أنهاط الغمر المتوقعة جراء ارتفاع مستوى سطح البحر تظهر أنهاطًا أكثر انحرافاً بين البلدان الساحلية، مع نزوح ثلث السكان تقريبًا ونسبة مئوية منخفضة للغاية في بلدان أخرى. كما هو مبين في الشكل ١٢-١١، فإن الانحراف أكثر حدة لمخاطر الأضرار الناجمة عن الفيضانات.

في حين أن الحد من تغير المناخ يمثل أولوية حاسمة ، إلا أنه ينبغي ألا يلغى البرامج التي تواجه بشكلٍ مباشر الأولويات العالمية الأخرى مثل الحد من الفقر والسيطرة على الأمراض المعدية. لمواجهة هذا التحدي، سيتعين تعبئة موارد مالية جديدة من القطاعين العام والخاص. يمكن تمويل معظم ثورة الطاقة النظيفة عن طريق ضخ رؤوس أموال ضخمة للقطاع الخاص، لكن فقط إذا كان السعر النسبي للطاقة النظيفة يجعلها استثمارًا جذابًا. سيتم تسريع هذا الانتقال من خلال سياسات تحدد سعرًا مرتفعًا للكربون، وتخفيف سعر الطاقة النظيفة، وتولي الأهمية القصوى لكتافة وفاعلية المساعدة في تطوير الطاقة النظيفة في البلدان الفقيرة.

برنامج عمل عالمي

ينبغي أن يشتمل الرد الدولي على تغير المناخ على مبادئ فعالية التكلفة، والمرونة لملائمة التغيرات في المعلومات وتوافق الآراء المتتطور في السياسة، والمشاركة العالمية. على الرغم من أن التفاصيل لا تزال مثيرة للجدل، فمن الواضح أن هناك بعض الإجماع على مبادئ التشغيل. هناك اتفاق واسع النطاق على أن العمل العالمي الفعال ينبغي أن يتضمن أربعة أبعاد: تخفيف الانبعاثات، وتطوير التكنولوجيا النظيفة، ونشر التكنولوجيا النظيفة، والتكيف مع تغير المناخ. هناك أيضاً اتفاق على أن الأدوات المستندة إلى السوق ستشجع التخفيف الفعال، من خلال مواجهة الملوثين بسعر كربون موحد يتوافق مع هدف التخفيف الإجمالي.

الكشف العلني

يقدم هذا ملاحظة رئيسية لاتخاذ إجراء فوري، لأن تنفيذ أية أداة مستندة إلى السوق يتطلب نظاماً للرصد والتطبيق يستند إلى معلومات دقيقة حول انبعاثات الكربون من جميع المصادر الخاضعة للتنظيم. يدعم التوافق العالمي بالإجماع تسعير الكربون عن طريق الأدوات المستندة إلى السوق، ولكن لا يوجد اتفاق حتى الآن على الأداة المناسبة أو مستوى سعر الكربون. ومع ذلك، فإن الاتفاق على المبادئ الأساسية آلياً يعني قبولاً لنظام المعلومات الداعمة. هذا يحدد الإجراء ذو الأولوية رقم 1: إنشاء مؤسسة دولية على الفور مكلفة بجمع المعلومات والتحقق والكشف عليناً عن المعلومات الخاصة بالانبعاثات من جميع مصادر الكربون العالمية المهمة.

يجب أن يمتد تفويضها إلى تقديرٍ أفضل الممارسات والكشف عن مصادر الانبعاثات في البلدان التي ترفض المشاركة مبدئياً.

سوف تخدم هذه المؤسسة أربعة أهداف. أولاً، ستضع الأساس اللازم لتنفيذ أي نظام تخفيف قائم على السوق. ثانياً، إنها ستتوفر اخبار موثوقة ممتاز، حيث أن قبول أي بلد بالإفصاح الكامل سيشير إلى الاستعداد الحقيقي لهذا البلد للمشاركة في التخفيف الفعال عالمياً. ثالثاً، إن الإفصاح العام العالمي سيؤدي في حد ذاته إلى تقليل انبعاثات الكربون ، من خلال تركيز ضغوط أصحاب المصلحة على الانبعاثات الرئيسية وتوفير مكافآت "السيرة الطيبة" للمتجمين النظيفين. أظهرت جماعة كبيرة من ذوي الخبرة والأبحاث حول أنظمة الكشف عن التلوث أنها تقلل بدرجة كبيرة من التلوث (Dasgupta, Wangu, and Weyant 2006). رابعاً، إن الإفصاح سيجعل من الصعب للغاية الغش بمجرد تطبيق الأدوات القائمة على السوق. سيكون هذا ضرورياً للحفاظ على مصداقية اتفاقية التخفيف الدولية.

بعض الحوادث المماثلة موجودة بالفعل أو أنها ستكون قريباً. يشتمل نظام تجارة تقديرات الاتحاد الأوروبي على معلومات عامة عن انبعاثات الكربون الأوروبية المقدمة من قبل وكالة البيئة الأوروبية. ولإظهار إمكانات الإفصاح العالمي، أطلق مركز التنمية العالمية موقعين على الإنترنت: أحدهما ينشر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من أكثر من 40,000 منتج طاقة عالمي، والآخر يوفر معلومات في الوقت المناسب عن تنظيف الغابات المدارية بمستوى عالي من الدقة المكانية.

الكونسيروم العالمي (الاتحاد شركات مالية عالمية)

للرد العالمي على تغير المناخ أربعة أبعاد حاسمة: الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، تسريع تطوير التكنولوجيات النظيفة، تمويل انتشارها السريع في البلدان النامية، ودعم تكيف البلدان النامية مع العواقب الناجمة عن تغير المناخ الذي لا مفر منه. تختلف الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة ومسائل التنفيذ في كل بعد من الأبعاد. يحدد هذا الإجراء ذو الأولوية رقم ٢: إنشاء أربعة شركات مالية عالمية متعاونة مع بعضها البعض، واحدة لكل بعد، تحدد الأهداف والأولويات باستخدام أفضل التقنيات العلمية والتقنية والاقتصادية، وتتجنب تداخل البرنامج حيثما أمكن، وتقوم بالاستثمار لتحقيق أكثر النتائج فعالية على المستوى العالمي من حيث التكلفة. ستكون عمليات اتحاد الشركات المالية والبنوك شفافة وذات تدقيق ومراجعة مستقلة للنتائج.

لم يظهر بعد إجماع حول قوة واتجاه العمل في كل بعد، لذلك ينبغي أن تبدأ اتحادات الشركات المالية العمل بشكل "نعم"، مع مواثيق تسمح بالتصلب في حينها للضرورة جنباً إلى جنب مع تطور التوافق حول هذه المسألة. ستركت العملية في الطيف اللين على بناء نظم المعلومات التي تحدد فرص التنسيق الفعال من حيث التكلفة للبرامج الوطنية والدولية في كل مجال من المجالات. وستشمل العملية التصلب تجاه منح سلطات خارج نطاق السيادة، والإلغاء اللازم لازدواجية المساعي التي تبذلها الوكالات كل على حدة بمفردها، ورفض المعايير السياسية لصالح تقسيم التكلفة والفائدة، والمساءلة (المحاسبة) العامة الكاملة.

ينبغي أن يأتي تمويل القطاع العام على نطاق واسع للبحث والتطوير ومساعدة البلدان النامية التي تم نقلها من البرامج التي ترفع سعر الكربون. كما لوحظ، فإن رسوم الانبعاثات المذكورة أو التصاريح القابلة للتداول بالزاد ستستمر موارد كبيرة، حتى لو كان سعر الكربون الأولى متواضعاً. يمكن للمؤسسات المالية الدولية، ووكالات المعونة الثانية، والمنظمات غير الحكومية أن تلعب جميعها أدواراً مفيدة في توجيه هذه الموارد، لكن فقط إذا تخلت عن نهجها المجزأ والمتدخل والمسيئ للمساعدة. ينبغي توفير موارد جديدة فقط للوكلات المشاركة التي توافق على برنامج شفاف ومنسق يحدد الأولويات القائمة على الأدلة، ويعمل بمعايير واضحة للمساعدة، ويستخدم مدققين مستقلين لقياس التقدم المحرز خلال سير العمل.

من الواضح أن النسخ "الصلبة" من اتحادات الشركات المالية هذه جديدة وفقاً للمعايير التقليدية ، ولكنها ستكون ضرورية إذا قرر المجتمع العالمي أن هناك حاجة إلى التكيف السريع لتجنب عتبة مناخية حرجة. أما النسخ "اللينة" فإنها ستتوفر محطة طريق مفيدة، على أي حال، إذا قرر المجتمع الدولي تسريع العمل لاتخاذ إجراء منسق. لذلك ، فإن تأسيسها كمجموعات تعاونية كثيفة الاستخدام للمعلومات يبدو مبرراً على أي حال. بمجرد وجودها، سيكون من الأسهل التكيف مع التدابير الصعبة إذا قرر المجتمع العالمي أن هناك حاجة إليها. لا يوجد أدنى شك في أن التشغيل الناجح لاتحادات الشركات المالية هذه على مدار سنوات عديدة من شأنه أن يعزز الأسس المؤسسية للحكومة العالمية ويقدم سابقة مفيدة لمشاكل العمل الجماعي الدولي الأخرى.

التحفييف

سيقوم أول كونسورتيوم (اتحاد شركات مالية) بمواجهة مشكلة التحفييف العالمية بشكلٍ مباشر. في النسخة اللينة، سيعمل على تطوير المسارات المستهدفة الإرشادية للانبعاثات الوطنية وتوفير معلومات عامة متعمقة حتى يتمكن المجتمع العالمي من الحكم على التزام البلدان بالمسارات المستهدفة. سيضمن الكونسورتيوم، في صيغته الشابة، التزامات موثوقة بالسياسات التي تتفق مع مسارات التكيف المتفق عليها، ويقدم المساعدة للمشاركين ذوي المؤسسات التنفيذية الضعيفة، ويفرض العقوبات لعدم الامتثال. ستعمل السياسات المتسبة مع المسار على زيادة الإيرادات العامة عن طريق تطبيق أدوات فعالة تستند إلى السوق (رسوم الكربون أو تصاريح التجارة القابلة للمزاد العلني). ستتوفر إيرادات التنفيذ في البلدان المرتفعة الدخل التمويل لأنشطة الكونسورتيوم (اتحاد الشركات الثلاث) الأخرى.

وسيتم تكليف هذه الشركات الثلاث بالإسراع في تطوير التكنولوجيا النظيفة، وترويج النشر السريع للتكنولوجيات النظيفة إلى البلدان النامية، وتمويل التكيف مع الاحتباس الحراري الذي لا مفر منه. وفي شكلها الناعم، ستتوفر تسهيلات تنسيق عالمية ومعلومات عامة متعمقة لتعزيز التعاون بين الوكالات الوطنية والدولية والمنظمات غير الحكومية. وسوف تجسد في شكلها الصلب، مبادئ تنظيمية واضحة ومتقدمة: تحديد الأولويات القائمة على الأدلة، والقضاء على تداخل البرامج، وتنسيق المنح والقروض منخفضة التكلفة، والحساب المستقل والشفاف للنتائج. وتركز المناقشة التالية على التنفيذ الصعب، ولكن يمكن متابعة العديد من العناصر على أساس إرشادي كجزء من نظام شفاف للتعاون الدولي.

بحوث وتطوير التكنولوجيا النظيفة

لتعزيز البحث والتطوير، ينبغي لمجموعة الدول الشعبي والدول المتقدمة الأخرى أن ترعى كونسوريوم (الاتحاد شركات دولية) لتطوير التكنولوجيا النظيفة ملتزماً بزيادة كبيرة في التمويل والحد الأدنى من الوفرة في البرامج الوطنية والنشر السريع للنتائج وإدارة براءات الاختراع لضمان التطوير التنافسي للتكنولوجيات الوعاء. يمكن لوارد الكونسوريوم أيضاً دعم الجوائز النقدية الكبيرة جداً لتطوير التقنيات النظيفة التي تفي بالمعايير المحددة مسبقاً، وكذلك تسريع تحفيض التكلفة من خلال الترتيبات المضمونة للشراء الشامل للتكنولوجيات الوعاء.

نشر التكنولوجيا النظيفة

سوف يعمل الكونسوريوم على نشر التكنولوجيا النظيفة بشكل أساسي في البلدان النامية. سيمول هذا الكونسوريوم أنظمة الطاقة النظيفة بشرطٍ ميسّرٍ ت洩ض أنظمة الطاقة الأحفورية وتقلل بشكل حاد تكاليف المساعدة التقليدية من خلال إدارة جميع الموارد من الوكالات الثنائية والوكالات متعددة الأطراف كجزء من محفظة واحدة. وستقوم بتكييف حجم المساعدات وتكوينها القطاعي مع ظروف البلدان، حسب ظروف كل بلد بمفرده على حدة، والاستثمار فقط في التقنيات الحالية من الانبعاثات، وتجنب المحاصصات السياسية.

ما الذي سيمعن مساعدة الطاقة النظيفة من التأسيس على المياه الضحلة نفسها، والروتين، والفساد، والتدخل السياسي، التي تعشش جميعها في أشكال أخرى من المساعدة الإنمائية؟ لينجحوا في عملهم، سيعين

على كونسوريوم الطاقة النظيفة وقادة البلدان النامية التوصل إلى صفقة كبيرة تتضمن العديد من العناصر. على جانب الكونسوريوم، ستشمل هذه العروض عرضاً غير مسبوق لتعزيز تنمية الطاقة السريعة على نطاق واسع بشروط سخية للغاية، والتزام صريح طويل الأجل للحفاظ على الأنظمة التي تم وضعها، وعلاقة مساعدة تعاونية واحدة بدلاً من فقاعة حالية وحسب عبر الوكالة. في المقابل، سوف تلتزم الدول المتقدمة بأهداف الانبعاثات الواضحة، بما يتوافق مع حزمة المساعدة، وفرض عقوبات واضحة على عدم الامتثال، والمساءلة الصارمة والشفافية في استخدام المساعدة، والافتتاح على الاستثمار الخالص في الطاقة النظيفة.

التكيف

سيستخدم كونسوريوم التكيف المنح المقدمة لتمويل تكيف البلدان النامية مع تغير المناخ الذي لا مفر منه. ستكون مبادئ التشغيل الخاصة بها مماثلة لمبادئ كونسوريوم نشر التكنولوجيا النظيفة، وتعزيز ودمج المساعدة الثنائية والمتحدة الأطراف في محفظة واحدة، وبرامج مصممة خصيصاً للظروف المواتية في كل بلد على حدة، وتجنب المحاصصات السياسية. ستتطلب المساعدة الفعالة تنسيقاً غير مسبوق على نطاق واسع بين وكالات المعونة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية.

من أجل التخصيص الفعال، ستعلق أهمية خاصة على تصميم حجم وتركيز المخصصات وفق طبيعة المشاكل. على سبيل المثال، ستكون برامج البنية التحتية والتوسيع الحضري التكيفية مناسبةً لفيتنام ومصر وسورينام، حيث سيكون الغمر أعلى بكثير من مستوى سطح البحر. كما ينبغي أن

تكون الزراعة التكيفية والانتقال الحضري محور المساعدة في البلدان التي تواجه خسائر هائلة في الإنتاجية الزراعية، مثل السودان والسنغال والهند والمكسيك. وينبغي أن تشغل التغطية التأمينية الجزئية الأوسع نطاقاً للفقراء جانباً من هذه البرامج. أما البرامج التي تجمع بين البنية التحتية التكيفية والتأمين الجزئي فينبغي أن تكون محور الاهتمام في البلدان التي تواجه كوارث فيضانات شديدة المخاطر، مثل بنغلاديش، وكمبوديا وبنين وموزامبيق وجامايكا وهايتي وهوندوراس.

الملخص والاستنتاجات

ناقشت هذا الفصل أنه لم يعد هناك بين علماء المناخ مناظرةً جديةً حول ما إذا كانت انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن النشاط البشري تغير مناخ الأرض. هناك أيضاً إجماع واسع على أن التخفيف الفعال للانبعاثات سيتطلب تسعير الكربون عن طريق أدوات متمركزة في السوق (الرسوم أو التصاريح القابلة للتداول بمزيد العلن). تنشأ معظم الخلافات المتبقية من عدم اليقين فيما يتعلق بالتنبؤات الاقتصادية والتكنولوجية، والنزاعات حول الإنفاق العالمي بين الأجيال، والانقسامات السياسية حول التدابير الجماعية لمكافحة تغير المناخ. لا تزال المواقف المختلفة حول القضايا غير العلمية تؤدي إلى استنتاجات مختلفة تماماً حول حجم التدابير اللازمة ونطاقها وتوقيتها. يبدو ختام النقاش على المدى القريب غير مرجح على أي من هذه الجهات، لكن العلم الآن مقنع بما فيه الكفاية أن الإجماع العالمي يدعم العمل المنسق. تركز أسئلة السياسة المتداخلة على تصميم التدابير المناسبة وتنفيذها. يجب أن تكون البلدان النامية مشاركةً بشكلٍ كامل، لأنها

ستكون الأكثر تأثيراً بالاحتباس الحراري العالمي ولأن حجم انبعاثاتها يقترب بسرعة من التكافؤ مع مثيله في البلدان المتقدمة. لمواجهة هذا التحدي، دافع هذا الفصل عن اثنين من الإجراءات ذات الأولوية من أجل وضع الأسس الالزامية لاستجابة فعالة من حيث التكلفة للاحتباس الحراري.

الأولوية الأولى هي الشروع بالإصلاح العالمي (الكشف) عن الانبعاثات لدعم تسعير الكربون الفعال. يجب على الأمم المتحدة أن تنشئ على الفور مؤسسة دولية مكلفة بجمع والتحقق والكشف عن المعلومات المتعلقة بالانبعاثات من جميع مصادر الكربون العالمية المهمة. يجب أن يتمتد تفويضها إلى تقدير أفضل الممارسات والكشف عن مصادر الانبعاثات في البلدان التي ترفض المشاركة المبدئية. سوف تخدم هذه المؤسسة أربعة أغراض. أولاً، ستضع النموذج الأساسي اللازم لدفع نظام التخفيف المستند إلى السوق. ثانياً، ستتوفر اختبار مصداقية موضوعة بامتياز، حيث إن قبول أي بلد للإصلاح الكامل سيشير إلى استعدادها الحقيقي للمشاركة في التخفيف الفعال عالمياً. ثالثاً، إن الإصلاح العام العالمي سيخفض بحد ذاته انبعاثات الكربون ، من خلال تركيز ضغط أصحاب المصلحة على مصادر الانبعاثات الرئيسيين وتقديم مكافآت "سيرة حسنة" للمتتجين النظيفين. رابعاً، إن الإصلاح سيجعل من الصعب للغاية الغش بمجرد تفزيذ الأدوات المستندة إلى السوق. سيكون هذا ضرورياً لحفظ على مصداقية اتفاقية التخفيف الدولية.

تمثل الأولوية الثانية في إنشاء كونسertiوم (الاتحاد شركات مالية) لتنظيم الرد العالمي على تغير المناخ في أربعة أبعاد حرجة: الحد من انبعاثات

الدفيعة، وتسريع تطوير التكنولوجيات النظيفة، وتمويل نشرها السريع في البلدان النامية، ودعم البلدان النامية في جهودها لتحقيق التكيف مع التأثيرات الناجمة عن تغير المناخ الذي لا مفر منه. يبدو أن تشكيل اتحاد شركات مالية منفصلة أمر مبرر لأن أصحاب المصلحة الرئيسيين من جهة وقضايا التنفيذ من جهة أخرى مختلفون في كل بعد من الأبعاد. لذلك، يتعين على الأمم المتحدة إنشاء أربعة اتحادات (شركات مالية) عالمية متعاونة، واحدة لكل بعد، لدعم الرد العالمي. وينبغي عليها تحديد الأهداف والأولويات باستخدام أفضل الأدلة العلمية والتقنية المتاحة، وتجنب تداخل البرامج والاستثمار لتحقيق أكثر النتائج فعالية من حيث التكلفة. يجب أن تكون عملياتها شفافة وخاضعة للتدقيق والمراجعة المستقلة للنتائج. لم يظهر بعد إجماع حول قوة واتجاه العمل في كل بعد ، لذلك ينبغي أن تبدأ اتحادات الشركات المالية بشكلٍ "نعم" ، مع شخصيات تسمح بالتصلب في الموقف مع تطور حالة الإجماع على هذه المسألة. ستركز العملية في الطيف اللين على بناء نظم المعلومات التي تحدد فرص العمل للتنسيق الفعال من حيث التكلفة للبرامج الوطنية والدولية في كل مجال. ستشمل عملية التصulp بشأن المنح صلاحيات تتجاوز السيادة، والإلغاء المفوض به لازدواجية المساعي المبذولة من قبل الأفراد والوكالات على حد سواء، ورفض المعايير السياسية لصالح تقييم التكلفة والفوائد، والمساءلة العامة بشكلٍ كامل.

السورية للكتاب

الفصل الثاني عشر

تغير المناخ والنمو الاقتصادي

روبرت مندلسون

ليس ثمة شك في أن استمرار تراكم غازات الدفيئة سيؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ٢٠٠٧ ج). ومع ذلك، هناك جدل كبير حول ماهية رد السياسة الرشيدة على هذه المشكلة. وينادي الاقتصاديون، الذين يقدرون التكاليف والأضرار، برنامج تخفيف متوازن يبدأ ببطء، بعدئذٍ يصبح تدريجياً أكثر صرامةً خلال القرن الحالي. في المقابل، يدافعون العلماء واحتضان البيئة عن سياسات تخفيف أكثر تطرفاً على المدى القريب. سيكون للنهج الذي يتبع تأثيراً كبيراً على النمو الاقتصادي. سيواجه النهج الاقتصادي المتوازن الهدف حل المشكلة تغير المناخ بأقل قدر من التخفيضات في النمو الاقتصادي. ومع ذلك، كلما كان برنامج التخفيف على المدى القريب أكثر جرأة، زادت المخاطرة بأن يؤدي تغير المناخ إلى إبطاء النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

يجب أن يكون مفهوماً أن المناخ ليس ظواهر مستقرة لا تتغير، حتى عند تركها وحدها تحت تأثير فعل القوى الطبيعية. كانت هناك عدة فترات

جليدية كبرى في حقبة المليون سنة الأخيرة فقط. كان معظم هذه الفترة أكثر برودةً بكثير من المناخ خلال الـ ٢٠،٠٠٠ سنة الماضية. امتد الجليد ليغطي معظم كندا والدول الاسكندنافية والتوندرا المجمدة (سهول القطب الشمالي المتجمد) ليصل إلى نيوجيرسي وغربيت بلينز (السهول الكبرى) في الولايات المتحدة الأمريكية. كانت فترات البرد عدائيةً تماماً في قسوتها، مما أدى إلى شني عزيمة البشر عن العيش في جزء كبير من المناطق الشمالية من نصف الكرة الشمالي. وبالإضافة إلى ذلك ، في ظل هذه التقلبات الجليدية الطويلة، هناك أدلة متزايدة على أنه كان هناك عدة فترات من التغير المناخي المفاجئ (وايس وبرادلي ٢٠٠١).

كان لهذه التغيرات الطبيعية آثار كبيرة على الحضارات الماضية، مما تسبب في تكيفات دراماتيكية هائلة وأحياناً هجرات بالجملة. تغير المناخ ليس جديداً. إن تغير المناخ الذي يسببه الإنسان هو ببساطة مجرد اضطراب إضافي لهذا الاختلاف الطبيعي.

يأتي جوهر النقاش حول تغير المناخ نتيجةً للعديد من تحذيرات العلماء وغيرهم والتي تعطي الانطباع بأن تغير المناخ الذي يسببه الإنسان هو تهديد مباشر للمجتمع (الم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ٢٠٠٧أ، ٢٠٠٧ج، شترين ٢٠٠٦)، قد يكون الملايين من الناس عرضة للتأثيرات الصحية (الم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ٢٠٠٧أ)، وقد ينخفض إنتاج المحاصيل في خطوط العرض المنخفضة (الم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ٢٠٠٧أ)، وقد تتضاءل إمدادات المياه (الم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ٢٠٠٧أ)، وقد تحدث هطولات

الأمطار في المناطق القاحلة (المهمة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ٢٠٠٧أ)، ستزداد الأحداث المطرفة على نحو كبير (شتيرن ٢٠٠٦)، وستواجه أنواع (البشر وباقى الكائنات الحية) خطر الانقراض بنسبة ما بين ٣٠ و ٢٠ في المائة (المهمة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ٢٠٠٧أ). قد يحدث ما هو أسوأ من هذا وذاك، وربما يكون هناك أحداث كارثية مثل ذوبان الغطاء الجليدي في غرينلاند أو الألواح والطبقات الجليدية في (أنتركتيكا) القطب الجنوبي المتجمد، مما يتبع عن ذلك ارتفاع حاد في مستوى سطح البحر، والذي سيغرق مئات الملايين من الناس (حسب داسغوبتا وآخرين غيره ٢٠٠٩). يجادل أنصار هذا الرأي محذرين بأنه لا يوجد وقت لكي نضيعه، وأنه ما لم يتم تحفيض غازات الدفيئة بشكل كبير اليوم، ربما يكون النمو الاقتصادي والعيش الرغيد في دائرة الخطر الوشيك جداً (شتيرن ٢٠٠٦).

هذه التصريحات مثيرة للمخاوف ومضللة إلى حد كبير. على الرغم من أن تغير المناخ يمثل مشكلة خطيرة تستحق الاهتمام، فإن سلوك المجتمع الحالى يوحى أن لديه احتمال ضئيل للغاية أن يؤدي هذا الأمر إلى عواقب وخيمة. إن علم الاقتصاد وعلم تغير المناخ واضحان تماماً من مسألة أن الانبعاثات خلال العقود القليلة القادمة ستؤدي إلى عواقب خفيفة فقط. تتطلب التأثيرات الشديدة التي تنبأ بها المحذرون من الوقت قرناً من عدم التخفيف (أو قرنين، حسب رأي شتيرن ٢٠٠٦). تفترض العديد من التأثيرات التي تم التنبؤ بها أن هذه التغييرات لن تكون تكيفية. وستكون التأثيرات الاقتصادية النهاية الناجمة عن تغير المناخ على مدى السنوات

الخمسين القادمة صغيرة بغض النظر عما ذكر. سستغرق معظم التأثيرات الأكثر حدة أكثر من قرن أو حتى الألفية لتنكشف، ولن يحدث العديد من صدمات التأثير "المحتملة" أبداً لأن الناس سوف يتآقلمون معها. ليس من الواضح على الإطلاق أن هناك حاجة إلى تطوير سياسات فورية ودراماتيكية من أجل إحباط خاطر المناخ بعيدة المدى. المطلوب هو استجابات وردود متوازنة على المدى الطويل.

في الواقع، فإن خطط التخفيف للعديد من المحذرین والمذریین من شأنها أن تشكل خطراً على النمو الاقتصادي. إن وظيفة التكلفة الخدية للتخفيف شديدة الانحدار، خاصة على المدى القصير. ستكون السياسات الفورية الدراماتيكية للحد من انبعاثات غازات الدفيئة مكلفة للغاية. علاوة على ذلك، من خلال التسرع والاندفاع لوضع الأنظمة في حالة من الذعر، فمن المحتمل جداً عدم تصميم برامج جديدة بكفاءةٍ وبشكلٍ فعال. إن الخطر الأكبر الذي يشكله تغير المناخ على النمو الاقتصادي هو أن العالم سوف يعتمد سياسة تخفيفٍ مكلفةٍ وغير فعالةٍ تحمل الاقتصاد العالمي عبئاً ثقيلاً وضخماً.

سياسة فعالة

تقلل سياسة غازات الدفيئة المثالية مجموع القيمة الحالية لتكليف التخفيف بالإضافة إلى أضرار المناخ (نوردهاوس ١٩٩٢). هذا يعني أن التكلفة الخدية للتخفيف يجب أن تكون مساويةً للقيمة الحالية للأضرار الخدية الناجمة عن تغير المناخ. ويعتمد حجم وشدة برامج التخفيف على حجم وشدة تأثيرات المناخ. كما يعتمد التخفيف أيضاً على مدى ارتفاع تكلفة التحكم في انبعاثات غازات الدفيئة.

ولأن الأضرار الجدّية ترتفع مع تراكم غازات الدفيئة، فإن السياسة المثلث هي دينامية وتزداد صرامةً مع مرور الوقت (نوردهاوس ٢٠٠٨). يجب أن تكون حدود الانبعاثات معتدلةً في البداية بعدها تصبح أكثر شدةً بشكلٍ تدريجي. على المدى الطويل ، يتم تقليل الانبعاثات التراكمية بقوة. لكن هذه السياسة المثلثية تقلص من الانبعاثات في النصف الثاني من القرن أكثر مما تفعل في النصف الأول. بشكلٍ جزئي ، تعكس هذه السياسة الدينامية علم تغير المناخ ، ومن المتوقع أن تزايد الأضرار مع تركيز وكثافة غازات الدفيئة. وتعكس هذه السياسة الدينامية أيضاً معدل الخصم والتكاليف المباشرة والأضرار التي من المتوقع أن تكون لها قيمة أعلى من التكاليف والأضرار المستقبلية ، وبشكلٍ جزئي كذلك. كما تعكس هذه السياسة الدينامية حقيقة أن التغيير التقني سوف يحسن قدرتنا على التحكم في غازات الدفيئة مع مرور الوقت ، على نحوٍ جزئي أيضاً . ويمكن استثمار الموارد التي يتم توفيرها للمستقبل في تقنيات أفضل ستكون أكثر فاعلية في تخفيض أطنان من انبعاثات غازات الدفيئة.

تأثيرات تغير المناخ

كشفت البحوث الاقتصادية حول تأثيرات المناخ على مدى فترة طويلةٍ أن جزءاً محدوداً فقط من اقتصاد السوق يكون حساساً وعرضةً للتتأثر بتغير المناخ: الزراعة، الموارد الساحلية، الطاقة، الغابات، السياحة، المياه (بيرس وآخرين ١٩٩٦). تشكل هذه القطاعات حوالي ٥ بالمائة من الاقتصاد العالمي ، ومن المتوقع أن يتقلص نصيبها بمرور الوقت. وبالتالي، حتى إذا كان تغير المناخ كبيراً، فهناك حدود لمدى الضرر الذي يمكن أن

يلحقه المناخ بالاقتصاد. معظم قطاعات الاقتصاد العالمي ليست حساسة تجاه المناخ.

بطبيعة الحال، إن اقتصاديات بعض البلدان حساسة وأكثر عرضة للتغير المناخي من مستوى متوسط المعدل العالمي. تمتلك البلدان النامية بشكل عام حصةً كبيرةً من اقتصادياتها في مجال الزراعة والحراجة. كما أنها تتجه إلى أن تكون موجودةً في خطوط العرض المنخفضة حيث تكون التأثيرات على هذه القطاعات أكثر شدة. وتميل خطوط العرض المنخفضة إلى أن تكون حارةً للغاية بالنسبة للأنشطة الزراعية الأكثر ربحية، وأي زيادة في درجات الحرارة ستؤدي إلى زيادة خفض الإنتاجية. ربما يتركز ما يصل إلى نسبة ٨٠ في المائة من الأضرار الناجمة عن تغير المناخ في بلدان خطوط العرض المنخفضة (مندلسون ودينار ويليامز ٢٠٠٦).

لن تؤثر بعض الأضرار الناجمة عن تغير المناخ على الاقتصاد العالمي، بيد أنها سوف تختفي، وببساطة، من مستوى ونوعية الحياة. سيفضي تغيير النظام الإيكولوجي (النظام البيئي) إلى تحولات هائلة حول الكوكب. تنعكس بعض هذه التحولات بالفعل في الزراعة والأخشاب، لكنها تتجاوز التأثيرات على قطاعات السوق هذه. وسوف تتغير الحدائق العامة وغيرها من مناطق الحفظ (المناطق الطبيعية المحمية مثل الغابات والطبيعة النباتية والحيوانية). وسوف تغير الحيوانات مجدها الطبيعي. وقد تصبح الأنواع المهددة بالخطر في حكم المفقودة. على الرغم من أن هذه التأثيرات يمكن أن تؤدي إلى خسائر السلع غير السوقية (المترجم: المقصود هنا الهبات الطبيعية مثل خدمات الهواء النظيف والمياه والثروة السمكية والحياة البرية

عموماً، وهذه كلها ليست سلعاً تباع وتشرى في الأسواق)، إلا أنه من الصعب معرفة القيمة التي يجب تحديدها لهذه التأثيرات. مجموعة أخرى مهمة من التأثيرات غير السوقية تشمل التأثيرات الصحية. قد يزيد ضغط الحرارة، كما أن الأمراض التي تنقلها الجراثيم والطفيليات التي يحملها البشر قد تتجاوز النطاقات الحالية. ويمكن أن تهدد الأحداث المتطرفة أرواح البشر. قد تؤثر كل هذه التغييرات على كثير من الناس إذا لم يكن لدينا القدرة على التكيف. ومع ذلك، من المحتمل أن تتمكن تدخلات الصحة العامة من تخفيض الكثير من هذه المخاطر إلى الحدود الدنيا. يتم بالفعل التحكم في العديد من الأمراض التي تنقلها الجراثيم والطفيليات التي يحملها البشر بتكلفة منخفضة نسبياً في البلدان المتقدمة. يمكن تخفيض ضغط الحرارة مع قدر ضئيل من التدابير الوقائية. كما يمكن تقليل الوفيات الناجمة عن الأحداث الشديدة الوطأة بعمل مشتركٍ يجمع برامج الوقاية والإغاثة معاً. وبينما يتطور العالم، من المحتمل أن تنطوي هذه المخاطر على تكاليفٍ وقائية أعلى، ولكن ليس بالضرورة خسائر كبيرة في الأرواح. علاوة على ذلك، تؤدي فصول الشتاء إلى ارتفاع معدلات الوفيات مقارنة مع فصول الصيف، لذلك قد يكون للاحتباس الحراري تأثير نهائى ضئيل على الصحة.

تشير الدراسات الزراعية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تأثيرات تغير المناخ في بلدان خطوط العرض الوسطى من المحتمل أن تكون غير ضارة لمعظم القرن وأنها تصبح ضارة فقط عند حلول نهاية القرن (آدامز وغيره ١٩٩٠، مندلسون، ونوردهاووس وشاو ١٩٩٤). في المقابل،

ستكون هناك تأثيرات ضارة على الزراعة في البلدان الأفريقية (كور و كولاسوريا و مندلسون ٢٠٠٨ ج)، ودول أمريكا اللاتينية (سيو و مندلسون ٢٠٠٨ ج)، والصين (وانغ وغيره ٢٠٠٩) التي تبدأ تقريرًا على الفور الارتفاع مع ارتفاع درجات الحرارة. الحجم الكلي لهذه التأثيرات أصغر من التحليلات السابقة المتوقعة بسبب أهمية التكيف. الري (كور و كولاسوريا و مندلسون ٢٠٠٨ b)، و اختيار المحاصيل (كور و كولاسوريا و مندلسون ٢٠٠٨ a، سيو و مندلسون ٢٠٠٨ b ، وانغ وغيره ٢٠٠٩) ، و اختيار الأنواع الحيوانية (سيو و مندلسون ٢٠٠٨ a) كلهم يلعبون دوراً في الحد من تأثيرات المناخ. توثق هذه الدراسات أن المزارعين يستخدمون بالفعل كل هذه الأساليب للتكيف مع المناخ في إفريقيا وأمريكا اللاتينية والصين.

وتشمل القطاعات الأخرى التي كان من المتوقع تعرضها أصلًا للتلف: الأخشاب والمياه والطاقة والسواحل ومناطق الترفيه والاستجمام. ومن المتوقع أن تحظى نماذج الحرارة الآن بفوائد صغيرة في قطاع الأخشاب جراء زيادة الإنتاجية حيث تستجيب الأشجار بشكل إيجابي لثاني أكسيد الكربون الأكثر ارتفاعاً بالحرارة والأكثر رطوبةً، والعالم المخصص (سونغن و مندلسون و سيدجو ٢٠٠٢). وتميل نماذج المياه إلى التنبؤ بالضرر مع انخفاض التدفقات في الأنهر الرئيسية. ومع ذلك، يمكن تقليل حجم الأضرار الاقتصادية بشكل كبير عن طريق تحصيص المياه المتبقية بكفاءة (هيرد وغيره ١٩٩٩ ، لوند وغيره ٢٠٠٦). من جهةٍ مقابلة، تنبأ نماذج الطاقة بأن التكلفة المتزايدة للتبريد سوف تتجاوز النفقات المخفضة على التدفئة (منصور و مندلسون و موريسون ٢٠٠٨). افترضت العديد من

الدراسات الجغرافية حول ارتفاع مستوى سطح البحر أنه ستكون هناك خسائر ساحلية كبيرة بسبب الغمر (Dasgupta وآخرين ٢٠٠٩ ، نيكولاس ٤٢٠٠). ومع ذلك، تشير الدراسات الاقتصادية الدقيقة للمناطق الساحلية إلى أن معظم السواحل ذات القيمة العالية سيتم تأمين الحماية لها (نيومان و لايفسي ٢٠٠١ و ناغ ومندلسون ٢٠٠٥). ستكون تكلفة الهياكل الصلبة التي بنيت على مدار عقود بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر أقل من تكلفة الغمر بالنسبة لمناطق سكان المدن. المناطق الساحلية الأقل تطوراً هي المعرضة فقط لخطر الغمر (ناغ و مندلسون ٢٠٠٦). حددت الدراسات الأولية لمناطق الاستجمام والترفيه الخسائر التي لحقت بصناعة التزلج بسبب ارتفاع درجات الحرارة (سميث و تيرباك ١٩٨٩). ومع ذلك، أشارت الدراسات اللاحقة لمناطق الاستجمام والترفيه إلى أن معدلات الاستجمام الصيفي أعلى بكثير من معدلات الاستجمام في فصل الشتاء، وهي ستتزاي مع ارتفاع درجات الحرارة (لوميس و كريسبى ١٩٩٩ و مندلسون و ماركوسكي ١٩٩٩). وبالتالي، من المحتمل أن يكون التأثير النهائي على مناطق الاستجمام والترفيه مفيداً.

مع تحسن البحث الاقتصادي حول التأثيرات، انخفض حجم الأضرار المتوقعة من تغير المناخ. تشير التقديرات الأولية إلى أن مضاعفة غازات الدفيئة ستؤدي إلى أضرار تساوي نسبة ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢١٠٠ (بيرس وغيره ١٩٩٦). تشير التحليلات الحديثة للتأثيرات إلى أن الأضرار تكون وحجمها أصغر (تقرب نسبة ٠.٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مندلسون و وليامز ٢٠٠٤، تول،

(أ) لم تأخذ دائمًا في الحسبان بعض فوائد ارتفاع درجة الحرارة للزراعة والأخشاب والسياحة ، (ب) لم تدمج التكيف مع الخطط، و(ج) قيمت تأثير تغير المناخ على الاقتصاد الحالي. على الأقل مع وجود كمياتٍ صغيرةٍ من التغير المناخي، تبدو الفوائد بنفس حجم الأضرار. فقط عندما يتجاوز التغير المناخي 2 درجة مئوية سيكون هناك أضرار نهائية. افترضت العديد من الدراسات المبكرة أن الضحايا لن يغيروا سلوكهم استجابةً للأضرار المستمرة. وأظهرت دراسات حديثة أن قدرًا كبيراً من التكيف داخلي المنشأ. إذا كانت برامج الحكومة تدعم أيضًا عمليات التكيف الفعالة ، فإن حجم الأضرار سينخفض بشكل كبير. أخيراً، من خلال دراسة تأثير تغير المناخ على الاقتصاد الحالي، ارتكب الباحثون الأوائل خطأين. أولاً، بالغوا في تقدير **حجم المستقبل** النسبي للقطاعات الحساسة للمناخ، مثل الزراعة. ثانياً، قللوا من أهمية حجم الاقتصاد المستقبلي عموماً بالنسبة لتأثيرات المناخ.

تكشف التحليلات الاقتصادية للتغيرات أيضاً أنها تتبع مساراً دينامياً تزداد تقريرياً بمقدار مربع تغير درجة الحرارة (مندلسون و وليامز، ٢٠٠٧، تول ٢٠٠٢ ب). من المتوقع أن تؤدي التغيرات على مدى العقود القليلة القادمة إلى تأثيراتٍ نهائيةٍ صغيرةٍ فقط. ستحدث معظم الأضرار الناجمة عن تغير المناخ على مدى المائة عام القادمة في أواخر القرن. تدعم هذه النتائج مرة أخرى السياسة المثلية المتمثلة في البدء بتنظيم التغير المناخي ببطء وبشكلٍ تدريجي وزيادة في الدقة والصرامة من حيث التنظيم مع مرور الوقت.

على عكس الأديبيات المتعلقة بالتأثيرات الاقتصادية، يتبع تقرير شتيرن بأضرار كبيرة (شتيرن ٢٠٠٦). ومع ذلك، فإن معظم الخسائر المفصلة في تقرير شتيرن ستحدث في القرن الثاني والعشرين. يجادل شتيرن بأن هذه الأضرار تعادل خسارة بنسبة ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنويًا وعلى الفور. ومع ذلك ، يعتمد الجدال على افتراض خاطئ بأن سعر الخصم قريب من الصفر. ويحاجج قائلاً بأن السبب الوحيد لخصم الوقت على الإطلاق (أي عدم إدخاله في الحساب) هو أن هناك احتمال أن يتم تدمير الأرض بواسطة كويكب. تعرض هذا الافتراض لانتقادات شديدة في مؤلفات علم الاقتصاد لأنّه ليس له معنى من الناحية الاقتصادية (داسغوينا، ٢٠٠٧، نوردهاوس ٢٠٠٧)، ويتحدث شتيرن أيضًا عن أهمية التكيف، لكنه لا يعطي مصداقيةً كبيرةً لأي دراساتٍ حول التأثير تشمل التكيف. في معرض دفاع شتيرن، فإنه يأخذ في الاعتبار الشك والاحتمال الضعيف، أحاديث خطيرة العواقب. ومع ذلك، بشكل عام، يميل إلى المبالغة في تقدير القيمة المتوقعة لهذه التأثيرات. على سبيل المثال ، يفترض أن تغير المناخ سوف يتسبب في تنامي الأحداث المتطرفة على نحو كبير. هذا هو التفسير الخاطئ للبيانات حول الأضرار التاريخية من الأحداث المتطرفة التي ترجع إلى النمو الاقتصادي، وليس بسبب المناخ (بيلكي و داونتاون، ٢٠٠٠، بيلكي و لاندسي ١٩٩٨).

من المحتمل أن تكون عواقب الأحداث الكارثية شديدة للغاية. إذا كان هناك ذوبان واسع النطاق لألواح وطبقات غرينلاند الجليدية الطبيعية أو غرب أنتاركتيكا (غرب القارة القطبية الجنوبيّة)، فسترتفع مستويات

سطح البحر بشكل دراماتيكي كبير، خاصة بعد عدة قرون. ليس هناك شك في أن البشرية ستُجبر على التراجع عن مناطق ارتفاع البحار وبناء مدنٍ جديدةٍ في الداخل. مع ذلك، وبالنظر إلى الإطار الزمني الطويل الذي ينطوي عليه الأمر، ليس من الواضح أن تكلفة هذا النقل الهائل وإعادة السكن في مناطق جديدة ستكون دراماتيكية كما قد تبدو للوهلة الأولى. ليس هناك شك في أن الأرض على طول الساحل ستصبح مفقودة. لكن قد تظهر أرض ساحلية جديدة، لذا فإن ما فقدناه هو الأرض الداخلية. قد لا نفقد المباني في الواقع، حيث أنه سيتم بناء مدن جديدة تحسباً لارتفاع مستوى سطح البحار. سيتم استهلاك المدن القديمة على طول الساحل القديم تدريجياً حتى يتم هجرها. على الرغم من أن هذا قد يبدو خسارةً كبيرةً، إلا أن معظم المباني التي بنيت قبل ٥٠٠ عام لم تعد موجودة. في نهاية المطاف، ليس من المؤكد إذا كانت الأحداث الكارثية ستحدث. يجب وزن هذه الأضرار من خلال التفكير بضعف احتمالية حدوثها.

تكاليف التخفيف

تتوقع المؤلفات المنشورة حول التخفيف أن تترتب مجموعة واسعة من التكاليف على هذه المسألة. على الجانب الأكثر تفاؤلاً، تشير الدراسات الهندسية المختلفة، من البداية حتى النهاية، أن التخفيف قد يكون غير مكلف. وتجادل بعض الدراسات أنه يمكن للمرء، حتى، تحقيق ثبات تركيزات الدفيئة بتكاليف سلبية (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ٢٠٠٧ ب). كما تشير الدراسات الهندسية إلى أنه يمكن للمرء أن يخفض الانبعاثات بنسبة تراوح من ٢٠ إلى ٣٨ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠ مقابل

أقل من ٥٠ دولاراً للطن الواحد من ثاني أكسيد الكربون (المهمة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ٢٠٠٧ ب). ويحاجج معسكر التغيير التقني المتفائل بالقول أنه يمكن تخفيض الانبعاثات بنسبة ٧٠٪ بحلول عام ٢٠٥٠ مقابل أقل من ٥٠ دولاراً للطن الواحد من ثاني أكسيد الكربون (شтирن ٢٠٠٦).

تشير مؤلفات البحوث الاقتصادية التجريبية إلى أن دالة تكلفة التخفيف غير مرنة من جهة السعر (ويانت وهيل ١٩٩٩). باستخدام تقنية اليوم، يقدر معدل متوسط تكلفة تخفيض الكربون بنسبة ٧٠ في المائة في قطاع الطاقة بحوالي ٤٠٠ دولار للطن الواحد من ثاني أكسيد الكربون (أندرسون ٢٠٠٦). إن دالة التخفيف على المدى القصير مختلفة للغاية من حيث السعر. أما على المدى الطويل فالامر أقل وضوحاً. مع مرور الوقت، من المتوقع أن يسوى منحنى التكلفة الحدية على المدى القصير للتخفيف. ومع ذلك، ليس واضحًا ما إذا كان يبدو مسطحاً كما هو متوقع من النماذج الهندسية المتفائلة.

تتضمن دالة التكلفة الحدية غير المرنة على المدى القصير أن التخفيضات الكبيرة للانبعاثات على المدى القصير ستكون مكلفة للغاية. ببساطة، لا توجد وسيلة مكلفة لخفض الانبعاثات بشكل حاد على المدى القصير. فقد استنفذت مصادر الطاقة المتجدد مثل الطاقة الكهرومائية إلى حد كبير. الطاقة الشمسية وطاقة الرياح غالباً إلا في الواقع والظروف المثالية. يمكن أن تعمل الاستراتيجيات الأخرى مثل التحول من الفحم إلى الغاز الطبيعي فقط على المدى القصير، حيث إنها تسبب استنزافاً سريعاً لإمدادات الغاز الطبيعي.

على المدى القصير، من المحتمل أن تكون السياسة العامة المتسرعة غير فعالة. ومن المرجح أن تعفو عن الملوثين الكبار، كما تفعل أوروبا الآن بالفحى. عدد قليل جداً من برامج التخفيف الوطنية تقوم بتنظيم كل مصدر من مصادر الانبعاثات. سعت معظم البلدان إلى الحد من الانبعاثات في قطاع ضيق فقط من الاقتصاد الوطني. من المحتمل أن تستثمر البرامج المندفعة في تقنيات محددة غير فعالة، مثلما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية بوقود الإيثanol. يتوج وقود الإيثanol قدر ما ينجم عن الغازات المسيبة للاحتباس الحراري من البترول. تتضمن عدم مرونة دالة التكلفة الحدية أن برامج التخفيف التي لم يتم تطبيقها عالمياً ستكون مضيعة للغاية. سينفق الملوثون الخاضعون للرقابة الكثير من أجل التخلص من طن واحد ، بينما الملوثون غير المنظمين لن ينفقوا شيئاً.

تطلب المشاركة العالمية أيضاً أن تكون جميع البلدان الرئيسية الاباعثة لغازات الدفيئة من ضمن المشاركين. إن البلدان الموقعة التي تحد من الانبعاثات بموجب اتفاقية كيوتو الدولية الحالية مسؤولة عن حوالي ربع الانبعاثات العالمية فقط. تولد الولايات المتحدة الأمريكية والصين نصف انبعاثات أخرى، وتصدر جميع الدول النامية المتبقية حوالي الربع الآخر تقريباً. في حين أن بلدان كيوتو تبدأت تنفق الموارد على التخفيف، فإن البلدان غير التابعة لاتفاقية كيوتو تنفق من القليل إلى لا شيء. حتى داخل بلدان اتفاقية كيوتو، فشلت العديد من البلدان في تحقيق أهدافها. من خلال الفشل في التوصل إلى تطبيق لأنظمة على المستوى العالمي ، فإن الأنظمة الحالية مضيعة للوقت بشكل غير ضروري. بدون مشاركة عالمية قريبة،

تضاعف تكلفة التخفيض (نوردهاوس ٢٠٠٨). في الواقع، إن معاهدة كويوتا الحالية غير فعالة لدرجة أن الانبعاثات العالمية ترتفع بالسرعة المترقبة دون أي تخفيض على الإطلاق. كانت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية في عام ٢٠٠٦ تبلغ نسبة ٨٠.٤ غيغا طن من كربون الوقود الأحفوري (GtC).

يوصي شتيرن ومؤيدون آخرون من دعاة المناخ وضع أنظمة صارمة على الانبعاثات وعلى الفور. كما يوصي شتيرن بوضع أنظمة من شأنها زيادة التكلفة الحدية للانبعاثات إلى ٣٠٠ دولار للطن من ثاني أكسيد الكربون الوقود الأحفوري. من شأن الأنظمة الأكثر صرامة أن تخفض الانبعاثات بمقدار ٤٠ غيغا طن (GtC) كل عام وبنسبة (٧٠ في المائة) مع حلول عام ٢٠٥٠. إذا لم تنخفض التكلفة الحدية، فإن هذا البرنامج سيكلف ١٠٢ تريليون دولار سنوياً مع حلول عام ٢٠٥٠. بالطبع ، من المحتمل أن تكون التكاليف الحدية طويلة الأجل أقل نتيجة للتغير التقني. على افتراض أن التكاليف تنخفض بنسبة ١ في المائة سنوياً، فإن التكلفة الحدية ستنخفض إلى ٢٠٠ دولار للطن الواحد من ثاني أكسيد الكربون مع حلول عام ٢٠٥٠ وتقدر لتكلفة الإجمالية لبرنامج شتيرن ب ٨٠٠ مليار دولار سنوياً مع حلول عام ٢٠٥٠. وتقدر القيمة الحالية لتكاليف التخفيض في البرنامج بـ ٢٨ تريليون دولار (نوردهاوس ٢٠٠٨).

لقد أصبحت الأنظمة الأفضل التي تقلل من القيمة الحالية للأضرار المناخية وتكليف التخفيض أكثر تواضعا. ستبدأ بأسعار أقرب من ٢٠ دولاراً للطن الواحد من ثاني أكسيد الكربون ومن ثم ترتفع إلى ٨٥ دولاراً

للطن الواحد مع حلول عام ٢٠٥٠ (نوردهاوس ٢٠٠٨). وهذا من شأنه أن يؤدي إلى خفض بنسبة ٢٥ في المائة في غازات الدفيئة مع حلول عام ٢٠٥٠ بدلًا من تخفيض بنسبة ٧٠ في المائة في برنامج شتيرن. وتقدر القيمة الحالية لتكاليف التخفيف العالمية للبرنامج الأمثل في هذا القرن بنحو ٢ تريليون دولار (نوردهاوس ٢٠٠٨). هذه التكاليف هي ترتيب مقادير أقل من تكلفة برنامج شتيرن.

الاستنتاجات

يحاول هذا الفصل أن يثبت بأنه من غير المحتمل أن الآثار الناتجة عن تغير المناخ ستؤثر على النمو الاقتصادي العالمي على مدى السنوات الأربعين القادمة. من المتوقع أن يكون حجم التغير المناخي خلال هذه الفترة أصغر بكثير من أن يكون له تأثير نهائي عالمي. في النصف الثاني من القرن، سيكون الاحتباس الحراري كبيرًا بدرجة كافية للكشف عنه، ولكن حتى حلول عام ٢١٠٠، من المتوقع أن تتراوح صافي التأثيرات السوقية السنوية بين ٠.١ و ٠.٥ في المائة من إجمالي الناتج المحلي. ليست هذه الآثار، ببساطة، كبيرة بما يكفي للتأثير على النمو الاقتصادي خلال هذا القرن. قد يفرض التغير المناخي الكارثي خسائر سنوية كبيرة على المجتمع. ومع ذلك ، فإن هذه الأحداث حالياً احتمالاً ضعيفاً وستحدث خلال فترة بعيدة في المستقبل. ليس من البديهي أن سياسات التخفيف الأكثر دراماتيكية هي الأداة الأكثر ملاءمةً للتعامل مع الأحداث ذات الاحتمال المنخفض والنتائج العالية. وليس من الواضح كم سيغير التخفيف من احتمالات حدوث هذه الأحداث. ثانياً ، إن الأداة الأكثر مرونةً وفوريةً ستكون أكثر فعاليةً.

المطلوب هو أداة يمكن تفريذها بمجرد أن يتضح أن هناك حدثاً كارثياً جارياً بالفعل. يبدو أن الهندسة الجيولوجية ، التي تزرع الغلاف الجوي العلوي بالجزئيات الدقيقة ، هي استراتيجية أفضل للتعامل مع الأحداث الكارثية من التخفيف. لا يمكن للمجتمع اختيار المشاركة في الهندسة الجيولوجية إلا إذا كان من الواضح أن كارثة وشيكه الحدوث. الهندسة الجيولوجية غير مكلفة نسبياً. ولكن الأهم من ذلك، أنها فورية ويمكن أن تبطل عواقب عقود زمنية من غازات الدفيئة في غضون بضعة أسابيع. في نهاية المطاف، إن الهندسة الجيولوجية مرنة. سوف تسقط الجزيئات الدقيقة على الأرض في غضون بضعة أشهر. بالطبع، هناك مخاوف بيئية تتعلق بإدارة مناخ الأرض بشكلٍ مقصود. نحن بحاجة إلى معرفة المزيد حول ماهية تلك العواقب. ومع ذلك ، في مواجهة احتمال وقوع كارثة ، يبدو أن الهندسة الجيولوجية هي ببساطة أداة سياسة جيدة للغاية وليس سياسة للتطوير.

من الناحية الاقتصادية، لن تشكل سياسات التخفيف المثلث تهديداً كبيراً للنمو الاقتصادي. إن السياسات التي توازن ما بين تكاليف التخفيف والأضرار المناخية ستؤدي إلى أنظمة ليست ثقيلة على وجه الخصوص. تبلغ القيمة الحالية لتكاليف التخفيف للسياسة المثلث ٢ تريليون دولار للقرن بأكمله.

بالطبع، لن يتأثر كل بلد كما يتأثر الآخر بشكلٍ متماثل على حد سواء. تتحمل بلدان خطوط العرض المنخفضة وطأة أضرار التبدلات المناخية الناتجة بشكلٍ رئيسي. (مندلسون و دينار و وليامز ٢٠٠٦) ومن المرجح أن نرى الأضرار على الفور. إن اقتصاديات خطوط العرض المنخفضة ذات

الحصة الكبيرة من الزراعة البعلية معرضة بشكلٍ خاص وقد تشهد انخفاضاً في الدخل الزراعي بنسبة ٦٠ في المائة أو أكثر مع حلول عام ٢١٠٠ (سيو و مندلسون ٢٠٠٨ ج). وبشكلٍ مشابه، قد تواجه بعض البلدان تكاليف تخفيفٍ أعلى. إن البلدان التي تنمو بسرعة أكبر، والتي تستهلك كميات كبيرة من الطاقة، والتي تعتمد بدرجة أكبر على الفحم، ستواجه وبالتالي تكاليف أعلى.

ومع ذلك، فإن أكبر تهديد يشكله تغير المناخ على النمو الاقتصادي ليس بسبب الأضرار المناخية أو سياسات التخفيف الفعالة، بل هو من سياسات التخفيف الفورية، المغامرة وغير الفعالة. يمكن أن تؤدي سياسات التخفيف المغامرة الفورية إلى تكاليف تخفيف تساوي ٢٨ تريليون دولار (شتينر ٢٠٠٨). هذا يساوي أعلى بنسبة ١٤ مرة (أي ١٤ ضعف) من تكاليف التخفيف للسياسة المثل. إذا لم تكن هذه السياسات أكثر كفاءةً وفاعليةً من السياسات الحالية، فقد ترتفع التكاليف بسهولة إلى ٥٦ تريليون دولار. من جهة أخرى، تشكل برامج التخفيف المضللة هذه تهديداً خطيراً للنمو الاقتصادي. وبالتالي ستفرض تكاليف إضافيةً باهظةً على الاقتصاد العالمي لا يمكن تبريرها بواسطة الهبوط المحدود في مخاطر المناخ التي تعرّضها.

الفصل الثالث عشر

شيخوخة السكان والنمو الاقتصادي

ديفيد ي. بلوم ، ديفيد كانينغ وغونثر فينك

يدخل العالم مياهاً مجهولةً فعلياً فيما يتعلق بحجم السكان المسنين. إن الانخفاضات الأخيرة في معدلات الخصوبة والزيادات في متوسط العمر المتوقع في الحياة، إلى جانب التطور الدينامي للتغيرات السابقة في معدلات الولادة والوفاة، تؤدي إلى تحول كبير في هيكلية الأعمار في العالم. من المتوقع أن يصل عدد الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن ٦٠ عاماً إلى مليار شخص بحلول عام ٢٠٢٠ وحوالي ٢ مليار شخص بحلول عام ٢٠٥٠ (يشكلون نسبة ٢٢ في المائة من سكان العالم). ومن المتوقع أن ترتفع نسبة الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن ٨٠ عاماً (ما يسمى أكبرهم سناً) من ١ إلى ٤ بالمائة من سكان العالم بحلول عام ٢٠٥٠.

هناك أيضاً أدلة متزايدة على أن كبار السن أصبحوا يتمتعون بصحة أفضل من ذي قبل. في ظاهرة يشار إليها من قبل الديموغرافيين والأخصائيين الصحيين باسم "ضغط الحالة المرضية"، يبدو أن طول سن الشيخوخة الصحية في ازدياد. جزء من هذه الزيادة يرجع إلى زيادة في طول العمر وزيادة جزء أو حتى زيادة أكبر في طول الحياة الخالية من الأمراض المزمنة.

التأثير النهائي هو انخفاض في عبء المرض مدى الحياة (كما تم قياسه في سنوات غير صحيحة).

نظراً إلى أن الفئات العمرية المختلفة لها احتياجات اقتصادية وقدرات إنتاجية مختلفة، فمن المتوقع أن تتغير الخصائص الاقتصادية للبلد مع تقدم العمر. يمثل النهج القياسي لتقدير هذه التغييرات في افتراض سلوك ثابتٍ محددٍ حسب العمر فيما يتعلق بالأرباح والعوالة والمدخلات وتقدير آثار التغييرات في الحجم النسبي للفئات العمرية المختلفة على هؤلاء المساهمين الأساسيين في الدخل القومي. ومع ذلك، من المرجح أن يكون التطبيق البسيط لهذا النهج تطبيقاً مضللاً. من المحتمل أن تؤثر التغييرات السلوكية التي يتم تحفيزها عن طريق تغيير التوقعات حول دورة الحياة والتغييرات الديموغرافية التي يمكن التنبؤ بها على النتائج الاقتصادية للشيخوخة. على سبيل المثال، فإن توقع الأفراد للعيش لفترة أطول من الأجيال السابقة قد تحفزهم على البقاء في العمل لفترة أطول والبدء في سحب مدخاراتهم في سن متأخرة. بالإضافة إلى ذلك، يتم التوسط بين الروابط بين الشيخوخة السكان وأداء الاقتصاد الكلي من خلال السياق المؤسسي (على سبيل المثال، سياسة التقاعد، ومعاش التقاعد وتمويل الرعاية الصحية، وكفاءة أسواق العمل ورأس المال، وهيكلية النظم الاقتصادية الإقليمية والعالمية). قد تتأثر بيئه السياسة نفسها بشيخوخة السكان، وهذا يتوقف على التصويت والسلوك السياسي الآخر للناخبين المسنين الذين قد تختلف احتياجاتهم واهتماماتهم عن احتياجات السكان الشباب والأكثر شباباً.

يتناول هذا الفصل تأثيرات شيخوخة السكان على النمو الاقتصادي. يبدأ بتقديم وتحليل الإحصاءات الوصفية حول مدى و وتيرةشيخوخة السكان. يستكشف الفصل بعد ذلك التأثير الكلي لشيخوخة السكان على النمو الاقتصادي وكذلك التأثيرات التي تعمل من خلال قناتين رئيسيتين: عرض العمالة و تراكم رأس المال. يتم تمييز التأثيرات المترتبة لشيخوخة السكان على تراكم العوامل والنمو الاقتصادي عن الآثار السلوكية. يسلط القسم الأخير الضوء على الدور الهام الذي تلعبه البيئة السياسية والمؤسسية في تسوية تأثيرات شيخوخة السكان على النمو الاقتصادي. يناقش هذا القسم أيضاً مجموعةً متنوعةً من القوى الديموغرافية والسلوكية والسياسية ذات الصلة بهم وتوجيهه تأثير شيخوخة السكان على النمو الاقتصادي.

شيخوخة السكان: الحقائق والقوة والمستقبل

في هذا القسم، نعرض بعض الحقائق الرئيسية ذات العلاقة بالماضي وشيخوخة السكان المتوقعة في المستقبل، كما ندرس بإيجاز بعض الآثار السياسية التي تبرزها هذه الحقائق. تعمل البيانات بمثابة المراسي للتحليلات الاقتصادية التي يتم تطويرها في الأقسام التالية. أولاً، ننظر إلى التوقعات السكانية للأمم المتحدة. بعد ذلك ندرس العوامل الكامنة وراء ارتفاع عدد المسنين. ثم نلقي نظرة سريعة على كيفية تأثير اتجاهات السكان على الخيارات التي يواجهها صانعو السياسة.

البيانات السكانية والتوقعات

تغير التوقعات السكانية من الأمم المتحدة حيث يتم نشر التقديرات الجديدة كل عامين. على سبيل المثال، انخفضت توقعات إجمالي سكان العالم

في عام ٢٠٥٠ من حوالي ١٠ مليارات إلى ٩ مليارات شخص بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٦ . ربما ظن المرء أن توقعات عدد الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ٦٠ عاماً فما فوق و ٨٠ عاماً أو أكثر ستكون أكثر استقراراً، لأن جميع هؤلاء الذين سيصلون إلى تلك الأعمار في العقود الستة القادمة قد ولدوا بالفعل، لذلك يجب ألا تؤخذ بعين الاعتبار التغيرات غير المتوقعة في الخصوبة. ومع ذلك، فقد تغيرت هذه التوقعات على نحو كبير، حتى في السنوات الأخيرة كما هو مبين في الجدول ١٣ . يتمأخذ أحدث البيانات المتاحة في الاعتبار من خلال كل منشور للأمم المتحدة. في بعض الحالات، توفر كمية كبيرة من بيانات الإحصاء الجديدة، مما قد يؤدي إلى اختلافات كبيرة في تقدير حجم السكان في المستقبل. وينطبق الشيء نفسه على تحديث بيانات الخصوبة والوفيات. أكبر الاختلافات النسبية الموضحة هنا هي للحجم المتوقع لعدد السكان الذين يبلغون سن ٨٠+ عاماً في عام ٢٠٥٠ بالنسبة إلى العالم والبلدان المتقدمة والبلدان النامية ، ارتفع تقدير الأمم المتحدة لحجم هذه الفئة العمرية بنسبة ٢٠ في المائة أو أكثر منذ عام ١٩٩٤ . وتبين هذه الأرقام أن البيانات السكانية ليست مقدسة إلى مالا نهاية، لأن الأحجام المقدرة للسكان الحاليين والفئات العمرية داخلها تتغير حيث تغير معدلات الخصوبة والوفيات بطريقة تختلف عن التوقعات السابقة، كما ستتغير أيضاً تقديرات حجم السكان في المستقبل.

تشير التوقعات الدييموغرافية لشيخوخة السكان إلى أن العالم يشهد ظاهرةً غير مسبوقة تاريخياً. تعد حصة الفئات العمرية ٦٠+ و ٨٠+ عاماً من إجمالي السكان أعلى من أي وقت مضى في التاريخ، كما أن نموها آخذ في

التسارع صعوداً. ارتفع عدد الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن ٦٠ عاماً أو أكثر من ٢٠٠ مليون في عام ١٩٥٠ إلى حوالي ٦٧٠ مليوناًاليوم. بحلول عام ٢٠٥٠ ، من المتوقع أن يصل إلى ٢ مليار شخص (انظر الشكل ١٣ - ١١). ارتفع عدد الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن ٨٠+ عاماً من ١٤ مليوناً في عام ١٩٥٠ إلى ما يقرب من ٩٠ مليوناًاليوم، وبحلول عام ٢٠٥٠ سيكون قد تجاوز ٤٠٠ مليون شخص إذا صحت التوقعات الحالية. علاوةً على ذلك، بدأت أفواج كبار السن تمثل نسبة كبيرةً من إجمالي السكان. في الواقع ، من المتوقع أن تشهد جميع البلدان والكيانات الأخرى نسبة أعلى من الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن ٦٠+ عاماً في عام ٢٠٥٠ مقارنة بعام ٢٠٠٠ ، مع زيادة النطاق المأهولة من ٣٠.٣ في بنين إلى ٣٣ في ماكاو. (على النقيض من ذلك، شهدت العديد من البلدان انخفاضاتٍ كبيرةٍ في هذا الكسر بين عامي ١٩٥٠ و ٢٠٠٠).

تستند التوقعات إلى سيناريو الخصوبة الوسط (المعتدلة) للأمم المتحدة. إذا كانت معدلات الخصوبة في العقود القادمة أقل من تقديرات سيناريو الوسط ، فسترتفع حصة المسنين بين السكان. يوضح الشكل ١٣ - ٢ كيف يؤدي مصدر عدم اليقين هذا إلى مجموعة من التنبؤات فيها يتعلق بحصة المسنين. الاختلاف في عام ٢٠٥٠ هو حوالي ثلث حصة كبار السن في سيناريو الوسط. هذه ليست مجموعة ضخمة، وتتجه السيناريوهات الثلاثة جميعها في نفس الاتجاه. ولكن هذا المصدر من عدم اليقين هو بالإضافة إلى ذلك قد عكس التغيير مع مرور الوقت في تقديرات الأمم المتحدة لحجم المسنين في المستقبل.

جدول ١٣ - ١ ، تنبؤ الأمم المتحدة حول كبار السن بحلول ٢٠٥٠
حسب التقديرات خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٦

المنطقة وعام التنبؤ	الإجمالي	٦٠+	٨٠+
العالم			
١٩٩٤	٩,٨٣	١,٩٧	٠,٣٣
١٩٩٦	٩,٣٧	١,٩٤	٠,٣٢
١٩٩٨	٨,٩١	١,٩٧	٠,٣٧
٢٠٠٠	٩,٣٢	١,٩٦	٠,٣٨
٢٠٠٢	٨,٩٢	١,٩١	٠,٣٨
٢٠٠٤	٩,٠٨	١,٩٧	٠,٣٩
٢٠٠٦	٩,١٩	٢,٠١	٠,٤٠
٢٠٠٠-١٩٩٤ %	٥,٢-	٠,٣-	١٤,٧
٢٠٠٦-٢٠٠٠ %	١,٤-	٢,١	٦,٠
٢٠٠٦-١٩٩٤ %	٦,٥-	١,٩	٢١,٧
البلدان المتقدمة			
١٩٩٤	١,٢١	٠,٣٦	٠,٠٩
١٩٩٦	١,١٦	٠,٣٦	٠,٠٩
١٩٩٨	١,١٦	٠,٣٨	٠,١٠
٢٠٠٠	١,١٨	٠,٤٠	٠,١١
٢٠٠٢	١,٢٢	٠,٣٩	٠,١١
٢٠٠٤	١,٢٤	٠,٤٠	٠,١٢

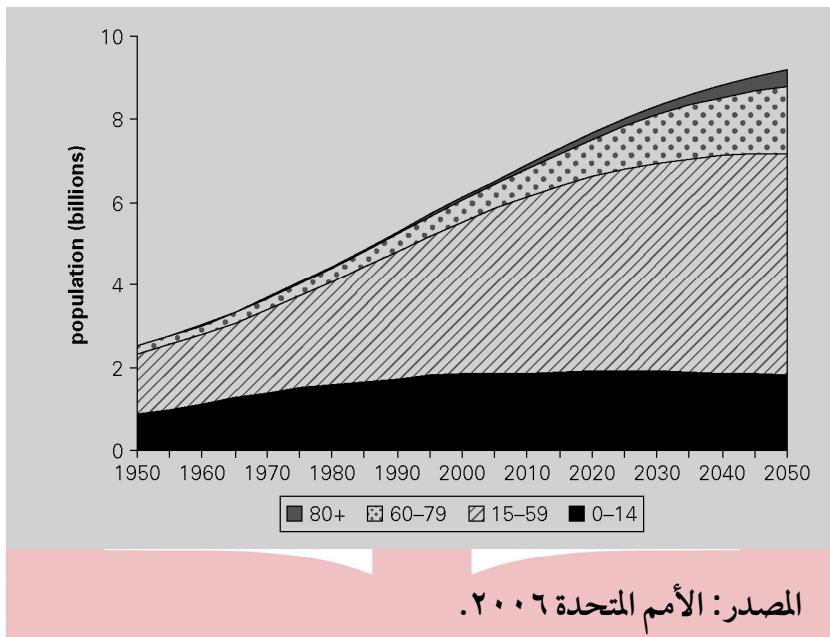
٠,١٢	٠,٤٠	١,٢٥	٢٠٠٦
٢١,٢	٩,٥-	٢,٢-	٢٠٠٠-١٩٩٤ % التغير المئوية
٣,٩	٢,٧	٥,٤-	٢٠٠٦-٢٠٠٠ % التغير المئوية
٢٦,٠	١٢,٦	٣,١-	٢٠٠٦-١٩٩٤ % التغير المئوية
البلدان النامية			
٠,٢٤	١,٧١	٨,٦٣	١٩٩٤
٠,٢٣	١,٥٨	٨,٢٠	١٩٩٦
٠,٢٧	١,٥٩	٧,٧٥	١٩٩٨
٠,٢٧	١,٥٧	٨,١٤	٢٠٠٠
٠,٢٨	١,٥١	٧,٧٠	٢٠٠٢
٠,٢٨	١,٥٧	٧,٨٤	٢٠٠٤
٢,٢٨	١,٦٠	٧,٩٥	٢٠٠٦ *
١٢,٢	٢,٥-	٥,٦-	٢٠٠٠-١٩٩٤ % التغير المئوية
٦,٩	٢,٠	٢,٤-	٢٠٠٦-٢٠٠٠ % التغير المئوية
٢٠,٠	٠,٥-	٧,٩-	٢٠٠٦-١٩٩٤ % التغير المئوية

المصدر: حسابات المؤلف مستندة إلى بيانات صادرة من قبل الأمم المتحدة

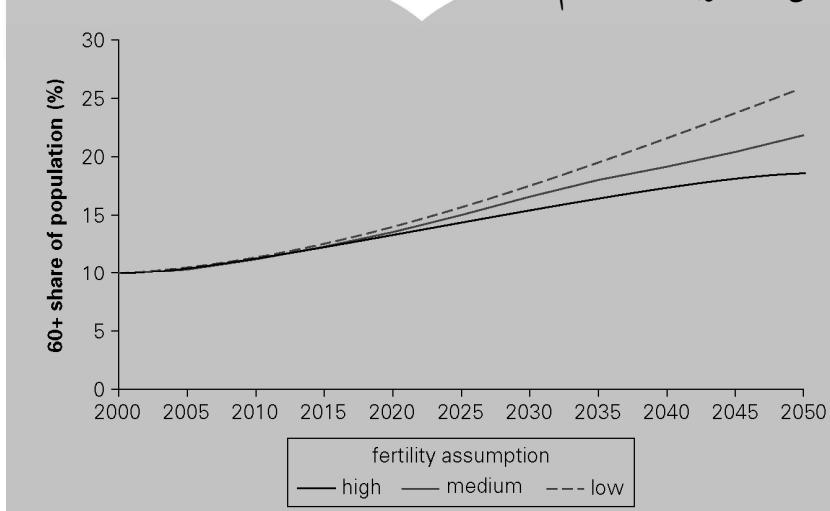
في الأعوام ١٩٩٤-٢٠٠٦

يمثل الشكل ٣-١٣ طريقةً أخرى لمشاهدة التغير في هيكلية أعمار سكان العالم مع مرور الوقت. تُظهر كل شريحة مظللة التوزيع العمري في وقت واحد. ستكون حصة المسنين أعلى بكثير في عام ٢٠٥٠ مما هي عليه الآن.

شكل ١٣-١ سكان العالم، حسب الفئات العمرية، ١٩٥٠-٢٠٥٠

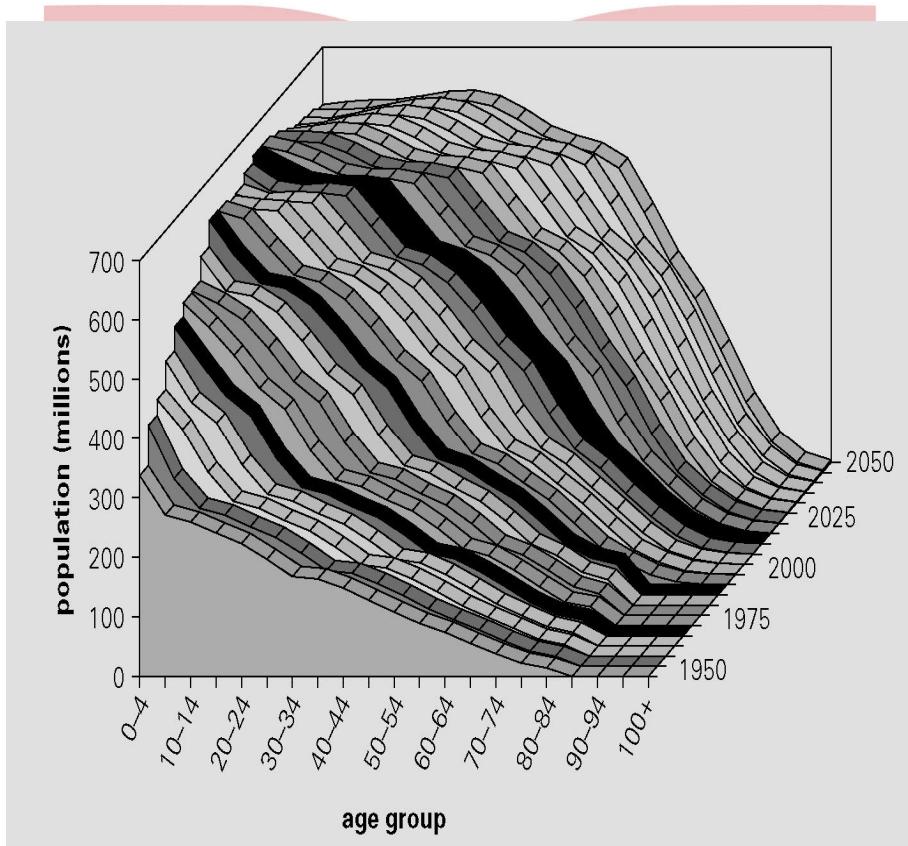


شكل ١٣-٢ نسبة السكان الذين لا تقل أعمارهم عن ٦٠ عاماً حسب افتراض الخصوبة وفق الأمم المتحدة ٢٠٥٠-٢٠٠٠



شكل ١٣-٣ سكان العالم، حسب الفئة العمرية، خمس سنوات،

٢٠٥٠-١٩٥٠



المصدر: الأمم المتحدة ٢٠٠٦.

بطبيعة الحال، ليست ظاهرةشيخوخة السكان متماثلة في جميع البلدان. بالإضافة إلى ذلك، يختلف مدى الشيخوخة الزمني اختلافاً كبيراً بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية (انظر الجدول ١٣-٢ والشكل ١٣-٤ وعبر المناطق (انظر الشكل ١٣-٥)).

جدول ١٣-٢ ، هيكلية الأعمار لسكان البلدان المتقدمة والبلدان النامية،

١٩٥٠ / التقديرات بالملايين

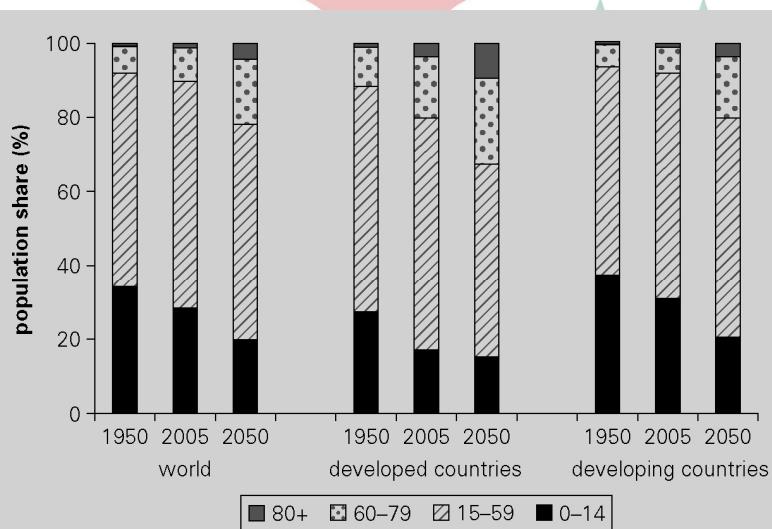
المنطقة وهيكلية الأعمار سنوات	١٩٥٠	٢٠٠٥	٢٠٥٠
العالم			
	١,٨٢٤	١,٨٤٥	٨٦٦
	٥,٣٦١	٣,٩٩٧	١,٤٦٤
	١,٦٠٤	٥٨٥	١٩١
	٤٠٢	٨٨	١٤
	٩,١٩١	٦,٥١٥	٢,٥٣٥
	الإجمالي		
البلدان المتقدمة			
	١٩٠	٢٠٧	٢٢٣
	٦٥٠	٧٦٤	٤٩٦
	٢٨٩	٢٠٠	٨٧
	١١٧	٤٤	٩
	١,٢٤٥	١,٢١٦	٨١٤
	الإجمالي		
البلدان النامية			
	١,٦٣٥	١,٦٣٨	٦٤٤
	٤,٧١٢	٣,٢٣٣	٩٦٨
	١,٣١٥	٣٨٥	١٠٤
	٢٨٤	٤٣	٦
	٧,٩٤٦	٥,٢٩٩	١,٧٢٢
	الإجمالي		

المصدر: حسابات المؤلف مستندة إلى بيانات صادرة من قبل الأمم المتحدة

عام ٢٠٠٦

الكثير من العالم المتقدم لديه بالفعل مجموعات كبيرة من كبار السن. في البلدان المتقدمة، تتجاوز النسبة ٢٠ في المائة من إجمالي عدد السكان اليوم لمن تجاوزوا سن ٦٠ عاماً، وسترتفع النسبة إلى أكثر من ٣٠ في المائة في العقود الأربع القادمة (انظر الشكل ٦-١٣). في العالم النامي، تقل النسبة عن ١٠ في المائة من السكان لمن تجاوزت أعمارهم ٦٠ عاماً. ومع ذلك، بحلول عام ٢٠٥٠، من المتوقع أن تزيد النسبة عن الضعف، وستكون نسبة الفئة العمرية لمن هم في سن ٦٠ + حوالي ٢٠ في المائة من سكان الهند و ٣٠ في المائة من سكان الصين، أي ما يماثل مجموعه أكثر من ٧٦٠ مليون شخص. يقدم الشكل ٦-١٣ عرضاً آخر لنفس البيانات.

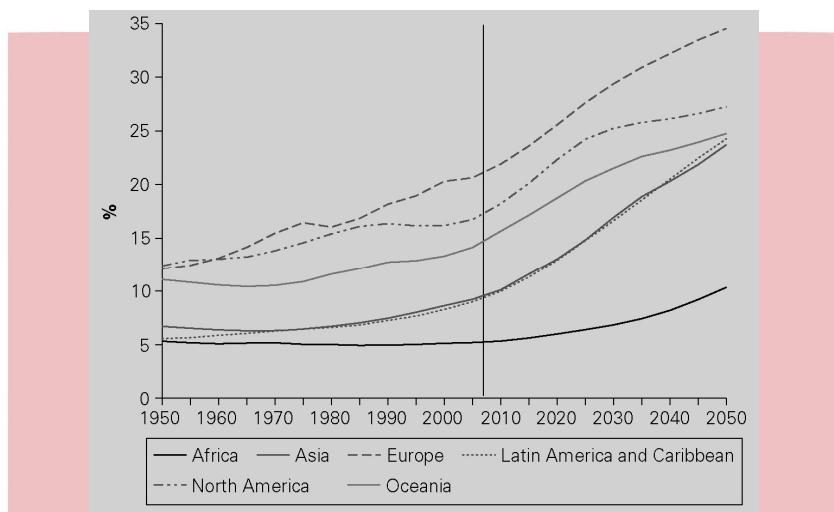
شكل ٦-٤ هيكلية الأعمار في البلدان المتقدمة والنامية، ١٩٥٠ - ٢٠٥٠



المصدر: حسابات المؤلف مستندة إلى بيانات صادرة من قبل الأمم المتحدة

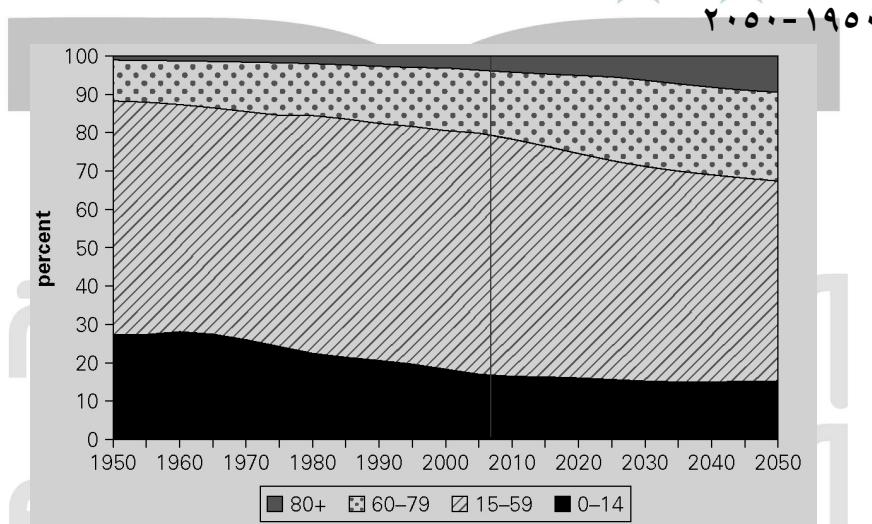
عام ٢٠٠٦

شكل ١٣-٥ نسبة السكان الذين تزيد أعمارهم عن ٦٠ عن حسب المنطقة، ١٩٥٠-٢٠٥٠



المصدر: الأمم المتحدة عام ٢٠٠٦

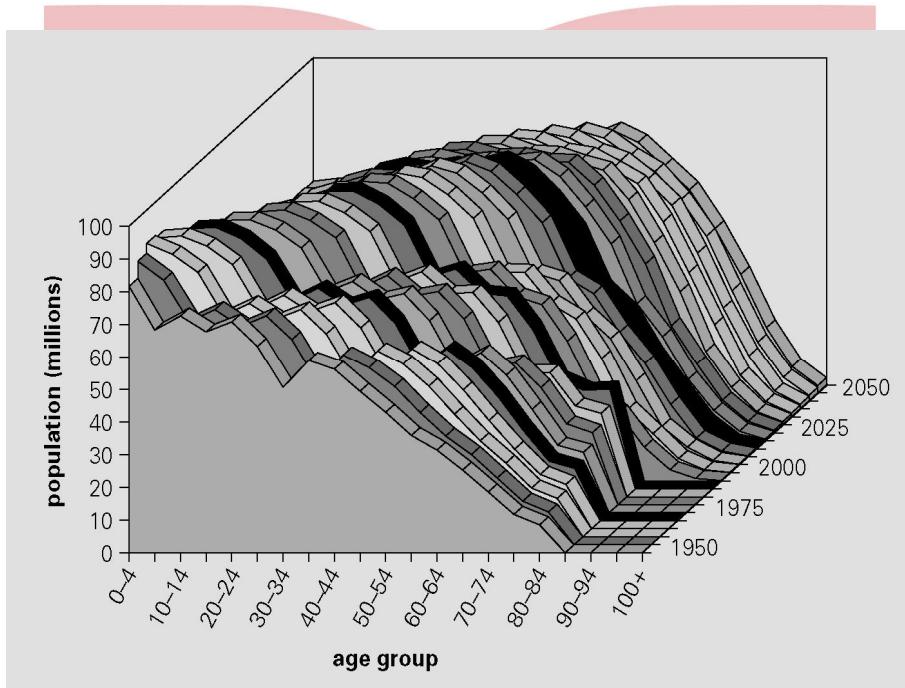
شكل ١٣-٦ نسبة السكان في البلدان المتقدمة حسب الفئة العمرية، ١٩٥٠-٢٠٥٠



المصدر: حسابات المؤلف مستندة إلى بيانات صادرة من قبل الأمم المتحدة

عام ٢٠٠٦

شكل ٧-١٣ السكان في البلدان المتقدمة، حسب الفئة العمرية خمس سنوات، ١٩٥٠-٢٠٥٠



المصدر: الأمم المتحدة عام ٢٠٠٦

ستجتاز البلدان أيضاً فترات الشيخوخة بمعدلاتٍ مختلفةً جداً. يركز الجدول ٣-١٣ على مجموعتين من البلدان: تلك التي من المتوقع أن يكون لديها أعلى نسبة من السكان الذين تتجاوز أعمارهم سن ٦٠+ في عام ٢٠٥٠ وتلك التي من المتوقع أن يكون لها أكبر نسبة مئوية زيادة في تلك الحصة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٥٠ (فقط البلدان التي لديها حالياً السكان الذين يزيد عددهم عن ٢ مليون نسمة).

جدول ١٣-٣، عشرة بلدان بأكبر نسبة فيها من المسنين بين السكان

بحلول عام ٢٠٥٠

أو أكبر زيادة في نسبة السكان المسنين من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٥٠

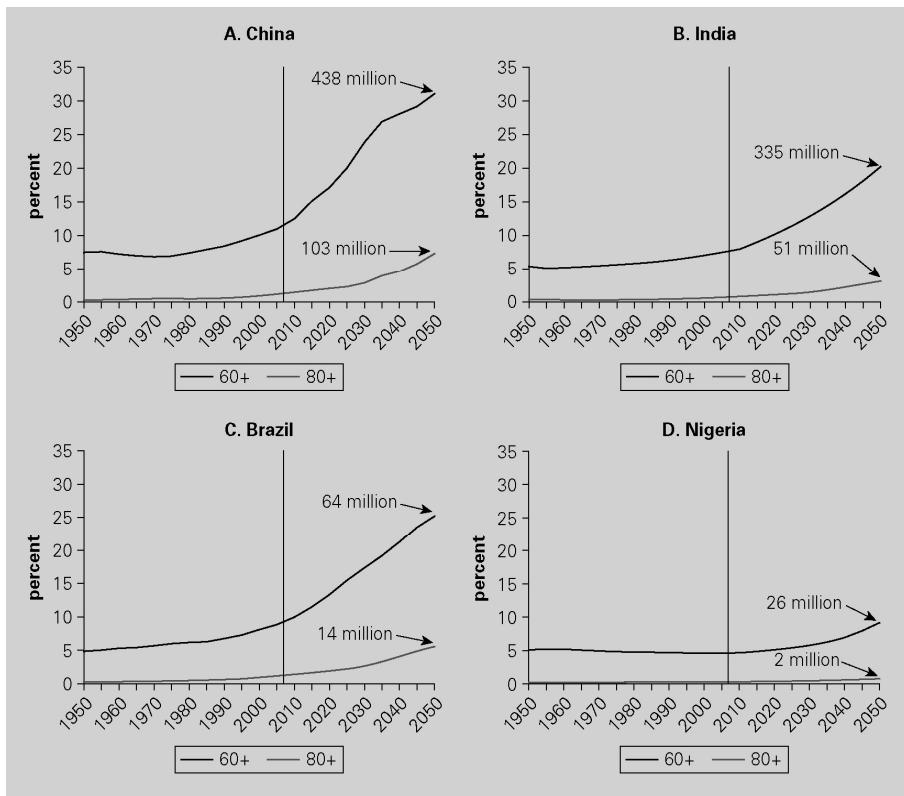
الزيادة بالنسبة المئوية في نسبة ٦٠+، ٢٠٥٠-٢٠٠٠	بلدان بأكبر نسبة زيادة في المسنين	النسبة المئوية من السكان ٦٠+ في ٢٠٥٠	بلدان بأكبر نسبة من المسنين
٣٠,٧-	جمهورية كوريا	٤٤,٠	اليابان
٢٩,٣	سنغافورة	٤٢,٢	جمهورية كوريا
٢٤,٥	كوبا	٤٠,٥	سلوفينيا
٢٢,٩	بولندا	٤٠,٢	بلغاريا
٢٢,٣	الكويت	٣٩,٨	سنغافورة
٢٢,٢	جمهورية السلوفاك	٣٩,٦	بولندا
٢٢,١	الإمارات العربية المتحدة	٣٩,٣	كوبا
٢١,١	سلوفينيا	٣٩,١	رومانيا
٢١,٠	الصين	٣٩,٠	إسبانيا
٢٠,٧	اليابان	٣٨,٦	جمهورية التشيك

المصدر: حسابات المؤلف استناداً إلى بيانات صادرة من قبل الأمم المتحدة

عام ٢٠٠٦

ويبيّن الشكل ١٣-٨ النمو المتوقع للسكان المسنين لأربعة بلدان نامية كبيرة. في ثلاثة منهم، ستكون شيخوخة السكان توجّه ديموغرافي رئيسي من الآن وحتى عام ٢٠٥٠.

شكل ١٣-٨ نسبة المسنين في بلدان نامية مختارة، ١٩٥٠-٢٠٥٠



المصدر: حسابات المؤلف مستندة إلى بيانات صادرة من قبل الأمم المتحدة

عام ٢٠٠٦

بلوم و كانينغ و فينك

سيراقب شيخوخة السكان تغيرات في التكوين الجنسي للسكان. يلاحظ جيرلاند (عام ٢٠٠٥)، في معظم البلدان، أن التباعد الذي استمر لعقود طويلة بين الرجال والنساء قد انخفض منذ عام ١٩٨٠، " بسبب كل من تباطؤ / تسوية بقاء الإناث وتسريع بقاء الذكور على قيد الحياة." يولد

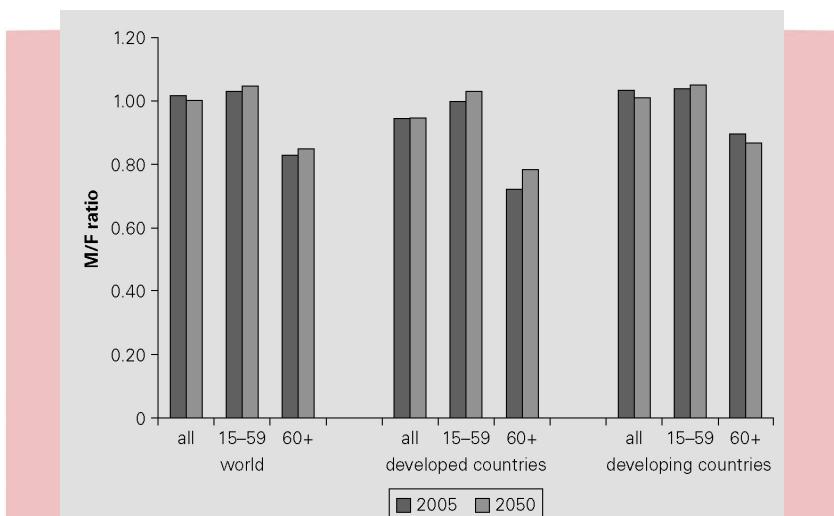
عدد أكبر من الذكور أكثر من الإناث، لكن معدل الوفيات بين الأطفال الذكور والرجال على حد سواء كان أعلى من نظرائهم الإناث لفترة طويلة. وقد أدى هذا إلى الظاهرة الطويلة الأمد والمعترف بها على نطاق واسع المتمثلة في هيمنة المرأة بين كبار السن. إن صحة أفضل في جميع الأعمار تسبب هذا التباين في انخفاض طول العمر. يقارن الشكل ١٣.٩ توقعات الأمم المتحدة لنسب الذكور والإإناث في عام ٢٠٥٠ مع الوقت الحاضر. في عام ٢٠٥٠، من بين الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٥٩ عاماً، سوف يفوق عدد الذكور قليلاً في كل من البلدان المتقدمة والنامية. بين كبار السن، سوف تستمر الإناث في تجاوز عدد الذكور، في كل من البلدان المتقدمة والنامية.

العوامل الدافعة للشيخوخة

ثمة ثلاثة عوامل رئيسية وراء التغيرات السابقة المتوقعة في نسبة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ٦٠+ و٨٠+ عاماً. أولاً، خفضت معدلات الخصوبة في العقود الأخيرة من عدد الشباب ورفعت نسبة كبار السن. انخفض معدل الخصوبة الإجمالي من حوالي ٥ أطفال تقريباً لكل امرأة في عام ١٩٥٠ إلى ما يزيد قليلاً عن ٢٠.٥ في عام ٢٠٠٥. ومن المتوقع أن ينخفض إلى طفلين لكل امرأة بحلول عام ٢٠٥٠ (الأمم المتحدة ٢٠٠٥). حدث معظم الانخفاض في العالم النامي. كما هو مبين في الشكل ١٣-١٠، وهذا سوف يساهم في خفض نسبة الأطفال من سكان البلدان النامية في الفترة ما بين ١٩٦٥ و٢٠٥٠ إلى النصف.

شكل ١٣-٩ نسبة الذكور إلى الإناث في البلدان المتقدمة والنامية، حسب

العمر، ١٩٥٠ - ٢٠٥٠



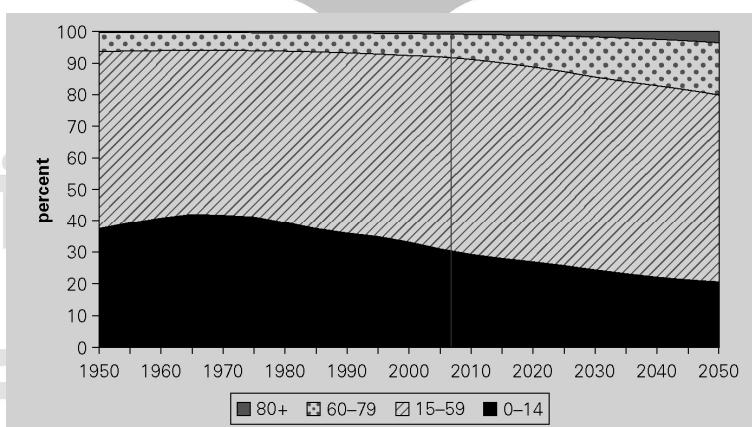
المصدر: حسابات المؤلف مستندة إلى بيانات صادرة من قبل الأمم المتحدة

عام ٢٠٠٦



شكل ١٣-١٠ نسبة السكان في البلدان النامية والنامية، حسب الفئة

العمرية، ١٩٥٠ - ٢٠٥٠



المصدر: الأمم المتحدة عام ٢٠٠٦

العامل الرئيسي الثاني يتعلّق بالزيادات الحديثة في متوسط العمر المتوقّع. نحسب، على سبيل المثال، أن خمس العامل الرئيسي الثاني يتعلّق بالزيادات الحديثة في متوسط العمر المتوقّع. نحسب، على سبيل المثال، أن خمس الزيادة المتوقّعة في عدد سكان الهند من بين الذين تجاوزوا ٦٠ عاماً بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٥٠ يرجع إلى ارتفاع متوسط العمر المتوقّع خلال تلك الفترة. الرقم المقابل للصين هو السبع (٧١).

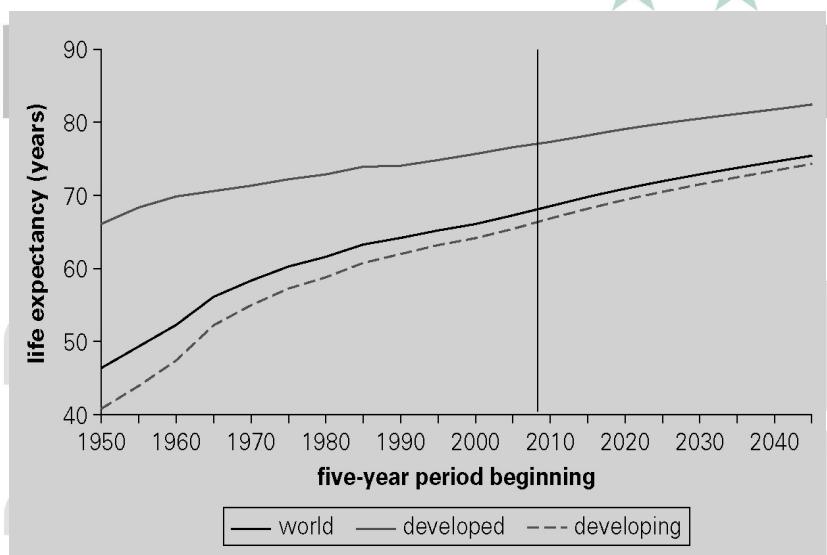
ارتفع متوسط العمر المتوقّع في العالم من ٤٧ عاماً في عام ١٩٥٠ إلى أكثر من ٦٥ عاماً اليوم. من المتوقّع أن يصل هذا المتوسط حسب قسم السكان التابع للأمم المتحدة إلى ٧٥ عاماً بحلول عام ٢٠٤٥ (الأمم المتحدة ٢٠٠٥). تشهد البلدان المتقدمة والبلدان النامية ارتفاعاً في متوسط العمر المتوقّع، على الرغم من انعكاس الاتجاه في بعض البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل نتيجةً لفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز (فيروس نقص المناعة البشرية / متلازمة نقص المناعة المكتسبة) (انظر الشكل ١٣ - ١١). مع بقاء الكثير من الأشخاص في المستويات وما بعدها، سيزداد العدد المطلق للمسنين. إلى جانب انخفاض الخصوبية، سيؤدي ذلك أيضاً إلى زيادةٍ حادٍ في حصة المسنين من إجمالي السكان. وكما في السابق، يعرض الشكل ١٣ - ١٢ رؤية ثلاثية الأبعاد لنفس البيانات.

هناك الكثير من النقاش حول ما إذا كان هناك حد للزيادات في متوسط الأعمار (أوين وفاوبل ٢٠٠٢). يتقدّم البعض بأن متوسط الأعمار في البلدان الصناعية الغنية سيتجاوز الـ ١٠٠ (مائة عام) قبل عام ٢١٠٠ حيث تصبّح التقنيات المضادة للشيخوخة والطبية أكثر انتشاراً وترتفع درجة حرارة الجسم، وتتصبّح أنماط الحياة أكثر تقدماً من النواحي المتعلقة بالصحة، على سبيل المثال، من خلال الانخفاض الكبير في التدخين وتعاطي الكحول،

والتحسينات في النظام الغذائي، والاستخدام العالمي على نطاقٍ واسع لأحزمة الأمان، وهكذا دواليك. هناك آخرون أقل تفاؤلاً، معتقدين أن متوسط العمر المتوقع سيرتفع إلى ٨٥ عاماً ويستوي على هذا المعدل. ترى مدرسة الفكر الأخيرة أن الزيادات الماضية ترجع في معظمها إلى انخفاض معدل وفيات الرضع والأطفال التي لا يمكن تكرارها وبالتالي لن تسهم في زيادة معدلات العمر المتوقع. يجادل هؤلاء أيضاً بأن التهديدات الجديدة الرئيسية، مثل التغير المناخي، أنفلونزا الطيور والسمنة، ستؤدي إلى انخفاض متوسط الأعمار المتوقع. على الرغم من الجدل حول مدى الزيادات المحتمل، فإن حقيقة أن متوسط الأعمار المتوقع سيستمر في الارتفاع يعتبر أمراً مقبولاً على نحو واسع.

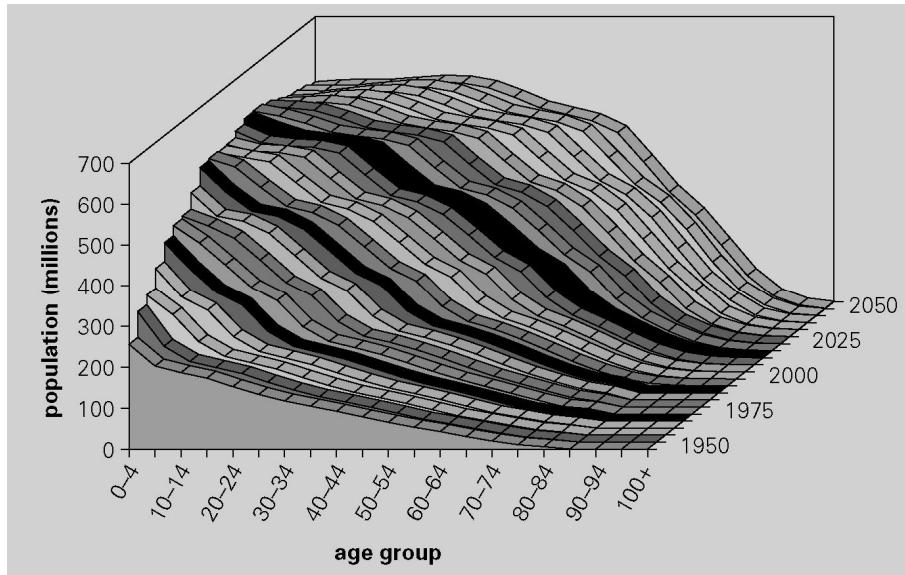
شكل ١٣-١١ متوسط العمر المتوقع في البلدان المتقدمة والنامية،

حسب العمر، ١٩٥٠ - ٢٠٤٠



المصدر: الأمم المتحدة عام ٢٠٠٦

شكل ١٢-١٣ نسبة السكان في البلدان النامية، حسب الفئة العمرية
١٩٥٠-٢٠٥٠ خمس



المصدر: الأمم المتحدة عام ٢٠٠٦

الاختلافات السابقة في معدلات المواليد والوفيات هي العامل الثالث وراء شيخوخة السكان. على سبيل المثال، طفرات مواليد الأطفال التي حدثت في البلدان الغنية بعد الحرب العالمية الثانية التي نتجت عن زيادة (وليس انخفاض) الخصوبة، هي الآن تغير الهيكلية السكانية لأن مجموعة المروجين المفعمين بالعاطفة قد تجاوزوا سن الستين عاماً. وفي أجزاء من العالم النامي أيضاً، حيث زادت الخصوبة مؤقتاً في الوقت الذي أدت التحسينات الصحية إلى خفض معدل وفيات الأطفال، فقد ازداد عدد المسنين وسيستمر تعزيز نسبتهم في تعداد السكان مع تقدم تلك الفئات العمرية المرتفعة الخصوبة.

الآثار المترتبة على السياسة

من منظور السياسة، تشكلشيخوخة سكان العالم بعض التحديات الرئيسية. علاوة على ذلك، فإن طبيعتها غير المسبوقة تعني أننا لا نستطيع أن ننظر إلى سلسلة الأحداث التاريخية السابقة للحصول على إرشادات حول كيفية حدوث هذه الأضطرابات الديموغرافية أو أفضل السبل لإدارتها. ومع ذلك، لن تكونشيخوخة السكان في معظم البلدان ملحوظة لمدة تتراوح بين ١٠ و ٢٠ سنة أخرى. كما تظهر الأرقام الواردة أعلاه، فإن الزيادة السريعة في الشيخوخة لم تحدث بعد. وهذا يمنح صانعي السياسة فرصةً سانحةً للتحضير من أجل التغيير. يمكن أن يؤدي بدء العمل مبكراً إلى جعل البلدان في وضع أفضل للتعامل مع التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهيكلية سكانية متغيرة في المستقبل.

يميل الأشخاص الذين يبلغون من العمر ٦٠ عاماً أو أكثر إلى الحصول على احتياجات مختلفةٍ وسلوكيات مختلفةٍ عن الأجيال الشابة. كبار السن المثقفين، على سبيل المثال، يميلون إلى العمل من أجل توفير أقل، مما يعني أن العماله ورؤوس الأموال الأقل ستكون متاحةً للاقتصاديات. كما أنهم يحتاجون إلى مزيدٍ من الرعاية الصحية ويعتمدون في كثير من البلدان على المعاشات التقاعدية الاجتماعية في جزء كبير من دخلهم. من الناحية السياسية، قد يصبح اعتماد سياسات معينة أكثر صعوبة، مثل خفض استحقاقات الصحة والمعاشات التقاعدية، حيث يصبح كبار السن أكثر قوة من الناحية السياسية. من الناحية الاقتصادية، سيكون هناك ضغط متزايد على العاملين من السكان، الذين يدفعون الضرائب من أجل الرعاية

الصحية والمعاشات التقاعدية لكتاب السن منهم ولكن أعدادهم سيتـم تخفيفها بالنسبة إلى هؤلاء المسنـين.

كذلك الأمر بالنسبة لمن يبلغون من العمر ٨٠ عاماً أو أكثر، لهم احتياجات مختلفة. إن صحتهم أضعف عموماً من صحة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ٦٠ و ٨٠ عاماً، ولديهم حاجة أكبر إلى رعاية كامل الوقت، وقد تكون احتياجاتهم المالية أكبر بسبب تكاليف الرعاية ولأنهم قد أمضوا فترة أطول في خفض المدخرات. مع زيادة أعدادهم، تتطلب احتياجاتهم المزيد من الموارد الحكومية والموارد العائلية والمدخرات الشخصية، حسب بلوم و كانيـغ و فيـنك.

غير أن الحصة الأكبر من المسنـين ستـضـعـيـنـيـاتـ الـجـمـعـاتـ الـاقـتصـادـيـاتـ تـحـتـ ضـغـوطـ لاـ طـاقـ. اـرـتـبـطـ اـرـتـفـاعـ مـتوـسـطـ العـمـرـ المـتـوقـعـ تـارـيخـياـ بـزيـادـةـ دـخـلـ الفـردـ (برـيسـتونـ ١٩٧٥ـ). تعدـ التـغـيـرـاتـ فـيـ مـلـامـحـ الصـحـةـ الـخـاصـةـ بـالـعـمـرـ مـهـمـةـ لـتـوـصـيـفـ ظـاهـرـةـ شـيـخـوـخـةـ السـكـانـ. إـذـ كـانـ الأـشـخـاصـ الـذـينـ يـنـتـقـلـونـ إـلـىـ السـتـيـنـيـاتـ وـالـسـبـعينـيـاتـ مـنـ الـعـمـرـ أـكـثـرـ صـحـةـ مـنـ الـأـجيـالـ السـابـقـةـ ، فـسـتـكـونـ مـطـالـبـ الرـعـاـيـةـ الـصـحـيـةـ أـقـلـ كـثـافـةـ ، وـسـيـكـونـ بـمـقـدـورـ الـكـثـيرـينـ الـعـلـمـ ، وـالـمـسـاـهـمـةـ فـيـ الـاـقـتصـادـيـاتـ لـفـتـرـةـ أـطـولـ (كـولـيشـ وـسـمـيـثـ وـكـنـتـ ٢٠٠٦ـ). إـذـ لـمـ يـظـلـوـ أـكـثـرـ صـحـةـ مـنـ الـأـفـوـاجـ السـابـقـةـ ، فـسـيـتـعـيـنـ عـلـيـهـمـ تـحـمـلـ الـمـزـيدـ مـنـ سـنـوـاتـ الـحـالـةـ الـصـحـيـةـ السـيـئـةـ ، وـسـتـكـونـ مجـتمـعـاـتـهـمـ مـثـقـلـةـ بـأـعـبـاءـ سـنـوـاتـ إـضـافـيـةـ مـنـ تـكـالـيفـ الرـعـاـيـةـ الـصـحـيـةـ. رـكـزـتـ الـدـرـاسـاتـ بـشـكـلـ أـسـاسـيـ عـلـىـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ حـوـلـ مـاـ إـذـ كـانـ مـتوـسـطـ الـعـمـرـ المـتـوقـعـ مـرـتـبـطاـ "بـضـغـطـ الـحـالـةـ الـمـرـضـيـةـ"ـ ، حـيـثـ الـعـلـاقـةـ

النسبية أو المطلقة للحياة قد أمضيت في اعتلالات صحية مزمنة. وتشير معظم الدراسات إلى أن ضغط الحالة المرضية يحدث بالفعل، بمعنى أن عبء الشيخوخة قد انخفض (كوستا ٢٠٠٢، كريمينتز ٢٠٠٤ ، سايتو، وإنجيجنيري ١٩٩٧ ، و فرايز ١٩٨٩ ، ١٩٨٩). أولئك الذين تجاوزوا الستين عاماً من عمرهم يمكنهم العمل بشكلٍ منتج لفترةٍ أطول و تكون متطلباتهم أقل عبئاً على الموارد العامة.

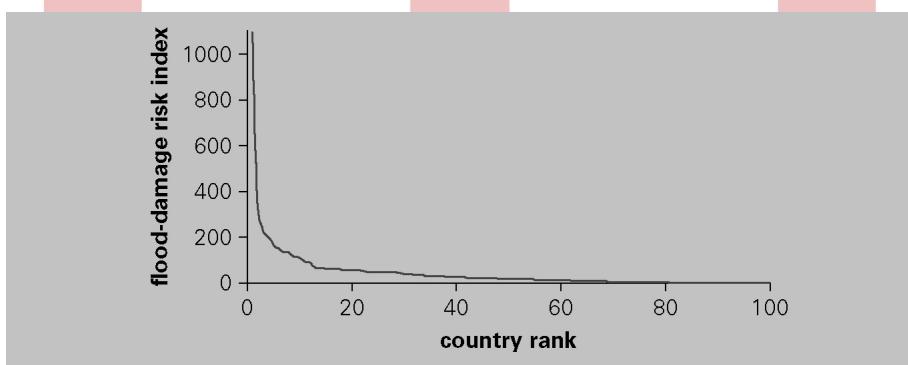
الاختلافات عبر البلدان في توقيت عملية الشيخوخة قد تخفف أيضاً من الآثار السلبية. لأن الدول الغنية تقدم في العمر بشكلٍ أسرع من الدول الفقيرة ، يمكن للسابقة الاستفادة وجذب العماله من الأخيرة للتعويض عن التقاعد من أجل شعوبها. من المرجح أن تحرص المجموعات الكبيرة من الأشخاص في سن العمل في البلدان النامية بدورها على ملء الشواغر التي تم إحداثها.

لذلك يمكن للهجرة إلى العالم المتقدم أن تبطئ من الناحية النظرية تحول الأخير نحو السكان المسنين وتحفيظ الضغط على الاقتصاديات. ومع ذلك ، يمكن للهجرة أن تجلب معها الضغوط الاجتماعية والاضطرابات . وهناك العديد من الدول الغنية تصارع بالفعل من أجل تحقيق التوازن الصعب بين الحاجة إلى العمل من جهة، وأهمية مراعاة التأثيرات الاجتماعية للهجرة، من جهةٍ أخرى.

وقد لاحظ البعض الهيكلية العمرية المختلفة، ولكنها متكاملة للغاية، للمناطق المتقدمة والنامية، واقترحوا أن "الهجرة البديلة" قد تخدم أغراض كلتا المجموعتين من المناطق. أوروبا، على سبيل المثال، مع وجود نسبة عالية

من كبار السن وعدد قليل من الأطفال، تحتاج إلى العمال، الذين يمكن أن توفرهم شبه صحراء أفريقيا بسهولة. يوضح الشكل ١٣-١٣ نسبة سن العمل إلى الأشخاص غير العاملين في أوروبا وشبه صحراء أفريقيا بشكل منفصل، وكذلك نسبة المنشقين المضادتين معاً بعضهما إلى بعض. المسار الزمني لنسبة العمل في المنطقتين مجتمعتين هو أكثر ثباتاً من أيٍ من المنطقتين على حدة بمفردها.

شكل ١٣-١٣ نسبة سن العمل إلى السكان غير العاملين في أوروبا وشبه صحراء أفريقيا، ١٩٥٠ - ٢٠٥٠



المصدر: الأمم المتحدة عام ٢٠٠٦

على الرغم من السلامة النظرية لفكرة الهجرة البديلة، فإننا نحسب أن الأمر سيستغرق أكثر من ٣٠ ضعفاً في المستوى الحالي للهجرة من شبه صحراء أفريقيا إلى أوروبا، والذي سيحتاج إلى الاستمرار لمدة ٢٥ عاماً لتحقيق هذا التجانس (بلوم و كانينغ و سيفيلا ٢٠٠٢). هذا ليس واقعاً، خاصةً بالنظر إلى التوترات الاجتماعية والسياسية وحتى المعدلات الحالية للهجرة الأفريقية إلى أوروبا الآخذة في الارتفاع. وهكذا يبدو هدف

"الهجرة البديلة" أكثر إثارةً للاهتمام من الناحية النظرية منه في الممارسة العملية. بالنظر إلى الزيادة الهائلة في الهجرة والتي ستكون ضرورية لموازنة التأثيرات بشكل أفضل في أحسن الأحوال، كحلٍ جزئي للمشكلة لكنه يأتي بتكليفٍ كبيرةٍ محتملة، اجتماعيةً وسياسيةً.

تعد زيادة تدفقات رأس المال طريقة بديلة لمعالجة هذه المشكلة نفسها (أي تصدير الوظائف بدلاً من استيراد العمال)، على الرغم من أن الطلب على الخدمات التي تستلزم التقارب المادي (على سبيل المثال، عمال البساتين والحدائق، مصففو الشعر، وحراس الأمن، مشغلو مراكز الاتصال، ومحليو الاستئجار وأصحابي الأشعة) يبدو أنه يضع بعض القيود على هذه القناة المستندة إلى السوق للتكيف معشيخوخة السكان.

في القسم التالي من الفصل، ندرس عن كثب بعض تأثيرات الشيخوخة التي نوقشت أعلاه وخاصة آثارها على النمو الاقتصادي.

الآثار الاقتصادية لشيخوخة السكان

تفيد المؤلفات والدراسات الأكademية بنماذج ووجهات نظر حول محددات النمو الاقتصادي. تسلط بعض الأطر الضوء على أهمية التحول القطاعي (أي إعادة توزيع العمالة من القطاع الزراعي منخفض الإنتاجية إلى قطاعي الصناعة والخدمات ذات الإنتاجية الأعلى) وتحسين الإنتاجية داخل جميع القطاعات. يؤكّد آخرون المساهمة في نمو التقدّم التكنولوجي، ورأس المال البشري، والمؤسسات والحكومة، وسياسات الاقتصاد الكلي والتجارة، والخدمات العشوائية. لا يزال البعض الآخر يشدد على تأثيرات

الردود الارتجاعية التي تمتد من النمو الاقتصادي إلى التقدم التقني وتراكم رأس المال البشري، والتي بدورها تؤثر على النمو الاقتصادي.

المقدمة المنطقية الأساسية لهذا الفصل هي أن التغيرات في بنية الأعمار قد يكون لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي. نعتمد منظور دورة الحياة، استناداً إلى حقيقة أن احتياجات ومساهمات الناس الاقتصادية تختلف باختلاف دورة الحياة. على وجه التحديد، تميل نسبة الاستهلاك إلى الإنتاج لتكون مرتفعة بالنسبة للشباب وكبار السن ومنخفضة بالنسبة للبالغين في سن العمل. هذا يعني أن إجمالي عرض العمال، والإنتاجية، والأرباح، والمدخرات، وكلها محركات رئيسية للنمو الاقتصادي، سوف تميل إلى التغير حسب المكان الذي يوجد فيه معظم الناس في دورة الحياة. من بين هذه العوامل، تم الإثبات بشكلٍ حسن عن أن توفير العمال والمدخرات فيها أعلى بين البالغين العاملين في سن العمل مقارنةً بمن هم في سن الستين أو أكبر. ومن ناحية أخرى، من المرجح أن يشهد بلد فيه مجموعات كبيرة من الشباب والمسنين نمواً أبطأً من بليد فيه نسبة عالية من الناس في سن العمل.

يمكن ملاحظة قيمة هذا النهج في تحليل تأثير تغيير بنية الأعمار على النمو الاقتصادي الملحوظ في منطقة شرق آسيا في النصف الثاني من القرن العشرين (بلوم ووليامسون ١٩٩٨). بدأت الانخفاضات السريعة في معدل وفيات الرضع والأطفال في المنطقة، في أواخر الأربعينيات من القرن الماضي. تسببت هذه الانخفاضات في انخفاض لاحق في معدلات الخصوبة، وانخفاض معدل الولادات الخام من أكثر من ٤٠ ولادة لكل ١٠٠٠ من السكان في عام ١٩٥٠ إلى ما يزيد قليلاً عن ٢٠ بحلول عام

١٩٨٠. خلال فترة التباطؤ بين انخفاض معدل الوفيات والخصوصية، تم إنشاء ما يسمى بجيل "طفرة المواليد"، والذي كان أكبر من الأفواج التي سبقته وتبعته. وقد قام هذا الجيل من خلال وصوله إلى سن العمل بتعزيز معدلات الادخار وحجم القوى العاملة ، ومن ١٩٦٥ إلى ١٩٩٠ ، زاد عدد السكان في سن العمل بنسبة ٢٠,٦ في المائة سنويًا وارتفع عدد السكان المعالين بنسبة ١٠٠ في المائة فقط. يقدر كل من بلوم و وليامسون (١٩٩٨) و بلوم و كانيينغ و مالاني (٢٠٠٠) أن هذا "العائد الديموغرافي" يبرر ما يصل إلى ثلث المعجزة الاقتصادية لشرق آسيا بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٩٠.

الآثار المحاسبية

إذا تم تحديد السلوك الخاص بالأعمار فيما يتعلق بالعرض وادخارات للعالة، فإن عرض العالة والادخارات للفرد، و بالتالي نمو الدخل، سوف يتوجه نحو الانخفاض مع ارتفاع نسبة كبار السن من السكان. بناءً على هذه النظرة للصلة بين الشيخوخة السكان و النمو الاقتصادي، فإن الشيخوخة السريعة تؤثر بالمقابل في إحداث انخفاض حاد في سرعة النمو. يبدو أن هذا الإطار المرجعي يرتكز على وجهات النظر المقلقة إلى حد ما من المعلقين مثل بيتر بيترسون (١٩٩٩) ، الذي حاجج قائلاً بأن "الشيخوخة العالمية يمكن أن تؤدي إلى أزمة تتحقق بالاقتصاد العالمي (و) قد تهدد الديمقراطية نفسها".

أثار كين دايتشوالد (١٩٩٩) أيضاً خاوف من أنه "سيكون لدينا جيل متمحور حول الذات حيث يمتلك كل الموارد". كما حذر رئيس المجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي السابق آلن غربنسبان (٢٠٠٣) من أن

الشيخوخة في الولايات المتحدة الأمريكية "تجعل برامج الضمان الاجتماعي والرعاية الطبية لدينا غير مستدامة على المدى الطويل."

من أجل تقييم الحجم المحتمل لتأثير الزيادة في نسبة المسنين، فإننا نقدر التأثير المحاسبي البحث لشيخوخة السكان على توفير العاملة. إننا نقوم بذلك من خلال تطبيق معدلات المشاركة في القوى العاملة حسب العمر والجنس في منظمة العمل الدولية على توزيعات الأمم المتحدة للتوزيعات المقابلة من السكان حسب العمر والجنس لعام ٢٠٤٠. ثم نقارن هذه الأرقام بمعدل المشاركة الفعلية في القوى العاملة في عام ٢٠٠٠. تظهر النتائج الخاصة بـ ١٧٤ بلد في قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية في الشكلين ١٣-١٤ و ١٥-١٣، حيث نرسم معدل المشاركة الفعلية في القوى العاملة في عام ١٩٦٠ مقابل معدل المشاركة الفعلية في القوى العاملة في عام ٢٠٠٠ ومعدل المشاركة الفعلية في القوى العاملة في عام ٢٠٠٠ مقابل معدل المشاركة المتوقعة في القوى العاملة في ٢٠٤٠. ولتسهيل الأمر ، نعرض خط ٤٥ - درجة (المترجم: خط كينزى - في متصف زاوية المثلث القائم) ، والذي يتواافق مع معدلات ثابتة لمشاركة القوى العاملة.

يوضح الشكل ١٤-١٣ أن معدل مشاركة القوى العاملة زاد في عدد أكبر قليلاً من البلدان مما كان عليه في الفترة من ١٩٦٠ إلى ٢٠٠٠ ، وهو ما يقابل التحول الديموغرافي في البلدان النامية، وطفرة المواليد (ازدياد معدلات ولادة الأطفال على نحو كبير) بعد الحرب العالمية الثانية في البلدان المتقدمة. يكشف مخطط التشتت أيضاً عن وجود مجموعة سكانية من نوع ما، حيث كان معدل مشاركة القوى العاملة مرتفعاً (منخفضاً) في عام

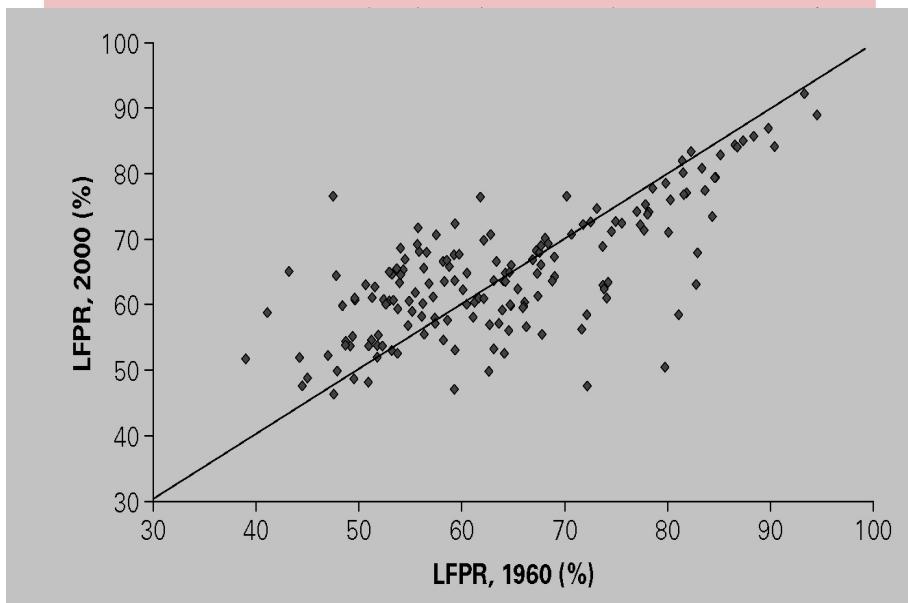
١٩٦٠ يميل إلى أن يقابل معدل مشاركة أقل (أعلى) في قوة العمل في عام ٢٠٠٠ . إن ارتفاع معدلات مشاركة العمال يخلق إمكانيةً لمعدلات أعلى للنمو الاقتصادي.

ومع ذلك، يبدو الوضع مختلفاً إلى حد ما كلما ذهبت بنا الأمور نحو الأمام. يتوقع الشكل ١٣-١٥ أن التغييرات في التوزيع العمري وفي التوزيع حسب الجنس بالنسبة للسكان، سيتسبب في حال افتراض معدل مشاركة القوة العاملة الثابت وفق العمر والجنس، في انخفاض معدل مشاركة القوة العاملة الإجمالية في عدد أكبر من البلدان أكثر من أن تزداد وذلك من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٤٠ . في سنغافورة وهونغ كونغ، الصين، على سبيل المثال، من المتوقع أن ينخفض معدل مشاركةقوى العاملة من حوالي ٦٠ في المائة إلى ٤٥ في المائة. ومن المتوقع أن تشهد كل من إسبانيا والنمسا وألمانيا وهولندا انخفاضاً مماثلاً.

بالنسبة إلى الـ ١٧٤ بلد إذا مانظر إليها بشكلٍ إجمالي ، من المتوقع أن ينخفض معدل مشاركةقوى العاملة من ٦٦.٤ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٦٢.٠ في المائة في عام ٢٠٤٠ (انظر الجدول ١٣-٤). على الرغم من أن هذا يعد تحولاً من تجربة ١٩٦٠ - ٢٠٠٠ (التي تغير خلاها معدل مشاركةقوى العاملة على نحو هزيل ، من ٦٧.٤ إلى ٦٦.٤ في المائة)، فإن انخفاض النسبة المئوية يمثل أقل من نصف الانحراف المعياري (٩.٥ في المائة) في البلدان المشتركة في توزيع معدل مشاركةقوى العاملة لعام ٢٠٠٠ .

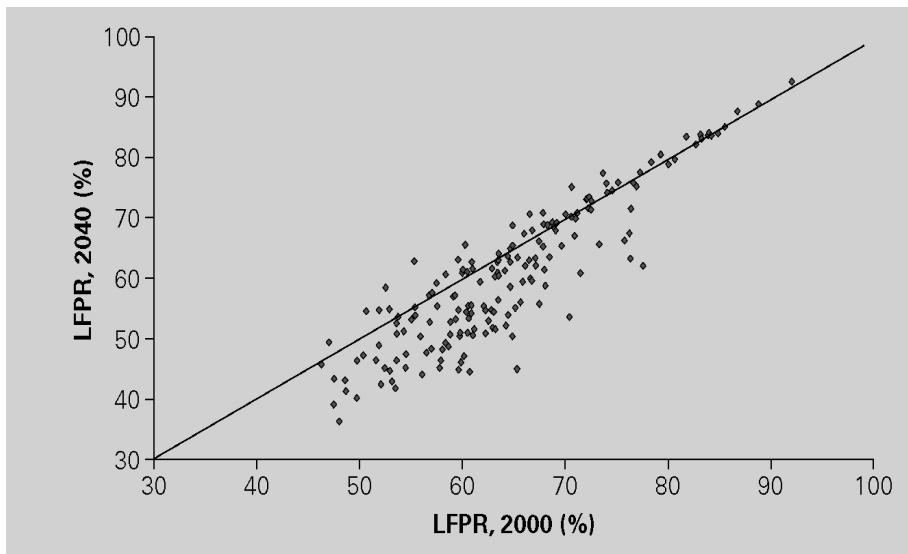
لشد المزيد من الانتباه إلى الحجم الضئيل للتحول الديموغرافي من النعمة إلى النكمة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، حدد الشكل ١٣.١٦ نسب

القوة العاملة إلى إجمالي السكان (معدل المشاركة في قوة العمل) في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٤٠ (أرقام ٢٠٤٠ مرة أخرى يتم التنبؤ بها على افتراض أن معدل المشاركة في قوة العمل حسب العمر والجنس سيبقى ثابتاً عند مستويات عام ٢٠٠٠). والت نتيجة المذهلة هنا هي أن الزيادة في عدد الأفراد تقل بالنسبة للقوة العاملة إلى إجمالي السكان. وبعبارة أخرى، تشير الخصوبة المتوقعة إلى أن الانخفاض في تبعية الشباب هو أكثر من كافٍ للتعويض عن اتجاه البالغين نحو الأعمار الأكبر سنًا التي تكون مشاركةقوى العاملة فيها منخفضة. بالنسبة للبلدان الـ ١٧٤ التي تم أخذها بالإجمال، فإن حساب القوة العاملة إلى إجمالي السكان يتوقع له ارتفاع فعلي من ٤٦.٥ في المائة إلى ٤٨.٦ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٤٠ (الجدول ٤-١٣) ...



المصدر: حسابات المؤلف استناداً إلى بيانات صادرة عن قسم السكان في الأمم المتحدة.

شكل ١٣-١٥ معدل مشاركة القوة العاملة، ٢٠٠٠ و ٢٠٤٠



المصدر: حسابات المؤلف استناداً إلى بيانات صادرة عن قسم السكان في

الأمم المتحدة.

ويحدد الشكل ١٣-١٧ معدلات نمو سنوي حقيقي لدخل الفرد من ١٩٦٠ إلى ٢٠٠٠ لـ ٩٧ دولة مقابل معدلات النمو الفعلية خلال تلك الفترة. يتم إنشاء معدلات النمو الفعلية المقابلة من خلال الإشارة إلى حقيقة أن دخل الفرد يساوي دخل كل عامل خلال عمل فرد واحد من العمال. وهذا يعني أن معدل نمو دخل الفرد الواحد يعادل مجموع معدلات النمو لكل عامل والدخل الفردي لكل عامل من العمال. كانت المحاكاة تفترض أن الدخل لكل عامل قد نما بمعدل ١٩٦٠-٢٠٠٠ الفعلي، لكن معدل نمو الدخل الفردي للعمال قد اتبع مسار ٢٠٤٠-٢٠٠٠ المتوقع ،

بدلاً من معدل النمو الفعلي في نصيب كل فرد من العمال الذي لوحظ خلال الفترة ١٩٦٠ - ٢٠٠٠ . بالتالي، يقدم الشكل ١٣-١٧ مؤشراً قوياً لتأثير التغيير الديموغرافي على النمو الاقتصادي. يبدو أن المقارنة ساذجة وغير بارعة لعدة أسباب: فهي لا تسمح للتغير الديموغرافي بالتأثير على السلوك فيما يتعلق بتوفير العمالة أو المدخرات، كما أنه لا يفسر أية تغيراتٍ حاصلة في المؤسسات أو السياسات. تبدو بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التي يبلغ مجمل سكانها الشيخوخة بشكلٍ أسرع من بقية بلدان العالم، باللون الشاحب.

جدول ١٣-٤ القوة العاملة العالمية، ١٩٦٠، ٢٠٠٠، و٢٠٠٤

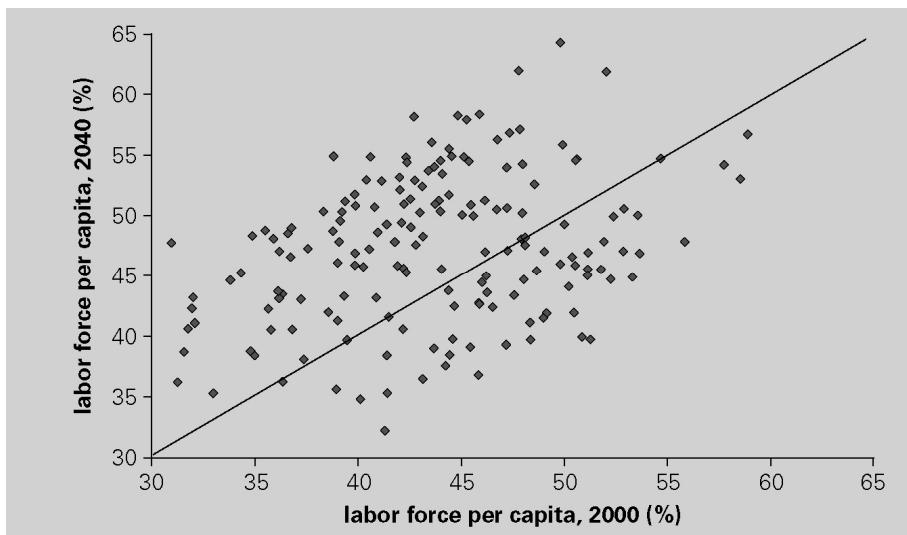
المؤشر	١٩٦٠ (حقيقي)	٢٠٠٠ (حقيقي)	٢٠٠٤ (متوقع)
نسبة القوة العاملة للسكان الذين إعمارهم ١٥ سنة فأكثر	٦٧,٤	٦٦,٤	٦٢,١
نسبة القوة العاملة لإجمالي السكان	٤٢,٤	٤٦,٥	٤٨,٦

المصدر: حسابات المؤلف استناداً إلى بيانات صادرة عن قسم السكان في الأمم المتحدة.

أ. توقعات ٢٠٤٠ مستندة إلى احتمال خصوبية سكانية متوسطة ومعدلات مشاركة محددة للأعمار والجنسين.

المعدلات موزونة سكانياً

شكل ١٦-١٣ القوة العاملة لكل فرد، ٢٠٠٠ و ٢٠٤٠



المصدر: حسابات المؤلف استناداً إلى بيانات صادرة عن قسم السكان في

الأمم المتحدة.

ملاحظة: توقعات ٢٠٤٠ مستندة إلى احتمال خصوبة سكانية متوسطة ومعدلات مشاركة محددة للأعمار والجنسين.

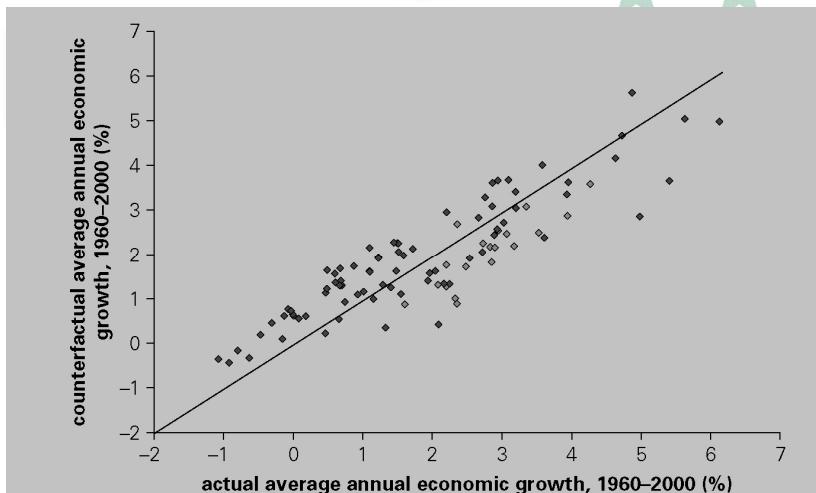
بلوم و كانينغ و فينك

هناك نوعان من السمات الرئيسية للشكل ١٦-١٧. أولاً، نقاط البيانات مبعثرة بالتساوي حول خط ٤٥-درجة (المترجم: خط كينزي - في منتصف زاوية المثلث القائم)، مما يعني أن التحول في الهيكل العمري سيكون له، على أساس متوسط المعدل بالنسبة للعالم، تأثير ضئيل على النمو الاقتصادي. في الواقع، بالنسبة إلى ٩٧ بلد تتوفر فيها بيانات الدخل الضرورية لكلا العامين ١٩٦٠ و ٢٠٠٠، بلغ متوسط معدل النمو الفعلي

خلال الفترة ١٩٦٠-٢٠٠٠ نسبة ١٠.٩ في المائة، وهو ما يعادل متوسط معدل النمو المقابل. أكبر انحراف عن خط ٤٥ درجة (المترجم: خط كينزي - في متتصف زاوية المثلث القائم) هو لسنغافورة. وحدث معدل نموها الفعلي البالغ نسبة ٥ في المائة في الفترة من ١٩٦٠ إلى ٢٠٠٠ جزئياً بسبب ارتفاع القوة العاملة للفرد بنسبة ١٨ نقطة مئوية من نسبة ٣٣ إلى ٥١ في المائة. ولكن في الحسابات الفعلية المقابلة، ستختفي حصة الفرد من القوى العاملة في سنغافورة بنسبة ١١ نقطة مئوية، وهو افتراض متشائم للغاية. في الواقع ، معأخذ الفترة من ١٩٦٠ إلى ٢٠٠٠ ككل، من المتوقع أن يرتفع نصيب الفرد من القوة العاملة في سنغافورة من ٣٣ إلى ٤٠ في المائة، مما يعني أن المساهمة الديموغرافية النهائية في نمو الدخل الفردي إيجابية في الواقع خلال فترة العينة الكاملة .

شكل ١٢-١٧ معدلات النمو السنوية الفعلية مقابل غير الحقيقة لدخل

الفرد ، ١٩٦٠-٢٠٠٠



المصدر: حسابات المؤلف استناداً إلى بيانات صادرة عن قسم السكان في الأمم المتحدة.

ملاحظة: يفترض ما هو مقابل الحقيقى (المتوقع) معدل نمو ٢٠٠٠ - ٢٠٤٠ للقوة العاملة لدخل الفرد، وتبدو بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأصلية باللون الرمادى.

ثانياً، باستثناء تركيا وحدها (ليس من المستغرب)، تقع كل نقطة من نقاط بلد من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تحت خط ٤٥ - درجة (المترجم: خط كيتي - في منتصف زاوية المثلث القائم)، مما يدل على أن اتجاه شيخوخة السكان سيحد من النمو الاقتصادي ويضعفه. ومع ذلك، حتى بين بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأصلية، فإن متوسط معدل النمو الحقيقى خلال الفترة ١٩٦٠ - ٢٠٠٠ يبلغ ٢٠.٨ في المائة، وهو ما يقل بشكل متواضع إلى ٢٠.١ في المائة فقط في الواقع المقابل. في هذا الصدد يجدر التأكيد بأنه من المرجح أن يبالغ المقابل في تقدير التأثير الحقيقي للتحولات الديموغرافية، حيث أنها لا تقارن معدل النمو المتوقع بمعيار محايى للديموغرافيا، بل تقارن النمو الاقتصادي في ظل ظروف سكانية مواتية للغاية مع الظروف الديموغرافية غير المواتية للغاية. إذا ما نظرنا إلى هذه المسألة بمجملها، فإن هذا التحليل الأساسي جداً يعني أن شيخوخة السكان لا تمثل مشكلة اقتصادية للاقتصاد العالمي، بالأحرى، هي في معظمها قضية متواضعة لاقتصاديات معينة بحد ذاتها.

دور التغير السلوكي

تعكس هذه الحسابات، بأية حالٍ من الأحوال، تأثيراتٍ محاسبيةٍ صرفية، بافتراض سلوكٍ ثابتٍ خاصٍ بالأعمار. من المحتمل أن تمثل الحدود العليا لتأثير الشيخوخة على عرض العماله، وحيث أنها تهمل التغيير

السلوكي استجابة لارتفاع معدلات طول الأعمار، فقد تكون حسابات مضللة.

يمكن أن تحدث الاستجابات السلوكية لشيخوخة السكان في شكل توفير أعلى للتقاعد، وزيادة مشاركةقوى العاملة، وزيادة هجرة العمال (من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة بشكل أساسي). ستكون البلدان التي لديها شعور مؤسسي بتسهيل هذه التغيرات السلوكية في وضع يمكنها من التخفيف من الآثار الضارة لشيخوخة السكان.

يمكن للأفراد الذين يواجهون احتمال زيادة متوسط معدل الأعمار أن يتوقعوا الآن العيش جيداً حتى في الثمانينات من العمر بدلاً من الموت في الخمسينيات أو الستين من العمر. لديهم العديد من الخيارات لتسهيل طريقهم المالي. أولاً، يمكنهم الاعتماد على مدفوعات الضمان الاجتماعي. على الرغم من أنها قد تتعرض لخطر جراء الضغط الديموغرافي الناتج عن التمويل الحكومي. قد يفرض التغيير السكاني إصلاح أنظمة الدفع الفوري، والتي أصبحت غير قابلة للتحقيق (دايموند ٢٠٠٢ ، هولتزمان ٢٠٠٠).

ثانياً، يمكنهم العمل لفترة أطول لتمويل الاستهلاك في السنوات اللاحقة. لقد أظهر كل من بلوم، و كانينغ ، و مانسفيلد ، ومور (٢٠٠٧) أن الاستجابة المثلى من الناحية النظرية لارتفاع الخارجي المنشأ في متوسط الأعمار المتوقع هي زيادة حياة العمل بشكل متناسب، دون زيادة معدلات الأدخار. في البيئة التي يكون فيها متوسط العمر المتوقع مصحوباً بحالة مرضية ضاغطة، سيكون لدى الأشخاص قدرة أكبر على العمل بشكل

منتج لفترة أطول، دون تقليل مقدار السنوات التي يقضيها في التقاعد. وفقاً ل��وليش وسميث و كنت (٢٠٠٦)، يرغبون أيضاً في العمل لفترة أطول. بينما يرغب الأفراد الذين شملهم الاستطلاع في أستراليا في قضاء نسبة مماثلة من حياتهم في التقاعد مع زيادة متوسط العمر المتوقع. في الممارسة العملية، مع ذلك، فإن معظم البلدان التي لديها أنظمة الضمان الاجتماعي تعاقب أولئك الذين يرغبون في العمل بعد "سن التقاعد". التقاعد الإلزامي هو أشد هذه العقوبات، لكن ، كما أظهر غروبر ووايز (١٩٩٨)، هناك العديد من ترتيبات الضمان الاجتماعي الأخرى التي توفر حواجز قوية للتقاعد بدلاً من الاستمرار في العمل. إن المنفعة الكبيرة للتقاعد في سن الثانية والستين من العمر في الولايات المتحدة الأمريكية (في سن مبكرة يمكن المطالبة فيها بمتاعي الضمان الاجتماعي) والمنفعة الأخرى هي في سن الخامسة والستين (العمر الذي يمكن للمتقاعدين الجدد فيه الحصول على مزايا أكبر) تدل على أن الناس يستجيبون لهذه الحواجز (بيرتلس وموفيت ١٩٨٥)، هذه الاستجابة السلوكية لأنظمة الضمان الاجتماعي مثبتة بالدلالات لدى بلوم وكانيغ وفينلي (٢٠٠٧)، والتي تدل على أن الإعدادات المؤسساتية لها تأثيرات قوية على توفير القوة العاملة الذكرية للفئات العمرية ٥٥+ (خمسة وخمسين عاماً وما فوق) في عينة واسعة من البلدان.

غالباً ما تعني صعوبة العمل بعد سن التقاعد الوطني والأفاق غير المستقرة لمدفووعات الضمان الاجتماعي أن الأفراد يرجعون إلى خيار ثالث ، مما يوفر أكثر لتمويل الاستهلاك لاحقاً. على الرغم من أن الاستجابة المثلى من الناحية النظرية لحياة أطول ستكون العمل لفترة أطول وليس زيادة

المدخرات، إلا أن الأدلة التجريبية العملية تشير إلى أن الناس في الواقع يتخذون القرارات على افتراض فترات أطول للتقاعد، وبالتالي ترتفع المدخرات. يجد كل من بلوم وكانيينغ وغرابهام (٢٠٠٣) أن زيادة متوسط الأعمار المتوقعة ترتبط بارتفاع معدلات الادخار. وتشير الأعمال الأخيرة إلى أن معدلات الادخار تزداد مع متوسط العمر المتوقع في البلدان ذات التغطية الشاملة بالمعاشات التقاعدية وحوافز التقاعد، ولكن ليس في البلدان مع أنظمة الدفع الفوري ومعدلات استبدال عالية (بلوم وكانيينغ ومانسيفيلد ومور ٢٠٠٧)، كما أن الحوافز الاقتصادية المهدفة إلى تعزيز زيادة الهجرة أكثر هي المرجحة أيضاً كي تصبح أكثر قوة مع تقدم أعمار السكان. كذلك الأمر، من المحتمل أن يصبح العمل استعاناً بمصادر خارجية خياراً جذاباً بشكل متزايد (بلايندر ٢٠٠٦).

الطريقة الرابعة للمجتمعات كي تتكيف مع الشيخوخة هي عن طريق مشاركةقوى العاملة بشكل متزايد. يتيح انخفاض الخصوبة الذي يساهم في التحول نحو هيكلية السن الأكبر لعدد أكبر من النساء للدخول سوق العمل، كما هو موضح بشكل بارز في بحوث كل من بلوم وكانيينغ وفينك وفينالي (٢٠٠٧ ب)، والتي يمكن أن تعود إلى حد ما لتقاعد المسنين. نوضح حجم هذه التأثيرات في الجدول ١٣ - ٥. يوضح الصف السفلي من الجدول النسب الفعلية لمعدل المشاركة فيقوى العاملة بالنسبة إلى جموع السكان عام 2000 للإناث فقط (العمود ١)، ومجموع السكان (العمود ٢)، على التوالي. يُظهر الجزء العلوي من الجدول القيم المتوقعة للإناث وقوة العمل الكلية بالنسبة لمجموع السكان بين عامي ٢٠٠٠

و٢٠٤٠. كما هو مبين في الجدول ١٣ -٤، تبقى معدلات المشاركة حسب العمر والجنس ثابتة عند مستوياتها لعام ٢٠٠٠، كما تنسب إليها القوة العاملة الناتجة بالنسبة إلى مجموع السكان في ٢٠٤٠. على الرغم من أن التنتائج المعروضة في الجدول ١٣ -٤ مستندة بشكلٍ حصريٍ إلى سيناريyo السكان للخصوصية المتوسطة، فإننا نعرض الآن نتائج سيناريوهات الخصوصية البديلة المنخفضة والعالية. كما يتضح في الجزء العلوي من الجدول ١٣، تشكل معدلات الخصوصية شكلاً حاسماً للقوى العاملة بالنسبة لمجموع السكان في عام ٢٠٤٠، وفي ظل سيناريyo الخصوصية المنخفضة، يرتفع كسر العمال بالقياس إلى إجمالي السكان من ٠٠٤٦٥ عام ٢٠٠٠ إلى ٠٠٥٠٩ عام ٢٠٤٠. وفي ظل سيناريyo الخصوصية العالية، ينخفض الكسر قليلاً إلى ٠٠٤٦٤. بينما تعني معدلات الخصوصية الأعلى معدلات أعلى في اعتماد الشباب مستقبلاً وبالتالي خفض قوة العمال المتوقعة بالنسبة إلى إجمالي السكان في عام ٢٠٤٠. وهذا الاختلاف يكون أكثر وضوحاً عندما تؤخذ التغيرات السلوكية في الاعتبار. يحسب الجزء الثاني من الجدول ١٣ -٥ مشاركة القوى العاملة النسائية "المقابلة" في افتراض أن عرض العمال النساء يستجيب للتغيرات في الخصوصية. يقدر كل من بلوم و كانينغ و فينك و فينالي (٢٠٠٧ب) استجابةً لعرض العمال لكل فئة عمرية، ونستخدم تقدير النقطة الخاصة بهم ونحسب بعد ذلك مشاركة الإناث في القوة العاملة بناءً على معدلات ٢٠٠٠ الأصلية بالإضافة إلى التعديل التقديري بالقياس إلى تغيير معدلات الخصوصية. في ظل سيناريyo انخفاض الخصوصية، تكون هذه الاستجابة السلوكية أكبر، مما يؤدي إلى زيادة القوى العاملة إلى إجمالي السكان من نسبة ٤٦.٥ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى نسبة ٥٣.٦ في المائة في عام ٢٠٤٠. وفي ظل

سيناريو الخصوبية العالية، يكون هذا التأثير أقل وضوحاً، لكنه لا يزال ينطوي على الزيادة في القوة العاملة بالنسبة إلى مجموع السكان مقارنة بعام ٢٠٠٠، بدلاً من الانخفاض المتوقع في غياب تغيير السلوك.

جدول ١٣ -٥، نسبة زيادة القوى العاملة إلى إجمالي السكان عام ٢٠٠٠ (فعالية) و ٢٠٤٠ (متوقعة) مع وبدون طلب العمالة الأنثوية

القوى العاملة للفرد

النحو السنوي الإضافي (نقاط مئوية)	الرجال والنساء	النساء	النسبة والسيناريو
الناتج المحلي الإجمالي			
ال حقيقي لكل فرد			
النسبة المتوقعة (٢٠٤٠) دون افتراض استجابة سلوكية			
٠,٢٣	٠,٥٠٩	٠,٣٨٤	سيناريو الخصوبية المنخفضة
٠,١١	٠,٤٨٦	٠,٣٦٩	سيناريو الخصوبية المتوسطة
٠,٠١	٠,٤٦٤	٠,٣٥٤	سيناريو الخصوبية المرتفعة
النسبة المتوقعة (٢٠٤٠) مع افتراض استجابة سلوكية			
٠,٣٦	٠,٥٣٦	٠,٤٣٧	سيناريو الخصوبية المنخفضة
٠,١٩	٠,٥٠٢	٠,٤٠١	سيناريو الخصوبية المتوسطة
٠,٠٣	٠,٤٧١	٠,٣٦٨	سيناريو الخصوبية المرتفعة
---	٠,٤٦٥	٠,٣٧٣	النسبة الفعلية (٢٠٠٠)

المصدر: الأمم المتحدة عام ٢٠٠٦ إحصاءات عمل: منظمة العمل الدولية، حسابات المؤلفين

ملاحظة: ما ورد أعلاه مستند إلى بيانات متعلقة بـ ١٧٤ بلد.

إن تأثيرات النمو المحتملة الناتجة عن التغييرات في القوة العاملة بالنسبة إلى مجموع السكان صغيرة نسبياً. في ظل افتراض أن الناتج لكل عامل يبقى ثابتاً (أولاًً يتأثر بالقوة العاملة بالنسبة إلى مجموع السكان)، فإن الزيادة في القوة العاملة بالنسبة إلى مجموع السكان من نسبة ٤٦.٥ في المائة إلى نسبة ٥٣.٦ في المائة، كما هو متوقع في السيناريو الأكثر تفاؤلاً للخصوصية المنخفضة مع الاستجابة السلوكية، يؤدي إلى زيادة سنوية قدرها نسبة ٠.٣٦ نقطة مئوية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد خلال الفترة بأكملها. وفي ظل سيناريو الخصوصية المرتفع، تكون هذه التأثيرات أقرب إلى الصفر. بالنسبة لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن تأثيرات النمو المتوقعة أكثر سلبية قليلاً، كما هو مبين في الجدول ٦-١٣.

بما أنه من المتوقع أن تظل معدلات الخصوصية منخفضة تحت جميع السيناريوهات، فإن التغيير الطفيف في إجمالي مشاركة في القوى العاملة يتوج عن الاستجابة السلوكية. ومع ذلك، حتى في ظل السيناريو الأكثر تساوياً للخصوصية العالية، من المتوقع أن يكون الانخفاض في نمو الدخل الحقيقي السنوي متواضعاً بنسبة ٠.٣٩ نقطة مئوية.

المشخص والمناقشة

خلال الجزء الأكبر من القرن العشرين، كانت القضية السائدة في مجال الديموغرافيا هي الانفجار في أعداد السكان بسبب انخفاض معدلات الوفيات إلى جانب استمرار معدلات الخصوصية العالية. يبدو أن العاقب السلبية المتوقعة لارتفاع الكثافة السكانية وارتفاع معدلات النمو السكاني لم يتم إثبات صحتها. كما يبدو أن العديد من التنبؤات التي صدرت بخصوص التأثيرات المضخمة حول النمو السكاني بأثر رجعي مثيرةً للقلق. على سبيل المثال، بين

عامي ١٩٦٠ و ١٩٩٩ ، تضاعف عدد سكان العالم، حيث ارتفع من ٣ مليارات إلى ٦ مليارات، بيد أن دخل الفرد قد تضاعف ثلاث مرات، داحضاً بشكل حاسم تنبؤات المتشائمين بشأن السكان بدءاً من مالتوس وانتهاءً بإيرلينج.

جدول ١٣ -٦ ، نسبة زيادة القوى العاملة إلى إجمالي السكان في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام ٢٠٠٠ (فعالية) و ٢٠٤٠ (متوقعة) مع وبدون طلب العماله الأنثوية

القوى العاملة للفرد

النماو السنوي الإضافي (نقاط مؤدية)	الرجال والنساء	النساء	النسبة والسيناريو
الناتج المحلي الإجمالي			
ال حقيقي لكل فرد			
النسبة المتوقعة (٢٠٤٠) دون افتراض استجابة سلوكية			
٠,١٩	٠,٤٤٨	٠,٣٧٥	سيناريو الخصوبية المنخفضة
٠,٢٦	٠,٤٣٦	٠,٣٦٨	سيناريو الخصوبية المتوسطة
٠,٣٣	٠,٤٢٤	٠,٣٦٠	سيناريو الخصوبية المرتفعة
النسبة المتوقعة (٢٠٤٠) مع افتراض استجابة سلوكية			
٠,١٧	٠,٤٥٣	٠,٣٨٥	سيناريو الخصوبية المنخفضة
٠,٢٧	٠,٤٣٣	٠,٣٦٣	سيناريو الخصوبية المتوسطة
٠,٣٩	٠,٤١٤	٠,٣٤١	سيناريو الخصوبية المرتفعة
---	٠,٤٨٤	٠,٤١١	النسبة الفعلية (٢٠٠٠)

المصدر: الأمم المتحدة عام ٢٠٠٦ - إحصاءات عمل: منظمة العمل الدولية، حسابات المؤلفين

ملاحظة: ما ورد أعلاه مستند إلى بياناتٍ متعلقةٍ بثلاثين بلدًا عضواً حالياً في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

في أعقاب تقرير الأكاديمية الوطنية للعلوم لعام ١٩٨٦ عن النمو السكاني، أصبح الموقف غير المثير للمخاوف مهيمناً على تفكير الاقتصاديين حول السكان (كيلي ٢٠٠١). يقول التقرير أنه في حين أن النمو السكاني السريع يطرح مشاكل مفادها أن آليات السوق والمؤسسات غير السوقية عادةً ما تكون مرنة بما فيه الكفاية لتخفيف تلك المشاكل. قد تعطي توقعات تأثير النمو السكاني ، على وجه الخصوص ، بناءً على السلوك غير المتغير في أماكن أخرى من الاقتصاد صورةً قائمةً للغاية، ولكنها بشكل عام ستكون مضللةً للغاية. ويمكن أن يكون لتغيير الحوافز من خلال التغيرات في الأسعار وفي الترتيبات المؤسساتية غير السوقية لتعزيز السلوكيات الجديدة تأثيرات كبيرة وإنتاج استجابات ومتغيرات من شأنها أن تخفف من المشاكل المرتبطة بالنمو السكاني.

رَكِز النقاش السكاني على أعداد السكان وغاب إلى حدٍ كبيرٍ عن مسألة التغيرات في هيكلية الأعمار. من المرجح أن يكون للنمو السكاني الناجم عن ارتفاع الخصوبة والنمو السكاني الناتج عن انخفاض الوفيات عواقب اقتصادية مختلفة تماماً لأن لها تأثيرات مختلفة على هيكلية الأعمار. لقد درسنا بعض هذه العواقب في هذا الفصل. ومع ذلك، من المهم أن نذكر الدروس المستفادة من النقاش السابق. قد يكون التحليل المستند إلى

التأثيرات المحاسبية، خاصةً على افتراض أن السلوك الخاص بالأعمار يبقى دون تغيير بينما تتطور هيكلية الأعمار، تحليلًا مضللاً. عندما يتبنّى هذا النوع من التحليل بانخفاضاتٍ كبيرة في الانتعاش الاجتماعي، ينبغي علينا أن نكون مرتابين لهذا الأمر على الأخص لأن هذه هي بالضبط الظروف التي ستتتجّح حواجز لتغيير السلوك.

ينطبق هذا المنطق أيضًا على الآثار المترتبة على النمو الاقتصادي للتحسينات المستمرة في الصحة وانخفاض الوفيات في سن الشيخوخة ، بالإضافة إلى الشيخوخة جيل طفراة المواليد (المترجم: أي زيادة ولادات الأطفال بشكلٍ كبير بعد الحرب العالمية الثانية). إن مدى قدرة البلدان على مواجهة تحديشيخوخة السكان سوف تعتمد إلى حد كبير على مدى مرونة أسواقها وملائمة مؤسستها وسياساتها.

* وفقاً لمالتوس، الذي كتب حوالي عام ١٨٠٠ ، عندما تجاوز عدد سكان العالم مؤشر ١ مليار نسمة لأول مرة، "يبدو أن النمو السكاني سيكون حاسماً ضد الوجود المحتمل لمجتمع ينبغي أن يعيش جميع أفراده بسهولة وسعادةٍ ووقت فراغ نسبي ، ولا يشعرون بالقلق بشأن توفير وسائل العيش لأنفسهم وعائلاتهم" مالتوس ١٧٩٨ . على نفس المنوال ، أكد بول إرلينج في أواخر السبعينيات أن "المعركة قد انتهت. في السبعينيات من القرن الماضي، سيجوع مئات الملايين من الناس حتى الموت" (إرلينج ١٩٦٨) . حسب ماجاء في جداول بن ورلد تيبلز (الإصدار ٦٠.٢) ، التي هي مجموعة بيانات

الحسابات القومية التي طورها وحافظ عليها علماء في جامعة كاليفورنيا وديفيز ومركز تنمية نمو غرونينجن بجامعة غرونينجن لقياس الإنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي عبر البلدان، أنه وبمرور الوقت بلغ إجمالي الناتج المحلي العالمي للفرد ٧٥٦٥ دولارًا (عند تعادل القوة الشرائية لعام ٢٠٠٠) في عام ٢٠٠٠، مقارنة بـ ٢٤٩٥ دولارًا في عام ١٩٦٠. وهذا يعني أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العالمي زاد بنسبة ٢٠٢ في المائة (أو ثلاثة مرات) على مدى الفترة ١٩٦٠ - ٢٠٠٠ ، في نفس الوقت الذي تضاعف فيه إجمالي عدد السكان. ويعادل ذلك متوسط معدل نمو سنوي يبلغ ٢.٨ في المائة.

استكشف القسم السابق آثار شيخوخة السكان على النمو الاقتصادي. المقدمة المنطقية الأساسية للاستقصاء هي أن عرض العمالة والإنتاجية والمدخرات تتغير على مدار دورة الحياة. هذا يعني أن هيكلية الأعمار للسكان قد يكون ناتجاً عن أدائها الاقتصادي، حسب قياسه وفقاً لدخل الفرد. قد تبطئ أعداد كبيرة من الشباب والمسنين وتيرة النمو الاقتصادي، في حين أن مجموعات العمالة الكبيرة التي هي في سن العمل قد تسرع من وتيرة النمو. مع ذلك، بالإضافة إلى التأثيرات المحاسبية هذه (على افتراض أن السلوك المحدد حسب العمر لا يزال دون تغيير، يمكننا ببساطة حساب عوائق التغيير في هيكلية الأعمار). وهناك أيضاً تأثيرات سلوكية. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي طول العمر المتزايد، وهو المحرك الرئيسي لشيخوخة

السكان، إلى تغيير سلوك دورة الحياة، مما يؤدي إلى حياة عملٍ أطول أو مدخراتٍ أعلى للتقاعد.

يشير رأي من بين الآراء إلى أن شيخوخة السكان في البلدان النامية من المحتمل أن يكون لها تأثير كبير في تخفيض دخل الفرد، وذلك بشكلٍ رئيسي من خلال انخفاض نصيب الفرد من عرض العماله الذي سيترافق مع انخفاض حصة السكان الذين هم في سن العمل. على أي حال، حتى ولو حدث هذا، قد لا يكون ضاراً كما يبدو الأمر للوهلة الأولى، ويعود ذلك لخمسة أسباب.

أولاًً، كما يتضح من القسم السابق، فإن التقديرات التقريرية لحجم تأثيرات شيخوخة السكان على معدل مشاركة القوى العاملة والتأثير المرافق للتغيرات في مشاركة القوة العاملة على النمو الاقتصادي، بالنسبة لمعظم البلدان، متواضعة الحجم.

ثانياً، ليس دخل كل فرد مقياساً للانتعاش الاجتماعي والرفاهية. يقدر نوردهاوس (٢٠٠٣) أن التحسن في طول العمر في القرن العشرين قد ساهم في زيادة الرفاهية في الولايات المتحدة الأمريكية بنفس حجم ارتفاع مستويات الاستهلاك تقريرياً. يمكن اعتبار طول العمر المتوقع الذي يؤدي إلى الشيخوخة تحسناً في مستوى الانتعاش الاجتماعي والرفاهية مباشرةً من خلال توسيع ميزانية حياة السكان المحددة. حتى إذا كان ارتفاع متوسط

العمر المتوقع يؤدي إلى انخفاض مستويات الاستهلاك في كل فترة، فمن الصعب القول جدلاً بأن التأثير النهائي لزيادة طول العمر على الرفاهية سيكون سلبياً.

ثالثاً، تعتمد الرفاهية على الاستهلاك، ليس على الدخل. ينخفض الدخل الأسري بشكلٍ منهجي في طور التقاعد، غير أن الاستهلاك يمكن أن يبقى مرتفعاً نسبياً. ويتربّ على ذلك أنه يمكن أن يكون لدينا مجموعات من السكان، تتمتع كل منها بنفس فيض الاستهلاك خلال فترة العمر نفسها، ولكن السكان الذين لديهم مجموعةً أكبر من كبار السن سيكون لهم دخل فردي أكثر انخفاضاً. بالنسبة لهؤلاء السكان، يختلف دخل الفرد حسب هيكلية الأعمار، لكن الرفاهية مدى الحياة ستكون متساوية. هذه الانخفاضات الناتجة عن الشيخوخة في دخل الفرد ليست بالضرورة مؤشراً على الانخفاضات المقابلة في الرفاهية.

رابعاً، في حين أن عواقب انخفاض دخل الفرد قد لا تكون سيئة في كل الأحوال بالنسبة للانتعاش الاجتماعي والرفاهية، فليس من الواضح أن الشيخوخة السكان ستؤدي إلى انخفاضٍ في نصيب الفرد من الدخل. ارتبطت الزيادات في متوسط العمر المتوقع في الولايات المتحدة الأمريكية خلال القرنين الماضيين بانخفاضاتٍ في حالات الإصابة بالأمراض والعجز والحالات المرضية المحددة حسب العمر (كوستا 1998 أ، 1998 ب،

فوجيل ١٩٩٤، ١٩٩٧). يرى ماذرز وآخرون (٢٠٠١) أن متوسط العمر المتوقع المنظم صحيحاً (حيث يتم التقدير كل عام خلال الحياة بقياس الحالة الصحية بشكلٍ منتظم) يرتفع تقريرياً واحداً مقابل واحداً مع متوسط العمر المتوقع في جميع البلدان. تشير دراسات أخرى ، معظمها للولايات المتحدة الأمريكية ودول صناعية ثانية أخرى، إلى أن سنوات الاعتقال مضغوطة – بشكلٍ نسبي ومطلق في آنٍ واحد، مع ارتفاع متوسط العمر المتوقع. يمكن للوكلاء الاستجابة لتوقع العمر الافتراضي الطويل من خلال العمل لفترة أطول أو توفير المزيد (أي استهلاك أقل). إذا كانوا يعملون لفترة أطول، فيمكنهم الحفاظ على مستويات استهلاكهم مرتفعةً ويحتاجون فقط إلى التوفير من أجل فترة العمر الأكبر بنفس المعدل كما كان من قبل.

إذا قررواأخذ أوقات فراغٍ إضافيةً وبعدئذ التقاعد في نفس العمر كما كان من قبل، فسيكون لديهم مستويات استهلاك أقل طوال حياتهم وسيحتاجون إلى معدلات ادخار أعلى أثناء العمل. يدرس كل من بلوم و كانيينغ و غراهام (٢٠٠٣)، و بلوم و كانيينغ و مور (٢٠٠٤) هذه المسألة من الناحية النظرية و يجادلون قائلين أنه عندما تحسن الصحة ويزيد طول العمر، فمن المرجح أن تكون الاستجابة المثل حياة عمل أكثر امتداداً زمنياً، دون الحاجة إلى ادخاراتٍ أكثر. إلى حيث الحدود التي تمتدى إليها حياة العمل استجابةً لامتداد الحياة الأطول زمنياً، لا يكون هناك انخفاض في

مستويات الدخل. في الواقع، يمكن أن يبقى متوسط الدخل والاستهلاك للفرد مرتفعاً. ولا يقتضي الأمر افتراض وجود معدلاتٍ ثابتةٍ ومحدةٍ لسن المشاركة في قوة العمل أي تغيير في السلوك ، في الواقع ، عندما تحدث مثل هذه التغييرات.

خامساً، "التبعدية" الخاصة بالشيخوخة هي تسمية خاطئة، يشير لي (٢٠٠٠) إلى أنه في جميع المجتمعات التي كانت قبل الصناعة والتي كان قادراً على تجميع الأدلة الخاصة بصدقها، يكون تدفق التحويلات من منتصف العمر وكبار السن إلى الشباب. في البلدان المتقدمة، يستفيد كل من الشباب وكبار السن من التحويلات الحكومية، ويتجه النمط النهائي للتحويلات نحو كبار السن. مع ذلك ، على مستوى المعيشة الأسرية في الولايات المتحدة الأمريكية، تقوم العائلات المسنة بتحويلات كبيرة إلى الأسر متوسطة العمر، مما يؤدي، إلى حد ما، إلى إبطال مفعول تأثيرات السياسة الحكومية. إن عبء إعالة المسنين هو وظيفة من أنظمة الرعاية المؤسساتية القائمة أكثر مما هي حالة من حالات الشؤون الثابتة.

يمثل تحليل تأثيرات شيخوخة السكان على النمو الاقتصادي إلى المنطقة البكر. فحجم وطبيعة التحول الديموغرافي الحالي غير مسبوق، لذلك لا يمكن للتجارب السابقة أن توفر دليلاً للعمل. وهذا يحتاج المصممون والاقتصاديون إلى الاعتماد على النماذج.

ما دامت شيخوخة السكان تؤدي إلى انخفاضات في عرض العماله مما يسبب ارتفاعاً في الأجور، ونظراً لأن البلدان المختلفة في مراحل مختلفة من الدورة الديموغرافية، فمن المحتمل محاكاة تدفقات الهجرة الدولية. ستعمل مثل هذه التدفقات على تسهيل التوزيع حسب الأعمار لأن الأفراد في سن العمل يمثلون نسبة كبيرة من المهاجرين الدوليين. ومع ذلك ، واستنادا إلى التجربة التاريخية، وفي ظل قيودٍ مؤسساتيةٍ واجتماعيةٍ واسعة النطاق على الهجرة، فإن حجم الزيادات اللازمة لتسهيل التوزيع حسب الأعمار كبير إلى حد بعيد، وليس محتملاً من الناحية العملية أن تكون هناك استجابةً حاسمةً لشيخوخة السكان. على الرغم من أن المهاجرين أنفسهم يستفيدون كثيراً، إلا أنه لم يثبت بعد ما إذا كانت الهجرة تؤدي إلى فوائد اقتصادية نهائية أو خسائر للبلدان المستقبلة. ويجد كل من لي و ميلر (٢٠٠٠) أن هناك تأثيرات مالية نهائية صغيرة جداً فقط للهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال القرن القادم.

أهمية السياسة

تعد بيئه السياسة عاملًا حاسماً في تحديد تأثير الشيخوخة على النمو الاقتصادي. إن مشكلة شيخوخة السكان هي مشكلة السياسات والمؤسسات الجامدة التي عفا عنها الزمن أكثر من مشكلة التغير السكاني في حد ذاته. هناك حاجة إلى سياسات تراعي الحوافز الطبيعية التي يتحلى بها الأفراد لضبط سلوكهم في مواجهة شيخوخة السكان.

من بين التغيرات الأكثر شيوعاً في السياسة المقترحة تغيير حواجز التقاعد بحيث يمكن للناس تلبية رغباتهم المعبأ عنها للعمل لفترة أطول استجابةً لتوقعات طول العمر الأكثـر امتداداً زمنياً. إن ترتيبات المعاش التقاعدي الأكثر مرونةً في الشيخوخة، المقترنة بالزيادات في سن التقاعد الرسمي، سوف تشجع على مشاركة القوى العاملة لفترات طويلة. قد تكون هناك حاجة أيضاً إلى بذل جهود قانونية وثقافية لمنع التمييز على أساس السن من قبل أرباب العمل. يمكن لبرامج التعليم مدى الحياة أن تساعـد في هذه الجهود، من خلال مساعدة الناس على تكيف مهاراتهم ومعارفهم مع متطلبات اقتصاد آخذ بالتغيير.

يعد الاستثمار في تحسين صحة الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ٦٠ عاماً أو أكثر خياراً إضافياً في السياسة. هذا لا يقلل فقط من العبء الواقع على الرعاية الصحية وأنظمة الضمان الاجتماعي، ولكن من خلال ضغط الحالة المرضية إلى سنوات أقل في أواخر فترة الحياة، فإنه يمكن الناس أيضاً من العمل لفترة أطول. في حين أن زيادة تبعية الشيخوخة قد تزيد من تكاليف الرعاية الصحية، فقد أظهر كل من (غراي ٢٠٠٥)، زوايل و فيلدر و ميرز (١٩٩٩) أن تكاليف الرعاية الصحية تبدو مرکزة في السنوات القليلة الماضية بغض النظر عن السن، لذلك فإنشيخوخة السكان تؤجل بدلاً من أن تزيد التكاليف. بالإضافة إلى تخفيف الضغوط

على موارد الدولة، فإن ضغط الحالة المرضية يمكن كبار السن منمواصلة المساهمة بخبراتهم ومعارفهم في الاقتصاديات.

ينبغي على السياسة أيضاً أن تشجع زيادة مشاركة القوى العاملة. ساعدت القوانين المناهضة للتمييز على أساس الجنس في فتح مجالات العمل أمام النساء في العديد من البلدان الغنية والبلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل، مع احتمال أن يستفيد كبار السن من السكان من تدابير مماثلة للذكورة أعلاه . من المرجح أن يؤدي الضغط المتزايد على الأجور إلى زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة، ويمكن أن يستكمل ذلك بسياسات تسهل قدرة الأمهات على الجمع بين العمل ورعاية شؤون الأسرة، مثل رعاية الطفل المملولة من قبل الدولة وساعات العمل الأكثر مرونة. بطبيعة الحال، في وقت لاحق أيضا تقديم حواجز تربية الأطفال ذات التأثيرات طويلة الأجل على هيكلية الأعمار.

تعتبر قضية الهجرة حيوية أيضاً، حيث لم يحقق صانعو السياسات في البلدان المتقدمة من حيث معدلشيخوخة السكان النجاح بعد في زيادة الهجرة من البلدان النامية، بيد أن الاختلالات الديموغرافية تعني أنه من المرجح أن يزداد الطلب من قبل أرباب العمل في العقود المقبلة. إن تعويض أولئك الذين يخسرون من العملية (مثل العمال ذوي المهارات المتقدمة وعمال البلدان المستقبلة للعملة الخارجية) قديساعد على فتح أبواب الهجرة بشكل أكثر جدوياً من الناحية السياسية.

وهناك اعتبار آخر مهم في السياسة وهو التوجه من أجل معالجة فجوة التمويل التي تسببت بها التحويلات بين الأجيال التي تنطوي عليها أنظمة الدفع الفوري والصحة والمعاش التقاعدي (بوتيريا ٢٠٠٤). في مجتمع الشيخوخة، تشير هذه إلى أن مجموعات صغيرة من الأشخاص في سن العمل سيتقلون إلى مجموعات كبيرة من كبار السن. ولكن، حتى في ظل نظام الدفع الفوري، من المحتم أن يعتمد القديم على التحويلات من الأجيال الشابة. إن ضبط المكافآت والإعانات أو الانتقال إلى التمويل الكامل أو إلى نظام حسابات القطاع الخاص، حيث يمكن للأفراد أن يتلقوا جزءاً على الأقل من معاشاتهم التقاعدية من خلال الاستثمارات التي تمت خلال فترة عملهم، وهذا يمكن أن يساعد في تقليل "تبعة" الشيخوخة.

تعني الأنظمة المملوكة بالكامل أن العمال المسنين الذين يستمرون في العمل يستفيدون من إمكانية الحصول على مبلغ أكبر للاستفادة منه عند التقاعد في نهاية المطاف. قد يتطلب التحرك نحو مثل نظام كهذا مؤسسات قوية يمكنها على حد سواء جذب مدخرات كافية واستثمارها بشكلٍ منتجٍ وآمنٍ. وهناك بعض المخاوف من أن الزيادات في المدخرات المطلوبة للابتعاد عن نظام الدفع المباشر عند الطلب يمكن أن تعني فرص استثمار أقل وعائدات متناقصة. على الرغم من أن بوتيريا (٢٠٠٤) يرى أن التأثير التاريخي للديموغرافيا على معدلات العائد الحقيقية كان ضئيلاً (أي دراسة الإحصاءات مثل الولادات أو الوفيات أو الدخل أو حدوث الأمراض، التي تعطي صورةً واضحةً لهيكلية السكان المتغيرة)، ويوضح ترнер (٢٠٠٦)

بعض الملاحظات التحذيرية الرئيسية في هذه المناقشة: (أ) ستميل معدلات الادخار الأعلى إلى تخفيض العوائد على الاستثمارات، (ب) عندما تكون الأجيال الجديدة أصغر، تواجه أنظمة الدفع المباشر والمعاشات التقاعدية المدفوعة أسعار أصول هابطة، بحيث لا تكون هذه الأخيرة بمثابة علاجٍ لكل أنظمة المعاش التقاعدي المضطربة، و(ج) يعتمد أداء الأنظمة الممولة على أسواق رأس المال العالمية، وليس فقط على أسواق أي بلد معين. ويخلاص إلى أن الأنظمة الممولة بالكامل لن تقدم بالضرورة إجابةً كاملةً عن التغيير الديموغرافي وأن أنظمة الدفع الفوري يمكن ضبطها وتعديلها لتحقيق "العديد من المزايا المفترضة لأنظمة الممولة". يؤكّد هيمر (٢٠٠٣) على حقيقة أن الالتزامات غير المسبوقة تاريخياً والتي قدمتها الحكومات بالفعل من أجل الدعم المالي للمسنين سوف تلعب دوراً رئيسياً كابحاً في صنع السياسة المستقبلية في هذا المجال.

مستقبل غامض

بالطبع، المطلوب التحليل بحسن ومشاعر الإنسانية عند اتخاذ القرارات بناءً على التوقعات الديموغرافية المستقبلية. تبقى مصادر عدم اليقين جديرة بالاعتبار. ليست التوقعات السكانية، على سبيل المثال، هي المرمية بحجر. يمكن لإحداث تغييرات في سلوك الخصوبة أو الصدمات الصحية أن يخل في التوازن بين الصغار والكبار بطرق غير متوقعة. كما نوّقش أعلاه، يمكن أن تتغير توقعات حجم السكان وهيكلتهم بشكل كبير حتى خلال فترات قصيرة. توقعات طول العمر هي أيضاً غير مستقرة وتناقض بشكلٍ حامي

الوطيس. ويمكن أن تتحد الاتجاهات في النظام الغذائي وأسلوب الحياة وكذلك التطورات الطبية والصحية العامة لرفع أو خفض نفقات الحياة في المستقبل. للتكنولوجيا دور حاسم عليها أن تلعبه. إن ضغط الحالة المرضية الذي يحدث اليوم مدفوع بالטכנولوجيا الصحية الجديدة، ولكن من غير المؤكد ما إذا كان التقدم التكنولوجي سيستمر أو يتضاءل أو يتراجع في المستقبل، وما هي الآثار المترتبة على التكلفة. قد تؤدي اتجاهات مثل "وباء" السمنة إلى إخماد الآثار الإيجابية للتكنولوجيا. تتوقع منظمة الصحة العالمية أنه بحلول عام ٢٠٢٥، سيكون هناك ٣٠٠ مليون شخص يعانون من السمنة المفرطة وأن الآثار الصحية لارتفاع معدل انتشار السمنة يمكن أن تحبط المكاسب ذات الصلة بمتوسط الأعمار المتوقع في بعض البلدان (فيشر وسايدل ٢٠٠١). كما يمكن أن يكون للأحداث غير المتعلقة بالصحة، مثل تغير المناخ أو الحرب، تأثير غير متوقع على طول الأعمار.

ليس من الواضح ما إذا كانت التأثيرات الوراثية للشيخوخة ستكون موحدة عبر المجتمعات. اقتربن العمر الافتراضي الطويل في العالم المتقدم بالتحول في دعم الأجيال الأكبر سنًا من العائلات إلى الدولة. في العديد من البلدان النامية، تظل الأسر محورية في رعاية المسنين، حيث أن العمر الافتراضي يصبح أطول، وقد يكون هناك اضطراب وتمزق في الهياكل الأسرية، مما يؤدي إلى تحرك مشابه نحو نظم تحويلٍ عامٍٍ ومدخراتٍ كتلك التي عاشتها المناطق الأكثر ثراءً في العالم.

على الرغم من أنه لا يمكن استقاء الدروس المستفادة من الماضي من أجل مستقبل الشيخوخة، إلا أنها نعرف أن بعض المجتمعات في القرن الماضي قد تعاملت بشكل جيد مع التحول الديموغرافي الرئيسي الذي يمثله النمو السكاني. يتمتع اقتصاد العالم بالمرونة الالزمة لاستيعابه والاستفادة بشكل عام من الزيادات الدرامية الكبيرة في أعداد السكان. وإذا ما اتخذ صانعو السياسة اليوم إجراءاتٍ فوريةً للاستعداد من أجل الوقوف في وجه تأثيرات الشيخوخة، فمن المحتمل أن يتسبب التحول الرئيسي التالي بمشقةٍ أقل بكثير مما يخشاه الكثيرون.



المؤسسة العامة السورية للكتاب

فهرس

الصفحة

لجنة النمو والتنمية ٥
تقديم (المترجم) ١٣
السير الذاتية للمساهمين في الإعداد ٢٣
شكر وتقدير ٢٥
الاختصارات ٢٩



الفصل الأول

عودة إلى العولمة ٣٧
حالة الجدال الراهن ٤١
الاتجاهات ونقاط الانعطاف ٤٥
آثار الاتجاهات الطويلة الأجل ٦١

الفصل الثاني

أزمة عام ٢٠٠٨:

٧٣	دروس بنوية في علم الاقتصاد
٧٤	دروس من كياستنا الفكرية
٨١	دروس من هباتنا الفكرية
٨٥	دروس غائبة

الفصل الثالث

٩١	الابتكار المالي، التنظيم والإصلاح
٩٤	ما الخطأ الذي حدث ولماذا؟
١٠٧	الإصلاح التنظيمي لعالم مسكون بالبشر
١١٠	إنشاء نظام رأس المال الجزئي الحصيف الأكثر براعة
١١٦	محفزات التنظيم الكلي الحصيف
١٢٢	خطط "بنك الجسر" المعدة مسبقاً للبنوك الكبيرة المركبة
١٢٤	إصلاح تمويل الإسكان
١٢٦	تحسين انضباط حملة أسهم البنوك
١٢٧	الشفافية في معاملات عقود خارج البورصة

١٣٠	الاستنتاجات
الفصل الرابع	
الأزمة المالية والحكومة العالمية	
١٣٣	تحليل شبكي
١٣٦	فهم الشبكات المالية
١٣٨	خصائص الشبكات
١٤٥	تطبيق نظرية الشبكة على الأسواق والمؤسسات المالية
١٤٦	خصائص شبكة الأزمة العالمية الحالية
١٥٠	رؤية شاملة لنظام للشبكات
١٥٢	التعقيد
١٥٤	العوامل الخارجية
١٥٦	الترابط البياني
١٥٩	التفاعل البياني لحلقات التغذية الارتجاعية في الشبكات
١٦١	الشفافية والحمل الزائد للمعلومات
١٦٣	الحوافز
١٦٧	تقسيم العمل بين أصحاب البيت والمنظرين المضيفين
١٧٠	الاستنتاجات والأثر المترتبة على السياسة

الفصل الخامس

فهم الاختلالات العالمية ١٧٩	
١٨٥ الديموغرافيا ورصد المدخرات - الاستشار	
٢٠٠ تقييم	

الفصل السادس

الأزمات الكلية واستهداف

التحولات إلى الفقراء ٢٠٩	
٢١٢ مقاييس في الاستهداف	★
٢١٨ المفاضلات بعد صدمة دائمة	
٢٢٤ صدمات مؤقتة	
٢٣١ الاستنتاجات	

الفصل السابع

النمو بعد الأزمة ٢٣٣	
٢٣٧ سنوات المعجزة	
٢٤٩ الانخفاض في الإقراظ عبر الحدود	
٢٥٣ تجارة عالمية أقل ازدهاراً	

الصفحة

٢٦٣	تشجيع التصنيع دون فوائض تجارية
٢٦٨	السياسة الصناعية
٢٧٢	خفض تكاليف مدخلات السلع القابلة للتداول
٢٧٣	تقييد الأجور
٢٧٤	ملاحظات استنتاجية
الفصل الثامن	
٢٨١	نقاشات حالية حول سياسة البنية التحتية
٢٨٤	الصلة الوثيقة بالسياق
٢٨٧	حالة قطاعات البنية التحتية
٢٨٧	الصورة الكبيرة
٢٨٩	الثقوب الكبيرة في الصورة الكبيرة
٢٩٤	تقارب بطيء في وجهات النظر
٢٩٦	خدمات أكثر، نشاط أكثر
٣٠٣	مقدمة موجزة جداً لتقدير احتياجات الاستثمار
٣١٥	الاستثمار في المناطق الريفية أو الحضرية؟
٣٥٢	ملاحظات ختامية

الفصل التاسع

٣٥٥ صادرات السلع المصنعة والنمو الاقتصادي
٣٥٨ الدراسات المبكرة والمؤلفات اللاحقة
٣٦٦ الأدلة الإجمالية على أداء الصادرات المصنعة
٣٨٨ دليل على توغل الواردات القطاعية
٤٠٦ الآثار المترتبة على البلدان الفقيرة

الفصل العاشر

نحو الصناعة ومسألة صفقات تحفيز	
٤٣١ التقلبات الاقتصادية الدورية	
٤٣٣ المنهجية والبيانات	
٤٤٢ حجم التأثيرات	
٤٤٨ الاستنتاجات	

الفصل أكاديمي عشر

انبعاثات الدفيئة والتغير المناخي:	
٤٥١ الآثار المترتبة على البلدان النامية والسياسة العامة	
٤٥٤ الأدلة العلمية على تغير المناخ	

الصفحة

٤٦٠	نقاط الخلاف العلمي
٤٦٢	دور الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ
٤٦٤	مصادر خلاف غير علمية
٤٦٥	التوقعات الاقتصادية والتكنولوجية
٤٦٧	التوزيع بين الأجيال
٤٦٩	تكلفة التخفيف
٤٧٣	المخاطرة
٤٧٤	السيادة الوطنية
٤٧٥	التوزيع الدولي 
٤٧٦	مصادر الاحتباس الحراري: الشمال أم الجنوب؟
٤٨٣	التوزيع العالمي لتأثيرات تغير المناخ
٤٩٠	مواجهة المشكلة
٤٩٣	خلق حواجز لتخفيض انبعاثات الكربون
٥٠٠	تسعير الكربون
٥٠١	خفض سعر الطاقة النظيفة
٥٠٢	ترويج استثمارات الطاقة النظيفة
٥٠٣	دعم التكيف مع ظاهرة الاحتباس الحراري

الصفحة

٥٠٥	برنامجه للعمل العالمي
٥٠٥	الكشف العلني
٥٠٧	الكونسيروم العالمي (اتحاد شركات مالية عالمية)
٥٠٩	التخفيف
٥١٠	بحوث وتطوير التكنولوجيا النظيفة
٥١٠	نشر التكنولوجيا النظيفة
٥١١	التكيف
٥١٢	الملخص والاستنتاجات

الفصل الثاني عشر



٥١٥	تغير المناخ والنمو الاقتصادي
٥١٨	سياسة فعالة
٥١٩	تأثيرات تغير المناخ

٥٢٦	تكليف التخفيف
٥٣٠	الاستنتاجات

الفصل الثالث عشر

٥٣٣	شيخوخة السكان والنمو الاقتصادي
٥٣٥	البيانات السكانية والتوقعات

الصفحة

العوامل الدافعة للشيخوخة ٥٤٨
الآثار المترتبة على السياسة ٥٥٣
الآثار الاقتصادية لشيخوخة السكان ٥٥٧
الآثار المحاسبية ٥٥٩
دور التغير السلوكي ٥٦٧
الملاخص والمناقشات ٥٧٣
أهمية السياسة ٥٨٢
مستقبل غامض ٥٨٦
فهرس ٥٨٩

فهرس 

المؤسسة العامة السورية للكتاب

مايكل سبنس (١٩٤٣-...)

- كاتب أمريكي وباحث اقتصادي أكاديمي؛
- عضو في الأكademie الأمريكية للعلوم والفنون؛
- متخصص في مجال الرياضيات، وحاصل على دكتوراه في الفلسفة؛
- حاصل على دكتوراه فخرية من جامعة لافال، ٢٠٠٢.
- له العديد من الأعمال، ومن ضمنها هذا الكتاب.

داني لايزيغير

- كاتب أمريكي وأستاذ إدارة الأعمال الدولية والشؤون الدولية بجامعة جورج واشنطن؛
- المدير الإداري في مجال العولمة والنمو؛
- له العديد من المؤلفات والأبحاث في مجال اقتصاديات التنمية والتمويل والسياسة الصناعية والخدمات المصرفية؛
- مستشار لبنوك التنمية متعددة الأطراف، ومراكز الفكر، ومجموعة الـ ٢٤ ، والعديد من الحكومات؛
- حاصل على درجة بكالوريوس في الاقتصاد (بامتياز مع مرتبة الشرف) من جامعة ستيتي في نيويورك؛
- حاصل درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة براون؛
- حرر مجلدات العولمة والنمو مع مايكل سبنس وآخرون؛
من أعماله:

Stuck in the Middle, 2009

محمد محمود آغا

- صحفي ومتّرجم سوري؛
- حاصل على إجازة في اللغة الإنكليزية وآدابها، ١٩٧٦؛
- مترجم في مجلس الشعب (١٩٧٧-١٩٧٦)
- عمل محرراً في صحيفة سوريا تايمز الناطقة باللغة الإنكليزية منذ تأسيسها عام ١٩٨٠ لغاية ٢٠٠٨ ورئيس التحرير للصحيفة (٢٠٠٥-٢٠٠٨).
- كاتب دراسات ومقالات ثقافية وسياسية منذ عام ١٩٧٦ في الصحف المحلية باللغة العربية، وفي سوريا تايمز باللغة الإنكليزية منذ عام ١٩٨٠ لغاية ٢٠٠٨.
- ترجم مقالات ودراسات كثيرة من الإنكليزية إلى العربية ونشرت في الصحف والمجلات المحلية.
- من أعماله من العربية إلى الإنكليزية: سلسلة الخلفاء الراشدين، والحسن والحسين الصادرة عن دار بيضون للكتب العلمية في بيروت - لبنان (١٩٩٩).
- من الإنكليزية إلى العربية: قصة توبي تيلر وعشرة أسابيع مع السيرك للكاتب الأميركي جيمس أوتيس: الصادرة عن دار المجد للنشر - دمشق (١٩٧٨).
- يعمل ترجماناً ملحاًًاً منذ عام ١٩٨٦ حتى الآن في دمشق.



الهيئة العامة للسورية للكتاب